شُرُوحُ العَوَامِلِ

للشريف الجرجاني
ومحمد بن بير علي البركوي

١- تحفة الإخوان في شرح العوامل المائة للبركوي

للشيخ مصطفى بن إبراهيم الغليبولي المتوفى سنة ١١٧٦هـ

٢- شرح العصام على عوامل البركوي

لعصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه المتوفى سنة ٩٤٥هـ

٣- شرح عوامل الجرجاني

لسعد الله الصغير

٤- تسريح العوامل في شرح العوامل للجرجاني

للشيخ أحمد بن محمد القطاني المتوفى بعد سنة ١٣٠٠هـ

تحقيق وتعليق

إلياس قبلان

DKI

دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

شروح العوامل

للشريف الجرجاني
ومحمد بن بير علي البركوي

١- تحفة الإخوان في شرح العوامل المائة للبركوي

للشيخ مصطفى بن إبراهيم الغليبولي المتوفى سنة ١١٧٦هـ

٢- شرح العصام على عوامل البركوي

لعصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه المتوفى سنة ٩٤٥هـ

٣- شرح عوامل الجرجاني

لسعد الله الصغير

٤- تسريح الغوامل في شرح العوامل للجرجاني

للشيخ أحمد بن محمد القطابي المتوفى بعد سنة ١٣٠٠هـ

تحقيق وتعليق

إلياس قبلان

دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

Title : FOUR EXPLANATIONS OF AL-JURJANI'S AND AL-BARKAWI'S « THE INSTRUMENTAL FACTORS IN ARABIC LANGUAGE » (AL- 'AWAMEL)

Classification: Syntax

Author : Muṣṭafā ben Ibrāhīm al-Galībūli
and: ʿIṣāmuddīn Ibn ʿArabšāh
and: Saʿdullah al-Ṣağīr
and: Aḥmad al-Faṭāmi

Editor : Ilyās Qablān

Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Pages : 608

Size : 17*24

Year : 2010

Printed in : Lebanon

Edition : 1st

الكتاب : شروح العوامل للشريف الجرجاني ومحمد بن بيرعلي البركوني

التصنيف : نحو

المؤلف : الشيخ مصطفى الغليبولي
وعصام الدين ابن عربشاه
وسعد الله الصغير
والشيخ أحمد الفطامي

المحقق : إلياس قبلان

الناشر : دار الكتب العلميـــة - بيروت

عدد الصفحات: 608

قياس الصفحات: 24*17

سنة الطباعة: 2010

بلد الطباعة : لبنـــان

الطبعة : الأولى

DKi
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.O.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢
فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

ISBN 978-2-7451-6655-5
ISBN 2-7451-6655-7

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين أجمعين.

وأما بعد: علوم اللغة العربية عبارة عن اثني عشر علماً مجموعة في قوله:

نَحْوٌ، وَصَرْفٌ، عَرُوضٌ، ثُمَّ قَافِيَةٌ   وَبَعْدَهَا لُغَةٌ قرضٌ، وإنشاء
خط، بيانٌ معان، مع محاضرةٍ   والاشتقاق لها الآدابُ أَسْمَاء

وكلها باحثة عن اللفظ العربي من حيث ضبطه وتفسيره وتصويره وصياغته إفراداً وتركيباً.

والذي له حق التقدم من هذه العلوم المذكورة «النحو»؛ إذ يعرف صواب الكلام من خطئه ويستعان بواسطته على فهم سائر العلوم:

النحو يصلح من لسان الألكن   والمرء تكرمه إذا لم يلحن
وإذا طلبت من العلوم أجلها   فأجلها نفعاً مقيم الألسن

ومن أجل ما ذكر كتب العلماء من العرب والعجم كتباً كثيرة. ومن هذه الكتب ما زال يدرس بين العجم كتابان مشهوران:

1 - العوامل للجرجاني.

2 - والعوامل للبركوي.

وأردت أن أنشر شروحاً لهذين الكتابين، ووضعت في أول هذه الشروح متن هذين الكتابين ليسهل المقابلة بينهما. وهذه الشروح هي:

1- تحفة الإخوان: الشيخ مصطفى بن إبراهيم (1176 هـ = 1762 م).

2- شرح العصام على عوامل البركوي: عصام الدين إبراهيم بن

محمد بن عربشاه الإسفراييني (المتوفى 951 هـ - 1544 م).

3- تسريح الغوامل في شرح العوامل: أحمد بن محمد زين بن مصطفى الفطاني (كان حيّاً سنة 1300 هـ - 1883 م).

4- شرح العوامل للجرجاني: سعد الله الصغير (مجهول لا يعرف حياته).

والله أسأل أن ينفعني والمسلمين.

إلياس قبلان

تركيا

ترجمة البركوي

اسمه ومولده

محمد بن بير علي بن اسكندر البركوي الرومي، محيي الدين ولد سنة 929 هـ (1523 م).

ولد في تركيا في قصبة بالي كسري، فهو تركي الأصل والمنشأ.

عالم بالعربية، نَحْواً وصرفاً، له اشتغال بالفرائض ومعرفة بالتجويد.

من أهل قصبة «بالي كسرى» كان مدرساً في قصبة «بركي» فنسب إليها.

ضبط اسمه عبد الفتاح أبو غدة في تحقيق كتاب إقامة الحجة ص 21 - 22: قال عبد الغني في «شرح الطريقة المحمدية»: نشأ في طلب العلوم والمعارف حتى برع فيها، واشتغل على محيي الدين أخي زاده، وصار ملازماً من المولى عبد الرحمن أحد قضاة العسكر في زمن السلطان سليمان، وانتفع به خلق كثير، وحصل بينه وبين معلم السلطان سليم محبة، فبنى له مدرسة بقصبة بَرْكِل بفتح الباء ومات سنة إحدى وثمانين. ومن تصانيفه: شرح مختصر الكافية للبيضاوي، ومتن في الفرائض، والطريقة المحمدية، وهو من أجل تأليفه. انتهى ملخصاً منه.

قال عبد الفتاح: جاء في رسالة «السنوحات المكية» للشيخ حقي النازلي في ص 20 «البِرْكِوِي بكسر الباء والكاف» انتهى. ويقال فيه: البِيركِلِي والبِرْكِلِي، كما في «معجم المطبوعات» ص 610.

مؤلفاته

1 - إظهار الأسرار في النحو.

2 - امتحان الأذكياء شرح لب اللباب للبيضاوي في الإعراب في النحو.

3 - إمعان الأنظار، وهو شرح المقصود في الصرف.

4 - الدرة اليتيمة في التجويد.

5 - دامغة المبتدعين في الرد على الملحدين.

6 - الطريقة المحمدية في الموعظة.

7 - متن العوامل في النحو.

8 - كفاية المبتدئ في الصرف.
9 - شرح مختصر الكافية في النحو.
10 - متن في الفرائض.
11 - جلاء القلوب مواعظ.
12 - راحة الصالحين.
13 - رسالة في أصول الحديث.
14 - أحسن القصص.
15 - أربعين في الحديث.
16 - إرشاد الملوك.
17 - إنقاذ الهالكين في عدم الإقراء بالأجرة.
18 - إيقاظ النائمين وإفهام القاصرين.
19 - تحفة المسترشدين في بيان مذاهب فرق المسلمين.
20 - حاشية على شرح الوقاية لصدر الشريعة.
21 - ذخر المتأهلين والنساء في تعريف الأطهار والدماء.
22 - رسالة في آداب البحث.
23 - رسالة في أحوال أطفال المسلمين.
24 - رسالة في تفضيل الغنى الشاكر على الفقير الصابر.
25 - رسالة في حرمة التغني ووجوب استماع الخطبة.
26 - روضات الجنات.
27 - زيارة القبور الشرعية والشركية.
28 - السيف الصارم في عدم جواز وقف المنقول والدراهم.
29 - شرح أمثلة البناء في الصرف.
30 - شرح مختصر الكافية في النحو.
31 - شرح وحاشية على الهداية.
32 - صحاح عجمية.

وفاته

اتفق من ترجم له على أنه (توفي سنة 981 هـ =1573 م) في شهر جمادى الأولى، ولم تذكر المراجع شيئاً من مكان وفاته، وبذلك يكون عمره 55 سنة.

أمضاها في طلب العلم والعبادة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فرحمه الله رحمة واسعة[1].

(1) انظر الأعلام 61/6؛ معجم المؤلفين 186/3؛ كشف الظنون 54، 197، 183، 214، 592، 737، 822، 1017، 1111، 1500، 1547، 1246، 1737، 2022، 2036، 2036؛ إيضاح المكنون 2/1، 442؛ هدية العارفين 252/2؛ العقد المنظوم ص 436 - 437.
İmam Birgivi Hayatı Eserleri ve Arapça Tedrisatındaki Yeri; İslma Ansiklopesi 6/191 - 194.

ترجمة الجرجاني

(740 ـ 816 هـ = 1340 ـ 1413 م)

علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني: فيلسوف.

من كبار العلماء بالعربية.

ولد في تاكو (قرب استراباد) ودرس في شيراز.

ولما دخلها تيمور سنة 789 هـ فر الجرجاني إلى سمرقند.

ثم عاد إلى شيراز بعد موت تيمور، فأقام إلى أن توفي.

له نحو خمسين مصنفاً، منها:

1 - التعريفات.

2 - وشرح مواقف الإيجي.

3 - وشرح كتاب الجغميني في الهيئة.

4 - ومقاليد العلوم.

5 - وتحقيق الكليات.

6 - وشرح السراجية في الفرائض.

7 - والكبرى والصغرى في المنطق.

8 - والحواشي على المطول للتفتازاني.

9 - ومراتب الموجودات رسالة.

10 - ورسالة في تقسيم العلوم.

11 - ورسالة في فن أصول الحديث.

12 - وشرح التذكرة للطوسي في الهيئة.

13 - وشرح الملخص هيئة.

14 - وحاشية على الكشاف إلى آية ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ ﴾ في القرويين.

15 - العوامل[1].

---

(1) الأعلام 7/5.

الغليبولي

(... ـ 1176 هـ = ... ـ 1762 م)

مصطفى بن إبراهيم الغليبولي: أديب بالعربية.

حنفي نقشبندى تركي.

نسبته إلى (غليبولي) Gallipoli المدينة الأثرية على الدردنيل، في تركيا.

له كتب منها: زبدة الأمثال رتبه على عشرين باباً فرغ من تأليفه سنة 1145 هـ. وتحفة الإخوان في شرح العوامل المائة[1].

العصام الاسفراييني

(873 ـ 945 هـ = 1468 ـ 1538 م)

إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني عصام الدين: صاحب الأطول في شرح تلخيص المفتاح للقزويني، في علوم البلاغة.

ولد في إسفرايين (من قرى خراسان) وكان أبوه قاضيها، فتعلم واشتهر وألف كتبه فيها.

وزار في أواخر عمره سمرقند، فتوفي بها.

وله تصانيف غير الأطول منها:

1 - ميزان الأدب.

2 - وحاشية على تفسير البيضاوي.

3 - وشرح رسالة الوضع للإيجي.

4 - وحاشية على تفسير البيضاوي لسورة عم.

5 - وشروح وحواش في المنطق والتوحيد والنحو، طبع بعضها[2].

6 - شرح العوامل البركوي.

---

(1) الأعلام 228/7.

(2) الأعلام 66/1.

سعد الله الصغير

لم أجد معلومة عن حياته بعد تتبع طويل. ولكن كتابه مشهور ومتداول في التركية.

أحمد الفطامي

(كان حيّاً 1300 هـ = 1883 م)

أحمد بن محمد بن زيد بن مصطفى الفطامي نحوي.

له: تسريح الغوامل في شرح العوامل الجرجاني فرغ منه بمكة في ربيع الأول سنة 1300 هـ[1].

(1) معجم المؤلفين 260/1، مؤسسة الرسالة.

علم النحو

اعلم أن اللغة في المتعارف: هي عبارة المتكلم عن مقصوده. وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام، فلا بد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها، وهو اللسان. وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم، وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني مثل الحركات التي تعين الفاعل من المفعول من المجرور، أعني المضاف، ومثل الحروف التي تفضي بالأفعال أن الحركات من غير تكلف الألفاظ الأخرى، وليس يوجد ذلك إلا في لغة العرب. وأما غيرها من اللغات، فكل معنى أو حال لا بد له من ألفاظ تخصه بالدلالة، ولذلك نجد كلام العجم من مخاطباتهم أطول مما تقدره بكلام العرب، وهذا هو معنى قوله صلى الله عليه وسلم: «أوتيت جوامع الكلم»، واختصر لي الكلام اختصاراً، فصار للحروف في لغتهم والحركات والهيئات أي الأوضاع اعتبار في الدلالة على المقصود غير متكلفين فيه لصناعة يستفيدون ذلك منها، إنما هي ملكة في ألسنتهم يأخذها الآخر عن الأول كما تأخذ صبياننا لهذا العهد لغاتنا.

فلما جاء الإسلام، وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول، وخالطوا العجم تغيرت تلك الملكة بما، ألقى إليها السمع من المخالفات التي للمتعربين من العجم والسمع أو الملكات اللسانية، ففسدت بما ألقي إليها مما يغايرها لجنوحها إليه باعتياد السمع، وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأساً، ويطول العهد بها، فينغلق القرآن والحديث على المفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات، والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه مثل: أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع، ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعراباً، وتسمية الموجب لذلك التغير عاملاً، وأمثال ذلك. وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم، فقيدوها بالكتاب، وجعلوها صناعة لهم مخصوصة، واصطلحوا على تسميتها بـ«**علم النحو**»، وأول من كتب فيها أبو الأسود الدؤلي من بني كنانة، ويقال

بإشارة علي رضي الله عنه لأنه رأى تغير الملكة، فأشار عليه بحفظها، ففزع إلى ضبطها بالقوانين الحاضرة المستقرأة، ثم كتب فيها الناس من بعده إلى أن انتهت إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي أيام الرشيد، وكان الناس أحوج إليها لذهاب تلك الملكة من العرب، فهذب الصناعة، وكمل أبوابها، وأخذها عنه سيبويه، فكمل تفاريعها، واستكثر من أدلتها وشواهدها، ووضع فيها كتابه المشهور الذي صار إماماً لكل ما كتب فيها من بعده، ثم وضع أبو علي الفارسي وأبو القاسم الزجاج كتباً مختصرة للمتعلمين يحذون فيها حذو الإمام في كتابه.

ثم طال الكلام في هذه الصناعة، وحدث الخلاف بين أهلها في الكوفة والبصرة: المصرين القديمين للعرب، وكثرت الأدلة والحجاج بينهم، وتباينت الطرق في التعليم، وكثر الاختلاف في إعراب كثير من آي القرآن باختلافهم في تلك القواعد، وطال ذلك على المتعلمين. وجاء المتأخرون بمذاهبهم في الاختصار، فاختصروا كثيراً من ذلك الطول مع استيعابِهم لجميع ما نقل كما فعله ابن مالك في كتاب التسهيل وأمثاله، أو اقتصارهم على المبادئ للمتعلمين كما فعله الزمخشري في المفصل، وابن الحاجب في المقدمة له، وربما نظموا ذلك نظماً مثل ابن مالك في الأرجوزتين الكبرى والصغرى، وابن معطي في الأرجوزة الألفية. وبالجملة فالتآليف في هذا الفن أكثر من أن تحصى، أو يحاط بها، وطرق التعليم فيها مختلفة: فطريقة المتقدمين مغايرة لطريقة المتأخرين. والكوفيون والبصريون والبغداديون والأندلسيون مختلفة طرقهم كذلك[1].

مبادئ علم النحو

حده: علم بأصول يعرف بها أحوال الكلمات العربية إعراباً وبناء.

قال الأمير: وقولنا: بأصول يجب هنا أن تكون باؤه للتصوير، وذلك لأنا نعرف العلم المشروع فيه، وهو الأصول والقواعد المدونة، وإن كان العلم يطلق أيضاً على الملكات والإدراكات الناشئة عنها.

وقولنا: أحوال الكلمات هو ما عبروا به، وهو اقتصار على الغالب وإلا فيعرف به أيضاً أحوال غير الكلمات كالظروف والجمل التي لا محل لها من الإعراب، والتي لها

(1) مقدمة ابن خلدون ص 545 - 547.

محل كأحكام جملة الصلة من حيث العائد، وكونها لا تكون إنشائية.

وكذا جملة النعت والخبر.

وقولهم أيضاً: إعراباً وبناء اقتصار على الغالب، وإلا فيعرف به أحوال الكلم من غير الإعراب والبناء كان من جهة كسر همزها، أو فتحها، وتخفيفها، وشروط عملها، وشروط عمل بقية النواسخ وكالعائد من حيث حذفه وعدمه إلى غير ذلك مما لو استقصى قصى.

وبالجملة هم اقتصروا على بعض الفوائد، انتهى.

وموضوعه: الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء.

وفائدته: صون اللسان عن الخطأ في الكلام، والاستعانة على فهم كلام الله ورسوله.

وواضعه: أبو الأسود الدؤلي[1].

(1) تحقيق مبادئ العلوم الأحد عشر ص 87 - 88.

متن

العوامل

تأليف

الإمام محيي الدين محمد بن بير علي بن إسكندر
البركوي الرومي
المتوفى ٩٨١ سنة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَآلِهِ أَجْمَعِينَ.
وَبَعْدُ: فَاعْلَمْ أَنَّهُ لاَ بُدَّ لِكُلِّ طَالِبِ مَعْرِفَةِ الإِعْرَابِ مِنْ مَعْرِفَةِ مِائَةِ شَيءٍ.
سِتُّونَ مِنْهَا: تُسَمَّى عَامِلاً.
وَثَلاَثُونَ مِنْهَا: تُسَمَّى مَعْمُولاً.
وَعَشَرَةٌ مِنْهَا: تُسَمَّى عَمَلاً وَإِعْرَاباً.
فَأُبَيِّنُ لَكَ بِإِذْنِ اللهِ تَعَالَى هَذِهِ الثَّلاَثَةَ عَلَى طَرِيقِ الإِيجَازِ فِي ثَلاَثَةِ أَبْوَابٍ:
الْبَابُ الأَوَّلُ فِي الْعَامِلِ.
الْبَابُ الثَّانِي فِي الْمَعْمُولِ.
الْبَابُ الثَّالِثُ فِي الإِعْرَابِ.

الباب الأول في العامل

وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ.
فَاللَّفْظِيُّ عَلَى قِسْمَيْنِ: سَمَاعِيٌّ وَقِيَاسِيٌّ.
فَالسَّمَاعِيُّ تِسْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ.
وَأَنْوَاعُهُ خَمْسَةٌ.

النوع الأول

حُرُوفٌ تَجُرُّ اسماً وَاحِداً فَقَطْ، تُسَمَّى حُرُوفَ الْجَرِّ وَحُرُوفَ الإِضَافَةِ.
وَهِيَ عِشْرُونَ:
الأَوَّلُ: الْبَاءُ، وَنَحْوُ: آمَنْتُ بِاللهِ وَبِهِ لأُبْعَثَنَّ.
وَالثَّانِي: مِنْ، نَحْوُ: تُبْتُ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ.
وَالثَّالِثُ: إِلَى، نَحْوُ: تُبْتُ إِلَى اللهِ تَعَالَى.
وَالرَّابِعُ: عَنْ، نَحْوُ: كُفِفْتُ عَنِ الْحَرَامِ.

وَالْخَامِسُ: **عَلَى**، نَحْوُ: تَجِبُ التَّوْبَةُ عَلَى كُلِّ مُذْنِبٍ.
وَالسَّادِسُ: **اللاَّمُ**، نَحْوُ: أَنَا عُبَيْدٌ للهِ تَعَالَى.
وَالسَّابِعُ: **فِي**، نَحْوُ: الْمُطِيعُ فِي الْجَنَّةِ.
وَالثَّامِنُ: **الْكَافُ**، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾.
وَالتَّاسِعُ: **حَتَّى**، نَحْوُ: أَعْبُدُ اللهَ حَتَّى الْمَوْتِ.
وَالْعَاشِرُ: **رُبَّ**، نَحْوُ: رُبَّ تَالٍ يَلْعَنُهُ الْقُرْآنُ.
وَالْحَادِي عَشَرَ: **وَاوُ الْقَسَمِ**، نَحْوُ: وَاللهِ لاَ أَفْعَلَنَّ الْكَبَائِرَ.
وَالثَّانِي عَشَرَ: **تَاءُ الْقَسَمِ**، نَحْوُ: تَاللهِ لأَفْعَلَنَّ الْفَرَائِضَ.
وَالثَّالِثَ عَشَرَ: **حَاشَا**، نَحْوُ: هَلَكَ النَّاسُ حَاشَا الْعَالِمِ.
وَالرَّابِعَ عَشَرَ: **مُذْ**، نَحْوُ: تُبْتُ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ فَعَلْتُهُ مُذْ يَوْمِ الْبُلُوغِ.
وَالْخَامِسَ عَشَرَ: **مُنْذُ**، نَحْوُ: يَجِبُ الصَّلاَةُ مُنْذُ يَوْمِ الْبُلُوغِ.
وَالسَّادِسَ عَشَرَ: **خَلاَ**، نَحْوُ: هَلَكَ الْعَالِمُونَ خَلاَ الْعَامِلِ بِعِلْمِهِ.
وَالسَّابِعَ عَشَرَ: **عَدَا**، نَحْوُ: هَلَكَ الْعَامِلُونَ عَدَا الْمُخْلِصِ.
وَالثَّامِنَ عَشَرَ: **لَوْلاَ**، نَحْوُ: لَوْلاَكَ يَا رَحْمَةَ اللهِ لَهَلَكَ النَّاسُ.
وَالتَّاسِعَ عَشَرَ: **كَيْ**، نَحْوُ: كَيْمَهْ عَصَيْتَ.
وَالْعِشْرُونَ: **لَعَلَّ فِي لُغَةِ عُقَيْلٍ**، نَحْوُ: لَعَلَّ اللهِ تَعَالَى يَغْفِرُ ذَنْبِي.

النوع الثاني حروف تنصب الاسم وترفع الخبر

وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ:
الأَوَّلُ: إِنَّ: نَحْوُ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى عَالِمُ كُلِّ شَيْءٍ.
وَالثَّانِي: **أَنَّ**: نَحْوُ: اعْتَقَدْتُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ.
وَالثَّالِثُ: **كَأَنَّ**: نَحْوُ: كَأَنَّ الْحَرَامَ نَارٌ.
وَالرَّابِعُ: **لَكِنَّ**: نَحْوُ: مَا فَازَ الْجَاهِلُ لَكِنَّ الْعَالِمَ فَائِزٌ.
وَالْخَامِسُ: **لَيْتَ**: نَحْوُ: لَيْتَ الْعِلْمَ مَرْزُوقٌ لِكُلِّ أَحَدٍ.
وَالسَّادِسُ: **لَعَلَّ**: نَحْوُ: لَعَلَّ اللهَ تَعَالَى غَافِرُ ذَنْبِي.
وَهَذِهِ السِّتَّةُ تُسَمَّى الْحُرُوفَ الْمُشَبَّهَةَ بِالْفِعْلِ.

وَالسَّابِعُ «إِلاَّ» فِي الاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ: نَحْوُ: الْمَعْصِيَةُ مُبَعِّدَةٌ عَنِ الْجَنَّةِ إِلاَّ الطَّاعَةَ مُقَرِّبَةٌ مِنْهَا.

وَالثَّامِنُ: لاَ لِنَفْيِ الْجِنْسِ: نَحْوُ: لاَ فَاعِلَ شَرٍّ فَائِزٌ.

النَّوْعُ الثَّالِثُ حَرْفَانِ تَرْفَعَانِ الاسْمَ وَتَنْصِبَانِ الْخَبَرَ

وَهُمَا مَا وَلاَ الْمُشَبَّهَتَانِ بِلَيْسَ.

نَحْوُ: مَا اللهُ تَعَالَى مُتَمَكِّناً بِمَكَانٍ.

ونَحْوُ: لاَ شَيْءٌ مُشَابِهاً للهِ تَعَالَى.

النَّوْعُ الرَّابِعُ حُرُوفٌ تَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ

وَهِيَ أَرْبَعَةٌ:

الأَوَّلُ: أَنْ: نَحْوُ: أُحِبُّ أَنْ أَطِيعَ اللهَ تَعَالَى.

وَالثَّانِي: لَنْ: نَحْوُ: لَنْ يَغْفِرَ اللهُ تَعَالَى لِلْكَافِرِينَ.

وَالثَّالِثُ: كَيْ: نَحْوُ: أُحِبُّ طُولَ الْعُمْرِ كَيْ أُحَصِّلَ الْعِلْمَ.

وَالرَّابِعُ: إِذَنْ: كَقَوْلِكَ: إِذَنْ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ، لِمَنْ قَالَ: أَطِيعُ اللهَ تَعَالَى.

النَّوْعُ الْخَامِسُ كَلِمَاتٌ تَجْزِمُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ

وَهِيَ خَمْسَةَ عَشَرَ:

الأُولَى: لَمْ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ ﴾ (1).

وَالثَّانِيَةُ: لَمَّا: نَحْوُ: لَمَّا يَنْفَعْ عُمْرِي.

وَالثَّالِثَةُ: لاَمُ الأَمْرِ: نَحْوُ: لِيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً.

وَالرَّابِعَةُ: لاَ فِي النَّهْيِ: نَحْوُ: لاَ تُذْنِبْ.

وَهَذِهِ الأَرْبَعَةُ تَجْزِمُ فِعْلاً وَاحِداً.

وَالْخَامِسَةُ: إِنْ: نَحْوُ: إِنْ تَتُبْ تُغْفَرْ ذُنُوبُكَ.

وَالسَّادِسَةُ: مَهْمَا: نَحْوُ: مَهْمَا تَفْعَلْ تُسْأَلْ عَنْهُ.

وَالسَّابِعَةُ: مَا: نَحْوُ: مَا تَفْعَلْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدْهُ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى.

---

(1) الإخلاص: 3.

وَالثَّامِنَةُ: مَنْ: نَحْوُ: مَنْ يَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً يَكُنْ نَاجِياً.

وَالتَّاسِعَةُ: أَيْنَ: نَحْوُ: أَيْنَ تَكُنْ يُدْرِكْكَ الْمَوْتُ.

وَالْعَاشِرَةُ: مَتَى: نَحْوُ: مَتَى تَحْسُدْ تُهْلَكْ.

وَالْحَادِيَةَ عَشَرَ: أَنَّى: نَحْوُ: أَنَّى تُذْنِبْ يَعْلَمْكَ اللهُ تَعَالَى.

وَالثَّانِيَةَ عَشَرَ: أَيٌّ: نَحْوُ: أَيُّ عَالِمٍ يَتَكَبَّرْ يُبْغِضْهُ اللهُ تَعَالَى.

الثَّالِثَ عَشَرَةَ: حَيْثُمَا: نَحْوُ: حَيْثُمَا تَفْعَلْ يُكْتَبْ فِعْلُكَ.

وَالرَّابِعَةَ عَشَرَ: إِذْمَا: نَحْوُ: إِذْمَا تَتُبْ تُقْبَلْ تَوْبَتُكَ.

وَالْخَامِسَةَ عَشَرَ: إِذَامَا: نَحْوُ: إِذَامَا تَعْمَلْ بِعِلْمِكَ تَكُنْ خَيْرَ النَّاسِ.

وَهَذِهِ الإِحْدَى عَشَرَةَ تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ مُسَمَّيَيْنِ شَرْطاً وَجَزَاءً.

{العوامل القياسية}

وَالْقِيَاسِيُّ تِسْعَةٌ:

الأَوَّلُ: الْفِعْلُ مُطْلَقاً: نَحْوُ: خَلَقَ اللهُ تَعَالَى كُلَّ شَيْءٍ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ نُزُولاً.

وَلاَ بُدَّ لِكُلِّ مَرْفُوعٍ: فَإِنْ تَمَّ بِهِ كَلاَماً يُسَمَّى فِعْلاً تَامّاً، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ بِهِ احْتَاجَ إِلَى خَبَرٍ مَنْصُوبٍ فِعْلاً نَاقِصاً.

نَحْوُ: كَانَ اللهُ تَعَالَى عَلِيماً حَكِيماً.

وَنَحْوُ: صَارَ الْعَاصِي مُسْتَحِقّاً لِلْعَذَابِ.

وَنَحْوُ: مَا زَالَ الْمُذْنِبُ بَعِيداً مِنَ اللهِ تَعَالَى.

وَنَحْوُ: تُقْبَلُ التَّوْبَةُ مَا دَامَ الرُّوحُ دَاخِلاً فِي الْبَدَنِ.

وَلَيْسَ اللهُ تَعَالَى جِسْماً.

وَالثَّانِي: اسْمُ الْفَاعِلِ: فَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ الْمَعْلُومِ.

نَحْوُ: كُلُّ حَسُودٍ مُحْرِقٌ حَسَدُهُ عَمَلَهُ.

وَالثَّالِثُ: اسْمُ الْمَفْعُولِ: فَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ الْمَجْهُولِ.

نَحْوُ: كُلُّ تَائِبٍ مَقْبُولٌ تَوْبَتُهُ.

وَالرَّابِعُ: الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ: فَهِيَ أَيْضاً تَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا.

نَحْوُ: الْعِبَادَةُ حَسَنٌ ثَوَابُهَا، وَالْمَعْصِيَةُ قَبِيحٌ عَذَابُهَا.

وَالْخَامِسُ: اسْمُ التَّفْضِيلِ: فَهُوَ أَيْضاً يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ.

نَحْوُ: مَا مِنْ رَجُلٍ أَحْسَنَ فِيهِ الْحِلْمُ مِنْهُ فِي الْعَالِمِ.

وَالسَّادِسُ: الْمَصْدَرُ: فَهُوَ أَيْضاً يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ.

نَحْوُ: يُحِبُّ اللهُ تَعَالَى إِعْطَاءً لَهُ عَبْدُهُ فَقِيراً دِرْهَماً.

وَالسَّابِعُ: الاسْمُ الْمُضَافُ: فَهُوَ يَعْمَلُ الْجَرَّ.

نَحْوُ: عِبَادَةُ اللهِ تَعَالَى خَيْرٌ.

وَالثَّامِنُ: الاسْمُ الْمُبْهَمُ التَّامُّ: فَهُوَ يَعْمَلُ النَّصْبَ.

نَحْوُ: التَّرَاوِيحُ عِشْرُونَ رَكْعَةً.

وَالتَّاسِعُ: مَعْنَى الْفِعْلِ: أَيْ كُلُّ لَفْظٍ يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى الْفِعْلِ.

نَحْوُ: هَيْهَاتَ الْمُذْنِبُ مِنَ اللهِ تَعَالَى.

وَتَرَاكِ ذَنْباً.

وَنَحْوُ: مَا فِي الدُّنْيَا رَاحَةٌ.

نَحْوُ: يَنْبَغِي لِلْعَالِمِ أَنْ يَكُونَ مُحَمَّدِيّاً خُلُقُهُ.

{العوامل المعنوية}

وَالْمَعْنَوِيُّ اثْنَانِ:

الأَوَّلُ: رَافِعُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.

نَحْوُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ.

وَالثَّانِي: رَافِعُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ.

نَحْوُ: يَرْحَمُ اللهُ التَّائِبَ.

الْبَابُ الثَّانِي فِي الْمَعْمُولِ

وَهُوَ ضَرْبَيْنِ:

مَعْمُولٌ بِالأَصَالَةِ.

وَمَعْمُولٌ بِالتَّبَعِيَّةِ، أَيْ إِعْرَابُهُ يَكُونُ مِثْلَ إِعْرَابِ مَتْبُوعِهِ.

{المعمول بالأصالة}

الضَّرْبُ الأَوَّلُ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ:

1 - مَرْفُوعٌ.

2 - وَمَنْصُوبٌ.

3 - وَمَجْرُورٌ مُخْتَصٌّ بِالاسْمِ.

4 - وَمَجْزُومٌ مُخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ.

{المرفوع}

أَمَّا الْمَرْفُوعُ فَتِسْعَةٌ:

الأَوَّلُ: الْفَاعِلُ.

نَحْوُ: رَحِمَ اللهُ التَّائِبَ.

وَالثَّانِي: نَائِبُ الْفَاعِلِ.

نَحْوُ: رُحِمَ التَّائِبُ.

وَالثَّالِثُ: الْمُبْتَدَأُ.

وَالرَّابِعُ: الْخَبَرُ.

نَحْوُ: مُحَمَّدٌ خَاتَمُ الأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ.

وَالْخَامِسُ: اسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتُهُ.

نَحْوُ: كَانَ اللهُ عَلِيماً حَكِيماً.

وَالسَّادِسُ: خَبَرُ بَابِ إِنَّ.

نَحْوُ: إِنَّ الْبَعْثَ حَقٌّ.

وَالسَّابِعُ: خَبَرُ لاَ لِنَفْيِ الْجِنْسِ.

نَحْوُ: لاَ عَمَلَ مُرَاءٍ مَقْبُولٌ.

وَالثَّامِنُ: اسْمُ مَا وَلاَ الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ.

نَحْوُ: مَا التَّكَبُّرُ لاَئِقاً لِلْعَالِمِ، وَلاَ حَسَدٌ حَلاَلاً.

وَالتَّاسِعُ: الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْخَالِي عَنِ النَّوَاصِبِ وَالْجَوَازِمِ.

نَحْوُ: يُحِبُّ اللهُ تَعَالَى التَّوَاضُعَ.

{المنصوب}

وَأَمَّا الْمَنْصُوبُ: فَثَلاَثَةَ عَشَرَ.

الأَوَّلُ: الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ.

وَنَحْوُ: تُبْتُ تَوْبَةً نَصُوحاً.

وَالثَّانِي: الْمَفْعُولُ بِهِ.

نَحْوُ: أَعْبُدُ اللهَ تَعَالَى.

وَالثالِثُ: الْمَفعُولُ فِيه.

نَحْوُ: صُمْ شَهْرَ رَمَضَانَ.

وَالرَّابِعُ: الْمَفْعُولُ لَهُ.

نَحْوُ: اعْمَلْ طَلَباً لِمَرْضَاةِ اللهِ تَعَالَى.

وَالْخَامِسُ: الْمَفْعُولُ مَعَهُ.

نَحْوُ: يَفْنَى الْمَالُ وَتَبْقَى وَعَمَلَكَ.

وَالسَّادِسُ: الْحَالُ.

نَحْوُ: أَعْبُدُ اللهَ خَائِفاً رَاجِياً.

وَالسَّابِعُ: التَّمْيِيزُ.

نَحْوُ: طَابَ الْعَالِمُ عِبَادَةً.

وَالثَّامِنُ: الْمُسْتَثْنَى.

نَحْوُ: يَدْخُلُ الْجَنَّةَ النَّاسُ إِلاَّ الْكَافِرَ.

وَالتَّاسِعُ: خَبَرُ بَابِ كَانَ.

نَحْوُ: كَانَ الْمَلاَئِكَةُ عِبَادَ اللهِ تَعَالَى.

وَالْعَاشِرُ: اسْمُ بَابِ إِنَّ.

نَحْوُ: إِنَّ السُّؤَالَ حَقٌّ.

وَالْحَادِي عَشَرَ: اسْمُ لاَ الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ.

نَحْوُ: لاَ طَاعَةَ مُغْتَابٍ مَقْبُولَةٌ.

وَالثَّانِي عَشَرَ: خَبَرُ مَا وَلاَ الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ.

نَحْوُ: مَا الْغِيْبَةُ حَلاَلاً، ولاَ نَمِيمَةٌ جَائِزَةً.

وَالثَّالِثَ عَشَرَ: الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي دَخَلَهُ إِحْدَى النَّوَاصِبِ.

نَحْوُ: أُحِبُّ أَنْ تُغْفَرَ ذُنُوبِي.

{المجرور}

وَأَمَّا الْمَجْرُور فَاثْنَانِ:

الأَوَّلُ: الْمَجْرُورُ بِحَرْفِ الْجَرِّ.

نَحْوُ: اعْمَلْ بِإِخْلاَصٍ.

وَالثَّانِي: الْمَجْرُورُ بالإِضَافَة.

نَحْوُ: ذَنْبُ الْعَبْدِ يُسَوِّدُ قَلْبَهُ.

{المجزوم}

وَأَمَّا الْمَجْزُومُ فَوَاحِدٌ: وَهُوَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي دَخَلَهُ إِحْدَى الْجَوَازِمِ.

نَحْوُ: إِنْ تُخْلِصْ يُقْبَلْ عَمَلُكَ.

{المعمول بالتبعية}

وَالضَّرْبُ الثَّانِي خَمْسَةٌ.

الأَوَّلُ: الصِّفَةُ.

نَحْوُ: أَعْبُدُ اللهَ الْعَظِيمَ.

وَالثَّانِي: الْعَطْفُ بِأَحَدِ الْحُرُوفِ الْعَشَرَةِ:

1 - **الْوَاوُ.**

نَحْوُ: أَطِيعُ اللهَ وَالرَّسُولَ.

2 - الْفَاءُ.

نَحْوُ: تَجِبُ تَكْبِيرَةُ الافْتِتَاحِ فَالْقِيَامُ.

3 - ثُمَّ.

نَحْوُ: يَجِبُ الْعِلْمُ ثُمَّ الْعَمَلُ.

4 - وَحَتَّى.

نَحْوُ: مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ.

5 - وَأَوْ.

نَحْوُ: صَلِّ الضُّحَى أَرْبَعاً أَوْ ثَمَانِياً.

6 - وَإِمَّا.

نَحْوُ: اعْمَلْ إِمَّا وَاجِباً وَإِمَّا مُسْتَحِبّاً.

7 - وَأَمْ.

نَحْوُ: أَرِضَاءَ اللهِ تَطْلُبُ أَمْ سَخَطَهُ؟

8 - وَبَلْ.

نَحْوُ: اطْلُبْ حَلاَلاً، بَلْ طَيِّباً.

9 - وَلاَ.

نَحْوُ: اعْمَلْ صَالِحاً لاَ سَيِّئاً.

10 - وَلَكِنْ.

نَحْوُ: لاَ يَحِلُ رِيَاءٌ لَكِنْ إِخْلاَصٌ.

وَالثَّالِثُ: التَّأْكِيدُ.

نَحْوُ: اطْلُبِ الإِخْلاَصَ الإِخْلاَصَ.

نَحْوُ: اتْرُكْ الذُّنُوبَ كُلَّهَا.

وَالرَّابِعُ: الْبَدَلُ.

نَحْوُ: اعْبُدْ رَبَّكَ إِلَهَ الْعَالَمِينَ.

نَحْوُ: ابْغُضْ النَّاسَ مَنْ عَصَى اللهَ تَعَالَى مِنْهُ.

نَحْوُ: احْفَظِ اللهَ تَعَالَى حَقَّهُ.

وَالْخَامِسُ: عَطْفُ الْبَيَانِ: نَحْوُ: آمَنَّا بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ.

الْبَابُ الثَّالِثُ فِي الإِعْرَابِ

وَهُوَ: إِمَّا حَرَكَةٌ، أَوْ حَرْفٌ، أَوْ حَذْفٌ.

وَالْحَرَكَةُ ثَلاَثَةٌ: ضَمَّةٌ، وَفَتْحَةٌ، وَكَسْرَةٌ.

وَالْحُرُوفُ أَرْبَعَةٌ: وَاوٌ، وَأَلِفٌ، وَيَاءٌ، وَنُونٌ.

وَالْحَذْفُ ثَلاَثَةٌ: وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ: وَحَذْفُ الْحَرَكَةِ، وَحَذْفُ الآخِرِ، وَحَذْفُ النُّونِ.

فَالْجُمْلَةُ عَشَرَةٌ.

وَأَنْوَاعُ الْمُعْرَبِ بِالْقِيَاسِ إِلَى مَا أُعْطِيَ لَهَا مِنْ هَذِهِ الْعَشَرَةِ تِسْعَةٌ:

لأَنَّ إِعْرَابَهَا:

إِمَّا بِالْحَرَكَاتِ الْمَحْضَةِ.
أَوْ بِالْحُرُوفِ الْمَحْضَةِ، وَهُمَا مُخْتَصَّانِ بِالاسْمِ.
أَوْ بِالْحَرَكَةِ مَعَ الْحَذْفِ.
أَوْ بِالْحُرُوفِ مَعَ الْحَذْفِ، وَهُمَا مُخْتَصَّانِ بِالْفِعْلِ.

وَالأَوَّلُ: إِمَّا تَامُّ الإِعْرَابِ.

وَهُوَ أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ، وَنَصْبُهُ بِالْفَتْحَةِ، وَجَرُّهُ بِالْكَسْرَةِ، وَذَلِكَ:
الْمُفْرَدُ الْمُنْصَرِفُ.
وَالْجَمْعُ الْمُكَسَّرُ الْمُنْصَرِفُ.
نَحْوُ: جَائَنَا الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ.
وَصَدَّقْنَا الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ.
وَآمَنَّا بِالرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلاَمُ.
وَنَحْوُ: نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ كُتُبٌ.
وَصَدَّقْنَا الْكُتُبَ.
وَآمَنَّا بِالْكُتُبِ.

وَإِمَّا نَاقِصُ الإِعْرَابِ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ:
قِسْمٌ رَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ، وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْفَتْحَةِ.
وَذَلِكَ:
غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ: نَحْوُ: جَاءَنَا أَحْمَدُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ.
وَصَدَّقْنَا أَحْمَدَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ.
وَآمَنَّا بِأَحْمَدَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ.
وَقِسْمٌ رَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ، وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْكَسْرَةِ، وَذَلِكَ:
جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ: نَحْوُ: جَاءَنَا مُعْجِزَاتٌ.
وَصَدَّقْنَا مُعْجِزَاتٍ.
وَآمَنَّا بِمُعْجِزَاتٍ.

وَالثَّانِي: إِمَّا تَامُ الإِعْرَابِ.

وَهُوَ أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ بِالْوَاوِ، وَنَصْبُهُ بِالأَلِفِ، وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ.

وَذَلِكَ الأَسْمَاءُ السِّتَّةُ الْمُعْتَلَّةُ الْمُضَافَةُ إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، مُفْرَدَةً، مُكَبَّرَةً.

وَهِيَ: أَبُوهُ، وَأَخُوهُ، وَفُوهُ، وَحَمُوهَا، وَهَنُوهُ، وَذُو مَالٍ.

نَحْوُ: جَاءَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عليه السلام.

وَصَدَّقْنَا أَبَا الْقَاسِمِ عليه السلام.

وَآمَنَّا بِأَبِي الْقَاسِمِ عليه السلام.

وَإِمَّا نَاقِصُ الإِعْرَابِ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

قِسْمٌ رَفْعُهُ بِالْوَاوِ، وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ.

وَذَلِكَ جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ، وَأُولُو وَعِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهَا.

نَحْوُ: جَاءَنَا الْمُرْسَلُونَ عليهم السلام.

وَصَدَّقْنَا الْمُرْسَلِينَ عليهم السلام.

وَآمَنَّا بِالْمُرْسَلِينَ عليهم السلام.

وَقِسْمٌ رَفْعُهُ بِالأَلِفِ، وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ.

وَذَلِكَ التَّثْنِيَةُ وَاثْنَانِ وَكِلاَ مُضَافاً إِلَى مُضْمَرٍ.

نَحْوُ: جَاءَنَا الاثْنَانِ كِلاَهُمَا أَيْ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ.

وَاتَّبَعْنَا الاثْنَيْنِ كِلَيْهِمَا.

وَعَمِلْنَا بِالاثْنَيْنِ كِلَيْهِمَا.

وَالثَّالِثُ: لاَ يَكُونُ إِلاَّ تَامَّ الإِعْرَابِ.

وَهُوَ قِسْمَانِ:

قِسْمٌ رَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ، وَنَصْبُهُ بِالْفَتْحَةِ، وَجَزْمُهُ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ.

وَهُوَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ، وَهُوَ حَرْفٌ صَحِيحٌ.

نَحْوُ: نُحِبُّ أَنْ نُشَفَّعَ وَلَمْ نُحْرَمْ.

وَقِسْمٌ رَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ، وَنَصْبُهُ بِالْفَتْحَةِ، وَجَزْمُهُ بِحَذْفِ الآخِرِ.

وَذَلِكَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ، وَهُوَ حَرْفُ عِلَّةٍ.

نَحْوُ: نَدْعُو اللهَ تَعَالَى أَنْ يَعْفُوَنَا، وَلَمْ يَرْمِنَا فِي النَّارِ، وَلَمْ نُحْرَمْ.

وَالرَّابِعُ: لاَ يَكُونُ إِلاَّ نَاقِصَ الإِعْرَابِ.

وَهُوَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ غَيْرُ النُّونِ.

فَرَفْعُهُ بِالنُّونِ، وَنَصْبُهُ وَجَزْمُهُ بِحَذْفِهَا.

نَحْوُ: الأَوْلِيَاءُ وَالْعُلَمَاءُ يَشْفَعَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَنَرْجُو أَنْ يَشْفَعَا لَنَا، وَلَمْ يُعْرِضَا عَنَّا.

ثُمَّ الإِعْرَابُ: إِنْ ظَهَرَ فِي اللَّفْظِ يُسَمَّى لَفْظِيّاً كَمَا فِي الأَمْثِلَةِ الْمَذْكُورَةِ.

وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ فِي اللَّفْظِ، بَلْ قُدِّرَ فِي آخِرِهِ يُسَمَّى تَقْدِيرِيّاً.

نَحْوُ: أَنَا الْعَاصِي.

وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ وَلَمْ يُقَدَّرْ فِي آخِرِهِ يُسَمَّى مَحَلِّياً.

نَحْوُ: تَوَكَّلْنَا عَلَى مَنْ لاَ يَأْتِي الْخَيْرُ إِلاَّ مِنْ جِهَتِهِ.

مَتْنُ
العَوَامِلِ

تأليف

الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني

المتوفى سنة ٨١٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى محمدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ الْعَوامِلَ فِي النَّحْوِ مِائَةُ عَامِلٍ.

وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

1 - لَفْظِيَّةٌ.

2 - وَمَعْنَوِيَّةٌ.

فَاللَّفْظِيَّةُ مِنْهَا تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

1 - سَمَاعِيَّةٌ.

2 - وَقِيَاسِيَّةٌ.

فَالسَّمَاعِيَّةُ مِنْهَا: أَحَدٌ وَتِسْعُونَ عَامِلاً.

وَالْقِيَاسِيَّةُ مِنْهَا سَبْعَةُ عَوَامِلَ.

وَالْمَعْنَوِيَّةُ مِنْهَا عَدَدَانِ.

فَالْجُمْلَةُ مِائَةُ عَامِلٍ.

فَالسَّمَاعِيَّةُ مِنْهَا: تَتَنَوَّعُ عَلَى ثَلاَثَةَ عَشَرَ نَوْعاً.

النَّوْعُ الأَوَّلُ حُرُوفٌ تَجُرُّ الاسْمَ فَقَطْ

وَهِيَ سَبْعَةَ عَشَرَ حَرْفاً:

الْبَاءُ: وَلَهَا مَعَانٍ:

الأَوَّلُ: الإِلْصَاقُ: نَحْوُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، أَيْ: الْتَصَقَ مُرُورِي بِمَوْضِعٍ يَقْرُبُ مِنْهُ زَيْدٌ.

وَالثَّانِي: وَالاسْتِعَانَةُ: نَحْوُ: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ، أَيْ اسْتَعَنْتُ فِي الْكِتَابَةِ بِالْقَلَمِ.

وَالثَّالِثُ: وَالْمُصَاحَبَةُ: نَحْوُ: خَرَجَ زَيْدٌ بِعَشِيرَتِهِ، أَيْ: بِصُحْبَةِ عَشِيرَتِهِ.

وَالرَّابِعُ: الْمُقَابَلَةُ: نَحْوُ: بِعْتُ هَذَا بِهَذَا، أَيْ قَابَلْتُ هَذَا بِهَذَا.

وَالْخَامِسُ: التَّعْدِيَةُ: نَحْوُ: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ، أَيْ أَذْهَبْتُ زَيْداً.

وَالسَّادِسُ: الظَّرْفِيَّةُ: جَلَسْتُ بِالْمَسْجِدِ، أَيْ جَلَسْتُ فِي الْمَسْجِدِ.

وَالسَّابِعُ: زَائِدَةٌ: هَلْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ، أَيْ هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ.

وَالثَّامِنُ: التَّفْدِيَةُ: نَحْوُ: بِأَبِي وَأُمِّي، أَيْ فَدَاكَ أَبِي وَأُمِّي.

وَالثَّانِي: مِنْ وَلَهَا مَعَانٍ أَيْضاً:

أَحَدُهَا: لابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، نَحْوُ: سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ، يَعْنِي: ابْتِدَاءُ سَيْرِي مِنَ الْبَصْرَةِ. وَيُعْرَفُ بِصِحَّةِ وَضْعِ «الابْتِدَاءِ» فِي مَوْضِعِهَا.

وَالثَّانِي: وَلِتَبْيِينِ الْجِنْسِ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾، أَيْ الَّذِي هُوَ الأَوْثَانِ، أَوْ خَاتَمٌ مِنْ فِضَّةٍ.

وَيُعْرَفُ بِصِحَّةِ وَضْعِ «الَّذِي» مَكَانَهُ.

وَالثَّالِثُ: لِلتَّبْعِيضِ: نَحْوُ: شَرِبْتُ مِنَ الْمَاءِ، أَيْ بَعْضَ الْمَاءِ، وَأَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ، أَيْ بَعْضَ الدَّرَاهِمِ.

وَالرَّابِعُ: بِمَعْنَى فِي: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾[1]، أَيْ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ.

وَالْخَامِسُ: زَائِدَةٌ: نَحْوُ: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ، أَيْ مَا جَاءَنِي أَحَدٌ.

وَيُعْرَفُ بِأَنَّهَا لَوْ أُسْقِطَتْ لَمْ يُخِلَّ الْمَعْنَى.

وَالثَّالِثُ: إِلَى: وَلَهَا مَعْنَيَانِ:

أَحَدُهَا: لانْتِهَاءِ الْغَايَةِ: نَحْوُ: سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ، يَعْنِي انْتِهَاءُ سَيْرِي إِلَى الْكُوفَةِ.

وَالثَّانِي: بِمَعْنَى مَعَ وَهُوَ قَلِيلٌ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ ﴾[2]، اَيْ مَعَ قُوَّتِكُمْ.

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾[3]، أَيْ مَعَ أَمْوَالِكُمْ.

وَمَا أَشْبَهَ ذِلِكَ.

---

(1) الجمعة: 9.

(2) هود: 52.

(3) النساء: 2.

وَالرَّابِعُ: فِي: وَلَهَا مَعْنَيَان:

أَحَدُهَا: لِلظَّرْفِيَّةِ، وَهِيَ حُلُولُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِهِ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازاً.

مِثَالُ الْحَقِيقِيِّ: نَحْوُ: الْمَاءُ فِي الْكُوزِ، الْمَالُ فِي الْكِيْسِ.

مِثَالُ الْمَجَازِيِّ: نَحْوُ: النَّجَاةُ فِي الصِّدْقِ كَمَا أَنَّ الْهَلاَكَ فِي الْكَذِبِ.

وَالثَّانِي: بِمَعْنَى عَلَى، وَهُوَ قَلِيلٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [1]، أَيْ عَلَى جُذُوعِ النَّخْلِ.

وَالْخَامِسُ: اللاَّمُ: وَلَهَا مَعَان:

أَحَدُهَا: لِلتَّمْلِيكِ: نَحْوُ: الْمَالُ لِزَيْدٍ.

وَالثَّانِي: للتخْصِيصِ، نَحْوُ: الْجُلُّ لِلْفَرَسِ.

وَالثَّالِثُ: لِلتَّعْلِيلِ: نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْداً لِلتَّأْدِيبِ.

وَالرَّابِعُ: بِمَعْنَى عَنْ إِذَا اسْتُعْمِلَ مَعَ الْقَوْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [2]، أَيْ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا.

وَالْخَامِسُ: زَائِدَةٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ [3]، أَيْ رَدِفَكُمْ.

وَالسَّادِسُ: رُبَّ: لِلتَّقْلِيلِ، وَلَهَا صَدْرُ الْكَلاَمِ.

وَتَخْتَصُّ بِاسْمٍ نَكِرَةٍ مَوْصُوفَةٍ، نَحْوُ: رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٌ لَقِيْتُهُ.

وَالسَّابِعُ: عَلَى: وَهِيَ لِلاسْتِعْلاَءِ، حَقِيقَةً أَوْ مَجَازاً.

مِثَالُ الْحَقِيقِيِّ: نَحْوُ: زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ.

مِثَالُ الْمَجَازِيِّ: نَحْوُ: عَلَيْهِ دَيْنٌ.

وَالثَّامِنُ: عَنْ: لِلْبُعْدِ وَالْمُجَاوَزَةِ نَحْوُ: رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ، أَيْ تَجَاوَزَ السَّهْمُ عَنِ الْقَوْسِ.

وَأَيْضاً إِذَا قُلْتَ: بَلَغَنِي عَنْ زَيْدٍ حَدِيثٌ، فَمَعْنَاهُ: تَجَاوَزَ إِلَيَّ عَنْهُ حَدِيثٌ.

وَالتَّاسِعُ: وَالْكَافُ: وَلَها مَعْنَيَان:

أَحَدُهَا: التَّشْبِيهُ: نَحْوُ: زَيْدٌ كَالأَسَدِ، تَشْبِيهاً مَجَازِيّاً لِشُجَاعَتِهِ لاَ حَقِيقِيّاً.

---

(1) طه: 71.

(2) الأحقاف: 11.

(3) النمل: 72.

وَالثَّانِي: زَائِدَةٌ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾ [1]، أَيْ مِثْلُهُ شَيئٌ.

وَالْعَاشِرُ: مُذْ وَمُنْذُ: وَهُمَا لابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي، نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ - أَوْ مُنْذُ - يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أَيْ ابْتِدَاءُ عَدَمِ رُؤْيَتِي مُذْ - أَوْ مُنْذُ - يَوْمِ الْجُمُعَةِ.

وَالْحَادِي عَشَرَ: حَتَّى: وَلَهَا مَعْنَيَان:

أَحَدُهَا: لانْتِهَاءِ الْغَايَةِ: نَحْوُ: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا، أَيْ انْتِهَاءُ أَكْلِي إِلَى رَأْسِهَا.

وَالثَّانِي: بِمَعْنَى مَعَ، وَهُوَ أَكْثَرُ، نَحْوُ: جَاءَنِي الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمُشَاةِ، أَيْ مَعَ الْمُشَاةِ.

وَالثَّانِي عَشَرَ: وَاوُ الْقَسَمِ: نَحْوُ: وَاللهِ لأَفْعَلَنَّ كَذَا.

وَالثَّالِثَ عَشَرَ: بَاءُ الْقَسَمِ: نَحْوُ: بِاللهِ لأَفْعَلَنَّ كَذَا.

وَالرَّابِعَ عَشَرَ: تَاءُ الْقَسَمِ: نَحْوُ: تَاللهِ لأَفْعَلَنَّ كَذَا.

وَالْخَامِسَ عَشَرَ: حَاشَا.

وَالسَّادِسَ عَشَرَ: خَلاَ.

وَالسَّابِعَ عَشَرَ: عَدَا، وَهِيَ لِلاسْتِثْنَاءِ.

وَمَعْنَى الاسْتِثْنَاءِ: هُوَ إِخْرَاجُ الثَّانِيَةِ عَمَّا دَخَلَ فِيهِ غَيْرُهُ، نَحْوُ: جَائَنِي الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ، عَدَا زَيْدٍ وَخَلاَ زَيْدٍ.

النَّوْعُ الثَّانِي حُرُوفٌ تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ

وَهِيَ سِتَّةُ أَحْرُفٍ:

«إِنَّ» وَ«أَنَّ»: هُمَا لِلتَّحْقِيقِ: نَحْوُ: إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ، وَبَلَغَنِي أَنَّ زَيْداً ذَاهِبٌ.

وَكَأَنَّ: لِلتَّشْبِيهِ: نَحْوُ: كَأَنَّ زَيْداً الأَسَدُ، تَشْبِيهاً مَجَازِيّاً لاَ حَقِيقِيّاً.

وَلَكِنَّ: لِلاسْتِدْرَاكِ: - هُوَ أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَ كَلاَمَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ بِالنَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ - نَحْوُ: جَاءَنِي عَمْرٌو لَكِنَّ زَيْداً حَاضِرٌ.

وَلَيْتَ: لِلتَّمَنِّي: نَحْوُ: لَيتَ زَيْداً مُنْطَلِقٌ.

وَمَعْنَى التَّمَنِّي: طَلَبُ حُصُولِ الشَّيْءِ سَوَاءٌ كَانَ مُمْكِناً أَوْ مُمْتَنِعاً.

(1) الشورى: 11.

فَالْمُمْكِنُ: نَحْوُ: لَيْتَ زَيْداً قَاعِدٌ.

وَالْمُمْتَنِعُ: نَحْوُ: لَيْتَ زَيْداً طَائِرٌ.

وَلَعَلَّ: لِلتَّرَجِّي: نَحْوُ: لَعَلَّ زَيْداً قَائِمٌ.

التَّرَجِّي: يُسْتَعْمَلُ فِي الْمُمْكِنِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴾[1].

وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ الْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ لِكَوْنِهَا:

- عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ فَصَاعِداً.
- وَفَتْحِ أَوَاخِرِهَا.
- وَوُجُودِ مَعْنَى الْفِعْلِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ يَرْفَعُ وَيَنْصِبُ، فَكَذَلِكَ هِيَ تَرْفَعُ وَتَنْصِبُ كَالْفِعْلِ لِمُشَابَهَتِهَا الْفِعْلَ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ.

النَّوْعُ الثَّالِثُ حَرْفَانِ تَرْفَعَانِ الاسْمَ وَتَنْصِبَانِ الْخَبَرَ

وَهُمَا «مَا» وَ«لاَ» الْمُشَبَّهَتَانِ بِـ«لَيْسَ»، نَحْوُ: مَا زَيْدٌ قَائِماً، وَلاَ رَجُلٌ حَاضِراً.

وَمُشَابَهَتُهَا بِـ«لَيْسَ» مِنْ حَيْثُ:

إِنَّ «مَا» لِنَفْيِ الْحَالِ، وَالدُّخُولِ عَلَى الْمَعَارِفِ وَالنَّكِرَاتِ وَالْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَدُخُولِ الْبَاءِ عَلَى خَبَرِهِ كَمَا أَنَّ لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَإِنَّ «لاَ» إِنَّمَا هِيَ لِلنَّفْيِ وَالدُّخُولِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ دُونَ نَفْيِ الْحَالِ.

النَّوْعُ الرَّابِعُ حُرُوفٌ تَنْصِبُ الاسْمَ الْمُفْرَدَ فَقَطْ

وَهِيَ سَبْعَةُ أَحْرُفٍ.

1 - الْوَاوُ: بِمَعْنَى مَعَ نَحْوُ: اسْتَوَى الْمَاءَ وَالْخَشَبَةَ.

وَيُقَالُ لَهُ الْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ بَعْدَ الْوَاوِ الْكَائِنَةِ بِمَعْنَى مَعَ لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُولِ الْفِعْلِ.

2 - وَ«إِلاَّ» لِلاسْتِثْنَاءِ: نَحْوُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْداً.

3 - وَيَا: نَحْوُ: يَا رَجُلاً.

4 - وَأَيَا: نَحْوُ: أَيَا رَجُلاً.

---

(1) الطلاق: 1.

5 – وَهَيَا: نَحْوُ: هَيَا رَجُلاً.

6 – أَيْ: نَحْوُ: أَيْ رَجُلاً.

7 – وَالْهَمْزَةُ: نَحْوُ: أَرَجُلاً.

وَهَذِهِ الْخَمْسَةُ لِلنِّدَاءِ.

وَمَعْنَى الْمَنَادَى: هُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ بِحَرْفٍ نَائِبٍ مَنَابَ «أَدْعُو» لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً، نَحْوُ: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا ﴾[1].

وَيَا اخْتَصَّتْ بِأَنْ يُنَادَى بِهَا الْقَرِيبُ وَالْبَعِيدُ وَالْمُوَسِّطُ دُونَ أَخَواتِهَا.

وَأَيَا وَهَيَا وَضِعَتْ لِلْمَنَادَى الْبَعِيدِ.

وأَيْ وَالْهَمْزَةُ لِلْمُنَادَى الْقَرِيبِ؛ لَكِنَّ الْهَمْزَةَ لِلأَقْرَبِ، وَأَيْ لِلْمُنَادَى الْمُوَسِّطِ

النَّوْعُ الْخَامِسُ حُرُوفٌ تَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ

وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ:

1 - «أَنْ».

2 - وَ«لَنْ».

3 - وَ«كَيْ».

4 - وَ«إِذَنْ».

نَحْوُ: أُحِبُّ أَنْ تَقُومَ.

وَلَنْ: لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ، نَحْوُ: لَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ.

وَلَنَا حَرْفَانِ لِلنَّفْيِ، نَحْوُ: «لاَ» وَ«لَنْ» لَكِنَّ «لَنْ» أَبْلَغُ لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ «لَنْ» يَكُونُ نَفْياً أَبَدِيّاً، وَهُمْ الْمُعْتَزِلَةُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَن تَرَىٰنِى ﴾[2]، وَهُوَ لَيْسَ شَيْئاً.

وَكَيْ: لِلتَّعْلِيلِ. مَعْنَاهُ: مَا كَانَ قَبْلَهُ سَبَباً لِمَا بَعْدَهُ، نَحْوُ: «أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ»، فَيَكُونُ الإِسْلاَمُ سَبَباً لِدُخُولِ الْجَنَّةِ.

وَ«إِذَنْ»: لِلْجَوَابِ وَالْجَزَاءِ، نَحْوُ: «أَنَا آتِيكَ إِذَنْ أُكْرِمَكَ».

---

(1) يوسف: 29.

(2) الأعراف: 143.

النَّوْعُ السَّادِسُ حُرُوفٌ تَجْزِمُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ

وَهِيَ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ.

«إِنْ»: لِلشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، نَحْوُ: «إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ».

وَ**«لَمْ»**: نَحْوُ: «لَمْ تَضْرِبْ»، وَ«لَمْ» تَقْلِبُ مَعْنَى الْمُضَارِعِ مَاضِياً، وَتَنْفِيهِ.

وَلَمَّا: كَذَلِكَ لَمَّا يَضْرِبْ.

وَلاَمُ الأَمْرِ: نَحْوُ: لِيَضْرِبْ.

وَالأَمْرُ طَلَبُ الْفِعْلِ.

وَلاَ لِلنَّهْيِ نَحْوُ: لاَ يَضْرِبْ.

وَالنَّهْيُ طَلَبُ تَرْكِ الْفِعْلِ.

النَّوْعُ السَّابِعُ أَسْمَاءُ تَجْزِمُ الأَفْعَالَ

عَلَى مَعْنَى «إِنْ» يَعْنِي لِلشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ.

وَهِيَ تِسْعَةُ أَسْمَاءَ، يَقُولُونَ: أَسْمَاءُ مَنْقُوصَةٌ.

مَنْ: نَحْوُ: «مَنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْهُ».

وَأَيٌّ: نَحْوُ: «أَيُّهُمْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْهُ».

وَمَا: نَحْوُ: «مَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ».

وَمَتَى: لِلزَّمَانِ، نَحْوُ: «مَتَى تَخْرُجْ أَخْرُجْ».

وَمَهْمَا: نَحْوُ: «مَهْمَا تَكُنْ أَكُنْ».

وَأَيْنَ: لِظَرْفِ الْمَكَانِ، نَحْوُ: «أَيْنَ تَمْرُرْ أَمْرُرْ».

وَأَنَّى: نَحْوُ: «أَنَّى تَأْكُلْ آكُلْ».

وَحَيْثُمَا: نَحْوُ: تَذْهَبْ أَذْهَبْ.

وَإِذْمَا: نَحْوُ: إِذْمَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ.

النَّوْعُ الثَّامِنُ أَسْمَاءُ تَنْصِبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَسْمَاءُ نَكِرَاتٍ

وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَسْمَاءَ:

أَوَّلُهَا: عَشَرَةٌ: إِذَا رُكِّبَتْ مَعَ «أَحَدٍ» أَوِ «اثْنَيْنِ» إِلَى تِسْعَةٍ.

نَحْوُ: أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَماً.

واثْنَا عَشَرَ دِرْهَماً إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ دِينَاراً.
وَفِي الْمُفْرَدِ الْمُذَكَّرِ: وَاحِدٌ.
وَفِي الْمُثَنَّى الْمُذَكَّرِ: اثْنَانِ.
وَفِي الْمُفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ: وَاحِدَةٌ واثْنَتَانِ فَهُوَ جَارٍ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَشْهُورِ.
وَمَا فَوْقَهُمَا إِلَى عَشَرَةٍ غَيْرُ جَارٍ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَشْهُورِ.
نَحْوُ: ثَلاَثَةٌ - بِإِثْبَاتِ التَّاءِ - لِلْمُذَكَّرِ إِلَى الْعَشَرَةِ.
وَثَلاَثٌ - بِحَذْفِ التَّاءِ - لِلْمُؤَنَّثِ إِلَى الْعَشْرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَـٰنِيَةَ أَيَّامٍ ﴾ (1).

وَتَرْكِيبُ الْمُذَكَّرِ أَحَدَ عَشَرَ - واثْنَيْ عَشَرَ - رَجُلاً عَلَى الْقِيَاسِ الْمَشْهُورِ.
وَتَرْكِيبُ الْمُؤَنَّثِ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً واثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً بِإِثْبَاتِ التَّاءِ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَشْهُورِ.
وَتَقُولُ: ثَلاَثَةَ عَشَرَ رَجُلاً وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ رَجُلاً إِلَى عِشْرِينَ رَجُلاً بِإِثْبَاتِ التَّاءِ فِي الْمُذَكَّرِ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ الْمَشْهُورِ.
وثَلاَثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً إِلَى عِشْرِينَ رَجُلاً بِحَذْفِ التَّاءِ فِي الْمُؤَنَّثِ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ الْمَشْهُورِ.
وَمُمَيِّزُ أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ، نَحْوُ: أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، وَاثْنَا عَشَرَ رَجُلاً.
وَمُؤَنَّثُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً وَاثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً وَثَلاَثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً إِلَى تِسْعٍ وَتِسْعِينَ.
وَمُمَيِّزُ مِائَةٍ وَأَلْفٍ وَتَثْنِيَتُهُمَا وَجَمْعُهُ مَخْفُوضٌ مُفْرَدٌ، نَحوُ: مِائَةُ رَجُلٍ وَمِائَتَا رَجُلٍ وَثَلاَثُ مِائَةِ رَجُلٍ، وَأَلْفُ رَجُلٍ، وَأَلْفَا رَجُلٍ وَآلاَفُ رَجُلٍ.
وَالثَّانِي: كَمْ لِلاسْتِفْهَامِ: نَحْوُ: كَمْ دِرْهَماً مَالُكَ؟
وَالثَّالِثُ: كَأَيٍّ: نَحْوُ: كَأَيِّ رَجُلٍ عِنْدِي.
وَالرَّابِعُ: كَذَا: نَحْوُ: عِنْدِي كَذَا دِرْهَماً.

(1) الحاقة: 7.

النَّوْعُ التَّاسِعُ كَلِمَاتٌ تُسَمَّى أَسْمَاءَ الأَفْعَالِ

وَبَعْضُهَا تَرْفَعُ وَبَعْضُهَا تَنْصِبُ.

وَهِيَ تِسْعُ كَلِمَاتٍ:

النَّاصِبَاتُ مِنْهَا سِتُّ كَلِمَاتٍ:

1 - **رُوَيْدَ**: نَحْوُ: رُوَيْدَ زَيْداً، أَيْ أَمْهِلْهُ.

2 - **وَبَلْهَ**: نَحْوُ: بَلْهَ زَيْداً، أَيْ دَعْهُ.

3 - **وَدُونَكَ**: نَحْوُ: دُونَكَ زَيْداً، أَيْ خُذْهُ.

4 - **وَعَلَيْكَ**: نَحْوُ: عَلَيْكَ زَيْداً، أَيْ الْزَمْهُ.

5 - **وَهَا**: نَحْوُ: هَا زَيْداً، أَيْ خُذْهُ.

4 - **وَحَيَّهَلَ**: نَحْوُ: حَيَّهَلَ الثَّرِيدَ، أَيْ ايتِهِ.

وَالرَّافِعَةُ مِنْهَا ثَلاَثُ كَلِمَاتٍ:

1 - **هَيْهَاتَ**: نَحْوُ: هَيْهَاتَ زَيْدٌ، أَيْ بَعُدَ زَيْدٌ.

2 - **وَشَتَّانَ**: نَحْوُ: شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، بِمَعْنَى افْتَرَقَا.

3 - **وَسَرْعَانَ**: نَحْوُ: سَرْعَانَ زَيْدٌ، أَيْ سَرُعَ زَيْدٌ.

النَّوْعُ الْعَاشِرُ الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ

تَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ.

وَهِيَ ثَلاَثَةَ عَشَرَ فِعْلاً.

وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ الأَفْعَالَ النَّاقِصَةَ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ الْكَلاَمُ بِالْفَاعِلِ، بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ مَنْصُوبٍ، فَلِهَذَا سُمِّيَتْ الأَفْعَالَ النَّاقِصَةَ.

1 - **كَانَ**: نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِماً.

وَلَهَا مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: بِمَعْنَى الاسْتِمْرَارِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [1].

وَالثَّانِي: بِمَعْنَى حَدَثَ أَوْ وُجِدَ وَلاَ يَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ مَنْصُوبٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن

(1) الفتح: 4.

كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [1]، أَيْ وُجِدَ ذُو عُسْرَةٍ.

وَالــثَّالِثُ: بِمَعْنَى الانْتِقَالِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [2]، أَيْ صَارَ مِنَ الْكَافِرِينَ.

وَالرَّابِعُ: بِمَعْنَى الْمَاضِي، نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ غَنِيًّاً.

وَالْخَامِسُ: زَائِدَةٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [3].

2 - **وَصَارَ**: لِلانْتِقَالِ نَحْوُ: صَارَ زَيْدٌ أَمِيراً.

3 - **وَأَصْبَحَ**: نَحْوُ: أَصْبَحَ زَيْدٌ غَنِيّاً.

4 - **وَأَمْسَى**: نَحْوُ: أَمْسَى زَيْدٌ قَائِماً.

5 - **وَأَضْحَى**: نَحْوُ: أَضْحَى زَيْدٌ رَاكِباً.

6 - **وَظَلَّ**: نَحْوُ: ظَلَّ زَيْدٌ قَائِماً.

7 - **وَبَاتَ**: نَحْوُ: بَاتَ زَيْدٌ عَرُوساً.

8 - **وَمَا زَالَ**: نَحْوُ: مَا زَالَ الأَمِيرُ مَسْرُوراً.

9 - **وَمَا بَرِحَ**: نَحْوُ: مَا بَرِحَ زَيْدٌ غَنِيّاً.

10 - **وَمَا فَتِئَ**: نَحْوُ: مَا فَتِئَ زَيْدٌ قَائِماً.

11 - **وَمَا انْفَكَّ**: نَحْوُ: مَا انْفَكَّ زَيْدٌ قَائِماً.

12 - **وَمَا دَامَ**: نَحْوُ: نَحْوُ: مَا دَامَ كَرِيماً.

13 - **وَلَيْسَ**: لَيسَ زَيْدٌ بَخِيلاً.

وَمَا يَتَصَرَّفُ مِنْهَا.

النَّوْعُ الْحَادِيَ عَشَرَ أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

تَرْفَعُ اسْماً وَاحِداً.

وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَفْعَالٍ:

1 - **عَسَى**: نَحْوُ: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ، يَعْنِي قَرُبَ زَيْدٌ الْخُرُوجَ، وَمَعْنَاهُ: الطَّمَعُ.

---

(1) البقرة: 280.

(2) البقرة: 34.

(3) مريم: 29.

2 - **وَكَادَ**: نَحْوُ: كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ.

3 - **وَكَرَبَ**: نَحْوُ: كَرَبَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ.

4 - **وَأَوْشَكَ**: نَحْوُ: أَوْشَكَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ.

النَّوْعُ الثَّانِي عَشَرَ أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ

تَرْفَعُ اسْمَ الْجِنْسِ الْمُعَرَّفِ بِلاَمِ التَّعْرِيفِ وَالْمَخْصُوصَ.،

فَمِنْهَا:

1 - **نِعْمَ**: نَحْوُ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ.

2 - **وَبِئْسَ**: نَحْوُ: بِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرُو.

3 - **وَحَبَّذَا**: مِثْلُ نِعْمَ.

4 - **وَسَاءَ**: مِثْلُ بِئْسَ.

النَّوْعُ الثَّالِثَ عَشَرَ أَفْعَالُ الشَّكِّ وَالْيَقِينِ

تُسَمَّى أَفْعَالَ الْقُلُوبِ.

وَهِيَ: عَلِمْتُ وَوَجَدْتُ وَرَأَيْتُ، وهَذِهِ الثَّلاَثَةُ لِلْيَقِينِ.

وَظَنَنْتُ، وَحِسِبْتُ وَخِلْتُ، وهَذِهِ الثَّلاَثَةُ لِلشَّكِّ.

وَزَعَمْتُ مُتَوَسِّطٌ بَيْنَ السِّتَّةِ.

وَهَذِهِ السَّبْعَةُ كُلُّهَا تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَالثَّانِي مِنْهُمَا عِبَارَةٌ عَنِ الأَوَّلِ وَيَكُونُ فِيهِ ضَمِيرٌ عَائِدٌ إِلَى الأَوَّلِ.

نَحْوُ:

وَحَسِبْتُ: نَحْوُ: حَسِبْتُ زَيْداً قَائِماً.

وَخِلْتُ: نَحْوُ: خِلْتُ زَيْداً مُقِيماً.

وَظَنَنْتُ زَيْداً عَالِماً.

وَعَلِمْتُ زَيْداً فَاضِلاً.

وَرَأَيْتُ زَيْداً رَاكِباً.

وَجَدْتُ زَيْداً عَاقِلاً.

وَزَعَمْتُ زَيْداً كَرِيماً.

وَالْقِيَاسِيَّةُ مِنْهَا سَبْعَةُ عَوَامِلَ

1 - **الْفِعْلُ عَلَى الإِطْلاَقِ**: نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً، وَذَهَبَ زَيْدٌ.

2 - **وَاسْمُ الْفَاعِلِ**: نَحْوُ: زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلاَمُهُ عَمْراً.

3 - **وَاسْمُ الْمَفْعُولِ**: نَحْوُ: زَيْدٌ مَضْرُوبٌ غُلاَمُهُ.

4 - **وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ**: نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ

5 - **وَالْمَصْدَرُ**: نَحْوُ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْراً.

6 - **وَالاسْمُ الْمُضَافُ**: وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ أُضِيفَ إِلَى اسْمٍ، آخَرَ: نَحْوُ: غُلاَمُ زَيْدٍ، وَخَاتَمُ فِضَّةٍ.

7 - **والاسْمُ التَّامُّ**: نَحْوُ: عِنْدِي رَاقُودٌ خِلاًّ.

وَالْمَعْنَوِيَّةُ مِنْهُ عَدَدَانِ

1 - **الْعَامِلُ فِي الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ**: نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ.

2 - **وَالْعَامِلُ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ**: وَهُوَ وُقُوعُهُ مَوْقِعَ الاسْمِ، نَحْوُ: زَيْدٌ يَضْرِبُ بِمَعْنَى زَيْدٌ ضَارِبٌ.

الْعَامِلُ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ هُوَ الابْتِدَاءُ، وَهُوَ مَعْنًى.

فَهَـذِهِ مِائَةُ عَامِلٍ، فَلاَ يَسْتَغْنِي الْكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ وَالْوَضِيعُ وَالرَّفِيعُ عَنْ مَعْرِفَتِهَا وَاسْتِعْمَالِهَا.

تحفة الإخوان

في شرح العوامل المائة للبركوي

تأليف

الشيخ مصطفى بن إبراهيم الغليبولي

المتوفى سنة ١١٧٦هـ

تحقيق وتعليق

إلياس قبلان

نموذج من الكتاب



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أفهم العلوم للطالبين ❁ وجعلهم بأفعالهم بين العباد نافعين ❁ وصيّرهم بعلومهم على الناس غالبين ❁ وأعلى مراتبهم بأعمالهم على الجاهلين ❁ ونصرهم في الدارين خير الناصرين ❁ ورجّح أعمالهم بعلومهم رب العالمين ❁ والصلوة والسلام على سيدنا أفضل المرسلين ❁ محمد إذ هو أرسل رحمة للعالمين ❁ وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين أذهم أفضل التابعين ❁ وبعد فيقول العبد الضعيف الفقير إلى رحمة ربه القدير ❁ الشيخ مصطفى بن ابراهيم رزقهما الله بجنات وحرير ❁ وغفر لهما الذنب الكبير ❁ وسهّل عليهما الأمر العسير ❁ ونصرهما في الدارين النصير

١٥١

المعاني المقتضية نحو المضمرات نحو ضَرَبَ وضَرَبْتَ واَضْرِبُ ونَضْرِبُ ۞ والاشارات والموصولات وغيرها فافهم ۞ الحمد لله الذى هدينا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدينا الله واعاننا عليه وما كنا نقدر عليه لولا ان اعاننا الله فيه ۞ فالحمد لله رب العالمين

م

الحمد لمن من علينا بالختام بتسويد تحشية تحفة الاخوان المتداولة بين الانام رجاء كرمه العزيز العلام ان يكون ذخرا يوم الحشر واللقا والصلوات السلام على خير الانام وعلى آله واصحابه الكرام على يد الفقير الحقير المعترف بالعجز والتقصير السيد مصطفى الحبيب ... غفر الله له ولوالديه ولجميع المؤمنين بحرمة نبيه الامى وذلك فى عصر سلطان السلاطين الزمان السلطان بن السلطان السلطان الغازى عبد الحميد خان ادام الله خلافته الى آخر الدوران فى سحر يوم الاحد وهو العشر السادس من الثلث الثالث من السدس السادس من النصف الثانى من العشر العاشر من العشر العاشر من العقد الثالث من الالف الثانى من هجرة من له السبع المثانى

على قسمين متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل بنفسه وهو باعتبار الاعراب مرفوع ومنصوب ومجرور فالاولان متصل ومنفصل والثالث متصل فقط فذلك خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل على ما فصل فى الكافية والاظهار واشار الشارح الى المرفوع المتصل من الماضى والمضارع بقوله ضرب ؟ واكتفى بالتمثيل بهذا القدر وان اردت التفصيل فارجع البصر الى الاظهار والمركبات كل اسم ليس بينهما نسبة كخمسة عشر مثلا والكنايات مثل كم للعدد وكيت وذيت للحديث واسماء الافعال كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كهيهات وتراك وقد عرفت تفصيله والاصوات وهو كل لفظ حكى به صوت كغاق او صوت به للبهائم كنخ وبعض الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد وغيرهما والتفصيل فى الاظهار منه

واسماء الاشارات ما وضع لمشار اليه وهى ذا للمذكر و لمثناه ذان وذين وللمؤنث تا وذى وتى وته وذه و تهى وذهى ولمثناه تان وتين ولجمعهما اولاء مدا وقصرا ويلحقها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب مثل هذا وذلك والموصول ما لا يتم جزأ الا بصلة وعائد وهى الذى والتى واللذان واللتان والذين واللاتى واللاء واللائى واللاتى واللواتى وما ومن غير اى واية فانهما معربان على ما فى الاظهار منه

لعله اشارة الى ان للاعراب المحلى موضعين آخرين ايضا لم يدخلا فيما ذكر احدهما الفعل الماضى اذا وقع بعد ان المصدرية او وقع بعد الحرف الجازم شرطا او جزاء فانه يحكم على محله بالنصب فى الاول وبالجزم بالثانى كما ذكره المص فى الاظهار وثانيهما الجملة التى لها محل من الاعراب فتأمل ولا تكن فى شك وارتياب او الى انه يجب ان يستثنى من الموصولات اى واية فانهما معربان ما لم يحذف صدر صلتهما كما ينبغى ان يستثنى منها ومن اسماء الاشارات ايضا تثنيتهما لان المختار عند المص كونهما معربة كما بسط فى الامتحان والعلم لله يا مستعان

م م

وقد طبع هذا الكتاب المستطاب بعون الله الملك الوهاب فى زمن ناصر الاسلام وحامى المسلمين ومشيد اركان الدولة والدين السلطان بن السلطان السلطان الغازى عبد الحميد خان ادام الله اركيته الى آخر الزمان فى مطبعة عارف افندى الواقعة فى سلطان بايزيد لسنة ثلث وعشرين وثلثمائة والف من هجرة من له العز والفخر

طابع وناشرى حكاكلر چارشوسنده (٤) نمرولى دكانده صحاف قريمى يوسف ضيا افندى سنه ١٣٢٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ للهِ الَّذِي[1] أَفْهَمَ[2] الْعُلُومَ لِلطَّالِبِينَ، وَجَعَلَهُمْ [بِأَفْعَالِهِمْ بَيْنَ الْعِبَادِ[3]] نَافِعِينَ[4]، وَصَيَّرَهُمْ بِعُلُومِهِمْ عَلَى النَّاسِ غَالِبِينَ، وَأَعْلَى مَرَاتِبَهُمْ[5] بِأَعْمَالِهِمْ عَلَى الْجَاهِلِينَ، وَنَصَرَهُمْ فِي الدَّارَيْنِ خَيْرُ النَّاصِرِينَ[6]، وَرَبَّحَ

---

(1) (**قوله: الحمد لله**) عقب التسمية بالحمدلة، امتثالاً بحديثي الابتداء، واقتداء بأسلوب الكتاب المجيد.

(2) (**قوله: الذي أفهم**) فيه إشارة إلى ما اشتهر من أن المحمود عليه لا بد وأن يكون اختيارياً؛ لأن الإفهام اختياري.

وأما ما يرد من أن الحمد على صفاته تعالى واقع على غير الاختياري فمدفوع.

أما بتنزيلها منزلة الاختياري: وإما بجعل الاختياري المعتبر في المحمود عليه أعم مما صدر بالاختيار، وما صدر عن المختار، وتلك الصفات وإن لم تكن اختيارية بالمعنى الأول، فهي اخيارية بالمعنى الثاني.

(3) (**قوله: وجعل أفعالهم بين الأفعال**) جعل من الأفعال الملحقة بأفعال القلوب. فمفعوله الأول بمنزلة المبتدأ، وهو هنا: أفعالهم، ومفعوله الثاني: بمنزلة الخبر، وهو هنا قوله: نافعين، ففيه نظر؛ لأن حمل صيغة الجمع المذكر السالم المختصة بأوصاف العقلاء على الأفعال مما لا وجه له؛ إذ قد صرحوا بأن العامل إذا أسند إلى ضمير الجمع المكسر الغير العاقل سواء كان مذكراً أو مؤنثاً يجب أن يكون مفرداً مؤنثاً، أو جمعاً مؤنثاً على ما ذكره المصنف في الإظهار.

فالصواب: وجعل أفعالهم بين الأفعال نافعة أو نافعات، اللهم إلا أن يقال أن النسخة الصحيحة: «وجعلهم بأفعالهم بين العباد نافعين». ولا يخفى ما في هذه الفقرة من براعة الاستهلال.

(4) وفي نسخة: وجعل أفعالهم بين الأفعال.

(5) (**قوله: وأعلى مراتبهم**) من الإعلاء، ومراتبهم مفعوله، أي أعلى الله تعالى مراتب الطالبين بسبب أعمالهم الصالحة على مراتب الجاهلين.

(6) (**قوله: ونصرهم في الدارين خير الناصرين**) في عطف هذه الفقرة على ما قبلها نظر؛ لأن الفقرة السابقة معطوفة على صلة الموصول، أعني «أفهم»، وهذه الفقرة لا تصلح لأن تقع صلة له لعدم اشتمالها على ضمير الموصول، فلا يجوز عطفها عليها، وكذا الكلام في الفقرة الآتية، أعني قوله: «وربح أعمالهم» انتهى.

=

أَعْمَالَهُمْ[1] بِعُلُومِهِمْ رَبُّ الْعَالَمِينَ.

وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى سَيِّدِنَا[2] أَفْضَلِ الْمُرْسَلِينَ، مُحَمَّدٍ إِذْ هُوَ أُرْسِلَ رَحْمَةً

=

والجواب: أن هذا من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر، فلا حاجة إلى العائد كما لا يخفى.

ثم أن قوله: «خير الناصرين» فاعل «نصرهم».

والخير: بلوغ كل شيء مراتبه اللائقة، كما أن الشر عكسه، وهو إما اسم تفضيل أصله: «أخير» حذف همزته على غير القياس، أو صفة مشبهة تخفيف «خير» مثل سيد وسيد.

وأما احتمال كونه مصدراً من خار يخير فلا يجري ههنا كما لا يخفى.

والمراد من الدارين: الدنيا والآخرة.

(1) (**قوله: وربح أعمالهم**) المستفاد من ظاهره أنه استعمل «ربح» هنا متعدياً مع أنه لم يسمع متعدياً، بل المسموع في التعدية «أربح»، يقال: أربحته على سلعته، أي أعطيته ربحاً على ما في الصحاح، ولعله جعله من التربيح فافهم. ثم إن الربح والخسران من توابع التجارة، وهو طلب الربح بالبيع والشراء والربح، هو الفضل على رأس المال، ومن البين أن ليس ههنا تجارة حقيقية، وربح حقيقي، فلا بد من أن يتحقق منهم ما يشبه بالتجارة، وما يشبه برأس المال، والفضل عليه فما يشبه بالتجارة التي هي مبادلة المال بالمال.

أعمالهم الصالحة بعلومهم لما أنهم كانوا كأنهم بدلوا تلك الأعمال بالمثوبات الموعودة، وهذا الاستبدال المتعلق بالمعاني يشبه التجارة المتعلقة بالأعيان من حيث اشتمال الجميع على معنى المبادلة.

وأما ما يشبه رأس المال فهو علومهم؛ لأن العلم رأس مال العالم، فإن عمل بمقتضاه واصطاد به ما يفيد الحياة الأبدية فقد ربح أجل السعادات، وإن أهمله باتباع شهوات النفس، وعدم العمل به صار كأنه ضيعه.

وأما ما يشبه بالفضل على رأس المال فغني من أن يذكر؛ إذ الحسنات بعشر أمثالها، فهنا استعارة مكنية وتخييلية حيث شبه الأعمال بالتجارة، ثم استعير في النفس لفظ المشبه به، أعني التجارة للمشبه، فكانت استعارة مكنية، ثم إثبات التربيح الذي هو من ملائمات المشبه به استعارة تخييلية، ولا يخفى لطف الجمع بين الربح والعمل.

(2) (**قوله: على سيدنا**) تلميح إلى قوله عليه السلام: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر».

وقوله: أفضل المرسلين اقتباس من قوله تعالى في البقرة: ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ ﴾ (الزخرف: 32) حيث قال أهل التفسير: المراد منه محمد عليه الصلاة والسلام، وتفضيله عليه الصلاة والسلام على سائر الأنبياء والمرسلين عليهم السلام ثابت بالآيات والأحاديث.

وقوله: رحمة للعالمين اقتباس من قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾ ﴾ (الأنبياء: 107).

لِلْعَالَمِينَ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ[1]؛ إِذْ هُمْ أَفْضَلُ التَّابِعِينَ[2].

وبعدُ: فيقولُ[3] العبدُ الضعيفُ الفقيرُ إلى رحمة ربه القدير، الشيخُ مصطفى[4] بنُ

(1) **(قوله: وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين)** الآل هنا: بمعنى الأتباع على ما سيختاره الشارح، فيشمل الأصحاب وغيرهم، فذكر الأصحاب بعده تخصيص بعد التعميم، فهو من قبيل عطف الخاص على العام للتعظيم.
والأصحاب: جمع صحِب - بكسر الحاء - مخفف صاحب كنمر وأَنْمار، أو جمع صحْب - بالسكون - اسم جمع كنهر وأنهار لا جمع صاحب؛ لأن فاعلاً لم يثبت جمعه على أفعال، كذا ذكره العلامة التفتازاني في حاشية الكشاف.
والصحابي: كل من نال شرف صحبة النبي عليه السلام، ومات على الإيمان، وهم عند وفاته عليه السلام مائة ألف وأربعة عشر ألفاً، كلهم أهل الولاية والرواية عنه عليه السلام.
وقوله: الطيبين الطاهرين: بمعنى العارين عن الكدورات الباطنية والظاهرية، أو الأول بالنسبة إلى الغير، والثاني بالنسبة إلى أنفسهم فقط، فحينئذ تقديم الأول للتنزيل، تأمل.

(2) **(قوله: إذ هم أفضل التابعين)** أي الأصحاب أفضل المقتفين بأثره عليه السلام، والمهتدين بأنوار هدايته.
فالمراد من التابعين: هم الذين اتصفوا بالتبعية اللغوية، لا التابعين بالمعنى الاصطلاحي، وهم الذين أدركوا زمن الصحابة، ولم يروا النبي عليه السلام؛ لأنه ليس بمراد ههنا، وفيه تلميح إلى قوله عليه السلام: «خير الناس القرن الذي أنا فيه، ثم الثاني، ثم الثالث».
ثم إن هذا تعليل للدعوى الضمنية، وتلك إما في وصف الأصحاب بالطيبين الطاهرين، يعني أنهم موصوفون بهذين الوصفين الجليلين؛ لأنهم أفضل التابعين، وذلك لأن الأوصاف قبل العلم بها إخبار.
وإما في ضمن الصلاة عليهم؛ لأنها تتضمن دعوى أنهم لائقون للصلاة، فعللها بقوله: «إذ هم أفضل التابعين» له عليه السلام.
ولا يخفى عليك حسن جمع الآل والأصحاب والتابعين في مقام الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام سيما إذا أريد بالآل معناه الأخص، وإن لم يرد من التابعين المعنى الاصطلاحي.

(3) **(قوله: وبعد فيقول)** دخول الفاء: إما على توهم أما إجراء للموهوم مجرى المحقق، أو لدفع توهم الإضافة، أو لكون بعد قائماً مقام أما الشرطية.

(4) **(قوله: الشيخ مصطفى)** قال الفاضل العصام: الشيخ والشيخون من استبانت فيه السن من أربعين، أو من خمسين، أو إحدى وخمسين إلى آخر عمره، أو إلى الثمانين.
وقد يطلق على من لم يبلغ هذا السن تعظيماً وتبجيلاً، ومنه يقال: شيخت الرجل على ما في الصحاح، أي وصفته بالشيخ للتبجيل، انتهى.
وأنت خبير بأنه لا يناسب إطلاق الشيخ ههنا على الشارح بكل من المعنيين:
أما الأول: فلأنه يخالف ما سيأتي منه من أن هذا الشرح أول ما دونه في قالب الترتيب؛ إذ =

إبراهيم رَزَقَهما الله بجنات وحرير، وغَفَرَ لهما الذنبَ الكثيرَ[1]، وسَهَّلَ عَليهما الأمرَ العسيرَ[2]، ونَصَرَهما في الدارين النصير، وحَفِظَهما من النيران، وبئس المصيرُ، لما رأيتُ الكتابَ المسمى[3] بـ«**العواملِ الجديدِ**» النحوي للشيخ الفاضل الكامل المعروف

=

الظاهر منه أنه لم يبلغ هذا السن وقت التأليف، واحتمال أن يبلغ هذا السن، ولا يؤلف غيره، فيكون هذا أول ما دونه بعيد كما لا يخفى إلا أن يقال: إن هذا الشرح ليس بأول ما دونه في قالب الترتيب مطلقاً، بل أول ما دونه من الكتب المشهورة بين المحصلين لمسائل النحو كما أشار إليه هناك، فيجوز أن يكون ما دونه قبل هذا الشرح من الكتب الغير المشهورة، أو لمسائل غير النحو من العلوم.

وأما الثاني: فلأنه لا يناسب لأحد أن يعظم نفسه، ويبجلها بتوصيفها بما يدل على المدح في أمثال هذا المقام، نعم وقع ذلك لبعض المؤلفين كأبي البقاء في ديباجة الكليات ليزداد رغبة الطالب في تحصيل كتابه بما سمعه في الديباجة من الأوصاف التي تدل على فضل مؤلفه الدال على فضل الكتاب دلالة المؤثر على الأثر إلا أنه لا يمكن ههنا قطعاً؛ إذ لا معنى لإيراد وصف يدل على المدح في أثناء الأوصاف التي سردت لتحقير النفس وتذليلها، اللهم إلا أن يقال: كان لفظ الشيخ كاللقب للشارح رحمه الله تعالى لاشتهاره به، فإيراده هنا لا يشعر مدحه.

(1) (**قوله: الذنوب الكثير**) لا يخفى عليك أن الأوجه الكثيرة ليطابق الموصوف في التأنيث كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً ﴾ (الفتح: 19) لا يقال: إن «فعيلاً» إذا كان للمفعول يستوي فيه التذكير والتأنيث إذا ذكر الموصوف به، نحو: رجل جريح، وامرأة جريح، فليكن الكثير من هذا القبيل؛ لأن الموصوف به مذكور في هذا المقام، أيضاً وهو الذنوب؛ لأنا نقول: هو من كثر يكثر، وهو لازم يجيء المفعول منه على ما صرح المصنف في إمعان الأنظار، إلا أن يقال: إن «فعيلاً» الذي بمعنى فاعل، قد يحمل على «فعيل» بمعنى مفعول في تجرده عن التاء، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ (الأعراف: 56) كما قد يحمل الثاني على الأول، فيلحق التاء كقول العرب: صفة ذميمة، وخصلة حميدة، أو يقال: إن التذكير باعتبار تأويل الذنوب بالجمع، فكأنه قيل: جمع الذنوب الكثير، وهذا الوجه مما أشار إليه البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ﴾ (النساء: 1).

(2) (**قوله: الأمر العسير**) وإذ قد سمعت ما قدمنا في الكثير، فالتكلم عليك في العسير يسير. في الصحاح: يقال: عَسِرَ الأمر يَعْسِرُ من الباب الخامس عسراً فهو عسير انتهى.

وأما المعسور: فهو مصدر كالميسور.

(3) (**قوله: لما رأيت كتاباً إلى آخره**) مقول: ليقول، و«كتاباً» مفعول لـ«رأيت»، ومفعوله الثاني قوله الآتي: «مختصراً»، هذا إذا كانت من الرؤية القلبية بمعنى العلم بأن يكون من أفعال القلوب، لكن الظاهر أنها من الرؤية البصرية، فعليه يكون قوله: «مختصراً» صفة للكتاب بعد ما وصفه

=

بالبركوي رحمةُ الله عليه مختصراً يَنْطَوِي[1] على مباحثَ شريفةٍ، ويَحْتَوِي على قواعدَ لطيفةٍ، ومرغوباً بين الْمُحَصِّلِينَ خصوصاً بين الشارعين الْخَوْضَ في النحو[2]، والتمس[3] مني بعضُ الأذكياءِ والطالبين الكرام، ورجا مني رجاء جمّاً[4]، وكنتُ الآن

=

بقوله: «مسمى» انتهى.

(1) **(قوله: ينطوي)** الانطواء مطاوع «طوى» نقيض «نشر»، يقال: «طوى الصحيفة فانطوت»، فههنا استعارة تبعية حيث شبه اشتمال هذا المختصر على مباحث شريفة بالانطواء في مطلق الإحاطة والشمول، واستعير اسم المشبه به للمشبه استعار أصلية، ثم سرت هذه الاستعارة إلى الفعل حيث استعير لفظ «ينطوي» ليشتمل.

(2) **(قوله: خصوصاً بين الشارعين الخوض في النحو)** الخصوص - بضم الخاء وفتحها - ، وهو هنا مصدر بمعنى المفعول منصوب على الحالية، فهو بمعنى «لا سيما»، أو مفعول مطلق لفعل محذوف كقولك: «زيد شجاع خصوصاً راكباً»، فخصوصاً فيه مفعول مطلق لمحذوف، و«راكباً» حال من المفعول المقدر، والتقدير: وأخصه بزيادة الشجاعة خصوصاً راكباً، والمعنى هنا: وأخص هذا الكتاب بزيادة المرغوبية مخصوصاً من بين أمثاله بين الشارعين، أو خصوصاً بين الشارعين.

وفي الصحاح: الخوض - بفتح الخاء وسكون الواو - الدخول في الماء، والخياض بكسرها بمعناه، تقول: خضت الماء أخوضه إذا دخلت فيه.

ويجيء أيضاً بمعنى الدخول في الحديث، يقال: خاض القوم في الحديث، انتهى.

فعلى المعنى الأول: هنا استعارة مكنية وتخييلية حيث شبه النحو في النفس بالبحر في كونهما مشتملين على فوائد نفيسة، واستعير البحر لمفهوم النفس في الذهن، ثم أثبت الخوض الذي هو من ملائمات البحر للنحو للرمز إلى الاستعارة الكائنة في الخيال، فكانت استعارة مكنية وتخييلية.

ثم إنه لا بد أن يتنبه أن استعمال الخوض في مثل هذا المقام لا يخلو عن هجنة؛ لأنه غلب في الشروع في الباطل؛ إذ الغلبة قد تكون:

1 - في الأسماء: كالبيت على الكعبة.

2 - وفي الصفات: كالأدهم على القيد.

3 - وفي المعاني: كالخوض على الشروع في الباطل، كما صرح به صاحب الكشاف.

(3) **(قوله: والتمس انتهى)** الواو: عاطفة، والجملة عطف على جملة «رأيت». ويجوز أن تكون حالية، والتقدير: وقد التمس انتهى، وكأنه ضمن الالتماس معنى الالتجاء، ولذا جعل صلته كلمة إلى «دون من» أي التمس ملتجأ لي، وذلك يشعر بشدة الالتماس كما لا يخفى على من له بالدقائق استئناس، وسيجيء تفصيل التضمين إن شاء رب الناس.

(4) **(قوله: ورجا مني رجاء جمّاً)** رجاء: نصب على المصدرية، وجمّاً: وصف له، والجملة عطف

=

فـي الـنوائب، كـأن روحِـي[1] يَـصْعَد مـن التـرائب، ولـم أَفِـرَّ مـن التماسِـهم فَجّـاً[2]، أردتُ أن أَشْـرَحَ لـه شـرحاً[3] يُـزِيلُ مـن ألفاظِـهِ صـعائِبَه، ويَكْـشِفُ عـن وجـوهِ المعانـي نقائـبه[4]، ويُظْهِـرُ مكـنونَ مـشكلاتِهِ، ويَفُـوحُ[5] مِـسْكَهُ مـضيفاً

=

على جملة «التمس»، والجيم بتشديد الميم من الجموم بمعنى الكثرة، يعني التمس مني، ورجا عني ذلك البعض رجاء كثيراً أن أشرح له شرحاً إلى آخره، حذف المفعول بقرينة ما سيأتي.

(1) (**قــوله: وكنت الآن في النوائب كان روحي إلى آخره**) أي وقد كنت، فالواو حالية على ما هو الظاهر. ويجوز أن يكون اعتراضية، ولا مجال لكونه للعطف لعدم الجهة الجامعة بين هذه الجملة وبين الجمل السابقة، فتفطن.

والنوائب: جمع نائبة، وهي المصيبة.

وقوله: كان روحي يصعد من الترائب: كناية عن شدة المصيبة التي ابتلي الشارح بها وقت التأليف؛ إذ الترائب جمع تريبة بمعنى عظيم الصدر، وخروج الروح من عظام الصدر من أشد الشدائد.

وأنا أقول وبالله أحول وأجول: ونحن نشتكي من مصائب زماننا هذا، فإنه زمان يتعاقب بلياته كل آن، ويعز الجهال فيه يذل أهل العلم والعرفان، ويختل أحكام الشريعة والقرآن، ويظهر البدع والفسوق والعصيان، اللهم انصر أهل الإيمان، وأيد الشريعة الأحمدية ما اختلف الملوان.

(2) (**قوله: فجّاً**) في الصحاح: الفج الطريق الواسع بين الجبلين انتهى، فافهم. وتجوز ولا تجاوز.

(3) (**قــوله: أردت أن أشرح له شرحاً**) جواب «لما» أي لما كان الأمر كذلك أردت أن أشرح هذا الكتاب المسمى بالعوامل الجديد.

والشرح: كشف الشيء وبيانه، تقول: شرحت الغامض إذا فسرته، والغامض المشكل، كذا في الصحاح. وبهذا تعرف أنه متعد بنفسه، فحق العبارة أن يقول: أن أشرحه شرحاً.

(4) (**قــوله: ويكشف عن وجه المعاني نقابه**) الأحسن أن يقول: يزيل من الألفاظ صعابها، ويكشف عن وجوه المعاني نقابها، كما لا يخفى على أرباب الذوق. ثم إن فيه استعارة مكنية وتخييلية، فإن اعتبرتها في ضمير النقاب، فتشبه وجوه المعاني في النفس بالأشياء المحتجبة تحت النقاب، فتستعار اسم المشبه به للمشبه في الذهن استعارة بالكناية، ووجه الشبه كون كل منهما مستوراً، فيكون إثبات النقاب لهما استعارة تخييلية، وذكر الوجوه إيهاماً وتورية، وإن اعتبرتها في المعاني، فتشبه المعاني بالصور الحسنة، وتستعار اسم المشبه به للمشبه استعارة بالكناية، فعلى هذا يكون إثبات الوجوه تخييلية لها، وذكر النقاب ترشيحاً، والكشف ترشيحاً على الترشيح، فافهم.

(5) (**قــوله: ويظهــر مكنون مشكلاته ويفوح إلى آخره**) إضافة المكنون إلى المشكلات من قبيل إضافة المشبه به للمشبه كلجين الماء، وكذلك إضافة المسك إلى الضمير الراجع إلى العوامل الجديد، والمكنون من الكِنّ - بكسر الكاف وتشديد النون - الحجاب والسترة، فكأنه شبه

=

إليه[1] فوائدَ شريفةٍ، وزوائدَ لطيفةٍ، مما عَثَرَ عليه فكري القاصرُ بعون الله القادر، والْمَرْجُوُّ ممن اطلع فيه على خلل أن يردَّه إلى الصواب، فإنه أولُ ما دَوَّنْتُهُ في قالب الترتيب[2] من الكتب المشهورة بين المحصِّلين لمسائل النحو، وأَوْجَبْتُ لنفسي أن أَنْثَرَ فوائده للطالبين الْمُلْتَمِسِينَ رجاءً لدعائهم، وتذكرةً وتبصرةً[3] للمبتدئين، نَفَعَهم الله تعالى وسائرَ الإخوان[4] بهذه البضاعة القليلة، حسبي الله، ونعمَ الوكيلُ[5]، هو قريبٌ

=

مشكلات تلك الرسالة بالأشياء المستورة، والفوح تضوع رائحة طيبة وانتشاره، يقال: فاحت ريح المسك تفوح وتفيح من الباب الأول والثاني إذا انتشرت رائحة، كذا في الصحاح. وجملة يفوح عطف على جملة يزيل، فهي وصف آخر لهذا الشرح، فالضمير المستتر فيه راجع إليه، ومسكه منصوب على المفعولية على أن يكون يفوح متعدياً من التفويح.

(1) (**قوله: مضافاً إليه**) حال من فاعل «أردت».

(2) (**قوله: فإنه أول ما دونته في قالَب الترتيب**) أي فإن هذا الشرح أول ما جمعته، فلا يخلو عن خلل لعدم كونه متمرناً في نوع التأليف. والقالِب - بفتح اللام ويجوز كسرها - اسم لما يقلب به، كالخاتم اسم لما يختم به، وإضافته إلى الترتيب من قبيل لجين الماء.

(3) (**قوله: رجاء لدعائهم وتذكرة وتبصرة إلى آخره**) رجاء نصب على أنه مفعول له لقوله: إن انتثر فوائده، وقوله: تذكرة وتبصرة عطف عليه، وهما مصدران من باب التفعيل؛ لأن مصدره قد يجيء على تفعيلة - بفتح التاء وسكون الفاء وكسر العين من الصحيح كما التزموا ذلك في مصدر الناقص، مثل تجزبة وتوصية، فأصلهما تذكيراً وتبصيراً، حذفت الياء، وعوضت عنهما التاء كتكرمة. ثم إن في هذا العطف نظراً؛ لأن قوله: تذكرة إلى آخره لا يصلح أن يكون علة لذلك الانتثار الذي وقع للطالبين الملتمسين؛ إذ لا معنى لقولنا: إن انتثر فوائده للطالبين الملتمسين تذكيراً وتبصيراً للمبتدئين، وإن أراد من المبتدئين هؤلاء الطالبين الملتمسين، فلا وجه للإظهار في موضع الإضمار، إلا أن يقال: أراد المبتدئين منهم، أي رجاء لدعائهم جميعاً، وتذكيراً للمبتدئين منهم.

(4) (**قوله: وسائر الإخوان**) الأوجه أن السائر هنا بمعنى الباقي بقرينة المقابلة، فالمعنى نفع الله بها الطالبين الملتمسين، أو المبتدئين وباقيهم من الإخوان الطالبين الغير الملتمسين، أو الغير المبتدئين. ويجيء السائر أيضاً بمعنى الجميع على ما في شرح المفصل لابن الحاجب.

(5) (**قوله: حسبي الله ونعم الوكيل**) الحسب بمعنى المحسب، تقول: هذا رجل حسبك بوصف النكرة؛ لأن الإضافة لكونه بمعنى المحسب غير حقيقية على ما في الكشاف. ويقال: حسبه الشيء إذا كفاه، فالمعنى الله محسبي وكافي في جميع مهماتي ومراداتي، والواو في جملة: «ونعم الوكيل» عاطفة، والجملة معطوفة على جملة «حسبي» عطف جملة على جملة، ومخصوص «نعم» محذوف إما مقدماً، أي هو نعم الوكيل، أو مؤخراً أي نعم الوكيل هو، وجعل
=

مجيبٌ، وما توفيقي إلا بالله[1]، عليه توكلتُ، وإليه أنيبُ، وشرعتُ فيه[2] معترفاً بأن شروعَ مثلي في مثل هذا من الفضاحةِ، كما أن كتابةَ الأَشَلِّ من الضياعةِ[3]، ولكن تضرعتُ[4] إلى مَنْ هو عليه هينٌ ويسيرٌ، وما من ممكن عليه بعسيرٍ، فلما تيسر لي الإتْمَام بعون الله الملك العلام، سَمَّيْتُهُ بـ«**تُحْفَةِ الإِخْوَانِ**» سائلاً أن يكونَ لنا ذُخْراً يومَ يقوم الحسابُ، ولما كان وجودُ الله تعالى[5]، ومعرفتُهُ، وذكرُ اسمه، ونقشُهُ أقدمَ الوجودِ والمعارفِ والأذكارِ، والنقوشِ أشار إليه[6].

فقال: (**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**) تبركاً، وتيمناً، واقتداءً بأسلوب الكتاب المجيد، وعملاً بما شاع، بل وقع عليه الإجماعُ، وامتثالاً لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم[7]، ولقول النبي صلى الله عليه وسلم: «كل أمر ذي بال لم يبدأ ببسم الله فهو أبتر»

=

المخصوص الضمير المنفصل في «هو» قريب تكلف على تكلف، تدبر. ثم إن في هذا العطف أبحاثاً كثيرة، ذكرها القوم في حواشي الخيالي والمطول، فارجع إليها.

(1) (**قوله: وما توفيقي إلا بالله**) ما: نافية. والتوفيق: مصدر مضاف إلى ما يقوم مقام الفاعل، وهو جعل الأسباب موافقة للمسببات، فالمعنى: وما كوني موفقاً، أي وما تكون أسبابي موافقة لمسبباتي بشيء من الأشياء إلا بعون الله تعالى.

(2) (**قوله: وشرعت فيه**) الأولى: فشرعت فيه.

(3) (**قوله: كما أن كتابة الأشل من الضياعة**) الشلل: علة في اليد يتحرك اليد بها تحركاً ضرورياً، فالأشل من في يده تلك العلة، ومنه قول الشاعر:
والشمس كالمرآة في كف الأشل.

(4) (**قوله: ولكن تضرعت إلى أخره**) استدراك من الاعتراف.

(5) (**قوله: ولما كان وجود الله إلى آخره**) هذا توطئة لإيراد المصنف أول كلامه: بسم الله الرحمن الرحيم، وبيان لعلة العقلية، وتنبيه على قضاء وَطَرِه من الديباجة، وشروعه في شرح كلام المصنف، وهي من عادات الشارحين سلفاً وخلفاً إذا أراد الانتقال من بحث إلى بحث يمهدون له تمهيداً، ويبينون لانتقالهم منه إليه وجهاً وجيهاً.

(6) (**قوله: أشار إليه إلى آخره**) أي إلى كونه تعالى متقدماً في الوجودات الأربعة، وذلك لأن المتقدم بحسب الوجود الخارجي إذا قدم في الكتابة كما فعله المصنف توافقت في التقدم الوجودات، أعني الخارجي والذهني واللفظي والكتبي، فالوجود إشارة إلى الخارجي، والمعرفة إلي الذهني، والذكر إلى اللفظي، والنقش إلى الكتبي.

(7) (**قوله: وامتثالاً لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم**) حيث ذكروا في باب كتابه عليه السلام إلى هرقل أنه صدر الكتاب بالتسمية، وهما الاختلاف في تصديره عليه السلام بالتحميد كما

=

رواه أبو داود.

فإن قلتَ[1] : إن الحديثَ الشريفَ منقوضٌ منطوقاً ومفهوماً؛ لأن كم من أمر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله لم يصر أبتر، وكم من مبتدأ به يبقى أبتر، ولا يمكن إنكارُ هذين الأمرين مع أنَّ الحديث ينافي الأول بمنطوقه، والثاني بمفهومه؟

قلنا: المرادُ[2] بالأبتر في الحديث هو الأَبْتَرُ الشَّرْعِيُّ.

والباء: للاستعانة أو للمصاحبة[3] .

=

سيجيء. ثم إن هذا مع ما عطف عليه علة لاستلزام العلة العقلية التي بينها في التمهيد آنفاً للمعلول الذي هو قول المصنف بسم الله إلى آخره، لا لقوله: فقال بسم الله إلى آخره، حتى يرد توارد العلتين على معلول واحد شخصي بدون حرف عاطف؛ إذ لا عاطف في قوله: تيمناً وتبركاً على أن هذا البيان للعلة النقلية كما لا يخفى.

(1) (**قوله: فإن قلت**) الحديث الشريف منقوض منطوقاً إلى آخره.
المنطوق: ما دل عليه اللفظ دلالة صريحة في محل النطق، وهو هنا ظاهر.
والمراد من المفهوم مفهوم المخالفة بقرينة المقابلة، وهو أن يكون المسكوت عنه مخالفاً للمذكور في الحكم إثباتاً ونفياً، ويسمى أيضاً دليل الخطاب، وله عند معتبريه شروط كما ذكرت في علم الأصول.
فمفهوم الحديث الشريف: أن كل أمر ذي بال يبدأ بالبسملة فهو أتم.
وحاصل السؤال: أن هذا الحديث مخالف للواقع منطوقاً ومفهوماً؛ إذ رب أمر ذي بال لا يبدأ بالبسملة مع أنه لا يكون أبتر، بل يكون أتم، ورب أمر ذي بال يبدأ بها، ويكون أبتر.
ولا يمكن إنكار هذين الأمرين؛ لأنهما مشاهدان في كل زمان مع أن منطوق الحديث الشريف يقتضي عدم تماميته على تقدير عدم الابتداء بها، ومفهومه يقتضي تماميته على تقدير الابتداء بها.

(2) (**قوله: قلنا المراد إلى آخره**) جواب عن السؤال بتحرير المراد، يعني أنه إنما يرد هذا السؤال لو كان المراد بالأبتر في هذا الحديث الشريف الأبتر الحسي، وليس كذلك؛ إذ المراد الأبتر الشرعي الذي هو ما لا يكون معتدّاً به عند الشارع، فما شوهد من عدم أبترية بعض ذي بال لم يبدأ بالبسملة فهو أنيساً هو بحسب الحس وإلا فهو أبتر في الشرع وكذا ما شوهد من أبترية ما يبدأ بها حسي لا شرعي وإنما لم يتعرض للجواب بأن مفعول المخالفة غير معتبر عندنا معاشر الحنفية حسماً لمادة الشبهة على جميع المذاهب مع أنه لا يدفع الاعتراض بالمنطوق، فافهم.

(3) (**قوله: والباء للاستعانة أو للمصاحبة إلى آخره**) اختلفوا في هذا الباء؟
فذهب البيضاوي ومن تبعه إلى أنها للاستعانة، لما في الاستعانة من الإشارة إلى أن الشروع فيه لا يتم بدونها، والاستعانة ليست بحقيقية، حتى يتوهم عدم كون ذكره تعالى مقصوداً بالذات.
=

والأول: مختارُ الإمام البيضاوي.

والثاني: ما ذهب إليه الزمخشري.

وهو من الحروف الجارة، وهي: ما وُضِعَ لإِفْضَاءِ مَعَانِي الأَفْعَالِ إِلَى الأَسْمَاءِ، فَلاَ بُدَّ مِنْ مُتَعَلَّقٍ[1]، وَهُوَ:

1 - إِمَّا فِعْلٌ.

2 - أَوْ شِبْهُهُ.

3 - أَوْ مَعْنَاهُ حَتَّى يَتَعَلَّقَ بِهِ.

وَالْمُتَعَلَّقُ:

1 - إِمَّا مَحْذُوفٌ.

2 - أَوْ مَذْكُورٌ.

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا:

1 - إِمَّا مُقَدَّمٌ.

2 - أَوْ مُؤَخَّرٌ.

فَإِنْ كَانَ مَذْكُوراً فَتَتَعَلَّقُ بِهِ مُطْلَقاً[2].

وَإِنْ كَانَ مَحْذُوفاً، فَيُقَدَّرُ لَهَا فِعْلٌ عَامٌّ إِذَا لَمْ يُوجَدِ الْقَرِينَةُ لِلْخَاصِّ، وَإِلاَّ فَلاَ بُدَّ مِنْ تَقْدِيرٍ خَاصٍّ، وليس هنا مذكوراً، فعلمنا أنه محذوف، وهو أؤلف ونحوُهُ[3]،

=

وذهب صاحب الكشاف وتابعوه إلى أنها للملابسة والمصاحبة، واستدلوا عليه بوجوده.
وأجيب عن كلها من طرف البيضاوي، ولكن هذا المقام لا يحتمل إيراد جميع الكلام، والمعتمد من القولين ترجيح الاستعانة لما أن المقام مقام الاستعانة باسمه تعالى، ولذا قدمه الشارح رحمه الله تعالى.

(1) **(قوله: فلا بد من متعلق إلى آخره)** يعني لما كان الحروف الجارة ما وضع لإيصال معاني الفعال إلى الأسماء لزم لها متعلق تتعلق به لتوصل معناه إلى مدخولها، وسيجيء تفصيله إن شاء الله تعالى.

(2) **(قوله: فتعلق به مطلقاً)** أي سواء ذلك المتعلق المذكور مقدماً عليه أو مؤخراً عنه.

(3) **(قوله: وهو أؤلف ونحوه)** يعني أن متعلق الباء هنا محذوف، وهو أؤلف ونحوه من أصنف وغيره لما أنهم صرحوا بأن العامل المقدر لباء البسملة في أمر شرع فيه بها لفظ ما جعلت التسمية مبتدأ له كأقرأ للقارئ، وأذبح للذابح، وأشرب للشارب إلى غير ذلك من خصوصيات الأفعال، وقالوا: من أدلة تعيين المحذوف الشروع في فعل بالتسمية كما أشار إليه بقوله: والقرينة المعينة

=

والقرينةُ المعينة للمحذوف الفعلُ الذي يُتْلَى عليه التسميةُ، وكذا في سائر الأفعال.

والأولى: كونه فعلاً؛ لأنه أقوى؛ ولأن في تقدير[1] الاسم زيادة إضمارٍ.

فإن كان الباء للاستعانة كما اختاره البيضاوي كان[2] الظرف لغواً، والمعنى: ألفت ما قصدتُه[3] مستعيناً بسم الله.

=

إلى آخره، فإنه يفيد أن المحذوف ذلك الفعل الذي شرع فيه، فاللائق أن يقدر ههنا أؤلف أو أصنف؛ إذ المقام مقام الشروع في التأليف والتصنيف. وأما تقدير ابتداء، فهو جائز في كل مقام.

(1) **(قوله: لأنه أقوى ولأن في تقدير انتهى)** هذان دليلان على أولوية تقدير الفعل.

أما الأول: فلأن الفعل عامل قوي يتعلق الجار به في أكثر الأوقات.

وأما الثاني: فلأن في تقدير الاسم زيادة تقدير؛ لأنه على تقدير تعلقه بالاسم يكون الظرف في هذا المكان لغواً متعلقاً بمبتدأ محذوف مع الخبر، أي ابتدائي ببسم الله كائن، ففيه حذف المصدر وإبقاء معموله. وقد نص بعض الفضلاء على منعه بناء على أنه يكون كحذف «أن» مع الفعل مع بقاء معموله، وهو حذف الموصول مع بعض صلته، ولم يجوزوه مع أن كثرة الحذف بلا مقتض مدخول، وبهذا اندفع ما ذكره الفاضل العصام في حواشي أنوار التنزيل حيث قال: فإن قلتَ: حذف الجملة ليس أولى من حذف المضاف والمضاف إليه؟

قلت: أراد زيادة الحروف انتهى؛ لأنه مبنى على عدم الخبر عن تقدير الخبر كما لا يخفى.

(2) **(قوله: فإن كان الباء للاستعانة كما اختاره البيضاوي كان إلى آخره)** هذا مبنى على المشهور بين الجمهور من أن الظرف إنما يكون مستقرّاً لو كان المتعلق المحذوف من الأفعال العامة كالثبوت، والوجود، والكون، والحصول، وغير ذلك.

وأما إذا كان المحذوف خاصّاً فالظرف يكون لغواً.

(3) **(قوله: والمعنى ألفت مع قصدته إلى آخره)** أي على تقدير كون الباء للاستعانة، وكون الظرف لغواً، وفيه نظر.

أما أوّلاً: فلأنه إنما يكون المعنى هكذا لو كان الظرف مستقرّاً حالاً من الفاعل مع أنه إنما يصور ذلك المعنى على تقدير كون الظرف لغواً.

وأما ثانياً: فلأن تقدير الماضي، أعني قوله: «ألفت» مما لا يناسب المقام؛ إذ المناسب تقدير «أؤلف» ونحوه بصيغة المضارع، فالمعنى الصحيح على هذا التقدير: أؤلف ما أقصده باستعانة اسم الله أو باستعانة اسمه تعالى أؤلف ما أقصده على الاختلاف في تقدير المتعلق مقدماً أو مؤخراً.

وقوله: «ما قصدته» لمجرد بيان حاصل المعنى، لا لأجل التقدير في نظم الكلام، وإيراده بصيغة الماضي ليس في الإضرار بمثابة إيراد ألفت بصيغته، فافهم.

وقال بعضهم: يجوز كونه ظرفاً مستقرّاً حالاً من الفاعل مطلقاً[1].

وإن كان للمصاحبة كما اختاره الزمخشري يكون الظرف مستقرّاً قطعاً[2]، والمعنى: أَشْرَعُ فيما قصدته من التأليف ملابساً أو مصاحباً بسم الله.

وقيل: متعلقٌ بالحمد، والمعنى: نحمد الله باستعانة اسمه الشريف.

والأَوْلَى: أن يكون المتعلقُ مؤخراً، وإليه ذهب الزمخشري، فإنه يفيد القصر: إما إفراداً[3]، أو قلباً، أو تعييناً، كما تقرر في كتب المعاني.

والجملة فعليةٌ عند الكوفية[4]، وهو الأشهر، واسميةٌ عند البصرية كما ذكره القهستاني.

---

(1) **(قوله: يجوز كونه ظرفاً مستقرّاً حالاً من الفاعل مطلقاً)** أي سواء كان الباء للاستعانة، أو للملابسة والمصاحبة، وهذا مبني على التحقيق من أنه إذا كان المتعلق محذوفاً، فالظرف مستقر سواء كان ذلك المحذوف عامّاً أو خاصّاً ينساق إليه الذهن بحسب المقام، وإن كان مخالفاً للمشهور، والمعنى على ذلك التقدير عند كون الباء للاستعانة أؤلف ما أقصده مستعيناً باسم الله، وعند كونها للملابسة أؤلف ما أقصده ملابساً باسم الله.

(2) **(قوله: يكون الظرف مستقراً قطعاً إلى آخره)** أي على جميع المذاهب، وفيه بحث.

أما أوَّلاً: فلأنه يجوز حينئذ أن يكون الظرف المستقر خبر مبتدأ محذوف أيضاً، أي تصنيفي يلابس أو ملابس باسم الله، أو يلابس أو ملابس باسم الله تصنيفي مع أن ظاهر كلامه يشعر بأن الظرف على أن هذا التقدير لا يكون إلا حالاً من فاعل فعل مقدر.

وأما ثانياً: فلأن كون الجار والمجرور ظرفاً مستقرّاً إذا كان الباء للملابسة مذهب الجمهور، وإلا فقد قال الرضي وصاحب اللباب: إنه لا منع من كونه ظرفاً لغواً حينئذ.

(3) **(قوله: فإنه يفيد القصر: إما إفراداً إلى آخره)** لأن المخاطب بهذا القصر، أي قصر الابتداء في اسم الله تعالى:

إن كان ممن يعتقد الشركة بين اسمه تعالى واسم غيره في الابتداء يكون القصر قصر إفراد، كقولنا: «ما كاتب إلا زيد» لمن يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة.

وإن كان ممن يعتقد أن الابتداء إنما يكون باسم غير الله لا باسم الله يكون قصر قلب، كقولنا: «ما شاعر إلا زيد» لمن يعتقد أن الشاعر عمرو دون زيد.

وإن كان ممن يساوي عنده الأمران، أي يعتقد أن الابتداء إما باسم الله أو باسم غيره، ولا يعرف على التعيين يكون قصر تعيين، كقولنا: «ما عالم إلا زيد» لمن يعتقد أن العالم إما زيد وإما عمرو من غير أن يعلمه على التعيين والتفصيل في كتب المعاني.

(4) **(قوله: والجملة فعلية عند الكوفية إلى آخره)** أي جملة باسم الله.

وقوله: وهو الأشهر: أي كون الجملة فعلية هو الأشهر في التفاسير والأعاريب.

و**الاسم** عند البصرية: مشتقٌّ من السُّمُو، وهو الارتفاعُ لعلوه على أخويه، ولأنه[1] رفعة للمسمى، وعلامةٌ له. فأصله سمو حذفت الواو لكثرة استعماله، أو لتعاقب الحركات على حرف العلة، وحُذِفَ حركةُ السين تخفيفاً وعدالة[2]، ثم أُدْخِلَتْ همزة الوصل ليمكن الابتداء[3]، فأُدْخِلت الباءُ الجارة لتدل على البقاء، ثم حُذِفَتِ الهمزةُ من الخط والكتابة لكثرة الاستعمال في أكثر الأوقات عند ذكر أكثر الأحوال وكثرة كتابتها أيضاً مع أنها لم تُتْرك بالكلية، فتمد الباءُ دلالةً على حذفها.

وقال الخليل: إنما دخلت[4] الألفُ في «بسم الله» لتعذر الابتداء بالسين بعد حذف حركته، فلما دخلت الباءُ على الاسم نَابَتْ عن الألف فسقطت، ولم تسقُطْ في ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ﴾[5] لعدم[6] نيابة الباء عنه فيه لإمكان حذف الباءِ مع صحة المعنى،

---

(1) **(قوله: لعلوه على أخويه ولأنه إلى آخره)** بيان للمناسبة بين المشتق والمشتق منه بوجهين:
أحدهما: أن الاسم عالٍ على أخويه، أعني الفعل والحرف من حيث إنه يتركب منه وحده الكلام دون أخويه.
والآخر: أنه يرفع المسمى؛ إذ به يتميز في الذهن والخارج، فهو يرفعه ويظهره.
وقيل: كونه رفعة لمسماه لأجل أن محقرات الأمور ليس لكثير منها اسم، بل يعبر عنها باسم نوعها وجنسها.

(2) **(قوله: وعدالة)** من حيث إنه إذا حذف حركته يوافق لما بعده في التخفيف.

(3) **(قوله: ليمكن الابتداء)** لأن الابتداء بالساكن متعذر على الظاهر.
وبعضهم يجوز الابتداء به على ما هو المختار عند السكاكي؛ لأن التلفظ بالحركة إنما يحصل بعد التلفظ بالحرف، وتوقف الشيء على ما يحصل بعده محال.
وجوابه: منع أنه بعده، بل هي معه وإلا لأمكن الابتداء بالحرف من غير الحركة، وأنه محال.
والمراد بالابتداء: الأخذ في النطق بعد الصمت، لا الأخذ بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما تخيله البعض، والتزم وقوع الابتداء بالساكن.

(4) **(قوله: وقال الخليل إنما دخلت إلى آخره)** الفرق بين ما ذهب إليه الخليل وبين ما ذكر قبله أن الخليل جعل علة سقوط الهمزة بعد دخول الباء كون الباء قائماً مقامها كما يشعر به قوله: «فلما دخلت الباء» إلى آخره، ولذا ورد عليه ما ورد.
وأما ما ذكره قبله: فقد جعل علة سقوطها فيه كثرة استعمال البسملة في أكثر الأوقات، ولو قال: «إنما دخلت الهمزة» لكان أولى.

(5) العلق: 1.

(6) **(قوله: ولم تسقط في اقرأ إلى آخره)** دفع دخل مقدر وارد على ما ذكره الخليل نقضاً بأن يقال:
=

فإنك إذا قلتَ: ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ﴾ [1]، يصح المعنى بخلاف «بسم الله» لعدم صحة المعنى.

فظهر الفرقُ ذكره في التفسير الكبير.

وأصله عند الكوفية: وَسْمٌ[2] بِمَعْنَى العلامة، وحذفت الواو تَبَعاً لـ«يسم»، ثم زيدت همزةُ الوصل في أوله للابتداء، ولتكون عوضاً عنها[3]، فصار اسمٌ.

وقال الزجاج: ما ذهب إليه الكوفية خطأٌ؛ لأنا لا نعرف[4] شيئاً مما حذف فاءُ

=

إن ما جعله علة سقوط الهمزة في «بسم الله» موجود أيضاً في قوله تعالى: ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ﴾ (العلق: 1) مع أنها لم تسقط فيه، فما الفرق بينه وبين البسملة؟

وحاصل الدفع: أن الفرق بينه وبين البسملة بأنه يمكن فيه حذف الباء مع صحة المعنى بخلاف البسملة، فإنها لا يمكن فيها حذف الباء مع صحة المعنى، فلا يلزم من نيابة الباء في البسملة مقام الهمزة نيابتها في ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ﴾ (العلق: 1) مقامها حتى تسقط فيه الهمزة أيضاً. وهذا لا يرد على ما ذكر قبله كما لا يخفى. وهنا بحث وهو أن هذا الفرق غير حاسم لمادة الشبهة قطعاً، فإنهم ذكروا أنه إذا أضيف لفظ الاسم إلى غير الجلالة تثبت الهمزة مطلقاً، نحو «باسم الرحمن» حتى قال أبو البقاء: ولو قلت لاسم الله أو باسم ربي أثبت الألف ونحوه ما أضيف إلى غير الجلالة من أسماء الباري تعالى نحو باسم الخالق انتهى مع أنه لا يمكن حذف الباء في مثل المذكورات أيضاً لعدم صحة المعنى بدونها كالبسملة، فلم لم تنب الباء فيها مقام الهمزة أيضاً حتى تحذف فيها كالبسملة مع أنه لا فرق بينهما.

(1) العلق: 1.

(2) **(قوله: وأصله عند الكوفية وسم)** عبر في نقل مذهب البصرية بقوله: مشتق من السمو، وفي نقل مذهب الكوفية بما ترى لاضطراب كلامهم ههنا؛ لأنه وقع في عبارة بعض أنه مشتق من السمو عند البصرية، ومن الوسم عند الكوفية بلفظ الأصل. ثم ذكر طريق التصرف الصرفي بشيء قريب من الإعلال، أو نفس الإعلال، فجمع الشارح في التعبير بينهما إشارة إلى أن الأصل هنا بمعنى المشتق منه، فهما على هذا يتحدان، فتدبر.

(3) **(قوله: ولتكون عوضاً عنها)** فيه أنها لو كانت عوضاً لما حذفت، ولهذا قال بعضهم: إنها ليست بعوض، بل إنما أريدت لما ذكر من كون الابتداء متعذراً بالساكن، وأن الأصل كون العوض في غير محل الحذف، فجعل الهمزة عوضاً عن الفاء غير موافق لهذا الأصل.

(4) **(قوله: لأنا لا نعرف إلى آخره)** وأن أمثلة اشتقاقه من التصغير والتكبير والفعل المجرد والمزيد كلها منقوص كمسمى وأسماء وأسامي وسميت وتسميت، ولو كان مشتقاً من الوسم لكان اشتقاقه أولوية كوسم وأوسام وأواسم ووسمت وتوسمت.

فعله، نحو عِدَةٍ دخلت عليه ألف الوصل، انتهى.

وقال بعضهم: فيه خمس لغات:

1 - إِسْمٌ بكسر الهمزة.

2 - وأُسْمٌ بضمها.

3 - وسُمًى كهُدًى.

4 - وسِمٌ بكسر السين.

5 - وسُمٌ بضمها[1].

فإن قلتَ: لِمَ قال: بسم الله، ولم يقل: بالله؟

قلتُ: لأن التبرك والاستعانة بذكر اسمه تعالى[2]، ولأن قوله: بالله يحتمل اليمين والتيمن بخلاف «بسم الله»؛ لأن اليمين لا يكون إلا بالله لا باسمه تعالى.

وقال بعضُهم[3]: ذكره للتعظيم لا لدفع اليمين؛ لأن فيه خلافاً[4] لما في شرح

---

(1) (**قوله: وسم بكسر السين وضمها**) فعلى هاتين اللغتين لا حذف فيه أصلاً، وذلك لأن الأصل حينئذ سِمٌ أو سُمٌ بكسر السين أو ضمها فلما دخلت الباء سكنت السين تخفيفاً؛ لأنه وقع بعد الكسرة كسرة أو ضمة، وهذا ما اختاره النحاس، وهو حسن.

وقيل من قال: سُمٌ بضم السين أخذه من سموت، ومن قال بكسرها أخذه من سميت.

(2) (**قوله: لأن التبرك والاستعانة بذكر اسمه تعالى**) خلاصة الجواب: أن التبرك والاستعانة إنما يكون بذكر اسمه تعالى لا بالمسمى الذي دل عليه لفظة الله، وهو المتبادر من إطلاقه، يعني لو قال: بالله لتوهم أن التبرك بذاته تعالى، وهو ليس بممكن للعبد، وفيه بحث لا يسعه المقام.

(3) (**قوله: وقال بعضهم**) ذكره للتعظيم، وهو القطرب حيث قال: إنما زيد لفظ الاسم للجلال والتعظيم لما أنه في ذكر لفظة الله فجأة من عدم التعظيم، فهذا جواب ثالث للاعتراض المذكور. وأجاب عنه بعضهم: بأنه يجوز أن يكون إيراده لاستئناس المعشوق إلى الله، والعاشق بالله إلى ذكر الجلالة؛ لأنه يحرق إذا ذكر فجأة كما لا يخفى على أهل العشق والحال.

(4) (**قوله: لا لدفع اليمين لأن فيه خلافاً**) رد للجواب الثاني من طرف المجيب الثالث بأن قوله: «بسم الله» أيضاً يحتمل اليمين والتيمن، فلا فائدة في إيراد لفظ الاسم.

أما كون اليمين بالله فقط لا باسمه فغير مسلم مطلقاً؛ لأنه مختلف فيه لما في شرح النقاية من أن القسم باسم الله جائز عند محمد رحمه الله، ورجحه في البحر، ولا يبعد أن يقال: إن الكلام مبني على ما ذهب إليه الجمهور، وأن ذلك وإن جاز كونه قسماً لكنه لا يعلم كونه كذلك إلا بالقرينة، والظاهر تبادر غير القسم عند الإطلاق، وهذا القدر يكفي للجواب في هذا المقام، كما لا يخفى.

النقاية، وإضافته إلى الله بيانية[1]، أي باسم هو اللهُ، ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ في تعليقاته على الحاشية الفتحية.

وقوله: **الله**: مجرور لكونه مضافاً إليه للاسم، وَهُوَ اسْمٌ لِلذَّاتِ الْوَاجِبِ الْوُجُودِ[2] الْخَالِقِ لِلْعَالَمِ. ومشتق:

1 - من أَلِهَ - بكسر اللام - إذا تَحَيَّرَ[3] حُذِفَت الهمزةُ على خلاف القياس، وعُوِّضَ عنها الألفُ واللامُ.

2 - أو من أَلَهَ - بفتح اللام[4] - بمعنى مَأْلُوهٌ أي معبود.

---

(1) **(قوله: وإضافته إلى الله بيانية)** دفع لما يتوهم من أن الله تعالى ليس له اسم سوى الجلالة، فكيف يصح إضافة الاسم إليه؛ إذ يلزم حينئذ إضافة الشيء إلى نفسه كما ذكره المولى الخادمي في رسالة البسملة، فأجاب عنه بأن إضافته بيانية، فلا يلزم ذلك المحذور؟
وأجيب عنه أيضاً: بأن المضاف هنا مقحم، وبأن فيه حذف مضاف، أي باسم مسمى الله، وبأن المراد من الاسم هو الصفة، كما هو رأي الأشعري ههنا وفي ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ﴾ (الأعلى: 1).

(2) **(قوله: وهو اسم للذات الواجب الوجود إلى آخره)** أشار بهذا إلى أمرين:
أحدهما: أنه علم للذات الواجب الوجود، لا اسم لمفهوم الواجب الوجود، كما زعم بعضهم، وإلا لما أفاد لا إله إلا الله التوحيد؛ لأن هذا المفهوم كلي، والكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة والتعدد، وإن انحصر في فرد بحسب الخارج، واحتمال الكثرة ينافي التوحيد، ولأنه لا بد له تعالى من اسم يجري عليه صفاته، وذلك يقتضي عدم جواز إطلاق ذلك الاسم على غيره تعالى، فيكون علماً.
وثانيهما: دفع دخل مقدر بأن يقال: لم أضيف الاسم إلى لفظة الجلالة دون سائر الأسماء.
وحاصل الدفع: أن لفظة الجلالة اسم للذات المستجمع بجميع صفات الكمال، فكأنه أضيف إلى جميع الأسماء.
وأجاب عنه بعضهم: بأنه لو أضيف إلى سائر الأسماء المشتقة.
وقيل: باسم الرزاق مثلاً لتوهم منه أن ذكره تعالى لترزيقه؛ لأن ترتب الحكم على المشتق يوهم علية مأخذ الاشتقاق بخلاف الإضافة إلى لفظة الجلالة.

(3) **(قوله: ومشتق من إله بكسر اللام إذا تحير)** إذ العقول تتحير في معرفته تعالى ذاتاً، ولذا قالوا: إن ذاته تعالى لا يدرك كنهها في هذه النشأة.
وبعضهم أراد من هذا النفي إمكانه.
وبعضهم وقوعه، وعلى هذا يكون من الباب الرابع.

(4) **(قوله: أو من إله بفتح اللام)** أي من إله يأله إلهة وألوهية، وعلى هذا يكون من الباب الثاني بمعنى عبد يعبد عبادة.

=

3 - أو من ولاه - بضم الواو[1] - قُلبت همزة لاستثقال الضمة عليها.

فقيل: إله كـ«إعاء» إذا تحير، أو من لاه مصدر لاَهَ يَلِيهُ لاَهاً إذا احتَجَبَ؛ لأنه تعالى مُحْتَجَبٌ عن إدراك الأبصار.

واعلم أن العلماء تحيرت في اللفظ الدال عليه تعالى[2] كما تحيرت في ذاته، فيكون في اللفظ الدال عليه أربعة أصناف:

الأول: أنه اسم عربي مشتق[3] صار علماً بالغلبة، هذا موافِقٌ لما ذهب إليه الجمهور من أهل اللغة.

=

وقوله: بمعنى مألوه أي معبود إشارة إلى ما قال أبو السعود من أنه يشترط أن يكون كلمة «إله» على هذا اسماً من إلهة أو ألوهية بمعنى المألوه كالكتاب بمعنى المكتوب لا صفة انتهى. ولعل هذا؛ لأن هذه الأقوال الأربعة التي نقلها الشارح كلها منسوبة إلى من ذهب إلى كون لفظة الجلالة اسماً عربيّاً مشتقّاً كما بينوه في حواشي أنوار التنزيل، فكون الإله على هذا صفة بمعنى المعبود ينافيه.

(1) **(قوله: أو من ولاه بضم الواو إلى آخره)** وفيه بحث؛ لأن ما ذكره البيضاوي وغيره أنه يجوز أن يكون من وله إذا تحير، وتحبط عقله، وكان أصله ولاه بكسر الواو، فقلبت الواو همزة لاستثقال الكسرة عليها استثقال الضمة في وجوه.

فقيل: إله بإبدال همزة كإعاء وإشاح.

وأما كونه من ولاه بضم الواو فمما لم نره، نعم، قد رأيت نسخة صححها بعض الفضلاء إسعافاً لرجائه الواقع في الديباجة بقوله: والمرجو ممن اطلع انتهى، هكذا أو من ولاه بكسر الواو قلبت همزة لاستثقال الكسرة عليها.

(2) **(قــوله: أن العلماء تحيرت في اللفظ الدال عليه تعالى إلى آخره)** وهو لفظة الجلالة، والأحسن أن يقول: تحيروا في اللفظ الدال عليه تعالى كما تحيروا في ذاته، فكانوا فيه أربعة أصناف، كما لا يخفى على أهل الإنصاف.

(3) **(قوله: أنه اسم عربي مشتق)** المراد بكونه مشتقّاً ههنا كونه مأخوذاً من أصل بنوع، تصرف فيه لا المشتق الذي يذكر في مقابلة أسماء الأجناس والأعلام، فإنه من قبيل الصفة كالضارب والمضروب، وقد ذكر كونه اسماً مشتقّاً في مقابلة كونه صفة مشتقة.

والفرق بين الاسم والصفة: أن الموضوع له في الصفة، هو الذات المبهمة باعتبار اتصافها بمعين، فهو مركب من ذات مبهمة ومعنى معين، فبأي ذات يقوم ذلك المعنى يصح إطلاق الصفة عليها كاسمي الفاعل والمفعول.

وفي الاسم هو الذات المعينة والمعنى الخاص، فمدلوله مركب من ذينك المعنيين من غير رجحان المعنى على الذات، كما في الصفة.

والثاني: أنه اسم عربي غير مشتق[1] كما ذهب إليه الخليل والزجاج والفقهاءُ.

والثالث: أنه صفة مشتقة صارت علماً بالغلبة، واختاره البيضاوي[2].

والرابع: أنه سرياني[3] نقل إلى العربية.

ومنهم من تَوَرَّعَ عن طلب مأخذه[4]، وذكر معناه.

ومنهم من قال: إنه مشتق لكن لا تُعرف، ولـم تُكَلَّف بمعرفته، فإن كان مشتقّاً، فتحذف الهمزة منه، ثم أُدْخِلَ لام التعريف، ليكون خاصّاً لله تعالى، وأُدْغِمَ في لام الأصل، فصار الله، كذا حققه الشريفُ في حاشية الكشاف.

ثم لما كانت لفظة الجلالة دالة على [العظيمة][5] والكبرياء[6] المستلزمة للقهر والغلبة، وتُوُهِّمَ منها أنه تعالى موصوفٌ بالجلال دون الجمال أراد أن يذكر بعدها وصفاً مما يدل على الجمال لِيُعْلَمَ أنه ذو الجلال والإكرام سَبَقَتْ رحمتُه على غضبه[7].

---

(1) **(قوله: والثاني أنه اسم عربي غير مشتق)** لما ذكره الشيخ الوالد طال بقاه في حواشيه على شرح المولى الحجابي للولدية من الآداب من أن في الاشتقاق معنى الحدوث لاقتضائه تقدم المشتق منه على المشتق، وذا ليس بجائز في أسمائه تعالى، ولا يخفى عليك أن التقدم في الاشتقاق لا يقتضي التقدم الزماني في الذات، حتى يلزم الحدوث على أن تخلف الدلالة اللفظية عن مدلولها جائز إلا أن يقال: إن هذا وإن لم يقتض ذلك، لكنه يوهمه، وفي مثل هذا الموضع يلزم الاحتراز عما يوهم النقص له تعالى.

(2) **(قوله: واختاره البيضاوي)** حيث قال: والأظهر أنه وصف في أصله، لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره، وصار كالعلم مثل الثريا، والصعق أجرى مجراه في إجراء الوصف عليه، وامتناع الوصف به، وعدم تطرق احتمال الشركة عليه.

(3) **(قوله: والرابع: أنه سرياني)** أصله لاهاً بالسريانية، فعرب بحذف الألف الأخيرة، وإدخال اللام عليه. وهنا أقوال أخر، قد ذكرت في المطولات.

(4) **(قوله: تورع عن طلب مأخذه)** أي اجتنب عن طلب مأخذ اللفظ الدال عليه تعالى، أعني لفظة الجلالة لما فيه من شائبة ما يوهم النقص له تعالى، كما ذكرنا آنفاً.

(5) في بعض النسخ: التعظيم.

(6) **(قوله: دالة على الجلالة والعظيمة والكبرياء)** لما أن معناه المعبود الحقيقي، وهو أَجَلّ الموجودات وأعظمها.

(7) **(قوله: سبقت رحمته على غضبه)** استفيد هذا السبق من إجراء الوصفين عليه تعالى، هما يدل على الجمال، ومن صيغة المبالغة في الرحمن وفي الرحيم على ما قيل.

فقال: **الـــرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**: وهما صفتان مشبهتان مبنيتان من «رَحِمَ[1]» كالغضبان من «غَضِبَ» والعليم من «عَلِمَ».

فإن قلتَ: الصفة المشبهةُ لا تُبْنَى إلا من اللازم[2]، فكيف يصح استقاقُهُمَا من «رَحِمَ»، وهو متعد؟

قلنا: إن الفعل المتعدى[3] قد يجعل لازماً بأن ينقل إلى «فَعُلَ» بضم العين، ثم اشتق منه الصفة المشبهة، وهكذا ههنا، وهذا مطرد في باب المدح والذم، صرح به السكاكي في قسم الصرف من المفتاح.

فإن قلتَ: إن الرحمة في اللغة رِقَّةُ القلبِ، فكيف يشتقان من «رَحُمَ»؛ لأن رقة القلب لا يتصور في ذاته تعالى، فإنها تقتضي وجودَ القلب لله تعالى تعالى الله عن ذلك

---

(1) **(قوله: صفتان مشبهتان مبنيتان من رحم)** أي مأخوذتان، ومشتقان منه، هذا أحد المذاهب فيهما. وإنما ذكره دون غيره لما أنه المذهب المنصور كما أشار إليه البيضاوي وغيره.
وقيل: إنهما مشتقان من الرحمة، كما في الدر المصون، وهو الموافق لمذهب من جعل المصدر أصلاً في الاشتقاق، بل لقول من جعل الأشهر أصلاً؛ إذ لا شك في شهرة الرحمة بالنسبة إلى الرحمن، بل إلى رحم ماضياً.
وقيل: إن الرحمن ليس بمشتق؛ لأن العرب لم تعرفه لقولهم: وما الرحمن؟

(2) **(قوله: الصفة المشبهة لا تبنى إلا من اللازم)** على ما ذكره صاحب المغني في فروق اسم الفاعل مع الصفة المشبهة من أن الفاعل يجيء من اللازم والمتعدي، والمشبهة من اللازم فقط.

(3) **(قوله: قلنا: إن الفعل المتعدي إلى آخره)** هذا جواب تسليمي، يعني أنه بعد تسليم امتناع اشتقاق الصفة من المتعدي، نقول: إن الفعل المتعدي قد ينقل إلى اللازم بأن ينقل هنا «رحم» المتعدي من الباب الرابع إلى فعل اللازم من الباب الخامس؛ لأن هذا النقل مطرد في باب المدح والذم.
وقال بعضهم: بأنهما مشتقان من «رَحُمَ» بضم العين ابتداء من غير نقل، وهو التحقيق، وإن رده ظاهر كلام بعض الصرفيين من أن «فعلان» لم يجيء من «فَعُلَ» بضم العين، بل من «فَعِلَ» بكسرها.
فإن قيل: لم لم يلتفت الشارح هنا إلى الجواب المنعي عن هذا الاعتراض بأن يقال: لا نسلم أنها لا تشتق إلا من اللازم كيف، وقد قال صاحب المرصود في بحث اسم الفاعل: إن الصفة المشبهة تجيء من متعد مكسور العين، نحو رحيم وحذر، انتهى. قلنا: لضعف ما ذكره صاحب المرصود مع أنه قد مشى في شرح البسملة على ما ذهب إليه الجمهور من أنها لا تؤخذ إلا من اللازم، فبين كلاميه تناف.
أقول: يمكن التوفيق بين كلاميه بأن يكون مراده مما ذكره في هذا البحث أنها تجيء من متعد مكسور العين بعد نقله إلى اللازم، فيضمحل الجواب المنعي بالكلية على هذا التوفيق.

عُلُوّاً كبيراً؟

قلنا: إن استقاقهما من «رَحُمَ» باعتبار الغايات لا باعتبار المبادئ[1]؛ لأن غاية الرحمة التفضلُ والإحسانُ، فيكون إطلاقُهما على الإحسان مجازاً مرسلاً[2] بذكر السبب وإرادة المسبب[3].

فإن قلت: لِمَ قُدِّمَ الرحمنُ على الرحيم؟

قلتُ: لمناسبته بلفظة الجلالة في الاختصاص[4] بذاته تعالى بخلاف الرحيم؛ لأنه أطلق على غيره تعالى.

فإن قلت: قد أطلق[5] الشاعرُ على غيره تعالى في قوله:

---

(1) **(قــوله: باعتبار الغايات لا باعتبار المبادئ)** لما ذكروا من أن أسماءه تعالى باعتبار الغايات التي هي الأفعال كالإنعام والإحسان لا باعتبار المبادئ التي هي الانفعالات كالرقة هنا مثلاً على ما أشار إليه البيضاوي رحمه الله تعالى.

(2) **(قــوله: فيكون إطلاقهما على الإحسان مجازاً مرسلاً)** الأظهر أن الرحمن الرحيم مأخوذان من الرحمة، بمعنى رقة القلب نقلاً إلى معنى المحسن غاية الإحسان، وأطلقا عليه تعالى، فيكونان حقيقيين شرعيين لا مجازيين.

(3) **(قوله: بذكر السبب وإرادة المسبب)** لأن رقة القلب سبب للإنعام والإحسان.

فإن قلتَ: أن السببية كونها علاقة على إطلاقها غير معلومة، بل الظاهر مما أوردوا لها من المثال بنحو الغيث للنبات أنه إنما تصلح السببية؛ لأن تكون علاقة إذا كان الإحسان هنا ناشئاً من الرقة مع أنه ليس كذلك؟

قلتُ: المراد بالسبب هنا ما هو بالنسبة إلى النوع، لا ما هو بالنسبة إلى الفرد الشخصي، فلا يرد ذلك على أن المثال لا يصلح حجة كم لا يخفى على من له فطنة.

(4) **(قــوله: لمناسبته بلفظة الجلالة في الاختصاص إلى آخره)** حاصل الجواب: أن الرحمن مناسب؛ لأن يؤتى عقيب لفظة الجلالة مقدماً على الرحيم؛ لأنه مناسب بلفظة الجلالة كونهما مختصين بذاته تعالى، يعني أنه كما أن لفظة الجلالة مختصة بذاته تعالى كذلك الرحمن مختص به تعالى لا يطلق على غيره لما أنه صار كالعلم من حيث إنه لا يوصف به غيره تعالى، وذلك لأن معناه المنعم الحقيقي الذي هو البالغ في الرحمة غايتها، ولا يصدق على غيره تعالى؛ لأن ما سواه مستفيض بلطفه وإنعامه، كذا ذكره البيضاوي.

(5) **(قوله: فإن قلت: قد أطلق إلى آخره)** منع لكون الرحمن مختصاً بذاته تعالى مستنداً بما وقع في الشعر، يعني أنا لا نسلم إلى الرحمن مختص به تعالى لا يطلق على غيره تعالى كلفظة الجلالة حتى يكون الاختصاص وجهاً للتناسب بينهما، ويقدم على الرحيم من أجل ذلك التناسب كيف، وقد أطلقه الشاعر على غيره تعالى، أي على مسيلمة الكذاب حيث قال في حقه:

=

وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لاَ زِلْتَ رَحْمَانَا

فكيف يصح أنه لا يُوصَفُ بِهِ غَيْرُهُ تعالى؟

قلتُ: المختص المعرّفُ باللام[1] كما في شرح الأمالي، أو لأن الرحمنَ أبلغُ من الرحيم[2]؛ لأَنَّ زِيَادَةَ الْبِنَاءِ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعْنَى كما في قَطَعَ وقَطَّعَ، فإن التشديد في

=

سموت بالمجد يا ابن الأكرمين أبا وأنت غيث الورى لازلت رحمانا

السمو العلو كما مر.

والمجد الكرم، قال ابن السكيت: الشرف والمجد يكونان بالإباء، يقال: رجل شريف ما جدا، أي له إباء متقدمون في الشرف انتهى، فعلى هذا يكون قوله: يا ابن الأكرمين أباً تصريحاً بما علم ضمناً.

وقوله: أباً تمييز عن نسبة سموت إلى فاعله، والتمييز هنا عين إضافي محتمل للمنتصب عنه ومتعلقه في نفسه، وإن كان ههنا مختصّاً بمتعلقه بقرينة التقييد بالمجد، والواو في وأنت حالية، والغيث المطر، والورى بمعنى الخلق.

ففي قوله: غيث الورى استعارة مصرحة حيث شبه الممدوح بالمطر في كونه سبباً للإحياء، فكما أن المطر سبب لإحياء الأرض كذلك الممدوح في اعتقاده سبب لإحياء قلوب الخلق بلطفه وكرمه.

وقوله: لازلت رحماناً جملة مدحية على الظاهر أو دعائية.

(1) **(قوله: قلت: المختص المعرف باللام)** جواب عن المنع المذكور بتحرير المراد، يعني أن مرادنا من قولنا: الرحمن مختص به تعالى أن الرحمن المعرف باللام مختص به تعالى لا المجرد منها، وما وقع في هذا الشعر من إطلاقه على المسيلمة إطلاق المجرد منها، فلا يصلح سنداً للمنع في هذا المقام.

أقول: فيه نظر؛ لأنهم قد صرحوا بأن لفظ الرحمن لا يستعمل إلا باللام أو الإضافة حتى قالوا: إن اللام في هذا البيت مقدر، والتقدير: لا زلت الرحمن كما قيل فيما يسمع من قولهم: سلام عليكم بلا تنوين، أو المضاف إليه فيه محذوف، والتقدير: رحمان اليمامة وإلا ينتقض القاعدة الحصرية المذكورة بنحو ما ورد في الأدعية يا رحمن ويا رحيم؛ إذ المفهوم منه أن الرحمن المعرف باللام أيضاً يطلق على غيره تعالى، فتأمل.

(2) **(قــوله: أو لأن الرحمن أبلغ من الرحيم إلى آخره)** جواب ثان عن الاعتراض الأول: بأن تقديم الرحمن على الرحيم مناسب؛ لأن الرحمن أبلغ، وتقديم الأبلغ مناسب، فأثبت أبلغية الرحمن بقوله: لأن زيادة البناء إلى آخره، يعني أن في الرحمن زيادة البناء، وزيادة البناء تدل على زيادة المعنى، ففي الرحمن زيادة المعنى، وما فيه زيادة المعنى أبلغ، وهذا مبني على مذهب من ذهب إلى أبلغية الرحمن كما هو مختار الزمخشري. واستدلوا عليه بأن الرحمن عام للمؤمن والكافر وجميع الحيوانات على ما سيذكره الشارح، والرحيم مختص في الآخرة بالمؤمنين، فالرحمن

=

الثاني للتكثير.

فإن قلتَ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ زِيَادَةَ الْبِنَاءِ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعْنَى؛ لأن «حَذُرَ» بحذف الألف أبلغ من «حَاذِرٍ» مع زيادة الحرف في حاذر لدلالته على الثبوت[1] والدوام بخلاف حاذرٍ؟

أجيب عنه: بأن تلك القاعدة مشروطةٌ بكون البنائين من أصل واحدٍ، كما في الرحمن الرحيم، فإنهما من نوع واحد، فلا يرد المنع بنحو حذر وحاذر، فإنهما نوعان:

الأول: صفة مشبهة[2].

والثاني: اسم فاعل.

وقد يجاب[3]: بأن القاعدة أكثريةٌ لا كليةٌ، فلا إشكال، أو لأن الرحمة[4] المدلول

=

خاص اللفظ وعام المعنى، والرحيم بالعكس، ومنهم من جعل الرحيم أبلغ مستنداً بما روي عنه عليه السلام أنه قال: يا رحيم الدنيا ورحمن الآخرة، وبأنه لو سلم أن الرحمة المدلول عليها مختص في الآخرة بالمؤمنين، فرحمة الآخرة أكثر؛ لأن رحمة الدنيا وإن كثرت متعلقاتها، لكن ذاتها واحدة، ورحمة الآخرة مع قلة متعلقاتها تسعة وتسعين على ما ورد في الحديث الصحيح.

(1) **(قوله: أدلتها على الثبوت)** علة لقوله: «أبلغ من حاذر»، يعني أن الحذر يدل على الثبوت والدوام دون الحاذر، وما يدل عليهما أبلغ مما لا يدل عليهما.

(2) **(قوله: فإن الأول صفة مشبهة إلى آخره)** يعني أن حذر صفة مشبهة، وحاذر اسم فاعل، فبناؤهما ليس من أصل واحد، حتى يصلح أبلغية حذر من حاذر لأن يكون سنداً للمنع المذكور، وهنا بحثان:

الأول: أن ابن الحاجب عد حذراً من مبالغة اسم الفاعل.

والثاني: أن هذا الجواب إنما يتم على ما ذهب إليه النحويون من أن الصفة المشبهة غير اسم الفاعل، وإلا فعند الصرفيين الصفة المشبهة واسم الفاعل كلاهما شيء واحد، كما صرح به الزمخشري في المفصل.

(3) **(قوله: وقد يجاب إلى آخره)** أي عن المنع المذكور الذي ورد على قاعدة كون زيادة البناء دالة على زيادة المعنى بأن يقال: إن هذه القاعدة أكثرية لا كلية، فتفيد أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى في أكثر الأوقات لا دائماً، وأبلغية حذر من حازر لا يضر ذلك.

(4) **(قوله: أو لأن الرحمة)** جواب ثابت عن الاعتراض الأول: بأن الرحمة المدلول عليها بالرحمن موجودة في الدنيا، والرحمة المدلول عليها بالرحيم موجودة في الآخرة، والدنيا مقدمة على الآخرة، فالرحمة الموجودة فيها أيضاً مقدمة على الرحمة الموجودة في الآخرة لاستلزام تقدم الظرف تقدم المظروف بلا شبهة، فناسب أن يقدم اللفظ الدال على الرحمة الموجودة في الدنيا

=

عليها بلفظ الرحمن في الدنيا بالمؤمن والكافر، بل بجميع أنواع الدواب والطيور والحشرات والهوام البرية والبحرية، فلذلك يقال: يا رحمن الدنيا بخلاف الرحيم؛ لأن الرحمةَ المدلولَ عليها بلفظ الرحيم في الآخرة بالمؤمن، فلذلك يقال: يا رحيم الآخرة، ونعمةُ الدنيا مُقَدَّمَةٌ على نعمة الآخرة في الوجود، فلذلك قُدِّمَ على الرحيم.

ثم **الرحمن** مجرورٌ لكونه صفةً للجلالة[1]، أو بدلاً منها.

و**الرحيم** صفة بعد صفة لها[2].

ويجوز أن يكونا مَرْفُوعَيْنِ[3] أو مَنْصُوبَيْنِ على المدح[4]، كما في شرح النقاية.

=

على اللفظ الدال على الرحمة الموجودة في الآخرة، لكن هذا منقوض بما روي عنه عليه السلام أنه قال: يا رحيم الدنيا ورحمن الآخرة كما ذكرناه آنفاً.

(1) **(قوله: ثم الرحمن مجرور لكونه صفة للجلالة إلى آخره)** هذا مبني على ما ذهب إليه الجمهور من أن الرحمن ليس بِعَلَمٍ.

وأما عند ابن مالك ومن تبعه من القائلين بكونه عَلَماً فهو عطف بيان أو بدل لا غير؛ لأن العَلَمَ لا يقع صفة.

(2) **(قوله: والرحيم: صفة بعد صفة لها)** أي للجلالة على تقدير كون الرحمن صفة لها بناء على أن المختار أن الصفة لا توصف، بل إذا جاء ما يوهم ذلك جعل صفة للأول إن لم يمنع مانع، وإن منع مانع يكون صفة للصفة.

وأما على تقدير كونه بدلاً منها: فيجوز أن يكون الرحيم بدلاً بعد بدل على القول بجواز تعدده، أو عطف بيان للفظة الجلالة.

(3) **(قوله: ويجوز أن يكونا مرفوعين)** بأن يكون الرحمن خبر مبتدأ محذوف، أي هو الرحمن، والرحيم خبراً بعد خبر له.

(4) **(قوله: أو منصوبين على المدح إلى آخره)** أي أمدح، أو أحمد الرحمن وأمدح، أو أحمد الرحيم على ما يشعره قوله على المدح بأن يكون كلاهما منصوبين على المدح.

اعلم أن ههنا تسعة احتمالات: سبعة منها جائزة، أشار الشارح إلى ثلاثة منها:

1 - رفع الرحمن مع رفع الرحيم.
2 - ونصبهما.
3 - وجرهما.

وترك الأربعة الباقية لانفهامها من هذه الثلاثة بأدنى تأمل، ولكون هذه الثلاثة أولى الاحتمالات كما لا يخفى، فتلك الأربعة:

1 - رفع الأول مع نصب الثاني.
2 - ونصب الأول مع رفع الثاني.

=

ولما استفيد الحمدُ من البسملة[1] بطريق الإشارة استأنف بطريق التصريح[2]، فقال:

(**الْحَمْــــــــدُ**) مقتبساً[3]، وأداءً لحق شيء مما يجب عليه من شكر

=

3 - وجر الأول مع رفع الثاني

4 - أو نصبه.

واثنان منهما ممتنعان:

1 - رفع الأول.

2 - أو نصبه مع جر الثاني لامتناع الاتباع بعد القطع كما في الفتوحات الوهبية، وهو مذهب الجمهور أيضاً، فإن المراد بالإتباع النعوت، وإلا فالبدل بعد القطع مما لا نزاع فيه، فيجوز على تقدير رفع الأول أو نصبه جر الثاني على البدلية من الجلالة، كذا ذكره بعض الفضلاء.

(1) (**قــوله: ولمــا اســتفيد الحمد من البسملة إلى آخره**) وذلك لأن الحمد حقيقة إظهار صفات الكمال، وهو حاصل في التسمية قطعاً، ولأنه قد ذكر الإمام النووي في أول شح مسلم أنه إنما بدأ بالحد لحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه: «كل أمر ذي بال لم يبدأ يه بحمد الله فهو أبتر»، وفي رواية: «بالحمد فهو أقطع»، وفي رواية: «أجزم»، وفي رواية: «بذكر الله»، وفي رواية: «ببسم الله الرحمن الرحيم». ثم ذكر في باب كتابه صلى الله عليه وسلم إلى هرقل بالتسمية فقط، فعلم أن المراد بالحمد ذكر الله؛ لأنه عليه الصلاة والسلام صدر الكتاب بالتسمية فقط دون التحميد، ولهذا ذهب الشيخ ابن الحاجب إلى أن لفظ الحمد إنما يحتاج إليه في الخطب دون الرسائل والوثائق، فاستفادة الحمد من البسملة بطريق الإشارة حاصلة قطعاً.

(2) (**قــوله: استأنف بطريق التصريح**) أي ابتداء المصنف بالحمد على طريق التصريح به مستأنفاً له لما أن المقام يقتضي التصريح بالحمد، ولا يكفي الإشارة المستفادة من البسملة إليه، أو للجمع بين الإشارة والتصريح، وفيما ذكره إشارة إلى أن الجملة الحمدية استئنافية. والاستئناف: هو أن يكون الكلام المتقدم بحسب الفحوى مورداً السؤال، فيجعل ذلك المقدر كالمحقق، ويجاب بالكلام الثاني، فالكلام مرتبط بما قبله من حيث المعنى، وإن كان مقطوعاً لفظاً، فكأنه لما ابتدأ باسم الله كان مظنة أن يسأل، ويقال: هل يستحق الله تعالى أن يبتدأ باسمه، فأجاب بأن جميع أفراد الحمد أو جنسه أو الفرد الكامل منه مختص له تعالى، فهو تعالى متصف بجميع صفات الكمال لما سبق آنفاً من أن الحمد حقيقة إظهار صفات الكمال، فيستحق أن يبتدأ باسمه وتوصيفه تعالى في التسمية بالرحمن الرحيم، وإن كان مشيراً إلى الجواب أيضاً إلا أنه لما كان مظنة أن لا يقنع به السائل، صرح به في جملة مستقلة.

(3) (**قوله: مقتبساً**) نصب على الحالية من مستكن.

قال: والاقتباس في الاصطلاح: هو أن يضم المتكلم إلى كلامه كلمة أو آية من آيات الكتاب العزيز خاصة بأن لا يقول فيه قال الله ونحوه كما ههنا.

فإن قوله: «الحمد لله رب العالمين» آية من فاتحة الكتاب.

نعمائه[1] التي هي تأليفُ هذا الكتاب، أو هو أَثَرٌ من آثَارِهَا كما في المطول، واقتداءً

(1) (**قوله: وأداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه إلى آخره**) إما عطف على مقتبساً بجعله بمعنى الفاعل، أي مؤدياً لحق شيء إلى آخره، وفيه أنه يوجب جعل جميع المصادر المعطوفة عليه أيضاً بمعناه، وفيه تكلف لا يخفى، وأن الأداء ليس بمصدر، بل اسم بمعنى المصدر، فتأمل.

وإما عطف على ما يستفاد من الفاء التفريعية في قوله: «فقال» فإنها يجعل ما قبلها علة لما بعدها، أي قال المصنف: الحمد لاستئنافه بطريق التصريح حين ما استفيد من البسملة بطريق الإشارة، ولأداء حق شيء إلى آخره، فانظر إلى ما في هذه العبارة من السماحة بدون ما يمس إليه الحاجة.

ثم اعلم أن عبارة المطول هنا هكذا: وأداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر أثر من آثارها، انتهى.

وقال المحقق السيلكوتي في حواشيه عليه: إن كان «ما» في «مما يجب» موصولة أو موصوفة للعهد أو للجنس، فكلمة «من» في «مما يجب» بيانية، والثانية مبنية لما يجب إن أريد بالشكر مطلقاً، وتبعيضية إن أريد به الشكر الكامل، وهو مجموع الاعتقاد والذكر وعمل الجوارح، وإن كان للاستغراق فمن الأولى: تبعيضية، والثانية مبنية لشيء لا لما يجب؛ إذ لا إبهام فيه، ولأنه لا يصح بيان العام بالخاص، وإنما كان الافتتاح بالحمد أداء لحق شيء من شكر النعمة التي تأليف هذا المختصر أثر من آثارها؛ لأنه في حالة افتتاح الكتاب تكون النعمة التي أثرها هذا التأليف حاضرة في ذهن المصنف رحمه الله، وحق شكر كل نعمة أن يؤدي حال حضورها في الذهن، ولا يؤخر عنه.

فظهر فائدة توصيف النعمة بالتي تأليف هذا المختصر أثر من أثرها، انتهى.

فزاد الشارح فيما نقله قوله: التي هي تأليف هذا أقول: ولعل وجهه الإشارة إلى أن حضور نعمة التأليف في ذهن المصنف في حالة افتتاح الكتاب يتصور على وجهين:

أحدهما: أن يحضرها في ذهنه من حيث كونها نعمة مستقلة منه تعالى، ويقصد أداء حق شكر هذه النعمة بدون ملاحظة النعماء التي نعمة التأليف أثر من آثارها بالأصالة.

وثانيهما: أن يحضرها فيه من حيث كونها أثراً من آثارها، فالحاضرة في الذهن هنا بالأصالة إنما هي النعماء التي أثرها هذا التأليف، وحضور نعمة التأليف يتبع حضور هذه النعماء، فالمقصود بالأصالة هنا أداء حق شكرها، لا أداء حق شكر نعمة التأليف، وإن لزمه بخلاف الوجه الأول، فإن الحاضرة في الذهن هناك بالأصالة نعمة التأليف، والمقصود أداء حق شكرها كما عرفت.

وأما حمل التأليف الذي هو نعمة واحدة على الموصول الذي هو عبارة عن النعماء، أعني التي على هذا الوجه، فلأن نعمة التأليف، وإن كانت واحدة في نفسها، إلا أنها متضمنة لنعماء متعددة لتوقفها عليها كالعقل والعلم إلى غير ذلك، فالنعماء التي أثرها هذا التأليف حاضرة في الذهن على هذا الوجه أيضاً، لكن لا بالأصالة، فافهم هذا المقام، ولا تكن من الذين لا يبالون بدقائق =

بأسلوب الكتاب المجيد، وعملاً بما شاع بين المؤلفين، وامتثالاً لقوله عليه السلام: «كل أمر ذي بال لم يبدأ بالحمد لله فهو أبتر وأجزم[1] » رواه أبو داود عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، وحَسَّنَهُ ابن الصلاح[2]، والحديثان متعارضان ظاهراً[3] على ما لا يخفى.

ودفع بحمل الابتداء على العرفي الْمُمْتَدِّ[4].

ولك أن تجعل الباء[5] في الحديثين للاستعانة، فلا ينافي الاستعانة بشيء

=

الكلام.

(1) (**قوله: فهو أبتر وأجذم**) بالزاء المعجمة من الجزم، وهو الأقطع. في الصحاح: حزم الشيء قطعه، وروي أنه بالذال المعجمة، في الصحاح: جَذِمَ الرجل بالكسر جذماً، صار أجذم، وهو مقطوع اليد. وفي الحديث: «من تعلم القرآن ثم نسيه لقي الله وهو أجذم».

(2) (**قوله: وحسنه ابن الصلاح**) أي قال: بأن هذا الحديث حسن، وهو ما ثبت بنقل عدل ضابط متصلاً سنده إلى المنتهى، إلا أنه كانت في هذه الصفات نوع قصور ونقصان، ولم ينجبر بكثرة الطرق على ما تقرر في علم الحديث.

(3) (**قوله: والحديثان متعارضان ظاهراً**) يعني حديثي البسملة والحمدلة.

ووجه التعارض: أن البدأ والابتداء معناهما التصدير، ومعنى بدأت بالتاب جعلته في أوله بناء على أن الجار والمجرور واقع موقع المفعول به، وهو لا يتصور بالأمرين، فالعمل بأحد الحديثين مفوت للعمل بالآخر.

(4) (**قوله: ودفع بحمل الابتداء على العرفي الممتد**) الابتداء على ثلاثة أقسام:

1 - **حقيقي**: وهو الذي لم يسبق عليه شيء.

2 - **وعرفي**: وهو الذي قدم على المقصود.

3 - **وإضافي**: وهو الذي قدم بالنظر إلى الشيء الثاني أعم من المقصود وغيره.

وخلاصة الدفع: أن المراد بالابتداء في كلا الحديثين، أو في حديث الحمدلة فقط العرفي، وهو كما عرفت أمر ممتد يمكن الابتداء بهذا المعنى بأمور متعددة من التسمية والتحميد وغيرهما، وهو قد يتحقق في ضمن الابتداء الحقيقي، وقد يتحقق في ضمن الإضافي، تأمل.

(5) (**قوله: ولك أن تجعل الباء إلى آخره**) أي ويجوز ذلك في دفع هذا التعارض أن تجعل إلى آخره، يعني أن المراد بالابتداء في كلا الحديثين الحقيقي، لكن الباء في «بسم الله» و«بحمد الله» ليس صلة للابتداء، حتى يرد ذلك، بل هو الاستعانة، فيصير المعنى: «كل أمر ذي بال لم يبدأ باستعانة التسمية والتحميد يكون أبتر وأجزم»، ولا خفاء في أنه يمكن الاستعانة في أمر واحد بأمور متعددة، فيجوز أن يستعان في الابتداء أيضاً بالتسمية والتحميد، بل بأمور أخر.

الاستعانة بآخر أو للملابسة[1].

ولا يخفى أن الملابسة بشيء[2] لا يمنع الملابسة بآخر، فيكون التَّلَبُّس بالابتدائية فيهما.

واعلم أن ههنا[3] أربعة ألفاظ، وهو:

1 - الحمد.

2 - والثناء.

3 - والشكر.

4 - والمدح.

---

(1) (**قوله: أو للملابسة**) أي ولك في دفع التعارض أن تجعل الباء في الحديثين للملابسة، فالابتداء في كليهما محمول على الحقيقي أيضاً، فيكون المعنى كل أمر ذي بال لم يبدأ ملتبساً باسم الله وبحمده يكون ابتر وأقطع.

(2) (**قوله: ولا يخفى أن الملابسة بشيء إلى آخره**) جواب عن اعتراض مقدر، وهو أن التلبس بهما حين الابتداء محال؛ لأن التلبس بهما لا يتصور إلا بذكرهما وذكرهما معاً محال، فلو ابتدأ حين ذكر التسمية والتلبس بهما لا يكون ملتبساً بالتحميد، ولو عكس لا يكون ملتبساً بالتسمية، فدفعه بقوله: ولا يخفى أن الملابسة إلى آخره، فإن أراد بالملابسة الملابسة بمعنى التبرك بهما، كما هو المقصود، فالدفع ظاهر؛ لأن التبرك بشيء لا يمنع التبرك بشيء آخر.

وأما إن أراد بها الملابسة الحقيقية: فلا بد في الدفع من أن يتكلف، ويقال: إن الملابسة معناها الملاصقة والاتصال، وهو عام يشمل الملاصقة بالشيء على وجه الجزئية بأن يكون ذلك جزءاً لذلك الأمر، ويشمل الملاصقة بأن يذكر الشيء قبل ذلك الأمر بدون تخلل زمان متوسط بينهما، فيجوز أن يجعل الحمد جزءاً من الكتاب، ويذكر التسمية قبل الحمد ملاصقاً به بلا توسط زمان بينهما، فيكون آن الابتداء آن تلبس المبتدئ بهما.

أما التلبس بالتحميد: فظاهر؛ لأن آن الابتداء بعينه آن التلبس بالتحميد؛ لأن ابتداء الأمر بعينه ابتداء التحميد لكونه جزءاً منه.

وأما بالتسمية: فلكونها مذكوراً قبله بلا توسط زمان بينهما، فيكون آن الابتداء آن تلبس المبتدئ بهما.

أما التلبس بالتحميد: فظاهر؛ لأن آن الابتداء بعينه آن التلبس بالتحميد؛ لأن ابتداء الأمر بعينه ابتداء التحميد لكونه جزءاً منه.

وأما بالتسمية: فلكونها مذكوراً قبله بلا توسط زمان، كذا ذكره المحقق السيلكوتي في حاشية الخيالي.

(3) (**قوله: واعلم أن ههنا**) أي في مقام الحمد.

ولها معنيان[1]:

1 - لغوي.

2 - وعرفي.

أما **الحمدُ** في اللغة: فهو الوصفُ بالجميل على جهة التعظيم قصداً مطلقاً[2].

---

(1) **(قوله: ولها معنيان)** أي لكل واحد من هذه الألفاظ الربعة معنيان.

(2) **(قوله: فهو الوصف بالجميل على جهة التعظيم قصداً مطلقاً)** أي سواء تعلق بالنعمة أو غيرها.

فخرج بقوله: على جهة التعظيم قصداً الوصف بالجميل لا على قصد التعظيم بأن كان على قصد الاستهزاء والسخرية.

اعلم أن بين التعريف الذي ذكره الشارح ههنا.

والتعريف الذي ذكره المصنف في الإمعان: وهو أنه الوصف بالجميل المراد به التعظيم بإزاء فعل جميل الاختياري كما نقله الشارح المدقق للإظهار عموماً وخصوصاً مطلقاً؛ لأن الشارح ترك قيد كونه على الجميل الاختياري، فكل ما يصدق عليه التعريف الذي ذكره المصنف يصدق عليه التعريف الذي ذكره الشارح بدون العكس؛ لأنه إذا أثنى أحد على أحد بشيء على قصد التعظيم لا على الجميل يصدق عليه تعريف الشارح دون تعريف المصنف؛ لأنه لم يقع بإزاء فعل جميل اختياري، فإن اعتبر ذلك القيد، أي كونه على الجميل الاختياري، فتعريف الشارح مختل، وإن لم يعتبر فتعريف المصنف مختل، ولا يبعد أن يرجح الأخير، فيستقيم ما ذكره الشارح أن أحداً إذا أثنى على ظالم بأنواع الثناء على ما فعل من نهب الأموال وقتل النفوس بغير حق على قصد التعظيم، فالظاهر أنه حمد، فلذا يذم هذا الحامد بأن حمده لم يقع في محله، اللهم إلا أن يقال من طرف المصنف: إن الجميل أعم في قولنا: على الجميل الاختياري من أن يكون جميلاً في الواقع، أو أن يجعله الحامد جميلاً. والظاهر: أن الحامد في الصورة المذكورة بجعل المحمود عليه جميلاً، أو يصور بصورته، ومما يجب أن يعلم أن منشأ هذا الاختلاف الواقع بين المصنف والشارح أن العلامة التفتازاني عرف الحمد في المختصر: بأنه الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة أو غيرها، فترك فيه قيد كونه على الجميل، وعرفه في المطول: بأنه الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل. فذكر فيه قيد كونه على الجميل، وترك قيد كونه على قصد التعظيم، والشارح اختار ما ذكره ذلك العلامة في المختصر، فترك قيد كونه على الجميل لما ذكرنا من أن المرجح عدم اعتبار قيد كونه على الجميل الاختياري، وذلك العلامة وإن لم يقيد الجميل في المطول بالاختياري، لكن المتبادر من الاختياري، والمصنف رحمه الله تعالى جمع في التعريف بين ذينك القيدين إشارة إلى التوفيق بين كلامي ذلك العلامة في كتابيه: بأنه وإن لم يذكر قيد كونه على الجميل في المختصر، لكنه ملحوظ فيه كما أن قيد كونه على قصد التعظيم ملحوظ في التعريف الذي ذكره في المطول. ولا يبعد أن يقال: إن الشارح إنما عدل عن تعريف المصنف لما يرد عليه من الإشكال بحمد الله على صفاته القديمة؛ لأنها ليست باختيارية عندهم، وإلا يلزم حدوثها كما

=

وفي الاصطلاح: فعل يُنْبِئُ عن تعظيم المنعم[1] بسبب كونه مُنْعِماً.

وفُهِمَ من هذين التعريفين أن مورد الحمد اللغوي أخصُّ[2]، وهو اللسان، ومتعلقه أعم[3] سواء تعلق بالفضائل أو بالفواضل.

ومورد العرفي أعم[4] سواء كان باللسان أو غيره، ومتعلقه أخص، وهو الفاضلة.

وأما **الثناء** في اللغة: فهو الذكرُ الجميلُ[5].

=

حقق في محله كما يرد هذا على تعريف المطول، وإن أجيب عنه بما ذكرناه عند الكلام على حمد الشارح، فتذكر. وإنما أطنبنا الكلام لما أن بعض الفضلاء الكرام قد التمس مني تحقيق هذا المقام.

(1) (**قـــوله: يـــنبيء عن تعظيم المنعم إلى آخره**) أي يشعر في حد ذاته بحيث متى اطلع عليه علم تعظيمه.

(2) (**قـــوله: أن مورد الحمد اللغوي أخص إلى آخره**) لأن الوصف بالجميل، إنما يكون باللسان لا بغيره.

(3) (**قـــوله: ومتعلقه أعم إلى آخره**) لأنه يكون بمقابلة النعمة وغيرها كما بينه بقوله: سواء تعلق إلى آخره، وكلمة «سواء» بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ (آل عمران: 64)، وهو ههنا خبر، والفعل الذي بعدها، أعني «تعلق» في تأويل المصدر مبتدأ، صرح بمثله صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ (البقرة: 6).

والفضائل: المزايا الغير المتعدية كالعلم والقدرة.

والفواضل: المزايا المتعدية بمعنى أن النسبة إلى الغير مأخوذة في مفهومها كالإنعام.

(4) (**قوله: ومورد العرفي أعم إلى آخره**) لأنه ذكر في تعريفه الفعل، والفعل شامل لما يكون باللسان وغيره من القلب والجوارح، فيكون مورده عامّاً.

وأما متعلقه فخاص؛ لأنه إنما يكون في مقابلة النعمة كما أشعر به قوله في تعريفه: بسبب كونه منعماً، والشارح المدقق للإظهار عرف الحمد العرفي بقوله: فعل بشعر بتعظيم المنعم قصداً لإنعامه مطلقاً، أي سواء كان باللسان أو بغيره، ولا تخالف بينه وبين التعريف الذي ذكره الشارح هنا إلا باللفظ، كما لا يخفى.

(5) (**قوله: فهو الذكر الجميل**) فعلى هذا يكون مورد الثناء مختصاً باللسان، وهذا التعريف الذي ذكره الشارح للثناء مخالف لما ذكره الجمهور في تعريفه من أنه فعل يشعر بالتعظيم مطلقاً سواء كان باللسان، أو بالجنان، أو بالأركان، وسواء كان في مقابلة شيء أو لا، فيكون أعم مطلقاً من الكل على ما ذكره المصنف في الإمعان والشارح المدقق للإظهار.

=

وفي الاصطلاح: هو الذي ذكر باللسان على الجميل مطلقاً[1].

و**المدح** في اللغة: هو الثناء باللسان على الجميل مطلقاً[2].

وفي الاصطلاح: ما يدل على اختصاص[3] الممدوح بنوع من الفواضل والفضائل.

وأما **الشكر** في اللغة: فهو الحمدُ العرفي بعينه.

وفي الاصطلاح: هو صرفُ العبد جميعَ ما أَنْعَمَ الله عليه إلى ما خُلِقَ[4] لَهُ، وَأُعْطِيَ لأَجْلِهِ.

والنسبةُ[5] بين الثناء اللغوي وبين العرفي بالعموم والخصوص مطلقاً، وهما أعم

=

وأما ما ذكره الشارح فمذهب بعضهم حيث عرفه بأنه الذكر بالخير، ولعل وجه اختياره تصريحهم بأن الثناء مختص باللسان حقيقة، ولذا اعترضوا على من قال في تعريف الحمد: أنه الثناء باللسان إلى آخره بأن قيد اللسان زائد؛ لأن الثناء حقيقة لا يكون إلا باللسان، فافهم.

(1) (**قوله: على الجميل مطلقاً**) أي سواء كان من الفضائل أو الفواضل، وسواء كان اختيارياً أو غير اختياري.

(2) (**قوله: والمدح في اللغة: هو الثناء باللسان على الجميل مطلقاً**) أي سواء كان من الفضائل أو الفواضل، وسواء كان اختيارياً أو غير اختياري. وهذا موافق للتعريف الذي ذكره القوم للمدح. وأما المصنف فقد عرفه في الإمعان: بأنه الوصف بالجميل المراد به التعظيم، فترك قيد كونه على الجميل، وذكر قيد كونه على قصد التعظيم، والشارح المدقق للإظهار جمع بين هذين القيدين في تعريفه حيث قال: إنه الوصف بالجميل تعظيماً على الجميل مطلقاً إشارة إلى التوفيق بين تعريفي المصنف والقوم على قياس ما مر.

(3) (**قوله: ما يدل على اختصاص إلى آخره**) أي فعل يدل على اختصاص الممدوح إلى آخره، وهو شامل لما يكون بالقلب واللسان، وبقيد الجوارح والأركان، ولذا كان المدح العرفي أعم مطلقاً من اللغوي، كما سيجيء.

(4) (**قوله: صرف العبد جميع ما أنعم الله إلى ما خلق إلى آخره**) كصرف العبد مثلاً بصره إلى العالم ليستدل به على وحدانيته تعالى، وصرف السماع إلى القرآن.
وقوله: «على ما خلق» على البناء للفاعل، وضميره المستتر راجع إلى الله، كما يشعر به قوله: وأعطاه.

(5) (**قوله: والنسبة إلى آخره**) لما بين كل واحد من معني كل واحد من هذه الألفاظ الأربعة شرع إلى بيان النسب التي بينها توضيحاً للمرام، فقال: والنسبة إلى آخره، فاعلم أن النسب أربعة:
1 - العموم والخصوص مطلقاً.

=

من الغير مطلقاً[1].

وبين المدح اللغوي والعرفي بالعموم والخصوص مطلقاً[2]، وهما أعم من الغير مطلقاً[3].

=

2 - والعموم والخصوص من وجه.
3 - المساواة.
4 - والتباين.

فالأول: أن يتصادقا الشيئان على شيء واحد تارة، ويفترقا في شيء آخر كالإنسان والحيوان؛ إذ هما متصادقان في زيد مثلاً، والحيوان يصدق على الفرس مثلاً دون الإنسان.

والثاني: أن يتصادق الشيئان على شيء واحد، ويفترقا في شيئين آخرين كالإنسان مع الأبيض؛ إذ هما يتصادقان في إنسان رومي مثلاً، ويصدق الإنسان على الزنجي فقط دون الأبيض، ويصدق الأبيض على الثلج مثلاً دون الإنسان.

والثالث: أن يصدق كل واحد من الشيئين على ما يصدق عليه الآخر كالإنسان والناطق.

والرابع: أن لا يصدق أحد الشيئين على ما يصدق عليه الآخر أصلاً كالإنسان والحجر.

إذا عرفت هذا ظهر لك أن بين الثناء اللغوي والعرفي عموماً وخصوصاً مطلقاً، يعني أن الثناء بالمعنى اللغوي أعم مطلقاً منه بالمعنى العرفي؛ لأن كل ما صدق عليه العرفي، أعني الذكر باللسان على الجميل مطلقاً يصدق عليه اللغوي، أعني الذكر الجميل بدون العكس؛ لأن الذكر الجميل قد لا يكون على الجميل، فيصدق عليه الثناء بالمعنى اللغوي دون العرفي.

(1) (**قــوله: وهما أعم من الغير مطلقاً**) يعني أن كل واحد من الثنائين أعم من غيرهما مطلقاً، أي كل ما صدق عليه الحمد، أو المدح، أو الشكر بالمعنى اللغوي أو العرفي يصدق عليه الثناء بالمعنى اللغوي والعرفي بدون العكس، وفيه بحث:

أما أوَّلاً: فلأن الثناء بالمعنى الذي ذكره ليس بأعم من الغير مطلقاً سواء كان لغويّاً أو عرفيّاً؛ إذ قد عرفت أن مورد الثناء يكون بالمعنى الذي ذكره مختصّاً باللسان، نعم أنه أعم من الغير مطلقاً بالمعنى الذي ذكره المصنف في الإمعان، واختاره الشارح المدقق للإظهار، أعني أنه فعل يشعر بالتعظيم؛ لأنه حينئذ يكون باللسان وغيره، وبمقابلة الإنعام وغيره.

وأما ثانياً: فلأنه مخالف لما سيذكره من أن المدح بالمعنى اللغوي والعرفي أعم من الغير مطلقاً، وهو ظاهر لا سترة فيه إلا أن يقال: أراد بالغير هناك ما عدا الثناء فتأمل.

(2) (**قــوله: وبين المدح اللغوي والعرفي إلى آخره**) يعني أن المدح بالمعنى العرفي أعم مطلقاً منه بالمعنى اللغوي لما أسلفناه من أن المدح العرفي شامل لما يكون بالقلب واللسان وبقية الجوارح والأركان بخلاف المدح اللغوي؛ لأنه لا يكون إلا باللسان، ولا يكون إلا على الجميل.

(3) (**قــوله: وهما أعم من الغير مطلقاً**) الصواب أن يقول: وهو بالمعنى العرفي أعم من الغير مطلقاً؛ لأن المدح العرفي بالمعنى الذي ذكره أعم مطلقاً من الكل، يعني أنه كلما صدق الحمد، أو

=

وبين الحمد اللغوي والعرفي[1] بالعموم والخصوص من وجه، وبين الحمد اللغوي والشكر اللغوي كذلك.

وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي[2] بالعموم والخصوص مطلقاً.

=

الشكر، أو الثناء بالمعنى اللغوي أو العرفي أو المدح بالمعنى اللغوي على شيء يصدق عليه المدح بالمعنى العرفي بدون العكس.

وأما كون المدح اللغوي أعم من الغير مطلقاً فمما لا يشك الفطن في عدم صحته أصلاً، ولو تأملت فيما ذكرناه يظهر لك حقيقة الأمر، فلا حاجة إلى التطويل.

(1) (**قوله: وبين الحمد اللغوي والعرفي بالعموم إلى آخره**) يعني أن الحمد اللغوي أعم من وجه من الحمد العرفي، وأخص من وجه منه لتصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الإحسان، وتفارقهما في الوصف بالعلم والشجاعة، والثناء بالجنان في مقابلة الإحسان؛ لأن الحمد اللغوي يصدق على الأول بدون العرفي، والحمد العرفي يصدق على الثاني بدون اللغوي كما لا يخفى.

اعلم أن النسب بين الحمدين والشكرين ست:

ثلاث منها: عموم وخصوص مطلق.

واثنتان منها: عموم وخصوص من وجه.

وواحدة منها: تساوٍ، وهو المعبر عنه في نظم السيد على أجهوري بالترادف حيث قال: إذا أنسبا للحمد والشكر منها:

بوجه له عقل اللبيب يألف ... فشكر لدي عرف أخص جميعها

وفي لغة للحمد عرفاً يرادف ... عموم لوجه في سواهن نسبة

وذي نسب ست لمن هو عارف

وأشار الشارح إلى الخمسة من هذه الست، وترك واحدة منها، أعني التساوي لظهورها؛ إذ قد مر غير مرة أي الحمد العرفي بعينه الشكر اللغوي، وأنت خبير بأنه لو قدم بيان نسبة الحمدين على بيان نسب غيره ليكون النشر على ترتيب اللف لكان أحسن إلا أنه أراد أن يقدم في بيان النسب ما هو أعم من غيره، ولذا قدم الثناء لما أنه الأعم من الكل في زعمه الفاسد.

(2) (**قوله: وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي إلى آخره**) يعني أن الحمد اللغوي أعم مطلقاً من الشكر العرفي بحسب الوجود.

وأما بحسب الحمل فهو مباين له كما أشار إليه المصنف في الإمعان، وذلك لأن أحداً إذا صرف جميع ما أنعم الله عليه إلى ما خلق له وأعطى لأجله، فهو يصف الله بالجميل على جهة التعظيم قصداً بالضرورة؛ لأن ذلك الوصف صرف اللسان إلى ما خلق له، فيوجد الحمد اللغوي كلما وجد الشكر العرفي بدون العكس؛ لأن الوصف بالجميل على جهة التعظيم قصداً لا يستلزم صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه إلى ما خلق له وإعطاء لأجله.

وبين الحمد العرفي والشكر العرفي[1] بالعموم والخصوص مطلقاً.

وبين الشكر اللغوي والعرفي[2] بالعموم والخصوص مطلقاً فتفطن.

ثم اعلم أن لامَ التعريف:

1 - إما للجنس.

2 - أو للاستغراق[3].

---

(1) **(قوله: وبين الحمد العرفي والشكر العرفي إلى آخره)** يعني أن الحمد العرفي أعم مطلقاً من الشكر العرفي؛ لأنه كلما صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه إلى ما خلق وأعطي لأجله يصدق عليه أنه فعل ينبئ عن تعظيم المنعِم بسبب كونه منعماً؛ لأن ذلك الصرف فعل يشعر بتعظيم الله تعالى الذي هو المنعم بدون العكس؛ إذ قد يوجد ذلك الفعل، ولا يصدق عليه أنه صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه إلى ما خلق لأجله، فالعموم هنا يحتمل أن يكون بحسب الحمل والصدق، ويحتمل أن يكون بحسب الوجود والتحقق كما لا يخفى.

(2) **(قوله: وبين الشكر للغوي والعرفي إلى آخره)** لأن الشكر اللغوي بعينه الحمد العرفي، فتدبر في هذا المقام.

(3) **(قوله: أن لام التعريف إما للجنس أو الاستغراق إلى آخره)** وذلك لأن التعريف الإشارة إلى معين في ذهن المخاطب:

1 - فإما أن يشار بها إلى نفس المسمى وحقيقته من غير التفات إلى ما صدق عليه من الأفراد، نحو: «الرجل خير من المرأة»، وهي تسمى بلام الجنس، ولام الطبيعة والحقيقة.

2 - أو إلى الماهية من حيث تحققها في جميع الأفراد نحو: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ (العصر: 2) الآية، فإن مدخول «أل» ههنا جميع الأفراد بدليل ورود الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه على تقدير السكوت عن ذكره، وتسمى لام الاستغراق.

3 - أو إلى حصة معينة كقوله تعالى: ﴿ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ (المزمل: 15 - 16) وتسمى لام العهد الخارجي.

4 - أو إلى حصة غير معينة كقوله تعالى: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ (الجمعة: 5)، فإن المراد أي فرد من أفراد الحمير، وتسمى لام العهد الذهني، كذا ذكره بعض الفضلاء. أقول: وفيما ذكره نظر؛ إذ لا وجه لجعل اللام في نحو: «الرجل خير من المرأة» للجنس والحقيقة من غير التفات إلى ما صدق عليه من الأفراد، وذلك لأن الخيرية لا تعرض مفهوم الرجل من حيث هو هو، بل من حيث تحققه في ضمن الأفراد. فالحق أن اللام فيه ليس لأحد من المعاني الأربعة التي ذكرها ذلك القائل، بل للجنس من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقاً؛ لأن معنى خامس اللام أثبته المحققون كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى، نعم قد مثل جم غفير من الفضلاء للام الجنس بهذا المثال إلا أنهم لم يقيدوه بعدم الالتفات إلى ما صدق عليه من الأفراد، فعلم أن مرادهم المعنى الذي ذكرناه، وإن غفل عنه هذا القائل.

=

3 - أو للعهد الخارجي.

4 - أو للعهد الذهني.

فالمعنى على الأول: حقيقةُ الحمد من حيث هي هي مستحقةٌ لله تعالى، (ومختصة له[1])[2].

وعلى الثاني: كلُّ فردٍ من أفرادِ الحمد لله تعالى.

وعلى الثالث: الفردُ الكاملُ الذي هو حمده تعالى على ذاته العُلْيا وصفاته العظمى لله تعالى.

وقيل: حمدُ الأنبياء عليهم السلام.

وقيل: حمد الأولياء العارفين[3].

وقيل: حمدُ العلماء الراسخين[4].

وقيل: هذا قول المعتزلة[5].

=

فإن قلت: ما أوردته على هذا القائل ليس إلا مناقشة في المثال، وهي مما لا يليق لشأن من له حصة من الكلام؟

قلت: نعم، إلا أنها متضمنة لما صدر عنه من الإهمال للمعنى الخامس الذي لا يناله إلا من له كعب عالٍ.

(1) **(قوله: مستحقة لله تعالى ومختصة له)** الأول على تقدير كون اللام في لله للاستحقاق، والثاني على تقدير كونها للاختصاص، وسيجيء تفصيله.

(2) ساقطة في بعض النسخ.

(3) **(قوله: وقيل: حمد الأولياء العارفين)** أي العارفين بالله تعالى، وإنما يقال: العارف بالله، ولا يقال العالم بالله لما أن العرفان يستعمل فيما يدرك آثاره ولا يدرك ذاته، والعلم فيما يدرك ذاته ومعرفته تعالى ليست بمعرفة ذاته، بل بمعرفة آثاره، ولأجل هذا يكون العرفان أعظم درجة من العلم، فأن التصديق إسناد هذه المحسومات إلى موجود واجب الوجود جعلنا الله من أهل ذلك العرفان، وأعاذنا عن الإنكار والطغيان.

(4) **(قوله: حمد العلماء الراسخين)** أي الثابتين والمتمكنين في العلم، وقد مدحهم الله تعالى في كتابه العزيز.

(5) **(قوله: وقيل: هذا قول المعتزلة)** يعني أن كون اللام في الحمد للعهد الخارجي قالت به المعتزلة رعاية لما ذهبوا إليه من أن أفعال العباد ليست مخلوقة لله تعالى، فلا يكون جميع المحامد راجعة إليه، وفيه نظر؛ لأن المشهور أن اللام في الحمد عند المعتزلة للجنس حتى قالوا في وجه اختيار الزمخشري كونه للجنس: إنه مبني على أن أفعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى؛

=

وعلى الرابع: الفردُ الغيرُ المعين من أفراد الحمد لله تعالى، وهذا غيرُ مناسب للمقام[1]، كما لا يخفى.

وإنما عدل عن الفعلية[2] ليدل على عموم الحمد وثباتِه دون تجدده وحدوثه، كما تقرر في علم البلاغة.

ثم إن الحمدَ مرفوعٌ بالابتدائية، وخبره لله تعالى.

=

لأنه كما أن كونه للعهد الخارجي لا ينافي مذهبهم، كذلك كونه للجنس مع أن الأصل كونه للجنس كما ستعرف إلا أن يقال: لا مجال لحمل اللام على الجنس عندهم؛ لأن اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الأفراد استلزاماً ظاهراً؛ إذ لو ثبت فرد من الحمد لغيره تعالى لكان جنسه ثابتاً في ضمنه، فلا يكون الجنس مختصاً به تعالى.

(1) **(قوله: وهذا غير مناسب للمقام إلى آخره)** يعني أن كون اللام للعهد الذهني بأن يراد الفرد الغير المعين من أفراد الحمد مما لا يناسب مقام الحمد؛ لأن الحمد عبارة عن إظهار صفات الكمال للمولى المتعال، والمعهود الذهني مبهم منافٍ لهذا الحال. ثم إنه قد ذكر بعض المحققين أن اللام فيه للجنس لا غير مستدلاً بأن الجنس مما يدل عليه اللام بدون استعانة القرائن، والاستغراق من موجبات القرائن، والعهد سواء كان خارجيّاً أو ذهنيّاً لا يساعده المقام؛ لأن المقام مقام اختصاص جميع أفراد الحمد لله تعالى لا اختصاص الفرد الغير المعين، والفرد الكامل الواحد بادعاء أن جميع ما عداه كالعدم بالنسبة إليه، فلم يبق لحمل اللام مجال إلا الجنس، فبهذا ظهر أن قصر الشيء عدم المناسبة على العهد الذهني تقصير.

(2) **(قوله: وإنما عدل عن الفعلية إلى آخره)** يعني أن قوله: «الحمد لله» كان في الأصل جملة فعلية، أي حمدت حمداً، أو أحمد حمداً لله، فحذف مع الفاعل، وأقيم المصدر مقامه، وجعل الجملة اسمية للدلالة على عموم الحمد، أي على دوامه وثباته دون تجدده وحدوثه، وهذا كما قالوا في سلام عليكم.

فإن قلت: الحمد لله جملة اسمية خبرها ظرفية، والظرفية فعلية تقديراً، ولذا جعلوا اختصار الفعلية مقتضياً لإيراد الظرفية مع أنهم صرحوا بأن الاسمية التي خبرها ظرفية فعلية تفيد التجدد والحدوث أيضاً، فما الفائدة في العدول عن الجملة الفعلية إلى الاسمية خبرها ظرفية؟

قلت: نعم، لكنهم صرحوا أيضاً بأن قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ (البقرة: 14) يفيد الدوام، وكذا نحو: «سلام عليكم» مع أن الخبرية جملة ظرفية، فالوجه أن يوفق بين هذين التصريحين بأن الاسمية التي خبرها ظرفية، إنما تفيد التجدد والحدوث إذا لم يوجد داعٍ إلى الدوام والثبات كالعدول مثلاً. وأما إذا وجد فيحمل على الدوام والثبات كما ههنا، كذا ذكره بعض الفضلاء في تعليقاته على شرح التلخيص، فأحسن التأمل.

ولا يبعد أن يكون صفةً للجلالة[1] المرفوعة، أو المجرورة.

والمعنى: اسمُ اللهِ الحامدُ والمحمودُ له تعالى، كما لا يخفى على المتفطن.

(لله) اللامُ للاختصاص أو الاستحقاق عند من[2] لا يفرِّق بينهما، أي مختصٌّ أو

---

(1) **(قوله: ولا يبعد أن يكون صفة للجلالة إلى آخره)** يعني لا يبعد كل البعد أن يكون الحمد ههنا صفة للجلالة المرفوعة المقدرة لما أن حذف الموصوف وإبقاء الصفة مقامه شائع ذائع، فيكون مرفوعاً، أو للجلالة المجرورة في «بسم الله الرحمن الرحيم»، فيكون مجروراً، ويرد عليه أن الحمد مصدر، وهو اسم معنى لا يطلق على الذات، فكيف يصح توصيف الجلالة الدالة على الذات الواجب الوجود به، فأشار بقوله: والمعنى اسم الله الحامد انتهى إلى دفعه بأن هذا إنما يرد لو أريد بالحمد المعنى المصدري، أعني الحدث، وليس كذلك لِمَ لا يجوز أن يكون المصدر هنا بمعنى الفاعل، فيكون المعنى اسم الله الحامد، أو بمعنى المفعول، فيكون المعنى اسم الله المحمود لما سنحققه من أن المصدر يستعمل على خمسة أوجه:

فعلى التقدير الأول: يكون قوله: لله ظرفاً مستقرّاً خبراً عن الجلالة المقدرة التي هي مبتدأ في المعنى بأن يراد منها الاسم لا المسمى كما أشار إليه في تصوير المعنى، وإن كان المبتدأ بحسب الظاهر صفتها، أعني الحمد، فالمعنى: اسم الله الحامد، والمحمود كائن لله تعالى.

وعلى الثاني: إما أن يكون الظرف المستقر صفة للاسم، أو حالاً منه، أو خبراً لمبتدأ محذوف راجع إليه، وهو الذي يستفاد من سوق كلامه، والمعنى: بسم الله الرحمن الرحيم الحامد الكائن لله، أو كائناً لله، أو هو لله.

وإما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف راجع إلى الحمد استخداماً، ويكون الجملة الاسمية استئنافية، والمعنى: بسم الله الرحمن الرحيم الحامد، هو أي الحمد كائن لله هذا غاية ما تيسر لي في تبيين مراد الشارح هنا، وأنت خبير بأن هذا احتمال بعيد لا يقدم عليه عاقل فضلاً عن فاضل، ولم أر أحداً صرح بهذا أصلاً نعم، قد قرأ الحسن البصري رحمه الله الحمد لله بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام على أنه لا معنى للإخبار عن اسم الله الحامد، أو المحمود به بأنه كائن له تعالى على التقدير الأول.

والوجه الثالث: من التقدير الثاني ولا لتوصيفه أيضاً بالكائن له تعالى وتقييده بحال كونه له تعالى على الوجه الأول والثاني منه؛ إذ كل ذلك تحصيل الحاصل اللهم إلا أن يكون مناط الفائدة قوله: رب العالمين الواقع صفة للجلالة في لله.

وإما ما يرد على الوجه الأول من التقدير الثاني من أنه مخالف للمشهور الذي هو تقدير متعلق الظرف نكرة، فمدفوع بأن المحققين قد جوزوا تقديره معرفاً لرعاية جانب المعنى، فتأمل في هذا المقام، حتى تطلع على استحقاق الشارح باللام.

(2) **(قوله: اللام للاختصاص أو الاستحقاق عند من إلى آخره)** فيه نظر؛ لأن من لم يفرق بينهما عمم الاختصاص للاستحقاق حتى اختاره ابن الهشام، ووجهه بأن فيه تقليلاً للاشتراك على ما ذكره نور الدين صاحب الهوادي.

=

مستحِقٌّ.

وأما عند من يفرق بينهما بأن الأولى تقع بين الذاتين[1]، كقولك: «الجنة للمؤمنين والنار للكافرين[2]».

والثانية تقع بين الذات والصفة، كقولك: «العزةُ لله والأمرُ لله»، فتكون للاستحقاق لا للاختصاص[3]، فتأمل.

ثم إن اشتقاقه قد مر في بسم الله، لكن لما أُدْخِلَ عليه لام الجارة حذفت همزةُ الوصل لئلا يلتبس بالنفي ولام لاه[4] لئلا يجتمع ثلاثُ لاماتٍ، وكذا كُلُّ ما في أوله

=

فقوله: أو الاستحقاق مما لا وجه له.

(1) (**قوله: بأن الأولى تقع إلى آخره**) أي اللام التي للاختصاص.

(2) (**قوله: والنار للكافرين**) جعل اللام فيه للاختصاص لما أنها واقعة بين الذاتين، أعني النار والكافرين، لكن فيه بحث؛ إذ قد ذكر صاحب المغني أنها فيه للاستحقاق، لأنها وإن كانت واقعة بين الذاتين في الظاهر إلا أنها في الحقيقة بين الذات والصفة، لأن التقدير: وعذاب النار للكافرين كما لا يخفى.

وأما ما قيل: من أن جعل المثال الأول من قسم الاختصاص، والثاني من قسم الاستحقاق تحكم، فإنه يقدر في الأول أيضاً نعيم الجنسية للمؤمنين، فيرجع إلى الاستحقاق، فذهول عن دقائق الكلام؛ لأن المثال الأول معناه صحيح بدون تقدير شيء مع جعل اللام للاختصاص، فلا حاجة فيه إلى تقدير أصلاً، والتقدير بدون الاحتياج مما لا يرضى به إلا من في طبعه اعوجاج بخلاف الثاني؛ إذ لا يصح معناه بدون تقدير العذاب مع جعل اللام فيه للاختصاص؛ لأن ذات النار المراد بها الجحيم غير مختصة بالكافرين، بل فيها كثير من ملائكة العذاب فالمختص بهم عذابها؛ لأن هؤلاء الملائكة لا يعذبون فيها.

(3) (**قوله: فتكون للاستحقاق لا للاختصاص إلى آخره**) جواب لا ما يعني أن اللام في لله تكون للاستحقاق لا غير عند من يفرق بينهما بما ذكر؛ لأنها واقعة بين الذات، أعني لله تعالى، والصفة أعني الحمد.

وهنا بحث: وهو أنه لا وجه للقطع بأن اللام هنا للاستحقاق لا للاختصاص عند الفارق بينهما بما ذكر كيف، وأنها إنما تكون للاستحقاق عنده إذا جعل الحمد مبتدأ، ولله خبره، وأما إذا جعل صفة للجلالة كما جوزها الشارح، ففيه خدشة، ولعل لهذا أمر بالتأمل، فتأمل.

(4) (**قوله: ولام لاه إلى آخره**) عطف على همزة الوصل، أي وحذفت لام لاه لئلا يجتمع ثلاث لامات:

أحدها: لام لاه.

وثانيها: لام التعريف.

=

لام، ثم أُدْخِلَ عليه الألفُ واللامُ، ثم اللام الجارة نحو للحم، ذكره في الإمعان.

ولما كان أعظمُ نعمه تعالى وأظهرُها وأشهرُها وأعمُّها نفعاً لعباده جميعاً كونه ربّاً للعالمين، وصفه[1] بقوله: (**رَبِّ الْعَالَمِينَ**) أي مالكهم ومبلِّغهم إلى الكمال[2] شيئاً فشيئاً حيناً فحيناً.

قال الفاضل الكرماني في الرسالة: الرب في الأصل مصدرٌ من رب يرب ربّاً، فهو بمعنى ربب يربب تربيباً أُبْدِلَتِ الْبَاءُ ياءً لِثِقَلِ التضعيفِ كما في تقضى البازي[3]، فيكون بمعنى التربية[4]، وهي تبليغُ الشيءِ إلى كماله شيئاً فشيئاً.

=

وثالثها: اللام الجارة.

ولا شك أن المراد من حذفها الحذف من الخط لا من النطق؛ لأن اللام الثانية مشددة، والحرف المشددة مقدرة بحذفين، فحذفها كحذف ألف لاه خطّاً لا نطقاً كما قيل: وأنت تعلم بأن التعبير بالحذف مما ليس له كثير حسن.

(1) (**قوله: وصفه**) إشارة إلى رب العالمين صفة للجلالة، كما هو المشهور على ما يأتي.

(2) (**قــوله: أي مالكهم ومبلغهم إلى الكمال**) قال العلامة السيوطي في حاشية أنوار التنزيل: الرب يطلق لغة:

1 - على المربي.
2 - وعلى المالك.
3 - وعلى الخالق.
4 - وعلى السيد.
5 - والثابت.
6 - والمعبود.
7 - والمصلح، انتهى.

فتفسير الشارح بقوله: أي مالكهم مبنى على اختيار المعنى الثاني.

وقوله: مبلغهم إلى الكمال إشارة إلى المعنى الأول لما سيذكره من أن التربية تبليغ الشيء إلى الكمال شيئاً فشيئاً.

(3) (**قوله: كما في تقضى البازي**) التقضض هنا بمعنى النزول.

قال الجوهري: لم يستعملوا من التفضض تفعلاً إلا مبدلاً، أي بتبديل الحرف الأخير ياء، فالأصل تقضض، فانتقلوا ثلاث ضادات، فأبدلوا أحدها ياء كما قالوا: تظنى من الظن، فكان نقضي، فاجتمع المثلان، فأدغمت الأولى في الثانية.

(4) (**قوله: فيكون بمعنى التربية**) يعني أن الرب يكون على هذا بمعنى التربية.

فالمصدر: اسم معنى لا يطلق[1] على الذات، إلا لقصد المبالغة مثل: رجل عدل أي عادل.

وقيل: إنه صفةٌ مشبهةٌ[2] من فَعِلَ متعد أُخِذَ منه بعد جَعْلِهِ لازماً بنقله إلى فَعُلَ بضم العين، ثم سمي به المالك[3]؛ لأنه يَحْفِظ ما يملكه[4] ويربيه.

وقيل: مصدر بمعنى الفاعل[5].

ثم إنه يجيء:

---

(1) **(قـــوله: فالمـــصدر اسم معنى لا يطلق إلى آخره)** يعني أن الرب إذا كان على هذا بمعنى التربية يكون مصدراً مع أن المصدر اسم معنى لا يطلق على الذات من غير تأويل إلا لقصد المبالغة، فيكون إطلاقه هنا عليه تعالى من قبيل المبالغة، هذا إذا لم يقدر مضاف، وأما إذا قدر فيصح إطلاقه مثل ذي رب، لكن يفوت حينئذ معنى المبالغة.

ومما يجب أن يعلم أنهم اختلفوا في تفسير اسم المعنى واسم العين؟

قال الفاضل الأبهري في حاشية مختصر المنتهى: اسم المعنى: ما دل على معنى لا يقوم بنفسه كالمصدر، واسم العين: ما دل على ما يقوم بنفسه كرجل ودار.

فإن أردت التفصيل فارجع إلى المطولات.

(2) **(قـــوله: وقيل: إنه صفة مشبهة إلى آخره)** أي الرب حيث وقع في بعض التفاسير أن الرب صفة من ربه بمعنى رباء تربية، ثم سمي به المالك، وانسلخ عن الوصفية، وصار كالاسم الشبيه بالصفة كالكاتب والإله، والدليل على كونه صفة لحوق التاء به في المؤنث كما في حديث من أشراط الساعة: «أن تلد الأمة ربتها» في بعض الرواية كما سيجيء.

(3) **(قـــوله: ثم سمي به المالك)** أي نقل إليه بعدما كان مصدراً بمعنى التربية، أو صفة مشبهة بمعنى المربي، والقصر على الثاني تقصير، وذلك النقل والتسمية لكون تبليغ الشيء إلى كماله من شأن المالك.

(4) **(قوله: لأنه يحفظ ما يملكه إلى آخره)** بيان للمناسبة بين المنقول إليه والمنقول عنه.

وقوله: ويربيه معطوف على يحفظ أو يملك.

قيل: وفي هذا إشارة إلى أن معنى الحفظ معتبر في أصل معناه؛ إذ لا يتصور التبليغ إلى الكمال بدونه، لكن في كونه جزأ من معناه نظر، انتهى.

ورد بأن الحفظ من جملة التربية، بل تبليغ الشيء إلى كماله يستلزم حفظه، فلا خفاء في كون الحفظ جزءً بمعنى الرب بحسب الأصل.

(5) **(قوله: وقيل: مصدر بمعنى الفاعل)** أي الراب.

قال المولى شهاب في حاشية أنوار التنزيل: الظاهر أنه من مبالغة اسم الفاعل، وهو اسم فاعل، وأصله راب، فخفف، وكلام ابن مالك بالتصريف يشهد له ويؤايده قوله: رب العالمين، فإنه متعد مضاف إلى المفعول، والصفة المشبهة تضاف إلى الفاعل، تأمل.

1 - بمعنى السيد: كقوله تعالى: ﴿ ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ ﴾[1]، أي سيدك.

2 - وبمعنى الصاحب: كقوله تعالى: ﴿ مَعَاذَ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ ﴾[2]، أي إنه صاحبي.

3 - وبمعنى المولى: كقوله عليه السلام: «وإن تلد الأَمَةُ رَبَّهَا[3]»، وفي بعض الروايات: ربتها أي مولاها ومولاتها.

والربُّ: لا يطلق على غيره تعالى إلا مقيداً[4] بالإضافة كقوله تعالى: ﴿ ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾[5]، وكقولهم: «رب الدار ورب البعير».

قالوا: لم يُسْمَعْ إطلاقُ لفظ الرب[6] مجرداً عن الإضافة على غيره تعالى في

---

(1) يوسف: 42.

(2) يوسف: 23.

(3) (**قوله: و«أن تلد الأمة ربها»**) أي ومن أشراط الساعة: أن تلد الأمة ربها، أي مولاها، رواه أبو هريرة رضي الله عنه.
قال القسطلاني في شرح هذا الحديث الشريف: لأن ولدها من سيدها ينزل منزلة سيدها لانحصار مال الإنسان إلى ولده غالباً.

(4) (**قوله: والرب لا يطلق على غيره تعالى إلا مقيداً إلى آخره**) يعني أن الرب مطلقاً سواء كان بمعنى السيد أو المالك لا يطلق على غيره تعالى حقيقة إلا مقيداً بالإضافة ونحوها مما يدل على ربوبية خاصة، فقوله كقوله تعالى: ﴿ ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ (يوسف: 50) مثال لما هو بمعنى السيد، وقوله وكقوله: «رب الدواب ورب البعير» مثال لما هو بمعنى المالك، وإشارة إلى ما في المصباح من أن الرب يطلق على الله تعالى معرَّفاً بالألف واللام ومضافاً، ولا يطلق على مالك الشيء الذي لا يعقل إلا مضافاً إليه، فيقال: رب الدين، ورب المال، وهنا بحث ستطلع عليه.

(5) يوسف: 50.

(6) (**قوله: قالوا لم يسمع إطلاق لفظ الرب إلى آخره**) أن هذا إذا كان بمعنى المالك.
وأما إذا كان بمعنى السيد فربما جاء باللام عوضاً عن الإضافة.
واعلم أن التحقيق في هذا المقام ما ذكره بعض الأفاضل في حواشيه على أنوار التنزيل: من أن حاصل ما قالوه: إنه إذا كان بمعنى المالك لا يطلق على غيره تعالى إلا مقيداً بإضافة، أو ما هو بمعناها؛ لأن المالك الحقيقي هو الله تعالى، والملك المطلق له، ولو كان بمعنى غير المالك جاز مع القرينة إطلاقه على غيره تعالى.
وكذا إذا أضيف.
وكذا إذا كانت اللام عوضاً عن الإضافة، كما ذكرنا.

الإسلام، وسمع في الجاهلية نادراً اعتماداً على ظهور القرينة[1]، انتهى كلامه.

والعالم: اسمٌ لِمَا يُعْلَمُ به[2] كالخاتَم اسمٌ لِمَا يُخْتَمُ به، والقَالَبُ اسم لِمَا يُقْلَب به، ثـم كَثُرَ استعمالُه فيما[3] يعلم به الصانع، وهو ما سواه تعالى[4] من الجواهر والأعراض؛

(1) **(قـــوله: اعتماداً على ظهور قرينة)** أي إنما وقع ذلك الإطلاق في الجاهلية اعتماداً على ظهور قرينة تدل على ربوبية مخصوصة.

(2) **(قوله: والعالم اسم لما يعلم به إلى آخره)** أي يقع العلم به، ويحصل أعم مما يعلم به انتهى، أي يعلم به الصانع أو غيره، وهو اسم آلة مشتقة من العلم كالخاتم من الختم، لكنه غير مطرد، ولذا لم يذكر في علم التصريف.

والقالب بفتح اللام، ويجوز كسرها آلة معروفة يفرغ فيها الجواهر المذابة، وهو في الأصل غير عربي، بل معرب كالب كما في بعض كتب اللغة.

(3) **(قوله: ثم كثر استعماله فيما إلى آخره)** يعني أن العالم كان اسماً لمفهوم ما يعلم به الخالق تعالى بالغلبة؛ لأن المراد بالصانع هو الله تعالى.

واعترض عليه بأنه وإن اشتهر عند المتكلمين إطلاق الصانع عليه تعالى، لكنه لم يرد استعماله في الشرع، وأسماؤه تعالى توقيفية؟

وأجيب عنه: بأن إطلاق عليه تعالى قد ورد في حديث صحيح رواه الحاكم والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه، ولفظه: «إن الله صانع كل صانع وصنعة»، وأيضاً روى الطبراني في حديث آخر: «اتقوا الله فإن الله فاتح وصانع».

(4) **(قوله: وهو ما سواه تعالى إلى آخره)** لما فهم من كلامه: أن العالم اسم جنس غلب فيما يعلم به الصانع سواء كان من ذوي العلم أو لا.

فسره بقوله: وهو ما سواه إلى آخره: ولما توهم من ظاهر هذا التفسير أنه اسم لمجموع ما سواه تعالى بحيث لا يطلق على أنواعه وأجناسه، قالوا: إن المراد به القدر المشترك من أجناس ما سواه تعالى، فإنه يطلق على كل جنس مما يعلم به الخالق، أعني غيره تعالى كما يطلق أيضاً على جنسين منه فصاعداً، فيقال: عالم الملك، عالم الإنس، وعالم الجن، وعالم الأفلاك إلى غير ذلك.

ويطلق على مجموعها أيضاً، لأن مجموعها فرد من جملة ما يعلم به الصانع، فيطلق عليه إطلاق الكلي على جزئياته، فالعالم على هذا مشترك بين المجموع، وما تحته من الأجناس والأنواع والأصناف، ولا يطلق على فرد كزيد مثلاً، وليس اسماً للمجموع فقط بحيث لا يكون له أفراد، بل أجزاء فيمتنع جمعه.

وقوله: من الجواهر والأعراض بيان لما سوى الله.

قيل: وهذا البيان لإخراج صفاته تعالى، فإنها مما سوى الله أي ذاته مع أنه ليست داخلة في العالم إلى آخره، وليس بشيء لأن صفاته تعالى ليست عينه ولا غيره عندنا، فليست داخلة في =

لأنهما تدلان على وجوده تعالى[1].

فإن قيل: لِمَ جَمَعَه[2] مع أنه يشمل القليل والكثير؛ لأنه اسم جنس يشملهما؟

قلنا: (إنما)[3] جَمَعَه[4] توضيحاً لشموله ما تحته من الأجناس المختلفة.

=

أصل التفسير. فهذا مجرد بيان كما لا يخفى.

ثم إن الجوهر: ما يقوم بذاته، والعرض: ما لا يقوم بذاته، كما تقرر في محله.

(1) **(قــوله: لأنهما تدلان على وجوده تعالى)** لما فسر العالم الذي غلب فيما يعلم به الصانع بقوله: وهو ما سواه تعالى، ثم بينه بقوله: من الجواهر والأعراض فهم منه أن الجوهر والأعراض مما يعلم به الصانع تعالى، فأثبته بقوله: لأنهما تدلان إلى آخره، يعني أن الجواهر والأعراض تدلان على وجوده تعالى؛ لأنهما ممكنان مفتقران إلى مؤثِّر واجب لذاته، وذلك المؤثِّر هو الله تعالى، فهما مما يعلم به الصانع، فليطلب تفصيل المقام من علم الكلام.

(2) **(قوله: فإن قيل: لم جمعه إلى آخره)** حاصل السؤال: استفسار عن إيراد المصنف العالمين بصيغة الجمع مع أن العالم اسم جنس يشمل القليل والكثير؛ لأنه مما وضع لأن يقع على شيء، وعلى ما يشابهه كرجل، فإنه موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل من غير اعتبار تعينه والأفراد هو الأصل، وهو مع اللام ربما يكون أشمل.

(3) ساقطة في بعض النسخ.

(4) **(قــوله: قلنا: إنما جمعه إلى آخره)** يعني نعم، أن العالم المفرد أيضاً يفيد الشمول، لكنه لا يفيد الشمول الواضح لما تحته من الأجناس المختلفة بخلاف ما لو جمع؛ لأنه يفيد ذلك الشمول واضحاً لا خفاء فيه، ومما يجب أن يعلم أنه قال صاحب الكشاف: فإن قلت: لم جمعه؟ قلت: ليشمل كل جنس مما سمي به انتهى، فذكر في بعض حواشيه: أن توجيه الجواب: أنه لو أفرد ربما يتبادر إلى الفهم أنه إشارة إلى هذا العالم المشاهد بشهادة العرف أو إلى الجنس، والحقيقة لظهوره عند عدم العهد، فجمع ليشمل كل جنس مسمى بالعالم؛ لأنه لا عهد، وفي الجمع إشارة إلى أن القصد إلى الأفراد دون الحقيقة، وما زعموا من أن اللام يبطل الجمعية إنما هو حيث لا عهد ولا استغراق. وقرر بعضهم بوجه آخر حيث قال: حاصل الجواب: أنه لو أفرد ما دل على أجناس مختلفة تشملها الربوبية، فجمع ليدل على ذلك كالطهارات؛ إذ معناه أنه موضوع للأجناس، فدل جمعه على عموم الأجناس بخلاف ما لو أفرد، فإنه ربما يكون بعموم أفراد جنس واحد. ورده المولى شهاب بأنه إنما يتم إذا صح إطلاق العالم على فرد كزيد انتهى.

والظاهر من كلام الشارح اختيار لتقرير الثاني على وجه لا يرد عليه ما أورده المولى المذكور؛ لأن خلاصته ما ذكره: أن الأفراد وإن دل على أجناس مختلفة أيضاً، لكن دلالتها عليها ليست كدلالة صيغة الجمع واضحة، فجمع العالم هنا ليدل عليها دلالة واضحة لا أنه لو أفرد لا يدل على أجناس مختلفة بأن يكون لعموم أفراد جنس واحد حتى يرد ذلك.

فإن قلت: لم جمعه بالواو والنون[1] مع أن الاسم إنما يُجْمَعُ بالواو والنون إذا كان صفة للعقلاء، أو كان في حكمها، وهو أعلام العقلاء[2]، وأن العالم ليس بصفة[3] فضلاً عن كونه صفة للعقلاء؟

قلنا: إن العالم اسم، لكنه[4] يماثل الصفة من جهة كونه موضوعاً للذات مع

---

(1) (قــوله: فــإن قلت: لِمَ يجمعه بالواو والنون إلى آخره) يعني أن هذا الجمع مخصوص بما هو صفة أو علم لذكر عاقل بشروطه الذكورة في المطولات. وقد جمع هنا عالم بهذا الجمع مع عدم استيفاء شروطه؛ لأنه اسم لا صفة ولا علم وشامل لغير العقلاء، فكيف يصح جمعه بهذا الجمع، وإنما قال: بالواو والنون مع أن الأوفق أن يقول: بالياء والنون اعتباراً بأول أحوالها وأشرفها.

(2) (قــوله: وهو أعلام العقلاء) أي الاسم الذي كان في حكم الصفة للعقلاء أعلامهم، وذلك لأنها تأول بمسمى به.

(3) (قوله: وأن العالم ليس بصفة إلى آخره) يعني أن الشرطين من شروط هذا الجمع هنا منتفيان.
أما الأول: فلأنه اسم لا صفة.
وأما الثاني: فلأنه شامل لغير العقلاء.
وأما عدم كونه علماً فظاهر مستغنٍ عن البيان، ولذا لم يتعرض له.
ثم إن قوله: فضلاً منصوب على المصدرية لفعل محذوف وجوباً سماعيّاً، وهو كلمة تورد بعد نفي صريح، نحو: فلان لا ينظر إلى الفقير فضلاً عن أن يعطيه، أو مؤول، نحو: فلان يعرض عن الفقير فضلاً عن أن يعطيه، فإنه في معنى لا يلتفت إلى الفقير، والمقصود منه الدلالة على أن ما بعده أولى بالنفي مما قبله، لكن قد استصعب على كثير من الفضلاء وجه استفادة هذا المقصد، فذكروا في حله وجوهاً لا يسع كتابنا هذا بنقلها، فإن قنعت بما ذكره الفاضل العصام، فاستمع الكلام حيث قال في شرحه على الكافية: الفضل ضد النقص على ما في كتب اللغة، والضمير في «فضل» راجع إلى المنفي، فيكون معنى المثال المذكور: فضل النظر في الوقوع على العطاء، وبعد عنه فضلاً، وحينئذ يلزم من نفي النظر نفيه بالطريق الأولى انتهى.
ومعنى عبارة الشارح على هذا: فضل كون العالم صفة في الوقوع على كونه صفة للعقلاء فضلاً، فيلزم من نفي كونه صفة نفي كونه صفة للعقلاء بالطريق الأولى.

(4) (قــوله: قلــنا: إن العالم اسم لكنه إلى آخره) خلاصة الجواب: أن شروط هذا الجمع بأسرها موجودة ههنا، فيصح جمعه بهذا الجمع، وذلك لأن العالم وإن لم يكن صفة حقيقة، لكنه يشابهها من جهة أن فيه دلالة على معنى زائد على الذات كالصفات، وهو كونه بحيث يعلم به الصانع؛ لأنه معنى زائد على الذات بخلاف لفظ الإنسان مثلاً؛ فإنه لا دلالة فيه على ذلك أصلاً، وإن كان مدلوله يعلم به، وهذا القدر يكفي في وجود الشرط الأول من الشرطين الذين نفاهما السائل، وأشار إلى إثبات الشرط الثاني منهما بقوله: وغلب العقلاء إلى آخره، يعني أن العالم =

ملاحظة معنى قائم به، وهو كونه بحيث يعلم به الصانع، وغلب العقلاء لشرفهم وفضلهم على غير العقلاء من أجناس العالم كما يُجْمَعُ أوصاف العقلاء المختصة بهم، فتأمل[1].

وقيل: العالم اسمٌ لذوي العلم[2] من الملائكة والإنس والجن، فيطلق على كل جنس منها، وعلى مجموعها لا على فرد من أفرادها، فيقال: عالم الملائكة، وعالم الإنس، وعالم الجن، وعالم كل منها.

ولا يقال: عالم زيد وعالم عمرو ونحوه، فيطلق العالم لغيرهم من الحيوانات

=

وإن كان شاملاً للعقلاء وغيرهم إلا أن العقلاء لشرفهم وفضلهم غلب على غيرهم، ونزل غيرهم منزلة المعدوم، فكان العالم كان من أوصاف العقلاء المختصة بهم، فجمع بالجمع الذي يجمع به أوصاف العقلاء، وهذا كافٍ في وجود الشرط الثاني منهما.

فقوله: كما يجمع أوصاف إلى آخره متعلق بمقدر، أي فجمع العالم بهذا الجمع كما يجمع إلى آخره.

(1) **(قوله: فتأمل)** لعل وجهه أن ههنا نظراً.

أما **أوَّلاً**: فلأن ما ذكره من كون العالم مماثلاً للصفة مما لا يظهر؛ لأن ما ذكره سابقاً من قوله: اسم لما يعلم به، وتمثيله السابق بقوله: كالختم اسم لما يختم به إلى آخره صريح في أنه اسم آلة كما نبهناك عليه هناك، وهي لا تماثل الصفة أصلاً.

وأما **ثانياً**: فلأنه لو سلم صحة إيراد هذا الجمع هنا، فلا يناسب المقام، ذلك لأنه جمع قلة، والظاهر مستدع لإتيان جمع الكثرة إلا أن يقال: أورده تنبيهاً على أنهم وإن كثروا في الظاهر، لكنهم قليلون في جنب عظمته تعالى.

(2) **(قوله: وقيل: العالم اسم لذوي العلم إلى آخره)** يعني أنه للقدر المشترك بين أجناس ذوي العلم وبين مجموعها، فيطلق على كل جنس من تلك الأجناس وعلى مجموعها، وإنما أخر هذا الوجه، وصدره بـ«قيل» الذي يدل على الضعف مع أن هذا الوجه مما قدمه الزمخشري على الوجه الأول، واختاره لما أن الوجه الأول أدخل في المدح، ولما يرد على هذا الوجه من أنه إن قيل: إنه حقيقة فقد خالف اللغة، وإن قيل: إنه مجاز لم يفد فائدة.

وأما ما قيل: إنه إنما مرضه؛ لأن هذه الصيغة أي صيغة فاعل لم يستعمل إلا فيما يكون آلة بين الفاعل والمفعول كالخاتم والقالب، ولم يوجد استعماله في نفس العالم؛ إذ لم يسمع ناصر وضارب بالفتح، فليس بشيء؛ لأن من يرجحه كالزمخشري لم يرد ذلك كما بينه شراحه، فإن توهمه هذا القائل من قوله: لذوي العلم، فوهم على وهم؛ إذ لا يلزم من كون معناه ذوي العلم كونه اسم فاعل، كما حققه المولى الشهاب.

وقوله: من الملائكة إلى آخره بيان لذوي العلم.

والجمادات على سبيل الاستتباع[1] هذا[2].

ثم إن «رب العالمين[3]» بالجر صفة للجلالة عند الجمهور، أو بدل منه[4].

ويمكن:

1 - أن يكون[5] مرفوعاً على أنه خبر المبتدأ المحذوف، أي هو رب العالمين، والجملة استئنافية، أو صفة للجلالة.

2 - وأن يكون منصوباً على المدح[6]، أو على أنه منادى مضاف، أو أنه مفعول لفعل مقدر يدل عليه لفظ الحمد، تقديره: نحمد ربَّ العالمين، أو لـ«أعني»[7] أي أعني

---

(1) **(قوله: على سبيل الاستتباع)** أي بتبعية غير ذوي العلم لهم بدون أن يكون غيرهم مقصوداً أصليّاً باللفظ، حتى أنه لا يكون مستعملاً فيه، فلا يتصف بكونه حقيقة أو مجازاً بالنظر إليه، فتدل ربوبيته تعالى لهم على ربوبيته لغيرهم على سبيل التبعية كدلالة قولك: جاء السلطان على مجيء أتباعه وجنده.

(2) **(قوله: هذا)** أي الأمر هذا، أو خذ هذا، أو ها اسم فعل بمعنى خذوزاً مفعوله وهذا، وإن استغنى عن التقدير بعيد مع مخالفته الرسم.

(3) **(قوله: ثم إن رب العالمين إلى آخره)** لما فرغ من بيان معنى الرب والعالمين وتصحيح إيرادهما ههنا أراد أن يبين إعرابهما فقال: ثم إن رب إلى آخره، وقدم من محتملات إعراب رب كونه صفة للجلالة لما أنه الظاهر، وهو على تقدير كونه صفة مشبهة، أو مصدراً بمعنى الفاعل، أو مبالغة اسم فاعل، أو مخفف راب كما ذكرنا سابقاً.
وأما على تقدير كونه مصدراً بمعناه فلما سبق من أنه يجوز أن يكون بهذا المعنى صفة للجلالة بلا مضاف للمبالغة كما في «مررت برجل عدل»، أو بتقديره: أي ذي رب وتربية، لكنه يفوت حينئذ معنى المبالغة، فبهذا ظهر أن كونه صفة يجوز على جميع هذه الاحتمالات، فهذا وجه آخر للتقديم.

(4) **(قوله: أو بدل منه)** هذا على تقدير عدم كونه مصدراً بمعناه.

(5) **(قوله: ويمكن أن يكون إلى آخره)** أشار بهذا العنوان إلى أن الاحتمالات التي يذكرها بعد واهية لاحتياجها إلى تقدير وتكلف.
ثم إن هذا الاحتمال على تقدير عدم كونه مصدراً بمعناه ظاهر، وعلى تقديره مبني على الوجه الذي ذكرنا آنفاً من قصد المبالغة، أو تقدير المضاف.

(6) **(قوله: وأن يكون منصوباً على المدح)** أي ويمكن أن يكون الرب منصوباً على المدح بأن يكون التقدير: أمدح رب العالمين، وهذا الاحتمال وما بعده مبني أيضاً على تقدير عدم كونه مصدراً بمعناه.

(7) **(قوله: أو لـ«أعني»)** أي على أنه مفعول أعني المقدر، وفيه أنه قد نص ابن مالك في شرح =

ربَّ العالمين.

وأما كونه منصوباً بلفظ الحمد فضعيف؛ لأن عمل المصدر الْمُحَلَّى باللام[1] قليل، بل لا يوجد في الكلام إلا بالواسطة كقوله تعالى: ﴿ ۞ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ ﴾[2].

وهذه الصور للرب[3].

والعالمين مجرور بالإضافة.

ويجوز أن يكون ماضياً[4]، والعالمين مفعولاً له، والجملة صفة أو استئنافية[5] نحويّاً كان أو معانيّاً[6].

=

العمدة على أن المنعوت إذا كان متعيناً لا يقدر أعني، بل أذكر.

(1) (**قوله: لأن عمل المصدر المحلي باللام إلى آخره**) ولأنه يلزم الفصل بين العامل ومعموله بالخبر، وهو أجنبي كما قيل.

والتحقيق: أن فيما ذكره الشارح، وفيما ذكرنا اختلاف بين النحاة.

أما في الأول: فلأن منهم من أجاز إعمال المصدر معرفاً باللام مطلقاً، وهو مذهب سيبويه، ومنهم من منعه مطلقاً، وهو مذهب الكوفيين، ومنهم من جوزه على قبح، وهو مذهب الفارسي وبعض البصريين.

وأما في الثاني: فلأن منهم من جوز إعماله مع الفصل مطلقاً سواء كان بأجنبي أو لا لقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝ يَوْمَ ﴾ (الطارق: 8 - 9) الآية لتعلق يوم بـ«رجعه»، ومنهم من منعه، وهم يقدرون عاملاً في هذه الآية.

(2) النساء: 148.

(3) (**قــوله: وهــذه الصور للرب إلى آخره**) يعني ما ذكرناه من محتملات الإعراب إنما هو للرب فقط.

وأما إعراب العالمين: فالجر بالإضافة، أي بكونه مضافاً إليه للرب.

وفي إعراب الرب صور أخر تركناها خوف الملال.

(4) (**قــوله: ويحوز أن يكون ماضياً إلى آخره**) أي ويجوز أن يكون رب هنا فعلاً ماضياً من ربه يربه إذا ملكه كما سبق.

(5) (**قوله: والجملة صفة أو استئنافية**) أي الجملة الفعلية المركبة من رب وفاعله المستتر تحته.

(6) (**قوله: نحويّاً كان أو معانيّاً**) يعني أن هذه الجملة الفعلية يجوز أن يكون استئنافية بكلا معنيه، أي الاستئناف النحوي والاستئناف المعاني.

فالاستيئناف النحوي: هو أن ينقطع الكلام عما قبله.

=

فإن قلت[1] : الجملة نكرة كما قالوا، فكيف تكون صفة للجلالة، وهي أعرف المعارف؛ لأنه علم لذاته تعالى؟

قلت: إن الصفة[2] إذا أخصت بموصوف جاز أن تكون نعتاً له، وإن تخالفت تعريفاً وتنكيراً، أو لأنها خاصة للجلالة[3]، كما في رضي الله تعالى، فتفطن.

ولما كان العبد[4] حامداً لله تعالى بالأصالة ناسب أن يصلي على نبيه بالتبعية

=

والاستئناف المعاني: ترك الواو بين الجملتين نزلت أولاهما منزلة السؤال، فكأنه قيل ههنا: هل يستحق الله تعالى إلى جميع أفراد الحمد، أو جنسه، أو الفرد الكامل منه؟

فأجاب: بأنه رب العالمين فيستحق ذلك قطعاً، ولا يصار إلى الاستئناف إلا لجهات لطيفة مذكورة في المعاني، كـ«تنبيه السامع على موقعه أو اعتنائه» أن يسئل أو القصد إلى تكثير المعنى مع قلة اللفظ، أو ترك العاطف إلى غير ذلك، فاعتبر ههنا.

(1) **(قوله: فإن قلت: إلى آخره)** اعتراض على قوله: والجملة صفة.

وحاصله: أنه كيف يجوز أن تكون الجملة الفعلية على تقدير كون رب فعلاً ماضياً صفة للجلالة مع أن من شروط الصفة المطابقة لموصوفها في التعريف والتنكير، وهي غير موجودة ههنا؛ لأنهم صرحوا بأن الجملة في حكم النكرة، ولفظة الجلالة أعرف المعارف.

(2) **(قوله: قلت: إن الصفة إلى آخره)** يعني من كون الصفة مطابقة لموصوفها فيهما إنما يشترط فيما إذا لم تكن مخصوصة بموصوفها.

وأما إذا كانت مخصوصة به فلا يشترط ذلك، والصفة هنا أعني جملة رب العالمين مخصوصة بموصوفها الذي هو لفظة الكلالة، ولا توجد في غيره؛ لأن رب العالمين مما لا يوصف به غيره تعالى، فيجوز أن تقع صفة للفظة الجلالة، وإن خالفتها تعريفاً وتنكيراً.

(3) **(قوله: أو لأنها خاصة للجلالة إلى آخره)** جواب ثاني عن الاعتراض المذكور.

وحاصله: أنا لا نسلم أن تلك المطابقة شرط في كل صفة، بل هي لصفة غير الجلالة.

وأما الجلالة فقد توصف بالنكرة، وإن لم يجز في غيرها بناء على ما ذكره القهستاني من أن من خصائص لفظة الجلالة أن توصف بالنكرة.

والفرق بين الجوابين ظاهر؛ لأن الأول عام يجري في لفظة الجلالة وغيرها، والثاني خاص بها لا يجري في غيرها.

وقوله: كما ذكر في رضي الله تعالى تنوير لسند المنع، أي وقد ذكروا في بيان إعراب رضي الله تعالى عنه أن تعالى: فعل ماض مع فاعله المستتر جملة فعلية صفة للجلالة.

وقوله: فتفطن تنبيه على فهم المآل على هذا المنوال.

(4) **(قوله: ولما كان العبد إلى آخره)** أي لما كان فيضان النعم الإلهية من الله الواهب الرفيع المتعزز بالعظمة والكبرياء على العبد المنصف بالاحتقار والذلة بواسطة جامعة بين جهتي العلوية

=

فقال: (**وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ**) كذا ذكره بعض الفضلاء إظهاراً له[1] بنعم النبي عليه صلى الله عليه وسلم بهدايته إلى سواء الصراط، وفيه اقتداءٌ بالحديث النبوي الذي رواه أبو هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من صلي عليّ مرة واحدة صلى الله عليه عشر صلوات[2]، وحط عنه عشر خطيئات، ورفع له عشر درجاتٍ»، كما في الجامع الصغير للسيوطي، وبالحديث الذي رواه أبو موسى[3] الأشعري أنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «كل كلام لم يُبدأ فيه بالصلاة عليّ فهو أقطع» كما في المفتاح، واقتداءً بقوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴾[4].

=

والسفلية التي هو النبي عليه صلى الله عليه وسلم كانت هذه النعم واردة من جهته تعالى بالأصالة، ومن جهعة النبي صلى الله عليه وسلم بالتبعية، فلما كان العبد حامداً لله تعالى بالأصالة ناسب أن يردف التحميد بالصلاة على ذلك الواسطة صلى الله عليه وسلم بالتبعية.

(1) (**قوله: إظهاراً له إلى آخره**) تعليل للزوم مناسبة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بالتبعية لكون العبد حامداً له تعالى بالأصالة، وذلك لما يستفاد من كلمة «لما» من معنى الملازمة كما صرح به أبو البقاء، والضمير المجرور راجع إلى العبد، والظرف مستقر صفة لإظهار، أي إظهاراً ثابتاً للعبد، والباء في «بنعم» متعلق لـ«إظهاراً»، والنعم بكسر النون وفتح العين جمع نعمة.

وقوله: بهدايته ظرف مستقر منصوب المحل على أنه حال من النعم على المشهور، أي حاصلة بهدايته إلى آخره، أو على الوصفية على التحقيق من تجويز تقدير متعلق الظرف معرفاً في مثل هذا المقام، كما سيجيء، أي الحاصلة بهداية النبي صلى الله عليه وسلم لأمته إلى الصراط المستوي، أي الطريق المستقيم الذي هو دين الإسلام، فإضافة سواء إلى الصراط من إضافة الصفة إلى موصوفها.

(2) (**قوله: صلى الله عليه عشر صلوات**) إذ الحسنات بعشر أمثالها.

(3) (**قوله: وبالحديث الذي رواه أبو موسى إلى آخره**) أي في قول المصنف الصلاة والسلام اقتداء بهذا الحديث أيضاً؛ لأن المراد بالابتداء في هذا الحديث الشريف العرفي أو الإضافي؛ إذ لا مجال للحمل على الحقيقي، وهو على كلا التقديرين حاصل في قوله الصلاة والسلام، ولم يتعرض لما روي عنه صلى الله عليه وسلم: «من صلى عليّ في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسْمِي مكتوباً في هذا الكتاب»؛ لأن الجوزي أورده في موضوعاته.

وقال ابن كثير: إنه غير صحيح.

(4) الأحزاب: 56.

والصلاة في اللغة: الدعاء[1].

وفي القاموس: «الصلاة:

1 - الدعا.

2 - والرحمة.

3 - والاستغفار.

4 - وحسن الثناء من الله تعالى[2] على رسوله.

5 - وعبادة لها الركوع والسجود[3].

6 - واسم يوضع موضع المصدر[4]»، انتهى.

وفي الاصطلاح: عبارة عن الأفعال[5] المخصوصة والأركان المعلومة تقرباً إلى الله تعالى.

---

(1) **(قوله: والصلاة في اللغة: الدعاء)** أي الدعاء بالخير لما قالوا من أن الدعاء يكون بالخير والشر، والصلاة لا تكون إلا بالخير.

(2) **(قوله: وحسن الثناء من الله تعالى)** ويراد هذا المعنى إذا صدر الصلاة من الله تعالى في حق رسوله صلى الله عليه وسلم.

(3) **(قوله: وعبادة لها الركوع والسجود)** يعني أن الصلاة تجيء أيضاً بمعنى العبادة التي لها ركوع وسجود.

فقوله: وعبادة عطف على القريب أو البعيد، والظرف إما صفة للعبادة، وقوله: الركوع والسجود فاعله، وإما خبر مقدم، والركوع مبتدأ مؤخر، والسجود عطف عليه، والجملة صفة لها أيضاً.

ثم إن الظاهر أن الصلاة بهذا المعنى منقول عن أحد المعاني السابقة ليتضمن هذه العبادة المخصوصة إياه، فتسميتها بالصلاة تسمية الشيء باسم بعض ما يتضمنه.

(4) **(قوله: واسم يوضع موضع المصدر)** يعني أن الصلاة اسم يستعمل في موضع مصدر التفعيل حيث يقال: صلى يصلي صلاة إذا دعى، ولا تصلية مع أنها القياس في مصدره؛ لأنها مهجورة على ما في القاموس من أنه يقال: صلى يصلي صلاة لا تصلية لما أن عنايتهم بالمصادر السماعية، والتصلية لم تسمع في مصدره، وإن كان قياساً.

(5) **(قوله: وفي الاصطلاح: عبارة عن الأفعال إلى آخره)** يعني أن الصلاة في اصطلاح أهل الشرع: عبارة عن أفعال معلومة، وأركان مخصوصة بشرائط محصورة في أوقات مقدرة للتقريب إلى الله تعالى. والمشهور: أن الصلاة حقيقة شرعية في هذا المعنى، وحقيقة لغوية في الدعاء، ومجاز لغوي في الأركان، ومجاز شرعي في الدعاء.

قال بعضهم: الصلاة في الشرع مجاز في الدعاء مع أنه مستعمل في الموضوع له في الجملة، وحقيقة في الأركان المخصوصة مع أنه مستعمل في غير الموضوع له في الجملة.

وهي تتنوع بالنسبة إلى محلها[1] على ثلاثة أنواع:

1 - وهي من الله تعالى: الرحمة.

2 - ومن الملائكة: الاستغفار.

3 - ومن المؤمنين: الدعاء.

والمراد هنا المعنى اللغوي[2] المتنوِّع على ثلاثة أنواع.

والجمهور على أنه[3] في الدعاء حقيقة، وفي غيرها مجازٌ.

ثم إن الألف واللام: إما للجنس، أو للاستغراق، أو للعهد[4].

---

(1) **(قــوله: وهي تتنوع بالنسبة إلى محلها إلى آخره)** يعني بالمعنى اللغوي تكون ذا أنواع ثلاثة كما أشار إليه في القاموس، فيكون بمعنى الرحمة بالنسبة إلى الله تعالى، أي من حيث إن فاعلها هو الله تعالى، وبمعنى الاستغفار بالنسبة إلى الملائكة، وبمعنى الدعاء بالنسبة إلى المؤمنين. ولا يذهب عليك أن هذا تكرار مع ما سبق نقلاً من القاموس آنفاً إلا أن يقال: لما كان صاحب القاموس شافعيّاً، وكان الصلاة مشتركة بين هذه المعاني اشتراكاً لفظيّاً عند الشافعية تبادر من كلامه كونها مشتركة بينها اشتراكاً لفظيّاً، فأراد الشارح أن ينبه على أن المختار عندنا أنها مشتركة بين هذه المعاني اشتراكاً معنويّاً بمعنى أن معناها واحد، وهو العطوفة وأفرادها متعددة بحسب الإسنادات.

(2) **(قوله: والمراد هنا المعنى اللغوي إلى آخره)** دفع لسؤال مقدر تقديره: أن المتبادر مما ذكره في القاموس كما عرفت أن الصلاة مشتركة بين هذه المعاني الثلاثة اشتراكاً لفظيّاً مع أن المراد هنا جميع هذه المعاني، فيلزم جمع جميع المعاني المشتركة في إطلاق واحد، وهو غير جائز عندنا. فأجاب عنه بقوله: والمراد إلى آخره.

وحاصله: أنها عندنا مشتركة بين هذه المعاني اشتراكاً معنويّاً لا لفظيّاً، حتى يرد ذلك، فالمراد هنا المعنى اللغوي الذي هو العطوفة، وهو يتنوع على ثلاثة أنواع بحسب هذه الإسنادات الثلاثة.

وتحقيقه: أن معنى الصلاة إنما هو العطف، فيكون محسوساً ومعقولاً؛ لأنها في الأصل انعطاف جسماني؛ لأنها من تحريك الصلوين، ثم استعمل في الرحمة والدعاء لما فيهما من العطف المعنوي، ولذا عدى بـ«على».

(3) **(قوله: والجمهور على أنه إلى آخره)** أي جمهور أهل اللغة.

واحترز به عن صاحب المغرب حيث ذهب إلى كونها حقيقة في عبادة لها الركوع والسجود.

وقال: إنها مأخوذة من الصلاة لما أن المصلي يحرك صلويه في حال الركوع والسجود، فتبصر.

(4) **(قوله: أو للعهد)** قيل: أي العهد الذهني؛ إذ لا مساغ لجعل اللام هنا للعهد الخارجي لعدم الفرد المعهود انتهى. أقول: هذا ممنوع لم لا يجوز أن يراد منها الصلاة النازلة على النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة المعراج مثلاً؛ لأنها فرد كامل من أفرادها معهود، نعم الظاهر من كلام

=

فالمعنى: جنس الصلاة[1]، أو جميعها واردٌ، أو نازل على محمد صلى الله عليه وسلم.

فإن قلت: لا نسلم أن جنس الصلاة[2] أو جميعها مقصورة عليه لجواز الصلاة على غيره بهذا المعنى؟

=

الشارح أنه أراد العهد الذهني، كما ستعرف.

(1) **(قوله: فالمعنى جنس الصلاة إلى آخره)** أي المعنى على تقدير كون اللام للجنس جنس الصلاة، وعلى تقدير كونها للاستغراق جميع أفراد الصلاة.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يصور المعنى على تقدير كونها للعهد مع أنه مما جوزه في هذا اللام أيضاً؟

قلنا: لما أراد من العهد الذهني لم يحتج على تصوير المعنى على ذلك التقدير لما أن العهد الذهني من فروع الجنس.

فقوله: جنس الصلاة يصلح أن يكون تصويراً للمعنى على هذا التقدير أيضاً، فإنه إن أريد من الجنس نفس الحقيقة مع قطع النظر عن الأفراد كان تصويراً للمعنى على تقدير كونه للجنس، وإن أريد منه الجنس باعتبار وجوده في ضمن بعض الأفراد كان تصويراً له على تقدير كونه للعهد الذهني، ولذا قال المصنف في الإمعان: ولامها للجنس باعتبار وجوده في بعض الأفراد.

وقال الشارح المدقق للإظهار: الظاهر أن مراده أنه للعهد الذهني.

فإن قلت: الاستغراق أيضاً من فروع الجنس كما أشار إليه المصنف في الإظهار، فلم صور المعنى على تقدير كونه للاستغراق على حده، ولم يكتف بقوله: فالمعنى جنس الصلاة حتى يكون تصويراً للمعنى على تقدير كونه للاستغراق أيضاً إذا أريد منه الجنس باعتبار وجوده في ضمن جميع الأفراد؟

قلت: الاستغراق معنى مناسب مقبول في المقامات الخطابية يلزم الاهتمام يشابه بخلاف العهد الذهني.

(2) **(قوله: فإن قلت: لا نسلم أن جنس إلى آخره)** يعني أن جواز كون اللام هنا للجنس أو للاستغراق ممنوع؛ لأن الجنس من حيث إنه مستلزم لجميع الأفراد والاستغراق لكون معناه كل فرد من أفراد مدلوله يفيد أن جميع أفراد الصلاة مقصور على النبي صلى الله عليه وسلم حتى لا تجوز الصلاة على غيره عليه السلام أيضاً مع أنه غير صحيح لجواز الصلاة بهذا المعنى اللغوي المتنوع على ثلاثة أنواع على غيره عليه الصلاة والسلام من الأنبياء العظام والملائكة الكرام.

فإن قيل: من أين يستفاد ذلك القصر؟

قلنا: من تعريف الجنس في الصلاة لما ذكر في المطول من أن تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله انتهى. فكذا ههنا لما ذكره المولى نور الدين صاحب الهوادي من أن اللام في الصلاة كلام الحمد في تحمل المعاني وإفادة التخصيص، تأمل.

قلنا: المراد من القصر الإدعائي(1)، ومن الاستغراق العرفي(2)، فلا إشكال مع أن ما ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم(3) من الرحمة ينزل على غيره؛ لأنه صلى الله عليه وسلم رحمة للعالمين.

وألفُها تُكْتَبُ على صورة الواو(4) إلا إذا أضيف أو ثني فحينئذ تكتب على صورة

---

(1) **(قوله: المراد من القصر ادعائي)** جواب عن ذلك المنع بتحرير المراد.

وحاصله: أن المراد من قصر جنس الصلاة، أو جميعها على النبي صلى الله عليه وسلم ادعائي بتنزيل غيرها من الصلاة منزلة العدم في جنب الصلاة على النبي عليه السلام، فهذا جواب على التقديرين، أي تقدير كون اللام للجنس أو الاستغراق، والاستغراق على هذا حقيقي.

(2) **(قوله: ومن الاستغراق العرفي)** أي المراد من الاستغراق على تقدير كونه للاستغراق هو العرفي بأن يراد أفرادها المبتادرة بحسب متفاهم العرف، فهذا الجواب إنما هو على تقدير كونه للاستغراق، والقصر على هذا حقيقي.

اعلم أن الاستغراق على نوعين:

1 - حقيقي: وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة، نحو قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾، أي كل غيب وشهادة.

2 - وعرفي: وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف، كقولك: جمع الأمير الصاغة، أي صاغة بلده ومملكته؛ لأنه المفهوم عرفاً.

ولا يذهب عليك أنه ليس للصلاة ههنا أفراد متفاهمة بحسب العرف، حتى تكون مرادة بها، فتأمل.

(3) **(قوله: مع أن ما ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم إلى آخره)** كأنه جواب عن المنع المذكور على سبيل العلاوة.

أقول: ولا يخفى عليك أن هذا مما لا يسمن ولا يغني من جوع؛ إذ لا يلزم من ذلك كون قصر الصلاة بالمعنيين على النبي عليه السلام صحيحاً، وإنما يلزم أن لو كان جميع الرحمة النازلة على الملائكة وسائر الأنبياء نازلة على النبي صلى الله عليه وسلم أوَّلاً وعليهم عليهم السلام ثانياً مع أن الأمر ليس كذلك؛ إذ يجوز أن ينزل بعض الرحمة على الملائكة وسائر الأنبياء الكرام مستقلة بدون أن ينزل تلك الرحمة على النبي صلى الله عليه وسلم أوَّلاً وهو ظاهر، وبالجملة أن ما ذكروه في الجواب عن هذا المنع كله مما لا يقبله الطبع السليم، وعندي أن النبي صلى الله عليه وسلم لما كان سبباً لخلق جميع العالمين بشهادة ما ورد لولاك لما خلقت الأفلاك كان جميع الرحمة النازلة على غيره عليه السلام من أفراد العالم عائدة إليه ونازلة عليه السلام لأجل هذا المعنى الدقيق الذي هو بالقبول حقيق، فللإشارة إلى هذا صح ذلك القصر الأنيق فاغتنم هذا، فإنه بالاغتنام يليق.

(4) **(قوله: وألفها تكتب على صورة الواو)** إشارة إلى أصل الصلاة، فإن أصلها صلاة بالتحريك

=

الألف مثل صلاتك وصلاتان.

وقال ابن دُرُسْتَوَيْهِ: لم يثبت بالواو في غير القرآن كما في إمداد الفتاح.

وهي مرفوعة بالابتداء على المشهور.

ويجوز الجر بالعطف على الاسم، أي بالصلاة أؤلف، والجملة الصلاتية إنشائيةٌ دعائيةٌ، حتى تكلفوا في عطفها[1] على الجملة الحمدية، فقدروا تارة لفظ القول، وقالوا أُخْرَى بأن الجملة[2] الحمدية أيضاً إنشائية، وإن كان على خلاف مذهب الجمهور[3].

ويجوز أن يقال: إنه عطف القصة على القصة[4] مع قطع النظر عن الخبرية

=

قلبت واوها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت صلاة تلفظ بالألف، وتكتب بالواو، ولو ذكر هذا الكلام قبل قوله: ثم إن الألف واللام لكان أحسن ترتيباً كما لا يخفى.

(1) **(قوله: حتى تكلفوا في عطفها إلى آخره)** لأنه لما كانت الجملة الصلوتية إنشائية لم يجز عطفها على الجملة الحمدية؛ لأنها إخبارية، وعطف الإنشائية على الإخبارية غير جائز، فقدروا تارة لفظ «نقول»، أي ونقول: الصلاة والسلام انتهى، حتى تكون الجملة الصلاتية أيضاً إخبارية، فيصح عطفها على الجملة الحمدية.

(2) **(قوله: وقالوا: أخرى بأن الجملة إلى آخره)** أي وقالوا تارة أخرى في تأويل هذا العطف بأن الجملة الحمدية أيضاً إنشائية، فيصح عطف الإنشائية على الإنشائية، فالتأويل الأول في جانب المعطوف، وهذا في جانب المعطوف عليه.

(3) **(قوله: وإن كان على خلاف مذهب الجمهور)** أي وإن كان الحكم بكونها إنشائية خلاف ما ذهب إليه الجمهور؛ لأنهم ذهبوا إلى أن الجملة الحمدية خبرية لصدق تعريف الخبر عليها، وهو بالنسبة خارج تطابقه أو لا تطابقه، والإنشاء الاصطلاحي ما بخلافه، واستدلوا عليه بما روي عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه إذا أعطى الله عبداً نعمة، فقال: الحمد لله، يقول الله تعالى: انظروا إلى عبدي أعطيته ما لا قدر له، وأعطاني ما لا حد له؛ لأنه مشعر بأن الحمد خبر؛ لأن إنشاء جنس الحمد أو كله ليس في وسعه، بل ما في وسعه الإخبار عنه كما ذكره الشارح المدقق للإظهار في حواشيه المعلقة على الامتحان، فتدبر.

(4) **(قوله: ويجوز أن يقال: إنه عطف القصة إلى آخره)** أي ويجوز أن يقال: في تأويل هذا العطف أنه من قبيل عطف القصة على القصة، فلا يضر الاختلاف بين المعطوف والمعطوف عليه بالإخبارية والإنشائية؛ لأن في عطف القصة على القصة بقطع النظر على الإخبارية والإنشائية.

فإن قلت: معنى عطف القصة على القصة على ما بينه المحقق الشريف قدس سره ناقلاً عن صاحب الكشاف أن يعطف جمل مسوقة لغرض على جمل مسوقة لغرض آخر لمناسبة بين الغرضين، فكلما كانت المناسبة أشد كان العطف أحسن من غير نظر إلى كون الجمل خبرية أو إنشائية، فعلى هذا يشترط في هذا العطف أن يكون كل من المعطوف والمعطوف عليه جملاً

=

والإنشائية.

قوله: والسلام عطف على الصلاة، ومعناه: جعل الله إياه[1] سالِماً عن كل مكروه، أو كونه أميناً من مشقة الدارين؛ وإنما ذكره لأن الصلاة بدون السلام مكروهة[2]، قاله النووي، ولأن فيه امتثالاً لقوله تعالى: ﴿ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾[3].

ومنهم من اكتفى بلفظ الصلاة لما فيها من معنى السلام[4]، ولأن الكراهة في الاكتفاء[5] فقط من غير ملاحظة، فالمعنى: والصلاة والسلام نازلة

=

متعددة، وههنا ليس كذلك، فكيف يصح أن يكون العطف هنا من هذا القبيل مع أن كل واحد منهما ههنا واحد غير متعدد؟

قلت: لعله أراد بعطف القصة على القصة معنى آخر له، وهو عطف حاصل مضمون إحدى الجملتين على حاصل مضمون الأخرى من غير نظر إلى اللفظ؛ لأن هذا العطف مما جوزه العلامة التفتازاني في شرح التلخيص في بحث الفصل والوصل، ووصفه بالدقة والحسن، وإن رده المحقق الشريف هناك هذا، فإنه ينفعك في مواضع شتى.

(1) **(قوله: جعل الله إياه إلى آخره)** على صيغة المصدر، والضمير المنصوب يرجع إلى المسلم عليه، وهو هنا محمد صلى الله عليه وسلم، وكذا ضمير قوله أو كونه انتهى.

وأنت خبير بأن هذين المعنيين الذين ذكرهما للفظ السلام مثلاً زمان إلا أن الأول معنى التعدية، والثاني معنى اللازم ففيه بحث؛ لأن السلام ليس بمتعد بالمعنى المراد ههنا في القاموس السلام بمعنى البراءة من العيوب والآفات، يقال: سلم من العيوب والآفات سلاماً وسلامة إذا برئ، ومنه قولهم: السلام عليكم؛ لأنه دعاء بالسلامة، وقد يستعمل اسماً أيضاً، تأمل.

(2) **(قوله: لأن الصلاة بدون السلام مكروهة إلى آخره)** نقل الإسقاطي عن منية المغني أن الاقتصار على الصلاة لا يكره، وقال: إن الكراهة في الاقتصار مذهب المحدثين، والفاضل الحلبي أفاد في شرح التحرير أن القول بالكراهة ضعيف.

(3) الأحزاب: 56.

(4) **(قوله: لما فيها من معنى السلام)** إذ قد عرفت أن المراد من الصلاة ههنا معنى اللغوي المتنوع على ثلاثة أنواع، فالسلام بالمعنى المذكور رحمة من الله تعالى للنبي عليه الصلاة والسلام، وفرد من أفراد دعاء المؤمنين، ولازم لاستغفار الملائكة له عليه السلام، فتدبر.

(5) **(قوله: ولأن الكراهة في الاكتفاء إلى آخره)** يعني أن أفراد الصلاة إنما يكره إذا اكتفى بها، ولم يلاحظ معنى السلام، ولم يذكر باللسان.

وأما إذا لوحظ أو ذكر فلا كراهة في أفرادها بالكناية.

(**عَلَى مُحَمَّد**[1]) واصلة إليه[2] مُنْصَبَّةٌ عليه انصبابَ المطر على الأرض، ودعاؤُه تعالى ذاته العلية[3] مغفرته تعالى له صلى الله عليه وسلم، وإحسانه تعالى إليه عليه السلام،

---

(1) (**قوله: فالمعنى: والصلاة والسلام نازلة على محمد إلى آخره**) هذا وما سبق من قوله: فالمعنى جنس الصلاة أو جميعها، وأراد أو نازل على محمد عليه السلام يشعر بأن المتعلق المحذوف هنا للظرف كلمة نازلة، وقد تبع في هذا للشارح المدقق للإظهار، لكن اعترض عليه بأنه مخالف لما صرح به النحاة من أن الظرف الواقع خبراً يقدر متعلقه كونه عاماً مثل كائن أو حاصل والورود والنزول كون خاص، فكيف يصح تقديرهما؟

وأجاب عنه الفاضل المصري في حواش النتائج: بأن الورود والنزول وإن كانا خاصين بالنظر إلى ما هو أعم منهما كالحصول والكون وغيرهما، لكنهما عامان أيضاً في أنفسهما انتهى. وفيه نظر؛ إذ ما من كون خاص بالنظر إلى ما هو أعم منه إلا وهو عام في نفسه، وبالنظر إلى ما هو أخص منه، فما فائدة ذلك التصريح منهم على ما ذكره ذلك الفاضل.

(2) (**قوله: واصلة إليه إلى آخره**) تفسير للنزول، وبيان النحاة الحاصل المعنى.

وقوله: منصبة عليه انصباب المطر انتهى، أي انصباباً كانصباب المطر على الأرض إشارة إلى أن الاستعلاء الذي دل عليه كلمة «على» ههنا مجازي لا حقيقي، كقولنا: «عليه دين»، وظاهر كلامه يشعر بأن الاستعارة هنا تبعية بأن يشبه النزول المطلق بالاستعلاء المطلق في مطلق الوصول، ويستعار الاستعلاء المطلق للنزول المطلق استعارة أصلية، ثم يستعار لفظ «على» الدال بالوضع على الاستعلاء الجزئي القائم بقولنا: «المطر المنصب على الأرض» للنزول الجزئي القائم بقولنا: «الصلاة نازلة على محمد» استعارة تبعية.

ويمكن أن تكون استعارة تمثيلية غير متعارفة في مجموع التركيب بأن يشبه الهيئة المنتزعة من مجموع الصلاة والنبي عليه الصلاة والسلام، والنسبة بينهما بالهيئة المنتزعة من مجموع المطر والأرض، والنسبة بينهما في الوصول. ثم يستعار الألفاظ الدالة على المشبه به بمجموع المشبه استعارة تمثيلية إلا أنه لم يصرح من الألفاظ الدالة على المشبه به إلا كلمة «على»، فإن مدلولها هو العمدة في تلك الهيئة.

وأما الاستعارة المكنية فهي وإن كانت من محتملات المقام أيضاً في المشهور، لكن الأولى ههنا إن تكن في الصدور فافهم.

(3) (**قوله: ودعاؤه تعالى ذاته العلية إلى آخره**) مبتدأ خبره قوله الآتي: مغفرته.

وقوله: وإحسانه عطف تفسير للمغفرة، والضمير في ذاته راجع إلى النبي عليه السلام، والمقصود دفع دخل مقدر هو أن الصلاة عليه عليه السلام بطلب الرحمة من الله تعالى غير صحيح؛ لأنه يوهم كونه عليه السلام مذنباً، فأجاب عنه بأن رحمته تعالى عليه إحسان إليه برفعه إلى الدرجات العالية، فلا إشكال؛ لأن المخلوق من حيث هو مخلوق لا يستغنى عن إحسان

=

وكذا تعظيمه تعالى.

واستغفار الملائكة[1] ودعاء المؤمنين وتعظيمهم: طلب المغفرة والإحسان منه تعالى.

فإن قلت: إن الدعاء إذا استعمل بـ«على» يكون للمضرة، فكيف يصح استعماله بـ«على» على أن الصلاة بمعنى الدعاء؟

قلت: هذا مختص[2] بلفظ الدعاء، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴿٥٦﴾ ﴾[3].

ومحمد في الأصل يقال[4]: لمن كثرت خصاله الحميدة، ثم جُعِلَ علماً لأفضل الرسل[5] لكثرة خصاله الحميدة وأخلاقه المحمودة، كما قال الله تعالى في حقه: ﴿ وَإِنَّكَ

=

الخالق، وعن ترفيع درجته، وإن كان ترفيع الدرجة؛ إذ الدرجات غير متناهية على أن الصلاة على النبي عليه السلام راجعة إلى المصلي.

وقوله: وكذا تعظيمه، أي وكذا دعاؤه تعالى ذاته العلية تعظيمه بجاهه عليه السلام إشارة إلى ما قال بعضهم من أن صلاة الرب على النبي تعظيم حرمته وجاهه وصلاة الملائكة إظهار كرامته وشرفه، وصلاة الأمة طلب شفاعته.

(1) **(قوله: واستغفار الملائكة)** مبتدأ وخبره قوله: طلب المغفرة والإحسان منه تعالى.

(2) **(قوله: قلت: هذا مختص إلى آخره)** حاصل الجواب: أنا لا نسلم أن على مطلقاً للضرر، واللام للنفع كيف وهو مختص بفعل تارة يتعدى بـ«على»، وتارة يتعدى باللام كدعى له وعليه، وشهد له وعليه ونحوهما، والصلاة ليست من هذا الفعل حتى يشعر استعمالها بـ«على» الدعاء عليه عليه السلام؛ إذ لو كان من هذا الفعل لما قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴿٥٦﴾ ﴾ (الأحزاب: 56) الآية لفساد، والمعنى على هذا التقدير، كذا قرره الشيخ الوالد في تعليقاته على النتائج.

(3) الأحزاب: 56.

(4) **(قوله: ومحمد في الأصل يقال: إلى آخره)** يعني أن معناه الوضعي أوّلاً هو البليغ في كونه محموداً، يقال: حمد الرجل، فهو محمد إذا كثر خصاله الحميدة.

(5) **(قوله: ثم جعل علماً لأفضل الرسل)** وهو نبينا عليه السلام، سماه به جده عبد المطلب لموت أبيه في سابع ولادته بالإلهام تفاؤلاً بأن يكثر أخلاقه الحميدة، وهذا هو المراد بقوله: لكثرة خصاله الحميدة إلى آخره، فهذا يدل على أنه منقول من اسم مفعول حمد.

وقيل: منقول من المصدر؛ لأن هذه الصيغة كما تكون اسم مفعول كذلك تكون مصدراً.

لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾[1]،﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾ ﴾[2].

وهو خبر لقوله: والصلاة على تقدير كونه مبتدأ، أو متعلق به على تقدير كونه عطفاً على الاسم، أو صفة له[3]، فتأمل.

ولما كانت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تابعة للحمد له تعالى ناسب أن تكون الصلاة على آله تابعة[4] لصلاته صلى الله عليه وسلم، فقال: (وَآلِهِ) أي أتباعه صحابة أو غيرهم[5]، ولذا ترك عطفه

---

(1) القلم: 4.

(2) الأنبياء: 107.

(3) **(قوله: أو صفة له إلى آخره)** أي الظرف صفة للصلاة على تقدير كونها عطفاً على الاسم في بسم الله الرحمن الرحيم، وفيه بحث؛ لأن المتعلق المقدر في مثل هذا المقام: إما فعل أو اسم منكر في المشهور، فيكون الجار والمجرور جملة فعلية على الأول ومركباً على الثاني، وعلى التقديرين يكون نكرة، فكيف يصح وقوعه صفة للصلاة التي هي معرفة باللام مع أنه ليس من الصفات التي تختص بموصوفها حتى يجوز تخالفهما تعريفاً وتنكيراً.

والجواب: أن هذا مبني على أن يكون المتعلق المقدر ههنا اسماً معرفاً باللام، والتقدير: والصلاة الكائنة على محمد؛ لأن هذا وإن كان مخالفاً للمشهور، لكنه مما جوزه المحققون لكونه أدق من جهة المعنى كما أسلفناه، وقد نص عليه المحق الشريف في حواش المطول، لكن بعد هذا يتجه عليه أمران:

الأول: أنه مخالف لما أشار إليه سابقاً من أن المتعلق المقدر هنا اسم منكر حيث قال فالمعنى: والصلاة والسلام نازلة على محمد إلا أن يقال: إنه تصوير للمعنى على تقدير كون الظرف خبراً، والصلاة مبتدأ.

والثاني: أنه يستلزم حذف الموصول مع بعض صلته، وهو مما لا يجوزه البصريون كما أسلفناه في بحث البسملة، ولعل لهذا كله أمر بالتأمل.

(4) **(قوله: ناسب أن يكون الصلاة على إله تابعة إلى آخره)** لما أن منهم من شارك للنبي عليه السلام في هدايته لنا بإبلاغ شريعته، وحفظها كأصحاب الكرام والعلماء العظام.

(5) **(قوله: أي أتباعه صحابة أو غيرهم)** وهو ثاني المعنيين الذين ذكرهما في الصحاح للآل كما سيذكره.

وأما اختاره إشارة إلى دفع ما يرد على المصنف كما أشار بقوله: ولذا ترك عطفه، أي ولأجل أن الآل هنا بمعنى الأتباع صحابة أو غيرهم ترك عطف الأصحاب على الآل كما فعله غيره؛ لأنه إذا أريد بالآل هذا المعنى لم يحتج إلى هذا العطف.

فحاصل السؤال: أن المصنف قد خالف في هذه الرسالة عادة المؤلفين في أوائل كتبهم؛ لأن
=

أو لتركه[1] صلى الله عليه وسلم في تعليم كيفية الصلاة عليه حيث قالوا: «كيف نصلي عليك يا رسول الله؟

فقال عليه السلام: «قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد» الحديث، كذا في شرح التأويلات.

وأصل «الآل» أهل بدليل أُهَيْل[2] ذكره في المطول، فأبدلت الهاء همزة لتقارب مخرجهما، ثم أبدلت الهمزة ألفاً؛ لأن قلب الهاء ابتداءً[3] ألفاً لم يجيء في موضع آخر، حتى يقاس عليه.

وأما قبلها همزة: فشائع[4]، هذا عند البصريين.

وأما عند الكوفيين: فأصله أول؛ لأن الإنسان يؤول إلى أهله، فأبدلت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

=

عادتهم فيها تعقيب الصلاة على الآل بالصلاة على الأصحاب مع أنه قد ترك ذلك التعقيب في أول هذه رسالة؟

وحاصل الدفع: أن المصنف قد أراد بالآل معنى الأتباع، وهو شامل للصحابة وغيرهم، ولذا لم يحتج إلى ذلك التعقيب وسائر المؤلفين لما أرادوا بالآل معناه الأول من المعنيين المذكورين في الصحاح، أعني الأهل والعيال احتاجوا إلى ذلك التعقيب لعدم شمول الآل بهذا المعنى بجميع الصحابة الكرام، وأنت خبير بأن هذا إنما يتم إذا صح ما قيل من أنه كلما ذكر الآل وحده يكون المراد به أعم من أهل البيت، أعني المعنى الثاني، وإذا ذكر مع الأصحاب يراد به أهل البيت مع أنه ليس كذلك؛ إذ الحق أن المراد بالمعنى الثاني، أعني الأتباع مطلقاً، وهم المؤمنون. وأما ذكر الأصحاب في أوائل كتبهم بعد الآل فهو تخصيص بعد التعميم لأجل التعظيم لشأنهم الفخيم.

(1) **(قوله: أو لتركه)** يعني أن ترك المصنف هنا عطف الأصحاب على الآل لترك النبي صلى الله عليه وسلم في تعليم كيفية الصلاة عليه عليه السلام.

فالأولى أن يقول في تعليم كيفية الصلاة لما سبق من أن في كون التصلية بمعنى الصلاة نظراً، وقد أنكر صاحب القاموس والجوهري تصلية بمعنى الصلاة.

(2) **(قوله: بدليل أهيل)** وجه الاستدلال: أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، ولم يسمع في تصغير أهل إلا أهيل، ولو كان أصله غير أهل سمع تصغيره في الجملة على خلاف ذلك.

(3) **(قوله: لأن قلب الهاء ابتداء إلى آخره)** دفع لما يتوهم من أنهم لم تكلفوا في قلب الهاء همزة ثم ألفاً مع أن قلبها ابتداء إلى ألف عارٍ عن هذا التكلفِ.

(4) **(قوله: وأما قلبها همزة: فشائع)** كماء أصله ماه جمعه على مياه، قلب الهاء همزة.

وعليك بالقول الأول، وإياك[1] أن تقول بالثاني؛ لأن الحق هو الأول، كذا صرح به السكاكي.

وقيل: آل الرجل زوجته.

وفي الصحاح: آل الرجل أهله وعياله، وآله أيضاً أتباعه، انتهى.

وذكر في المفردان: الآل الفقهاء العاملون[2]، فلا يقال على المقلدين، انتهى.

وقال بعضهم ومنهم فخر الإسلام: آل الرسول عليه السلام من هو على دينه وملته في عصره، وفي سائر الأعصار سواء كان نسباً له عليه السلام أو لم يكن، ومن لم يكن على دينه وملته فليس من آله، وإن كان نسباً له عليه السلام، فأبو لهب وأبو جهل ليسا من آله[3] ولا من أهله، وهذا القول أصح، ذكره القرطبي في تفسيره.

والحاصل: أن الآل يطلق على اثني عشر معنى[4]، ومن أراد الاطلاع فليرجع إلى القاموس.

فالأولى في الآل أن يضاف[5] إلى الظاهر، واستعماله مخصوص

(1) (قوله: **عليك بالقول الأول وإياك إلى آخره**) أي والزم وتمسك بقول البصرية بأن أصله أهل، وبعد نفسك عن قول الكوفية، وبعد قولهم عن نفسك، وهو أن أصله أول لما عرفت من حقيقة القول الأول بشهادة قوة استدلالهم.

(2) (**قوله: الفقهاء العاملون**) أي المجتهدون.

(3) (**قوله: ليسا من آله**) لأنهما ليسا على دينه وملته عليه السلام وإن كانا من نسبه عليه السلام.

(4) (**قوله: والحاصل: أن الآل يطلق على اثنى عشر معنى إلى آخره**) في القاموس: الآل الأشراف من البعير والسراب، وخاص بما في أول النهار، والخشب، والشخص، وعمود الخيمة، واسم جبل، وأطراف الجبل، ونواحيه، وأهل الرجل، وأتباعه، وأولياؤه، هذا كلامه قبل المعنى المندرجة في هذا الكلام أحد عشر معنى، ولم أجد فيه الثاني عشر اللهم إلا أنه ذكر عقيب السراب، وخاص بما في أول النهار، فإن عد معنى على الانفراد كان العدد أثنى عشر وإلا فلا انتهى. أقول: لا شك في كون قوله: وخاص بما في أول النهار معنى على الانفراد كيف؟ وقد قال الراغب في مفرداته عقيب قوله: والسراب هو من آل يؤول يذكر ويؤنث، يقال: لمع الآل ولمعت أي السراب، أو هو خاص بما في أول النهار، انتهى. حيث أورده بكلمة أو الفاصلة.

(5) (**قوله: والأولى في الآل أن يضاف إلى آخره**) فيه إشارة إلى أمرين:

الأول: أن الأولى في الآل أن لا يستعمل مفرداً غير مضاف لما صرحوا به من أنه لا يستعمل غير مضاف إلا نادراً كقوله: نحن آل وبيت الله بلدتنا لم نزل الأشراف من عهد آدم.

والثاني: أن الأولى فيه على تقدير استعماله مضافاً أن يضاف إلى الظاهر حتى قال جماعة من =

بالأشراف[1].

فإن قيل: كيف يختص، وقد استعمل في الآية في آل فرعون، فلا يتصور الشرف في الكافر؟

قلنا: الشرف فيه باعتبار الدنيا[2] لا باعتبار الآخرة، أو استعماله فيهم على سبيل الاستهزاء.

وأيضاً لا يستعمل في غير العقلاء[3]، فلا يقال: آل الإسلام وآل الدار ونحوه،

=

أهل العربية: لا تصح إضافته إلا إلى المظهر، لكن لما كان الصحيح إضافته إلى الضمير أيضاً، عبر الشارح بالأولى، وقد أضيف هنا إلى الضمير لما أن المقام مقام الضمير مع أن الاختصار مطلوب في الرسالة.

(1) (**قوله: واستعماله مخصوص بالأشراف**) وفيه نظر؛ لأن اختصاصه بالأشراف ينافي تصغيره مع أنه قد جاء مصغراً كما سبق.

وأجيب عنه: بأنه يجوز أن يقصد بالتصغير تحقير من له شرف، أو تقليله على أن الشرف في نفسه لا ينافي التصغير بالإضافة إلى ذوي الأخطار العظيمة.

وقيل: إن التصغير يجوز أن يكون للتعظيم، فلا يمنع اختصاصه بالأشراف؟

ورد بأن تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير، كما صرحوا به ذكره المولى حسن الفناري في حواشيه على المطول.

(2) (**قوله: قلنا: الشرف فيه باعتبار الدنيا إلى آخره**) لما كان منشأ الاعتراض توهم اختصاص الآل بالأشراف الأخروية أجاب عنه بوجهين:

أحدهما: منعي.

والآخر: تسليمي.

فأشار إلى الأول بقوله: الشرف فيه إلى آخره، يعني أنا لا نسلم اختصاص الآل بالأشراف الأخروية كيف؟ وهو مختص بالأشراف مطلقاً، أي سواء كان دينوية أو أخروية. وآل فرعون وإن لم يكونوا أشرافاً بحسب الآخرة، لكنهم أشراف بحسب الدنيا من جهة كثرة الأموال والأتباع، فيصح استعمال الآل فيهم بهذا الاعتبار، وأشار إلى الثاني بقوله: واستعماله فيهم إلى آخره، وتلخيصه أنه لو سلم اختصاصه بالأشراف الأخروية فلا نسلم أن استعماله في آل فرعون على سبيل الحقيقة لِمَ لا يجوز أن يكون على سبيل الاستهزاء من قبيل قوله تعالى: ﴿ ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ ۝٤٩ ﴾ (الدخان: 49).

(3) (**قوله: وأيضاً لا يستعمل في غير العقلاء**) أي كما أن الآل مختص بالأشراف، كذا هو مختص بالعقلاء، لا يستعمل في غيرهم، ففيه خصيصتان.

وعن الأخفش: أنهم قالوا: آل المدينة وآل البصرة، فافهم.

وإعرابه ظاهر، فتفطن.

ولما توهم السامع عدم[1] الشمول بناء على أن الدعاء لبعضهم، لكن نسب إلى الكل تجوزاً من قبيل ذكر الكل، وإرادة البعض دفع الوهم بالتأكيد، فقال: (**أَجْمَعِينَ**) أي الدعاء أتم بأجمعهم.

فإن قلت: إن ذكر «أجمعين» مستدرك لانفهامه من إضافة آل إلى الضمير[2]؟

قلت: لا نسلم استدراكه لجواز[3] كون الإضافة لغير الاستغراق، وهو لتعيين

---

(1) (**قوله: ولما توهم السامع عدم إلى آخره**) إشارة إلى أن قول المصنف أجمعين من قبيل الضرب الثاني من التوكيد المعنوي؛ لأن له ضربين:

أحدهما: ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد، نحو: «جاءني زيد نفسه»، فنفسه يرفع توهم أن يكون التقدير «جاءني خبر زيد أو رسوله».

وثانيهما: ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول.

فمحصل كلامه: أنه لما توهم السامع هنا عدم شمول الصلاة بمعنى الدعاء لجميع أتباعه عليه السلام بناء على أن الدعاء، وإن أضيف إلى كل الأتباع، لكنه يحتمل أن يكون تجوزاً من قبيل ذكر الكل وإرادة الجزء، فيراد من أتباعه عليه الصلاة والسلام بعضهم، فلا يشمل الدعاء بجميع الأتباع، دفع المصنف هذا التوهم بتأكيد قوله وآله بأجمعين تأكيداً معنوياً، وأنت خبير بأنه لا حاجة إلى اعتبار هذا التجوز في هذا التوهم بعدما سيصرح به من احتمال الإضافة هنا لغير الاستغراق.

(2) (**قـــوله: لانفهامه من إضافة إلى الضمير**) أي لانفهام المعنى الذي أفاده أجمعين، أعني الشمول لجميع الأتباع من إضافة آل إلى الضمير بناء على أن إضافته إليه للاستغراق.

(3) (**قـــوله: لا نسلم استدراكه لجواز إلى آخره**) يعني أنه إنما يلزم الاستدراك أن لو كان إضافته إليه نصّاً في الاستغراق، وهو ممنوع لم لا يجوز أن تكون لغير الاستغراق من العهد الذهني أو الخارجي، أي البعض الغير المعهود من أتباعه عليه الصلاة والسلام، أو البعض المعهود منهم، فلا تفيد تلك الإضافة الشمول إلا بذكر «أجمعين»؛ لأنه يعين كونه للاستغراق، فيفيد شمول الدعاء لجميع الأتباع، وإنما لم نتعرض لكونها للجنس والحقيقة مع أنه أيضاً من محتملات الإضافة كما ستعرف؛ إذ لا معنى للصلاة على جنس الآل وحقيقته مع قطع النظر عن أفراده كما لا يخفى، فهو ليس من محتملاتها في هذا المقام.

اعلم أن الأقسام الأربعة، أعني:

1 - العهد الخارجي.

2 - وتعريف الجنس.

3 - والاستغراق.

4 - والعهد الذهني جارية في المضاف إلى المعرفة على نحو جريانها في المعرف باللام، =

الإضافة للاستغراق، فتذكر، وكن من الشاكرين.

ولما وقع إجماع المصنفين المؤلفين على ذكر «بعد» ليفصل الديباجة عن المقصود[1]، فقال المصنف سالكاً لمسلكهم: **(وَبَعْدُ)** أي بعد زَمَنِ الفراغ من البسملة والحمدلة والصلولة قالوا: وأما ابتدائية قائمة مقام «أما»[2]؛ لأن أصله «مهما يكن من شيء بعد إلى آخره»، فحذف «يكن من شيء» للاختصار، ثم حذف «مهما»، وأقيم «أما» مقامه، ثم حذف «أما»، وأقيم الواو مقامه، أو عاطفة لبعد مع ساقته[3] عطف

=

والموصول على ما ذكره المحقق الشريف في بعض كتبه.

وملخص ما ذكره: أن الإضافة إلى المعرفة إشارة إلى حضور المضاف في ذهن السامع كما أن اللام إشارة إلى حضور ما عرف بها فيه، فكما يقصد بالمعرف باللام تارة فرد مخصوص، وتارة الجنس إما من حيث هو هو، وإما من حيث وجودها.

إما في ضمن جميع الأفراد وبعضها كذلك يقصد بالمضاف إلى المعرفة تارة فرد مخصوص، كقولك: «غلام زيد» إشارة إلى واحد معين، فيكون المضاف حينئذ معهوداً خارجيّاً، ويقصد به تارة الجنس.

إما من حيث هو هو كقولك ماء الهند باء أنفع من ماء الورد من حيث وجودها في ضمن جميع أفرادها مفرداً كان المضاف أو جمعاً كقولك: «ضربي زيداً قائماً وعبيدي أحراراً»، وفي ضمن بعضها كقولك: «غلام زيد» إذا لم تشربه إلى أحد بعينه، ويكون المضاف حينئذ معهوداً ذهنيّاً.

(1) **(قوله: ليفصل الديباجة عن المقصود)** فيه إشارة إلى أن بعد فصل الخطاب كما قيل قال ابن الأثير: والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان أن فصل الخطاب هو أما بعد؛ لأن المتكلم يفتتح كلامه في كل أمر ذي بال يذكر الله تعالى وتحميده، فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق إليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله: أما بعد انتهى.

وقيل: إنه اقتضاب قريب من التخلص بناء على أن المراد من ذكر هذا اللفظ تذكير الأمور المتبركة حين الشروع، وإبداع المناسبة بين السابق واللاحق؛ لأنه وإن كان اقتضاباً من جهة أنه انتقل من حمد الله والثناء على رسوله إلى كلام آخر من غاية رعاية ملائمة بينهما، لكنه يشبه التخلص من جهة أنه لم يأت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد إلى ارتباط وتعلق بما قبله، بل أتى بلفظ «وبعد» أي مهما يكن من شيء بعد حمد الله إلى آخره.

فأقول: كذا وكذا قصداً إلى ربط هذا الكلام الذي قبله كما بينه العلامة التفتازاني في شرح التلخيص.

(2) **(قوله: قالوا: وأما ابتدائية قائمة مقام أما)** أي بطريق التعويض عنها؛ إذ لا يجوز الجمع بينهما.

(3) **(قوله: أوعاطفة لبعد مع ساقته إلى آخره)** أي الواو في وبعد عاطفة لبعد مع الجملة الفعلية المقدرة والمقولية التي سبقت بعد، وبعد على الجملة التي قبلها، أعني الجملة الصلاتية أو

=

القصة على القصة، وهو ظرف من الظروف المكانية[1] ؛ لأنه من قبيل الجهات الست، ثم استعمل هنا في الظروف الزمانية[2] لكونه مضافاً إلى الزمان كما أشرنا إليه في تفسيره، وله ثلاثة أحوال[3] ؛ لأنه لا يخلو:

إما أن يكون مضافاً أو لا، فإن كان مضافاً كقولهم: بعد زيد:

فيكون معرباً منصوباً على الظرفية إن لم يله العامل[4]، وإن كان يليه العامل كان

=

الحمدية، ولما اتجه أن يقال: إنه على هذا يلزم عطف الإخبار على الإنشاء على بعض الاحتمالات في جملة الصلاة والحمد، وهو غير جائز، كما عرفت أشار إلى دفعة بقوله: بطريق عطف القصة على القصة، أي عطف ما سبق لغرض التصنيف على مضمون ما سيق لغرض التبرك، فلا يضر الاختلاف بالإخبارية والإنشائية، ولقد حققنا هذا العطف فيما سبق، فتذكر.

(1) (**قوله: وهو ظرف من الظروف المكانية**) وهو أحد المذاهب فيه اختاره لشهرته.

والثاني: أنه من الظروف الزمانية.

والثالث: أنه مشترك بينهما، كما ذكره أبو البقاء.

(2) (**قوله: ثم استعمل هنا في الظروف الزمانية**) أي استعمل هنا في الظرف الزماني على طريق الاستعارة المصرحة التحقيقية بأن يشبه قطعة من الزمان بقطعة من المكان في مطلق الظرفية، ويستعار كلمة «بعد» الذي هو موضوع لقطعة من المكان لمفهوم قطعة من الزمان بقرينة إضافته إلى الزمان، كما أشار إليه بقوله: لكونه مضافاً إلى الزمان، وهذا على المذهب الذي اختاره الشريف.

وأما على المذهبين الذين نقلناهما، فيكون استعماله ظرف زمان حقيقة قطعاً.

(3) (**قوله: وله ثلاثة أحوال**) أي لبعد، وكذا سائر الجهات الست كما سينبه عليه.

(4) (**قوله: فيكون معرباً منصوباً على الظرفية إن لم يله العامل إلى آخره**) الولي بمعنى القرب، في القاموس: يقال: وليه يليه وليّاً من الباب السادس، وولاه يليه من الثاني إذا دنا منه، وقرب، ونقول: كل مما يليك، أي كل مما يقاربك، انتهى.

والمراد منه هنا ذكر العامل معه.

واللام في العامل للعهد الخارجي، التقدير الذي يقال: له الحكمي أيضاً، أي العامل الذي يقتضي خروجه على الظرفية، فإنه وإن لم يتقدم ذكره لا صريحاً ولا ضمناً إلا أنه مما يفهم المخاطب من سياق الكلام بقرينة المقام كالباب في قولك لمن دخل البيت: «أغلق الباب»، وكذا اللام في قوله: وإن كان يليه العامل، والفاء في قوله: فيكون ظرفاً واسماً للتفريع على كلتا الشرطيتين؛ لأن الظرفية متفرعة على الشرطية الأولى، أعني قوله: إن لم يله العامل، والاسمية متفرعة على الثانية، أعني قوله: وإن كان يليه إلى آخره، والمراد من الاسم ما يقابل الظرف اللازم الظرفية الذي لا يستعمل إلا ظرفاً؛ لأن الاسم قد يطلق ويراد منه هذا المعنى.

=

على ما يقتضيه العامل، فيكون ظرفاً واسماً، ولا يلزم الظرفية دائماً، وكذا سائر الجهات الست.

فيكون مرفوعاً[1] على الفاعلية نحو: «اتسع أمامُك»، ومنصوباً على المفعولية، نحو: «عرفتُ بعدَك»، ومجروراً، نحو: «جئتُكَ من خلفِك» وإن لم يكن مضافاً، بل حذف المضافُ إليه، فإن كان منوياً فهو مبني على الضم[2]، نحو: «جئتك من بعد»، وهنا كذلك.

=

وقد يطلق ويراد منه: ما يقابل الفعل والحرف كما في تقسيم الكلمة إلى الاسم والفعل والحرف.

وقد يطلق ويراد منه: ما يقابل اللقب والكنية كما في قولهم: العلم: إما اسم، أو لقب، أو كنية.

وقد يطلق ويراد منه: ما يقابل الصفة كما في قول ابن الحاجب: الألف والنون إن كانا في اسم، فشرطه العلمية، أو في صفة فانتفاء فعلانة إلى آخره.

وقد يطلق ويراد منه: ما يقابل المهمل كما في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ (البقرة: 31)، أي الألفاظ الموضوعة هذا.

فمحصل كلامه: أن كلمة «بعد» إذا استعملت مضافة، فأما أن لا يذكر معها العامل الذي يقتضي خروجها عن الظرفية، أو يذكر.

فعلى الأول: تكون معربة منصوبة على الظرفية قطعاً.

وعلى الثاني: تكون ما يقتضيه العامل، فقد علم أنها تكون ظرفاً على الأول، واسماً على الثاني، ولا تلتزم لها الظرفية، هكذا حققه المقام، ودع عنك خزفات الأوهام.

(1) (**قوله: فيكون مرفوعاً إلى آخره**) أي فيكون كل واحد من تلك الجهات الست مرفوعاً إلى آخره، فتذكير الضمير باعتبار كل واحد منها، ولا مجال لإرجاعه إلى بعد قياساً على الضمائر المتقدمة؛ إذ يأباه التمثيل بقوله: اتسع أمامك كما لا يخفى.

(2) (**قوله: فإن كان منوياً فهو مبني على الضم**) أي فإن كان المضاف إليه منوياً على تقدير كونه محذوفاً يكون مبنياً على الضم لمناسبته بالحروف في الاحتياج إلى المضاف إليه لكونه من الأمور النسبية.

ثم إن هذا التفصيل على تقدير كون المضاف إليه محذوفاً مبني على أحد القولين فيه من أنه فرق بين ما أعرب من الظروف المقطوعة عن الإضافة، وبين ما بني منها بأن المضاف إليه منسي في الأول، ومنوي في الثاني.

وقال بعضهم: لا فرق بينهما في المعنى.

وأما ما أعرب منها فمبني على أن يعوض التنوين من المضاف إليه.

وقال الرضى: هو الحق.

وإنما بني على الحركة مع أن الأصل السكون فرقاً بين البناء الأصلي والعارضي[1]، وعلى الضم مع أن الفتح[2] أخو السكون جبراً للمحذوف منه مع أن الضمة أقوى، وإن لم يكن منويّاً، بل حذف نسياً منسيّاً كقول الشاعر:

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ[3]

فهو معرب على حسب العوامل لعدم الاحتياج إلى المضاف إليه، بل يكون اسماً برأسه بخلاف الأول، فإنه يحتاج إليه[4]، فيكون مشابهاً بالحرف، فتفطن.

(فَاعْلَمْ) أي فأقول: اعلم حذف الجوابُ، وأقيم متعلقه مقامه، والفاء جواب

(1) **(قوله: فرقاً البناء الأصلي والعارضي)** فلما كان بناء بعد عارضيّاً بني على الحركة.

(2) **(قوله: وعلى الضم مع أن الفتح إلى آخره)** أي وإنما بني على الضم مع أن الأصل بعد السكون أن يبنى على الفتح؛ لأن الفتح أخو السكون جبراً للنقصان الذي حصل من حذف المضاف إليه؛ لأن الضمة قوية تجبر النقصان بخلاف الفتح، فلو قال: لأن الضمة أقوى لكان أنسب.

(3) **(قوله: فساغ لي الشراب البيت)** أي سهل لي شرب الشراب.

وقوله: «لي» متعلق بـ«ساغ» و«الشراب» فاعله، و«قبلاً» منصوب لفظاً على الظرفية، فالتنوين: إما عوض عن المضاف إليه على ما اختاره الرضى.

والمعنى: قبل هذا الزمان، أو ليس بعوض عنه على ما اختاره الشارح، والمعنى: كنت قديماً «كاد» من أفعال المقاربة، و«أغص» فعل مضارع من غص يغص غصة من باب علم، وهو بفتح الغين المعجمة، والصاد المهملة، معناه ضد السهولة، وهو مع فاعله خبر «أكاد» وجملة «أكاد» خبر «كنت»، و«الفرات» الماء العذب.

يعني: أصابني فرح فسهل دخول الشراب في حلقي بعد الغم الذي أصابني قبل هذا بحيث أكون قريباً إلى عدم دخول الماء العذب في حلقي لشدة غمي، يحكى أنه قيل: قريب هذ الشاعر فصار من غم وغصة بحيث لا يجري الطعام والشراب في حلقه من عدم تمكنه من اقتصاص قاتله، ولما تمكن من قصاصه بقتل قاتله زال عنه ذلك الغم، فسهل مدخله.

(4) **(قوله: بخلاف الأول فإنه يحتاج إليه)** أي بخلاف ما إذا كان المضاف إليه منوياً بعد حذفه؛ لأن بعد يحتاج إليه حينئذ فيشبه بالحرف من جهة الاحتياج كما بيناه آنفاً، وفيه نظر؛ لأن هذه المشابهة بالحرف موجودة أيضاً عند وجود المضاف إليه؛ لأنه محتاج إليه في هذه الصورة أيضاً، فَلِمَ أعرب عند وجوده كما بينه، وبنى عند حذفه منويّاً.

والجواب: أن هذه المشابهة والمناسبة بالحرف غير معتبرة عند وجود المضاف إليه؛ لأن الإضافة الداعية إلى الإعراب تقاومها لكونها من خواص الاسم، ولعل لهذا أمر بالتفطن.

«مهما» المحذوف، أو نائبه[1]، أو نائب نائبه[2] على ضعف، أو عاطفة على المقدر[3].

و«اعلم» أمر من «عَلِمَ» بخطاب عام[4]، وإنما نبه به، أوَّلاً إشارة إلى أن ما بعده أهم[5]، أو مقصود دون ما قبله.

(أَنَّهُ) أي الشأن **(لاَ بُدَّ)** أي لا فراق حاصل[6]، و«لا» لنفي الجنس، و«بد» اسمه، وخبره محذوفٌ[7] كما أشرنا آنفاً.

---

(1) **(قوله: أو نائبه)** أي أو الفاء جواب نائب مهما، أعني إما بأن يكون مقدرة أو موهومة.
والفرق بينهما: أن أما المقدرة: فمحذوفة في نظم الكلام مرادة في المقام.
وأما الموهومة: فليست بمحذوفة في الكلام، ولا مرادة في المقام، بل زعم المتكلم أنه قال: إما فأتى بالفاء مع أنه ما قاله في الواقع.

(2) **(قوله: أو نائب نائبه)** وهو الواو؛ لأنه نائب «أما»، وهو نائب «مهما»، فيكون نائب نائبه، لكن كونه جواباً له ضعيف لعدم سماع كون الفاء جواباً للواو.

(3) **(قوله: أو عاطفة على مقدر)** والتقدير: اعلم ما سبق فاعلم ما سيأتي.

(4) **(قوله: بخطاب عام)** الخطاب:
إما **عام**: وهو توجيه الكلام إلى غير معين.
وإما **خاص**: وهو توجيهه إلى معين.
والأصل فيه هو الثاني.
ويلزم في إرادة الأول قرينة صارفة عن إرادة الثاني، وهي ههنا أن علم هذا البحث مطلوب عن كل أحد لا عن معين.

(5) **(قوله: إشارة إلى أن ما بعده أهم إلى آخره)** أي إشارة إلى أن ما يذكر بعد قوله: اعلم أهم، وإن كان ما قبله أيضاً مقصوداً في الجملة، أو إشارة إلى أن ما بعده مقصود.
وأما ما ذكر قبله فليس بمقصود من جهة أن المقصود في هذه الرسالة بيان ما يتعلق بالعامل والمعمول والإعراب، وما ذكر قبله ليس بمتعلق بواحد منها، ولا يخفى عليك أن الأول أولى.

(6) **(قوله: أي لا فراق حاصل)** فيه إشارة إلى أمرين:
الأول: أن البد بمعنى الافتراق من قولهم: بده يبده بدّاً، أي فرقة، والتبديد التفريق، وتبدد أي تفرق، كما ذكره الجوهري.
والثاني: أن المختار في مثل هذا المقام مذهب هذا الجمهور من أن الجار مع المجرور، أعني لكل ظرف مستقر خبر «لا»، والمتعلق محذوف.
وأما تعلق الجار بـ«بد» فلا يجوز عندهم؛ لأنه حينئذ لا يجب أن ينون اسم «لا» لكونه مشابهاً بالمضاف.

(7) **(قوله: وخبره محذوف)** باعتبار أن الخبر في الحقيقة هو هذا المتعلق المحذوف، وإلا فالخبر =

(**لِكُـــلِّ طَالِبِ مَعْرِفَةَ**) بالجر أو النصب[1] (**الإِعْرَابِ**) أي لكل من يريد معرفة[2] إجراء الإعراب على الكلمة؛ لأن من عرف الإعراب[3] لا يحتاج إلى ما سيذكر، أو لكل

=

بحسب الظاهر ظرف مستقر، والمحذوف متعلقه، والتعبير عن مثل هذا الخبر بالمحذوف مما ليس هو عندهم بشيء مألوف، ولو لاقيت منهم ألوفاً بعد ألوف، لا يقال: لعل مراده أن اللام في لكل متعلق بـ«لا بد»، والخبر محذوف كما هو مذهب ابن مالك وبعض البغداديين على ما سينقله؛ لأنا نقول: سيصرح بكون مراده من هذا الكلام كون الظرف مستقرّاً خبراً عند نقل ما ذكر بعض الفضلاء، فانتظر.

(1) (**قوله: بالجر أو النصب**) يعني أنه يجوز أن يكون قوله: معرفة مجروراً على أن تكون مضافاً إليها لطالب.
ويجوز أن تكون منصوبة على أن ينون الطالب، ويجعل قوله: معرفة مفعولاً به له، وفيه شيء، فافهم.

(2) (**قـــوله: أي لكل من يريد معرفة إلى آخره**) هذا التفسير مبني على كون معرفة في عبارة المتن مجروراً بإضافة طالب إليه.
فكلمة من» موصولة لـ«تكون» معرفة، وأشار به إلى أمور:
الأول: أن الطلبِ هنا بمعنى الإرادة، لكنه تفسير مجازي، كما ترى؛ إذ لا شك في كون الطلب غير الإرادة، ولعل وجه التفسير بها أن شدة اللزوم التي تنفعهم من قوله: «لا بد» إنما يتحقق وقت الإرادة التي هي بعد الطلب لا وقت الطلب، وأن يتحقق أصل اللزوم وقت الطلب أيضاً، وذلك لأن الإرادة صفة مغايرة للعلم، والقدرة توجب تخصيص أحد المقدورين بالوقوع، فلذا يقال: طلب الله تعالى إيمان الكافر بالأمر به، ولكن لم يرد إيمانه وإلا لآمن، فالمراد لا يتخلف عن الإرادة عندنا خلافاً للمعتزلة، فإنهم قالوا: يكون الأمر بالشيء إرادة لوقوعه، فجوزوا تخلف المراد عن إرادة الله تعالى عما يقول الظالمون علوّاً كبيراً على أنك قد عرفت بما قررناه أن الطلب قد ينفك عن الإرادة كما أن الإرادة قد تنفك عنه أيضاً عند أهل الحق، فينتفي أصل اللزوم أيضاً حين الطلب في بعض الصور، فتدبر، فإنه من المد أحض.
والثاني: أن الإعراب في كلام المصنف بمعنى مشهور بين النحاة الذي هو: شيء جاء من العامل يختلف به آخر المعرب.
والثالث: أن في العبارة مضافاً محذوفاً، وهو كلمة إجراء، أي معرفة إجراء الإعراب، وذلك لأنه لما أريد من الإعراب المعنى المذكور لم يصح الكلام إلا بتقدير هذا المضاف؛ لأن اللازم لطالب معرفة نفس الإعراب بهذا المعنى، إنما هو معرفة تعريفه وأقسامه، لا معرفة تلك المائة.

(3) (**قـــوله: لأن من عرف الإعراب**) كأنه تعليل لمقدر، أي وإنما قال المصنف: لكل طالب معرفة الإعراب، ولم يقل: لكل معرب كما في الإظهار، لأن من عرف الإعراب لا يحتاج إلى ما سيذكر من مائة شيء، بل المحتاج إليه، إنما هو طالب معرفته، فالأولى تأخير هذا التعليل من
=

فرد من أفراد[1] الطالب معرفة إجراء الإعراب على الكلمة على قاعدة النحو.

(مِنْ مَعْرِفَةِ مائَةِ شَيْءٍ) و«من» متعلق بـ«لا بد».

فإن قلت: إن «بد» مبني، والمبني اسمٌ لا فعلٌ، أو شبهه أو معناه، فكيف تتعلق به[2]؟

قلت: إن مثل هذا معرب أُنْتُزِعَ تنوينه تشبيهاً بالمضاف[3]، كذا ذكره ابن مالك.

= التفسير الثاني، كما لا يخفى.

(1) **(قوله: أو لكل فرد من أفراد)** وهذا التفسير مبني على كون معرفة منصوبة بأن ينون طالب، وأشار به إلى أنه يجوز أن يكون الإعراب أيضاً في كلام المصنف بمعنى آخر، فلا يحتاج إلى حذف المضاف في تصحيح الكلام، وإن كان غير المعنى المشهور له، وهو تطبيق الكلام على القواعد النحوية، ومنه قولهم: إعراب هذه الكلمة كذا، وأعرب لي كذا أي طبقه على القواعد النحوية، فيكون الإجراء على قاعدة النحو جزءاً من مفهوم الإعراب بهذا المعنى، فلا يحتاج حينئذ إلى حذف المضاف، وذلك لأن هذا التطبيق لا يكون إلا بإجراء الإعراب بالمعنى المشهور على الكلمة على قاعدة النحو، وقد نبه في هذا التفسير على أن كلمة «كل» على هذا الاحتمال تكون لعموم الأفراد، فيكون تأسيساً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَهُ تَفْصِيلاً ﴾ (الإسراء: 12) لما تقرر من أنها إذا أضيفت إلى المنكر تفيد عموم الأفراد، وإنما ترك التنبيه على كون الطلب بمعنى الإرادة في هذا التفسير اكتفاء بالتنبيه عليه في التفسير الأول هذا. واعلم أن في كلام الشارح ههنا صنعة احتباك حيث ترك التنبيه على جواز كون الإعراب بهذا المعنى الغير المشهور في التفسير على الاحتمال الأول في المعرفة اكتفاء بالتنبيه عليه في التفسير على الاحتمال الثاني فيها، وترك التنبيه على جواز كونه بالمعنى المشهور مع حذف المضاف في التفسير الثاني اكتفاء بالتنبيه عليه في التفسير الأول كما قيل: في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا ﴾ (غافر: 61)، أي جعل لكم الليل مظلماً لتسكنوا فيه والنهار مبصراً لتبتغوا فيه، وبما ذكرناه عرفت أن الإعراب الأول والثالث في عبارة الشارح بالمعنى المشهور الذي أشرنا إليه آنفاً قطعاً، والإعراب الثاني فيها يحتمل كلا المعنيين كالإعراب في كلام المصنف، إلا أنه لا بد من تقدير المضاف أيضاً عند إرادة المعنى المشهور هذا، فإن الناظرين قد استصعبوا الفرق بين التفسيرين، فوقعوا في حيص بيص.

(2) **(قوله: فكيف تتعلق به)** مع أنه لا بد وأن يكون المتعلق فعلاً، أو شبهه، أو معناه.

(3) **(قوله: انتزع تنوينه تشبيهاً بالمضاف)** يعني أنه كما يجرد المضاف عن التنوين جرد هذا عن التنوين أيضاً لشبهه بالمضاف عند تعلق الجارية لما أن شبه المضاف: ما اتصل به شيء من تمام معناه، وهو يكون كذلك عند تعلقه به.

أقول: هذا الجواب لا يدفع الاعتراض المذكور عن تعلق الجار الثاني، أعني كلمة «من» باسم لا =

قال بعض الفضلاء: يجب صرف مثله[1] عن ظاهره بأن يجعل الظرف مستقرّاً متعلقاً بمحذوف كما أشرنا إليه[2]، وكل مصدر يتعدى[3] بحرف من الحروف الجارة

=

بعدما جعل الجار الأول مع مجروره ظرفاً مستقرّاً متعلقاً بمحذوف، كما أشار إليه، إذ لا يكون اسم لا على هذا التقدير شبه مضاف، حتى يكون معرباً منتزعاً منه التنوين تشبيهاً به، فيجوز تعلقه به على مذهب ابن مالك لما عرفت أن شبه المضاف: ما اتصل به شيء من تمام معناه، وعلى هذا التقدير لم يتصل به الشيء الذي هو من تمام معناه، وهو قوله: من معرفة، بل انفصل بينه وبين ذلك الشيء بالظرف المستقر، فلا يجوز تعلق الجار الثاني على هذا التقدير به أصلاً لا على مذهب الجمهور، ولا على مذهب ابن مالك، بل يجعل هذا الجار أيضاً مع مجروره ظرفاً مستقرّاً خبراً بعد خبر، أو خبر مبتدأ محذوف، أي هو يعني البد المنفي كائن من معرفة، وإن جاز تعلقه به على ما ذهب إليه بعض البغداديين، فالصواب: أن يأتي بهذا الاعتراض مع جوابه، والكلام الذي ينقله عن بعض الفضلاء عند شرح قول المصنف لكل طالب إلى آخره؛ لأن كلها متعلقة بتعلق الجار الأول باسم «لا»، كما سيعترف به عند نقل ما ذكره بعض الفضلاء بقوله: كما أشرنا إليه؛ لأن تلك الحوالة تشعر بأن الكلام في تعلق الجار الأول به كما لا يخفى، فالجمهور لم يجوزوه لما ذكرنا، وابن مالك جوزه لما ذكره الشارح في الجواب.

فإن قلت: الجمهور منعوا من أن يكون الجار في مثل هذا المقام متعلقاً باسم «لا»، واستدلوا عليه بأنه لو تعلق به لكان شبيهاً بالمضاف، فيجب أن ينون، وابن مالك جوزه، واستدل عليه أيضاً بأنه عند تعلق الجار به، وإن كان معرباً، لكنه لكونه حينئذ شبيهاً بالمضاف انتزع التنوين منه، فما وجه استدلالهما على حكمين مخالفين بدليل واحد، أعني كونه شبيهاً بالمضاف عند تعلق الجار به؟

قلت: لما كان في كونه شبيهاً بالمضاف عند تعلق الجار به.

قلت: لما كان في كونه شبيهاً بالمضاف جهتان:

إحداهما: أن يكون معرباً.

والأخرى: أن ينتزع منه التنوين اعتبر الجمهور الجهة الأولى، فقالوا: أو تعلق الجار به لكان شبيهاً بالمضاف، فيكون معرباً، فإذا كان معرباً يجب له التنوين، وابن مالك اعتبر الجهة الثانية، فاستدل على دعواه ترى بـ«ما».

(1) **(قوله: قال بعض الفضلاء يجب صرف مثله إلى آخره)** وهو الشيخ الرضي، يعني بيان الظاهر في مثل هذا أن يتعلق الجار به، لكنه يجب صرفه عن هذا الظاهر بأن يجعل إلى آخره.

فقوله: بأن يجعل بيان للصرف عن الظاهر.

(2) **(قوله: كما أشرنا إليه)** أي في تفسير قوله: لا بد حيث فسره بقوله: لا فراق حاصل، وقد بينته بما لا مزيد عليه، وهذا هو التصريح، والاعتراف الموعودان فتنبه.

(3) **(قوله: وكل مصدر يتعدى إلى آخره)** وإنما خص ذلك بالمصدر؛ لأنه لا يجوز أن تقول: لا

=

يجوز جعلُ هذا الجار مع مجروره خبراً عن ذلك المصدر؛ لأن فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره[1]، كما في قوله تعالى: ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ﴾[2]، أي حاصل عليكم، فتأمل[3].

وقال بعض البغداديين: يجوز تعلق الظرف بالمنفي المبني، وفيه نظرٌ[4] على ما لا يخفى.

و«معرفة» مجرورة لفظاً، ومنصوبة محلاً على المفعولية، وهي مضافةٌ إلى مائة، و«شيء» تمييز لـ«مائة»[5].

(سِتُّونَ مِنهَا) أي كائنة من هذه المائة **(تُسَمَّى)** أي ستون **(عَامِلاً)** أي مؤثراً لفظيّاً كان أو معنويّاً سماعيّاً كان أو قياسيّاً.

فالسماعي: تسعة وأربعون.

والقياسي: تسعةٌ.

والمعنوي: اثنان، كما سيجيء إن شاء الله تعالى فالجموع: ستون هذا عند الجمهور.

=

يثرب عليكم، يجعل الظرف خبراً عن الصفة التي هي «يثرب» بأن يجعل عليكم متعلقاً بفعل محذوف، أي لا يثرب موجود يثرب عليكم، صرح به الفاضل العصام في شرحه على الكافية.

(1) **(قوله: لأن فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره إلى آخره)** يعني أن في الجار والمجرور حينئذ معنى المصدر لتضمن ذلك الجار والمجرور ضمير ذلك المصدر الذي تعدى بذلك الجار، وإذا كان متضمناً لضميره يجوز أن يكون الظرف مستقرّاً خبراً عنه؛ إذ المستقر ما استقر فيه ضمير عامله كما أن التثريب في قوله تعالى: ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ﴾ (يوسف: 92) مصدر تعدى بـ«على»، فصح جعله مع المجرور خبراً عنه، وقدر له متعلق عام على قاعدة الظرف المستقر.

(2) يوسف: 92.

(3) **(قوله: فتأمل)** لعل وجهه أن الآية لو كانت من هذا القبيل للزم الفصل بين المصدر، أعني التثريب ومعموله الذي هو اليوم بأجنبي وهو عليكم؛ لأنه حينئذ يكون خبراً، وخبر «لا» أجنبي بالنسبة إلى أصلها على ما ذكره ابن الشيخ في حاشية أنوار التنزيل.

(4) **(قوله: وفيه نظر)** لوجوب إعراب المشابهة بالمضاف بلا خلاف، كذا ذكره الرضي.

(5) **(قوله: وشيء تمييز لمائة)** لأن تمييز المائة، والألف وتثنيتهما وجمعه مفرد مجرور، كما بينه المصنف في الإظهار.

وأما عند الشيخ: فالعامل[1] مائة، تأمل.

و«ستون» مبتدأ، والظرف صفة مخصصة لها ليصح الابتداء، وتسمى بناء للمفعول خبرها، ونائبه راجعٌ إلى ستون، وعاملاً مفعوله الثاني، وهو من ملحقات أفعال القلوب[2]، والجملة مجرورة[3] المحل صفةٌ لـ«مائة»، أو بدل لها.

(وَثَلاَثُونَ) عطف على «ستون» **(مِنْهَا)** أي كائنة من هذه المائة **(تُسَمَّى)** بناءٌ للمفعول، أي ثلاثون **(مَعْمُولاً)** أي متأثراً أصالة[4] كان أو تبعية.

---

(1) **(قوله: وأما عند الشيخ: فالعامل إلى آخره)** وهو الشيخ عبد القاهر الجرجاني صاحب الكعب العالي في النحو وعلم البلاغة، فإنه قد قال في عوامله: العامل مائة، وهي تنقسم إلى قسمين:
1 - لفظية.
2 - ومعنوية.
اللفظية منها تنقسم إلى قسمين:
1 - سماعية.
2 - وقياسية.
والسماعية: أحد وتسعون عاملاً.
والقياسية: منها سبعة عوامل.
والمعنوية: منها اثنان، فالجميع مائة عوامل، انتهى.
فالشيخ نقص وزاد.
فأما ما نقص: فمجموعة سبعة خمسة في السماعي، واثنان في القياسي.
وأما ما زاد: فسبعة وأربعون، في السماعي: ثمانية وعشرون.
منها: أفعال أربعة: أفعال المدح والذم، وأربعة أفعال المقاربة، وثلاثة عشر أفعال الناقصة، وسبعة أفعال القلوب.
وثلاثة عشر منها أسماء: تسعة: أسماء الأفعال، وأربعة منها أسماء: أحدها: عشرة إذا ركبت مع أحد إلى تسعة، وثانيها: كم، وثالثها: كذا، ورابعها: كأين.
وستة منها حروف: خمسة: حروف النداء، واحد الواو بمعنى مع، وسيذكرها الشارح قبيل الباب الثاني بالإشارة إلى هذا التفصيل، أمر بالتأمل.

(2) **(قوله: هو من ملحقات أفعال القلوب)** يعني أن تسمى من أفعال ملحقة بأفعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدأ والخبر، وعدم جواز حذف مفعوليها معاً، أو حذف أحدهما فقط بلا قرينة، وقلة حذف أحدهما بها.

(3) **(قوله: والجملة مجرورة)** أي جملة المبتدأ، أعني ستون، والخبر الذي هو جملة «تسمى».

(4) **(قوله: أي متأثراً أصالة إلى آخره)** أشار بهذا التفسير إلى تعريف المعمول لغة واصطلاحاً، كما لا يخفى.

فالأصالة: أربعةُ أضربٍ:

1 - مرفوع.

2 - ومنصوب.

3 - ومجرور.

4 - ومجزوم.

أما المرفوعُ: فتسعة.

والمنصوب: فثلاثة عشر.

والمجرور: فإثنان.

والمجزوم: فواحدٌ.

فالأصالة: خمسةٌ وعشرون.

وأما التبعية: فخمسة.

فالجموع: ثلاثون، كما سيجيء، وهذا عند الجمهور.

وقال بعضهم: المعمول ستة وعشرون، فتأمل[1].

(**وَعَشَرَةٌ**) عطف: إما على قريبها، أو بعيدها (**مِنْهَا**) أي من المائة صفة لـ«عشرة» (**تُسَمَّى**) أي العشرة (**عَمَلاً**) يعني الحاصل من العمل (**وَإِعْرَاباً**) عطف تفسير لـ«عملاً» حركة كان، أو حرفاً، أو حذفاً.

أما الحركة: فثلاثةٌ.

وأما الحرف: فأربعةٌ.

وأما الحذف: فثلاثةٌ.

فالمجموعُ: عشرةٌ.

وإنما فسره به إشارة إلى أن المراد[2] من العمل الحاصل بالمصدر، لا المعنى

---

(1) (**قــوله: فتأمل**) لعل وجهه أن من قال: بأن المعمول ستة وعشرون، أعني ابن الحاجب ومن تبعه نقصوا في المرفوعات اسم باب كان، والمضارع الحالي عن النواصب والجوازم، وفي المنصوبات المضارع المنصوب بإحدى حروف النواصب، ولم يذكروا بعد المجرور المجزوم.

(2) (**قــوله: وإنما فسره به إشارة إلى أن المراد إلى آخره**) أي إنما فسر المصنف قوله: عملاً بقوله: وإعراباً عطف تفسير للإشارة إلى أن المراد بالعمل هنا معنى الحاصل بالمصدر، أعني الحاصل من العمل الذي هو الإعراب لا لمعنى المصدري الذي هو إحداث العمل.

=

=

اعلم أن هذا المقام يقتضي بسطاً من الكلام حتى تنكشف حقيقة المرام، فنقول: بتوفيق الملك المنعم أن صيغ المصادر تستعمل في خمسة أمور:
الأول: أصل النسبة من حيث هي هي، وهو نفس الإيقاع، ويسمى مصدراً حديثه لحدوث أكثر أفراده كمعنى الدق للضرب، وهذا المعنى عبارة عن أمر ذهني لا وجود له في الخارج.
والثاني: معنى الحاصل بالمصدر اللغوي الذي هو الأثر والهيئة الحاصلة بسبب المصدر الحدثي، وذلك المعنى أعم من أن يكون حاصلاً أوَّلاً بلا واسطة كالألم بالنسبة إلى الضرب، والتعدد الحاصل من القطع، والأدب المترتب على التأديب، وأن يكون حاصلاً ثانياً بواسطة كالضاربية والمضروبية بالنسبة إلى الضرب الحاصلتين بواسطة الفاعل والمفعول.
والثالث: معنى المصدر المبني للفاعل كالكون كاسراً في الكسر، وهذا المعنى معقول ذهني كالأول لا وجود له في الخارج.
والرابع: معنى المصدر المبني للمفعول كالكون مكسوراً في الكسر، وهذا أيضاً معقول ذهني.
والخامس: الحاصل بالمصدر الاصطلاحي، وهو قسمان:
الأول: الهيئة القائمة بالفاعل، كهيئة الكاسرية وهيئة الضاربية الموجودتين في الخارج.
والثاني: الهيئة الحاصلة للمفعول كهيئة المكسورية والمضروبية الموجودة في الخارج أيضاً.
ثم إن تلك الهيئة موجودة حقيقة إن كانت تأثيراً أو تأثراً كما في الضرب والقيام، أو اعتبارية إن لم يكن كذلك كالوجوب والإمكان.
إن قلت: ما الفرق بين معنى المصدر المبني للفاعل والمصدر المبني للمفعول وبين معنى الحاصل بالمصدر اللغوي الذي كان حاصلاً بواسطة؟
قلت: أما باعتبار الذات: فلأن الحاصل بالمصدر أثر، والمصدر المبني للفاعل مؤثر، والمصدر المبني للمفعول وقوع الأثر فيه.
وأما باعتبار التعبير: فلأن المبني للفاعل يعبر عنه بالكون كاسراً، والمبني للمفعول يعبر عنه بالكون مكسوراً مثلاً، والحال بالمصدر المذكور يعبر عنه بالضاربية والمضروبية، كما أشرنا إليه.
إذا عرفت هذا فاعلم أيضاً أن صيغ المصادر في هذه المعاني مشتركة كما ذهب إليه بعضهم، أو حقيقة في الأول والثالث والرابع، مجاز في الباقي، كما اختاره أكثر المحققين.
وقد أنكر الفاضل الرومي المعنى الثاني والثالث في حاشية المطول ناقلاً عن جده الفناري وادعى عينيتهما للمعنى الخامس، وكون المصدر حقيقة في المعنى الأول، مجازاً في الباقي، وتبعه الفاضل العصام.
أقول: وبهذا ظهر أن ما ذكروه من أن الفاضل العصام إنما ينكر المصدر المبني للمفعول ناشٍ من عدم تعميق النظر في كلامه، وإن وقع ذلك لغير واحد من الفضلاء لما أن كلام ذلك الفاضل ينادي على إنكار المصدر المبني للفاعل أيضاً حيث قال عند الكلام على قول ابن الحاجب: فالعدل خروجه إلى آخره لا شك أنه يوجد معنى مصدري حاصل بإلحاق الياء المصدري إلى المفعول، كما يقال: مضروبيته، والمعنى المصدري الحاصل بإلحاق تلك الياء في غاية السعة

=

المصدري كما فسرنا.

فإن قلت: لِمَ لا يأتي أوَّلاً بقوله «إعراباً» حتى لا يحتاج إلى التفسير به؟

قلنا: إنما يحتاج إلى التفسير به، ليوافق الْمُفَسَّرُ في الأصل الأولين[1].

إذا كان الأمر كذلك (فَأُبَيِّنُ) أي أَذْكُرُ، أو أُظْهِرُ، أو أُعَرِّفُ[2] (لَكَ)

=

يسع فيها ما لا يسع في ألفاظ المصادر.

وأما أن المصادر وضعت لمعنيين: ما هو صفة الفاعل، وهو صفة المفعول فلا بد له من دليل إلى أن قال: فالمصدر لم يوضع إلا لما قام بالفاعل، والفعل المجهول يدل على وقوع مصدره الذي تضمنه على ما أسند إليه، وجزء معنى فعل المجهول ما هو جزء معنى فعل المعروف. والفارق بينهما باعتبار قيامه الذي يدل عليه هيئة الفعل المعروف، واعتبار وقوعه الذي يدل عليه هيئة الفعل المجهول انتهى. وذلك لأن ما هو جزء للفعل ليس إلا المعنى المصدري الذي هو الحدث، وقد صرح بقوله: فالمصدر لم يوضع إلا لما قام بالفاعل أن المصدر الحدث الذي هو قائم بالفاعل، وجزء من معنى الفعل كما لا يخفى على أهل الإنصاف. ومنشأ ما توهموه إن لم يصرح بإنكار المبني للفاعل كتصريحه بإنكار المبني للمفعول، وإن استفيد من كلامه مع تصريحه بإنكار الثاني إنما هو لغرض له متعلق بهذا المقام؛ إذ المولى الجامي قدس سره ادعى كون العدل هناك مصدراً مبنياً للمفعول، فهو بصدد إنكاره هذا. فإن الحق أحق بالاتباع، فبهذا تبين أن ملخص ما ذكره الشارح في هذا المقام أن المصنف لما ذكره لفظ العمل تبادر منه المعنى المصدر الحدثي الذي هو معنى معقول ذهني، وهو إحداث العمل مع أنه ليس بمراد ههنا؛ لأن المبحوث عنه في الرسالة ليس ذلك الإحداث، بل الأثر الحاصل الذي هو الإعراب؛ لأنه أثر حاصل بسبب العمل ولازم له، وهو الحاصل بالمصدر بالمعنى اللغوي، فاحتاج إلى بيانه وتفسيره بقوله: إعراباً.

(1) (**قوله: ليوافق المفسر في الأصل الأولين**) المفسَّر على صيغة اسم المفعول، وهو العمل هنا، والمراد من الأولين: العامل والمعمول، أي ليوافق العمل في الحروف الأصلية، أعني العين والميم واللام العامل والمعمول.

وأما لو قال: إعراباً في أول الأمر لم يوافقهما فيها، فلذلك احتاج إلى ذكر العمل، ثم التفسير بالإعراب.

(2) (**قوله: أي أذكر، أو أظهر، أو أعرف**) يعني أن قول المصنف أبين على صيغة المتكلم: إما من التبيين، أو من الإبانة، أو من البيان.

فعلى **الأول**: يكون بمعنى أذكر؛ لأن التبيين بمعنى التوضيح الكثير، وهو إنما يكون بالذكر، ولظهور ذلك قدمه.

على **الثاني**: يكون بمعنى أظهر؛ لأن الإبانة بمعنى الإظهار والإيضاح.

=

أي لنفعك[1] بخطابٍ عامٍّ على خلاف الظاهر؛ إذ أصل الخطاب أن يكون لمعين، وقد يكون لغيره[2] بغير الأصل، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[3]، أي تناهت حالهم في الظهور[4]، واللام للتعليل على التفسيرين الأولين، وصلةٌ على الأخير[5] (بِإِذْنِ اللهِ تَعَالَى) الجار متعلق بـ«أبين»، أو حال من ضميره، أي حال كوني ملابساً بإذن الله تعالى، أو مستعيناً به (هَذِهِ الثَّلاثَة) يعني العامل والمعمول والإعراب، واسمُ الإشارة مفعولٌ به لـ«أبين»، والثلاثة صفة له، أو بدلٌ لها[6] (عَلَى طَرِيقِ الإِيجَازِ) أي حال كون هذه الثلاثة مبينة[7] على طريق هو الإيجاز، وهو أداء

=

وعلى الثالث: يكون بمعنى أعرف؛ لأن البيان وإن كان لازماً في معنى الوضوح، لكن يجيء متعدياً بمعنى التعريف، تقول: بنت الشيء أبنيه، أي عرفته وأعرفه، كذا في القاموس.

فعلى هذا كلمة «أو» لمانعة الجامع.

ويحتمل أن يكون المعاني الثلاثة كلها لـ«أبين» من التبيين، فعليه يكون «أو» لمانعة الخلو، فاعرف.

(1) **(قوله: أي لنفعك)** إدخال اللام على النفع إشارة إلى أن في العبارة مجازاً حذفيّاً.

(2) **(قوله: وقد يكون لغيره)** أو وقد يكون الخطاب لغير معين على خلاف الأصل لقرينة مانعة عن الأصل، ولقد حققنا هذا الكلام فيما سبق، فتذكر.

(3) السجدة: 12.

(4) **(قوله: أي تناهت حالهم في الظهور)** أي بلغت حال المجرمين في الظهور غاية يراهم كل أحد بهذه الحالة.

(5) **(قوله: وصلة على الأخير)** أي على تفسير «أبين» بـ«أعرف»؛ لأنه مما يستعمل باللام، والصلة هنا بمعنى الوصلة؛ لأنها عندهم تطلق بالاشتراك على هذا المعنى، وعلى صلة الموصول، وعلى الجار الزائدة كما سيجيء.

فعلى الأولين: يكون المجرور منصوب المحل مفعولاً له لـ«أبين» أي أذكر أو أظهر لأجلك.

وعلى الثالث: يكون مفعولاً به غير صريح له، لكن يتجه عليه أن الظاهر من تفسير قول المصنف لك بقوله: «أي لنفعك» إنه على جميع التقادير مفعول له، فجعل اللام هنا صلة على الأخير يخالفه، كما لا يخفى.

(6) **(قوله: والثلاثة صفة له، أو بدل لها)** أي لاسم الإشارة، فتذكير الضمير الراجع إليه في «له» باعتبار كونه اسم إشارة، وتأنيثه في «لها» باعتبار الكلمة أو المعنى.

(7) **(قوله: أي حال كون هذه الثلاثة مبينة إلى آخره)** فيه إشارة إلى أمور:

=

المقصود[1] بلفظ أقل من المتعارف، وهو قسمان:

1 - إيجاز قصر: وهو ما ليس بحذف، كقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾[2]، فإن معناه كثير، ولفظه يسير[3]، وليس فيه حذف[4].

=

الأول: أن الظرف هنا مستقر حال من هذه لا لغو متعلق بـ«أبين»، أو مستقر مفعول مطلق له إلى غير ذلك من الاحتمالات لما أن كونه حالاً أحسن من جهة المعنى، كما لا يخفى.

والثاني: دفع ما يرد على هذا التوجيه من أنه لا معنى لقولنا: حال كون هذه الثلاثة كائنة على طريق الإيجاز؛ لأن الكائن على طريق الإيجاز ليس هذه الثلاثة، بل بيانها.

وحاصل الدفع: أن كون الظرف حالاً من هذه الثلاثة باعتبار تعلق البيان بها لكونها مفعولاً لـ«أبين»، فيصير حاصل المعنى حال كون هذه الثلاثة مبينة على طريق الإيجاز. ولا شك في صحته، فبهذا تعرف أن قوله: مبينة ليس لتقدير المتعلق، بل لمجرد بيان حاصل المعنى.

والثالث: أن إضافة الطريق إلى الإيجاز بيانية؛ لأن إضافة الأعم إلى الأخص، وإن كانت لامية عند المصنف وجمهور النحاة، لكن قد صرح شارح الهوادي وغيره أنها بيانية في أمثاله.

قال المولى شهاب الدين: ولذا تراهم يجعلون شجر الأراك من الإضافة اللامية تارة، ومن الإضافة البيانية أخرى انتهى.

أقول: والحق هنا ما ذكره الشيخ الوالد طول الله بقاه في شرح القصيدة البردة من أن الإضافة البيانية نوعان: اصطلاحية ولغوية.

ويشترط في الأولى أمران لكون النسبة بين المضاف والمضاف إليه عموماً وخصوصاً من وجه، وكون المضاف إليه أصلاً للمضاف.

وأما الثانية: فقد يكون النسبة بينهما فيها عموماً مطلقاً، وقد تكون عموماً من وجه، لكن يشترط عند كونها عموماً من وجه أن لا يكون المضاف إليه أصلاً للمضاف.

(1) **(قوله: وهو أداء المقصود إلى آخره)** أي الإيجاز أداء ما قصده المتكلم بلفظ أقل إلى آخره.

فالإطناب عكسه، أي أداؤه بأكثر من المتعارف.

(2) البقرة: 179.

(3) **(قوله: فإن معناه كثير، ولفظه يسير)** لأن المراد به أن الإنسان إذا علم أنه متى قتل قتل كان ذلك داعياً له إلى أن لا يقدم على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم بعضاً، فكان إيقاع القتل حياة لهم، كذا في المطول.

(4) **(قوله: وليس فيه حذف)** اعترض عليه بأن فيه حذف الفعل يتعلق به الظرف.

وأجيب: بأنه لما سد مسده وجب تركه لعدم احتياج تأدية أصل المراد إليه، حتى لو ذكر لكان تطويلاً، فصح أن ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به أصل المراد وتقدير الفعل، إنما لمجرد أمر لفظي، هو أن حرف الجر لا بد له من متعلق.

2 - وإيجاز حذف: وهو ما يكون فيه حذف، كقوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ (1)، أي أهل القرية(2)، وكقوله تعالى: ﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ (3)، أي صحيحة ونحوه(4)، فتذكر.

(فِي ثَلاثَةِ أَبْوَابٍ) أي الحاصل في ثلاثة أبواب(5) قسمة للآخر، أو حال كون هذه الثلاثة مذكورة في ثلاثة أبواب؛ لأن كل واحد(6) منها قسيمٌ للآخر، فيوضع لكل واحد بابٌ على حدة.

فإن قلت: كيف يذكر هذه الثلاثة على طريق الإيجاز، والكتاب للمبتدئ، واللائق له الإطناب؟

---

(1) يوسف: 82.

(2) **(قوله: أي أهل القرية)** فالمحذوف في هذه الآية جزء مضاف.

(3) الكهف: 79.

(4) **(قوله: أي صحيحة ونحوه)** والمحذوف في هذه الآية صفة، أي صحيحة أو نحوها كسالمة أو غير معيبة، وما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ (الكهف: 79)، فإنه يدل على أن الملك إنما يأخذ الصحيحة دون المعيبة، وإليه أشار بقوله: فتذكر.

(5) **(قوله: أي الحاصل في ثلاثة أبواب إلى آخره)** كأنه إشارة إلى أن الظرف مستقر صفة لطريق الإيجاز، أي مبينة علة طريق الإيجاز الحاصل في ثلاثة أبواب كل منها قسيم للآخر، وهو مبني على ما ذهب إليه المحققون من جواز تقدير المتعلق معرفاً باللام في مثل هذا المقام كما سبق غير مرة.

والقسيم: ما يكون مقابلاً للشيء ومندرجاً معه تحت شيء آخر.

وقد يطلق على المقابل للشيء مطلقاً.

وإنما وصف قوله: ثلاثة أبواب به ليكون كالتوطئة للوجه الذي سيذكره لبيان هذه الثلاثة في ثلاثة أبواب.

وقوله: أو حال إشارة إلى أنه يجوز أن يكون الظرف المستقر حالاً من هذه.

وقوله: مذكورة بيان لحاصل المعنى على أسلوب ما ذكرناه عند قوله: حال كون هذه الثلاثة مبينة إلى آخره لما أن معنى قول المصنف أبين أذكر على بعض التفاسير، كما عرفت.

فالأولى أن يقال هنا: أيضاً مبينة في ثلاثة أبواب، حتى ينطبق على جميع التفاسير، وأنت خبير بأن الظاهر كون الظرف هنا لغواً متعلقاً بـ«أبين» حتى يكون مفعولاً فيه له، كما لا يخفى.

(6) **(قوله: لأن كل واحد إلى آخره)** بيان لوجه ذكره هذه الثلاثة في ثلاثة أبواب دون جمعها في باب واحد.

قلنا: إن الإطناب يمل للمبتدئ[1]، فيناسب الإيجاز.
(**الْبَابُ الأَوَّلُ**) أي اللفظ الذي وقع جزءً من الرسالة كائن (**فِي**) بيان[2] أحوال.

---

(1) (**قوله: قلنا: الإطناب يمل للمبتدئ إلى آخره**) أي الإطناب يوجب الملال للمبتدئين، فيناسب بحالهم الإيجاز.
أقول فيه: إن المناسب بحالهم المساوات، وأن المناسب أن يأتي هذا السؤال والجواب عند شرح قوله: على طريق الإيجاز.

(2) (**قوله: أي اللفظ الذي وقع جزأ من الرسالة كائن في بيان إلى آخره**) أقول: كنت برهة من الزمان يجول في خلدي أن أحقق هذه الظرفية والبيان؛ لأنه عض فيه الأنامل، وذلك في أفهامها أقدام الأفاضل، فلقد كان هذا أوان التحقيق وبالله التوفيق. اعلم أن الأصل في كلمة «في» أن تدخل على ما يكون ظرفاً حقيقة، وقد تدخل على ما يكون ظرفاً مجازاً، والظرفية الحقيقية إنما توجد فيما يكون للظرف احتواء، وللمظروف تحيز كالدرهم في الكيس، والمجازية فيما لم يكن فيه احتواء للظرف كـ«زيد في البرية»، أو لم يكن فيه تحيز للمظروف مثل «في صدر فلان علم»، أو فيما لم يكونا فيه معاً نحو «في نفسه علم».
وأيضاً أن الأصل فيها أن تدل على عموم مدخولها وخصوص مظروفها، ولذا لزم في الظرفية استيعاب الظرف بمظروفها، وإحاطتها له إحاطة تامة بحيث لا يجد المظروف بدّاً منه.
إذا عرفت هذا فقد ظهر لك أن يرد على المصنف أن الظرفية هنا غير صحيحة لا حقيقة ولا مجازاً؛ لأنها إما تستلزم ظرفية الشيء لمباينه، وإما ظرفية الشيء لنفسه؛ إذ المظروف، أعني الباب الأول: إما عبارة عن الألفاظ أو المعاني لما أنهما المشهوران من الاحتمالات السبعة في مثله، والظرف الذي هو العامل عبارة عن المعاني على التفسيرين لما صرحوا به من أن المذكور بعد مثل الكتاب والباب والمقصد وأخواتها يراد به المعاني.
فعلى التقدير الأول: يلزم ظرفية الشيء لمباينه، فلا تصح الظرفية؛ إذ لا احتواء للظرف ولا تحيز للمظروف، حتى تكون الظرفية حقيقية، ولا شمول أيضاً للمظروف، أعني المعاني حتى يشبه شموله بالشمول الظرفي، فتكون الظرفية مجازية؛ إذ المشهور: أن الألفاظ قوالب المعاني لا بالعكس بناء على أن المعاني تؤخذ من الألفاظ، تزيد بزيادتها، وتنقص بنقصانها، فكان الألفاظ قوالب يصب فيها المعاني بقدرها.
وعلى التقدير الثاني: يلزم ظرفية الشيء لنفسه، وهو ظاهر، فلا تصح الظرفية أيضاً لا حقيقة ولا مجازاً.
فدفعه الشارح بوجهين:
الأول: باختيار الشق الأول.
والثاني: باختيار الشق الثاني.
أشار إلى الأول بقوله: أي اللفظ إلى قوله: أو المعنى إلى آخره.
وحاصله: أنا نختار كون المظروف، أي الباب الأول عبارة عن الألفاظ، ولزوم ظرفية الشيء
=

=

لمباينه على هذا التقدير ممنوع، كيف وأن لفظ البيان مقدر في جانب الظرف على هذا التقدير، فيكون المعنى الباب الأول الذي هو الألفاظ في بيان أحوال العامل الذي هو المعاني، فتصح هذه الظرفية مجازاً بتشبيه عموم البيان وشموله بشمول الظرف وعمومه؛ لأن البيان أعم من الباب الأول؛ لأنه كما يكون بالألفاظ التي كان الباب الأول عبارة عنها كذلك يكون بغيرها من الألفاظ العربية، أو التركية، أو الهندية إلى غير ذلك وبعقد وخط وإشارة ونحوها.

ثم أشار إلى سند آخر لهذا المنع بقوله: أو في تحصيل إدراكاته، يعني أنه يجوز أن يراد من العامل على هذا التقدير الإدراكات بناء على أن ذلك التصريح الذي نقلته عنهم أكثري لا كلي، ويقدر لفظ التحصيل في جانب الظرف، فيكون المعنى الباب الأول الذي هو الألفاظ في تحصيل إدراكات العامل، فتصح الظرفية أيضاً مجازاً بتشبيه عموم التحصيل وشموله بشمول الظرف وعمومه، وذلك لأن التحصيل كما يحصل بهذه الألفاظ التي كان الباب الأول عبارة عنها من حيث إنها دالات على المعاني يحصل بغير ما، أيضاً فيكون أعم منه.

وأشار إلى الوجه الثاني بقوله: أو المعنى الذي وقع جزأ منها كائن إلى آخره.

وحاصله: أنا نختار الشق الثاني الذي هو كون المظروف عبارة عن المعاني، ولزوم ظرفية الشيء لنفسه على هذا التقدير ممنوع لِمَ لا يجوز أن يكون العامل على هذا التقدير عبارة عن الألفاظ بناء على ما أشرنا إليه آنفاً من أن ذلك التصريح الذي ذكرته بقولك لما صرحوا به من أن المذكور بعد مثل الكتاب أكثري لا كلي، فتصح الظرفية مجازاً بلا تقدير البيان وغيره؛ لأن الألفاظ قوالب المعاني، فيشبه النسبة التي بين الألفاظ والمعاني، أعني نسبة الدالية والمدلولية بالنسبة التي بين الظرف والمظروف، وأنت خبير بأن هذا بعيد، والأولى أن يستند لهذا المنع بتقدير التحصيل في جانب الظرف، وجعل العامل عبارة عن الإدراكات كما فعله الشارح المدقق للإظهار، وإن جعله الشارح سنداً ثانياً للمنع الأول.

ومما يجب أن يعلم أن المحقق الدوابي قد أشار في شرح التهذيب إلى أن تقدير البيان على اختيار الشق الأول ضائع لا حاجة إليه في تصحيح الظرفية مجازاً؛ لأن أنفس المعاني التي كان العامل عبارة عنها على هذا التقدير أعم أيضاً من الباب الأول الذي هو عبارة عن الألفاظ باعتبار التحقق في العلم؛ لأن العامل الذي هو عبارة عن المعاني يعلم كما علم الباب الأول الذي هو عبارة عن الألفاظ الدالة على هذه المعاني بدون العكس، فيشبه عموم النفس المعاني وشمولها في العلم بالشمول الظرفي، فتصح الظرفية مجازاً بلا احتياج إلى تقدير البيان وغيره.

ثم اعلم أن تجوز هذه الظرفية يحتمل وجوهاً ثلاثة كما سبق الإشارة إليه:

أحدها: الاستعارة التبعية بأن يشبه الشمول العمومي المطلق بالشمول الظرفي المطلق في مطلق الشمول، ثم يستعار الشمول الظرفي المطلق للشمول العمومي المطلق، فهذه استعارة أصلية، ثم يستعار لفظ في الدال بالوضع على الشمول الظرفي الجزئي القائم بالظرف المتعلق بالمظروف للشمول العمومي الجزئي القائم ببيان العامل، أو بتحصيل إدراكاته المتعلق بالباب الأول الذي هو عبارة عن الألفاظ في الشق الأول، أو القائم بالألفاظ التي كان العامل عبارة عنها المتعلق

=

(**الْعَامِلِ**) أي في المعاني، ومسوقٌ له[1]، أو في تحصيل إدراكاته، أو المعنى الذي

=

بالباب الأول الذي هو عبارة عن المعاني في الشق الثاني، وهذه استعارة تبعية.
وثانيها: الاستعارة المكنية في المجرور بأن تشبيه البيان المذكور، أو التحصيل، أو الألفاظ التي كان العامل عبارة عنها بالظرف الحقيقي في الإحاطة والاستيعاب، ثم يستعار في النفس لفظ المشبه به للمشبه، فهذه استعارة مكنية، ثم أثبت للمشبه ما هو من خواص المشبه به، أعني كل في الدالة على الحلول الحقيقي على سبيل الاستعارة التخييلية.
وثالثها: الاستعارة التمثيلية بأن يشبه الهيئة المنتزعة من مجموع ذلك البيان، أو التحصيل، أو الألفاظ، والباب الأول والنسبة بينهما بالهيئة المنتزعة من مجموع الظرف الحقيقي والمطروف، والنسبة بينهما في قولنا: «زيد في الدار» مثلاً في الإحاطة والاشتمال، ثم يستعار ألفاظ الدالة على المشبه به سواء كانت تلك الألفاظ الألفاظ للسانية أو الخيالية لمجموع المشبه استعارة تمثيلية غير متعارفة؛ إذ لم يصرح من ألفاظ المشبه به إلا كلمة «في» وكأنه؛ لأن مدلولها هو العمدة في تلك الهيئة؛ إذ بعد ملاحظته بقرب الذهن من ملاحظة الهيئة واعتبارها، وهذا الذي ذكرناه إنما هو مسلك المحقق الشريف قدس سره في الاستعارة التمثيلية، ومسلك العلامة التفتازاني مما لا يسع المقام بيانه من أراد الاطلاع فليرجع إلى حواشي أنوار التنزيل هذا.
وإنما وصف اللفظ والمعنى بقوله: الذي وقع جزأ من الرسالة إشارة إلى أن لام التعريف الذي في الباب للعهد الخارجي لتقدم ذكره في ضمن قوله: في ثلاثة أبواب.
وأما تقديره: الأحوال مع تقدير البيان في قوله: في بيان أحوال العامل؛ فلأن المقصود مما يبين في الباب الأول ليس ذات العامل من كونه اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً، بل الأحوال العارضة له ككون هذا العامل يرفع، وهذا ينصب، وهذا يجر؛ لأنها الذي لا بد لكل طالب معرفة الإعراب دون الأول على ما قيل من أنهم قالوا: إن علم النحو: علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء. فالمبحوث عنه في النحو هو الأحوال العارضة للكلم لا جواهره الأصلية. وهذه الرسالة إنما جمعت للبحث عن هذه الأحوال؛ لأنها مؤلفة في علم النحو، وكل مؤلف في علم النحو فإنما يبحث عن أحوال الكلم، فإذن لا بد من تقدير مضاف هو قوله: أحوال.
ولا يخفى عليك أنه على هذا لا وجه لعدم تقديره في قوله: أو في تحصيل إدراكاته؛ إذ الراجح أن يقول: أو في تحصيل إدراكاتها حتى يرجع الضمير إلى الأحوال، ويكون المعنى أو في تحصيل إدراكات أحوال العامل، كما وقع في عبارة الشارح المدقق للإظهار، فتأمل.

(1) (**قوله: ومسوق لها**) عطف على قوله: كائن عطف تفسير، وبيان الحاصل المعنى على تقدير كون الباب عبارة عن الألفاظ، والعامل عبارة عن المعاني، وبيان أيضاً لصحة الظرفية على تقدير لفظ البيان في جانب الظرف على هذا التقدير، يعني أنه يكون المعنى على هذا، هكذا الألفاظ التي كان الباب الأول عبارة عنها مسوقة للمعاني التي كان العامل عبارة عنها.

=

وقع جزءً منها كائن في العامل، أي في اللفظ كما قالوا: الأَلْفَاظُ قَوَالِبُ الْمَعَانِي، وهو طائفة من الكتاب[1]، مشتملٌ على مسائل كثيرة غير متعلق ما قبلها لما بعدها، والأول اسمٌ للفرد السابق الغير المسبوق[2].

=

وأما ما قيل: من أنه عطف على كائن، وغرضه أن لفظة «في» كما يصح أن تكون للتعليل بمعنى اللام بتقدير ما يناسبها من مسوقة ونحوه فحينئذ لا يحتاج إلى التأويل المذكور في تصحيح الظرفية، فمما لا يخفى على أهل الذوق بعده عن سوق العبارة، ولا سيما عن عبارة الشارح المدقق للإظهار؛ لأنه ذكر احتمال كونها للتعليل ناقلاً عن البعض بعد جمل من الكلام، فلو كان غرضه ما ذكره هذا القائل لكان ذكره ثانياً مستدركاً، كما لا يخفى.

(1) **(قوله: وهو طائفة من الكتاب إلى آخره)** يعني أن الباب في الاصطلاح: عبارة عن طائفة من الكتاب إلى آخره، ففيه استعارة مصرحة أصلية بأن يشبه طائفة من الكتاب سواء كانت عبارة عن الألفاظ، أو المعاني، أو النقوش، أو غيرها بالباب في التوصل بها إلى المقصود؛ لأن الألفاظ المخصوصة يتوصل بها إلى المعاني المخصوصة، وكذا المعاني المخصوصة يتوصل بها إلى معرفة جزئياتها، وكذا النقوش المخصوصة حيث يتوصل بها بواسطة الألفاظ إلى المعاني المخصوصة، وقس على ذلك كما أن الباب يتوصل به إلى الدخول في الدار، ثم يستعار لفظ المشبه به، أعني لفظ الباب للمشبه، أعني تلك الطائفة، فبهذا ظهر أنه إنما أطلق الطائفة ولم يقيدها بمثل قوله: من الألفاظ أو المعاني أو غير ذلك إشارة إلى أن الاحتمالات هنا كثيرة، لكن المعروفة منها في مثل الباب والكتاب والمقصد والمرصد وأخواتها سبعة:

أحدها: أن يكون عبارة عن الألفاظ.

وثانيها: أن يكون عبارة عن المعاني.

وثالثها: أن يكون عبارة عن النقوش الدالة عليها.

ورابعها: أن يكون مجموع الألفاظ ومعانيها.

وخامسها: أن يكون مجموع المعاني والنقوش.

وسادسها: أن يكون مجموع الألفاظ والنقوش.

وسابعها: أن يكون مجموع الثلاثة، وأشهرها الأولان، كما ذكرنا، ولذا بنى الشارح كلامه عليهما.

(2) **(قوله: والأول اسم للفرد السابق الغير المسبوق)** وفي الكليات للأول استعمالان:

أحدهما: أن يكون اسماً، فينصرف، ومنه قولهم: ما له أول وآخر.

قال أبو حيان في محظوظي: أن هذا يؤنث بالتاء ويصرف، فتقول: أولة وأخرة بالتنوين.

والثاني: أن يكون صفة، أي أفعل تفضيل بمعنى الأسبق، فيعطي له حكم غيره من صيغ اسم

=

والعامل في اللغة: المؤثر.

وفي الاصطلاح: ما يُحَصَّلُ به المعنى[1] المقتضي للإعراب.

والباب مرفوعٌ بالابتداء، والأول صفةٌ موضحةٌ له[2]، والظرف خبره.

(**الْبَابُ الثَّانِي**) الذي وقع جزءً من الرسالة لفظاً أو معنى[3] كائن (**فِي**) بيان أحوال (**الْمَعْمُولِ**) ومسوق له، أو في تحصيل إدراكاته.

=

التفضيل من دخول عليه، ومنع الصرف، وعدم تأنيثه بالتاء، وفيها أيضاً أن الأول في حق الله تعالى باعتبار ذاته هو الذي لا تركيب فيه، وأنه المنزه عن العلل، وأنه لم يسبقه شيء في الوجود، والأول في حقنا هو الفرد السابق انتهى. والمعنى الذي ذكره الشارح للأول مأخوذ مما ذكره المحقق الشريف قدس سره حيث قال: الأول فرد لا يكون غيره من جنسه سابقاً عليه ولا مقارناً له، انتهى. فلا بد من نفي مقارنة شيء له أيضاً، فافهم.

(1) (**قوله: ما يحصل به المعنى إلى آخره**) أي شيء سواء كان لفظاً أو غيره يحصل بسببه إلى آخره.
وفيه بحث؛ لأن تعريف العامل بهذا إنما ينطبق على عامل الاسم؛ إذ المعنى المقتضي لا يوجد في الفعل عند البصريين؛ لأنهم قالوا: إن الفعل المضارع معرب للمشابهة بالاسم لا لأجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم نعم، أعرب المضارع لأجل ذلك التوارد عند الكوفية، إلا أنه غير مختار عندهم، وبعد ذلك ينتقض هذا التعريف أيضاً بالباء في «بحسبك درهم»؛ إذ لم يحصل فيه بسببه معنى مقتضي للإعراب.
فالأولى: أن يعرف بما عرفه به المصنف في الإظهار، وهو ما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.

(2) (**قوله: صفة موضحة له**) لما أن اللام في الباب للعهد الخارجي كما أشرنا إليه سابقاً.

(3) (**قوله: لفظاً أو معنى إلى آخره**) حالان من مستكن وقع الراجع إلى الباب الثاني، أو تمييزان عن نسبته إليه.
وقوله: في بيان أحوال المعمول ناظر إلى الأول.
وقوله: أو في تحصيل إدراكاته ناظراً إلى الثاني، يعني أن المعنى على تقدير كونه عبارة عن ألفاظ الباب الثاني الذي هو عبارة عن الألفاظ في بيان أحوال المعمول، فلا يلزم ظرفية الشيء لمباينه، وعلى تقدير كونه عبارة عن معاني الباب الثاني الذي هو عبارة عن المعاني في تحصيل إدراكات المعمول، فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه، وتصح الظرفية على كلا التقديرين مجازاً كما حققناه بما لا مزيد عليه، وقد أجرى الله الحق هنا على لسان الشارح من حيث لا يشعر به حيث تبع للشارح المدقق للإظهار في جعل كون المعمول عبارة عن الإدراكات مع تقدير لفظ تحصيل في جانب الظرف سنداً للمنع الثاني، فتدبر.

والمعمول في اللغة: الْمُتَأَثِّرُ.

وفي الاصطلاح: ما يوجد فيه أثر العامل لفظاً، أو تقديراً، أو محلاً.

والعدد إذا كان على صيغة اسم الفاعل يكون له معنيان:

1 - باعتبار تصييره.

2 - وباعتبار مرتبته[1]، فتأمل.

(**الْبَابُ الثَّالِثُ**) الذي يكون جزءً من الرسالة كائنٌ (**فِي**) بيان أحوال (**الإِعْرَابِ**) وهو في اللغة: إزالة الفساد عن الشيء[2].

---

(1) (**قوله: باعتبار تصييره، وباعتبار مرتبته إلى آخره**) فيكون المعنى على الأول ثاني الواحد، أي مصيره بانضمامه إليه اثنين، وعلى الثاني ثالث للثاني، أي الباب الواقع في المرتبة الثانية من الأبواب الثلاثة.

فإن قيل: ما الفرق بين هذين المعنيين، فإن مفادهما في الظاهر واحد؟

قلنا: الفرق بينهما بوجهين:

أحدهما: أن الأول، أي التصيير بمعنى ما قام به الفعل بخلاف الثاني، فإنه باعتبار حاله، وليس فيه معنى فعلي، فهو اسم فاعل صورة لا معنى على ما حققه الفاضل العصام في حاشية الفوائد الضيائية، ولذلك يجب إضافة فاعل في الثانية إلى ما بعده بخلاف الصورة الأولى أن يجوز فيها وجهان:

الأول: إضافته إلى ما يليه.

والثاني: تنوينه، ونصب ما يليه كما يفعل باسم الفاعل، نحو: ضارب زيد وضارب زيداً، فتقول فيه أيضاً: ثالث اثنين وثالث اثنين.

وثانيهما: أنهم شرطوا للمعنى الأول الإضافة إلى ناقص بدرجة؛ إذ لا يتصور التصيير بزيادة الواحد في الناقص بدرجتين، أو المساوي، أو الزائد نحو ثالث اثنين، أي مصيرهما ثلاثة، وشرطوا للمعنى الثاني الإضافة إلى عدد مساوٍ، أو زائد بالغ إلى ما بلغ نحو: ثالث ثلاثة، أي الواقع في المرتبة الثالثة، بقي هنا بحث، وهو أنهم صرحوا بأنه لا يستعمل ثان باعتبار التصيير، فلا يقال: ثاني واحد ولا ثان واحد، فهذا المعنى لا يجري في هذا المقام اللهم إلا أن يقال: إن هذا الاستعمال مما جوزه بعضهم، وحكاه عن العرب، وإن لم يجوزه الجمهور، ولعل لهذا أمر بالتأمل.

(2) (**قوله: إزالة الفساد عن الشيء**) من عربت معدته إذا فسدت، وعرب الجرح إذا عض وفسد، فالهمزة للإزالة كما في أشكيته.

وفي الاصطلاح: شَيْءٌ جَاءَ مِنَ الْعَامِلِ يَخْتَلِفُ بِهِ آخِرُ الْمُعْرَبِ[1].

وإعرابه ظاهر.

(1) **(قوله: يختلف به آخر المعرب)** أورد عليه أن التعريف غير جامع؛ لأن تغير مسلميان ومسلمون ليس في الآخر؛ إذ الآخر هو النون.

وأجابوا عنه: بأن النون فيهما كالتنوين في المفرد، ولعلهم أرادوا به أن هذه الحيثية لما وجدت فيه في بعض الأوقات جاز أن يجعل الحرف السابق عليه بالنظر إلى هذه الحيثية في حكم الآخر، وإن كان بالنظر إلى كونه علامة التثنية والجمع ليس في حكم الآخر، كذا ذكره الفاضل اللاري في حاشية الفوائد الضيائية.

الحروف المشبهة بالفعل

(**النَّوْعُ الثَّانِي**) من الأنواع الخمسة (**حُرُوفٌ**).

والأولى أن يقول: أحرف بدل حروف؛ لأن المقام مقام القلة لكونها ثمانية أحرف، والحروف جمع كثرة تستعمل فيما فوق العشرة، لكن المصنف رحمه الله تعالى لما عَبَّرَ عن الحروف الجارة بصيغة جمع الكثرة لمقام الكثرة لم يستحسن تغيير الأسلوب مع شيوع استعمال[1] كل من صيغة جمع القلة والكثرة في موضع الآخر، أو لما اعتبر[2] تخفيفها ولغات لعل، كما سيجيء بلغت مبلغ الكثرة، فتأمل[3].

وإنما قدمها على «ما» و«لا» المشبهتين بـ«ليس» لكونها مشبهة بفعل تام، وهما مشبهتان بفعل ناقص، والتام مقدم على الناقص.

---

(1) (**قوله: مع شيوع استعمال إلى آخره**) أي بالقرينة.

(2) (**قوله: أو لما اعتبر إلى آخره**) وجه آخر للتعبير بصيغة الكثرة.

وحاصله: أنه إنما عبر بها اعتباراً بتخفيف نونات إن وأن وكأن ولكن وبلغات لعل؛ لأن فيه سبع لغات، كما سيجيء، فبهذا الاعتبار بلغتِ هذه الحروف مبلغ الكثرة، فناسب التعبير عنها بصيغة الكثرة.

(3) (**قوله: فتأمل**) لعل وجهه ما ذكره المصنف في الامتحان حيث قال فيه بعد ما نقل الوجهين المذكورين فيه: إن أكثر الحروف المذكورة أقل من العشرة، فالمناسب رعاية الكثرة بالقلة. ثم عدم تغيير الأسلوب وشيوع الاستعمال إنما يكون مع القرينة والداعي، فلا بد من بيانه، والملاحظة المذكورة لا تتأتى فيما عدا المشبهة، والأقرب أن يقال: إن لهذه الحروف مفهومات مثل ما وضع للإفضاء وما شابه الفعل وعمل عمله الفرعي ونحوهما، ولهذا أفراد ذهنية كثيرة تلاحظ معها إجمالاً، ثم يعرف الأفراد الخارجية تفصيلاً بالتعداد، فيناسب صيغة الكثرة في الابتداء انتهى على الحروف هو المشهور في جمع حرف بمعنى كلمة أو جزئها بخلاف الأحرف، فإنه مشهور في جمع الحرف بمعنى اللغة كما في حديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف».

وكذلك الفروع[1] أو لكون عملها متفقاً عليه[2]، وعملهما مختلفاً فيه، أو لكون مفهومها وجوديّاً ومفهومهما عدميّاً، وكان الوجودي أشرف من العدمي[3]، أو لكثرة استعمالهما، فتأمل[4].

(**تَنْصِبُ**) أي تعمل هذه الحروف النصب[5] صفة لـ«حروف».

(**الاسْـــمَ**) أي اسمها الذي هو مبتدأ في الأصل، وهو المسند إليه[6] بعد دخول أحد هذه الحروف.

(**وَتَرْفَعُ**) أي تعمل الرفعَ.

(**الْخَبَـــرَ**) أي خبرها الذي هو خبر المبتدأ في الأصل، وهو المسند بعد دخول أحد هذه الحروف، وهذا على المذهب الأصح[7]، كما سيجيء لمشابَهتها[8] بالفعل

---

(1) (**قـــوله: وكذلك الفرع**) يعني أنه كما أن الفعل التام مقدم على الفعل الناقص رتبة، كذلك فرع الفعل التام مقدم على فرع الفعل الناقص، فهذه الحروف لما كانت فروعاً للتام كانت مقدمة على فروع الفعل الناقص رتبة، أعني «ما» و«لا».

(2) (**قوله: أو لكون عملها متفقاً عليه إلى آخره**) فيه أن عملها أيضاً مختلف فيه، كما سيذكره.

(3) (**قوله: وكان الوجودي أشرف من العدمي**) لأن الوجود معدن كل كمال كما أن العدم بعكسه.

(4) (**قوله: فتأمل**) لعله إشارة إلى ما ذكره الفاضل العصام من أن المناسب تقديم هذه الحروف على الحروف الجارة أيضاً؛ لأن عملها النصب، والنصب مقدم على الجر إلا أن يقال: إنه روعي أصالة حروف الجر، وفرعية هذه الحروف تأمل، أو إلى أن أكثر الوجوه المذكورة، بل كلها لا يجري في غير الحروف المشبهة بالفعل.

(5) (**قـــوله: أي تعمل هذه الحروف النصب**) إشارة إلى أن ليس المراد من النصب هنا معناه اللغوي الذي هو الإقامة، يقال: نصبت الشيء إذا أقمته أو العداوة، تقول: نصبت لفلان نصباً إذا عاديته أو السير اللين، يقال: نصب القوم إذا ساروا يومهم، وهو سير لين على ما في الصحاح، بل ما هو المصطلح عند النحويين من عمل النصب الذي هو عبارة عن إيراث إعراب النصب إلى آخر الاسم هذا، وقس عليه قوله فيما بعد: أي تعمل الرفع.

(6) (**قوله: وهو المسند إليه إلى آخره**) أي اسم هذه الحروف.

(7) (**قـــوله: وهذا على المذهب الأصح**) يعني أن نصب هذه الحروف للاسم ورفعها للخبر إنما هو على المذهب الأصح الذي ذهب إليه البصريون.

وأما مذهب الكوفيين فهو أن خبر هذه الحروف مرفوع بالابتدائية لا بها كما سيجيء بيانه.

(8) (**قـــوله: لمـــشابهتها إلى آخره**) متعلق لقول المصنف تنصب الاسم وترفع الخبر، يعني أن هذه الحروف إنما عملت بالرفع والنصب؛ لأنها مشابهة بالفعل لفظاً ومعنى واستعمالاً.

=

لفظاً، ومعنى، واستعمالاً، وستعرفها إن شاء الله تعالى[1].

فإن قلت: لِمَ قدم منصوبها على مرفوعها مع أن الفعل بخلافه؟

قلت: إنما عملت هذا العمل؛ لأنه عمل فرعي للفعل، فنبه على فرعيتها له في العمل[2]، ولها صدر الكلام[3] وجوباً ليعلم في أول الأمر أنه[4] أي قسم من أقسامه سوى أن المفتوحة[5]، فهي بعكس باقيها على ما لا يخفى.

=

فإن قيل: لا يلزم من تلك المشابهة كونها رافعة وناصبة؛ لأن الفعل اللازم لا ينصب؟

قلنا: إنها مشابهة أيضاً بالفعل المتعدي خاصة في دخولها على الاسمين.

(1) **(قوله: وستعرفها فيه أن ما سيذكره)** ليس إلا بيان وجه مشابهتها بالفعل لفظاً ومعنى لا استعمالاً كما ستطلع.

(2) **(قوله: فنبه على فرعيتها له في العمل)** فيه نظر؛ لأن هذا مشترك بين هذه الحروف وبين «ما» و«لا» المشبهتين بـ«ليس» مع أنهما لم يعملا بهذا العمل، حتى يكون تنبيهاً على فرعيتهما له في العمل أيضاً.

هذا حاصل ما ذكره الرضي في تزييف هذا الوجه.

والجواب: أنه لما شابه لا التي لنفي الجنس بكلمة أن في التأكيد، ولملازمة الأسماء جعل مساوياً له في العمل؛ لأن «أن» ليس له عمل فرعي حتى تعمل لا يعملها الفرعي. وأيضاً لما شابه لا بواسطة أن بالفعل عمل عمله الفرعي مثله، فلو عمل «ما» و«لا» المشبهتين بـ«ليس» بالعمل الفرعي أيضاً للفعل لا ليس لا المشبهة بليس بلا التي لنفي الجنس.

فإن قيل: فلم لم يعكس؟

قلنا: لأن المناسب أن يعتبر لا التي لنفيْ الجنس أو لا لكثرتها وقلة لا المشبهة بليس، ولكون ما يشبه به لا المشبهة بليس ناقصاً غير متصرف على أنه يلزم على تقدير العكس مزية الفرع على الأصل، أعني مزية لا التي لنفي الجنس على أن.

وأما كلمة ما فقد حملت على لا لمشاركتهما في المشابهة بليس، هذا توضيح ما ذكره الشارح المدقق للإظهار نقلاً عن الفاضل العصام، وسيشير إليه الشارح إليه.

(3) **(قوله: ولها صدر الكلام)** أي لهذه الحروف صدر الكلام الذي دخلت هي عليه.

(4) **(قوله: ليعلم في أول الأمر أنه إلى آخره)** أي يعلم السامع في أول الأمر أن الكلام من أي قسم من أقسامه؛ لأن كلاً من هذه الحروف يدل على قسم من أقسام الكلام مثل الكلام المؤكد، والمشتمل على التشبيه، والاستدراك والتمني والترجي.

(5) **(قوله: سوى أن المفتوحة إلى آخره)** يعني أن كلاًّ من هذه الحروف يقتضي الصدارة وجوباً غير أن المفتوحة. ولما توهم من هذه الاستثناء أن أن المفتوحة أيضاً قد تقع في صدر الكلام إلا أنه لا يجب وقوعها فيه كسائرها مع أنها لا تقع في الصدر أصلاً، أشار إلى دفع ذلك التوهم بقوله:

=

(وَهِيَ) أي الحروف التي تنصب وترفع.

(ثَمَانٍ) بحذف الياء مؤنث ثمانية بالتاء على خلاف القياس[1].

{إنّ}

(الأَوَّلُ) منها (إِنَّ) بالكسر وبالتشديد.

قدمها على أن المفتوحة لكونها أصلاً، ولكون ما بعدها كلاماً تامّاً لفظاً، ومعنى بخلاف المفتوحة؛ لأن ما بعدها مفرد معنى[2]، وهي لتحقيق مضمون جملة[3] بلا تغيير.

ولا يتقدم خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفاً فحينئذ يجب إن كان اسمها نكرة، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَنَا لأَجْرًا ﴾[4].

ويجوز إن كان معرفة، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴿٢٦﴾ ﴾[5].

وخبرها يكون مفرداً وجملة.

=

فهي بعكس باقيها، يعني أن أن المفتوحة ملتبسة بعكس باقيها من جهة أن باقيها تقتضي الصدارة، وهي تقتضي عدمها؛ إذ هي مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد، كما سيجيء، فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاماً وحينئذ لو وقعت في الصدر اشتبهت بأن المكسورة في صورة الكتابة على ما ذكره الجامي قدس سره.

(1) (قوله: **على خلاف القياس**) فإن القياس أن يكون المؤنث بالتاء والمذكر بعدمها، كما في سائر الأسماء إلا أنهم صرحوا بأن مذكر أسماء العدد من الثلاثة إلى العشرة بالتاء ومؤنثها بحذفها لعلة قد ذكرت في المطولات.

(2) (قوله: **لأن ما بعدها مفرد معنى**) لكونها مع جملتها في حكم المصدر، وإن كان كلاماً لفظاً من جهة اشتماله على المبتدأ والخبر صورة.

(3) (قوله: **لتحقيق مضمون جملة إلى آخره**) يعني أن إن المكسورة تحقق وتؤكد مضمون الجملة التي دخلت عليها بلا تغيير معناها، ولا يخرجها عن كونها جملة. فإذا قلت: أن زيداً قائم أفدت ما أفدت بقولك: زيد قائم مع زيادة التأكيد.

(4) الأعراف: 113.

(5) الغاشية: 25 - 26.

ويلزم العائد على اسمها[1]، وكذلك المفتوحة[2]، ودخلت لام التأكيد[3] على خبرها، نحو: «إن زيد لقائم»، وعلى اسمها إذا فصل بينه وبينها بالخبر، نحو: «إن في الدار لزيداً» بخلاف أن المفتوحة[4].

(**نَحْـــوُ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى**) بالنصب اسمها (**عَالِمٌ**) بالرفع خبرها (**كُلِّ**) بالجر (**شَيْءٍ**) أي عالم كل فرد[5] من أفراد الشيء سواء كان جزئيّاً أو كليّاً، وسواء كان غائباً أو حاضراً.

---

(1) (**قـــوله: ويلزم العائد على اسمها**) أي يلزم على تقدير كون خبرها جملة أن يكون فيها عائداً إلى اسمها.

(2) (**قوله: وكذلك المفتوحة**) أي في هذين الحكمين الذين أشار إلى أحدهما بقوله: وخبرها يكون مفرداً إلى آخره وإلى الآخر بقوله: ولا يتقدم خبرها إلى آخره.

(3) (**قـــوله: ودخلت اللام إلى آخره**) يعني أنه قد تدخل اللام التي لتأكيد معنى الجملة على خبر إن المكسورة التي هي أيضاً لتأكيدها كما عرفت. وتدخل أيضاً على اسمها إذا فصل بينه وبينها لئلا يلزم توالي حرفي التأكيد والابتداء، أعني إن المكسورة ولام الابتداء وهم كرهوا ذلك.

(4) (**قوله: بخلاف أن المفتوحة**) فاللام لا يجتمع معها؛ لأنها بمعنى المفرد، فلا يجتمع معها ما هو لتأكيد معنى الجملة.

(5) (**قوله: أي عالم كل فرد إلى آخره**) إشارةٍ إلى ما تقرر من أن كلمة «كل» إذا أضيفت إلى المنكر تفيد عموم الأفراد، فتكون تأسيساً كقوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَهُ تَفْصِيلًا ﴾ (الإسراء: 12) كما أسلفناه بقي أنهم اختلفوا في تفسير معنى لفظ الشيء؟

فهو عند الأشاعرة يطلق على الموجود فقط.

وذهب طائفة من المعتزلة إلى أنه المعلوم.

وقال بعضهم هو القديم وللحادث مجاز.

وقال أبو الحسين البصري من المعتزلة هو حقيقة في الموجود، ومجاز في المعدوم، لكن النزاع لفظي متعلق بلفظ الشيء، وأنه على ماذا يطلق فليطلب التفصيل من المواقف، فهو في عرف الشرع لا يشمل المعدوم، ولذا استدل في الكلام على شمول علمه تعالى بقوله تعالى: ﴿ عَلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ﴾ دون قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ مع أن الاستغراق مصرح به في الآية الثانية، وحمل لفظ الشيء على ما يعم الموجود والمعدوم كما يشير إليه سوق الكلام يحتاج إلى قرينة، ولا يخفى عليك أن في المثال اقتباساً من الآية الثانية، وأن فيه ردّاً للنافين علمه تعالى بالأشياء من أهل البدع والأهواء، كما بسط في الكلام.

{أن}

(**وَالثَّانِيَةُ**) من هذه الحروف الثمانية (**أَنَّ**) بفتح الهمزة.

قدمها على «كأن» لمشابَهتها بالأول لفظاً ومعنى أو لكونها بسيطة بالاتفاق[1].

وهي للتحقيق مع التغيير[2].

وهي مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد بأن يؤخذ من خبرها مصدره، ويضاف إلى اسمها إذا كان خبرها مشتقّاً، نحو: «علمت أن زيداً عالم»، أي علمت علم زيد.

وأما إذا كان غير مشتق، فيؤتى بالياء المصدرية[3] في آخره، نحو: «علمت أن زيداً إنسان» أي علمت إنسانية زيد.

وإذا كان منفيّاً[4] يؤخذ من النفي عدم، أو انتفاء ونحوه، ويضاف إلى مصدر الخبر، ويضاف إلى اسمها، نحو: «علمت أن زيداً لا يفهم»، أي علمت عدم أو انتفاء

---

(1) (**قوله: أو لكونها بسيطة بالاتفاق**) إنما قيد بقوله بالاتفاق؛ لأن كان أيضاً بسيطة عند الجمهور إلا أن فيها خلاف الخليل، كما سيجيء.

(2) (**قوله: وهو للتحقيق مع التغيير**) فإن المكسورة لتأكيد النسبة التامة.
وأما هذه المفتوحة فلتأكيد النسبة الإضافية المسبوكة من الاسم والخبر؛ لأنها تخرج الجملة عن الإسناد التام، وتجعلها مركباً إضافياً كما أشار إليه بقوله: وهو مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد.

(3) (**قوله: فيؤتي بالياء المصدرية إلى آخره**) هذا ما ذكره الرضي، وذلك لأن ياء النسبة إذا ألحقت آخر الاسم وبعدها هاء التأنيث أفادت معنى المصدر، نحو الضاربية والمضروبية كما سبق.
وأما صاحب المغني: فقد قال: إن الخبر إن كان جامداً قدر بالكون، نحو: «بلغني أن هذا زيداً» تقديره: بلغني كونه زيداً؛ لأن كل خبر جامد يصبح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول: «هذا زيد»، وإن شئت هذا كائن زيداً، ومعناهما واحد.

(4) (**قوله: وإذا كان منفيّاً إلى آخره**) أي الخبر. وهذا مأخوذ مما زاده الفاضل العصام على الطريقين الأولين الذين ذكرهما القوم حيث قال معترضاً على ما نقله الرضي من ذينك الطريقين: هذا ليس بوفي، فإنه قد لا يمكن الأخذ من الخبر، بل يؤخذ من صفته مصدر أن مضاف أحدهما إلى الآخر، وهو إلى الاسم كما في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴾ (الحشر: 13) أي بانتفاء فقاهتهم، وقد يؤخذ من جزائه مصدر مضاف إلى المضاف إلى الاسم مثل: بلغني أن زيداً أن تعطه يشكرك أبوه، أي شكر أبيه إياك على تقدير إعطائك إياه، وقد يؤخذ من جزئه مصدر كذلك مثل: بلغني أن زيداً أبوه قائم، أي قيام أبيه انتهى. فبهذا يبلغ الطرق هنا إلى ستة، كما لا يخفى.

فهم زيد.

(**نَحْوُ: اعْتَقَدْتُ**) أنا، يعني حكمت حكماً جازماً[1] لا يقبل الشك.

(**أَنَّ اللهَ**) بالنصب اسمها.

(**تَعَالَى قَادِرٌ**) بالرفع خبرها، والجملة مفعول لـ«اعتقدت».

(**عَلَى كُلِّ شَيْءٍ**) أي اعتقدت قدرته تعالى على كل شيء.

ثم اعلم «أن» في عملهما ثلاثة مذاهب:

الأول: أنهما تنصبان الاسم، وترفعان الخبر، هذا عند البصريين.

والثاني: أن خبرهما مرفوع[2] بالابتدائية، أو بالاسم على رأي[3]، هذا عند الكوفيين[4].

والثالث: أن اسمهما وخبرهما معمولان لعامل الأول[5]، وهذا القول مرجوح[6].

---

(1) (**قوله: يعني حكمت حكماً جازماً إلى آخره**) إشارة إلى المعنى المشهور، للاعتقاد الذي هو الحكم الجازم المقابل للشك بخلاف اليقين.
وقيل: هو إثبات الشيء بنفسه.
وقيل: هو التصور مع الحكم.

(2) (**قوله: أن خبرهما مرفوع إلى آخره**) يعني أن خبرهما مرفوع بما ارتفع به عند كونه حبراً للمبتدأ، وهو الابتداء الذي هو تجريد الاسم الصريح أو المؤول به عن العوامل اللفظية للإسناد؛ لأنه الرافع للمبتدأ والخبر عند الأكثر، وهنا نظر؛ لأنه سيصرح بكون هذا مذهب الكوفيين مع أنه لا ينطبق على مذهبهم الذي هو الرافع بين المبتدأ والخبر إلا أن يقال: إن قوله فيما بعد: وهذا عند الكوفيين إشارة إلى ارتفاع الخبر بالاسم فقط، ولا يخفى عليك بعده كل البعد.

(3) (**قوله: أو بالاسم على رأي**) أي أو أن خبرهما مرفوع باسمهما بأن يكون الاسم رافعاً للخبر على رأي من قال يكون المبتدأ عاملاً في الخبر كما سيجيء.

(4) (**قوله: هذا عند الكوفيين**) ودليلهم أن هذه الحروف ضعيفة، فلا تعمل عملين النصب والرفع.
والجواب: أن عملها لمشابهتها بالفعل المتعدي، فتعمل عمل ما تشبهه.
أقول: وبهذا تعلم أن الاختلاف المذكور في هذه الحروف الستة جميعاً، فتخصيص الشارح بأن المكسورة والمفتوحة مما لا ينبغي كما لا يخفى.

(5) (**قوله: معمولان للعامل الأول**) أي للعامل الذي كان عاملاً فيهما قبل دخولهما عليهما.

(6) (**قوله: وهذا القول مرجوح**) لأنه قول بإخراجهما عن العاملية بالكلية مع أنه مما يرده القرآن وكلام البلغاء.

{كأن}

(**وَالثَّالِــثَةُ**) منها (**كَــأَنَّ**) وهي لتشبيه اسمها بخبرها سواء كان خبرها جامداً أو مستقّاً عند الجمهور.

وقال الزجاج: «كأن» للتشبيه إن كان خبرها جامداً، وللشك إن كان مشتقّاً[1].

وقد يكون للتحقيق.

قدمها على «لكنَّ» لزيادة مشابهتها[2] منها بالأولين.

وهي حرف برأسه على الأصح حملاً على أخواتها، ولأن الأصل عدم التركيب.

وذهب الخليل إلى أنها[3] مركبة من الكاف و«إنَّ» المكسورة، فأصل «كَأَنَّ زيداً الأسد» «إن زيداً كالأسد»، قدمت الكاف ليعلم إنشاء التشبيه من أول الأمر[4]، وفتحت الهمزة؛ لأن الكاف في الأصل جارة، وإن خرجت عن حكم الجارة، والجارة إنما تدخل على المفرد، فراعوا الصورة[5]، وفتحوا الهمزة، وإن كان المعنى على الكسر.

(**نَحْوُ: كَأَنَّ الْحَرَامَ**) يعني جنسه بالنصب اسمها.

(**نَــارٌ**) بالرفع خبرها، أي أشبه الحرام ناراً[6]؛ لأن الحرام أشد[7] من النار؛ لأن

---

(1) (**قوله: وللشك إن كان مشتقاً**) نحو: «كان زيداً قائم»؛ لأن الخبر في المعنى على هذا التقدير هو الاسم، والشيء لا يشبه بنفسه، ولذا لا يقال كما في المسيء.
وقال الرضي: الأولى أنه للتشبيه أيضاً، والمعنى كأني شخص إلا أنه لما حذف الموصوف، وجعل الاسم الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود إلى الاسم لا الموصوف، ولذلك تقول: كأني مسيء.

(2) (**قوله: لزيادة مشابهتها إلى آخره**) أما لفظاً: فظاهر.
وأما معنى: فلأنه قد يجيء للتحقيق والتقريب كالأولين.

(3) (**قوله: وذهب الخليل إلى أنها إلى آخره**) فكان عنده للتشبيه والتأكيد.

(4) (**قوله: ليعلم إنشاء التشبيه من أول الأمر**) أي ليعلم السامع من أول الأمر أن الكلام مما يشتمل على التشبيه.

(5) (**قوله: فراعوا الصورة**) أي صورة الكاف، فإنها في صورة الجارة، ولم تكن هي.

(6) (**قــوله: أي أشبه الحرام ناراً**) فكان في المثال المذكور للتشبيه وفاقاً بين الزجاج والجمهور؛ لأن الخبر جامد، ووجه الشبه كون كل منهما سبباً للهلاك، فكما يهلك من وقع في النار كذلك من وقع في الحرام.

(7) (**قــوله: لأن الحرام أشد**) فيه أنه يشعر بأن المشبه هنا، أعني الحرام أقوى من المشبه به الذي هو =

النار تطفئ بالماء، والحرام لا يطفئ بالماء[1]، بل يحتاج إلى التوبة مع إرضاء صاحبه[2]، وقال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾[3] الآية[4].

{لكن}

(وَالرَّابِعُ) منها **(لَكِنَّ)**.

قدمها على «ليت» لكونها خبرية بخلاف «ليت»[5].

وهي للاستدراك، وهو: دفع توهم[6] يتولد من الكلام المتقدم مثلاً إذا قلت:

=

النار في وجه الشبه مع أنه قد تقرر في موضعه أنه لا بد وأن يكون المشبه به أقوى من المشبه في وجه الشبه، كما أشار إليه الشاعر بقوله: ظلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك.

فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي إلا أن يقال: التشبيه باعتبار الحسن.

(1) **(قوله: والحرام لا يطفئ بالماء)** أطفأ الحرام كناية عن النجاة من مواجب الوعيدات التي تتعلق بمن يرتكبه.

(2) **(قوله: مع إرضاء صاحبه)** أي صاحب ذلك الحرام إن كان من حقوق العباد؛ إذ لا يطفيه ماء التوبة فقط، بل لا بد معه من إرضاء صاحب الحق، فإضافة الصاحب إلى الضمير الراجع إلى الحرام لأدنى ملابسة. ثم لا يخفى أن المستفاد مما ذكره أنه جعل الحرام هنا مخصوصاً بما هو من قبيل الأعيان على عكس ما جعله عنه قول المصنف: «كففت عن الحرام»، ومخصوصاً أيضاً من بينها بما هو من حقوق العباد، ولعل وجه التخصيص الأول التشبيه بالنار لما أنها من قبيل الأعيان.

ووجه التخصيص الثاني ما سيشير إليه من كون هذا المثال اقتباساً من الآية الآتية، فافهم.

(3) النساء: 10.

(4) **(قوله: وقال الله تعالى:** ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ﴾ **الآية)** قال القاضي في تفسيره: إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً ظالمين، أو على وجه الظلم إنما يأكلون في بطونهم ملأ بطونهم ناراً ما يجر إلى النار، ويؤول إليها.

وعن أبي بردة أنه عليه الصلاة والسلام قال: «يبعث الله قوماً من قبورهم تتأجج أفواههم نار. فقيل: من هم؟ قال: ألم تر أن الله يقول: إن الذين يأكلون الآية.

(5) **(قوله: بخلاف ليت)** فإنها لإنشاء التمني، كما سيجيء.

(6) **(قوله: وهو دفع توهم إلى آخره)** أي الاستدراك في العرف: دفع التوهم يتولد من الكلام السابق على «لكن» دفعاً شبيهاً بالاستثناء. ومن ثم قدر المستثنى المنقطع بـ«لكن» كما ذكره الرضي.

=

«جائني زيد» توهم السامع أن عمراً جاءك لما بينهما من الألفة دفعت هذا التوهم بقولك: «لكن عمراً لم يجيء»، فتقع بين كلامين[1] متغايرين نفياً وإثباتاً لفظاً أو معنى، ومخالفة المعنى ضروري[2] سواء كانا متغايرين لفظاً كما مر[3] أو لا، نحو: «زيد حاضر لكن عمراً غائب».

وهي عند البصريين مفردة.

وقال الكوفيون: هي مركبة[4] من «لا» و«إن» المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة، فأصلها «لاَ كَأَنَّ»، فقلبت كسرة الهمزة إلى الكاف، وحذفت الهمزة، ثم حذفت همزة «لا» من الكتابة، فصار «لكن»، فكلمة «لا» تفيد أن ما بعدها ليس كما قبلها، بل هو مخالف له نفياً وإثباتاً، وكلمة «إنَّ» لتحقيق مضمون ما بعدها.

(**نَحْوُ: مَا فَازَ**) أي ما نال المقصود[5].

=

وأما في اللغة: ففي الصحاح: الاستدراك تدارك ما فات، فليس السين للطلب.

وقال الفاضل المهندي: هو طلب درك السامع لدفع ما عسى أن يتوهم، فجعل السين للطلب.

وعلى التقديرين: نقل في العرف من معنى العام إلى الخاص على ما ذكره المحقق السلكوتي.

(1) (**قوله: فتقع بين كلامين إلى آخره**) أي والأولى فبتوسط.

(2) (**قوله: ومخالفة المعنى ضروري**) يعني أن التغاير المعنوي بين الكلامين الذين توسط بينهما، لكن ضروري لا بد منه.

وأما التغاير اللفظي فقد يكون بينهما أيضاً، وقد لا يكون.

قال الفاضل العصام: ولا يلزم التضاد الحقيقي، بل يكفي تنافيهما بوجه ما كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٧٣﴾ ﴾ (النمل: 73)، فإن عدم الشكر غير مناسب للإفضال. ثم قال: ينبغي أن يكون الكلام السابق بحيث يوهم نقيض الكلام الذي بعده، فإن قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ (النمل: 73) يوهم شكر جميع الناس.

(3) (**قوله: كما مر**) من التمثيل بقوله: «جائني زيد لكن عمراً لم يجيء»؛ لأن الكلامين فيه متغايران لفظاً ومعنى.

(4) (**قوله: وقال الكوفيون هي مركبة إلى آخره**) قال الرضي: ولا يخفى أثر التكلف فيما قالوا مع ما فيه من نقل الحركة إلى المتحرك، والأصل عدم التركيب.

(5) (**قوله: أي ما نال المقصود**) إشارة إلى أن الفوز هنا بمعنى النجاة والظفر بالخير؛ لأنه أحد معنييه.

وثانيهما: الهلاك.

=

(**الْجَاهِـــلُ**) عابداً كان أو غيره توهم منه أن العالم فائز أو لا، دفع بقول: (**لَكِنَّ الْعَالِمَ**) بالنصب اسمها، أي العالم العامل المخلص[1].

(**فَائِزٌ**) بالرفع خبرها أي نائل لمقصوده.

{ليت}

(**وَالْخَامِسُ**) منها (**لَيْتَ**).

قدمها على «لعل» لكونها مستعملة في الممكن والمحال بخلافه[2].

وهي لإنشاء التمني.

فتدخل على الممكن، نحو: «ليت زيداً قائم»، وعلى المستحيل، نحو:

لــيت الــشباب يعــود يــوماً[3] فأخبــره بمـــا فعـــل المـــشيب

وقال الفراء: يجوز «ليت زيداً قائماً» بنصب المعمولين؛ لأن «ليت» للتمني، فكأنه قيل: «أتمنى زيداً قائماً»[4].

=

قال الجوهري: تقول منهما فاز يفوز فوزاً، فالمعنى الثاني لا يجوز إرادته ههنا، كما لا يخفى.

(1) (**قوله: أي العالم العامل المخلص**) تنبيه على أن اللام في العالم للعهد الخارجي لما أنهم صرحوا بجواز كونها للعهد فيما يكون بعض أفراد مدخولها حاضراً في الأذهان، ومتبادراً إلى الأفهام بسبب من الأسباب على ما أشار إليه الفاضل العصام في حاشية أنوار التنزيل على أنه يجوز أن يكون العهد هنا إشارة إلى الفرد الكامل كما صرح به بعض المحققين، ولا شك أن العالم العامل المخلص فرد كامل من أفراد العلماء.

ويمكن أن يقال: قد سبق ذكر ذلك العالم في قول المصنف: هلك العاملون عدا المخلص.

(2) (**قوله: بخلافه**) أي بخلاف لعل، فإنه لا يدخل إلا على الممكن.

(3) (**قــوله: لــيت الــشباب يعود يوماً**) البيت قائله ابن العتاهية إسماعيل ابن قاسم لفظه: فيا ليت الشباب إلى آخره؛ لأنه من الوافر.

وقوله: فأخبره منصوب بإضمار «أن» بعد الفاء في جواب التمني، وبما فعل المشيب أي بما فعله المشيب بتقدير العائد على أن تكون ما موصولة، أو بفعل المشيب على أن تكون مصدرية، والشباب عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مستعلة، والمشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال، والشيب بياض الشعر، هذا قول الأصمعي.

وقال الجوهري: الشيب والمشيب واحد.

وقيل: هذا البيت بكيت على الشباب بدمع عين فما نفع البكاء ولا النحيب.

(4) (**قــوله: فكأنه قيل: أتمنى زيداً قائماً أي**) أتمناه كائناً على صفة القيام، فالخبران منصوبان على

=

وقال الكسائي: يجوز نصب جزء الثاني بتقدير «كان».

ومتمسكهما قول الشاعر:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الْصِّبَا رَوَاجِعَا

وقال الفراء: إن «رواجعا» منصوب بمفهوم «ليت»[1].

والكسائي: إنه منصوب بـ«كانت» المقدر.

والجمهور على أنه منصوب على الحالية[2].

(**نَحْوُ: لَيْتَ الْعِلْمَ** النافع[3] بالنصب اسمها.

(**مَرْزُوقٌ**) بالرفع خبرها.

(**لِكُلِّ أَحَدٍ**[4]) أي لكل فرد من أفراد الإنسان.

=

المفعولية لمعنى «ليت»، كذا ذكره الجامي.

(1) (**قوله: منصوب لمفهوم «ليت»**) والمعنى: أتمنى أيام الصبا رواجعا.

(2) (**قوله: والجمهور على أنه منصوب على الحالية**) أي على أنه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف، أي ليت أيام الصبا لنا كائنة حال كونها راجعة، وفيه أن هذا ليس بقول الجمهور، بل هو قول المحققين، كما صرح به المولى الجامي وغيره، اللهم إلا أن يراد جمهور المحققين.

(3) (**قوله: العلم النافع**) وهو الذي كان مقارناً بالعمل والإخلاص.

(4) (**قوله: ليت العلم مرزوق لكل أحد**) الرزق في اللغة: الحظ.

وفي الاصطلاح عند أكثر أصحابنا: هو سوق الله تعالى إلى الحيوان ما ينتفع به بالفعل، ثم إنه قد سألني بعض المعاصرين عن إطلاق المرزوقين على نفس الحظ كما فعله المصنف في هذا المثال حيث أسند المرزوق إلى العلم بناء على أن الرزق يتناول النعم الظاهرة والباطنة، كما ذهب ابن الأثير مع أن الظاهر أن المرزوق هو الشخص الذي وصل إليه الرزق لا نفس الحظ، فاحببته بأن هذا الإطلاق يمكن أن يكون من قبيل الحذف والإيصال، أي مرزوق به، كما هو شائع ذائع في مثله. ثم بعد سنة من حين السؤال قد وجدت في كلام بعض المحققين ما محصله: أنه إذا لم يعتبر في المصدر أن يكون متعلقه أمراً مخصوصاً كالضرب كانت الذات المعتبرة في الصفة المشتقة منه ما يتعلق به ذلك الحدث كالضارب والمضروب، فإن معناهما ما له الضرب وما عليه الضرب، وإذا اعتبر فيه أن يكون متعلقه أمراً مخصوصاً، فإن كان ذلك الأمر المخصوص فاعلاً كان الذات المعتبرة في اسم الفاعل هو ذلك الأمر كالصوم الذي هو قطع السيف، وإن كان مفعولاً كان المعتبر في اسم المفعول هو ذلك الأمر دون اسم الفاعل كالسفك الذي هو إهراق الدم والرزق الذي هو إخراج الحظ، فمعنى الصارم السيف القاطع، ومعنى

=

{لعل}

(وَالسَّادِسُ) منها (لَعَلَّ) باللام المشددة.

وقيل: فيها لغات[1]: لَعَلَّ وعَلَّ وعَنَّ ولَعَنَّ ولَغَنَّ بالغين المعجمة، ولأن وأَنَّ[2].

وهي لإنشاء الترجي، وهو: انتظار شيء[3] لا وثوق بحصوله، فيدخل فيه الطمع، وهو ارتقاب شيء محبوب لا وثوق بحصوله، نحو: «لعلك تعطينا»، والإشفاق[4] وهو: ارتقاب مكروه لا وثوق بحصوله، نحو: «لعلي أموت الساعة».

=

المسفوك الدم المهراق، ومعنى المرزوق الحظ المخرج انتهى.

أقول: وأنت خبير بأن هذا يقتضي أن لا يطلق المرزوق على الشخص مع أنه لا شك في صحة إطلاقه عليه، ووجدت في بعض حواشي أنوار التنزيل ما ملخصه: قال القاضي: الأقرب في رسم المفعول أن يقال: هو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ عن عامله. ثم قال: وباب أعطيت زيداً درهماً متعد إلى مفعولين حقيقة، لكن أولهما مفعول هذا الفعل الظاهر؛ إذ زيد مثلاً في المثال المذكور معطي، وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل، فإن الدرهم فيه مثلاً معطي أيضاً أي مأخوذ انتهى ملخصاً. فعلى قياس ما ذكره يكون المرزوق في قولنا: رزق الله زيداً مالاً مثلاً هو زيداً، ويكون المال مفعولاً لفعل مستفاد من الكلام كما أن المفعول الثاني لـ«أعطيت» كذلك، فاحفظ هذا.

(1) (**قوله: وقيل: فيه لغات**) ففي المغني فيه عشر لغات مشهورة، وذكر لها الرضي أحد عشر لغة، وما ذكره الشارح منها سبعة كلها مشددة الحرف الأخير.
وثامنها: لعاء بالمد.
وتاسعها: على مكسورة اللام.
وعاشرها: على مفتوحة اللام.
والحادي عشر: لعلت.

(2) (**قوله: ولأن وأن**) كأنهم أبدلوا من العين همزة كما أبدلوا من الهمزة عيناً في قولهم: أشهد عن محمداً رسول الله، ولا يفعلون ذلك إلا في الهمزة المفتوحة.

(3) (**قوله: وهي انتظار شيء إلى آخره**) أي الترجي: انتظار شيء لا اعتماد على حصوله، ولذا لا يقال: لعل الشمس تطلع أو تغرب؛ لأن الطلوع والغروب ليسا مما لا وثوق بحصوله.

(4) (**قوله: والإشفاق إلى آخره**) أي إذا فسر الترجي بهذا المعنى يدخل فيه الإشفاق أيضاً؛ لأنه انتظار شيء مكروه لا وثوق بحصوله.
فقوله: والإشفاق عطف على قوله: الطمع، ومن الإشفاق أيضاً نحو: لعل الحبيب بليس النعال، ويقطع الوصال.

كذا ذكره الرضي ورضي به المصنف رحمه الله.

وقيل: الترجي مخصوص بالطمع.

قال المحقق الحقاني العلامة التفتازاني في شرح الكشاف: إن الترجي قد يكون من المتكلم[1]، وقد يكون من المخاطب[2]، وقد يكون من غيرهما[3] كما يشهد به موارد الاستعمال، انتهى.

وقال الرضي: إن «لعل» إذا وقعت في كلام علام الغيوب تكون لرجاء المخاطبين[4] عند سيبويه، وهو الحق[5].

---

(1) (**قوله: أن الترجي قد يكون من المتكلم**) سواء كان طمعاً أو إشفاقاً، وهو الأصل كالمثالين المذكورين آنفاً.

(2) (**قوله: وقد يكون من المخاطب**) وهو أيضاً كثير لتنزيله منزلة المتكلم في التلبس التام بالكلام كقوله تعالى: ﴿ لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ﴾ (طه: 44) وقوله تعالى: ﴿ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ (الشورى: 17) لاستحالة الترجي منه تعالى كما ستعرف.

(3) (**قوله: وقد يكون من غيرهما**) أي ممن له نوع تعلق بالكلام كقوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ ﴾ (هود: 12) على أحد الوجهين، وهو أنك بلغت من التهالك على إيمانهم مبلغاً يرجون أن تترك بعض ما يوحى إليك.

(4) (**قوله: تكون لرجاء المخاطبين**) لامتناع الترجي عليه تعالى؛ لأن الترجي كما سبق إرادة أمر حصوله غير معلوم، وهو على علام الغيوب محال لاستلزامه الجهل عليه تعالى.
وقال صاحب الكشاف: إن لعل الواقعة في القرآن بمعنى الإطماع، وحاصله: إيقاع المتكلم المخاطب في الطمع بعلاقة اللزوم بين الترجي والطمع، نحو: لعلي أقضي حاجتك كما هو دأب الملوك وسائر الكرماء في وعدهم المخاطب بشيء محبوب عنده لا يناله من جهتهم عازمين على إيقاعه غير جازمين بوقوعه، فمثل قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴾ ﴿ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ﴾ من هذا القبل، وإن كان حصول الفلاح والرحمة مجزوماً مقطوعاً به بالنسبة إليه تعالى.
وقال المحقق الشريف في حواشي الكشاف: إن ابن الأنباري وجماعة من الأدباء ذهبوا إلى أن لعل قد يجيء بمعنى كي حتى حملوها على التعليل في كل موضع امتنع فيه الترجي سواء كان من قبيل الإطماع، نحو: ﴿ لَّعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴾ أو لا نحو: ﴿ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾. وهنا أقوال أخر حققها الفاضل السلكوتي في حواشي المطول على وجه التفصيل، وإنما أعرضنا عنه خوفاً من التطويل.

(5) (**قوله: وهو الحق**) أي ما ذهب إليه سيبويه من أن لعل الواقعة في القرآن لرجاء المخاطبين هو الحق؛ لأن الأصل في الكلمة أن لا تخرج عن معناها الأصلي بالكلية.

وقيل: قد تجئ للاستفهام[1]، نحو: «لعلي زيداً قائم» بمعنى «هل زيد قائم».
(**نَحْوُ: لَعَلَّ اللهَ**) بالنصب اسمها.
(**تَعَالَى غَافِرٌ**) بالرفع خبرها.
(**ذَنْبِي**) ولما كان هذه الستة المذكورة متحدة بالأخيرين في النوع[2]، ومغايرة في الاسم.
نبه بقوله: (**وَهَذِهِ السِّتَّةُ**) المذكورة.
(**تُسَمَّى**) أي الستة.
(**الْحُرُوفَ**) بالنصب مفعول ثانٍ.
(**الْمُشَبَّهَةَ**) بفتح الباء.
(**بِالْفِعْلِ**) ووجه تشبيهها به لفظاً ومعنى[3].
أما لفظاً: فلكونها منقسمة إلى الثلاثي والرباعي والخماسي، وبنائها على الفتح مثله.
وأما معنى: فلوجود معاني الفعل[4]، مثل: أكدتُ، وشبهتُ، واستدركتُ، وتمنيتُ، وترجيتُ، فافهم[5].

---

(1) (**قوله: وقيل: قد تجيء للاستفهام**) قائله الفراء ومن وافقه من الكوفيين، ونقل البعض عن الفراء أيضاً أن لعل يجيء للشك.
وذهب الأخفش والكسائي إلى أنها تكوْن للتعليل بمعنى اللام، وقد سبق الإشارة إليه آنفاً، وإنما نقله بصيغة التمريض لما قال بعضهم من أن كونها للتعليل والاستفهام والشك خطأ عند البصريين على ما ذكره في شرح التسهيل.
(2) (**قوله: متحدة بالأخيرين في النوع**) أي بكلمة إلا الواقعة في المستثنى المنقطع، ولا الكائنة لنفي الجنس؛ لأنهما أيضاً تنصبان الاسم، وترفعان الخبر.
(3) (**قــوله: لفظاً ومعنى إلى آخره**) وأما وجه مشابهتها به استعمالاً كما أشار إليه سابقاً، فملازمتها الأسماء عند الاستعمال كالأفعال.
(4) (**قــوله: فلوجـــود معنى الفعل إلى آخره**) الذي هو الحدث في كل منها؛ لأن في أن وإن معنى التأكيد، وفي كأن معنى التشبيه، وفي لكن معنى الاستدراك، وفي ليت معنى التمني، وفي لعل معنى الترجي.
(5) (**قــوله: فافهم**) لعله إشارة إلى أنه يرد أن هذه الأحرف بمعنى الأفعال الماضية؛ لأن الظاهر أنها لإنشاء التأكيد والتشبيه والتمني والترجي في الحال، والتعبير عن معانيها بالأفعال الماضية؛ لأنها =

{إلا}

(**وَالسَّابِعُ**) من هذه الحروف الثمانية (**إِلاَّ**).

قدمها على «لا» لعدم احتياجها إلى الشرط بخلاف «لا»، ولمشابهتها لما قبلها في التشديد الواقع.

(**فِي الاسْتِثْنَاءِ**) صفة لها.

(**الْمُـنْقَطِعِ**[1]) «لا» المتصل؛ لأنه في المتصل ليس بعامل على الصحيح[2]، بل العامل فيه فعل، أو شبهه، أو معناه على رأي البصريين.

وقال بعضهم: العامل فيه[3] المستثنى منه، وفيه نظر[4]، كما لا يخفى، وهو

=

بمعنى الأفعال المقصودة به الإنشاء، والشائع استعمال الماضي في الإنشاء كصيغ العقود، كما ذكره الفاضل العصام.

(1) (**قوله: الواقع في الاستثناء المنطقع**) إشارة إلى أن الظرف مستقر صفة لا، لا كما صرح به، وإلى أن الاستثناء هنا بمعنى المستثنى بقرينة وصفه بالمنقطع؛ لأن لفظ الاستثناء قد يطلق على فعل المتكلم، ويعرف حينئذ بأنه الإخراج بـ«إلا» وإحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل.

وقد يطلق على المستثنى فإن كان متصلاً يعرف بأنه المخرج من متعدد لفظاً أو تقديراً بـ«إلا» وأخواتها، وإن كان منقطعاً يعرف بأنه الذي لم يخرج عن متعدد كما سيذكره الشارح، وقد يطلق على نفس الصيغة.

(2) (**قوله: لأنه في المتصل ليس بعامل على الصحيح**) أي وإنما قيد الاستثناء بالمنقطع؛ لأن «إلا» ليس بعامل في المستثنى المتصل، وإنما قيد بقوله: على الصحيح؛ لأن منهم من ذهب إلى أنه عامل في المستثنى مطلقاً، واختاره ابن مالك، وزعم أنه مذهب سيبويه.

(3) (**قوله: وقال بعضهم: العامل فيه إلى آخره**) أي في المستثنى المتصل. والقائل ابن الحاجب حيث قال في شرح المفصل: العامل فيه المستثنى منه بواسطة «إلا»، قال: لأنه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه، نحو: «القوم إلا زيد أخوتك».

(4) (**قوله: وفيه نظر**) لأن المستثنى المتصل شيء يتعلق بالفعل أو معناه تعلقاً معنوياً؛ إذ له نسبة إلى ما نسب إليه أحدهما، وقد جاء بعد تمام الكلام، فشابه المفعول، فالعامل فيه: إما الفعل المتقدم أو شبهه أو معناه بتوسط «إلا» كما ذهب إليه البصريون، فجعل المستثنى منه عاملاً فيه مما لا يخفى بعده. وأما نحو: «القوم إلا زيداً أخوتك»، فيمكن أن يقال فيه: إن في الأخوة معنى فعليّاً، وهو الانتساب بالأخوة، فجاز أن يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقوية بـ«إلا».

الذي[1] لم يخرج عن متعدد، والعامل فيه إلا عند الحجازيين لكونها بمعنى «لكن»[2].

واتفق المتأخرون فيه، فيقدر خبرها في الأغلب[3].

(**نَحْـوُ: الْمَعْـصِيَةُ**) بالرفع مبتدأ، وهي الخصلة التي[4] تكون مخالفة لرضاء الله تعالى.

(**مُبَعِّدَةٌ**) خبر المبتدأ.

(**عَنِ الْجَنَّةِ**) يعني مقربة إلى النار، بل[5] مدخِلة فيها.

(**إِلاَّ الطَّاعَةَ**) بالنصب، يعني الخصلة التي[6] تكون مطابقة لرضائه تعالى.

---

(1) (**قوله: وهو الذي**) أي المستثنى المنقطع لما عرفت من أن الاستثناء هنا بمعنى المستثنى.

(2) (**قـوله: لكـونها بمعنى لكن**) أي لكون إلا الواقعة في المستثنى المنقطع بمعنى «لكن» في إفادة الاستدراك، ودفع ما يتوهم من الكلام السابق عليه، فيعمل عمله.

(3) (**قـوله: فيقدر خبرها في الأغلب**) نحو: «جائني القوم إلا حماراً» أي لكن حماراً لم يجيء، وقد يظهر كما في مثال المتن.

(4) (**قـوله: وهـي الخـصلة التي إلى آخره**) أي المعصية، والخصلة بمعنى الطبيعة. أقول: تفسير المعصية بهذا المعنى مما لا يظهر له وجه وجيه؛ لأن المعصية بمعنى العصيان كما في الصحاح وغيره، وهو هنا المخالفة لأوامر الله تعالى. وأما كونها بمعنى الطبيعية المخالفة لرضائه تعالى فما لم نسمعه عن أحد، ولعله إشارة إلى نكتة جليلة هي أن مطلق العصيان ليس بمبعد عن الجنة لكثرة مغفرته تعالى، بل المبعد عنها العصيان الذي أصر فاعله عليه، حتى جعل ذلك طبيعة له، ومن الله التوفيق.

(5) (**قوله: يعني مقربة إلى النار بل إلى آخره**) كأنه إشارة إلى أن التبعيد كناية بمرتبتين؛ لأنه كناية عن التقريب إلى النار، وهو عن الإدخال فيها، والإسناد من قبيل الإسناد على السبب، أي المعصية سبب ظاهري للإدخال فيها، وإلا فالمدخل هو الله تعالى، فلا يخفى أن حمل التبعيد على الحقيقة أولى.

(6) (**قـوله: يعني الخصلة التي إلى آخره**) تفسير للطاعة، ففيه أيضاً ما فيه؛ إذ قد صرح أبو البقاء بأن الطاعة هي الموافقة للأمر أعم من العبادة؛ لأن العبادة يستعمل غالباً في تعظيم الله تعالى غاية التعظيم، والطاعة تستعمل لموافقة أمر الله وأمر غيره، والطاعة فعل المأمورات وترك المنهيات، ولو كراهة، فقضاء الدين والإنفاق على الزوجة والمحارم، ونحو ذلك طاعة الله تعالى، وليس بعبادة. ويجوز الطاعة لغير الله تعالى في غير المعصية، ولا يجوز العبادة لغير الله انتهى ملخصاً، فالطاعة هنا بمعنى الموافقة لأوامر الله تعالى بقرينة التقريب من الجنة، فتفسير الشارح لها بما ذكره مختل قطعاً، ولا مجال للجواب ههنا بمثل ما ذكرناه آنفاً، كما لا يخفى اللهم إلا أن يكون هذا للمشاكلة بتفسير المعصية.

(**مُقَرِّبَةٌ**) بالرفع خبرها.

(**مِنْهَا**) أي إلى الجنة، يعني مبعدة عن النار مقربة إلى الجنة، بل مدخلة فيها.

{لا لنفي الجنس}

(**وَالثَّامِنُ**) من هذه الحروف الثمانية (**لاَ**) الكائنة (**لِنَفْيِ**) صفة (**الْجِنْسِ**[1]).

فإنك إذا قلت: «لا غلام رجل قائم»، فالمراد منه نفي القيام من جنس غلام رجل لا نفي جنس الغلام، وإنما يعمل لمشابهتها بـ«إن» المكسورة في التأكيد[2]، وملازمة الأسماء.

وشرط عملها:

1 - أن يلي اسمها[3] بـ«لا».

---

(1) (**قـــوله: لنفي صفة الجنس**) اعلم أن الشارح قدر هنا مضافاً، هو قوله: صفة، وبين وجهه بقوله: فإنك إذا قلت إلى آخره مشيراً إلى أنه مما لا بد من تقديره: إذ النفي لا يتعلق بالجنس بل بصفته، وقد تبع في ذلك للمولى الجامي قدس سره، لكن فيه بحث قوي أشار إليه الفاضل العصام، وهو لا حاجة إلى هذا التقدير؛ لأن كلمة «لا» كما تكون لنفي صفة الجنس تكون لنفي الجنس كما في قولك: «لا رجل» بتقدير رجل موجود، فإنها فيه لنفي نفس الرجل لا لنفي صفته؛ إذ الوجود وإن كان صفة، لكن إذا نفى عن الشيء، يقال: نفى الشيء، ولا يقال: نفى صفته؛ إذ نفى الشيء ليس إلا نفي وجوده. فنفي الصفة صار بمعنى نفي غير الوجود، فلو حمل قولهم: لا لنفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس كما فعله الشارح لم يتم التسمية فيما هو لنفي الوجود، ولو حمل على نفس الجنس لم يتم فيما هو لنفي صفة الجنس، فلا بد من التسمية بملاحظة حال بعض الأفراد، فحينئذ لا حاجة إلى تقدير المضاف؛ إذ يصح حمل العبارة على ظاهرها نعم لو فسر قولهم هذا بنفي الحكم عن الجنس، كما اختاره المصنف في الامتحان وتبعه الشارح المدقق للإظهار لشمل كلا هذين القسمين، أي نفي الوجود ونفي الصفة، وإن كان الإضافة على هذا لأدنى ملابسة، وهي من قبيل المجاز كما تقرر في محله. بقي أن الشارح جعل قول المصنف في المرفوعات: والسابع خبر لا لنفي الجنس في تقدير نفي حكم الجنس، وهو مبني على أنه لم يفهم مقصود المصنف في الامتحان، وظن أن مراده من قوله: أي لنفي الحكم عن الجنس تقدير المضاف الذي هو حكم مع أنه من بعض الظن على ما عرفت ما هو المراد.

(2) (**قوله: لمشابهتها بـــ«إن» المسكورة في التأكيد**) وإن تفاوتا في أنها لتحقيق النفي، وإن لتحقيق الإثبات.

(3) (**قـــوله: أن يلي اسمها**) بلا اسمها فاعل «يلي»، والضمير راجع إلى «لا»، فلا يخفى ما في العبارة من الركاكة. والأولى أن يليها اسمها، أي يقع بعدها بـ«لا» فاصلة.

2 - وأن يكون نكرة.

3 - وأن يكون مضافاً إلى النكرة أو مشبِّهاً به[1].

فإن انتفى الشرط الأخير[2]: فهي مبني على ما ينصب به، نحو: «لا رجل في الدار».

وإن انتفى الآخران[3] وجب الرفع والتكرير، نحو: «لا في الدار رجل ولا امرأة»، ونحو: «لا زيد في الدار ولا عمرو»، فتأمل[4].

(**نَحْوُ: لاَ فَاعِلَ**) بالنصب اسمها.

---

(1) (**قوله: أو مشبهاً به**) أي بالمضاف في تعليقه بشيء هو من تمام معناه، وهو هنا قسمان:

الأول: أن يتصل به شيء معمول له كما في قولهم: «لا خير من زيد».

والثاني: أن يتصل به شيء عطف عليه بشرط أن يكون مع المعطوف اسماً لشيء واحد كثلاثة وثلاثين عدداً وعلماً.

وأما في باب النداء فثلاثة أقسام: ثالثها: أن يتصل به شيء نعت له بشرط أن يكون ذلك الشيء جملة نحو: يا حليماً لا يعجل، أو ظرفاً نحو: «ألا يا نخلة من ذات عرف» ولم يعتبروا هذا القسم من شبه المضاف في باب «لا».

والفرق بين البابين مذكور في المطولات، فاحفظه، فإنه من النفائس.

(2) (**قوله: فإن انتفى الشرط الأخير إلى آخره**) الذي هو كونه مضافاً أو مشبهاً به بأن يليه نكرة غير مضافة ولا مشبهة به، فإنه وإن أطلق انتفاء الشرط الأخير بحيث يشمل كون اسمها مفرداً معرفة ومفصولاً عنها، لكن قوله: فهو مبني عَلى ما ينصب به، أي على ما كان ينصب به ذلك المفرد قبل دخول «لا» عليه يدل على أن المراد ما ذكرناه؛ لأن الحكم على تقدير كونه مفرداً معرفة أو مفصولاً عنها ليس بذاك.

(3) (**قوله: وإن انتفى الآخران وجب إلى آخره**) أي وإن انتفى أحد الشرطين الأولين بأن يكون اسمها معرفة بانتفاء شرط النكارة أو مفصولاً بينه وبين «لا» بانتفاء شرط الاتصال وجب الرفع في ذلك الاسم على الابتداء، ووجب تكريره لكن مطلقاً لا بعينه، ووجه كل واحد من هذه الأحكام مذكور في المطولات على وجه الأحكام.

(4) (**قوله: فتأمل**) لعل وجهه أنه يرد على ما ذكر من وجوب الرفع والتكرير عند انتفاء غير الشرط الأخير نحو قضية ولا أبا حسن لها، فإن اسم لا فيه معرفة؛ لأن أبا حسن كنية علي رضي الله عنه مع أنه لا رفع فيه، ولا تكرير.

والجواب: أنه متأول بالنكرة: إما بتقدير المثل أي ولا مثل أبا حسن لها، فإن مثل لتوغله في الإبهام لا يتعرف بالإضافة، أو بتأويل أبي حسن بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رضي الله عنه بهذه الصفة، كما ذكره المولى الجامي قدس سره السامي.

(**شَرٌّ فَائِزٌ**) بالرفع خبرها.

والحجازيون يحذفون الخبر غالباً.

وبنو تميم لا يثبتونه أصلاً[1].

{ما ولا المشبهتان بليس}

(**النَّوْعُ الثَّالِثُ**) من هذه الأنواع الخمسة من السماعية (**حَرْفَانِ**) ولكونهما متماثلين[2] في العمل لما قبلهما.

قدمهما على ما بعدهما، أو لكونهما عاملين في الاسمين كما قبلهما بخلاف ما بعدهما.

(**تَرْفَعَانِ**) لفظاً، أو تقديراً، أو محلاًّ.

(**الاسْمَ**) أي اسمهما[3].

(**وَتَنْصِبَانِ**) أيضاً.

(**الْخَبَرَ**) أي خبرهما.

وهذا العمل إنما هو عند الحجازيين.

وأما عند بني تميم فالمعمولان يرفعان وينصبان بما كان عاملاً فيهما قبل دخولهما عليهما.

وأما القرآن: فعلى اللغة الحجازية[4]، كقوله تعالى: ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾[5]، فلذلك العلماء اعتبروا اللغة الحجازية، وتبعهم المصنف رحمه الله.

---

(1) (**قوله: وبنو تميم لا يثبتونه أصلاً**) أي لا يظهرون خبر «لا» في اللفظ أبداً؛ لأن الحذف عندهم واجب، ويحملون ما يرى خبراً في مثل «لا رجل قائم» على الصفة دون الخبر.

(2) (**قوله: ولكونهما متماثلين إلى آخره**) لأنهما أيضاً ترفعان وتنصبان إلا أن مرفوعهما مقدم على منصوبهما.

(3) (**قوله: أي اسمهما**) فاللام في الاسم عوض عن المضاف إليه. وكذا في الخبر لما ذكر في المغني من أنه أجازه الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة «أل» عن الضمير المضاف إليه، وخرجوا على ذلك، فإن الجنة هي المأوى والمانع يقدر هي المأوى له.

(4) (**قوله: فعلى لغة الحجازية**) أي فوارد على لغتهم.

(5) يوسف: 31.

(**وَهُمَا**) أي الحرفان لفظ (**مَا وَلاَ**) حكم بعد ملاحظة العطف[1].

(**الْمُشَبَّهَتَانِ**) بفتح الباء صفة احترازية[2].

قوله: (**بِلَيْسَ**) متعلق للمشبهتان في كونهما للنفي[3]، لكنَّ مشابَهة ما أكثر؛ لأنهما لنفي الحال كـ«ليس»[4] بخلاف «لا»، فإنها للنفي المطلق أو لنفي الاستقبال، قاله في النتائج.

ودخولهما على المبتدأ والخبر[5]:

وقيل: إن ماشبهة «ما» بـ«ليس» دون[6] «لا» في دخول الباء على خبره، وفي

---

(1) (**قوله: حكم بعد ملاحظة العطف**) أي هذا أعني كون «ما» خبراً عن قوله «هما»، والحكم به عليه، إنما هو بعد ملاحظة عطف لا عليه، أو حكم على صيغة الماضي المعلوم، أي حكم المصنف بعد ملاحظة العطف، أو على صيغة المجهول.
والمقصود على كل من التقادير دفع ما يترائى من ظاهر العبارة من أن «هما» مبتدأ و«ما» خبره، ولا عطف عليه مع أنه ليس بصحيح؛ لأن الحكم بـ«ما» على ضمير التثنية الراجع على حرفين بين الفساد.
وحاصل الدفع: أن هذا إنما يرد لو لم يلاحظ عطف لا على ما قبل الربط، والحكم به على «هما»، وليس كذلك؛ إذ العطف ملاحظ قبل الحكم، فيكون الخبر مجموع «ما» و«لا»، ولا شك في صحته.

(2) (**قوله: صفة احترازية**) أي عن اللتين ليستا بمشابهتين بـ«ليس» مثل «لا» التي لنفي الجنس و«ما» الاستفهامية وغيرهما.

(3) (**قوله: في كونهما للنفي**) متعلق بـ«المشبهتان»، وبيان لوجه الشبه بينهما وبين ليس.

(4) (**قوله: لأنها لنفي الحال كـ«ليس»**) هذا عند ابن الحاجب حيث جعلهما لنفي الحال.
وقال الرضي: والحق أنهما للنفي المطلق.

(5) (**قوله: ودخولهما على المبتدأ**) أي وفي دخولهما إلى آخره عطف على قوله في كونهما للنفي.

(6) (**قوله: أن مشابهة ما بليس دون إلى آخره**) خبر «إن» قوله في دخول الباء حال من مشابهة، وسوغ الحال من اسم أن استتار ضميره في الظرف المستقر الواقع خبراً عنها. ومقصوده: أن مشابهة «ما» بـ«ليس» أقوى من مشابهة «لا» به لدخول الباء على خبر «ما» كما تدخل على خبر «ليس» ولدخول «ما» على المعرفة والنكرة كما أن «ليس» كذلك بخلاف «لا»؛ لأن الباء لا تدخل على خبره، وأنه لا يدخل إلا على النكرة، والفصل بين هذا الكلام وبين ما نقله من النتائج مع أن سوق الكلام يقتضي أن يقول: لكن لمشابهة «ما» أكثر؛ لأنه لنفي الحال إلى آخره. وأنها تدخل على المعرفة والنكرة، وأن الباء تدخل على خبره، ونقله بصيغة التمريض إشارة إلى ضعفه كما صرح به الفاضل العصام حيث قال: ويرده ما قالوا: إن دخول الباء في الخبر مختص
=

دخول «ما» على المعرفة والنكرة.

فإن قلت: إنما تعملان لمشابهتهما بـ«ليس» فيما ذكر، فليس أصل، وهما فرعان، فلا تعملان عمله[1] لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل أو مساواته له؟

قلت: هما إنما تعملان عمله؛ لأنه لو كان «لا» المشبهة[2] بـ«ليس» تنصب الاسم وترفع الخبر لالتبس بـ«لا» لنفي الجنس، وإنما لم يكن بالعكس؛ لأن «لا» التي لنفي الجنس إنما تعمل لمشابهتها بـ«إن» المكسورة في التأكيد وملازمة الأسماء، فجعل مساوياً لها في العمل لعدم عملها الفرعي[3].

وأيضاً لما شابَهَ[4] بواسطتها للفعل عمل عمله الفرعي مثلها، فثبت المطلوب.

وشرط عملهما:

1 - أن لا يفصل بينهما وبين اسمهما بـ«إن» زائدة[5] عند البصريين، وتسمى

=

بلغة من أعمل، واعتبر مشابهته بـ«ليس» إلى آخره، لكن فيه نظر؛ إذ قد صرح ابن مالك في كتبه وغيره بأنه لا فرق في دخول الباء في خبر «ما» بين أن تكون حجازية أو تميمية.

(1) (**قوله: فلا تعملان عمله إلى آخره**) أي فلا تعملان عمله الأصلي، بل اللائق أن تعملا عمله الفرعي؛ لأنهما لو عملا عمله الأصلي: فإما أن تعملا مع ذلك عمله الفرعي أيضاً في بعض الأحيان بالأصالة؛ إذ لا يتصور أن يكون له عملان أيضاً: أحدهما: أصلي، والآخر: فرعي، كما لا يخفى، فيلزم مزية الفرع على أصله أو لا، فيلزم مساواته له، وكلاهما باطلان، أو ذكر لزوم مزية الفرع على الأصل لمجرد الإشارة إلى بطلانه أيضاً، وإن كان اللازم على هذا التقدير مساواة الفرع للأصل بناء على أن المتبادر من عملهما بعمله الأصلي أن تعملا به فقط لا مع العمل بعمله الفرعي، فتدبر.

(2) (**قوله: لأنه لو كان «لا» المشبهة إلى آخره**) أي لو عملت «لا» المشبهة بـ«ليس» بالعمل الفرعي لـ«ليس» بأن تنصب الاسم وترفع الخبر لالتبس إلى آخره.
وأما كلمة «ما» فقد حملت على «لا»، وقد حققنا هذا الكلام فيما سبق لحاجة مست إليه هناك، فتذكر.

(3) (**قوله: لعدم عملها الفرعي**) أي لعدم العمل الفرعي؛ لأن المكسورة حتى تعمل «لا» التي لنفي الجنس بهذا العمل.

(4) (**قوله: وأيضاً لما شابه إلى آخره**) علة أخرى لعدم كون الأمر بالعكس، يعني لما شابه «لا» التي لنفي الجنس بواسطة «إن» المكسورة بالفعل عمل عمله الفرعي مثل «إن» المكسورة، فلا يجوز أن يعمل بالعمل الأصلي له، فثبت المطلوب الذي هو كونهما رافعين للاسم وناصبين للخبر.

(5) (**قوله: زائدة**) منصوبة على أنها حال من «إن» أو مرفوعة خبر مبتدأ محذوف، أي هو زائدة، ولا
=

عازلة[1] ونافية مؤكدة[2] عن الكوفيين.

2 - وأن لا يفصل بينهما وبين اسمهما بغيرها[3].

3 - وأن لا يتوسط[4] بين اسمهما وبين خبرهما «إلا» أو معناها[5].

4 - وأن لا يتقدم الخبر على الاسم[6].

وهذه الشروط الأربعة أعم منهما[7]، ومع هذه الشروط الأربعة يشترط في «لا» كون اسمها نكرة.

ولا يتقدم معمولهما عليهما لضعفهما.

(**نَحْوُ: مَا اللهُ**) بالرفع اسمهما.

=

مساغ لجعلها صفة لـ«إن» فافهم.

(1) (**قوله: وتسمى عازلة**) أي تسمى «إن» الفاصلة الزائدة عند البصريين عازلة لما أنها تقر لهما عن العمل في اسمهما وخبرهما.

(2) (**قوله: ونافية مؤكدة**) منصوب أو مرفوع عطف على زائدة، يعني أن «إن» هذه زائدة لتأكيد معنى النفي عند الكوفيين، وإلا فيكون نفياً للنفي، وهو إثبات.

(3) (**قوله: بغيرها**) أي بغير «إن» مثل خبرهما وغيره.

(4) (**قوله: وأن لا يتوسط إلى آخره**) عدل عن قولهم: وأن لا ينتقض النفي بـ«إلا» لما يرد عليه من أنه لو انتقض نفي البدل لا يبطل عملهما، نحو: «ما زيد شيئاً إلا شيء» مع أن قولهم هذا يشمل بظاهره هذه الصورة أيضاً، ولذلك احتاجوا إلى تفسير النفي بنفي الخبر مع أنه لا قرينة إلى ذلك التخصيص في كلامهم.

(5) (**قوله: أو معناها**) أي معنى «إلا» وفيه نظر؛ لأنهم صرحوا بأن النفي لو انتقض بغير بمعنى «إلا» لا يبطل عملهما، بل يعملان فيه نحو: «ما زيد غير قائم» بمعنى «إلا قائماً» و«لا رجل غير حاضر»، ذكره الفاضل العصام في شرح الكافية إلا أن يقال: لعل ما ذكره الشارح مبني على ما صرح به ذلك الفاضل أيضاً من أن لما التي بمعنى إلا مثلها في إبطال العمل.

(6) (**قوله: وأن لا يتقدم الخبر على الاسم**) تكراراً مع ما سبق من قوله: وأن لا يفصل بينهما وبين اسمهما بغيرها، كما عرفت، فالصواب إسقاطه.

(7) (**قوله: أعم منهما**) يعني أن هذه الشروط معتبرة في عمل كل واحد منهما غير مختصة بأحدهما، كما توهم من عدم ذكر النحاة هذه الشروط في عمل «لا» كما في الرضي؛ إذ الحق أن يراعى في عملهما الشروط المعتبرة في عمل «ما» بل هي في «لا» أولى منها في «ما» لكونها أضعف على ما ذكره الأندلسي، ولا يخفى ما في عبارة الشارح من السماحة.

(**تَعَالَى مُتَمَكِّناً**) بالنصب خبرها.

(**بِمَكَـــانٍ**) أي في مكان من الأمكنة[1]، أي ليس الله تعالى متمكناً بمكان في السماء والأرض وفيما بينهما؛ لأنه تعالى لو كان متمكناً[2] بمكان لاحتاج إليه تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً.

(**وَلاَ شَيْءٌ**) بالرفع اسم «لا».

(**مُشَابِهاً**) بالنصب خبرها.

(**للهِ تَعَالَى**) يعني ليس شيء مماثلاً ونظيراً[3] لله تعالى؛ لأنه لو كان له تعالى نظير

---

(1) (**قوله: أي في مكان من الأمكنة**) إشارة إلى أن الباء بمعنى «في» وإن كان نكرة وقعت في سياق النفي فتفيد العموم. اعلم أنه قد يتوهم من وروذ جمع المكان أمكنة أن الميم فيه أصلية، وأنه فعال من «مكن»، وليس مفعلاً من «كان يكون»، ولذا يقال: تمكن إذا ثبت في المكان، وليس بشيء؛ إذ قد ذكر شارحوا الشافية أن مكان مفعل من الكون والميم زيادة لازمة، ولذا قالوا في جمعها: أمكنة وأماكن، وقالوا أيضاً: تمكن واستمكن على توهم أصالة الميم ببقائه في جميع تصاريفه.

(2) (**قــوله: لأنه تعالى لو كان متمكناً إلى آخره**) يعني أنه تعالى لو كان متمكناً بمكان لاحتاج إلى ذلك المكان في القيام ضرورة مع أن الاحتياج إلى شيء مما يستحيل على ذات الواجب الوجود، وفيه بحث؛ لأن احتياج الحال في المكان إليه احتياج في التمكن لا احتياج في الوجود، والمنافي للوجوب هو الثاني لا الأول، ولذا استدل في الكلام على هذا المطلب بأنه لو كان الواجب تعالى حالاً في المكان يلزم أن يكن جسماً أو جسمانيّاً لما أنه من خواص الأجسام والجسمانيات مع أنه محال باطل قطعاً.
والجواب: أن مطلق الاحتياج مناف للوجود الذاتي بالإجماع القطعي من العقلاء على أن واجب الوجود منزه عن جميع سمات النقص. ثم إنه قد ظهر بما أن في المثال ردّاً لطائفة من المشبهة الذين زعموا أنه تعالى في جهة الوفق ومماس للصفحة العليا من العرش، كما لا يخفى.

(3) (**قوله: يعني ليس بشيء مماثلاً ونظيراً إلى آخره**) أشار بهذا التفسير إلى أن المشابهة هنا أعم من المشارك في الذات والحقيقة ومن المشارك في الصفات؛ لأن المماثل في عرفهم: ما يتحد مع الشيء في النوع، والنظير: ما يشارك الشيء في الصفات، وفيه أن المتبادر من المشابهة هو المشاركة في الصفات، كما أشار إليه المحقق الدواني في شرح العقائد العضدية. ثم إن ظاهر التفسير يشعر بأن المصنف أراد بالشيء هنا الممكن لا ما هو أعم منه، ومن الواجب لأن المتبادر من كلامه نفي مشابهة شيء موجود لا نفي وجود المشابهة، وأنت خبير بأن ظاهر استدلال الشارح بما ذكره إنما ينطبق على نفي وجود المشابه مطلقاً إلا أن يقال: يمكن صرف كلام المصنف عن ظاهره، وكذا تفسير الشارح، فينطبق الدليل على المدعى بأن يرجع النفي في
=

وشبيه لعجز تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً، أو لَخَرَجَ العالم عن النظام، كما قال الله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[1]، فتأمل.

{نواصب الفعل المضارع}

(**النَّوْعُ الرَّابِعُ**) من الأنواع الخمسة.

(**حُـــرُوفٌ**) الأولى أن يقول: أربعة أحرف؛ لأنه موضع القلة إلا أنه لما عبر عن الحروف الجارة، والحروف المشهبة بصيغة الكثرة لم يستحسن تغيير الأسلوب أو لاعتبار إضمار «أن»؛ لأنها تضمر في ستة مواضع، كما سيجيء.

قدمه على الخامس لقلته بخلاف الخامس[2]، ولمناسبته لما قبله في عمل النصب بخلافه.

(**تَنْصِبُ**) أي الحروف صفة لـ«حروف».

(**الْفِعْـــلَ الْمُـــضَارِعَ**) الذي لم يتصل بآخره ضمير جمع المؤنث[3]، يعني تبدل الضمة في خمسة مواضع[4]، وتسقط النون في سبعة مواضع[5].

(**وَهِيَ**) أي الحروف الناصبة له (**أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ**) بالاستقراء.

وهي: أن، لن، كي، إذن.

=

كلا المحلين إلى وجود المشابه، وإن كان ظاهراً في الرجوع إلى المشابهة.

(1) الأنبياء: 22.

(2) (**قوله: بخلاف الخامس**) أي النوع الخامس، أعني الكلمات التي تجزم المضارع؛ لأنها كثيرة.

(3) (**قوله: الذي لم يتصل بآخره ضمير جمع المؤنث**) يعني النون؛ لأن المضارع الذي اتصل به ذلك النون مبني.

(4) (**قوله: في خمسة مواضع**) أي من المضارع:

الأول: منها الواحد الغائب.

والثاني: الواحدة الغائبة.

والثالث: المخاطب.

والرابع: صيغة المتكلم وحده.

والخامس: صيغة المتكلم مع الغير.

(5) (**قوله: في سبعة مواضع**) وهن التثاني الأربعة والجمعان المذكران والواحدة المخاطبة.

{أن}

(الأَوَّلُ) منها **(أَنْ)** بفتح الهمزة.

وإنما عملت لمناسبتها بـ«أن»[1] في المادة لا سيما عند التخفيف[2]، وفي كون الجملة معها في تأويل المصدر بأن يؤخذ من مدخولها[3] مصدره، ويضاف إلى الفاعل أو المفعول، نحو: «أحب أن تجد درسك»، أي أحب جدك أو جد درسك[4].

قدمها على غيرها لكونها أصلاً في هذا النوع وأخواتها محمولة عليها لمناسبتها لها في الاستقبال[5].

وهي المصدرية[6] لا الزائدة؛ لأنها لا تعمل[7] خلافاً

---

(1) **(قوله: لمناسبتها بأن)** يعني المشددة المفتوحة.

(2) **(قوله: لا سيما عند التخفيف)** أي خصوصاً عن تخفيف المشددة المفتوحة، فإنه حينئذ يكون بنيهما مناسبة تامة.

(3) **(قوله: بأن يأخذ من مدخولها)** بيان لطريق جعل الجملة مع أن المصدرية الناصبة في تأويل المفرد، أي بأن يؤخذ من المضارع الذي دخلت عليه أن مصدر مضاف إلى فاعل ذلك المضارع أو مفعوله، فلا يخفى ما في العبارة من المسامحة، فاعرف.

(4) **(قوله: أحب جدك أو جد درسك)** ففي الأول: أضيف مصدر «تجد» إلى ما يرادف فاعله، أعني كاف الخطاب.

وفي الثاني: أضيف ذلك المصدر إلى مفعول «تجد»، وهو الدرس.

(5) **(قوله: لمناسبتها لها في الاستقبال)** علة للحمل، يعني إنما حملت أخواتها أعني لن وكي وإذن عليها لمناسبتها لها في الدلالة على الاستقبال.

(6) **(قوله: وهي المصدرية)** أي كلمة «أن» التي عدت من نواصب المضارع ليست إلا المصدرية لا غيرها من الزائدة أو المفسرة أو المخففة.

اعلم أن «أن» التي ليست بعد العلم، ولا ما يؤدي معناه، ولا ما يؤدي معنى القول، ولا بعد النفي فهي مصدرية لا غير، والتي بعد الظن، فإن كان بعدها غير لا من حروف التعويض، وهي السين وسوف وقد ولم ولا وما فمخففة مأخوذة من المشددة لا غير، وكذا إن كانت بعدها لا داخلة على غير الفعل، نحو: ظننت أن مال، وإن كانت بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية التي بعد العلم، وما يؤدي معناه إن لم يكن فيه معنى القول فمخففة لا غير، وإن كان معنى القول، فإن وليها فعل غير متصرف فمفسرة أو مخففة، وإن وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت أن تكون مفسرة ومصدرية لا مخففة لعدم العوض، وإن وليها فعل متصرف بغير لا من الحروف العوض مخففة أو مفسرة، وكذا إن لم يلها الفعل، بل وليها جملة اسمية، كذا ذكره الشيخ الرضي، وستعرف مواقع «أن» الزائدة.

(7) **(قوله: لا الزائدة؛ لأنها لا تعمل)** يعني أن «أن» التي عدت من النواصب ليست إن الزائدة؛ لأنها =

للأخفش[1]، كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ﴾[2]، أي لا يعذبهم، ولا المفسرة[3]،

=

غير عاملة.

اعلم أن لـ«أن» الزائدة أربعة مواضع:

أحـــدها: وهو الأكثر أن تقع بعد لما التوقيتية، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾ (العنكبوت: 33).

والثاني: أن تقع بين لو وفعل القسم مذكوراً كقوله:

فأُقْســـِمُ أَنْ لـــوِ الْتَقَيْـــنا وأَنـــتمُ ... لكـــان لكـــم يـــومٌ مـــن الـــشَّرِّ مُظْلِـــمُ

أو متروكاً كقوله:

أمـــا والله أنْ لـــو كـــنتَ حـــرّاً ... ومـــا بِالْحـــرِّ أنـــت ولا العتـــيقِ

والثالث: وهو نادر أن تقع الكاف ومجرورها كقوله:

ويَـــوْماً تُوافِيـــنَا بِـــوَجْهٍ مُقَـــسَّمٍ ... كَـــأَنْ ظَبْـــيَةٍ تَعْطُـــو إِلَـــى وَارِقِ الـــسَّلَمِ

وذلك على رواية جر الظبية.

والرابع: بعد إذا كقوله:

فأمهلـــــهُ حتَّـــــى إذا أنْ كأنَّـــــهُ ... مُعاطـي يـدٍ مـن جمّـةِ المـاءِ غـارفُ

كذا في المغني.

(1) **(قـــوله: خلافاً للأخفش إلى آخره)** فإنه زعم أنها تزاد في غير هذا المواضع الأربعة، وأنها عاملة تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم.

أقول: وبهذا تظهر أن في التمثيل للزائدة بقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ﴾ (1) مناقشة لأن «أن» فيه ليست بزائدة عند الجمهور، بل مصدرية، نعم إنها زائدة عند الأخفش.

(2) الأنفال: 34.

(3) **(قوله: ولا المفسرة إلى آخره)** عطف على قوله: لا الزائدة.

والكوفيون أنكروا «أن» المفسرة البتة، ولها عند مثبتيها شروط:

أحـــدها: أن تسبق الجملة، فلذلك غلط من جعل منها قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ (يونس: 10).

والـــثاني: أن يتأخر عنها جملة، فلا يجوز ذكرت عسجداً أن ذهباً، بل يجب الإتيان بـ«أي»، أو ترك حرف التفسير.

والـــثالث: أن يكون في الجملة السابقة معنى القول، فتمثيل الشارح بقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ۝٣٨﴾ (طـه: 38) الآيـة مبني علـى أن الوحـي معنـى القـول، وفـيه أن الظاهـر كـون الوحي هنا إلهاماً كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ (النحل: 68)، وليس في الإلهام

=

كقوله تعالى: ﴿ إِذۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ۝٣٨ أَنِ ٱقۡذِفِيهِ ﴾[1]، ولا المخففة[2] كقوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ ﴾[3].

وهي تكون مقدرة:

1 - بعد «حتى» نحو: «سرت حتى أدخلها».

2 - وبعد «لام كي» نحو: «سرت لأدخلها».

3 - وبعد لام الجحود[4]، نحو: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ ﴾[5].

4 - وبعد الفاء، نحو: «زرني فأكرمك».

=

معنى القول قطعاً.

والرابع: أن لا يكون في الجملة السابقة أحرف القول إلا أن يكون القول مؤولاً بغيره على ما ذكره في المغني اللبيب.

(1) طه: 38 - 39.

(2) **(قوله: ولا المخففة)** أي من المفتوحة المثقلة عطف على القريب، أو البعيد، وهذه المخففة إنما تقع بعد فعل اليقين، أو ما نزله منزلته كما سبق الإشارة إليه، فمجموع ما أشار إليه من معاني «أن» هنا أربعة، وهي المشهورة. وقد ذكروا لها معاني أربعة أخر تنقلها لك لتكون بأطراف الكلام خفياً، ولا يكون عليك شيء من الأمر خفياً، فأحدها الشرطية كـ«إن» المكسورة، وإليه ذهب الكوفية، ورجح بأمور ذكرها في المغني.

والثاني: انتفى كـ«إن» المكسورة.

قال بعضهم: في أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم.

الثالث: معنى «إذ»، وهذا مما قال بعضهم في ﴿ بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ ﴾ (ق: 2).

والرابع: أن يكون بمعنى لئلا.

وقيل: به في ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ ﴾ (النساء: 176).

(3) المزمل: 20.

(4) **(قوله: وبعد لام الجحود)** وهي اللام الجارة الزائدة في خبر «كان» المنفي، وإنما كانت مقدرة بعد هذه الثلاثة لما ذكره المولى الجامي من أن هذه الثلاثة جواز، فيمتنع دخولها على الفعل إلا بجعله مصدراً بتقدير أن المصدرية.

(5) الأنفال: 33.

5 - وبعد الواو[1]، نحو: «لا تأكل السمكة وتشربَ اللبن[2]».

6 - وبعد «أو»، نحو: «لألزمنك أو تعطيني حقي».

وتقدر في هذه المواضع[3] عند وجود شرطها، فمن أراد أن يطلع فليرجع إلى المطولات.

(**نَحْوُ: أُحِبُّ**) أنا (**أَنْ أَطِيعَ**) أنا (**اللهَ**) بالنصب مفعوله (**تَعَالَى**) أي أحب إطاعة الله

---

(1) (**قـــوله: وبعد الواو**) إنما كانت مقدرة بعده وبعد الفاء؛ لأنهما عاطفان واقعان بعد الإنشاء. وقد امتنع عطف الخبر على الإنشاء، فجعل مدخولهما مفرداً ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الإنشاء، فيكون المعنى في «زرني فأكرمك» ليكن منك زيارة فإكرام مني إياك وفي «لا تأكل السمكة وتشرب اللبن» لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن معه.

(2) (**قوله: لا تأكل السمكة وتشرب اللبن**) اعلم أن هذا المثال يحتمل وجوهاً ثلاثة:

الأول: وهو الذي كلامنا فيه أن تنصب تشرب بأن المقدرة بعد الواو، فيكون في تأويل المفرد، فيقطع العطف بينه وبين المفرد المفهوم من الإنشاء الذي قبله كما عرفت، ويكون النهي على هذا عن الجمع بينهما أي بين الأكل وشرب اللبن، يعني لا يكن منك جمع بين الأكل وشرب اللبن.

والثاني: أن تجزمه بعطفه على اللفظ، ويحتمل النهي على هذا أن يكون من كل واحد منهما، أي لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، وأن يكون عن الجمع بينهما، كما صرح به الدماميني.

والثالث: أن ترفعه، فيكون في المشهور نهياً عن الأول وإباحة للثاني، والمعنى: لا تأكل السمك ولك شرب اللبن، وتوجيهه: أنه مستأنف فلم يتوجه إليه حرف النهي هذا، فإنه مما ينفع لدى الامتحان، ومن حفظه يكرم ولا يهان.

(3) (**قـــوله: وتقدر في هذه المواضع إلى آخره**) يعني إنما تقدر «أن» الناصبة في هذه المواضع الستة عند وجود كل شرط كل واحد من هذه المواضع، ولعل هذا بطريق التغليب وإلا فلا شرط لبعضها فهي إنما تقدر بعد «حتى» بشرطين: أن يكون المضارع الذي بعده مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها، وأن يكون «حتى» بمعنى «كي» أو «إلى»، وتقدر بعد الفاء بشرطين أيضاً:

أحدها: سببية ما قبلها لما بعدها.

والـــثاني: أن يكون ما قبلها أحد الأشياء الستة، وهي الأمر والنهي والاستفهام والنفي والتمني والعرض.

وتقدر بعد الواو بشرطين أيضاً:

أحدهما: الجمعية بأن يكون ما قبلها مصاحباً لما بعدها.

والـــثاني: أن يكون قبلها مثل الذي قبل الفاء من أحد الأشياء الستة، وتقدر بعد «أو» بشرط كونه بمعنى «إلى أن» أو «إلا أن».

تعالى[1]، أو أطاعنِي الله تعالى.

{لـن}

(وَالثَّانِي) منها **(لَنْ)**.

قدمها على «كي» لكونها مشابِهاً بـ«أن» في العمل بالاتفاق بخلاف «كي»[2].

وأصلها «لا» النافية كـ«لم» أبدل من الألف في أحدهما النون، وفي الآخر الميم. وهذا عند الفراء.

وأما عند الخليل: فأصلها «لا أن»، فقصر كـ«أَيْشٍ» في «أي شيء».

وعند سيبويه حرف برأسه، وهو الظاهر[3]، وهي لنفي المستقبل المؤكد[4] عند أهل الحق.

وقال المعتزلة: إنها للنفي المؤبد، وردهم أهل الحق بقوله تعالى: ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ ﴾[5]؛ لأنها لو كانت النفي المؤبد لتناقض أول الآية في آخرها؛ لأن «حتى» لانتهاء الغاية، وهي منافية للتأبيد لا للتأكيد.

(نَحْوُ: لَنْ يَغْفِرَ اللهُ تَعَالَى) في الآخرة[6] **(لِلْكَافِرِينَ)** من حيث إنَّهم كافرون[7].

---

(1) **(قوله: أحب إطاعة الله إلى آخره)** الأول على تقدير إضافة المصدر المأخوذ من «أطيع» إلى مفعوله، والثالث على تقدير إضافته إلى فاعله، فلو أخر ما قدم، وقدم ما أخر لكان أنسب، وأظهر إلا أنه راعى في التقديم اسم الله العزيز الأكبر.

(2) **(قوله: بخلاف كي)** وذلك لأن في مشابهتها بـ«أن» في العمل اختلافاً بينهم حيث ذهب الأخفش إلا أنها جارة دائماً.

(3) **(قوله: وهو الظاهر)** أي كونه حرفاً برأسه وهو الظاهر؛ إذ لا وجه لرده إلى أصل.
قال الفاضل العصام: ولو رد فالظاهر ما خطر بالبال أن أصله لا الحق به النون الخفيفة للتأكيد، فصار «أن».

(4) **(قوله: المؤكد)** صفة للنفي أي للنفي المؤكد في الاستقبال.

(5) يوسف: 80.

(6) **(قوله: في الآخرة)** قيد به ليظهر كون «لن» في المثال للنفي المؤكد في الاستقبال؛ لأن المغفرة في الآخرة مستقبلة قطعاً.

(7) **(قوله: من حيث إنَّهم كافرون)** أي ما داموا على صفة الكفر. وأما بعد اسلامهم فيغفر لهم لما ورد أن الإسلام يهدم ما قبله.

{كي}

(وَالثَّالِثُ) عن الحروف الناصبة **(كَيْ)**.

قدمها على «إذن» لقلة بحثها بالقياس[1] إليها، ولأن عمل «إذن» مشروط[2] بخلاف «كي»، وهي لسببية ما قبلها لما بعدها[3] بحسب الخارج، أو لسببية ما بعدها لما قبلها بحسب الذهن، أو لسببية كل منهما للآخر باعتبارين[4]، نحو: «أسلمت كي أدخل الجنة».

ويكون مثالاً للثلاثة بالاعتبار[5].

وقد تدخل على الفعل الذي[6] دخل عليه اللام، نحو: «أتيتك كي لتعلمني»،

---

(1) **(قوله: لقلة بحثها بالقياس إلى آخره)** فيه أن هذا الوجه لا يوجب تقديمها على «إذن» في هذه الرسالة؛ لأن المصنف لم يتعرض لبحث واحد منهما فيها أصلاً إلا أن يقرر التعليل بأن قلة بحث «كي» لما دعاهم إلى تقديمها على «إذن» في المطولات لم يستحسن المصنف تغيير أسلوب كتبهم في هذه الرسالة أيضاً.

(2) **(قوله: مشروط)** بشروط فيه أن عمل «إذن» مشروط بأمرين لا غير إلا أن يحمل الجمع على ما فوق الواحد على أن قوله بشروط لم يقع في بعض النسخ.

(3) **(قوله: لسببية ما قبلها لما بعدها إلى آخره)** بحيث يمكن أن يؤدي حصول مضمون ما قبلها إلى حصول مضمون ما بعدها، فمدلولها على هذا سببية ذي الغاية، وهي لازم التعليل الذهني، أعني كون ما بعدها علة غائية لما قبلها، كذا ذكره المحقق السلكوتي، وبهذا يظهر معنى قوله: أو سببية ما بعدها لما قبلها بحسب الذهن، فالترديد باعتبار الاعتبار، كما لا يخفى على أولي الأبصار.

(4) **(قوله: باعتبارين)** بأن يعتبر سببية أحدهما بحسب الخارج وسببية الآخر بحسب الذهن.

(5) **(قوله: ويكون مثالاً للثلاثة بالاعتبار)** فإن اعتبرت السببية بينهما بحسب الخارج فقط يكون مثالاً للأول؛ لأن الإسلام سبب لدخول الجنة في الخارج بدون العكس، وإن اعتبرتها بحسب الذهن فقط يكون مثالاً للثاني؛ لأن الدخول سبب للإسلام في الذهن، أي علة غائية له، وإن اعتبرتها أعم منهما يكون مثالاً للثالث، وهو ظاهر.

(6) **(قوله: وقد تدخل على الفعل الذي إلى آخره)** اعلم أن في «كي» ثلاثة مذاهب، قد ذكرها الشارح فيما سبق لكن نحن نفيدها هنا بزيادة توضيح وبيان تيسيراً لبعض الأذهان:

الأول: أنه حرف مشترك تارة تكون حرف جر بمعنى اللام، وتارة حرفاً موصولاً تنصب المضارع، وهو الذي ذهب إلي البصريون، فعلامة كونها للمصدرية تقدم اللام عليها، نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ (الحديد: 23)؛ إذ لا يجوز حينئذ كونها جارة؛ لأن حرف الجر لا يباشر مثله،

=

فاللام بدل منه.

وقيل: تأكيد.

وقد تأخرت عن اللام كما في قوله تعالى: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾[1]، فحينئذ «كي» بدل من اللام.

وقيل: أيضاً تأكيد[2]، تأمل.

(**نَحْــوُ: أُحِبُّ**) أنا (**طُولَ الْعُمْرَ**) في الدنيا (**كَيْ أُحَصِّلَ**) بالنصب من التحصيل (**الْعِلْمَ**) مفعول لـ«أحصل» لا لطول الأمل[3]، ولا للمعصية.

{إذن}

(**وَالرَّابِعُ**) منها (**إِذَنْ**) بكسر الهمزة وفتح الذال المعجمة وسكون النون.

قيل أصله «إذ أن» فحذفت الهمزة وفتح الذال المعجمة تخفيفاً.

وقيل: أصله «إذا» الظرفية، فنون عوضاً عن المضاف إليه، وهي للشرط والجزاء،

=

وعلامة كونها جارة تعليلية ظهور أن المفتوحة بعدها، نحو: «جئتك كي أن تكرمني»، أو اللام كما مثل له الشارح؛ لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه، وإن لم يظهر اللام قبلها، ولا أن بعدها نحو: ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ (الحشر: 7)، أو ظهر ما معها كقوله:

أردت لكيما أن نظير بقرية

جاز الأمران أي كونها مصدرية وجارة أيضاً، كذا ذكره أبو البقاء.

والثاني: أنه ناصب دائماً، وهو قول الكوفيين.

والثالث: أنه حرف جر دائماً.

وأما النصب بعدها فبـ«أن» مضمرة أو مقدرة، وهو قول الأخفش.

(1) الحديد: 23.

(2) (**قــوله: وقــيل: أيضاً تأكيد إلى آخره**) قاله الأخفش ومن تبعه فافهم لما زعموا أن «كي» جارة دائماً، وأن النصب بعدها بـ«أن» مضمرة أو مقدرة، قالوا بكونها في الآية تأكيد اللام فكونها تأكيداً مبني على المذهب الغير المشهور الذي بنى المصنف كلامه على خلافه، ولذلك مرضه مع أنهم قد صرحوا بمردودية كونها في الآية تأكيداً بأن الفصيح المقيس لا يخرج عن الشاذ، كما في المغني، ولعل لهذا أمر بالتأمل.

(3) (**قــوله: لا لطــول الأمــل إلى آخره**) يعني أحب طول العمر لتحصيل العلم لا لطول العمل، والمعصية في الدنيا؛ لأن حب العمر لهما خطأ.

أعني جزاء لفعله كما أنه[1] جواب لقوله: وتعمل إذا لم يكن ما بعدها معمولاً لما قبلها[2]، وكان مدخوله فعلاً مستقبلاً[3] مثل قولك لمن قال: أسلمت إذن تدخل الجنة،

(1) (قوله: أعني أنه جزاء لفعله كما أنه إلى آخره) تفسير لمعنى كون «إذن» للشرط والجزاء، والضميران في فعله وقوله راجعان إلى «إذن»، والإضافة لأدنى ملابسة في كل منهما باعتبار وقوع ذلك الفعل، أو القول في كلام يصحبه.
ويحتمل أن يرجعا إلى المتكلم مطلقاً أي سواء كان متكلماً بالكلام الذي فيه كلمة «إذن» أو لا فحينئذ يكون الإضافة في قوله على حقيقتها؛ لأنه في قولنا: «إن جئتني إذن أكرمك» جواب لقول المتكلم بالكلام الذي فيه «إذن».
وفي مثال المتن جواب لقول متكلم آخر لكن لا يمكن حملها على الحقيقة على هذا التقدير في فعله وإلا لا يشمل أمثال المثال الذي ذكر آنفاً؛ لأن المجيئة ليست فعلاً للمتكلم، بل للمخاطب وإن شمل مثال المتن لكون الإطاعة فعل المتكلم، وإن كان متكلماً آخر، فلا بد من جعلها فيه للملابسة بمعنى الفعل الذي ذكره المتكلم سواء كان ذلك الفعل فعلاً له أو لا.
وخلاصة كلامه على التقديرين: أن كلمة «إذن» باعتبار مدخولها جزاء للفعل الذي يتضمنه الشرط المذكور كما في نحو: «إن جئتني إذن أكرمك» أو المقدر كما في مثال المتن، وجواب لقول مقدم صدر عن ذلك المتكلم كما في المثال الذي ذكر آنفاً، أو عن متكلم آخر كما في مثال المتن المذكور أيضاً. ثم إن كون معناها الجواب والجزاء في كل موضع كما زعمه بعضهم، أو في الأكثر كما قال به الفارسي بناء على أنها قد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال: «أحبك»، فتقول: «إذن أظنك صادقاً»؛ إذ لا مجازاة ههنا.

(2) (قوله: إذا لم يكن ما بعدها معمولاً لما قبلها) أي حقيقة أو حكماً بأن يحصل له بالنظر إلى ما قبلها إعراب، وإن لم يكن ما قبلها عاملاً فيه، وذلك في ثلاثة مواضع بالاستقراء:
الأول: أن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها، نحو: «أنا إذا أحسن إليك».
والثاني: أن يكون جزاء للشرط الذي قبلها، نحو: «إن جئتني إذن أكرمك».
والثالث: أن يكون جواب القسم الذي قبلها، نحو: «والله إذن أكرمك»، فإنه في الصورة الأخيرة، وإن لم يكن ما قبلها عاملاً.
ففي حكم العامل؛ إذ يحصل له بالنظر إليه إعراب الرفع، كذا ذكره المحقق السلكوتي.

(3) (قوله: وكان مدخولها فعلاً مستقبلاً) عطف على قوله: لم يكن وإشارة إلى الشرط الثاني لعمل «إذن»، وإنما اشترط في عمله هذان الشرطان لما أنه لو كان ما بعدها معمولاً لما قبلها لكان معتمداً عليه، وهي لضعفها لا يقدران أن يعمل فيما اعتمد على ما قبلها، فصار كأنه سبقها حكماً، فثبت الشرط الأول، وأن فيها معنى الشرط والجزاء غالباً كما عرفت، والغالب فيهما الاستقبال، وهي عامل ضعيف، فلا تعمل إلا على حال أغلب وأقوى، فثبت الشرط الثاني، فإذا انتفى هذين الشرطين، نحو: «أنا إذن أحسن إليك»، وكقولك لمن يحدثك: «إذن أظنك كاذباً»، أو كلاهما كقولك لمن يحدثك: «أنا إذن أظنك كاذباً» لم تعمل في مدخولها بالنصب ووجب
=

وإذا وقعت بعد الواو والفاء يجوز في فعله النصب والرفع[1].

وقال الخليل: تقدر أن بعدها[2] وكتبها بالنون[3] سواء عملت أو لا.

وقال الفراء: إذا لم تعمل فاكتبها بالنون لئلا يلتبس بـ«إذا» الزمانية، وإذا أعملتها فاكتبها بالألف لعدم الالتباس[4].

(**نَحْوُ قَوْلِكَ: إِذَنْ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ**) حال كونه جواباً[5] (**لِمَنْ قَالَ: أَطِيعُ**) أنا (**اللهَ تَعَالَى**) نصب على المفعولية، يعني لمن قال: لا أعصي.

جوازم الفعل المضارع

(**النَّوْعُ الْخَامِسُ**) من الأنواع الخمسة من السماعية (**كَلِمَاتٌ**) وإنما عبر بـ«كلمات» دون «حروف» كما عبرت في أخواتها؛ لأن بعضها حرف، وبعضها اسم، فلو عبر بأحدهما بقي الآخر[6] (**تَجْزِمُ**) أي تورث الجزم[7] (**الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ**) لا الاسم ولا

=

الرفع فيه.

(1) (**قوله: فيجوز في فعله النصب والرفع**) لأن الاعتماد هنا وإن كان موجوداً أيضاً إلا أنه ناقص، فيجوز إعمالها بنصب ما بعدها بالنظر إلى ضعف الاعتماد والاستقلال المعطوف؛ لأنه جملة وإلغاؤها يرفع ما بعدها بناء على وجود الاعتماد في الجملة وضعف العامل.

(2) (**قوله: وقال الخليل: تقدر أن بعدها**) يعني أن «إذن» ليس بناصب عنده، ونصب مدخوله بـ«أن» المقدرة بعده؛ إذ لا نصب عنده سوى أن؛ لأن مذهبه في كي موافق للأخفش، وفي لن يقول يكون أصله لا أن، كما سبق.

(3) (**قوله: وكتبها بالنون**) مبتدأ وخبر أي كتابة «إذن» بالنون مطلقاً عند المازني والمبرد. وأما الجمهور فيكتبونها بالألف، وكذا رسمت في المصاحف بناء على أن الصحيح أن يوقف عليه بالألف كما ذهب إليه البصريون.

(4) (**قوله: لعدم الالتباس**) لأن «إذ» الزمانية ليست عاملة.

(5) (**قوله: حال كونه جواباً إلى آخره**) أشار به إلى أن الظرف هنا مستقر حال من القول، والعامل فيه معنى التمثيل المستفاد من نحو فكأنه قيل أمثل قولك حال كونه لمن قال، فيكون الحال مبنيّاً لهيئة المفعول معنى، وقوله جواباً لا دخل له في بيان الإعراب، بل هو لمجرد بيان حاصل المعنى، كما لا يخفى.

(6) (**قوله: فلو عبر بأحدهما لبقي الآخر**) أي لو عبر بالأسماء بقي ما هو حرف منها، ولو عبر بالحروف لبقي ما هو اسم عنها. فالجامع أن يعبر بالكلمات.

(7) (**قوله: أي تورث الجزم**) إشارة إلى أن الجزم اسم للإعراب المخصوص اصطلاحاً، وهذه

=

الماضي، يعني غير جمع المؤنثات، وعلامةُ الجزم سقوط الضمة الإعرابية في المفردات سوى المخاطبة[1] وفي المتكلم وحده أو معه غيره.

(**وَهِيَ**) أي الكلمات التي تجزم المضارع (**خَمْسَةَ عَشَرَ**) بالاستقراء.

وهي قسمان:

1 - قسم حروف: وهي خمسة: «إن» «لم» «لما» «لام الأمر» «لاء النهي».

2 - وقسم اسم: وهي عشرة «مهما» «ما» «من» إلى آخره.

{لَمْ}

(**الأُولَى**) منها (**لَمْ**) بفتح اللام وسكون الميم.

قدمها على «لما» لعدم خروجها عن الجازمية، ولكونها جزء منها.

وهي تقلب معنى المضارع ماضياً، وتنفيه[2].

وإنما تعمل لاختصاصها بالفعل[3] مع مشابهتها بـ«إن»[4] في قلب معنى المضارع.

(**نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: لَمْ يَلِدْ**) الغيرَ (**وَلَمْ يُولَدْ**) منه.

=

الكلمات مؤثرات، وهو أثرها كما أشرنا إليه سابقاً.

(1) (**قوله: سوى المخاطبة**) استثناء من المفردات. فإن علامة الجزم في المخاطبة ليست سقوط الضمة الإعرابية، بل سقوط النون، وكذا في التثاني والجمعين المذكرين. ولم يتعرض لها الشارح اكتفاء بما ذكره في علامة النصب والجزم متحدة في هذه المواضع السبعة بخلاف المفردات، ولذا خص بالذكر، لكن فيه ما فيه. بقي أنه لا بد أن يقيد كون علامة الجزم في المفردات والمتكلمين سقوط الضمة الإعرابية بما إذا كان أو آخرهما حروفاً صحيحة؛ لأن علامة الجزم فيما كان آخرها حرف علة منها ليس إلا سقوط الحرف الأخير وهو ظاهر.

(2) (**قوله: وتنفيه**) أي تنفي المضارع. ويمكن أن يرجع الضمير إلى القريب، أي تنفي الماضي إلا أنه بعيد؛ لأن «لَمْ» يدخل على المضارع، ويؤثر فيه القلب والنفي معاً، وكونه لنفي الماضي إنما يصح لو اعتبر النفي بعد القلب، وهو خلاف الظاهر.

(3) (**قوله: لاختصاصها بالفعل**) لأن كل ما اختص بشيء، وهو خارج عن حقيقة يؤثر فيه، ويغيره غالباً بشهادة الاستقراء.

(4) (**قوله: مع مشابهتها بـ«إن» إلى آخره**) لأنه كما أن «إن» يقلب المضارع من الحال إلى الاستقبال، فكذا لم تقلب المضارع إلى الماضي، فالمشابهة في مجرد القلب.

يعني: لم يكن الله تعالى والداً ولا مولوداً؛ لأنه لو كان كذلك لكان حادثاً[1]، فهو خُلْفٌ.

{لَمَّا}

(وَالثَّانِيَةُ) منها **(لَمَّا).**

قدمه على اللام مع أنها بسيطة لكونها إخبارية[2] بخلاف اللام.

ولها ثلاثة معان[3]:

الأول: جازم إذا دخل على المضارع، نحو: لَمَّا يَضْرِبْ.

والثاني: بمعنى الوقت[4] إذا دخل على الماضي.

---

(1) **(قوله: لأنه لو كان كذلك لكان حادثاً إلى آخره)** أي لو كان الله تعالى والداً أو مولوداً لكان حادثاً، لكن التالي باطل، فكذا المقدم، فثبت نقيضه إما بطلان التالي فثابت بالأدلة القطعية الدالة على كونه تعالى قديماً كما تقررت في موضعها.

وأما الملازمة: فلأن الوالدية تستلزم المجانسة لغيره والافتقار إلى ولد مطلوب لأجل الإعانة أو ليكون خليفة للوالد بعد فنائه، والكل يستلزم الإمكان والحدوث.

أما الأول: فلأن غيره تعالى ممكن حادث والمجانس للممكن يلزم أن يكون ممكناً.

وأما الثاني والثالث: فلأن الاحتياج إلى الغير مطلقاً مناف للوجوب الذاتي المستلزم المقدم كما أسلفناه، ولذا قال البيضاوي قدس سره في تفسير قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَلِدْ ﴾ لأنه لم يجانس، ولم يفتقر إلى ما يعينه أو يخلف عنه لامتناع الحاجة والغناء عليه انتهى.

وأما المولودية: فلأنها أيضاً تستلزم الافتقار إلى الغير، أعني الوالد وسبق العدم على المولود وهو معنى الحدوث.

(2) **(قوله: لكونها اختيارية)** أي لكون «لما» باعتبار مدخولها إخبارية بخلاف اللام باعتبار مدخولها، فإنها إنشائية، والإخبارية أشرف من الإنشاء، فتستحق التقديم عليها.

(3) **(قوله: ولها ثلاثة معان)** أي لـ«لما» ثلاثة استعمالات في كل استعمال لها معنى.

(4) **(قوله: والثاني بمعنى الوقت)** إذا دخل على الماضي، فتقتضي جملتين وجدت ثانيهما عن وجود أوليهما، نحو: «لما جاءني أكرمته»، ويكون جواب لما هذه فعلاً ماضياً اتفاقاً، وجملة اسمية مقرونة بـ«إذ» الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك، وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور.

ثم إن ما ذكره من كون «لما» هذه بمعنى الوقت هو ما زعمه ابن السراج وتبعه جماعة من أنها ظرف بمعنى حين.

وقال ابن مالك: بمعنى إذ، قال في المغني وهو حسن؛ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة، انتهى.

وقيل: إنها حرف وجود لوجود.

=

والثالث: بمعنى «إلا»[1] كقوله تعالى: ﴿ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[2].

والمراد هنا المعنى الأول.

وهي أيضاً تقلب معنى المضارع ماضياً، وتنفيه.

{الفرق بين لَمْ ولَمَّا}

والفرق بينهما[3]: أن «لما» لاستغراق أزمنة الماضي من وقت الانتفاء إلى وقت

=

وقيل: حرف وجوب لوجوب.

(1) **(قوله: والثالث: بمعنى إلا)** بأن يكون حرف استثناء، فيدخل حينئذ على الجملة الاسمية كما في الآية وعلى الماضي لفظاً لا معنى.

(2) الطارق: 4.

(3) **(قوله: والفرق بينهما إلى آخره)** محصل ما ذكره في الفرق بينهما أن لـ«لَمَّا» خواص أربع متفق عليها لا توجد في «لَمْ».

الأولى: أن المنفي بـ«لما» مستمر النفي من وقت الانتفاء إلى الحال بخلاف لـ«لَمْ»، فإن منفيها يحتمل الاتصال، نحو: ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ (مريم: 4)، والانقطاع مثل: ﴿ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾ (الإنسان: 1)، ولهذا جاز «لم يكن ثم كان» ولم يجز «لما يكن ثم كان»، بل يقال: «لما يكن وقد يكون».

والثانية: أن المنفي بـ«لما» جائز الحذف لدليل كما وقع في المثال المذكور بخلاف المنفي بـ«لَمْ» حيث لا يجوز، نحو: «وصلت إلى بغداد» ولم تريد و«لم أدخلها».

وأما قوله:

احْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا ... يَوْمَ الأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمِ

فضرورة كما في المغني.

والثالثة: أن «لَمَّا» لا تقرن بأداة الشرط، فلا يقال: «إن لما يضرب» لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي وبين ما يكون معمولاً له، وهو الفعل، فيقع دخوله على الحرف لا على الفعل، وذا لا يصح بخلاف «لم»، فإنه فاصل ضعيف، فكأنه من تتمة الفعل وجزء له، فيصح دخول أن مثلاً عليه لبقاء دخوله على معموله الذي هو الفعل لصيرورة «لم» جزءاً منه، وفي التنزيل: ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ ﴾ (المائدة: 67) ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ ﴾ (المائدة: 73).

والرابعة: أن المنفي بـ«لَمَّا» متوقع ومترتب ثبوته في أكثر الاستعمال بخلاف منفي «لم». ألا ترى أن معنى ﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ (ص: 8) أنهم لم يذوقوه، وأن ذوقهم به متوقع في المعنى. وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل.

وأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيان في نفي المتوقع وغيره.

=

التكلم[1] بخلاف «لـم»؛ ولأنها مخصوصة بجواز[2] حذف الفعل المنفي بها إن دل عليه دليل نحو: «شَارَفْتُ المدينةَ ولَمَّا» أي لما أدخلها.

ولخصوصيته بعدم[3] دخول أدوات الشرط عليها، فلا يقال: «إِنْ لَمَّا يَضْرِبْ وَمَنْ لَمَّا يَضْرِبْ»، كما تقول: «إِنْ لَمْ يَضْرِبْ وَمَنْ لَمْ يَضْرِبْ».

ولخصوصيته بنفي فعل مترقب[4] ومتوقعٍ بِها غالباً في الاستعمال، تقول لمن يتوقع ركوب الأمير: «لَمَّا يَرْكَبِ الأَمِيرُ».

وقد يستعمل في غير المتوقع أيضاً كمثال المتن[5]، فتذكر[6] .

=

مثال المتوقع أن تقول: «ما لي قمت فلم تقم أو فلما تقم» ومثل غير المتوقع أن تقول ابتداء: «لم تقم أو لما تقم» انتهى.

ثم إن لها خاصة أخرى لم يذكرها الشارح لكونها مختلفاً فيها، وهي منفي «لَمَّا» لا يكون إلا قريباً من الحال، ولا يشترط ذلك في منفي «لم» تقول: «لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً»، ولا يجوز «لما يكن» حيث قال ابن مالك: لا يشترط كون منفي «لما» قريباً من الحال مثل: «عصى إبليس ربه» و«لما ينفعه الندم»، بل ذلك غالب لا لازم انتهى، فتأمل.

(1) (**قــوله: إلى وقــت التكلم**) لأن «لما يفعل» نفي «لقد فعل»، وهو إخبار عن الماضي المتصل بالحال، فكذا نفيه بخلاف «لم» فإن «لم يفعل» نفي «لفعل». يعني أن المنفي «بلَمْ» هو فعل غير مقرون بـ«قد» ولما نفي لفعل مقرون بـ«قد».

قال أبو البقاء نقلاً عن الزجاج إذا قيل: «قد فعل فلان» فجوابه «لما يفعل»، وإذا قيل: «فعل فعلان» فجوابه: «لم يفعل»، وإذا قيل: «هل أفعل»، فجوابه: «ما فعل»، وإذا قيل: «هل يفعل»، فجوابه: «لا يفعل»، وإذا قيل: «سيفعل»، فجوابه: «لن يفعل».

(2) (**قوله: ولأنها مخصوصة بجواز حذف إلى آخره**) وذلك لما عرفت من أنها لنفي «قد فعل». وقد تقرر في «قد» حذف مدخولها، فكذا «لما» حملاً للنفي على الإثبات تأمل.

(3) (**قوله: ولخصوصيته بعدم إلى آخره**) وقد عرفت وجهه آنفاً.

(4) (**قــوله: ولخــصويته بنفي فعل مترقب إلى آخره**) وذلك لما عرفت أيضاً من أن «لما» لنفي «قد فعل»، وهو مقيد للتوقع بخلاف «لما»، فإنها لنفي «فعل» ولا دلالة فيه على التوقع.

(5) (**قــوله: كمثال المتن**) وهو «لما ينفع عمري»؛ لأن نفع العمر غير متوقع ثبوته، وحصوله بعد يوم الموت، وهو ظاهر، فتمثيل المصنف به إظهار لما خفي، وإعراض عما ظهر.

(6) (**قوله: فتذكر**) لعل وجهه: أن مثال المتن إنما يكون من هذا القبيل إذا كان التكلم به، أي بـ«لما ينفع عمري يوم الموت»، كما سيشير إليه الشارح، وهو أمر ليس بظاهر؛ إذ يجوز أن يكون التكلم به واقعاً في أثناء أيام عمره، فيكون نفع العمر مما يتوقع ثبوته وحصوله بعد وقت التكلم،

=

(نَحْــوُ: **لَمَّا يَنْفَعْ**) في الزمان الماضي من يوم مولودي إلى يوم الموت (**عُمْرِي**) لفنائه ولغفلته عن هذا اليوم[1].

{لاَمُ الأَمْرِ}

(**وَالثَّالِثَةُ**) منها (**لاَمُ الأَمْرِ**).

احترز بالإضافة:

1 - عن لام الجر.

2 - ولام الابتداء.

3 - ولام التأكيد.

وهي اللام التي يطلب بها الفعل، فدخل فيه لامُ الدعاء[2]، نحو: «ليغفر لنا الله».

وهي مكسورة وفتحها لغةٌ[3].

وقد تُسْكَنُ بعد الواو والفاء وثم، كقوله تعالى: ﴿ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ ﴾[4].

و﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ ﴾[5].

قدمها على «لا» لكون مفهومها وجوديّاً.

(**نَحْوُ: لِيَعْمَلْ**) كل مؤمن ومؤمنة[6] (**عَمَلاً صَالِحاً**) كالفرائض والواجبات والسنن

=

فلا يكون من هذا القبيل.

(1) (**قوله: لفنائه ولغفلته عن هذا اليوم**) أي لفناء العمر مع غفلة المتكلم بهذا الكلام عن يوم الموت، ففيه من تفكيك الضمائر ما لا يخفى مع أن الأولى إسقاط اللام من قوله «لغفلته»، ولعله إنما كررها إشارة إلى التفكيك.

(2) (**قوله: فدخل فيه لام الدعاء**) لأن طلب الفعل أعم من أن يكون استعلاء فيكون أمراً، نحو: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾ (الطلاق: 7)، أو خضوعاً فيكون دعاء كما ذكره، أو استواء فيكون التماساً كقولك لمن يساويك: «ليفعل فلان كذا»، ولم ترد الاستعلاء عليه.

(3) (**قوله: لغة**) أي لغة سليمة كما في المغني.

(4) النساء: 102.

(5) الحج: 29.

(6) (**قوله: كل مؤمن ومؤمنة**) أي كل من اتصف بصفة الإيمان بقرينة قوله «عملاً صالحاً»؛ إذ العمل

=

والمستحبات والمندوبات ونحوها.

{لَا فِي النَّهْيِ}

(وَالرَّابِعَةُ) منها (لَا فِي النَّهْيِ[1]) صفة «لا» أي الكائنة في النهي[2].

قدمها على «إن» مع أنها أصلٌ في هذا النوع لكون معمولها واحد بخلاف «إن».

وهي «لا» التي يطلب بها تركُ الفعل، وهي تدخل على جميع المضارع[3] المبني للفاعل والمفعول مخاطباً، أو غائباً، أو متكلماً[4].

وإنما تعمل هذه الحروف لمشابهتها بـ«إن» في الاختصاص بالفعل، وفي قلب معنى مدخوله، كما مر آنفاً.

(نَحْوُ: لَا تُذْنِبْ) أنت حتى تدخل الجنة لعدم ذنبك، يعني: لا تعص الله تعالى.

(وَهَذِهِ الأَرْبَعَةُ) يعني «لم» و«لما» و«لام الأمر» و«لاء النهي» مبتدأ قوله: (تَجْزِمُ)

=

الصالح بدون الإيمان غير نافع، ولذا جعله الله تعالى في كتابه العزيز مقارناً بذكر الإيمان حيث ما ذكر.

(1) (**قوله: لا في النهي**) عدل عن قولهم لاء النهي لما صرح به في الامتحان من أن «لا» علم لنفسه، فلا يجوز إضافته إلى النهي، وإلا يلزم تعريف المعرفة، فيحتاج إلى التمحل إما بتنكير المضاف أو بتجويز نحو زيد الشجاعة كما هو رأى الرضي، أو بجعل النهي وصفاً له أو بياناً بتأويل الدال على النهي.

(2) (**قوله: صفة لا أي الكائنة في النهي**) بناء على أن الأنسب هنا بالمعنى تقدير المتعلق معرفة ورعاية جانب المعنى أهم من رعاية جانب اللفظ على ما ذكره الفاضل العصام في حواشي الفوائد الضيائية، وقد قدمناه غير مرة.

(3) (**قوله: وهي تدخل على جميع المضارع إلى آخره**) أي بلا شذوذ، ففيه إشارة إلى الفرق في الدخول بين لاء النهي ولام الأمر بأنها تدخل على جميع صيغ المضارع بلا شذوذه بخلاف اللام، فإن دخولها على فعل المتكلم مفرداً قليل سواء كان المتكلم نحو قوله عن: «قوموا فلأصل لكم» أو معه غيره نحو: ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَيَٰكُمْ ﴾ (العنكبوت: 12) ودخولها على فعل الفاعل المخاطب أقل منه قراءة جماعة ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ ﴾ (يونس: 58).

(4) (**قوله: أو متكلماً**) فيه أنه قد صرح الفاضل العصام بأن دخولها على المتكلم أقل من دخول اللام عليه.

أقول: لكن الفعل إن كان مبنيّاً للمفعول جاز دخولها بكثرة نحو: «لا أخرج» و«لا تخرج»؛ لأن النهي غير المتكلم كما لا يخفى.

أي الحروف[1] الأربعة من الجوازم[2] خبره (**فِعْـــلاً وَاحِداً**) لفظاً أو تقديراً[3] لا فِعْلَيْنِ بِحَسَبِ السماع، والاستقراء.

{إِنْ}

(**وَالْخَامِسَةُ**) من الكلمات التي تجزم المضارع (**إِنْ**) بالكسر والسكون.

قدمها على الغير لكونها أصلاً في هذا النوع، وأخواتها محمولةٌ عليها في العمل، وهي للشرط[4]؛ لأنه شرط لتحقق الثاني.

والجزاء مجازاً بطريق التشبيه من حيث إنه يُبْتَنَى[5] على الأول كابتناء الجزاء على الفعل.

وإنما تعمل الجزم تخفيفاً فإن «إن» تقتضي إياهما[6]، فيكون المدخول طويلاً في الكلام.

---

(1) (**قوله: هذه الحروف**) أي الأربعة، وفي قلب معنى مدخوله إلى آخره فيه أن هذا القلب لا يظهر في لام الأمر ولاء النهي إلا أن يقال: أن نسبة القلب إلى هذه الحروف الأربعة واقعة بطريق التغليب كما يشير إليه قوله: كما مر آنفاً، أو يقال: أن لام الأمر ولاء النهي أيضاً تقلبيان معنى مدخولهما من الإخبار إلى الإنشاء تأمل.

(2) (**قوله: من الجزم**) يعني أن «تجزم» مشتق من الجزم.

(3) (**قوله: لفظاً أو تقديراً**) نصب على التمييز، أي تجزم لفظ فعل واحد، أو تقديره على المصدرية، أي تجزم جزم لفظاً وتقديراً.

(4) (**قوله: وهي للشرط إلى آخره**) كلمة «إن» للشرط والجزاء.

(5) (**قوله: من حيث إنه يبتنى إلى آخره**) اعلم أن فيه الحيثية يستعمل لثلاثة معان:

الأول: الإطلاق كما في قولهم: الماهية من حيث هي هي.

والثاني: التقيد كقولهم: علم الطيب: ما يبحث فيه عن بدن الإنسان من حيث الصحة والمرض، أي لا مطلقاً، بل من هذه الحيثية.

والثالث: التعليل كقوله السابح: الماء يبرد وجود الإنسان من حيث إنه بارد.

وههنا لتعليل كون التسمية بالجزاء مجازاً بطريق التشبيه وبيان لوجه الشبه، يعني أنه مجاز بتشبيه ابتناء الفعل الثاني من الفعلين الذين دخلهما «إن» على الشرط، أي على الفعل الأول بابتناء الجزاء على الفعل في مجرد الابتناء، وسيجيء لهذا زيادة توضيح.

(6) (**قوله: يقتضي إياهما إلى آخره**) أي الشرط والجزاء، وتجعلهما كشيء واحد، فيطول الكلام الذي دخلت عليه، فتعمل الجزم للتخفيف.

وكذا العشرة الباقية لتضمنها معنى «إن» لمناسبتها إياها في الإبهام، وهي تخصص معنى المضارع في الاستقبال[1]، وكذا أخواتها.

(**نَحْـــوُ: إِنْ تَـــتُبْ**) بالجزم فعلُ الشرط، وهو فعل مضارع من الأجوف الواوي حذف عينه للجزم بعينه إن تندم[2] عن المعصية ندامة صحيحة (**تُغْفَرْ**) بالجزم جزاء الشرط بصيغة المفعول، يعني: يُعْفَ[3] (**ذُنُوبُكَ**) بالضمة نائب الفاعل؛ لأن الله تعالى تواب رحيم[4]، وقوله عليه السلام: «التائب من الذنب كمن لا ذنب له».

وهذه الخمس حرفٌ، والباقية اسم، وهي عشرةٌ[5]، وسموا هذه الأسماء أسماء منقوصة لاحتياجها إلى الشرط والجزاء.

{مهما}

(**وَالسَّادِسَةُ**) من الجوازم (**مَهْمَا**).

---

(1) (**قوله: في الاستقبال**) الأولى بالاستقبال، يعني أن «إن» إذا دخلت على المضارع المحتمل للحال والاستقبال تخصصه بالاستقبال.

(2) (**قوله: يعني إن تندم إلى آخره**) إشارة إلى معنى التوبة اصطلاحاً، وقد سبق منا بيانه.

(3) (**قـــوله: يعـــني يعف**) يشير إلى أن إسناد يغفر على الذنوب مبني على تجريد المغفرة عن بعض معانيه، فإنهبمعنى ستر العيوب، ولا محصل لإسناده بهذا المعنى على الذنوب، فلا بد من التجريد عن الذنوب، وجعله بمعنى الستر مطلقاً حتى يصح الإسناد، والعفو بمعنى المحو والطمس كما سيجيء، فالأولى أن يقول: يستر كما لا يخفى.

(4) (**قـــوله: لأن الله تعـــالى تواب رحيم**) متى أسند التوبة إلى الله تعالى فالمراد بها الرجوع بالنعمة واللطف على العبد، وإذا وصف العبد به كان المراد بها الرجوع عن المعصية، قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ﴾ (التوبة: 118)، أي رجع عليهم بالتفضل والإنعام ليرجعوا إلى الطاعة والإنقياد.

(5) (**قوله: والباقية اسم، وهي عشرة**) يعني أن سوى «إن» من كلم المجازات أسماء.

أما «من» و«ما» و«أي» و«أين» و«أنى» و«حيثما» فباتفاق.

وأما «مهما» و«إذما» و«إذاما» فعلى الأصح، وسينبه في شرح كل واحد منها، وينقسم هذه الأسماء إلى ظرف وغير ظرف، وستطلع عليه أيضاً وأنت خبير بأن هذا الكلام من الشارح مكرر مع ما سبق من قوله: وهي أي كلمات الجزم قسمان: قسم حروف، وهي خمسة إلى آخره اللهم إلا أن يكون محط الفائدة قوله: وسموا هذه الأسماء إلى آخره.

وهي بمعنى الشيء[1] كـ«ما».

وقيل: ظرف زمان كـ«متى»[2].

والأول: صحيح[3].

وقال بعضهم: أصله «ما» أُلْحِقَ بآخره «ما» الزائدة لزيادة معنى الإبهام، فانقلب ألفها هاء[4] لاستكراه تتابع المثلين.

قيل: مركب من «مَهْ»[5] بمعنى أكفف و«ما» الشرطية.

قدمها على «ما» لعدم خروجها من الجازمية[6] بخلاف «ما» كما سيجيء.

(**نَحْوُ: مَهْمَا تَفْعَلْ**) أي شيئاً ما[7] إن تفعل من خير وشر قليلاً كان أو كثيراً، وهو بصيغة الخطاب فعلُ شرط وجزاؤه، قوله: (**تُسْئَلْ**) بالجزم على صيغة المفعول (**مِنْهُ**) يعني تُحاسب يوم القيامة منه، كما قال الله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾[8].

{ما}

(**وَالسَّابِعَةُ**) منها (**مَا**).

---

(1) (**قوله: وهي بمعنى الشيء**) كما فيه أنها بمعنى شيء منكر لا معرف باللام إلا أن يقال: اللام من الحكاية لا من المحكي، فهي اسم غير الظرف على الأصح. وزعم السهيلي أنها تأتي حرفاً متمسكاً ببعض الأشعار.

(2) (**قوله: وقيل: ظرف زمان كمتى**) فتكون ظرفاً بمعنى أي وقت.

(3) (**قوله: والأول: صحيح**) إذ قد صرح في المغني وغيره بأن «مهما» تستعمل ظرفاً.

(4) (**قوله: فانقلب ألفها هاء**) أي الألف الأولى لثقلة تتابع المثلين إذا قيل: ماما، وهذا قول البصريين، لكن الأصح أنها بسيطة.

(5) (**قوله: وقيل: إنه مركب من مه**) وهذا ما ذهب إليه الكوفيون، فيحدث عندهم بسبب التركيب معنى لم يكن قبله.

(6) (**قوله: لعدم خروجه من الجازمية**) أي على الأصح وإلا فمنهم من ذهب إلى أنها قد تكون استفهاماً.

(7) (**قوله: أي شيئاً ما**) هذا على تقدير كونه اسماً غير الظرف.

وأما على تقدير كونها ظرف زمان: فيكون المعنى أي في أي وقت تفعل تسأل.

(8) الأنبياء: 23.

قدمه على «من» لكون معانيه[1] متحدة بـ«مهما».
وقال بعضهم: له معان[2] :

---

(1) **(قوله: لكون معانيه)** الأولى لكون معناه.

(2) **(قوله: له معان)** أي لما مطلقاً، ففي الضمير استخدام؛ لأن ما سبق ما الشرطية.
اعلم أن «ما» الاسمية على ثلاثة أوجه:
أحـــدها: أن يكون معرفة، وهي نوعان: ناقصة: وهي الموصولة، وتامة وهي نوعان: عامة أي مقدرة بقولك: الشيء، وهي التي لم يتقدمها اسم تكون هي، وعاملها صفة له في المعنى نحو: ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ (البقرة: 271)، أي فنعم الشيء هو، وخاصة وهي التي تقدمها ذلك، ويقدر من لفظ ذلك الاسم نحو «غسلته غسلاً نعما ودققته دقّاً نعما» أي نعم الغسل ونعم الدق، وأكثرهم لا يثبت مجيء «ما» معرفة تامة، وأثبته جماعة منهم ابن خروق، ونقله عن سيبويه.
وثانيها: أن يكون نكرة مجردة عن معنى الحرف، وهي أيضاً نوعان: ناقصة وتامة.
والناقصة هي الموصوفة، ويقدر بقولك شيء كما مثل له الشارح، والتامة تقع في ثلاثة أبواب:
الأول: التعجب نحو «ما أحسن زيداً» والمعنى شيء أحسن زيداً جزم بذلك جميع البصريين إلا الأخفس.
والثاني: باب نعم وبئس نحو «غسلته غسلاً نعما ودققته دقّاً نعما» أي نعم شيئاً، فما نصب على التمييز عند أكثر المتأخرين منهم الزمخشري، لكن ظاهر كلام سيبويه أنها معرفة تامة كما مر آنفاً.
والثالث: إذا أرادوا البلاغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة مثلاً نحو «إن زيداً مما أن يكتب» أي أنه من أمر كتابة أي أنه مخلوق من ذلك الأمر، وهو الكتابة، فما بمعنى شيء وإن وصلتها في موضع خفض بدلاً منها، والمعنى بمنزلته في خلق الإنسان من عجل جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها.
وثالثها: أن يكون نكرة متضمنة لمعنى الحرف، وهي نوعان:
أحدهما: الاستفهامية، ومعناها أي شيء نحو «ما هي وما لونها؟».
وثانيهما: الشرطية وهي أيضاً نوعان: غير زمانية نحو ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾ (البقرة: 197)، وزمانية أثبت ذلك جماعة منهم ابن مالك وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿ فَمَا ٱسْتَقَٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْ ﴾ (التوبة: 7)، أي استقيموا لهم مدة استقامتهم، لكم هذه هي المعاني المشهورة لما الاسمية.
وأما ما ذكره الشارح من أنها تكون صفة مثل «أضرب ضرباً ما»، فمبني على ما قيل من أن «ما» في قوله تعالى: ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾ (البقرة: 26)، اسم نكرة صفة لـ«مثلاً».
وقيل: إنها حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين، ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود وعلى
=

1 - أحدهما: موصولة[1]، نحو: «عَرَفْتُ مَا اشْتَرَيْتَهُ».

2 - واستفهاميةٌ، نحو: «ما عندك؟».

3 - وشرطية، نحو: «ما تصنع أصنع».

4 - وموصوفة، نحو: «مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٌ لَكَ»، ونحو:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْرِ[2] لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

5 - وصفة، نحو: «اضْرِبْهُ ضَرْباً مَا»[3].

6 - وتعجبية، نحو: «مَا أَحْسَنَ زَيْداً».

7 - ومصدرية، نحو: «بَلَغَنِي مَا صَنَعْتَ»، هذا إذا كانت اسمية[4].

=

ما ذكره أبو البقاء أيضاً من أنها في مثل «أعطني كتاباً ما» إبهامية، وهي التي إذا قرنت باسم نكرة أبهمت إبهاماً، وكذا ما ذكره من أنها قد تكون مصدرية مبني على ما صرح به الأخفس وأبو بكر من أن المصدرية اسمية وإلا فقد صرح ابن خروف بحرفيتها، ورد على ما نقل فيها خلافاً، وإنما أطنبنا المقال ليظهر حقيقة الأحوال.

(1) **(قوله: أحدها: موصولة)** الصواب إسقاط قوله: أحدها، وكذا فيما سيأتي عند بيان معاني «من» فتنبه.

(2) **(قوله: ربما تكره النفوس من الأمر إلى آخره)** أي رب شيء تكرهه النفوس، فحذف العائد من الصفة إلى الموصوف، والبيت من البحر الحفيف، وهو مدرج آخر صدره الميم الساكنة، وأول المصراع الآخر الراء، وهو من الأمية ابن أبي الصلت وأوله:

اصبر النفس عند كل ملم إن في الصبر حيلة المحتال

لا تضيقن بالأمور فقد يك تكشف غماؤها بغير احتيال

وهذا مدرج أيضاً آخر صدره الكاف الساكنة من تكشف أصبر أمر من صبرته إذا حبسته، والملم النازل صفة محذوف أي عند كل خطب ملم، والغماء بفتح الغين المعجمة والمد مثل الغم والغمة والفرجة بفتح الفاء التفصي من الهم والخروج منه كحل العقال أي فرجه سهلة سريعة كحل عقال الدابة وهو الحبل الذي نشد به يداها عند البروك بمنعها القيام.

(3) **(قوله: أضربه ضرباً ما)** أي ضرباً أي ضرب كان أو ضرباً حقيراً أو عظيماً أو نوع ضرب لا أنك قد عرفت آنفاً أن ما في مثله إبهامية، والإبهام قد يتفرع عليه العموم، وقد يتفرع الحقارة، وقد يتفرع الفخامة، وقد يتفرع النوعية على ما ذكره أبو البقاء.

(4) **(قوله: هذا إذا كانت اسمية)** يعني أن مجيء ما هذه المعاني إنما هو إذا كانت اسمية، يعني أن مجيئما لهذه المعاني إنما إذا كانت اسمية. وأما إذا كانت حرفية، فلها أيضاً معان مذكورة في المطولات فليرجع إليها.

(نَحْـــوُ: مَـــا تَفْعَلْ) أي شيئاً ما[1] إن تفعل **(مِنْ خَيْرٍ تَجِدْهُ)** أي شيء **(عِنْدَ اللهِ تَعَالَـــى)** يعني يوم القيامة حاضراً ونافعاً[2]، وهو منصوب المحل[3] على أنه مفعول به مقدماً لـ«تَفْعَلْ».

{مَن}

(وَالثَّامِنَةُ) منها **(مَنْ)** بفتح الميم وسكون النون.

وله معانٍ أيضاً:

1 - أحدهما: موصولةٌ، نحو: «أَكْرَمْتُ مَنْ جَاءَكَ».

2 - واستفهاميةٌ[4]، نحو: «من غلامُكَ؟».

3 - وشرطية، نحو: «مَنْ تُكْرِمْ أُكْرِمْ».

4 - وموصوفة، نحو: «مَنْ جَاءَكَ أَكْرَمْتُهُ».

(نَحْوُ: مَنْ يَعْمَلْ) بالجزم فعلُ الشرط، يعني إنسان ما[5] إِنْ يَعْمَلْ **(عَمَلاً صَالِحاً)**

---

(1) **(قـــوله: أي شـــيئاً ما إلى آخره)** هذا إذا كانت غير زمانية، هو المشهور. وأما إذا كانت زمانية، فالمعنى: في أي وقت تفعل من خير إلى آخره.

(2) **(قـــوله: يعـــني يوم القيامة حاضراً ونافعاً)** إشارة إلى أن العندية هنا معنوية بضرب من التجوز، وكناية عن يوم القيامة، وذلك لأن العندية الحقيقية من خواص المتمكن، والله تعالى منزه عن التمكن كما سبق تحقيقه. وقيد الحضور من لوازم الوجدان.

وأما قيد النفع فيستفاد من قوله من خبر؛ إذ لا شبهة أن المقصود من وجدان الخير يوم القيامة وجدانه نافعاً كما لا يخفى.

(3) **(قـــوله: وهو منصوب المحل إلى آخره)** أي كلمة «ما» في هذا المثال على تقدير كونه غير زمانية كما هو المشهور الذي عليه بناء كلام المصنف رحمه الله تعالى.

(4) **(قـــوله: واســـتفهامية)** ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو كما أشار إليه بالمثال بدليل قوله تعالى: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ (البقرة: 255)، خلافاً لابن مالك.

(5) **(قوله: يعني إنسان ما إلى آخره)** إشارة إلى أن كلمة «من» صالحة لكل من يعقل لما سيصرح من أنها تستعمل في ذوي العقول، وكلمة «ما» في قوله: إنسان ما صفة من قبيل «أضربه ضرباً ما» عند مثبتيه، والتوصيف بها هنا للتعميم، أي إنسان أي إنسان كان لكن فيه بحث؛ لأن الموافق لما سبق منه في تفسير قول المصنف ليعمل عملاً صالحاً إنما يفسر كلمة «من» هنا بقوله «مؤمن ما» بقرينة قوله: يكون ناجياً لما أسلفناه أن العمل الصالح غير نافع بدون الإيماء.

أي فعلاً صالحاً (يَكُنْ) جزاء الشرط (نَاجِياً) أي أميناً من الخوف[1]، ونائلاً إلى المرام.

قدمها على «أَيْنَ» لكونها مستعملة في غير الظرف كـ«ما»[2] بخلاف «أَيْنَ».

ومحل «مَنْ» مرفوعٌ بالابتداء، وخبره:

قال بعضهم: هو الجملةُ الجزائيةُ[3] وحدها، أعني «يَكُنْ»، والجملةُ الشرطيةُ لا يجوز أن تكون خبراً[4] .

وقال البعض: هو الجملتان جميعاً، كأنك قلتَ: «إنسان ما إن يعمل عملاً صالحاً يكن ناجياً».

والفرق بينهما[5] : أن «مَا» يُسْتَعْمَلُ في غير ذوي العقول، و«مَنْ» يستعمل في

---

(1) (قوله: أي أميناً من الخوف إلى آخره) لأن النجاة بمعنى وجدان الخلاص كما في الصحاح، فههنا بمعنى الخلاص من الخوف، فيؤول إلى الكون أميناً منه.
وأما قوله: ونائلاً إلى المرام فخارج عن معناه اللازم له، كما لا يخفى.

(2) (قوله: لكونها مستعملة في غير الظرف كـ«ما») أي عند الجمهور وإلا فقد عرفت أن كلمة «ما» تستعمل ظرفاً عند بعضهم.

(3) (قوله: قال بعضهم: هو الجملة الجزائية إلى آخره) ومما يجب أن يعمل أن هذا الاختلاف متفرع على الاختلاف في أن الحكم الواقع في الجملة الشرطية هل هو في ظرف الجزاء، أو بين الشرط والجزاء؟
ذهب إلى الأول العلامة الثاني المحقق التفتازاني وتبعه المولى السيلكوتي، وكلام هذا القائل مبني عليه.
وذهب إلى الثاني المحقق الشريف قدِّس سره، وأقره الفاضل الكلنبوي قائلاً بأنه هو الحق، وكلام القائل الثاني مبني عليه، ولكل من الطرفين كلام لا يسعه المقام.

(4) (قوله: والجملة الشرطية لا يجوز أن تكون خبراً) قد عرفت وجهه بما ذكرناه آنفاً، لكن فيه نظر؛ إذ قد اشتهر أن ههنا أربعة أقوال.
ثالثها: كون الجملة الشرطية خبراً.
ورابعها: أنه لا خبر لهذا المبتدأ؛ لأن الشرط والجزاء جعلاه مستغنياً عن الخبر، فتأمل.

(5) (قوله: والفرق بينهما إلى آخره) أي الفرق بين «ما» و«من» من حيث المعنى أن «ما» تستعمل في كل ما لا يعقل، و«من» على عكسه.
ونكتته هي أن «ما» أكثر وقوعاً في الكلام من «من»، وما لا يعقل أكثر ممن يعقل فاعطوا ما كثرت صفته للكثير، وما قلت للتعليل للمشاكلة، وفيه بحث؛ إذ قد يستعمل «من» في غير ذوي العقول، و«ما» في ذوي العقول الأول كقوله تعالى: ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ ﴾ (النور: 45)، والثاني كقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝ ﴾ (الشمس: 5) لا يقال إن كل واحد منهما في
=

ذوي العقول، فتأمل.

{أَيْنَ}

(وَالتَّاسِعَةُ) منها **(أَيْنَ).**

وهي موضوعةٌ لظرف المكان ومع «ما» وبدونها تجزم[1].

ذَكَرَهُ بغير «ما» وبـ«ما» تكون جازمة[2] بطريق الأولى.

قدمها على «مَتَى» لكون آخرها نوناً كـ«مَنْ».

(نَحْوُ: أَيْنَ تَكُنْ) أي مكاناً ما إِنْ تُوجَدْ[3] **(يُدْرِكْكَ)** أي يَصِلُكَ[4] **(الْمَوْتُ)** بالرفع فاعلٌ لـ«يدرك»، وهي منصوبةٌ[5] على أنها مفعولٌ فيه للشرط، قال الله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾[6].

=

الاثنين مستعار للآخر، والكلام فيما وضعا له؛ لأنا نقول: قد استدل على إطلاق «ما» على ذوي العقول بإطباق أهل العربية على صحة قولهم «من» لما يعقل من غير تجوز في ذلك.

ولو قيل: لمن يعقل كان لغواً من الكلام بمنزلة أن يقال لذي عقل عاقل، ولهذا قال بعضهم: «من» للعاقل وقد يقع لغيره مطلقاً، و«ما» لغير العاقل، وقد يطلق على العاقل مطلقاً، لكن صرح أبو البقاء بأن الصحيح أن «من» إنما يطلق على غير العاقل إذا اختلط بالعاقل لا مطلقاً، وكذا «ما» إنما يطلق على العاقل إذا اختلط بغيره ولعله للإشارة إلى هذا كله أمر بالتأمل.

(1) **(قوله: ومع «ما» وبدونها تجزم)** أي تجزم «أين» مع كلمة «ما» وبدونها فمع ظرف لـ«تجزم» مقدم عليه، أو حال من المستكن تحته.

اعلم أن كلم المجازات في لحوق «ما» على ثلاثة أضرب:

1 - ضرب لا يجزم إلا مقترناً بها، وهو حيث، وإذ، وإذا، وأجاز الفراء الجزم بدون «ما».

2 - وضرب لا تلحقه «ما»، وهو من وما ومهما وأنى، وأجازه الكوفيون في من وأنى.

3 - وضرب يجوز فيه الأمران، وهو إن ومتى وأين.

(2) **(قوله: وبما تكون جازمة إلى آخره)** لأن تقوي عمله.

(3) **(قوله: أي مكاناً ما أن توجد إلى آخره)** إشارة إلى أن تكن تامة.

(4) **(قوله: أي يوصلك)** هكذا في النسخ التي عندنا، والصواب: يصلك؛ لأن الإدراك لا يجيء بمعنى الإيصال مع أنه يفسد المعنى على هذا التقدير، بل المراد منه اللحوق والوصول؛ إذ هو أحد معانيه كما في الصحاح.

(5) **(قوله: وهي منصوبة)** أي أين.

(6) النساء: 78.

{متـــى}

(وَالْعَاشِرَةُ) منها (مَتَى).

وهي موضوعة للزمان.

وتجزم مع «مَا» وبدونها.

قدمها على «أَنَّى» لشهرتها بخلاف «أَنَّى».

قال في الصحاح: «مَتَى» ظرفٌ غير متمكن[1]، وهو سؤال عن زمان[2]، ويجازي به[3].

وتكون في لغة هذيل بمعنى «مِنْ»[4]، نحو: «مَتَى لُجَجٍ»[5]، أي مِنْ لُجَجٍ.

---

(1) **(قوله: ظرف غير متمكن)** أي هي من الظروف الزمانية الغير المتمكنة. والظرف المتمكن: معناه أنه يستعمل تارة اسماً، وتارة ظرفاً.

وغير المتمكن: معناه أنه يستعمل في موضع يصلح ظرفاً إلا ظرفاً ولا علة بينهما غير استعمال العرب، ولا يدخل على الثاني شيء من حروف الجر إلا من لعدم تمكنه وقلة استعماله استعمال الأسماء كما قدمناه في أول الكتاب.

(2) **(قوله: وهو سؤال عن زمان)** يعني أنه قد يكون للاستفهام عن الزمان.

(3) **(قوله: وقد يجازى به)** أي يكون من كلم المجازات فيجزم فعلين.

(4) **(قوله: وتكون في لغة هذيل بمعنى «من»)** في المغني متى على خمسة أوجه: اسم استفهام: نحو: ﴿ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِ ﴾ (البقرة: 214)، واسم شرط: كقوله:

أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا مَتى أَضَعْ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

واسم مرادف للوسط وحرف بمعنى من أو في وذلك في لغة هذيل يقولون أخرجها متى كمه أي منه، ويقول بعضهم وضعته متى كمي فقال ابن سيدة بمعنى في، وقال غيره: بمعنى وسط، انتهى مع اختصار فما ذكره الشارح منها ثلاثة أوجه.

(5) **(قوله: متى لجج)** أي في قول أبي ذويب يصف السحاب:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

والباء في «بِمَا» للتبعيض أي شربن من ماء البحر.

واللجج جمع لُجة وهي معظم الماء.

والبنيج المر السريع مع الصوت، يقال: إن السحاب في بعض الأماكن يدنوا من البحر المالح، فتمتد منه خراطيم عظيمة تشرب من مائه، فيكون لها صوت شديد مزعج، ثم تذخب صاعدة إلى الجو فليلطف ذلك الماء، ويعذب بإذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها، ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى والله أعلم، وإلى هذا يشير بعضهم حيث يقول معتذراً عن هدية أرسل بها إلى مخدومه:

=

(نَحْوُ: مَتَى تَحْسُدْ) أنت (تَهْلِكْ) أي زماناً ما إن تحسد لأخيك[1] المؤمن تحرم منه، كقوله عليه السلام: «إياكم والحسد، فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل الحطبَ النارُ».

{أَنَّى}

(وَالْحَادِيَةَ عَشَرَ) منها (أَنَّى) بفتح الهمزة والنون المشددة.

وهي موضوعة لظرف المكان.

قدمها على «أي» لعدم احتياجها إلى المضاف إليه بخلاف «أي»[2] .

(نَحْـوُ: أَنَّى تُذْنِبْ) أنت أي مكاناً ما إن تفعل الذنب[3]، وإن كنتَ في قرنِ الْبَقَرِ (يَعْلَمْـكَ) بالجزم (اللهُ) بالرفع فاعل لـ«يعلم» بِعِلْمٍ أَزَلِيٍّ؛ لأن الله تعالى[4] يراك وإن لم

=

كالبَحْـرِ يُمْطِـرُهُ الـسَّحَابُ وَمَـا لَـهُ … فَـضْلٌ عَلَـيْهِ لأَنَّـهُ مِـنْ مَائِـهِ

كذا في تحفة الغريب.

(1) (قـوله: أي زمانـاً ما إن تحسد لأخيك إلى آخره) الحسد: طلب زوال نعمة المحسود، ولعل التقييد بقوله: لأخيك المؤمن مبني على ما هو الغالب فيه، وإلا فقد يكون الكافر أيضاً محسوداً لكثرة أمواله أو أولاده، لكن قد أحسن في ذلك لما أن المحسودية مرتبة كريمة لا يليق أن ينالها الكافر كما قال الشاعر:

هـم عـبيدون وشـر الـناس كلهـم … مـن عـاش فـي الدهـر يـوماً غيـر محسـود

وقوله: تحرم تفسير لنهلك، وإشارة إلى أن الهلاك هنا مستعمل في معنى الحرمان لما أن المبتنى على الحسد ظاهراً هو ذلك لا معناه الحقيقي وإن استلزمه في بعض الأحيان، والمحروم هو الممنوع عن الخبر الذي لا فلاح له أصلاً كما يشير إليه الحديث المذكور؛ لأن الحسد إذا أكل حسنات الحاسد يكون ذلك الحاسد ممنوعاً عن الخير والفلاح. فبهذا يظهر وجه آخر لتفسير الهلاك بالحرمان، وكلمة «من» في «منه» إما للتعليل، والضمير راجع إلى الحسد المفهوم من «تسحد» أي تكون محروماً لأجل حسدك، أو صلة لـ«تحرم»، والضمير راجع إلى المحسود له المفهوم من سياق الكلام أيضاً أي تكون محروماً من النعمة التي حسدت لها.

(2) (قوله: بخلاف أي) فإنها لا تستعمل إلا مضافاً.

(3) (قوله: إن تفعل الذنب) إشارة إلى أن قول المصنف «تذنب» مضارع من الإفعال كما يقال أذنب الرجل إذا فعل الاسم؛ إذ لم يستعمل «يذنب» ثلاثياً في كلامهم.

وأما الذنب فهو اسم بمعنى الإثم لا مصدر من الثلاثي، كما لا يخفى على من تتبع كتب اللغة.

(4) (قوله: بعلم أزلي لأن الله تعالى إلى آخره) دفع لما يتوهم من الملازمة التي في المثال من حدوث

=

تره، وهي مفعول فيه لـ«تُذْنِبْ».

{أيـــ}

(وَالثَّانِيَةَ عَشَرَ) منها (أَيٌّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء المضمومة.

وهي تجزم بـ«ما» وبدونها.

واعلم أن «أي» معربةٌ من بين أخواتها مع قيام الموجب للبناء[1] للتنبيه على أن الأصل في أخواتها هو الإعراب[2].

وأما اختصاصها بالإعراب[3]: فلوجود الإضافة المنافية للبناء وعدمها في

=

علمه تعالى عن ذلك علوًّا كبيراً لما أنه يوهم أن علمه تعالى يتعلق به وقت الذنوب.

وحاصل الدفع: أن للعلم تعلقين: أزلي وحادث عند حدوث المسموعات والمبصرات، والملازمة مبنية على التعلق الثاني، فتقييده العلم بالأزلي إشارة إلى التعلق الأول، والاستدلال بقوله: لأن الله يراك إلى آخره إشارة إلى التعلق الثاني، وأنت خبير بأن هذا إنما ينطبق بظاهره على ما ذهب إليه أشاعرة من أن السمع والبصر ليسا بصفتين زائدتين، بل هما راجعان إلى العلم بالمسموعات والمبصرات، وفردان من أفراد مطلق العلم، وإن للعمل تعلقين أزلي وحادث. وأما عند غيرهم فليس للعمل إلا تعلق واحد أزلي وأبدي.

ويمكن تطبيق كلامه على مذهب الماتريدية بأن يكون استدلاله المذكور إشارة إلى أن العلم في المثال المذكور بمعنى الإبصار، وأن الملازمة مبنية على حدوث تعلق صفة البصر، ويكون تقييد العلم بالأزلي إشارة إلى نفس صفة البصر أزلية قديمة، فيؤول إلى ما ذهب إليه الماتريدية من أن السمع والبصر صفتان زائدتان قديمتان غير العلم يتعلقان بالمسموعات والمبصرات بعد حدوثهما.

وتحقيق هذا المقام: أنه لا شبهة في أنه إذا علمنا شيئاً علماً تامّاً قبل الإبصار مثلاً، ثم شاهدناه بالبصر مثلاً، فلا شك أن هناك إدراكاً آخر أوضح وأجلى من الأول؛ لأنه إدراك لذلك الشيء على الوجه الجزئي، والأول على الوجه الكلي، وإنما الشبهة في أن ذلك الإدراك الجزئي هل هو نوع مغاير لنوع العلم كما ذهب إليه الماتريدية، أو من أفراد العلم كما ذهب إليه الأشاعرة، وإنما أطنبنا الكلام لضرورة اقتضاء الاطلاع على حقيقة المقام.

(1) (**قوله: مع قيام الموجب للبناء**) وهو المشابهة بالحرف في الاحتياج إلى الغير.

(2) (**قوله: على أن الأصل في أخواتها هو الإعراب**) إذ لا شك أن الأصل في الأسماء هو الإعراب، كما أن الأصل في الأفعال البناء.

(3) (**قوله: وأما اختصاصها بالإعراب إلى آخره**) دفع لما يتوهم من أنه لما كان الأصل في أخوات أي هو الإعراب، فلا وجه لاختصاصها به دون أخواتها؛ لأنه عدول عن الأصل فيها.

وحاصل الدفع: أن الأصل في أي وأخواتها، وإن كان هو الإعراب إلا أنه لما كان في أخواتها

=

أخواتها.

قال صاحب الصحاح: أي اسمٌ معربٌ يستفهم به، نحو: «أيهم أخوك ويجازى به»[1]، نحو: «أيهم يكرمني أكرمه».

وهي معرفة للإضافة[2]، وقد تُتْرَكُ الإضافة، وفيه معناها[3].

وقد يكون بمعنى «الذي»[4] فيحتاج إلى صلةٍ، تقول: «أيهم في الدار أخوك».

وقد يكون نعتاً[5]، تقول: «مررت برجل أي رجلٍ وأيما رجلٍ»، وما زائدةٌ.

=

موجب للبناء مع عدم المنافي له بنيت بخلاف أي، فإنها وإن وجدت فيها الموجب للبناء أيضاً إلا أن فيها ما ينافيه، وهو وجود الإضافة؛ لأنه مما يرجح جانب الاسمية التي هي منافية للبناء.

(1) **(قوله: ويجازي به)** أي يستعمل في معنى المجازات، فيكون اسم الشرط.

(2) **(قوله: وهي معرفة للإضافة)** يعني أن أي التي هي للاستفهام أو الشرط قد تكون معرفة بسبب الإضافة إلى المعرفة، لا كـ«أي» التي بمعنى الذي، فإنها معرفة بنفسها دائماً، ولا كـ«أي» التي وقعت نعتاً، فإنه تكون نكرة دائماً للزوم إضافتها إلى النكرة، أو المراد بالمعرفة غير النكرة الصرفة سواء كانت معرفة أو نكرة مخصصة، أو الضمير راجع إلى «أي» التي في المثالين الذين ذكرها أي كلمة أي التي في هذين المثالين معرفة لكونها مضافة فيهما إلى المعرفة، فتدبر واختر.

(3) **(قوله: وقد تترك الإضافة، وفيه معناها)** يعني أنه قد يترك الإضافة في أي لفظاً، وتلاحظ في المعنى؛ لأن تركها فيه لفظاً ومعنى ليس بجائز.

(4) **(قوله: وقد يكون بمعنى الذي)** أي قد يكون اسماً موصولاً بمعنى الذي، لكن زعم ثعلب أن «أي» لا تكون موصولاً أصلاً.

(5) **(قوله: وقد يكون نعتاً إلى آخره)** أي قد يكون «أي» دالاً على معنى الكمال، فتقع صفة لنكرة، نحو: «مررت برجل أي رجل» أي كامل في صفات الرجال.

ويجوز أيضاً أن يكون حالاً من المعرفة كـ«مررت بعبد الله أي رجل».

فما ذكره من أوجه «أي» أربعة:

أحدها: أن تكون اسم استفهام.

وثانيها: أن يكون اسم شرط.

وثالثها: أن يكون اسماً موصولاً.

ورابعها: أن يكون دالاً على معنى الكمال، فيقع نعتاً للنكرة، وله وجه خامس، وهو أن يكون وصلة لنداء ما فيه «أل» نحو: «يا أيها الرجل»، وإنما تركه لما زعمه الأخفش من «أي» لا يكون وصلة، وأن «أيا» هذه هي الموصولة حذف صدر صلتها، وهو العائد، والمعنى: يا من هو الرجل، لكنه زاد قسماً آخر، وهو أن يكون نكرة موصوفة، نحو: «مررت بأي معجب لك»، كما يقال: «بمن معجب لك»، وهذا غير مسموع.

(**نَحْوُ: أَيُّ عَالِمٍ**) بالجر مضاف إليه لـ«أي» (**يَتَكَبَّرْ**) بالجزم فعلُ الشرط، أي أظهر الكبرَ على الله[1]، أو غيره من الحيوانات (**يُبْغِضْهُ**) أي العالِمَ المتكبر من الأفعال جزاءُ الشرط (**اللهُ**) لكبره؛ لأن الكبر من الكبائر، وهي هنا[2] مرفوعة بالابتداء.

{حيثما}

(**وَالثَّالِثَةَ عَشَرَ**) منها (**حَيْثُمَا**[3]).

---

(1) (**قـــوله: أي أظهر الكبر على الله إلى آخره**) إشارة إلى أن التفعل هنا للتكلف كما في تحلم أي أظهر الحلم، وكما في تجاهل أي أظهر الجهل من نفسه، والحال أنه منتف عنه.
قال العلامة التفتازاني: الفرق بين التكلف في التفعل، والتفاعل أن المتحلم يريد وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهل انتهى. فمعنى يتكبر يظهر الكبر، والعظم مع كونه مريداً وجوده من نفسه.
وقوله: على الله إشارة إلى التكبر هنا شامل للعجب أيضاً الذي هو عبارة عن تصور الشخص استحقاق رتبة لا مستحقاً لها، فإن تصور ذلك الاستحقاق بسبب الامتثال لأوامره تعالى والإنتهاء بنواهيه كإظهار الكبر عليه تعالى، أو إشارة إلى بعض أقسام الكبر؛ لأن الكبر لما كان بمعنى ظن المرء أنه أكبر من غيره كما أن التكبر إظهار ذلك، فلا بد له من متكبر عليه، ومن هنا افترق عن العجب؛ إذ لا يلزم ذلك فيه كما عرف من تعريفه، فباعتبار المتكبر عليه ينقسم على ثلاثة أقسام كما صرح به المصنف في بعض كتبه؛ لأنه:
إما أن يكون هو الله تعالى وهو أفحش أنواع الكبر مثل نمورد حيث حدث نفسه أن يقاتل رب السماء عز وجل.
وإما أن يكون رسوله عليه الصلاة والسلام.
وإما أن يكون سائر الخلق.
فبهذا يظهر قبح قوله أو غيره من الحيوانات.
ثم اعلم أن تمثيل المصنف بهذا المثال إشارة إلى ما ورد في حديث صحيح، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «ومن تعظم في نفسه واختال في مشيه لقى الله وهو عليه غضبان».
وأما تخصيص العالم بالذكر: فإشارة إلى ما ذكره في الطريقة من أن أسباب الكبر سبعة: أعظمها وأشدها وأصعبها علاجاً العلم؛ لأن قدر العلم عظيم عند الله وعند الناس، فلا مجال لقلعه من أصله، وترك تعلمه، فمن أراد الاطلاع على الحقيقة فعليه بالطريقة.

(2) (**قـــوله: وهـــي هنا إلى آخره**) يعني أن «أي» في قوله: أي عالم إلى آخره مبتدأ، وخبره ما فعل الشرط مع جزائه أو الجزاء وحده على الاختلاف الذي مر بيانه.

(3) (**قوله: والثالثة عشر: حيثما**) لم يذكر الشارح وجه تقديمه على «إذما»، ولعله مناسبته لما قبله في البناء على الضم؛ لأن «حيث» بدون «ما»مبني على الضم في المشهور كما سيشير إليه، فتأمل.

هي موضوعة لظرف المكان[1].

وهي لا تجزم إلا مع «ما»، و«ما» كافة عن الإضافة[2] لتصير مُبْهَمَةً[3].

وهي اسم مبني، وإنما حُرِّكَ آخرها لالتقاء الساكنين[4].

وقال بعض المعربين: هي مبنية على الضمة تشبيهاً بالغايات[5].

ومنهم من يبنيه على الفتح استثقالاً للضمة مع الياء.

(**نَحْــوُ: حَيْثُمَا تَفْعَلْ**) أي مكاناً ما إن تفعل شيئاً من الخير أو الشر (**يُكْتَبْ**) على صيغة المفعول (**فِعْلُكَ**) نائب الفاعل لـ«يكتب».

{إِذْمَا}

(**وَالرَّابِعَةَ عَشَرَ**) منها (**إِذْمَا**).

قدمها على «إذما» لقلة حروفها بخلاف «إذا ما».

وهي تجزم مع «ما»[6].

---

(1) (**قــوله: هي موضوعة لظرف المكان**) الضمير راجع إلى «حيث» لا إلى «حيثما»، وكذا الضمائر الآتية، يعني أن «حيث» ظرف للمكان اتفاقاً.

قال الأخفش: وقد ترد للزمان.

(2) (**قــوله: وما كافة عن الإضافة**) أي عن إضافة «حيث» إلى الجملة؛ لأن إضافته إليها لازمة سواء كانت تلك الجملة اسمية أو فعلية، وإضافتها إلى الفعلية أكثر.

وأما إضافتها إلى المفرد، أو إلى الجملة المحذوفة، فانذر.

(3) (**قــوله: لتــصير مــبهمة**) يعني أن «حيثما» إنما تجزم مع الكافة عن الإضافة لتصير بالقطع عن الإضافة مبهمة، تنبه ذلك لإبهام بـ«إن»، فتعمل عمله.

(4) (**قــوله: لالتقاء الساكنين**) أحدهما الياء، وثانيهما الثاء، وظاهر هذا أن يكون «حيث» مبنيّاً على الكسر على أن الأصل أن الساكن إذا حرك بالكسر، كما ذهب إليه البعض.

(5) (**قــوله: تشبيهاً بالغايات**) لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة؛ إذ أثرها الذي هو الجر لا يظهر، ولأن ما أضيف إليها فهو في الحقيقة مضاف إلى مضمونها، وهو غير مذكور صريحاً، فكأنه محذوف كما في الغايات، والمراد بالغايات ما قطع عن الإضافة، وبني من نحو قبل وبعد، وإنما سميت بذلك لأن الأصل فيها أن تكون مضافة وغياة الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف إليه؛ لأنه من تتمته، فإذا حذف المضاف إليه، وتضمنه المضاف صار آخر المضاف غاية.

(6) (**قوله: وهي تجزم مع ما**) قال السيرافي ما علمت أحداً من النحاة أثبته إلا سيبويه وأصحابه.

وقال سيبويه: إنها حرف غير مركب من كلمتين، بل هي فِعْلَى[1] كما أن مهما فَعْلَي.

وقال المبرد: هي «إذ» الظرفية، ثم أُلْحِقَ «مَا»، فكف عن الإضافة، وهَيَّأَهَا للشرط كما هَيَّأَ «حيث»[2]، وجعلها بمعنى المستقبل.

وجازمة ذكره الفاضل العصام.

وهي موضوعة للزمان.

(**نَحْوُ: إِذْ مَا تَتُبْ**) أنت أي زماناً ما إن رجعتَ عن الذنوب (**تُقْبَلْ**) بصيغة المفعول، قوله (**تَوْبَتُكَ**) نائب فاعله، أي رجوعك عن الذنوب؛ لأن الله تعالى توابٌ رحيمٌ.

{إذا ما}

(**وَالْخَامِسَةَ عَشَرَ**) منها (**إِذَا مَا**).

وهي لا تجزم بغير «ما» إلا مع قلة[3] لقلة مناسبتها لـ«إن» في الاحتمال؛ إذ هي موضوعة للقطع[4]، وهو مناف للإبهام، لكن أنه لَمَّا احتمل[5] في الأمر المقطوع أن يقع

---

(1) (**قوله: بل هي فعلى**) أي حرف بسيط غير مركب.

(2) (**قوله: وهيأ للشرط كما هيأ حيث**) هيأ من التهيئة، وفاعله تحته راجع إلى ما الكافة، يعني أن ما الكافة هيأتها للشرط كما هيئت حيث له. ووجه التهيئة أنها لما كفت عن الإضافة صارت مبهمة، فشابهت بكلمة «إن»، وصارت بمعنى المستقبل، فعملت عملها، أعني الجزم كما سبق آنفاً.

(3) (**قوله: إلا مع قلة**) يشعر بظاهره جواز الجزم بـ«إذا» في النثر على قلة، وهو ظاهر كلام ابن مالك في التسهيل خلافاً لما ذهب إليه بعضهم من أن الجزم بـ«إذا» لم يرد إلا في ضرورة الشعر.

(4) (**قوله: إذ هي موضوعة للقطع إلى آخره**) يعني أن كلمات الشروط إنما تجزم لتضمنها معنى «إن» التي هي موضوعة للإبهام، وكلمة «إذا» لما كانت موضوعة للأمر المقطوع وجوده في اعتبار المتكلم في المستقبل لم يكن فيها معنى «إن» الشرطية حتى تجزم بمشابهتها لها «إذ» الشرطية هو المفروض وجوده لا المقطوع.

(5) (**قوله: لكن لما احتمل**) استدراك عما يتوهم من الكلام السابق من أنه لا يجوز الجزم بـ«إذا» أصلاً لا مع «ما»، ولا مجرداً منها لمنافاتها بـ«إن» الشرطية.

وحاصل الاستدراك: أنها وإن تنافيها في أصل الوضع إلا أنها لما وضعت للأمر المقطوع في المستقبل، ولم ينكشف لنا حال الاستقبال احتمل ذلك الأمر المقطوع أن يقع على خلاف ما تقطعه وتتوقعه، فبهذا الاعتبار جاز تضمنها معنى «إن» كما في «متى» وسائر أسماء الجوازم لا =

على خلاف ما يتوقع لعدم انكشاف الحال لنا.

جاز تضمنها معنى «إن»، والجزم بها، وقَوِيَ مع «ما» الكافة عن الإضافة كما في «حيث»، وهي أيضاً للزمان.

(**نَحْوُ: إِذَا مَا تَعْمَلْ**) أي زماناً ما إن تعمل (**بِعِلْمِكَ**) متعلقٌ بـ«تعمل» (**تَكُنْ**) أنت (**خَيْرَ النَّاسِ**) يعني أَفْضَلَهُمْ؛ لأن العلم بلا عمل لا ينفع، بل يَضُرُّ كما قالوا: «الْعِلْمُ بِلاَ عَمَلٍ كَالشَّجَرِ بِلاَ ثَمَرٍ».

(**وَهَذِهِ الإِحْدَى عَشَرَةَ**) من «إن» إلى «إذا ما» (**تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ**) احترازٌ عن الجازم الذي يجزم فعلاً واحداً، قولُهُ (**مُسَمَّيَيْنِ**) صفةٌ لـ«فعلين»، أي هذان الفعلان يسمى أولَهما[1] (**شَرْطاً**)؛ لأنه شرطٌ لتحقق الثاني (وَ) ثانيهما (**جَزَاءً**) من حيث إنه يُبْتَنَى على الأول ابتناء الجزاء على الفعل.

فلا يخلو عبارة المصنف عن التسامح[2].

=

أن ذلك المعنى لما رسخ في أسماء الشرط؛ إذ لم توضع في الأصل لزمان يقع المتكلم بوقوع الفعل فيه جزمت دائماً بخلاف «إذا»، فإنه لما كان حدثه الواقع فيه مقطوعاً به في أصل الوضع لم يرسخ فيه معنى «إن» بل صار عارضاً على شرف الزوال، فلذا لم يجز في الأكثر إلا إذا قوي باقترانه بـ«ما» الكافة.

فقوله: والجزم بها عطف على تضمنها، أي جاز الجزم بها.

وقوله: وقوي إلى آخره جملة حالية عن ضمير بها، وكلمة «عن» متعلقة بالكافة، يعني إن قوي تضمنها معنى «إن» الجزم بها بلحوق «ما» الكافة، وذلك لما عرفت آنفاً من أن كلمة ما إذا كفت عن الإضافة يصير المكفوف مبهماً.

(1) (**قوله: أي هذان الفعلان يسمى أولهما إلى آخره**) إشارة إلى أن الضمير المستتر في «مسميين» راجع إلى الفعلين. ومقتضى الواو في قوله: وجزاء أن لا يعتبر الترتيب، فاقتضى التوزيع والتفصيل، أي الفعلان اللذان يسمى أحدهما شرطاً، والآخر جزاء يسمى أولهما شرطاً، وثانيهما جزاء.

ويمكن أن يكون هذا وجه التسامح في عبارة المصنف الذي سيشير إليه الشارح.

(2) (**قوله: فلا يخلو عبارة المصنف عن التسامح**) لأنها بظاهرها تشعر بأن المسمى بالشرط والجزاء الفعل وحده مع أنه قد صرح في التسهيل: بأن الشرط والجزاء اسمان للجملتين، وهو الصواب الذي يشهد له العرف مع أن الجزاء اسم لمجموع الجملة الثانية إذا كانت اسمية بلا شبهة، فلا معنى لجعله اسماً لمجرد الفعل إذا كان جملة فعلية. وأما وجه تفريع قوله: فلا يخلو إلى آخره على الكلام السابق، فهو إن ما هو شرط لتحقق الثاني الجملة الأولى لا مجرد الفعل الأول.

=

وأما جزمُ المضارع مع «كيفما»، و«إذا» فشاذ[1].

لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد.

أما عدم الجزم مع «كيفما» فلأن معناه عموم الأحوال، فإذا قلت: «كيفما تقرأ أقرأ» كان معناه على أي حالٍ وكيفيةٍ تقرأ أنت أنا أيضاً أقرأ عليها.

ومن المتعذر استواء[2] قراءة قارئين في جميع الأحوال والكيفيات.

وأما مع «إذا» فلأن كلمات الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى «إنْ» التي هي موضوعة للإبهام[3]، وإذا موضوعة للأمر المقطوع به[4] المنافي للإبهام، فتدبر، وكن من الشاكرين.

=

وكذا المبتنى على الأول الجملة الثانية لا مجرد الفعل الثاني.

وأما وجهه على تقدير كون وجه التسامح ما أشرنا إليه آنفاً، فمستغن عن البيان.

أقول: لعل المصنف لما رأى أمر الجزم ظاهراً في لفظي الفعلين لا الجملتين بنى الكلام على اعتبار جانب اللفظ.

(1) **(قوله: وأما جزم المضارع مع كيفما وإذا فشاذ)** في المغني: كيف يستعمل شرطاً، فيقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين، نحو: «كيف تصنع أصنع»، ولا يجوز «كيف تجلس أذهب» بالاتفاق، ولا «كيف تجلس أجلس» بالجزم عند البصريين إلا قطرب، فجوزه بالجزم مطلقاً، وإليه ذهب الكوفيون.

وقيل: يجوز بشرط اقترانها بـ«ما» انتهى ملخصاً.

وأما «إذا» فالغالب فيه أن يكون ظرفاً للمستقبل متضمناً لمعنى الشرط مختصّاً بالفعلية، ويكون الواقع بعده ماضياً كثيراً أو مضارعاً دون ذلك. وقد تخرج عن الظرفية والشرطية والاستقبال، فإن أردت التفصيل فارجع إلى مغني اللبيب، فإن فيه ما يغني العاقل الأديب.

(2) **(قوله: ومن المتعذر استواء)** فإذا تعذر الاستواء تعذر اعتبار معنى الشرط فيه، فلا يكون متضمناً لمعنى «إن» فلا يجزم.

(3) **(قوله: التي هي موضوعة للإبهام)** أي للإبهام في وجود مدخوله في اعتقاد المتكلم، فإنها موضوعة لتعليق شيء بشيء، مفروض وجوده في المستقبل مع عدم القطع بوقوعه أو لا وقوعه على ما حققه السالكوتي.

(4) **(قوله: وإذا موضوعة للأمر المقطوع به إلى آخره)** فيه بحث؛ لأنها وإن كانت موضوعة للأمر المقطوع إلا أنه لما لم ينكشف لنا حال الاستقبال، واحتمل وقوع ذلك الأمر على خلاف ما قطعناه عرض لها الإبهام، وجاز أن تتضمن معنى «إن»، وتعمل عملها كما حقق سابقاً، فلذلك عدها جماعة من الجوازم، واختاره المصنف، ولعل لهذا أمر بالتدبر.

{العوامل القياسية}

ولما فرغ من السماعي أراد أن يَشْرَعَ في القياسي، فقال: (وَ) العامل (**الْقِيَاسِيُّ**) الذي وقع جزءً من اللفظي، وهو ما لا يتوقف إعْمَاله بخصوصه على السماع، بل يُمْكِنُ أن يُذْكَرَ في عمله قاعدةٌ كليةٌ[1] موضوعها غير محصور، كقولك: عَلِمَ يَرْفَعُ الْفَاعِلَ؛ لأنه فعل، وكل فعل يرفع الفاعل، ينتج: إن عَلِمَ يرفع الفاعل، وهو المطلوبُ.

وكذا غيره من الفاعل، والمفعول[2]، والصفة المشبهة[3]، وأفعل التفضيل وغيرها، مثلاً ضاربٌ يرفع الفاعل إذا وجد شرطه؛ لأنه اسم فاعل، وكل اسم فاعل يرفع الفاعل إذا وُجِدَ شرطُهُ، فـ«ضارب» يرفع الفاعل، وهو المطلوبُ (**تِسْعَةٌ**) أنواع[4]

---

(1) (**قوله: قاعدة كلية إلى آخره**) أي قضية كلية يعرف بها أحكام جزئيات موضوعها بأن يجعل الجزئي موضوعاً في الصغرى وموضوع القاعدة محمولاً فيها، ويجعل تلك القاعدة كبرى لما قاله الفاضل العصام في الأصول من القاعدة قضية كلية تشتمل على أحكام جزئيات موضوعها القوة القريبة من الفعل بحيث لو ضمت مع صغرى سهلة الحصول أفادت حكم جزئي منها كما يقال في قول النحاة: الفاعل مرفوع، قولنا: زيد في ضرب زيد فاعل، وكل فاعل مرفوع، فزيد مرفوع، وسميت قاعدة لأنها أساس معرفة أحوال الجزئيات، وكثيراً ما يتسامح، فتعرف بحكم كلي ينطبق على جزئيات يستفاد أحكامها منه تعبيراً للقضية بأشرف أجزائها.

(2) (**قوله: من الفاعل والمفعول**) أي اسم الفاعل واسم المفعول.

(3) (**قوله: والصفة المشبهة**) فإن قلت: إن صيغة الصفة المشبهة سماعية حتى جعلوها محصورة في سبعة عشرة وزناً، فما وجه عدها من القياسي؟
قلنا: هب لكنه لا يضر لكونه قياساً كما صرح به المصنف في الإظهار، وذلك لأن أفرادها وإن كانت محصورة بحسب الصيغة إلا أنها غير محصورة بحسب المادة، فيمكن أن يذكر في عملها قاعدة كلية بأن يقال: كل صفة مشبهة ترفع الفاعل بخلاف السماعي، فإن أفراده محصورة بحسب المادة أيضاً.

(4) (**قوله: تسعة أنواع**) لا يختلجن في صدرك أن الشارح قدر قوله: أنواع مضافاً إليه لتسعة، فاشعر بهذا التقدير أن المضاف إليه حذف في قول المصنف تسعة، وجعل التنوين عوضاً عنه مع أن حذف المضاف إليه وتعويض التنوين عنه مختص بلفظ كل وبعض وإذ وأي على ما صرح به الشيخ الرضي؛ لأن مقصوده رحم الله تعالى ليس تقدير المضاف إليه، بل تقدير الصفة لما ذكره الرضي أيضاً في شرحه على الكافية من أن سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في أي درجة كان صفة؛ لأن القصد من التمييز التنصيص، وهو معدوم في أكثر الأوصاف، بل إن كان الصفة مختصة ببعض الأجناس لم يقبح نحو ثلاثة علماء ومائه فاضل انتهى.
وقال في بحث النعت: وربما نويت الصفة، ولم تذكر للعلم بها انتهى. هذا وبعد ذلك الأولى أن =

بالاستقراء.

{الأول الفعل}

(**الأَوَّلُ**) منها (**الْفِعْلُ**).

قدمه على اسم الفاعل لكونه أصلاً له[1]، ولعدم احتياجه إلى الشرط بخلاف اسم الفاعل، ولكونه أصلاً في العمل؛ لأن غيره تابع له فيه، كما سيجيء.

والمراد من الفعل اصطلاحي[2] لا لغوي.

فلا يرد الإشكال على التقسيم، تأمل.

(**مُطْلَقاً**) وقوله: (**فَكُلُّ فِعْلٍ**) إشارة إلى الكبرى[3] والصغرى مطوية[4] أي لازماً أو متعدياً[5] متصرفاً أو غيره تامّاً أو ناقصاً قلبيّاً أو لا (**يَــرْفَعُ**) معمولاً واحداً سواء كان

=

يحمل كلام المصنف على حذف الموصوف أي أنواع تسعة؛ لأن تقدير الموصوف شائع ذائع بخلاف تقدير الصفة، وإن وقع على قلة كما أشار إليه ابن مالك في ألفيته حيث قال:

ومــا مــن المــنعوت والــنعت عقــل يجــوز حذفــه وفــي الــنعت يقــل

(1) (**قوله: لكونه أصلاً له**) أراد هنا بالأصل الأصل في الاشتقاق بقرينة قوله فيما بعد: ولكونه أصلاً في العمل.

(2) (**قوله: والمراد من الفعل اصطلاحي إلى آخره**) جواب عن سؤال مقدر وارد على تقسيم العامل القياسي إلى الفعل واسم الفاعل واسم المفعول إلى غير ذلك، وتقديره: أن هذا التقسيم غير صحيح؛ لأن من شروط صحة التقسيم وجود التباين والتخالف بين الأقسام مع أنه غير موجود ههنا؛ لأن الفعل بمعنى اللغوي يتحقق في ضمن كل من اسم الفاعل واسم المفعول إلى غير ذلك، فكيف يصح أن يكون قسيماً لها مع أن قسيم الشيء: ما يباينه، أجاب بتحرير المراد، وحاصله: أن هذا إنما يرد لو أريد من الفعل الفعل اللغوي، وليس كذلك؛ لأن المراد منه الفعل الاصطلاحي الذي هو ما دل بهيئته وضعاً على أحد الأزمنة الثلاثة، ومن البين أنه لا يصدق على شيء من هذه الأقسام، ولا يتحقق في ضمن واحد منها، ولعل هذا وجه التأمل.

(3) (**قوله: إشارة إلى الكبرى**) لو قال: إشارة إلى القاعدة الكلية المذكورة في عمل الفعل لكان أولى، تأمل.

(4) (**قوله: والصغرى مطوية**) أي غير مذكورة ههنا؛ لأنه سهلة الحصول بجعل كل جزئي موضوعاً، وجعل موضوع تلك القضية محمولاً كما سبق.

(5) (**قوله: لازماً أو إلى آخره**) تفسير لقوله: لكل فعل.

فاعلاً[1] أو اسماً؛ لأن النسبة إلى المرفوع مأخوذة في مفهومه[2] وضعاً، فلا يكون بدونه

---

(1) (**قـــوله: سواء كان فاعلاً إلى آخره**) أي سواء كان هذا المعمول المرفوع مسمى بالفاعل كما في مرفوع الفعل التام أو بالاسم كما في مرفوع الفعل الناقص. والمراد من الفاعل أعم من أن يكون حقيقيّاً أو حكميّاً، فيشمل نائب الفاعل أيضاً.

(2) (**قـــوله: لأن النسبة إلى المرفوع مأخوذة في مفهومه إلى آخره**) تعليل لكون كل رافعاً لمعمول إشارة إلى أن الرفع مما لا بد لكل فعل.

وتوضيحه: أن النسبة إلى المرفوع أي إلى فاعل معين جزء مما وضع له الفعل، فلا يوجد الفعل بدونه، وذلك لأن الفعل مشتمل على ثلاثة معان:

أحدها: الحدث الذي هو معنى المصدر.

وثانيهما: الزمان.

وثالثها: النسبة إلى فاعل معين أي معين كان، وهنا بحث صعب تحير فيه العقلاء، وتصدى إلى حله جم غفير من الفضلاء، وأنا وإن كنا لا نقتدر على الشرب من كؤوس تحقيقاتهم إلا بفم الخيال، ولا نستحق بالقعود في مجالس تدقيقاتهم إلا صف النعال، لكن التفصيل مما اقتضاه الحال، فهو أن الفعل لما كان موضوعان لهذه المعاني الثلاثة كالمعنى المطابقي له مجموع هذه المعاني، وهو لا يفهم بدون الفاعل المعين؛ لأن تلك النسبة لا تفهم بدونه، ومتى لم يوجد الجزء لم يوجد الكل مع أنه لا شك في أنه يفهم الحدث والزمان عند سماع لفظ «ضرب» مثلاً بدون فهم المعنى المطابقي، فيلزم تحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقية، وذلك مخالف لما تقرر عندهم من استلزام التضمن للمطابقة.

أجاب عنه الفاضل العصام أوَّلاً: بأن اللفظ لا يدل على المعنى إلا لتذكر الوضع، وفهم المعنى، ودلالة اللفظ عليه متأخرة عن التذكر، فإذا سمع العالم بوضع ضرب على الوجه العام لفظه يتذكر وضعه بهذا الوجه، ويحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع؛ إذ لا يمكن استحضار الوضع بدون حضور طرفيه، لكن ليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ؛ لأن المفروض أن تلك الدلالة متأخرة عنه، فلا بد في الدلالة من الالتفات إلى المعنى من حيث إنه مراد اللافظ، ولا يمكن أن يتوجه السامع من لفظ «ضرب» إلى معنى من هذه الحيثية ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بانضمام الفاعل المعين، فإذا حضر عنده بالضميمة التفت إليه بهذه الحيثية، فمشاهدة الحدث والزمان في ضمن هذه الالتفات هي الدلالة التضمنية، ولا شك أنها لم يتحقق من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقي، ورد بأن القول بأن يتحقق عند سماع اللفظ الالتفات إلى جانب المعنى مرتين:

أحدهما: في ضمن تذكر الوضع.

والثانية: من حيث إنه مرادف خلاف الوجدان.

وأجاب ثانياً: بأن التحقيق أن الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان، والنسبة إنما جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجمل الاسمية؛ إذ لا يخفى على المنصف أنه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم =

=

للنسبة، وجعل هيئة ضرب زيد لغواً، ومن أمارات أن النسبة ليست مدلولة للفعل أنه يفهم الحدث والنسبة تفصيلاً. وقد اتفقوا على أن دلالة المفرد لا تكون تفصيلية، وإنما التزم مع الفعل ذكر الفاعل؛ لأن الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه يكون مستعداً؛ لأن ينسب إلى شيء، فيلزم إسناده إلى شيء لئلا يكون إحضاره على هذا الوجه لغواً، ورد بأنه إن أراد أن للهيئة التركيبية مدخلاً في الدلالة على النسبة فمسلم، ولا مقتضى لاستقلالها بالمفهومية، وإن أراد أن الهيئة مستقلة في الدلالة عليها، فيخدشه أن لزوم تلك الهيئة التركيبية للفعل دون سائر التركيبات مما لا وجه له، والقول بأن الحدث في مفهومه معتبر من حيث إنه مستعد للإسناد إلى شيء تكلف صريح؛ إذ لا دلالة لصيغة الفعل على الاستعداد أصلاً.

وأما دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة تفصيلاً فلتعدد أوضاعه، فإنه من حيث جوهره يدل على الحدث، ومن حيث الصيغة يدل على الزمان، ومن حيث تركيبه بالفاعل يدل على النسبة.

وأجاب عنه المحقق السلكوتي أوَّلاً: بأن دلالة الفعل على الحدث باعتبار مادته، وعلى الزمان باعتبار هيئته، فهي دلالة مطابقية، وإن كان المدلول مدلولاً تضمنياً للفعل لكونه موضوعاً بإزاء المجموع من الحدث والزمان والنسبة، والدليل على ذلك أنه يفهم كل واحد من الحدث والزمان من لفظ الفعل تفصيلاً مع أن المقرر: أن المفرد لا يدل على أجزاء مدلوله تفصيلاً، وفيه أنه لا يسمن ولا يغني من جوع؛ إذ للسائل أن يرجع ويقول: فقد اعترفتم بتحقق المدلول التضمني بدون المدلول المطابقي؛ لأن دلالة الفعل على ذلك الحدث بدون ذكر الفاعل، وإن كانت دلالة مطابقية باعتبار مادته إلا أنها دلالة تضمنية مع قطع النظر عن ذلك الاعتبار لما صرح به ذلك المحقق من أن ذلك الحدث الذي دل عليه الفعل بمادته دلالة مطابقية وهو بعينه مدلول تضمني للفعل.

وأجاب ثانياً: بأن المأخوذ في مدلول الفعل النسبة إلى الفاعل المعين، وهي مفهومة منه مع الحدث والزمان، وإنما المحتاج إلى ذكر الفاعل تفصيلها، وهي داخلة في مدلوله، وفيه أن هذا مخالف لما أطبق عليه العلماء قرناً بعد قرن من أن المدلول المطابقي للفعل غير مستقل بالفهم، بل يحتاج إلى ذكر الفاعل المعين؛ إذ على ما ذكره يكون مدلوله المطابقي مستقلاً بالفهم غير محتاج إلى ذكر الفاعل، وإنما يلزمه تعقل الفاعل إجمالاً من غير حاجة إلى ذكره، والمحتاج إليه تفصيله كمعنى الابتداء المفهوم من لفظ الابتداء، فحق في حقه ما قاله نفسه في حق الفاضل العصام عند الكلام على هذا المقام من أن الخروج من طريقة القوم بمجرد الشكوك التي تعتري لعدم التعمق في كلامهم مما لا ينبغي أن يقدم عليه.

أقول: وبالله التوفيق الحق في الجواب أن يقال: إن المفهوم من الفعل قبل ذكر الفاعل هو الحدث السازج الذي يدل عليه الفعل بمادته دلالة مطابقية، وهو ليس بمدلول تضمني للفعل قطعاً حتى يلزم المحذور، بل هو الحدث الذي وضع المصدر بإزائه.

وأما المدلول التضمني للفعل فهو الحدث المنسوب إلى الفاعل المعين لا الحدث السازج.

=

(وَيَنْصِبُ) معمولات كثيرة سواء كانت مفاعيل أو غيرها كالخبر والحال والتمييز وغير ذلك؛ لأن مفهومه يتعلق بها[1]، لكن اللازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر لعدم الاحتياج إليه بدونه[2].

والفعلُ على نوعين: لازم ومتعدٍ.

فاللازم[3]: ما يتم فهمه بغير ما وقع عليه الفَعْلُ، أعني بغير المفعول به الصريح[4] لما مر[5]، نحو: «قعد زيد».

والمتعدي: ما لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه الفَعْلُ.

فهو على ثلاثة أقسام:

الأول: متعدٍ إلى مفعول واحد، نحو: «ضرب زيد عمراً».

والثاني: متعد إلى مفعولين، نحو: «أعطيتُ زيداً درهماً» و«علمت زيداً فاضلاً».

=

قال الشيخ الرضي في بحث المصدر: المصدر موضوع للحدث السازج، والفعل المبني للفاعل موضوع للحدث المنسوب إلى ما قام به، والفعل المبني للمفعول موضوع للحدث المنسوب إلى غير ما قام به من الزمان والمكان، وما وقع عليه والآلة والسبب، فالنسبة إلى ما قام به أو إلى ما عداه مما يتعلق به مأخوذ في مفهوم الفعل خارج عن المصدر لازم في الوجود انتهى. فإذا أتقنت ما نقلناه لك مما يثبت فؤادك على ما ذكرنا يجب عليك النظر بعين الإنصاف، ويحرم عليك الملازمة على التعصب والاعتساف.

(1) **(قوله: لأن مفهومه يتعلق بها)** أراد من التعلق أن يكون لمفهوم الفعل نوع من الملابسة، فيجري التعليل في جميع المنصوبات.

(2) **(قوله: لعدم الاحتياج إليه بدونه)** وأما مع حرف الجر فاللازم أيضاً يحتاج إلى المفعول، ويتوقف مفهومه عليه بواسطة الاستعمال معه، فالفرق بين المتعدي بنفسه والمتعدى بالحرف إنما هو باعتبار أن الأول اعتبر في مفهومه نسبة تقتضي ذكر متعلق بخصوصه، والثاني لم يعتبر في مفهومه تلك النسبة، بل حدثت من مقارنة حرف الجر.

(3) **(قوله: فاللازم إلى آخره)** قدمه لكون مفهومه وجودياً والمصنف قدم مثال المتعدي لشرافته لما أنه مؤثر بخلاف اللازم، فلكل وجهة إلا أن بين كلامي الشارح والمصنف لفّاً ونشراً غير مرتب.

(4) **(قوله: أعني بغير المفعول به الصريح)** تبع في تفسير ما وقع عليه الفعل بالمفعول به الصريح للشارح المدقق للإظهار مع أنه بظاهره يشمل المفعول به الغير الصريح أيضاً بناء على أن الظاهر دخول المتعدي بواسطة حرف الجر، نحو: «ذهبت بزيد» في تعريف اللازم، وإن كان المفهوم من كلام ابن الحاجب في الكافية دخوله في تعريف المتعدي، كما بينه شراحها، فتدبر.

(5) **(قوله: لما مر)** من أن الفعل اللازم لا يحتاج فهم مدلوله إليه بدون حرف الجر.

والثالث: متعدٍ إلى ثلاثة مفاعيل، نحو: «أَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْراً بَكْراً فَاضِلاً».

فمن أراد أن يطلع على التنفضيل فليرجع إلى المطلولات[1] .

(**نَحْــوُ: خَلَقَ اللهُ**) بالرفعِ فاعلُ «خَلَقَ» (**تَعَالَى كُلَّ شَيْءٍ**[2]) بالنصب مفعول به الصريح لـ«خلق»، مثال للمتعدى.

(**وَ**) نحو: (**نَزَلَ الْقُرْآنُ**) بالرفع فاعل «نَزَلَ» (**نُزُولاً**) مصدرٌ لـ«نَزَلَ»، مثال اللازم.

(**وَلاَ بُــدَّ**) أي لا فراق حاصلٌ (**لِكُــلِّ فِعْلٍ**) اصطلاحي تامّاً أو ناقصاً لازماً أو متعدياً (**مِــنْ مَــرْفُوعٍ**) أي من معمولٍ مرفوعٍ (**فَإِنْ تَمَّ**) أي الفعلُ (**بِهِ**) أي بالمرفوع (**كَلاَماً**) تَمييز من النسبة[3]، أي من جهة الكلام.

وإن كان «تَمَّ» من الأفعال الناقصة[4]، فمعنى: إن تَمّ أن صار الفعل بالمرفوع

---

(1) (**قــوله: فليرجع إلى المطولات**) قد ذكر المصنف في إظهار الأسرار ما يغنيك عن الرجوع إلى سائره.

(2) (**قــوله: خلق الله كل شيء إلى آخره**) فيه رد للمعتزلة الذين زعموا أن بعض الأشياء الموجودة كالأفعال الاختيارية للعباد غير مخلوق لله تعالى بناء على الاختلاف في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝ ﴾ (القمر: 49)، والشيء بمعنى الوجود كما في مذاق الأشاعرة على ما سبق. والمثال الثاني أيضاً رد لمنكري نزول القرآن كفلاسفة غير الإسلام الذي زعموا كون الفلك غير قابل للخرق والالتئام وغيرهم من أهل الشرك وعبدة الأصنام.

(3) (**قوله: تمييز من النسبة**) أي نسبة التي بين تَمَّ وفاعله.

(4) (**قوله: وإن كان تَمَّ من الأفعال إلى آخره**) أي هذا المعنى إذا كان تم من الأفعال التامة، وإن كان من الأفعال الناقصة بتضمنه معنى صار، فالمعنى إن صار الفعل بالمرفوع كلاماً تامّاً، فكلمة أي في قوله: أي إن صار إلى آخره مستدرك قطعاً.

وقوله: تامّاً مأخوذ من تم باعتبار معناه الأصلي على أن يكون حالاً أو خبراً بعد خبر أو وصفاً لهذا الخبر في المآل للتأكيد والمبالغة، وهذا مبني على أحد الطريقين المشهورين للتضمين الذي هو جعل المضمن ثابتاً، والأصل قيداً، والآخر عكس ذلك.

ومما يجب أن يعلم أن ذلك الجعل إنما هو لتصوير المعنى لا لتقدير في نظم الكلام، ولا لتصحيح التعلق اللفظي المرتب على التضمين في بعض الأحيان، وإن ذهب إليه العلامة التفتازاني في حاشية الكشاف، فإن كان لك ميل إلى تحقيق المقام فاستمع الكلام: واعلم أنهم ذكروا أن حقيقة التضمين أن يقصد بالفعل أو شبهه معناه الحقيقي مع معنى فعل آخر أو شبهه يناسبه، ويدل عليه بشيء من القرائن كاستعمال ذلك الفعل بغير صلته المبنية في كتب اللغة، وكتعدية اللازم، وكجعل المتعدى بنفسه متعدياً بواسطة حرف الجر إلى غير ذلك. وأوردوا على =

كلاماً تامّاً، فهو منصوبٌ على الخيرية، يعني يصح السكوت عليه به[1] **(يُسَمَّى)** أي الفعلُ جزاءٌ للشرط، وَلَمْ يُحْذَفْ آخره، لكون الشرط[2] ماضياً، وقد يحذف، فيقال: يسم بغير الياء **(فِعْلاً تَامّاً)**؛ لأنه يفيد المخاطب فائدةً تامةً، ويسمى المرفوع فاعلاً أو نائبه.

(نَحْوُ: عَلِمَ اللهُ تَعَالَى) كل شيء حُذِفَ المفعولُ للعموم[3].

=

هذا التعريف بأنه يستلزم إرادة معنيين من لفظ واحد، وهو غير جائز عند الجمهور، وإن جوزه الشافعية.

وأجابوا عنه: بأن كلا المعنيين مقصودان من اللفظ المذكور لكن معناه الأصلي مقصود بالذات والمعنى الآخر مقصود بالتبع، ولا امتناع في ذلك.

وأما ما يرد عليه من أن كلا المعنيين مقصودان بالذات في مقام الإفادة، فكيف يكون أحدهما مقصوداً بالتبع فمدفوع بأن كون المعنى الآخر مقصوداً من اللفظ المذكور بالتبع لا ينافي كونه مقصوداً بالذات أيضاً في مقام الإفادة؛ إذ بين قولنا: مقصود من اللفظ وبين قولنا: مقصوداً لإفادة في هذا المقام فرق ظاهر كما حققه المولى ابن الكمال، فهو منصوب إلى آخره، تفريع على الشرطية المذكورة، أي فإذا كان تم من الأفعال الناقصة، وكان هذا المعنى هكذا، فيكون قوله كلاماً منصوباً على الخبرية له، وأنت خبير بأنه لو قال: وإن كان تم من الأفعال الناقصة على أن يكون المعنى إن صار الفعل إلى آخره فهو منصوب إلى آخره على أن يكون قوله فهو منصوب جزاء للشرط المذكور لكان أنسب وأظهر، كما لا يخفى على من تفكر.

(1) **(قوله: يعني يصح السكوت عليه به)** تفسير للكلام، والضمير في «عليه» راجع إلى الفعل، وفي «به» إلى المرفوع، يعني أن معنى كون الفعل كلاماً تامّاً بالمرفوع أن يصح السكوت على ذلك بمجرد وجود المرفوع لإفادته فائدة تامة به؛ لأن الكلام عندهم هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها.

(2) **(قوله: ولم يحذف أخره لكونه إلى آخره)** دفع لما يقال من أن يسمى يلزم أن يحذف آخره علامة للجزم لما قررت أنه جزاء للشرط، والجزاء إن كان مضارعاً يلزم أن يكون مجزوماً، ويسمى فعل مضارع معتل الآخر جزمه بحذف الحرف الأخير.

وحاصل الدفع: منع لزوم مجزومية الجزاء عند كون الشرط فعلاً ماضياً كما ههنا، فإنه عند ذلك يجوز في الجزاء إذا كان مضارعاً بلا فاء أمران أي الجزم والرفع.

أما الأول: فلوجود الجازم مع صلاحية المحل وضعف المانع.

وأما الثاني: فلضعف التعلق لحيلولة الماضي الذي ليس بمجزوم لفظاً أو تقديراً، فالمصنف اعتبر الأمر الثاني.

(3) **(قوله: حذف المفعول للعموم)** أي مع الاختصار لما تقرر في المعاني من أن حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام، أعني وجود القرينة قد يكون للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك:

=

(**وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ**) أي الفعل عطف على قوله: «إِنْ تَمَّ» (**بِهِ**) أي بالمرفوع (**كَلَاماً بَلِ احْتَاجَ**) أي الفعل في الكلام (**إِلَى خَبَرٍ مَنْصُوبٍ**).

إنما قال: إلى خبر لكونه[1] خبراً للمبتدأ في الأصل، وإنما ينصب الخبر لشبهه بالمفعول به في كونه محتاجاً إليه للفعل، وفي توقف الفعل عليه[2] (**يُسَمَّى**) أي الفعلُ المحتاجُ (**فِعْلاً نَاقِصاً**) لعدم تماميته بمرفوعه[3] كالأفعال الغير الناقصة، ويسمى مرفوعه

=

قد كان منك ما يولم أي كل أحد بقرينة أن المقام مقام المبالغة، فلا يرد أن هذا العموم يمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم أيضاً، كما أشار إليه الشارح؛ لأنه يفوت الاختصار حينئذ.

(1) (**قوله: إنما قال: إلى خبر لكونه إلى آخره**) يعني أن في قول المصنف إلى خبر مجازاً كونيّاً أي كون المعنى الحقيقي سابقاً على المجاز باعتبار زمان الحكم الذي هو الاحتياج ههنا، وذلك لأن ذلك المنصوب المحتاج إليه للفعل ليس بخبر للمبتدأ حقيقة وقت الاحتياج وإلا لامتنع تسليط ذلك الفعل المحتاج عليه؛ إذ الشيء الواحد لا يجوز أن يكون معمولاً للفعل حال كونه خبراً للمبتدأ، فالتعبير عنه بالخبر مبني على كون خبرية سابقة على زمان الاحتياج، وأنت خبير بأنه يجوز أن يكون مجازاً أوليّاً أيضاً، أعني كون المعنى الحقيقي لاحقاً طارياً على المجاز في الزمان الآتي لما أن ذلك المنصوب يكون خبراً لذلك الفعل المحتاج بعد زمان الاحتياج، وإن لم يكن خبراً له وقت الاحتياج، وإلا يلزم تحصيل الحاصل بقي هنا فائدة جليلة هي أنه لا حاجة إلى ارتكاب التجوز في إطلاق الخبر على ذلك المنصوب المحتاج إليه؛ لأنه يصح التعبير عنه بالخبر حقيقة؛ لأن لفظ الخبر ليس مشتقّاً حتى يجب اتصاف ما قصد به بمفهومه حين تعلق الحكم به، أعني الاحتياج ههنا كما أشار إليه الفاضل العصام في حواشي فوائد الضيائية في بحث ضمير الفصل، فاحفظه، فإنه نوادر الجواهر.

(2) (**قوله: وفي توقف الفعل عليه**) أي على ذلك الخبر، يعني كما أن الفعل المتعدي لا يتم معناه بدون المفعول به، بل يتوقف فهم مدلوله عليه لا يتم معنى الفعل الناقص أيضاً بدون الخبر، بل يتوقف عليه.

والفرق بينهما بوجهين:

أحدهما: أن الخبر ليس مما وقع عليه الفعل بخلاف المفعول به.

وثانيهما: أن المتعدي يتوقف فهم مدلوله على المفعول به بحسب الوضع بخلاف الفعل الناقص، فإن توقف فهمه على الخبر إنما حدث بعد تجريده عن الحدث، واستعماله في مجرد النسبة.

(3) (**قوله: لعدم تماميته بمرفوعه إلى آخره**) هذا وجه ذكره المولى الجامي قدس سره، وتلقاه الفحول بالقبول، وإن كان التسمية على هذا الوجه من تسمية الجزء، أعني الفعل باسم الكل

=

اسماً، ومنصوبه خبراً.

وهو: كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وآض، وعاد، وغدا، وآل، وراح، وما زال، وما انفك، وما فتئ، وما برح، وما دام، وليس.

والظاهر أنها غير محصورة[1].

(**نَحْــوُ: كَانَ اللهُ**) بالرفع اسم كان (**عَلِيماً**) بالنصب خبره (**حَكِيماً**[2]) بالنصب خبر بعد الخبر.

وهما فعيل بمعنى فاعل، وهو لثبوت خبره لاسْمِهِ في الزمان الماضي دائماً[3]، كما مر[4] أو منطقعاً، نحو: «كان زيد غنيّاً فافتقر».

(**وَ**) نحو: (**صَــارَ الْعَاصِي**) أي غير التائب بالرفع التقديري اسم صار (**مُسْتَحِقّاً**)

=

المركب من الفعل والمرفوع لما أن الوصف بالتمام والنقصان حال المركب منهما كما أشار إليه الشارح المدقق للإظهار، فمعنى عدم التمام بمرفوعه أنه لا يصير بمرفوعه مركباً تامّاً يصح السكوت عليه، ويكون الخبر قيداً فيه لترتب الفائدة، بل المرفوع مسنداً إليه، والمنصوب مسند يتم الحكم بهما، ويفيد كان مثلاً تفييده بمضمونه، فإن معنى «كان زيد قائماً» زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول في الزمان الماضي على ما ذكره المحقق السلكوتي.

(1) (**قوله: والظاهر أنها غير محصورة**) يعني أن الظاهر من المذاهب أن الأفعال الناقصة غير منحصرة في عدد معين كما زعمه بعضهم، وعدها من السماعي، وذلك لأن كثيراً من الأفعال التامة يتضمن معنى الفعل الناقص، فيصير ناقصاً، وأنهم قد عدوا منها مراد فات بعضها، وكل ذلك يدل على عدم كونها محصورة.

(2) (**قــوله: كــان الله عليماً حكيماً إلى آخره**) إنما خص التمثيل بهذه الأربعة من الأفعال الناقصة إشارة إلى أن منها: ما هو بسيط، وأصل فيها ككان وصار.

ومنها: ما هو مركب من ما النافية والفعل كما زال.

ومنها: ما هو مركب من ما المصدرية والفعل كما دام.

ومنها: ما اختلف في أنه فعل أو حرف لشبهه بالحرف في الصورة وعدم التصرف كليس حيث قال سيبويه: والأكثرون أنه فعل.

وقال أبو علي في أحد قوليه: إنه حرف وإلحاق الضمير به لتشبيهه بالفعل في كونه على ثلاثة أحرف، وبمعنى ما كان وكونه رافعاً وناصباً.

(3) (**قوله: دائماً**) لكن قد صرحوا بأن ذلك الدوام واستمرار الثبوت ليس بمدلول كان، بل ناشئ من عدم دلالته على عدم سابق وانقطاع لاحق.

(4) (**قوله: كما مر**) من المثال الذي ذكره المصنف؛ لأن ثبوت العلم والحكمة لله تعالى دائم مستمر.

أي لائقاً (**لِلْعَذَابِ**[1]) صلةٌ لـ«مستحقّاً»، وهو للانتقال:

إما من صفة إلى صفة، نحو: صار زيد عالماً.

وإما من حقيقة إلى حقيقة، نحو: صار الطين خَزَفاً.

(**وَ**) نحو: (**مَــا زَالَ**) من زال يزال لا من زال يزول[2]، فإنه تامة (**الْمُذْنِبُ**) الغير التائب بالرفع اسمه (**بَعِيداً**) خبره (**مِنَ اللهِ تَعَالَى**) أي من رحمة الله تعالى[3]، بل قريب

---

(1) (**قوله: وصار العاصي مستحقّاً للعذاب**) المراد من الاستحقاق وعيداً بمعنى ترتب العذاب على المعصية، وملائمة إضافته إليها في مجاري العقول والعادات لما قد ورد السنة والكتاب بذلك، وأجمع السلف على أن الطاعة تكون سبباً للثواب والمعصية سبباً للعقاب والعذاب لا للاستحقاق عقلاً بمعنى كون العذاب حقّاً لازماً يقبح تركه كما زعمه المعتزلة، ففيه رد لهم لأنهم قالوا: بوجوب العقاب على المعصية على الله تعالى إذا مات صاحبها بلا توبة، وحرموا عليه العفو، واستدلوا عليه بأن الله أوعد لمرتكب الكبيرة بالعقاب، فلو لم يعاقبه لزم الخلف في وعيده، والكذب في خبره، وهما محالان على الله تعالى.

وحاصل الرد الذي أشار إليه المصنف بهذا المثال ما ذكره المحقق الدواني في شرح العقائد العضدية من أن آيات الوعيد محمولة على استحقاق ما أوعد به لا على وقوعه بالفعل، فلا يلزم الخلف أو الكذب على تقدير عدم العقاب، وبهذا عرفت فائدة تفسير الشارح العاصي بقوله: أي غير التائب ومستحقّاً بقوله: لائقاً.

أما الأول: فظاهر.

وأما الثاني: فلأنه إشارة إلى المعنى الأول من المعنيين الذين ذكرناهما للاستحقاق.

(2) (**قــوله: لا من زال يزول**) الأولى الاكتفاء على قوله: من زال يزال حتى يكون احترازاً أيضاً من ماضي يزيل؛ لأنه كما أن ماضي يزول فعل تام لازم معناه الانتقال كما في قوله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ ﴾ (فاطر: 41)، فكذلك ماضي يزيل فعل تام لكنه متعد، ومعناه ما نقول زال ضأنك من مغرك أي ميز بعضها من بعض وفرقه ومصدر الأول الزوال، ومصدر الثاني الزيل.

(3) (**قــوله: أي من رحمة الله تعالى**) على حذف المضاف كقوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ (الفجر: 22) أي أمر ربك أو إشارة إلى أن البعد هنا معنوي، وهو أن لا يكون له اعتبار ومرتبة عالية عنده تعالى لا بمعنى البعد بحسب المسافة كما قد يراد من القرب أيضاً المعنوي كتقرب البعض إلى السلطان، وإن لم يكن قريباً بحسب المسافة، وهو أن يكون له اعتبار ومرتبة عالية عند السلطان، وإلا فالقرب والبعد الحقيقيان غير متصوران في حقه تعالى، وقد قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ (الأعراف: 56).

وأما قوله تعالى: ﴿ وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ ﴾ (ق: 16)، ففيه تجوز بقرب الذات لقرب =

إلى غضبه، وهو لاستمرار خبره لاسمه[1] مذ قبله أي مذ زمان إمكان قبول اسمه لمضمون خبره، فمعنى: «ما زال زيد أميراً» استمرار إمارته من زمان قابليته وصلاحيته للإمارة.

(**وَيُقْبَلُ**) على صيغة المفعول (**التَّوْبَةُ**) نائب الفاعل لـ«يقبل» (**مَا دَامَ الرُّوحُ**) بالرفع اسمها (**دَاخِلاً**) خبرها (**فِي الْبَدَنِ**[2]) متعلق لـ«داخلاً»، وهي لتوقيف أمرٍ

=

العلم، فيكون بمعنى علمنا أقرب منه من علم ما كان أقرب إليه من حبل الوريد، كما أشار إليه القاضي في تفسيره.

(1) (**قوله: وهو لاستمرار خبره لاسمه إلى آخره**) أي كلمة «ما زال» لاستمرار ثبوت خبره لاسمه من وقت يمكن أن يقبله عادة في الصراح القبول انتهى. قال الشارح: أراد بالقبول في قوله مذ قبله المعنى الأول الذي مآله إلى إمكان القبول بالمعنى الثاني، فلذا فسره به فزيادة الإمكان في التفسير ليس بِمبني على أن في المفسر حذفاً واختصاراً كما حققه السلكوتي.

اعلم أن ههنا دعاوى ثلاث لا بد من إثباتها:

أما الأولى التي هي إفادة ما زال معنى الثبوت: فلأن النفي مأخوذ في معناها، فإذا دخلت عليها ما النافية كان معناها نفي النفي، ونفي النفي يفيد الثبوت.

وأما الثانية التي هي إفادتها استمرار ذلك الثبوت: فلأنه قد قيد نفيه بجزء غير معين من أجزاء الزمان الذي هو مدلوله، ومن البين أن تقييد نفي الشيء بزمان يوجب أن يعم ذلك النفي في جميع ذلك الزمان نعم تقييد إثبات الشيء بزمان لا يوجب عموم الإثبات في جميع ذلك الزمان بناء على أنهم قصدوا أن يكون النفي والإثبات على طرفي النقيض، واعتبار استمرار الثبوت أصعب وأقل، فاعتبروه في جانب النفي دون الإثبات.

فإذا قلت: «ضرب زيد» يكفي في صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمان الماضي بخلاف ما إذا قلت: «ما ضرب زيد»، فإنه يفيد استغراق نفي الضرب في جميع أجزاء الزمان الماضي.

وأما الثالثة التي هي اعتبار الصلاحية وإمكان القابلية: فلأنها المتبادرة عند الإطلاق والمعلومة عقلاً. ألا ترى أنه لا يفهم من قولهم: «ما زال زيد أميراً» أنه كان أميراً في أول وجوده، بل المفهوم منه استمرار إمارته من زمان صلاحيته لها الذي هو وقت البلوغ الذي يمكن القيام بها فيه.

(2) (**قوله: ويقبل التوبة ما دام الروح داخلاً في البدن**) فيه إشارة إلى أن توبة اليأس مقبولة عندنا كما صرح به الفقهاء، وإن لم يكن إيمان اليأس مقبولاً كما بسط الفرق في محله، وإلى ما رواه الحسن رحمه الله تعالى من أن إبليس قال: وعزتك لا أفارق ابن آدم ما دام الروح في جسده، فقال الرب جل جلاله: وعزتي لا أمنعه التوبة ما لم يغرغر بنفسه.

بِمدة[1] ثبوت خبرها لاسمها بأن جعلت تلك المدةُ ظرف زمان له[2]؛ لأن «ما» مصدرية[3]، وهي مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد، ويقدر الزمان قبل[4] المصادر غالباً، فلا بد من حصول[5] كلام يفيد فائدة تامة، ولهذا أشار بقوله: ويقبل التوبة، والمعنى: ويقبل التوبة مدة دوام دخول الروح في البدن.

(**وَلَيْسَ اللهُ تَعَالَى جِسْماً**[6]) هي لنفي مضمون الجملة في زمان الحال عند الجمهور، نحو: «ليس زيد عالماً» أي الآن، أو مطلقاً عند سيبويه ومن تبعه، نحو: «ليس زيد قائماً» أي الآن، وليس[7] خلقُ الله مثلَه، أي أمس، وليس زيد ذاهباً، أي غداً،

---

(1) (**قوله: وهي لتوقيت أمر بمدة إلى آخره**) تأنيث ضمير «ما دام» باعتبار كونه كلمة أي كلمة «ما دام» لتعيين وقت شيء بزمان طويل ثبوت خبرها لاسمها، فما دام تقتضي امتداد زمان ثبوت الخبر للفاعل لما في القاموس من أن المدة زمان طويل.

(2) (**قوله: ظرف زمان له**) أي لذلك الأمر المعين وقته الذي هو القبول في مثال المصنف.

(3) (**قوله: لأن ما مصدرية إلى آخره**) بيان لكون مدلولها التوقيت المذكور بالطريق الذي ذكره بقوله: بأن جعلت إلى آخره باعتبار وضعها التركيبي، ولا ينافي ذلك صيرورته علماً بعد الاستعمال في الظرفية بحيث لا يصح تقدير الزمان معه على ما ذكره المحقق السلكوتي.

(4) (**قوله: ويقدر الزمان قبل إلى آخره**) لكن بشرط إفهام تعيين أو مقدار، نحو كان ذلك طلوع الشمس وانتظرته جلب ناقة، والأصل وقت طلوع الشمس ومقدار جلب ناقة، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه كما أشار إليه ابن مالك في ألفيته بقوله:

وقد ينوب عن مكان مصدر ... وذاك في الظرف الزمان يكثر

(5) (**قوله: فلا بد هناك من حصول**) الفاء جواب شرط مقدر مفهوم مما قبله، والتقدير: وإذا كان ما دام مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد، وقدر الزمان قبله، فيلزم أن يوجد هناك كلام يفيد فائدة تامة لما أنها حينئذ تكون ظرفاً، كما أشير إليه، والظرف فضلة غير مستقل بالإفادة، نعم مجرد كونها في تأويل المفرد من غير تقدير الزمان قبله لا يوجب وجود الكلام المستقل هناك؛ لأنه حينئذ يكون مؤولاً بالمصدر المضاف إلى مضمون الجملة، فلا يوجب إلا تقديم مفرد آخر يصير معه كلاماً تامّاً.

(6) (**قوله: وليس الله تعالى جسماً**) فيه رد للمجسمة كما سبق.

(7) (**قوله: نحو: ليس زيد قائماً أي الآن وليس إلى آخره**) الأولى ترك أي التفسيرية في هذه الأمثلة الثلاثة كلها حتى يكون إشارة إلى أن سيبويه ومن تبعه يستدلون على كونها لنفي مضمون الجملة مطلقاً بأنه قد يقيد تارة بزمان الحال، وتارة بزمان الماضي، وتارة بزمان الاستقبال، فلو كان لنفي الحال كما ذهب إليه الجمهور لكان التقدير بزمان الحال تأكيداً، والتقييد بزمان الماضي والاستقبال محتاجاً إلى التجريد، وكلاهما خلاف الأصل، لكن ما رأينا نسخة كذلك نعم، قد =

فتأمل[1].

{الثاني اسم الفاعل}

(وَ) القياسي (**الثَّانِي**) من التسعة (**اسْمُ الْفَاعِلِ**).

قدمه على اسم المفعول لكونه مشتقّاً من المعلوم، وعاملاً في الفاعل، ولمجيئه من المتعدي واللازم بخلاف اسم المفعول في الكل.

وهو ما اشتُقَّ من فَعْلٍ لِمَنْ قام به[2] الفَعْلُ بِمَعْنَى الْحُدُوثِ.

ولما كان البحثُ عنه من حيث الصيغة من مباحث الصرف، ومن حيث العمل من مباحث النحو، ترك تعريفه، وكذا ما سيأتي.

(**فَهُـــوَ**) أي اسم الفاعل (**يَعْمَـــلُ عَمَـــلَ فِعْلِهِ الْمَعْلُومِ**) أي كعمل فعله[3] الذي

=

وقع المثال الثالث فقط في النسخة التي عند من تبركها.

(1) (**قوله: فتأمل**) لعله إشارة إلى ما ذكره الأندلسي من أنه ليس بين القولين تناقض؛ لأن خبر «ليس» إن لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الإيجاب عليه في نحو: «زيد قائم»، وإذا قيد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيد به كما نقله الرضي، لكن رده الفاضل العصام بأن المراد بكونه للحال أو لغيره معناه أنه كذلك بحسب الوضع، فإذا فهم منه الحال، إذا أطلق فهو للحال انتهى، فالتناقض بين المذهبين باقٍ على ما قرره ذلك الفاضل.

(2) (**قـــوله: وهو ما اشتق من فعل لمن قام به إلى آخره**) هذا هو التعريف الذي ذكره ابن الحاجب لاسم الفاعل أي اسم مشتق من حدث موضوعاً ذلك الاسم لذات قام ذلك الحدث به أي ذات كان ملابساً بمعنى الحدوث، فاللام في «لمن» متعلق بـ«اشتق» بتضمين معنى الوضع، واللام في الفعل للعهد.

وقوله: بمعنى الحدوث ظرف مستقر منصوب المحل حال من المستكن في «اشتق»، والمراد بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيداً بأحد الأزمنة الثلاثة كما ذكره المولى الجامي، وتطبيق التعريف على المعرف موكول عليه، فارجع إليه.

(3) (**قوله: أي كعمل فعله إلى آخره**) إشارة إلى أن قول المصنف عمل منصوب مفعول مطلق نوعي لـ«يعمل» مجازاً أي يعمل عملاً مثل عمل فعله، فحذف الموصوف، ثم حذف المضاف الذي هو الصفة، وأقيم المضاف إليه مقامه. بقي هنا كلام وهو أن الضمير المجرور في قوله «منه» راجع إلى الفعل الذي أريد منه معناه الاصطلاحي بقرينة الوصف بالمعلومية، وجعل عمله أصلاً مشبهاً به لعمل اسم الفاعل، وهو ظاهر من أن يخفى مع أن اسم الفاعل مشتق من المصدر لا من الفعل عند غير السيرافي، فكلام الشارح لا ينطبق ظاهراً على مذهب غيره إلا أن يقال: تجوز في نسبة الاشتقاق إلى الفعل الاصطلاحي بإقامة الكل مقام الجزء لما أن المصدر جزء من

=

اشتق منه.

يعني إن كان فعله لازماً: فهو يرفع الفاعل.

وإن كان متعدياً: فيرفع الفاعل وينصب المفعول به.

وإن تعدى إلى مفعول فهو يتعدى إلى مفعول، وإن تعدى إلى مفعولين فهو يتعدى إلى مفعولين، وإن تعدى إلى ثلاثة مفاعيل فهو يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل.

وإنما يعمل عمل فعله إذا وجد الشروط الستة[1]:

أحدها: الاعتماد على المبتدأ بأن يكون خبراً له، نحو: «زيد ضارب أبوه عمراً».

والثاني: الاعتمادُ على الموصوف[2] بأن يكون صفةً له، نحو: «جاءني رجل ضارب غلامُه عمراً».

والثالث: الاعتمادُ على الموصول بأن يدخلَ عليه على صورة اللام[3]، نحو: «جاءني الضارب أبوه عمراً».

والرابع: الاعتمادُ على ذي الحال بأن يكون حالاً عنه، نحو: «جاءني زيد راكباً فرسَه».

وليقوى جهةُ الفعل[4] من كونه مسنداً إلى صاحبه شرط هذه الأربعة.

=

مفهوم الفعل الاصطلاحي، فتبصر وقس عليه نظائره فيما سيأتي.

(1) **(قوله: إذا وجد الشروط الستة)** ظرف لـ«يعمل»، ويستفاد من الحصر المفهوم من «إنما» أنه لا يعمل إذا لم يوجد الشروط، فلا يخفى ما في عبارته من المساهلة؛ لأن المشروط في عمله وجود أحد تلك الأمور الستة لا وجود كلها مع أن اجتماع الأمور الستة في محل واحد غير ممكن.

(2) **(قوله: الاعتماد على الموصوف)** سواء كان ذلك الموصوف مذكوراً كما في المثال المذكور أو محذوفاً عند المنصف، نحو ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ﴾ (النحل: 69) أي صنف مختلف ألوانه.

وأما عنده: فيلزم أن يكون الموصوف مذكوراً كما بسطه في الامتحان.

(3) **(قوله: بأن يدخل عليه على صورة اللام)** كلمة «على» الأولى متعلقة بـ«يدخل»، والضمير المجرور يرجع إلى اسم الفاعل، والثانية مع مجرورها ظرف مستقر حال من المستكن في يدخل الراجع إلى الموصول، وأشار بهذا إلى أن اللام الداخل على الصفات اسم موصول حقيقة على المذهب الأصح، وإن كان في صورة لام التعريف.

(4) **(قوله: وليقوى جهة الفعل إلى آخره)** اللام متعلق بالشرط المؤخر الوارد على صيغة الماضي المجهول قدم للحصر، وكلمة «من» بيانية تبين جهة الفعل، والضمير في كونه راجع إلى الفعل.

=

والخـــامس: الاعتمادُ على الاستفهام[1]، نحو: «أقائم الزيدان»، و«هل قائم الزيدان».

والســادس: الاعتمادُ على النفي، نحو: «ما ضرب زيد» و«ليس زيدٌ ضارباً أبوه عمراً»؛ لأن الاستفهام والنفي[2] أولى بالفعل، فازداد بهما شبهُهُ بالفعل.

والجمهور شرطوا مع هذه الشروط[3] الستة معنى الحال والاستقبال تحقيقاً أو

=

ومحصوله: أنه إنما اشترط في عمله أحد هذه الأمور الأربعة ليتأكد مناسبته للفعل من جهة أنه كما أن الفعل لا يكون مخبراً عنه، بل مسنداً إلى فاعله كذلك اسم الفاعل إذا اعتمد على واحد من تلك الأمور الأربعة لا يكون مخبراً عنه.

أما الأول: فلأن الواقع بعد المبتدأ لا يكون مخبراً عنه.

وأما الثاني والرابع: فلأن الصفة والحال كالخبر في المآل فلا يكون الواقع موقعها مخبراً عنه أيضاً.

وأما الثالث: فلأنه حينئذ فعل في الحقيقة كما أن اللام موصول في الحقيقة، وإنما غير إلى صورة الاسم لكراهتهم إدخال اللام على الفعل.

وتحقيق هذا المقام ما ذكره بعض الأعلام من أن الفعل يقتضي شيئاً للاستناد إليه لكونه دالاً على فاعل ما بالالتزام، وأن الاسم لا يقتضي شيئاً كما ذكره في محله، فلما كان اسم الفاعل ونحوه من الصفات عاملاً لمشابهته بالفعل، وكان له جهتان جهة الاسمية، وهي عدم الاستناد، وجهة الفعلية وهي اقتضاء الاستناد لزم في العمل أن تكون جهة الفعلية أقوى من جهة الاسمية.

(1) **(قوله: على الاستفهام)** سواء كان مذكوراً كما ذكر مثاله أو مقدراً نحو: مهين زيد عمراً أم مكرمه أي أمهين.

(2) **(قوله: لأن الاستفهام والنفي إلى آخره)** تعليل لمقدر مفهوم مما تقدم، أي إنما اشترط الاعتماد على الاستفهام أو النفي؛ لأنهما لتعلقهما بالحكم أولى وأحق بالفعل، فإذا وقع اسم الفاعل بعدهما يزداد شبهه بالفعل؛ إذ الواقع بعدهما يكون كالواقع موقعه.

(3) **(قوله: والجمهور شرطوا مع هذا الشروط إلى آخره)** فيه بحث.

أما أولاً: فلأن معنى الحال والاستقبال لا يشترط في عمله عند اعتماده على الموصول، نحو: «الضارب غلامه عمراً أمس عندنا»، فاشتراطهم معنى الحال والاستقبال ليس مع هذه الشروط الستة جميعاً، بل مع خمسة منها كما صرح به المصنف في الإظهار.

وقال ابن مالك:

وإن يكن صلة ال ففي المضي ... وغيره إعماله قد ارتضي

وأما ثانياً: فلأن ذلك الاشتراط ليس في عمله مطلقاً كما يشعر به ظاهر عبارته، بل في نصبه المفعول به فقط حتى اختار ابن عصفور الاتفاق على أن اسم الفاعل المجرد إذا كان بمعنى

=

حكاية[1]، كقوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾[2] خلافاً للكسائي، فإن عنده يعمل مطلقاً سواءٌ كان بمعنى الحال، أو الاستقبال، أو الماضي، وتثنيته وجمعه مثله في العمل والشرط، نحو: «الزيدان ضاربان عمراً»، و«الزيدون ضاربون بكراً» ونحوهما.

(**نَحْوُ: كُلُّ**) مبتدأ (**حَسُودٍ**) بالجر، وهو بمعنى الفاعل، أي كل فرد من أفراد الحاسد.

والحسد: طلب إزالة النعمة عن الغير[3].

(**مُحْرِقٌ**) بكسر الراء خبر المبتدأ (**حَسَدُهُ**) أي الحاسد بالرفع فاعلٌ لـ«محرق» (**عَمَلَهُ**) بالنصب مفعول به لـ«محرق»؛ إذ الحسدُ يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب، لقوله عليه السلام: «إياكم والحسد، فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل الحطب النار»، مثال لاسم الفاعل المعتمد على المبتدأ.

{الثالث اسم المفعول}

(**وَالثَّالِثُ**) من التسعة (**اسْمُ الْمَفْعُولِ**).

قدمه على الصفة المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم، وعاملة في الفاعل لموافقته لاسم الفاعل في الشرط[4]؛ ولأنه قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل

=

الماضي يرفع الفاعل الظاهر، وهو ظاهر كلام سيبويه، وبه صرح المصنف في إظهار الأسرار اللهم إلا أن يكون كلامه مبنياً على ما ذهب إليه ابن جني وتبعه بعضهم من أنه لا يرفع الظاهر حينئذ.

(1) (**قوله: أو حكاية**) بأن يقدر المتكلم نفسه موجوداً في الزمان الماضي أو الزمان المذكور موجوداً الآن، فالبسط المذكور في الآية وإن كان ماضياً، لكن المراد حكاية الحال كما ذكره المولى الجامي قدس سره السامي.

(2) الكهف: 18.

(3) (**قوله: طلب إزالة النعمة عن الغير**) أي عن المحسود كما سبق التفصيل منا. وفي التعبير بالإزالة مع أنه طلب زوال النعمة كما في القاموس وغيره إيماء إلى ما قالوا من أن الحسد يؤول إلى الاعتراض على حكم الله تعالى وهو السر في إحراقه العمل، وأكله الحسنات كأكل النار الحطب، فتفطن.

(4) (**قـوله: لموافقته لاسم الفاعل في الشرط**) بيان لوجه التقديم، واللام في الشرط للاستغراق، أي إنما قدم اسم المفعول على الصفة المشبهة لكون اسم المفعول موافقاً لاسم الفاعل في جميع

=

بخلافها[1].

وهو: ما اشتق من فَعْلٍ[2] لِمَنْ وقع عليه الفعل.

ترك المصنف تعريفه لما مر.

(**فَهُـــوَ**) أي اسم المفعول (**يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ**) أي المشتق منه[3] (**الْمَجْهُولِ**) يعني برفع نائب الفاعل، ولا ينصب المفعول به إلا إذا اشتق من الفعل المعتدى إلى مفعولين أو ثلاثة، نحو: «زيد معطى غلامه درهماً» الآن أو غداً.

وحكم اسم المفعول كحكم اسم الفاعل في الشروط الستة[4] والعمل[5]، فتدبر[6].

(**نَحْـــوُ: كُـــلُّ تَائِبٍ**) أي راجعٍ عن الذنوب مبتدأ (**مَقْبُولٌ**) خبره (**تَوْبَتُهُ**[7]) أي

=

الشروط دون الصفة المشبهة، فاللائق بأن يذكر عقيبه اسم المفعول دونها.

وأما جعل اللام لغير الاستغراق فمما يأبى عنه أن الصفة المشبهة أيضاً موافقة له في الشروط غير معنى الحال والاستقبال كما سيصرح به، لكن هنا شيء ستطلع عليه.

(1) (**قوله: بخلافها**) أي بخلاف الصفة المشبهة، فإنها لا تنصب المفعول به أصلاً.

وأما النصب بعدها في بعض الأحيان فهو ليس على المفعولية، بل على التشبيه بالمفعول.

(2) (**قوله: وهو ما اشتق من فعل إلى آخره**) أي اسم المفعول اسم اشتق من حدث موضوعاً لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه. وهذا تعريف ذكره الشيخ ابن الحاجب في الكافية، فبيان ما له وما عليه يطلب من شرحها للمولى الجامي قدس سره.

(3) (**قوله: أي المشتق منه**) إشارة إلى أن اسم المفعول إنما يعمل عمل فعله المجهول لاشتقاقه منه وفيه ما فيه.

(4) (**قوله: في الشروط الستة**) إنما قيد الشروط بالستة، ولم يطلقها حتى يشمل اشتراط معنى الحال والاستقبال أيضاً كما فعله ابن الحاجب إشارة إلى ما قاله الرضي من أنه ليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول، لكن المتأخرين كأبي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك، ففي كلام الشارح ميل عظيم إلى مذهب المتقدمين.

(5) (**قـــوله: والعمـــل**) أي مطلقاً سواء كان رفعاً للفاعل الظاهر أو نصباً للمفعول به؛ لأن كل ذلك يتوقف على الشروط الستة نعم، لو لم يقيد الشروط بالستة للزم تخصيص العمل بالنصب، كما حققه المولى الجامي في عبارة ابن الحاجب؛ لأن عمل الرفع لا يتوقف على اشتراط الزمان كما أسلفناه.

(6) (**قوله: فتدبر**) تنبيه على تقييد الشروط بالستة كما عرفت.

(7) (**قـــوله: كـــل تائب مقبول توبته**) فيه إشارة دقيقة إلى أن التوبة عن بعض المعاصي دون بعض

=

رجوعه عنها نائب الفاعل لـ«مقبول»؛ لأنه تعالى يقبل التوبة.

وقال الله تعالى: ﴿ ۞ نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ ﴾[1].

ثم اعلم أن[2] اسمي الفاعل والمفعول إذا وُصِفَا بصفة، أو صُغِّرَا لا يعملان لخروجهما بالوصف أو التصغير عن مشابهة الفعل.

أما خروجهما بالوصف فظاهر؛ لأنه مخصوص بالاسم[3].

وأما بالتصغير؛ فلأنه وصف في المعنى؛ لأنه إذا قيل: رُجَيْل كان معناه: رَجُلٌ حَقِيرٌ، فلا يقال: «زيد ضُوَيْرِبٌ[4] عمراً أو مُضَيْرِبٌ عمراً»؛ لأنهما حينئذ تكونان بمنزلة: «ضارب حقير، ومضروب حقير، أو صغير»، تأمل[5].

{الرابع الصفة المشبهة}

(**وَالرَّابِعُ**) من التسعة (**الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ**) باسم الفاعل من حيث إنها تُثَنَّى وتُجْمَعُ وتُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ.

=

صحيحة أيضاً، فإنه قد اختلف في صحتها بناء على أن الندم لكونه عن مطلق الذنب، فيجب أن يعم الذنوب أو لكونه ذنباً خاصّاً، فلا يجب تعميمها، وصحح الثاني.

(1) الحجر: 49.

(2) (**قوله: ثم اعلم أن إلى آخره**) إشارة إلى أنه من شروط عملهما أيضاً في الفاعل الظاهر والمفعول به أن لا يكونا موصوفين ولا مصغرين، وهذا مما يشترط مع الاعتماد على الموصول أيضاً، فالأولى أن يذكره فيما تقدم عند بيان الشروط الستة أو يؤخرها إلى هذا المقام، ولعله إنما أخر بحثي اسم الفاعل والمفعول لما أراد من بيان وجه ذلك الاشتراط كما نبه عليه بقوله: لخروجهما بالوصف إلى آخره.

(3) (**قوله: لأنه مخصوص بالاسم**) أي الوصف، وذلك لأن الموصوف مسند إليه في المعنى. ولا شك في كون الإسناد إليه من خواص الاسم، فلو وصفاً لَبَعُدَا عن المشابهة بالفعل التي كانا عاملين بسببها، ثم أنه إنما خصص البيان بوجه ذلك الاشتراط لما فيه خلاف الكسائي ومن تبعه من الكوفيين حيث جوزوا إعمال الموصوف والمصغر، فتأمل.

(4) (**قوله: فلا يقال: زيد ضويرب إلى آخره**) الأولى إما التفريع على كل من الشرطين، وإما تركه بالكلية كما لا يخفى.

(5) (**قوله: تأمل**) لعله إشارة إلى ما ذكره المصنف في الإظهار من أنهما لو وُصِفَا بعد العمل لم يضر عملهما السابق لحصوله بلا مانع عن الشبه، نحو: «جاءني رجل ضارب غلامه شديد»، فالشرط أن لا يكونا موصوفين قبل العمل لا مطلقاً.

قدمها على اسم التفضيل لكونها عاملة في الفاعل[1] الظاهر بخلافه، فإنه لا يعمل فيه في غير مسألة الكحل[2].

وهي: ما اشتق من فعلٍ لازمٍ لِمَنْ[3] قام به الفعلُ على معنى الثبوت.

(فَهِيَ) أي الصفة المشبهة **(أَيْضاً)** أي كاسم الفاعل والمفعول **(تَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا)** اللازم، بل تزيد عليه[4]؛ لأنها تنصب[5] عند البصرية لا فعلها، ذكره في الامتحان.

وإنما تعمل إذا وُجِد الشروط المعتبرة[6] في اسم الفاعل من الاعتماد ونحوه،

---

(1) **(قوله: لكونها عاملة في الفاعل إلى آخره)** ولأنها تنصب كفعلها عند البصريين، كما سيذكره بخلاف اسم التفضيل، فإنه لا ينصب أصلاً.

(2) **(قوله: فإنه لا يعمل فيه في غير مسألة إلى آخره)** الجاران متعلقان بـ«يعمل»، فهو من قبيل «أكلت من ثمره من تفاحه».

(3) **(قوله: ما اشتق من فعل لازم لمن إلى آخره)** أي موضوعاً لمن قام ذلك الفعل به حال كون ذلك الفعل على معنى الثبوت.

فبقوله: لازم خرج اسم الفاعل المشتق من فعل متعد واسم المفعول مطلقاً أي سواء كان مشتقّاً من متعد أو من لازم بعد تعديته بحرف الجر.

وإن قال القاضي بخروجه بقوله: لمن قام به.

وبقوله: لمن قام به خرج اسم الزمان والمكان والآلة المشتقات من الفعل اللازم.

وبقوله: على معنى الثبوت خرج اسم الفاعل المشتق من اللازم، نحو: قائم وذاهب؛ لأنه بمعنى الحدث.

اعلم أن ههنا ثلاثة أشياء:

الأول: المتجدد الذي هو المراد بالحدوث في تعريف اسم الفاعل اتفاقاً من الرضي وابن الحاجب.

والثاني: المتجدد المستمر في جميع الأزمنة، وهذا القسم باعتبار تجدده حادث، وباعتبار استمراره في جميع الأزمنة مستمر، فالمستمر بهذا المعنى غير مجرد عن الحدوث.

والثالث: المستمر الغير المتجدد، فالمراد بالثبوت في هذا المقام هو هذا القسم الأخير فقط عند ابن الحاجب، وهو القسم مع القسم الثاني عند الشيء الرضي، والتفصيل يطلب من المطولات.

(4) **(قوله: بل تزيد عليه)** فيه أنه على هذا يلزم مزية الفرع على الأصل، تأمل.

(5) **(قوله: لأنها تنصب إلى آخره)** يعني أنها تنصب المشبه بالمفعول دون فعلها، فإنه لا ينصب مفعولاً ولا شبهه.

(6) **(قوله: إذا وجد الشروط المعتبرة إلى آخره)** فيه نظر.

أما أوّلاً: فلأنه يستفاد منه أنه أن جميع الشروط المعتبرة في عمل اسم الفاعل معتبرة في عملها =

نحو: «زيدٌ حسنٌ وجهه» (**نَحْوُ: الْعِبَادَةُ**) كالصلاة والزكاة والحج ونحوها مبتدأ (**حَسَنٌ**) خبره (**ثَــوَابُهَا**) أي أَجْرُهَا فاعلٌ له لكونها موصلةً إلى المطلوب (**وَالْمَعْصِيَةُ**) كالكبائر وغيرها مبتدأ (**قَبِيحٌ**) خبره (**عَذَابُهَا**[1]) فاعل له لكونها غير موصلة إلى المرام.

=

أيضاً مع أنه لا يشترط في نصبها المشبه بالمفعول معنى الحال والاستقبال لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضى للزمان لا أن يقال: أشار بقوله من الاعتماد إلى أن المعتبر في عملها الشروط الستة المعتبرة في عمل اسم الفاعل فقط لا مع معنى الحال والاستقبال، حتى يرد ذلك لا يقال يأباه قوله ونحوه؛ إذ لا مآل له إلا الشمول لمعنى الحال والاستقبال أيضاً؛ لأنا نقول: أراد من قوله: ونحوه اشتراط عدم التصغير وعدم الموصوفية، فتدبر.

وأما ثانياً: فلأن الاعتماد على الموصول أيضاً من الشروط المعتبرة في عمل اسم الفاعل مع أنه لا يتأتى في الصفة المشبهة؛ لأن اللام الداخلة عليها ليست بموصول مطلقاً بالاتفاق.

(1) (**قوله: العبادة حسن ثوابها، والمعصية قبيح عذابها**) اعلم أن للطاعة ثلاث مراتب:

الأولى: أن يلاحظ فيها الثواب، ودرء العقاب مع الامتثال، وتسمى عبادة.

والثانية: أن لا يلاحظ فيها إلا تشرف النفس بالتقرب إليه تعالى بامتثال أمره تعالى، وتسمى عبودة.

والثالثة: أن لا يلاحظ فيها إلا الله، وتسمى عبودية، وهذه أعلى المراتب، ولذلك قيل: في تقديم إياك على نعبد إشارة إليها، فبهذا ظهر لك حسن الإخبار عن العبادة بحسن الثواب، ثم أن الحسن والقبح يطلق على ثلاثة معان:

الأول: صفة الكمال والنقص كالعلم والجهل.

والثاني: ملائمة الغرض ومنافرته كالعدل والظلم.

والثالث: تعلق المدح والذم عاجلاً، والثواب والعقاب آجلاً، لكن المعنيين الأولين مما يدركه العقل بدون ورود الشرع اتفاقاً بخلاف المعنى الثالث، فإنه مما لا يدرك إلا بالشرع عند الأشاعرة، ويدرك بالعقل في بعض الأشياء على وجه لا يكون حاكماً بهما، وإن لم يدرك إلا بالشرع في البعض الآخر عند الماتريدية، ويدرك بالعقل على وجه يكون له ولاية الأمر والنهي بأن يكون حاكماً بهما في بعض الأشياء عند المعتزلة.

إذا عرفت هذا فقد ظهر لك أن في هذا المثال إشارة إلى أن حسن العبادة وقبح المعصية بالمعنى الثالث، وأن في إسناد الحسن على الثواب والقبح على العذاب تنبيه على رد المعتزلة بأن ليس فيهما جهة محسنة ومقبحة، بل حسن العبادة يترتب الثواب عليها، وقبح المعصية بترتيب العذاب. وهذان الترتبان مما لا سبيل على إدراكه غير الشرع، وإن في قول الشارح لكونها موصلة إلى المطلوب.

وقوله: لكونها غير موصلة إلى المرام إيماء إلى أن العبادة حسن والمعصية قبيح بالمعنى الثاني أيضاً؛ إذ قد يجتمع هذه المعاني الثلاثة أو اثنان منها في فعل واحد، لكن تعليل المعنى الثالث

=

{الخامس اسم التفضيل}

(**وَالْخَامِسُ**) من التسعة (**اسْمُ التَّفْضِيلِ**).

قدمه على المصدر مع كونه عاملاً في الفاعل والمفعول لمناسبته لما قبله في كونه مشتقّاً، وكون النسبة معتبرة في وصفه بخلافه[1].

وهو: ما اشتق من فَعْلٍ[2] لِمَوْصوفٍ بزيادةٍ على غيره.

(**فَهُوَ أَيْضاً**) أي كما سبق (**يَعْمَلُ**) أي اسمُ التفضيل (**عَمَلَ فِعْلِهِ**) الذي اشتق منه.

(**نَحْوُ: مَا مِنْ رَجُلٍ**) و«من» زائدة في النفي زيدت للاستغراق، أي ما رجل موجوداً[3] (**أَحْسَنَ**) صفة لـ«رجل» في اللفظ (**فِيهِ**) أي في نفس

=

بالمعنى الثاني مما لا يخفى قبحه، والتعرض لهذا البحث، وإن كان من وظائف علم الأصول والكلام إلا أنه مما يتوقف عليه هنا فهم المرام.

(1) (**قوله: وكون النسبة معتبرة في وضعه بخلافه**) أي ولمناسبته لما قبله في كون النسبة إلى فاعل ما مأخوذة في مفهومه وضعاً كالفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة اللآتي ذكرت قبله بخلاف المصدر، فإن تلك النسبة غير مأخوذة في مفهومه، ولذا لا يتوقف تصور مفهومه على فاعل ما، فلا يلزم ذكره، بل يجوز حذفه عنه بخلافها.

فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن يكون المدلول المطابقي لاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة غير مستقل بالفهم كالفعل لكون تلك النسبة الغير المستقلة مأخوذة في مفهومها أيضاً مع أنه خلاف ما أطبقوا عليه؟

قلت: المعنى الغير المستقل إذا ضم إلى أمر يحتاج إليه في الاستقبال يصير المجموع مستقلاً بالمفهومية بمعنى أنه لا يحتاج في تعلقه إلى ضميمة. وهذه الأمور وإن كان النسبة إلى ذات مأخوذة في مفهومها إلا أنها لما أخذت مع تلك الذات كانت مستقلات بالفهم بخلاف الفعل، فإن النسبة أخذت في مفهومه مع ضمها إلى غير ما يحتاج إليه الذي هو الحدث والزمان، فيصير المجموع غير مستقل البتة.

(2) (**قوله: وهو ما اشتق من فعل إلى آخره**) أي اسم اشتق من حدث موضوعاً لمن وصف بزيادة على غيره في أصل ذلك الحدث.

فالباء في قوله: بزيادة مع مجروره: إما ظرف لغو متعلق للموصوف أي لذات متصفة بتلك الزيادة، أو ظرف مستقر صفة له، أي لموصوف ملتبس بتلك الزيادة، فالمفعول على هذا مقدر، أي موصوف به أي بالفعل، وفوائد القيود تطلب من الفوائد الضيائية.

(3) (**قوله: أي ما رجل موجوداً**) فيه أنه يشعر بأن خبر ما هنا محذوف مع أنه ليس كذلك؛ لأن خبره أحسن من فاعله، كما لا يخفى.

الرجل[1] ظرفٌ لـ«أحسن» (**الْحِلْــمُ**) فاعلٌ لـ«أحسن» (**مِــنْهُ**) أي من الحلم متعلق بـ«أحسن» حال كونِ ذلك الحلم ثابتاً (**فِي الْعَالَمِ**[2]) أي في نفس العالم.

ثم اعلم أن اسم التفضيل لا يعمل في اسم مظهر[3] إلا إذا اجتمع فيه خمسة شرائط[4]:

الأول: أن يكون اسم التفضيل صفةً لشيء من حيث اللفظ[5].

والثاني: أن يكون صفة لمتعلِّق ذلك الشيء المشترك[6] بين ذلك الشيء وغيره من

---

(1) (**قوله: أي في نفس الرجل**) كأنه دفع لتوهم تقدير المضاف قياساً على المثال المشهور الذي هو ما من رجل أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد؛ لأن المتحلي بالحلم والعلم هو النفس لا غير من الجوارح.

(2) (**قوله: نحو: ما من رجل أحسن فيه الحلم منه في العالم**) الحلم عدم هيجان الغضب، فهو أفضل من كظم الغيظ؛ لأنه تحلم بعد هيجان الغضب محتاج إلى مجاهدة كثيرة.

وفي المثال إشارة إلى كون الحلم قرين العلم كما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم: «اطلبوا العلم، وأطلبوا مع العلم السكينة، والحلم لينوا لمن تعلمون، ولمن تتعلمون منه، ولا تكونوا من جبابرة العلماء، فيغلب جهلكم حلمكم»، زيدت للاستغراق، وقد سبق التفصيل عند الكلام على «من» الجارة نقلاً عن الامتحان.

(3) (**قــوله: لا يعمل في اسم مظهر**) أي بالرفع على الفاعلية بقرينة ذكر المفعول به ونحوه فيما بعد، وإنما خص بالمظهر؛ لأنه يعمل في المضمر بلا شرط.

(4) (**قوله: إلا إذا اجتمع فيه خمسة سرائط**) أي إلا إذا تجرد عن معنى الزيادة، وصار بمعنى الفعل، وهو إنما يكون إذا اجتمع فيه خمسة شروط، وأنت خبير بأن الشروط المذكورة في الحقيقة ثلاثة:

الأول: أن يكون اسم التفضيل وصفاً حقيقيّاً لمتعلق ما جرى عليه في اللفظ.

والثاني: أن يكون ذلك المتعلق مفضلاً على نفسه باعتبارين.

والثالث: أن يكون اسم التفضيل منفيّاً، وإنما بسطها على الخمسة توضيحاً للكلام.

(5) (**قــوله: صفة لشيء من حيث اللفظ**) أراد بذلك أن يكون اسم التفضيل وصفاً سببيّاً في اللفظ لشيء معتمداً عليه لتحصل له مظهر يتعلق به، فيتيسر عمله فيه، فيشمل أن يقع نعتاً له، أو خبراً عنه، أو حالاً منه.

(6) (**قــوله: صــفة لمتعلق ذلك الشيء المشترك إلى آخره**) المتعلِّق بكسر اللام، والمراد به هنا ما يكون له نوع تعلق ومناسبة لذلك الشيء، ويجب أن يكون أجنبيّاً من جهة عدم اتصاله بضميره.

وقوله: المشترك صفة لمتعلق، يعني أن ذلك المتعلق يجب أن يكون مشتركاً بين ذلك الشيء المجرى عليه وبين غيره، والمراد بالغير ما يذكر بعد من التفضيلية، وإنما اشترط ذلك الاشتراك =

حيث المعنى والحقيقة.

والثالث: أن يكون ذلك المتعلق في نفسه مفضلاً[1] باعتبار الشيء الأول.

والرابع: أن يكون ذلك المتعلق في نفسه مفضلاً عليه باعتبار غيره[2].

والخامس: أن يكون اسمُ التفضيل منفيّاً[3].

فرجلٌ هو الشيء الذي وقع صفة له في اللفظ.

والحلمُ في المثال متعلق لذلك الشيء الذي وقع اسم التفضيل صفة[4] له في

=

ليخرج اسم التفضيل مما هو أصل فيه، وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه، فيسهل إخراجه عن معنى التفضيل ليخرج، فيكون بمعنى الفعل كما سيتضح.

وقوله: من حيث المعنى والحقيقة متعلق بـ«يكون» أي يكون اسم التفضيل وصفاً لذلك المتعلق من جهة المعنى ونفس الأمر لا وصفاً سببيّاً. بقي هنا بحث ذكره الفاضل العصام: وهو أن هذا لا يشمل قولنا: «ما رأيت زيداً أحسن في عينه الكحل اليوم منه في عينه أمس»؛ إذ ليس المتعلق فيه مشتركاً بين الشيء المجرى عليه وغيره.

أقول: زيد الموجود اليوم وإن لم يكن غير زيد الموجود أمس بالذات، بل هو عينه بناء على أن الزمان ليس من المشخصات قطعاً كما ذكره الشيخ أبو علي سينا في التعليقات مشبهة في أنهما متغايران بالاعتبار؛ لأن الزمان وإن لم يكن من المشخصات إلا أنه مميز لأحد الموجودين عن الآخر في الجملة.

توضيحه: أن المميز قد يكون من لوازم الهوية، وقد يكون من عوارضها والزمان من قبيل الثاني، وما نفاه الشيخ هو الأول كما حققه الفاضل الكلنبوي في حواشيه المعلقة على شرح العقائد العضدية، فالمتعلق في المثال المذكور مشترك بين الشيء المجرد، وهو زيد الموجود اليوم وبين غيره بالاعتبار، وهو زيد الموجود أمس، فيشمله الكلام، كما لا يخفى على أولي الأفهام.

(1) (**قوله: أن يكون ذلك المتعلق في نفسه مفضلاً إلى آخره**) أي يكون نفس ذلك المتعلق في نفسه مفضلاً إلى آخره، أي يكون ذلك المتعلق مفضلاً باعتبار تعلقه للشيء الأول الذي جرى عليه.

فقوله: في نفسه لمجرد توضيح أن المفضل والمفضل عليه متحدان ذاتاً لا بمعنى قطع النظر عن الاعتبارات، حتى ينافي قوله: باعتبار الشيء الأول، كذا الكلام في قوله: أن يكون ذلك المتعلق في نفسه مفضلاً عليه، لكن الأول تركه في كلا المحلين.

(2) (**قوله: باعتبار غيره**) أي باعتبار تعلقه لغير الشيء الأول الذي هو العالم في مثال المتن، وهو أعم من أن يكون غيره بالذات أو بالاعتبار كما عرفت.

(3) (**قوله: أن يكون اسم التفضيل منفيّاً**) إذ عند كونه منفيّاً يكون بمعنى الفعل، ويعمل عمله، كما سيذكر الشارح.

(4) (**قوله: الذي وقع اسم التفضيل صفة إلى آخره**) في محل الرفع صفة لقوله: متعلق أي المتعلق

=

المعنى حقيقة، وهو مشترك بين رجل وبين العالم.

والحلم باعتبار تعلقه في نفسه إلى رجل مفضل، وباعتبار تعلقه في نفسه إلى العالم مفضل عليه، وهذا قبل النفي.

وأما[1] بعد النفي فبالعكس، وأحسن منفي، فيكون[2] بمعنى «حَسُنَ»؛ لأنه إذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي إلى قيده[3] الذي هو الزيادة، فيكون المعنى: ليس حُسْنُ حِلْمِ رَجُلٍ زائداً على حسن حلم العالم، فيبقى حلمُ رجلٍ: إما مساوياً بحلم العالم أو دونه، فالمقام يفضل بحلم العالم[4].

واسمُ التفضيل لا ينصب المفعول به[5] بالاتفاق سواء كان مُظْهَراً أو مُضْمَراً.

وأما قوله تعالى: ﴿ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾[6]، فيقدر فيه فعلٌ ناصبٌ[7]

=

الذي وقع اسم التفضيل وصفاً له في المعنى وفي نفس الأمر.

(1) (**قوله: وهذا قبل النفي. وأما إلى آخره**) كون الحلم باعتبار تعلقه إلى رجل مفضلاً، وباعتبار تعلقه إلى العالم مفضلاً عليه، إنما هو باعتبار ما قبل دخول النفي على اسم التفضيل.

وأما بعد دخوله عليه فيكون الحلم مفضلاً باعتبار تعلقه إلى العالم ومفضلاً عليه باعتبار تعلقه إلى رجل، وبهذا يعرف أن بيان الشرط الثالث والرابع أيضاً مبني على اعتبار ما قبل النفي.

(2) (**قوله: وأحسن منفي، فيكون إلى آخره**) شروع في بيان كون أحسن في المثال المذكور بمعنى الفعل، وبيان لوجه اشتراط كونه منفياً ضمناً كما لا يخفى، وهذا أحد الوجهين الذين ذكروهما في كون اسم التفضيل بمعنى الفعل في مثل هذا المقام، وإنما اختاره لاطراده في تركيب غير واقع في مقام المدح لجريانه في الجميل؛ إذ ربما يكون النفي نفياً للزيادة مع بقاء إفادة أصل الفعل سواء كان على وجه المساواة، أو على وجه يكون دون حسن المفضل في المعنى بخلاف الوجه الآخر، كما لا يخفى على من رجع إلى الفوائد الضيائية وحواشيه.

(3) (**قوله: توجه النفي إلى قيده إلى آخره**) لما صرح به الشيخ عبد القاهر من أن كل كلام فيه قيد زائد على النفي والإثبات يكون ذلك القيد محط الفائدة.

(4) (**قوله: فالمقام يفضل حلم العالم**) لأن المقام مقام المدح، وهو يأبى المساواة، فيرجع المعنى إلى أنه حسن في نفس كل رجل الحلم دون حسنه في نفس العالم.

(5) (**قوله: لا ينصب المفعول به**) وإنما لم يقل: لا يعمل في المفعول به إشارة إلى أنه يعمل فيه بلام التقوية، نحو: «أنا أضرب منك لزيد»، كما ذكره الفاضل العصام.

(6) الأنعام: 117.

(7) (**قوله: فيقدر فيه فعل ناصب إلى آخره**) وكذا إن وجد بعده في كل مكان ما يوهم ذلك،

=

يدل عليه اسم التفضيل، أي هو أعلم من كل أحد يَعْلَم من يضل عن سبيله.

وأما في غيرهما من الظرف والحال والتمييز فيعمل بلا شرط: فإن الظرفَ والحالَ يكفي فيهما رائحةُ الفعل، والتمييزَ يعمل فيه الخالي عن معنى الفعل، نحو: «رطل زيتاً»، فتأمل[1].

{السادس المصدر}

(**وَالسَّادِسُ**) من التسعة (**الْمَصْدَرُ**).

وهو: اسم الحدث الجاري على الفعل[2].

قدمه على اسم المضاف لعمله كعمل فعله، كما سبق بخلافه.

(**فَهُوَ يَعْمَلُ**) أي المصدر بلا إضافةٍ نصباً ورفعاً[3] (**أَيْضاً**) أي كاسم التفضيل (**عَمَلَ فِعْلِهِ**) المشتق هو منه[4] ماضياً، أو حالاً، أو مستقبلاً، نحو: «أعجبني ضرب زيد

=

فـ«أفعل» دال على الفعل الناصب له.

(1) (**قوله: فتأمل**) لعل وجهه: أن هذه الشروط إنما هي لرفع اسم التفضيل لفاعله الظاهر قياساً مستمرّاً بلا ضعف لا لأصل عمله، حتى لا يعمل بدون هذه الشروط؛ لأن يونس حكى من العرب رفعه بالفاعل بلا اعتبار تلك الشروط، نحو: «مررت برجل خير منه عمه»، كما أشار إليه الشيخ الرضي.

(2) (**قوله: وهو اسم الحدث الجاري على الفعل**) المراد بالحدث معنى قائم بغيره بشرط الحدوث والتجدد، ويجريانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه مفعولاً مطلقاً له: إما تأكيداً، أو بياناً لنوعه، أو عدداً مثل: «جلست جلوساً أو جلسة أو جلسة»؛ لأن المراد من كونه اسم الحدث أعم من أن يكون دالاً عليه مطابقة كما في الأول أو تضمناً كما في الثاني والثالث.

(3) (**قوله: نصباً ورفعاً**) نصب على المصدرية لـ«يعمل»، أي يعمل عملاً نصباً وعملاً رفعاً أو عمل نصب وعمل رفع، والأولى تقديم الرفع.

(4) (**قوله: المشتق هو منه**) الضمير المنفصل تأكيد للمستكن تحت المشتق الراجع للفعل، والضمير المجرور يرجع إلى المصدر، لكن لا حاجة إلى التأكيد؛ لأنه ليس من قبيل الصفة التي جرت على غير من هي له، بل عكسها على المذهب الأصح الذي هو كون المصدر أصلاً للفعل إلا أنه أراد بذلك دفع توهم كون المشتق مسنداً إلى الجار والمجرور، وكون المجموع صفة للفعل مع رجوع المجرور إلى اللام؛ لأنه يفيد خلاف ذلك المذهب كما لا يخفى، وفي هذا الوصف إشارة إلى أن عمل المصدر ليس لشبهه بالفعل، بل لمناسبته له في الاشتقاق، فلا حاجة إلى اشتراط شيء من الزمان كما في اسمي الفاعل والمفعول، ولذا عقبه بقوله: ماضياً أو حالاً إلى

=

عمراً أمس، أو الآن، أو غداً».

وهذا العملُ مشروط[1] بأن لا يكون المصدر مفعولاً مطلقاً.

وإن كان مفعولاً مطلقاً:

فإن كان الفعلُ مذكوراً، نحو: «ضربت ضرباً» أو محذوفاً غير لازم[2]، نحو: «ضرباً زيداً»، فالعمل للفعل لا للمصدر لوجود العامل القوي.

وإن كان الفعل محذوفاً وحذفه لازم، نحو: «شكراً له» و«حمداً له».

فيجوز عملُ المصدر[3] للنيابة وعمل الفعل للأصالة.

وقال بعض الكُمَّل[4]: إنما يعمل المصدرُ عند كونه غير مصغر وغير موصوف بالصفة قبل العمل، وغير مقترن باللام[5]، وغير عدد

=

آخره، وهو حال من المستكن في يعمل، أي يعمل المصدر كعمل فعله حال كونه ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً.

(1) (**قوله: وهذا العمل مشروط إلى آخره**) أي عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط إلى آخره، فلا يرد أنه يعمل عمل فعله أيضاً إذا كان مفعولاً مطلقاً في بعض الصور.

(2) (**قوله: أو محذوفاً غير لازم**) أي غير لازم الحذف بأن يحذف جوازاً لا وجوباً.

(3) (**قوله: فيجوز عمل المصدر إلى آخره**) أي فيجوز فيه وجهان:

الأول: عمل المصدر لكونه نائباً عن الفعل المحذوف وقائماً مقامه لا لاعتبار كونه مصدراً مؤولاً بأن مع الفعل فحينئذ يكون عمله كعمل الفعل، فيجوز تقديم معموله عليه، واستتار الضمير فيه.

والثاني: عمل الفعل لكونه أصلاً في العمل، وإنما قدم عمل المصدر لمناسبته بالمقام، ومما يجب أن يعلم أن المفهوم من كلام الرضي جريان هذين الوجهين في المفعول المطلق المحذوف فعله سواء كان الحذف واجباً أو جائزاً.

(4) (**قوله: وقال بعض الكمل إلى آخره**) أشار بهذا العنوان إلى أن الشروط التي ينقلها بعد مختلف فيها.

(5) (**قوله: عند كونه غير مصغر إلى قوله: وغير مقترن باللام**) إنما اشترطوا هذه الثلاثة؛ لأن المصدر إنما يعمل لكونه مقدراً بأن مع الفعل مع مناسبته الاشتقاق والمصغر والموصوف قبل العمل، والمعرف باللام لا تقدر بهما لاختصاص كل واحد منها بالاسم.

وأما إذا وصف بعد العمل فلا يضر عمله السابق، وإنما لم يعتبر بعضهم هذه الشروط؛ لأن المؤول بشيء لا يلزم أن يكون في حكمه من كل وجه، اشترط بعضهم معها أن يكون مظهراً ومفرداً وأن لا يكون مقترناً بالحال.

ونوع[1] وتأكيد سواء كان فعلُها مذكوراً، أو محذوفاً منويّاً.

وإن كان المحذوف منسيّاً: فيعمل المصدر لقيامه مقام الفعل، نحو: «سقياً زيداً»، كذا حققه المصنف رحمه الله تعالى في الإظهار.

(**نَحْوُ: يُحِبُّ اللهُ**[2]) أي يرضى[3] الله تعالى (**إِعْطَاءً**) بالتنوين مفعولٌ به لـ«يحب»

---

(1) (**قوله: وغير عدد ونوع إلى آخره**) الظاهر أنه أراد بذلك أن لا يكون المصدر مفعولاً مطلقاً عدديّاً ولا نوعيّاً ولا تأكيديّاً بقرينة قوله: سواء كان فعلها مذكراً إلى آخره، أي فعل هذه الثلاثة التي هي العدد والنوع والتأكيد، فيؤول هذا إلى ما ذكره بقوله: وهذا العمل مشروط بأن لا يكون المصدر مفعولاً مطلقاً إلى آخره، ولا فرق بينهما إلا بالإجمال والتفضيل، وبأنه جوز هناك أن يكون العمل إذا كان الفعل لازم الحذف للمصدر، وأن يكون للفعل، وهنا لم يجوزه إلا للمصدر لقيامه مقام الفعل، كما أشار إليه بقوله: وإن كان المحذوف منسيّاً إلى آخره؛ إذ المراد من كون المحذوف منسيّاً أن يكون لازم الحذف كما أن المراد من كونه منويّاً أن لا يكون كذلك، ولعله مبني على مذهب سيبويه من عدم تجويز عمل الفعل المحذوف في هذه الصورة كما أن مذهب السيرافي عكسه، لكن بقي فيه بحث، وهو أن المفهوم من كلامهم أن المصدر إذا كان محدود بالتاء سواء كانت للعدد أو للنوع لا يعمل أصلاً سواء كان مفعولاً مطلقاً أو لا، وسواء حذف فعله عند كونه مفعولاً مطلقاً حذفاً لازماً أو غير لازم أو ذكر، فالتفصيل الذي ذكره بقوله: سواء كان فعلها إلى آخره لا يجري في غيره المفعول المطلق التأكيدي، وإن كان كلام المصنف في الإظهار أيضاً مشعراً بجريانه في الكل، فتأمل.

(2) (**قوله: يحب الله تعالى إلى آخره**) تلميح إلى قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ (آل عمران: 134).

(3) (**قوله: أي يرضى**) إشارة إلى أن المحبة هنا مستعمل في معنى الرضا لما أنه لا يجوز إسنادها بالمعنى الحقيقي لها على الله تعالى، فإنها بمعنى ميل النفس إلى الشيء لكماله أدركته فيه بحيث يحملها على ما يقربها إليه، ومن البين أنه ممتنع في حقه تعالى، فاستعمالها في معنى الرضا: إما بطريق الاستعارة التبعية كما يشعر به ظاهر كلام البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ (آل عمران: 31) الآية بأن يشبه الرضى بالمحبة في استلزام القرب إلى الشيء، وإيصال النفع إليه.

أما استلزام المحبة فظاهر من تعريفه.

وأما استلزام الرضا فلأنه ترك الاعتراض، وهو موجب في الجملة لهذا القرب والإيصال، فيستعار المحبة للرضا، ثم يستعار بتبعيتها لفظ يحب لـ«يرضى».

وأما بطريق المجاز المرسل بذكر الملزوم وإرادة اللازم كما هو الأظهر، فإن المحبة تستلزم الرضى.

(لَــهُ) أي لرضائه (عَــبْدُهُ) بالرفع فاعل إعطاء (فَقِيراً) مفعوله الأول (دِرْهَماً) مفعوله الثاني.

ويُحْذَفُ فاعلُه بلا نائبٍ[1] بخلاف غيره.

ولا يتقدم معموله عليه ولو ظرفاً عند الجمهور ومختار المصنف والرضي والبيضاوي تقديمه إن كان ظرفاً.

{السابع الاسم المضاف}

(وَالسَّابِعُ) من التسعة (**الاسْمُ الْمُضَافُ**).

قدمه على الاسم المبهم التام لكونه موقوفاً عليه في الجملة؛ لأن تمامه قد يكون بالإضافة.

(فَهُوَ) أي الاسم المضاف (**يَعْمَلُ الْجَرَّ**) سواء كان بالكسر، أو بالفتح، أو بالياء.

وإنما يعمل الجر؛ لأنه إما بتقدير حرف الجر كما في المعنوية، أو محمول على ما بتقديره[2] لكونه فرعه كما في اللفظية.

ويشترط في عمله:

1 - أن يكون المضاف اسماً مجرداً عن تنوينه[3]، وما يقوم مقامه لأجل الإضافة،

---

(1) (**قوله: ويحذف فاعله بلا نائب**) لما أسلفناه من أن النسبة إلى فاعل ما غير مأخوذه في مفهومه، فلا يتوقف تصور مفهومه بخلاف غيره من الفعل والصفة كما عرفت.

(2) (**قوله: أو محمول على ما بتقديره**) لكونه فرعه عطف على الظرف المستقر المرفوع محلاً لكونه خبراً؛ لأن أعني قوله: بتقديره، والضمير الأول يرجع إلى حرف الجر، والثاني إلى الاسم المضاف المحمول، والثالث إلى ما الذي هو عبارة عن الاسم المضاف أيضاً، واللام في لكون متعلق بـ«محمول»، يعني أن الاسم المضاف إنما يعمل الجر لكونه ملابساً بتقدير حرف الجر أو محمولاً على الاسم المضاف الذي هو ملابس بتقديره لكونه فرعاً لذلك الاسم المضاف، وخلاصته ما ذكره الشيخ الرضي من أن عمل المضاف الجر في الإضافة اللفظية لمشابهته المضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين أو النون لأجل الإضافة، ومما يجب أن يعلم أن هذا الكلام مبني على ما اشتهر بينهم من أن الإضافة المعنوية بتقدير حرف الجر بخلاف اللفظية؛ لأنها ليست بتقديره، ومنهم من جعلها أيضاً كما يشعر به أيضاً ظاهر كلام ابن الحاجب، وذهب بعضهم إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مطلقاً ولا نيته.

(3) (**قوله: اسماً مجرداً عن تنوينه إلى آخره**) أي عن تنوين الاسم حقيقة كما في غلام زيد أو مفروضاً بمعنى أنه لو وجد فيه تنوين لجرد عنه لأجل الإضافة كما في حواج بيت الله.

=

وهو نون التثنية والجمع.

2 - وأن لا يكون مساوياً للمضاف إليه في العموم والخصوص بالترادف[1] كليث وأسد أو لا كالإنسان وناطق.

3 - وأن لا يكون أخص منه مطلقاً كأحد اليوم.

فالإضافة على ضربين: معنوية ولفظية.

والمعنوية: ما لا يكون المضاف فيها صفة مضافة إلى معمولها، أعني فاعلها أو مفعولها[2] سواء لم يكن صفةً أصلاً، نحو: «غلام زيد»، أو كان صفة مضافة إلى غير معمولها، نحو: «مُصَارع مصر» و«كريم البلد»[3].

فهي:

1 - **إما بمعنى اللام**: وهو ما لا يكون المضاف إليه جنس المضاف، وظرفه سواء كان مبايناً له، نحو: غلام زيد ودار عمرو، أو أخص منه مطلقاً كيوم الأحد، أو أعم منه وجه، ولم يكن أصله[4] كقولهم: «فضة خاتَمِك خير من فضة خاتَمِي».

2 - **وإما بمعنى «من»**: وهو ما يكون فيه بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه، ويكون المضافُ إليه أصلاً له، نحو: «خاتم فضة»، فإنها تكون

=

وقوله: لأجل الإضافة: إما متعلق بـ«يكون» أو بـ«مجرد» أو احتراز عن تجرد ذي اللام عن التنوين؛ لأن تجرده عنه ليس لأجل الإضافة بل قبلها، فلا يجوز إضافتها.

وقوله: وهو نون التثنية والجمع، أي وما يقوم مقام التنوين نون التثنية إلى آخره.

(1) **(قوله: بالترادف إلى آخره)** يعني أن المساواة هنا مستعملة في معنى المساوقة التي هي أعم من أن تكون بطريق الترادف أوَّلاً؛ لأن الترادف هو أن يكون اللفظان المتغايران متحدي المفهوم مع صدق كل واحد منهما على ما صدق عليه الآخر، والمساواة بمعناها المشهورة أن يكون اللفظان المتغايران متغايري المفهوم مع صدق كل واحد منهما أيضاً على ما صدق عليه الآخر، والمساوقة أعم منهما.

(2) **(قوله: أعني فاعلها أو مفعولها)** تفسير المعمول، ولا يخرج عن المعمولية بالإضافة لوجود شرط عملها، كما ذكره الشارح المدقق للإظهار.

(3) **(قوله: نحو: مصارع مصر وكريم البلد)** أي إذا لم يعتمدا أو كانا بمعنى الماضي أو الاستمرار، فلا يرد أن المصر مفعول فيه للمصارع، وكذا البلد مفعول فيه لكريم.

(4) **(قوله: ولم يكن أصله)** أي لم يكن المضاف إليه جنساً، وأصلاً للمضاف كما في المثال المذكور، فإن الخاتم ليس أصلاً للفضة، بل بالعكس.

خاتَماً[1] وغيره كما أنه يكون منها ومن غيرها.

3 - **وإمـــا بمعـــنى «في»**: وهو ما يكون فيه المضاف إليه ظرف المضاف، وهو قليل[2]، نحو: ضرب اليوم.

وتفيد المعنوية تعريفاً للمضاف إذا كان المضاف إليه معرفة، نحو: «غلامك» وتخصيصاً له[3] إذا كان نكرة، نحو: «غلام رجل».

وشرطها: تجريدُ المضاف[4] من التعريف.

واللفظية علامتها: أن يكون المضاف[5] صفةً مضافة إلى معمولها، نحو: «ضارب زيد الآن أو غداً».

ولا تفيد شيئاً إلا تخفيفاً في اللفظ[6].

وهو:

1 - إما في المضاف فقط كما مر[7].

---

(1) (**قوله: فإن تكون خاتماً إلى آخره**) تعليل للدعوى المقدرة التي تضمنها التمثيل بخاتم فضة على وجه يتضمن بيان النسبة بين الخاتم والفضة مع الإشارة إلى كون الفضة أصلاً للخاتم، يعني أن بين الخاتم والفضة عموماً وخصوصاً من وجه، فإن الفضة قد تكون خاتماً فيجتمعان، وقد تكون غيره من الأواني ونحوها فيفترقان، وكذلك الخاتم قد يكون من النحاس والحديد ومثل ذلك فيفترقان أيضاً.

(2) (**قـــوله: وهو قليل**) أي كون الإضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم، ولذا ردها أكثر النحاة إلى الإضافة بمعنى اللام ومنهم المصنف.

(3) (**قوله: وتخصيصاً له إلى آخره**) أي وتفيد الإضافة المعنوية تخصيصاً للمضاف إذا كان المضاف إليه نكرة، والتخصيص تقليل الشركاء.

(4) (**قوله: تجريد المضاف**) من التعريف أي خلوه منه، أو المراد تجريده منه إذا كان معرفة.

(5) (**قوله: علامتها: أن يكون المضاف إلى آخره**) إنما أدرج لفظ علامتها مع أن المصنف وغيره قد قالوا: هي أن يكون إلى آخره لعدم صحة الحمل بدون إدراجه كما بينه المولى اللاري، لكن الأولى أن يقول: ما يكون المضاف فيها إلى آخره على نحو ما ذكره في الإضافة المعنوية، فكأنه أراد التنبيه على تعدد طرق البيان.

(6) (**قوله: إلا تخفيفاً في اللفظ**) أي لا في المعنى بأن يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بإزاء ما يسقط من اللفظ، بل المعنى على ما كان عليه قبل الإضافة، ذكره المولى الجامي.

(7) (**قوله: كما مر**) من قوله: نحو ضارب زيد.

2 - أو في المضاف إليه فقط، نحو: «القائم الغلام»[1].
3 - أو فيهما معاً، نحو: «حَسَنُ الْوَجْهِ»، فتأمل[2].
(**نَحْوُ: عِبَادَةُ اللهِ تَعَالَى**) أي عبادة العبد لله (**خَيْرٌ**) خبر المبتدأ، أي من الغير[3].

{الثامن الاسم المبهم التام}

(**وَالثَّامِنُ**) من التسعة (**الاسْمُ الْمُبْهَمُ التَّامُّ**).
قدمه على معنى الفعل لقلة بحثه بخلافه.
(**فَهُوَ**) أي الاسم المبهم التام (**يَعْمَلُ النَّصْبَ**) على التمييز لا الرفع والجر لشبهه بالفعل التام بالفاعل الذي يذكر بعد الفعل حقيقة أو حكماً، كما في الضمير المستتر[4] بسبب تمامه بأحد[5] الأشياء الخمسة الذي يُذكر بعده حقيقة أو حكماً، كما في الضمير المبهم، كما سيجيء.

---

(1) (**قوله: نحو: القائم الغلام**) لأن أصله القائم غلامه، فحذف الضمير من غلامه، واستتر في القائم، وأضيف القائم إليه للتخفيف في المضاف إليه فقط.
(2) (**قوله: فتأمل**) لعله إشارة إلى سؤال وجواب.
أما السؤال: فهو أن شرط عمل المضاف غير موجود في مثل القائم الغلام، فإنه لم يجرد تنوينه، ولا ما قام مقامه لأجل الإضافة، فإن تجريد المضاف فيه عن التنوين لأجل اللام.
وأما الجواب: فهو أن أصله لما كان القائم غلامه كان غلامه فاعل القائم، وفاعل الشيء بمنزلة جزئه، والضمير الذي أضيف إليه الفاعل قائم مقام تنوينه، فحذف القائم مقام التنوين من فاعل الشيء بمنزلة حذفه من ذلك الشيء، فليس المراد من قوله: في بيان القائم مقام التنوين، وهو نون التثنية والجمع الحصر.
(3) (**قوله: من الغير**) متعلق لـ«خير» و«من» تفضيليته، فهو إشارة إلى أن المفضل عليه هنا محذوف، كما في «الله أكبر».
(4) (**قوله: كما في الضمير المستتر**) أي كون الفاعل مذكوراً بعد الفعل حكماً موجود في الضمير المستتر، وهو ظاهر من أن يخفى.
(5) (**قوله: بسبب تمامه بأحد إلى آخره**) متعلق لقوله: لشبهه، وإشارة إلى وجه الشبه بينهما، يعني أن الاسم إذا تم بهذه الأشياء الخمسة التي تشبه بفاعل الفعل من جهة كونها في آخر الاسم حقيقة كما إذا تم بالتنوين، أو بالنون، أو بالإضافة، أو حكماً كما إذا تم بنفسه في مثل الضمير المبهم كما أن فاعل الفعل يذكر بعد الفعل حقيقة أو حكماً يشابه ذلك الاسم بالفعل الذي يتم بالفاعل، ويشابه التمييز الآتي بعده بالمفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن المفعول حقه أن يقع بعد تمام الكلام، فينصبه ذلك الاسم التام قبله لأجل ذلك المشابهة.

والمنصوب به يكون نكرة فقط عند البصريين خلافاً للكوفيين، فإنهم يجوزون كون التمييز معرفةً.

والمراد بتماميته المعنى العرفي[1] لا اللغوي، وهو كونه بحالة يمتنع إضافته إلى شيء آخر مع أحد الأشياء الخمسة:

الأول: بنفسه[2]، وهي إما في الضمير المبهم، نحو: «رُبَّهُ رجلاً لقيته»، وفي اسم الإشارة، كقوله تعالى: ﴿ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلاً ﴾[3] على رأي من قال: إنه[4] تَمييزٌ من اسم الإشارة لا حالٌ.

والثاني: بالتنوين لفظاً، نحو: «رطلٌ زيتاً» أو تقديراً، نحو: «مثاقيل ذهباً».

والثالث: بنون التثنية، نحو: «منوان سمناً».

والرابع: بنون شبه الجمع[5]، نحو: «عشرون درهماً».

والخامس: بالإضافة، نحو: «مِلْؤُهُ عَسَلاً».

---

(1) **(قوله: والمراد من تمامية المعنى العرفي إلى آخره)** لما وصف الاسم المبهم بالتمام، وكان المراد منه تمامه بأحد الأشياء الخمسة توهم منه أن يكون أحد تلك الأشياء جزءاً له بناء على أن المفهوم بحسب اللغة من تمام الشيء بالشيء كون الشيء الثاني جزاء من الأول احتاج إلى بيان ما هو المراد منه، فقال: المراد من تمامه المعنى العرفي للتمام، ثم بينه بقوله: وهو كونه بحالة إلى آخره، أي المعنى العرفي للتمام كون الاسم مع أحد الأشياء الخمسة بحالة يمتنع إضافته إلى الشيء الآخر بسبب تلك الحالة بأن يدل تلك الأشياء على استقلال ذلك الاسم وامتناع إضافته وإيصاله، فإن ذلك قد عد في العرف من تمامه كما بينه الشارح المدقق للإظهار، فكلمة «مع» ظرف «لكونه»، والمراد: الحالة ما يدل عليه تلك الأشياء من الاستقلال وامتناع الإضافة، ولا يخفى ما في العبارة من الركاكة.

(2) **(قوله: الأول بنفسه)** أي الأول من الأشياء الخمسة بنفسه لا بشيء آخر.

(3) البقرة: 26.

(4) **(قوله: على رأي من قال: إنه)** أي التمثيل بقوله تعالى: ﴿ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلاً ﴾ (البقرة: 26) مبني على رأي من قال: إن مثلاً تمييز من اسم الإشارة، وهو مبهم تام بنفسه.
وأما على القول بكونه حالاً منه: فلا يكون مما نحن فيه.

(5) **(قوله: بنون شبه الجمع)** وهو نون عشرون إلى تسعين.
وأما نون الجمع: فالتمييز الواقع بعد ما تم به لا يكون إلا تمييزاً عن نسبة في شبه جملة.

ولا يتقدم معمول الاسم المبهم التام[1] عليه لضعفه في العمل لكونه جامداً، فتفطن[2].

(**نَحْوُ: التَّرَاوِيحُ عِشْرُونَ رَكْعَةً**) فـ«ركعة» تمييز من «عشرون» وهو شبه الجمع.

{التاسع معنى الفعل}

(**وَالتَّاسِعُ**) من التسعة (**مَعْنَى الْفِعْلِ**).

ولما كان الظاهر من إضافة[3] المعنى إلى الفعل كونه مفهوماً منه ومدلولاً له، وهو ليس بمراد هنا[4] أظهر المراد بأنه مجازٌ تسمية[5] للدالة باسم المدلول، ثم صار حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج إلى القرينة بقوله: (**أَيْ كُلُّ لَفْظٍ**) غير مشتق ولا مشتق منه[6] (**يُفْهَمُ**) صفة اللفظ (**مِنْهُ**) أي من اللفظ (**مَعْنَى الْفِعْلِ**) الاصطلاحي أي معناه

---

(1) (**قوله: معمول الاسم المبهم التام إلى آخره**) الذي هو التمييز.

(2) (**قوله: فتفطن**) لعل وجهه: أن ظاهر التعليل بقوله لضعفه في العمل إلى آخره يشعر بأن عامل التمييز إذا كان قوياً في العمل كالفعل وشبهه كما إذا كان تمييزاً عن ذات مقدرة في نسبة جملة، أو ما شابَهها يجوز تقديمه على عامله، كما ذهب إليه المبرد والمازني مع أن الأصح عدم الجواز في هذه الصورة أيضاً إلا أن يقال: إن الجواز تقدمه في هذه الصورة مانعاً آخر، وهو كون التمييز من حيث المعنى فاعلاً إما تحقيقاً أو تأويلاً، كما فعله المولى الجامي قدس سره.

(3) (**قوله: ولما كان الظاهر من إضافة إلى آخره**) بناء على أن إضافة المعنى إلى الفعل لامية، وهي إنما تكون حقيقية إذا كان المضاف مضافاً إلى ما هو له، وحقه أن ينسب إليه كإضافة الغلام إلى مالكه في قولك: «غلام زيد»، ولذا قالوا بكونها مجازية فيما أضيف إلى غير ما هو له للملابسة، ولا شك أن المعنى ههنا إنما يكون مضافاً إلى ما هو له إذا أريد بالفعل الذي أضيف إليه الفعل الدال عليه.

(4) (**قوله: وهو ليس بمراد ههنا**) لأنه من قبيل المعاني، والمراد ههنا ما هو من قبيل الألفاظ بشهادة أن البحث في العوامل اللفظية القياسية.

(5) (**قوله: بأنه مجاز تسميته إلى آخره**) يعني أن إطلاق معنى الفعل على اللفظ الذي يدل عليه من قبيل المجاز المرسل بذكر المدلول وإرادة الدال، لكنه صار في ألسنة النحاة من قبيل الحقيقة العرفية التي لا تحتاج إلى قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له.

(6) (**قوله: غير مشتق ولا مشتق منه**) فبهذا القيد يخرج عن معنى الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وأمثالها كما هو اصطلاح بعضهم، وإنما اختاره الشارح بقرينة جعل المصنف معنى الفعل قسيماً لكل منها، وقد يراد به ما يشمل الكل أيضاً.

المطابقي كما في أسماء الأفعال أو التضمني[1] كما في السائر.

ومن معنى الفعل أسماء الأفعال، وهو ما كان بمعنى الأمر، أو الماضي[2]، ويعمل عمل دال مسماه.

أشار إلى الثاني بقوله: (**نَحْــوُ: هَــيْهَاتَ**) أي بَعُدَ (**الْمُذْنِبُ**) فاعل «هيهات» (**مِنَ اللهِ تَعَالَى**) أي من رحمة الله ومغفرته من حيث إنه مذنب.

وإلى الأول وهو ما كان بمعنى الأمر بقوله: (**وَ**) نحو (**تَرَاكِ ذَنْباً**) أي اُتْرُكْهُ وغيره من نحو: «رويد زيداً»[3] أي أَمْهِلْهُ، و«هات شيئاً» أي أعطه، و«هلم زيد» أي أَحْضِرْهُ، و«حيهل الثريد» أي ائته ونحوها.

ومنه الظرف المستقر وهو ما كان متعلَّقُ الجار[4] محذوفاً فعلاً عامّاً متضمناً في

---

(1) (**قوله: أو التضمني**) أي الحدث.

(2) (**قوله: وهو ما كان بمعنى الأمر أو الماضي**) الضمير يرجع إلى اسم الفعل الدال عليه أسماء الأفعال، وإنما لم يقل: هي حتى يرجع إلى أسماء الأفعال لما أن التعريف للماهية دون الأفراد، وإضافة المعنى إلى الأمر والماضي:

إما لامية كما هو المختار، أي ما كان بمعنى وضع له الأمر أو الماضي بناء على أن أسماء الأفعال إنما وضعت لمعنى الأمر أو الماضي لا لألفاظهما.

وإما بيانية أي بمعنى هو الأمر أو الماضي لما أن بعضهم جعلها بمعنى ألفاظ الفعل، لكن كلام الشارح إنما ينطبق على الأول حيث قال: ويعمل عمل دال مسماه، أي يعمل اسم الفعل عمل الأمر أو الماضي الذين يدلان على المعنى الذي يدل عليه اسم الفعل؛ إذ لا احتياج إلى زيادة لفظ دال على الثاني، ثم أنه إنما قدم الأمر على الماضي مع أن المناسب لما ذكره المصنف من المثالين أن يقدم الماضي لكثرة ما هو بمعنى الأمر.

وأما المصنف فهو إنما قدم مثال ما هو بمعنى الماضي لكون الأمر فرع الماضي، فكل وجهة.

(3) (**قوله: من نحو: رويد زيداً إلى آخره**) التي بالأمثلة التي ذكرها ما هو بمعنى الأمر إشارة إلى ما ذكرنا من كثرة ما هو بمعنى الأمر، والأمثلة التي ذكرها مع مثال المصنف نشير إلى تعدد أنواع أسماء الأفعال، فاستخرج.

(4) (**قوله: وهو ما كان متعلق الجار فيه إلى آخره**) والمراد من الجار أعم من أن يكون لفظاً أو تقديراً، فالأولى أن يقول: ما كان متعلقه محذوفاً إلى آخره.

وقوله: محذوفاً خبر «كان» و«فعلاً» حال من «متعلق»، و«متضمَّناً» على صيغة اسم المفعول صفة لـ«فعلاً».

والمراد من التضمن أن يكون معنى ذلك الفعل منفهماً من الظرف عرفاً، وفيه إشارة إلى وجه تسميته ظرفاً مستقرّاً؛ لأن ذلك التضمن إنما يحصل باستقرار معنى العامل فيه، وإذا استقر معناه =

الجار والمجرور، هذا مسلكُ الجمهور[1].

وقيل: ما كان المتعلق[2] محذوفاً سواء كان فعلاً عامّاً أو خاصّاً.

ولا يعمل في المفعول به بالاتفاق، ولا في الفاعل الظاهر إلا بالشرط الذي يذكر[3] في اسم الفاعل من الاعتماد وغيره أشار إليه بقوله: (**وَنَحْوُ: مَا**) نفي (**فِي الدُّنْيَا**) أي ما حصل في الدنيا (**رَاحَةٌ**[4]) فاعل الظرف.

أشار بإعادة النحو إلى كونه[5] نوعاً آخر وكذا ما بعده.

ومنه المنسوبُ فإنه يعمل كعمل اسم المفعول لكونه مؤوَّلاً به.

ويشترط في عمله ما يُشْتَرَطُ فيه أشار إليه بقوله: (**وَنَحْوُ: يَنْبَغِي**) أي يلزم[6]

=

فيه ينتقل عمله وإعرابه وضميره إليه، فيستقر كل واحد منها فيه أيضاً، فلذا يسمى ظرفاً مستقرّاً.

(1) (**قوله: هذا مسلك الجمهور**) أي كون الظرف المستقر ما كان متعلقه فعلاً عامّاً محذوفاً ما ذهب إليه الجمهور من النحاة.

(2) (**قوله: وقيل: ما كان المتعلق إلى آخره**) أي وقال بعضهم في تفسير الظرف المستقر: إنه ما كان متعلقه محذوفاً سواء كان ذلك المتعلق المحذوف فعلاً عامّاً لكل الموجودات أو فعلاً خاصّاً ببعضها، وقد سبق الإشارة إليه منا في بحث البسملة، وكأنه إنما مرضه؛ لأن وجه التسمية حينئذ غير ظاهر كما لا يخفى.

ومما يجب أن يعلم أنه أراد بالفعل في كلا الموضعين ما يدل على الحدث، فيشمل ما يشبه الفعل أيضاً من اسم الفاعل ونحوه.

(3) (**قوله: إلا بالشرط الذي يذكر إلى آخره**) لا يخفى ركاكة هذه العبارة. والأولى أن يقول: إلا بشرط الاعتماد على ما ذكر في بحث اسم الفاعل من الأمور الستة.

(4) (**قوله: ونحو: ما في الدنيا راحة**) تلميح إلى الخبر المأثور الذي هو لا راحة في الدنيا، والظرف معتمد على النفي.

(5) (**قوله: إشارة بإعادة النحو إلى كونه إلى آخره**) أي أشار المصنف بإعادة كلمة «نحو» في أول هذا المثال إلى كونه أي كون ما فيه نوعاً آخر من معنى الفعل مغايراً لما قبله؛ لأن ما قبله مثال لاسم الفعل، وهو مثال للظرف المستقر، وكذا إعادتها في المثال يذكر بعده.

(6) (**قوله: أي يلزم**) اعلم أن الابتغاء انفعال من البغاء بمعنى الطلب، ويستعمل على وجهين:

أحدهما: بمعنى التسخر للفعل، نحو: النار ينبغي أن تحرق الثواب، أي يستخر النار لإحراقه.

والآخر: بمعنى الاستيهال والتيسر، يقال: انبغى الشيء إذا تسهل وتيسر منه، يقال: ما ينبغي لك أن تفعل أي لا يتيسر، ولا يصح لك ذلك الفعل، وإن قد صدقت أن تفعله لعلو شأنك من أن تفعله، فاستعماله بمعنى اللياقة في بعض الأحيان مأخوذ من هذا المعنى إذا عرفت هذا، فتفسير

=

(**لِلْعَالِمِ**) العاقل[1] (**أَنْ يَكُونَ**) فاعلٌ لـ«ينبغي» أي كون العالم (**مُحَمَّدِيًّا**) أي منسوباً إلى محمد (**خُلُقُــــهُ**) أي خُلُقُ العالم، وهو فاعل لـ«محمديّاً»، يعني يتصف بالأخلاق[2] الحميدة، ويجتنب عن الأخلاق الذميمة؛ لأن العلماء ورثة الأنبياء[3].

ومنه الاسمُ المستعارُ، نحو أسد في قولك: «مررت برجل أسد غلامه» أي مُجْتَرِئٌ.

ومنه كلُّ اسمٍ يُفْهَمُ منه مَعْنَى الصفة، نحو لفظة الله في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي

=

الشارح له باللزوم؛ لأن المتسخر للفعل مبني على أنه هنا مستعمل في معنى اللزوم مأخوذ من المعنى الأول بعلاقة اللزوم؛ لأن التسخر للفعل يلزمه لزوم الفعل، والتفسير بالليافة وإن كان لا يقام بالمقام أيضاً إلا أن التفسير باللزوم أليق، كما لا يخفى على من له نظر أدق.

(1) (**قوله: للعالم العاقل**) أي العالم الذي كان عقله أميراً، وهو إلى آخره في يديه أسيراً، فانسلك يسبه في سلك أولى الألباب الذين وصفهم الله تعالى في الكتاب. وبالجملة فالمراد من العالم العاقل العالم الذي يعلم ما أحله الله وما حرمه، فيعمل بعلمه، وينتفع به نفسه وسائر الناس لما روى سعيد بن المسيب مرسلاً أنه قال: سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العاقل، فقال: العاقل من آمن بالله، وصدق رسوله، وعمل بطاعة ربه. ففي التقييد بالعاقل إشارة إلاى أن تطهير الباطن بتهذيب الأخلاق متأخر عن تطهير الظاهر بالعمل الموافق لمرضاة الخلاق.

(2) (**قوله: يعني يتصف بالأخلاق إلى آخره**) تفسير لما هو المراد من كون الخلق منسوباً إلى محمد عليه الصلاة والسلام لما كان متصفاً بالأخلاق الحميدة قاطبة ومنزهاً عن الأخلاق الذميمة كافة أيد بالخلق المنسوب إليه الشيم الحميدة والتسبيحات المحمودة، قال الله: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝ ﴾ (القلم: 4).

(3) (**قوله: لأن العلماء ورثة الأنبياء**) تعليل للابتغاء المفسر باللزوم، وتلميح إلى الحديث الذي رواه ابن عباس رضي الله عنهما حيث قال: قال النبي عليه السلام: أكرموا العلماء، فإنهم ورثة الأنبياء.

قال بعض شراح هذا الحديث: فإن الأنبياء عليهم السلام لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، إنما ورثوا العلم.

وقال بعض العارفين: إنما يرث الإنسان أقرب الناس له رحماً ونسباً وعملاً، فلما كان العلماء أقرب الناس إليهم وأجراهم على عملهم ورثوهم حالاً وفعلاً وقولاً وعملاً ظاهراً وباطناً، فعلم أنه لا ينال هذا المنصب إلا من عمل بعلمه انتهى. فهذا تعرف فائدة أخرى لتقييد العالم بالعاقل فتنبه، وفيه إشارة أيضاً إلى أن مأخذ المثال الذي ذكره المصنف وهو حديث الشريف.

ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾ [1]، أي المعبود[2] لِمَنْ فيها.

ومنه اسمُ الإشارة، نحو: «هذا زيد يوم الجمعة[3] أمام الأمير جالساً» وغيرَها، ولم يذكرها المصنف رحمه الله تعالى لقلة استعمالها.

ومن أراد أن يطلع فليرج إلى المطولات.

{العامل المعنوي}

ولما فرغ من العوامل اللفظية السماعية والقياسية أراد أن يشرع في العوامل المعنوية[4]، فقال: (وَ) العامل (**الْمَعْنَوِيُّ**) الذي وقع قسيماً للفظي (**اثْنَانِ**) خلافاً للأخفش، فإنه يجعله ثلاثة ثالثها: عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان، ودليله: اختلاف الحركتين إعراباً وبناء في مثل «يا زيدُ العاقل»[5].

(1) الأنعام: 3.

(2) (**قوله: أي المعبود**) لمن فيها بيان الحاصل المعنى لئلا يتوهم إثبات المكان له تعالى تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً وإلا فالتقدير وهو المعبود فيها.

(3) (**قوله: هذا زيد يوم الجمعة إلى آخره**) فالمعنى أشير إلى زيد يوم الجمعة أمام الأمير حال كونه جالساً.

(4) (**قوله: في العوامل المعنوية**) أتى بصيغة الجمع مع أن العامل اثنان على ما اختاره المصنف. أما لقصد المشاكلة بالعوامل اللفظية مع أن أقل الجمع إثنان عند بعضهم، ولعد رافع المبتدأ والخبر اثنين باعتبار تعد التعلق.

(5) (**قـوله: ودليله: اختلاف الحركتين إعراباً وبناء في مثل: يا زيد العاقل**) أي عند رفع التابع حملاً على لفظ المنادي.

والمراد من مثل: يا زيد العاقل التوابع المفردة للمنادي المبني على ما يرفع به من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف المعرف باللام؛ لأنها يجوز أن تنصب حملاً على محل المنادي كما هو الظاهر، وأن ترفع حملاً على لفظه بناء على أن بنائه عرضي، فيشبه المعرب، فيجوز أن يكون تابعه تابعاً للفظه.

وتلخيص الدليل: أنه لو اتحد عامل المتبوع والتابع لاتحد حركتهما مع أن حركات هذه التوابع في صورة الرفع تخالف حركة المتبوع الذي هو المنادي المبني على ما يرفع به؛ لأن حركاتها إعرابية، وحركته بنائية، فعلم من هذا أن للتوابع عاملاً غير عامل المتبوع، ولم نجده في اللفظ، فحكمنا بكونه معنويّاً.

اعلم أن هذا مما استشكله الفضلاء واستصعبه العلماء؛ لأن جريان هذين الوجهين من الإعراب في هذه التوابع مما اتفق عليه النحاة قاطبة مع أنه يرد على صورة الرفع كما ترى أنه يخالف ما =

والجملةُ عطفٌ على قوله: فاللفظي على قسمين، وهو ما لا يكون للسان فيه حظ، بل معنى يُعْرَفُ بالقلب[1] .

{الأول رافع المبتدأ والخبر}

(الأَوَّلُ) منهما **(رَافِعُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ)** أي ما يعمل فيهما عمل الرفع؛ لأنه

=

ذهبوا إليه من أن العامل في التابع هو العامل في المتوبع، ويخالف أيضاً ما صرحوا به من أن التوابع وضعت تابعة للمعرب في إعرابه، ولذا عرفوا التوابع بكل ثان بإعراب سابقه، ولكون هذا الإشكال مما ليس له بغير عقده التكلف الخلال.

قال الدماميني: لا جواب له، لكن أجاب عنه الفاضل اللاري بما مفصله: أن الرافع لهذه التوابع حرف النداء لكونه مشابهاً للعامل الرافع في كون أثر كل منهما رفعاً أي ضمة، وكون ذلك الرفع عارضاً لما أنه يحدث في المنادي، والمرفوع بعروض حرف النداء والرافع، ويزول بزوالهما مطرداً، فلمشابهة الأثرين في العروض والاطراد تحققت المشابهة بين المؤثرين، فصار المنادي المبني مشابهاً للمعرب، فجاز حمل تابعه على لفظه تشبيهاً لتابعه بتابع المعرب المحقق رعاية لشبه المعرب، وجاز حمله على محله رعاية لبنائه. واندفع الإشكال المذكور لكون هذه التوابع حالة الرفع تابعة له من حيث كونه مشابهاً للمعرب، كذا قرره السالكوتي.

وقال المصنف في الامتحان: الأشبه أن هذا الرفع مثل الجر الجواري والإتباع ليس بإعراب ولا بناء، والتسمية بالرفع والجر مجاز إلى انتهى ملخصاً. بقي كلام وهو أن مقتضى هذا الدليل كما ترى أن يكون عامل المعطوف أيضاً عاملاً معنوياً عند الأخفش، ولم أر من نبه عليه، فافهم.

(1) **(قوله: بل معنى يعرف بالقلب)** أي بل هو معنى يعرف بالقلب.

فقوله: معنى خبر مبتدأ محذوف، وكلمة «بل» حرف ابتداء لا عاطفة؛ لأن العاطفة يتلوها المفرد.

فإن قيل: معنى كلمة «بل» على ما قرروه هو الإضراب الذي هو صرف الحكم عما قبله: إما بطريق الإبطال وإما بجعله في حكم المسكوت عنه، وهو بكلا وجهيه لا يمكن أن يعتبر في هذا المقام كما لا يخفى فما معناها ههنا؟

قلت: كلمة «بل» إذا وقع بعدها جملة كما ههنا يكون معنى الإضراب المفهوم منها معتبراً على قسمين:

أحدهما: الإبطال لما قبلها كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبْحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾ (الأنبياء: 26).

وثانيهما: الانتقال من غرض إلى أخراهم من الأول من غير قصد إلى إهدار الأول أو جعله في حكم المسكوت عنه، وهي هنا من قبيل الثاني.

لدخول الإسناد في مفهومه[1] يقتضي المسند إليه والمسند[2] اللذين يُشْبهَان الفاعل.

فالأولُ في كونه مسنداً إليه.

والثاني في كونه جزءًا ثانياً، والرافع بهما هو الابتداء، وهو تجريد الاسم[3] الصريح أو المؤول به عن العوامل اللفظية للإسناد غير الزائدة، هذا عند البصريين.

---

(1) (**قوله: لأنه لدخول الإسناد في مفهومه**) أي لأن ما يعمل فيهما عمل الرفع يقتضي المسند إليه والمسند الذين يشبهان إلى آخره. وذلك الاقتضاء لكون الإسناد داخلاً في مفهومه، كما يستفاد من تعريفه الآتي الذي هو تجريد الاسم إلى آخره. فهذا تعليل لعمله الرفع فيهما؛ لأن قوله: لأنه لدخول إلى.

(2) (**قوله: المسند**) بيان لعلة مطلق العمل؛ إذ لا بد في عمل العامل من اقتضائه لمعموله ووصف المسند إليه والمسند بقوله: الذين يشبهان إلى آخره بيان لعلة الرفع.

(3) (**قوله: وهو تجريد الاسم إلى آخره**) أي معنى الابتداء الذي هو الرافع لهما، والمراد من الاسم ليس ما يقابل الصفة، فيشمل عامل القسم الثاني من المبتدأ أيضاً.

وقوله: أو المأول به ليشمل عامل نحو: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ (البقرة: 184)، ولا يحتاج إلى جعل الاسم أعم من الحقيقي والحكمي.

وقوله: للإسناد أي لأن يسند إلى شيء، وهو منحصر في القسم الثاني من المبتدأ أو لأن يسند إليه شيء، وهو منحصر في القسم الأول منه، فبهذا ظهر أن معنى الابتداء المعرف بهذا التعريف لا يقوم إلا باالمبتدأ، وتوهم أن العامل في الخبر تجريد الاسم للإسناد إلى شيء، وهو قائم به مسمى بالابتداء فاسد لا ينبغي أن يسمعه الأذان، وإن غفل عنه كثير من علماء الزمان.

فإن قلت: فما العامل في الخبر على ما قررته؟

قلت: هذا المعنى الذي يقوم بالمبتدأ، ويعمل فيه بعينه عامل في الخبر أيضاً، وإن لم يقم به لمناسبته أنه مفضي لكل واحد من المبتدأ والخبر، فعمله في المبتدأ بمناسبتي القيام به، والإفضاء له، وفي الخبر بمجرد مناسبة الإفضاء.

فإن قلت: فينتقض تعريف الابتداء الذي ذكره الشارح على ما ذكرته بالمعنى الذي قام بالخبر، أعني تجريد الاسم للإسناد إلى شيء مع أنك قد نفيت كونه معنى الابتداء؟

قلت: قولنا: تجريد الاسم للإسناد أي للإسناد إليه ولإسناده إلى شيء يشعر بتقدم ذلك الاسم على الشيء المسند والمسند إليه حيث جعل إسناده إلى شيء أو إسناد شيء إليه غاية للتجريد، فلا يصدق التعريف على ذلك المعنى القائم بالخبر؛ لأن حق الاسم المسند هناك ليس التقدم، بل التأخر نعم، الأظهر أن يقال: تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند إلى فاعله أو ليسند الخبر إليه. ثم إن قوله: للإسناد يخرج الأسماء المعدودة؛ إذ ليس فيها تجريد الاسم للإسناد.

وقوله: غير الزائدة صفة للعوامل الفظية، وإنما زاده لئلا يخرج عن التعريف معنى الابتداء العامل في نحو قولنا: «بحسبك درهم».

وأما عند غيرهم فلابتداء عاملٌ في المبتدأ، والمبتدأُ عامل في الخبر.

وقيل: أحدهما عاملٌ في الآخر.

وقيل: الابتداء مع المبتدأ عامل في الخبر، والأول أصح، فلذلك اختاره المصنف به.

(**نَحْوُ: مُحَمَّدٌ**) عليه السلام مبتدأ، يعني نبينا وسيدنا (**رَسُولُ اللهِ**) خبره، ورحمته فينا[1] كما قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾[2].

{الثاني رافع الفعل المضارع}

(**وَالثَّانِـــي**) من الاثنين (**رَافِعُ الْفِعْلِ**) لا الاسم (**الْمُضَارِعِ**) الخالي عن النواصب والجوازم والمشددة[3].

احترز عن الماضي فإنه مبني على الفتح.

فالرافع هو وقوعُه بنفسه[4] لا بالناصب والجازم موقعَ الاسم كوقوعه خبراً، نحو: «زيد يضرب»، أو حالاً نحو: «جاءني زيد يضرب عمراً»، أو وصفاً نحو: «جاءني رجل يضرب»، فـ«يضرب» واقع موقِعَ «ضاربٌ»؛ لأن الأصل في هذه المواقع المفردُ على ما

---

(1) (**قوله: ورحمته فينا**) عطف على رسول الله. وأراد بذلك أن يجمع الرسالة مع الرحمة اقتباساً من الآية الكريمة.

(2) الأنبياء: 107.

(3) (**قوله: والمشددة**) عطف على النواصب أو الجوازم، أي الخالي عن النون المشددة للتأكيد أيضاً، فإنها إذا اتصل بالمضارع يكون مبنيّاً، وفيه أنه لا وجه للتخصيص بالمشددة، فإن المخففة التي للتأكيد ونون جمع المؤنث أيضاً كذلك، وأن المضارع المتصل به إحدى هذه النونات، وإن كان مبنيّاً إلا أنه مرفوع محلاً بالعامل المعنوي أيضاً مع أن بعضهم قد ذهب إلى كونه معرباً تقديراً كما سيجيء.

(4) (**قوله: فالرافع هو وقوعه بنفسه إلى آخره**) أي رافع المضارع هو وقوعه بنفسه موقع الاسم. ومعنى وقوعه بنفسه أن يقع موقعه بغير ناصب ولا جازم.

فقوله: لا بالناصب والجازم تفسير لقوله: بنفسه، وإشارة إلى أن ذلك الوقوع إنما يكون إذا لم يدخل عليه ناصب وجازم.

وأما إذا دخل عليه أحدهما فيمتنع ذلك الوقوع حينئذ لعدم صحة دخول ناصب الفعل وجازمه على الاسم.

ذكره في الإظهار[1].

فإن قيل[2]: إن ذلك الوقوع يوجد في الماضي أيضاً فلم لا يرفعه؟

قلت: لكونه[3] مبني الأصل، فلا يكون معمولاً في غير الموضعين كما ذكره في الإظهار، وإنما ارتفع هو[4] بذلك الوقوع؛ لأنه حينئذ يكون الاسم، فأُعْطِيَ له أسبق إعرابه وأقواه وهو الرفعُ[5]، وذلك مذهب البصريين، وفيه سؤالٌ وجوابٌ[6]، فليرجع إلى المطولات.

---

(1) **(قوله: على ما ذكره في الإظهار)** في أول الباب الثاني عند بيان الجمل التي لها محل من الإعراب.

(2) **(قوله: فإن قيل: إلى آخره)** الأولى تأخير هذا السؤال مع جوابه من قوله: وإنما ارتفع هو بذلك إلى آخره، كما لا يخفى.

(3) **(قوله: قلت: لكونه إلى آخره)** يعني أن المضارع لكونه مشابهاً للاسم في الأصل يقتضي الإعراب، فإذا تأكد ذلك الاقتضاء بوقوعه موقع الاسم يرفعه ذلك الوقوع لما سيجيء بخلاف الماضي؛ إذ ليس فيه ما يقتضي الإعراب في الأصل لكونه مبنى الأصل، فلا يؤثر فيه ذلك الوقوع أصلاً، ولا يكون معمولاً إلا إذا وقع بعد أن المصدرية أو بعد الجازم إما شرطاً أو جزاء.

(4) **(قوله: وإنما ارتفع هو إلى آخره)** إنما أتى بالضمير المنفصل تأكيد المكان الفصل بين الضمير، ومرجعه الذي هو المضارع بالسؤال والجواب.

(5) **(قوله: وهو الرفع)** أي أسبق إعراب الاسم وأقواه هو الرفع لكونه إعراب أسبق المعمولات وأقواها لكونه إعراب العمدة، ذكره المحقق السلكوتي.

(6) **(قوله: وفيه سؤال وجواب)** أما السؤال: فهو أن المضارع يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة وفي مثل سيقوم وسوق يقوم، وفي خبر كاد، وفي نحو يدخل الزيدان فلو ارتفع بوقوعه موقع الاسم لما ارتفع في هذه المواضع.

وأما الجواب: فبأن يقال عن الأول والأخير: إنه فيهما واقع موقعه؛ لأنه يقال الذي ضارب هو على أن ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه، وكذا داخلان الزيدان، ويكفينا وقوعه موقع الاسم، وإن كان الإعراب الذي مع تقديره اسماً غير الإعراب الذي مع تقديره فعلاً.

وعن الثاني: بأن الواقع موقعه هو سيقوم مع السين وصار السين كالجزء، وجعل سوف في حكم السين لكونه بمعناه.

وعن الثالث: بأن الأصل فيه الاسم، وعدل عنه لما بينوه من أن أفعال المقاربة تدل على القرب من الحال رجاء أوجز ما أو شروعاً، وهي تقتضي كون أخبارها مما يدل على الاستقبال والحال، ويصلح لأن يدخل عليه ما يدل على الرجاء والاستقبال، وذلك لا يكون إلا مضارعاً، كذا ذكروه.

وأما أكثر الكوفيين[1] فالعامل فيه هو تجرده عن النواصب والجوازم، وفيه أيضاً نظر[2]، والكسائي منهم جعل العاملَ فيه حروف «أتين» فتدبر، واختر ما شئتَ[3].

(**نَحْـــوُ: يَـــرْحَمُ**) بالرفع أي يغفر (**اللهُ**) فاعلٌ لـ«يرحم» (**التَّائِبَ**) مفعول له أي الراجعَ عن الذنوب لما مر من الحديث.

فمجموع ما ذُكِرَ في هذه الرسالة من العوامل على ما ذكرناه ستون.

وأما مجموعُ ما ذكره الشيخ عبد القاهر ومن تبعه منها على ما ذكروا فمائة، فزاد المصنف ونقص.

فأما الزيادة: فسبعةٌ: خمسةٌ في السماعي[4]، وهو: «لولا» و«كي» و«لعل» من الحروف الجارة، و«لا» لنفي الجنس، و«إذاما» من الجوازم.

واثنان في القياسي: اسم التفضيل، ومعنى الفعل.

وأما ما نقص: فسبعة وأربعون في السماعي ثمانية وعشرون.

منها: أفعالٌ:

---

(1) (**قوله: وأما أكثر الكوفيين إلى آخره**) في الكلام حذف مضاف، أي وأما حكم أكثر الكوفيين فالعامل إلى آخره.
وقوله: فالعامل مبتدأ مع خبره الذي هو تجريده جملة في موضع الرفع لكونه خبراً للمبتدأ الأول، ولما كان الجملة عين المبتدأ لم يجتمع إلى عائد.

(2) (**قوله: وفيه أيضاً نظر**) وهو ما ذكره الفاضل العصام في شرح الكافية من أن التجرد عما ذكر حاصل قبل التركيب كما في الاسم، فلا بد من قيد يخرج غير المركب كما قيد تعريف العامل المعنوي للاسم بالتجرد عن العامل اللفظي بقولهم: للإسناد حتى يخرج تجرد غير المركب عن التعريف.

(3) (**قوله: فتدبر واختر ما شئت**) تدبرنا، ثم اخترنا مذهب الكوفيين؛ لأن مذهب البصريين قد عرفت ما فيه من التكلفات، ومذهب الكسائي مما لا يخفى بعده؛ إذ فيه إعمال الحرف الضعيف بالعمل القوي الذي هو الرفع مع ما يلزمه في مثل ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ (القدر: 4) من إعمال العامل الضعيف مقدراً.
وأما ما ورد على الكوفيين من النظر الذي أشار إليه فقد دفعه الفاضل العصام أيضاً هناك، فارجع إليه.

(4) (**قوله: خمسة في السماعي**) أي خمسة من هذه السبعة التي زادها المصنف كائنة في العوامل السماعية، فجوز الابتداء بالنكرة لتخصصها بالظرف المقدر، وكذا في أمثاله، فلا تغفل.

وأربعةٌ أفعالُ المدح والذم[1].

وأربعة أفعالُ المقاربة[2].

وثلاثة عشر أفعالُ الناقصة[3].

وسبعة أفعالُ القلوب[4].

أَدْخَلَ كلها في أول القياسي، وهو الفعل.

وثلاثة عشر منها أسماء: تسعة أسماء الأفعال[5].

أدخلها في تاسع القياسي، وهو معنى الفعل.

وأربعة منها أسماء:

أحدها: عشرة إذا ركبت مع أحد إلى تسعة.

وثانيها: كم.

وثالثها: كذا.

ورابعها: كأين.

أدخلها في الاسم التام[6]، وهو ثامن القياسي.

---

(1) **(قوله: أربعة أفعال المدح والذم)** أي أفعال اشتهرت بهذا اللقب، وهذه الأربعة: نعم وبئس وساء وحبذا، فإن الشيخ عدها من السماعي.

(2) **(قوله: وأربعة أفعال المقاربة)** وهي ما وضعت لدو الخبر رجاء، أو حصولاً، أو أخذاً فيه، وأراد من الأربعة: عسى وكاد وكرب وأوشك.

(3) **(قوله: وثلاثة عشر أفعال الناقصة)** وهي: كان وصار وليس وما دام وما زال وما فتئ وما برح وما انفك وبات وأصبح وأمسى وأضحى وظل.

(4) **(قوله: وسبعة أفعال القلوب)** التي هي الأفعال الدالة على فعل قلبي داخلة على المبتدأ والخبر، ناصبة إياهما على المفعولية، وهي: علمت، ورأيت، ووجدت، وزعمت، وخلت، وحسبت، وظننت.

(5) **(قوله: تسعة أسماء الأفعال)** وقسمها الشيخ إلى نوعين: ناصب ورافع.

فالناصبة منها ست كلمات، وهن: رويد، وبله، ودونك، وعليك، وها، وحيهل.

والرافعة منها ثلاث كلمات: هيهات، وشتان، وسرعان.

(6) **(قوله: أدخلها في الاسم التام)** أي أدخل المصنف هذه الأربعة في الاسم المبهم التام، فإن كلها مبهم تام بالتنوين تقديراً.

أما أحد عشر إلى تسعة عشر فظاهر.

=

وستة منها حروف خمسة حرف النداء أدخلها في تاسع القياسي[1].

وواحد الواو بمعنى مع أسقطها لكونها غير عاملة في الصحيح[2]، فافهم، كذا حققه الفاضل في النتائج.

=

وأما كم: فلأنها إذا كانت استفهامية، فهي بمنزلة عدد منون، وإذا كانت خبرية فهي بمنزلة عدد حذف عنه التنوين، كما ذكره أبو البقاء.

وأما كذا: فلأنها كانت في الأصل «ذا» دخل عليها كاف التشبيه، فصار الجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى «كم»، وانخلع من «ذا» معنى الإشارة، ومن الكاف معنى التشبيه.

وأما كأين: فلأنها أيضاً مركبة من كاف التشبيه، وأين صارت بمعنى «كم».

(1) **(قوله: أدخلها في تاسع القياسي)** ولعله اختار ما ذهب إليه المبرد من أن العامل في المنادي حروف النداء لسدها مسد الفعل، فكان الفعل المقدر عزل عن العمل، وورثه ما التزم في موضوعه وإلا فهي ليست من معنى الفعل على المذهب الصحيح الذي ذهب إليه سيبويه من أن العامل في المنادي الفعل المقدر. وأصل «يا زيد» «أدعو زيداً»، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة استعماله، حتى تدخل في تاسع القياسي، نعم يمكن أن تدخل فيه على ما ذهب إليه أبو علي من أن حروف النداء أسماء أفعال، لكن وجه حينئذ لفصلها عنها.

(2) **(قوله: لكونها غير عاملة على الصحيح إلى آخره)** بل العامل في الاسم الواقع بعدها الفعل المتقدم، أو بمعناه بواسطة الواو بشهادة أن المفعول معه لا يجيء منصوباً إلا عند تقدم الفعل أو معناه، ولو كان الواو بنفسه عاملاً لما احتيج معه إلى الفعل أو معناه لا يقال: يجوز أن يكون وجود الفعل شرطاً لعمل الواو، فلا يعمل إلا عند وجوده؛ لأنا نقول: الأصل في الحروف أن لا تعمل، والفعل وما في معناه عامل بلا خلاف.

وقوله: فافهم إشارة إلى أن النزاع فيما زاد الشيخ من السبعة والأربعين يقرب من النزاع اللفظي.

أما في غير الواو وحرف النداء فظاهر، كما أشار إليه.

وأما في الواو: فلأنه يمكن أن يكون مراد الشيخ كونه عاملاً مجازية لكونه واسطة لعمل العامل الحقيقي كما عرفت.

وأما في حروف النداء: فظاهر أيضاً على ما ذكره حيث أدخلها المصنف في تاسع القياسي على أنه يمكن أيضاً أن يكون مراد الشيخ كونها عوامل مجازية، فيرجع إلى مذهب سيبويه؛ لأنه أيضاً قائل بكون كل واحد منها عاملاً مجازيّاً لدلالته على الفعل المحذوف، وإفادته فائدته.

الباب الثاني في المعمول

ولما فرغ من بيان العامل أراد أن يَشْرَعَ في بيان المعمول، فقال: (**الْبَابُ الثَّانِي**) الذي وقع جزءاً من الرسالة لفظاً أو معنى كائن (**فِـــي**) بيان أحوال (**الْمَعْمُولِ**) أو في تحصيل إدراكاتِها[1].

قدَّمه على الإعراب لكونه مقدماً حسّاً عليه[2]، أو لدلالته على الذات بخلاف الإعراب، فإنه يدل على الصفات[3].

وتعريفه لغة واصطلاحاً مر في الإجمال[4].

{أنواع المعمول}

(**وَهُـــوَ**) أي المعمول (**عَلَـــى ضَرْبَيْنِ**) أي على قسمين؛ لأنه يعمل فيه بواسطةٍ

---

(1) (**قوله: أو في تحصيل إدراكاتها**) ولقد أجرى الله الحق على لسانه ههنا حيث أنث الضمير المجرور ليرجع إلى الأحوال على عكس ما فعله فيما سبق غير مرة كما نبهتك عليه.

(2) (**قوله: لكونه مقدماً حسّاً عليه**) أي لكون المعمول مقدماً على الإعراب من جهة الحس حيث يحس المعمول أوّلاً، ثم الإعراب. وإنما قيد التقدم بالحس؛ لأن المعمول ليس مقدماً عليه لفظاً؛ لأن الإعراب آخر حروفه.

وأما مقارن له في التلفظ، وفيه أنه أراد من الحس الإدراك بالبصر فلا معنى له؛ لأن الإعراب من حيث إنه إعراب ليس من المبصرات في شيء، بل هو شيء يظهر في اللفظ، أو يقدر في آخره، أو في نفسه، والمبصر في بعض المعربات نقوش دالة عليه لا الإعراب نفسه، فإنه ليس من قبيل النقوش قطعاً، وإن أراد الإدراك الذهني الذي هو عبارة عن التصور، فلا نسلم تقدمه عليه؛ لأن تصور المعمول من حيث إنه معمول أي مرفوع، أو منصوب، أو مجروراً، أو مجزوم. إنما يكون بعد تصور إعرابه، وهو ظاهر، ومع قطع النظر عن وصف المعمولية غير مفيد هنا.

فالأولى أن يقال لكونه مقدماً عليه ذاتاً، وذلك لأن المعمول والإعراب لما كان من قبيل الألفاظ لم يكن لهما وجود إلا في اللفظ، والمعمول لكونه معروضاً للإعراب مقدم عليه وجوده بالذات؛ إذ لا شك أن وجود المعروض سابق بالذات على وجود العارض تأمل جدّاً.

(3) (**قوله: فإنه يدل على الصفات**) من الفاعلية والمفعولية والإضافة، فإنها معان خفية اقتضت نصب علائم هي الإعراب ليدل عليها.

(4) (**قوله: وفي الإجمال**) أي في شرح إجمال الأبواب الثلاثة عند شرح قول المصنف هناك الباب الثاني في المعمول.

أَوْ لا[1].

والثاني: معمول بالأصالة.

والأول: بالتبعية.

1 - (**مَعْمُولٌ بِالأَصَالَةِ**) وهو ما يكون فيه العامل مؤثراً من غير واسطة[2]، نحو:

---

(1) (**قوله: لأنه يعمل فيه بواسطة أو لا إلى آخره**) المقصود من الترديد تسهيل الاستقراء وضبط أقسامه من الانتشار كما قد أسلفنا أن الحصر الاستقرائي قد يردد بين النفي والإثبات في صورة الحصر العقلي لا أن الحصر هنا عقلي؛ إذ قد أشار غير مرة أن الحصر في مثله استقرائي.

(2) (**قوله: ما يكون فيه العامل مؤثراً من غير واسطة**) أي شيء كان العامل مؤثراً فيه بغير واسطة، فالمراد بـ«ما» الشيء، وكلمة «من» بمعنى الباء، كقوله تعالى: ﴿ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ (الشورى: 45).

فالأولى أن يقول ما يكون العامل مؤثراً فيه بغير واسطة، ويحتمل أن يراد بما المعمول اللغوي، أعني المتأثر، فيكون من قبيل «قتل قتيلاً»، وعلى التقديرين فالمراد من العامل اصطلاحي، وإلا لانتقض التعريف منعاً كما لا يخفى.

فإن قلت: هذا التعريف لا يصدق على شيء من أفراد المعرف، أعني المعمول بالأصالة؛ إذ ما من معمول إلا والعامل مؤثر فيه بواسطة مقتضى الإعراب كما صرح به المصنف في الإظهار، وعرف العامل فيه بأنه ما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، فينتقض تعريف المعمول بالتبعية الذي سيذكره أيضاً؟

قلت: المراد بالواسطة التي ذكرت في تعريف العامل، وثبتت في تأثير كل عامل، وتأثر كل معمول الواسطة في الثبوت التي هي الشيء الذي يكون علة لثبوت وصف الأمر بغير ثبوت ذلك الوصف له، فيكون هناك عروض واحد وعارض واحد بالذات، والاعتبار كالعوارض القائمة بالممكنات بواسطة الواجب تعالى، فالوصف هنا هو التأثر، ومقتضى الإعراب علة لثبوته للمعمول بغير ثبوت ذلك التأثر له، فهذه الواسطة موجودة في تأثر المعمول بالأصالة والمعمول بالتبعية جميعاً وبالواسطة التي ذكرت في تعريفي المعمول بالأصالة والمعمول بالتبعية الواسطة في العروض التي هي الشيء الذي يتصف بوصف، ثم تبعيته يتصف به أمر آخر، فهي بهذا المعنى موجودة في تأثر المعمول بالأصالة، وهو ظاهر بخلاف المعمول بالتبعية، فإنه يتصف بالتأثر بتبعية متبوعه الذي يتصف به قبله بالحقيقة، والمعتبر عندهم في العوارض التي يلحق الأشياء لذواتها عدم الواسطة في العروض، ووجود الواسطة في الثبوت فيها لا يضر كونها عوارض لاحقة للأشياء لذواتها، ولذلك يراد منها الواسطة في العروض متى أطلقت في كلامهم وعدم تعرض الشارح لبيانها في هذا المقام مبني على ذلك. ألا ترى أن المصنف لما أراد بالواسطة في تعريف العامل الذي ذكره في الإظهار كما نقلناه آنفاً الواسطة في الثبوت على خلاف المتبادر منها بادر إلى التنبيه عليها، وبيان المراد منها عقب ذلك التعريف بقوله: والمراد

=

«زيد» في «ضرب زيدٌ».

2 - (**وَمَعْمُـــولٌ بِالتَّبَعِـــيَّةِ**) والياء مصدريةٌ، أي بكونه تبعاً، وهو بمعنى التابع[1]، ومشترك بين الواحد والجماعة، وهو ما يكون العامل فيه مؤثراً بواسطة موافقاً للمتبوع[2] في الإعراب، نحو عمرو في «خرج زيد وعمرو»، ولهذا فسر بقوله: (**أَيْ**) بفتح الهمزة وسكون الياء حرف يُفَسَّرُ به[3] كُلُّ مُبْهَمٍ من المفرد، والجملة عند الجمهور، وحرف عطف عند الكسائي، فيكون ما بعده من التوابع[4] على المذهبين، ويسمى أيضاً أداة وصلةٍ للفعل ومكمِلةٍ إياه (**إِعْـــرَابُهُ**) أي إعرابُ التبعية (**يَكُونُ مِثْلَ**

=

من الواسطة مقتضى الإعراب إلى آخره، هذا فإنه من سوانح الزمان، قلما تجد من يتنبه له من فضلاء ا لدوران، ولنا رسالة مستقلة في تحقيق أقسام الواسطة، فارجع إليها إن تيسر لك الوجدان.

(1) (**قوله: وهو بمعنى التابع**) أي التبع هنا بمعنى التابع، وهذا دفع لدخل مقدر، وهو أن التبع مصدر كالتباعة بفتح أوله، يقال: تبعت القوم تبعاً وتباعة من الباب الرابع إذا مشيت خلفهم، أو مروا بك فمضيت معهم في الصحاح: فما الحاجة إلى الياء المصدرية، فأشار إلى دفعه بأن التبع كما يكون مصدراً بمعنى التباعة يكون بمعنى التابع، ويطلق على الواحد والجماعة كما قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا ﴾ (إبراهيم: 21)، وهو هنا بهذا المعنى، فلذا احتيج إلى الياء المصدرية.

(2) (**قوله: موافقاً للمتبوع**) حال من الضمير المجرور بـ«في» أي حال كون ذلك الشيء موافقاً في الإعراب لمتبوعه، وكأنه زاد هذا القيد لإخراج نحو المفعول به الذي عمل فيه اللازم بواسطة حرف الجر مثل: «ذهبت بزيد»، فإنه يصدق عليه أنه ما يكون فيه العامل مؤثراً بواسطة، لكن لا متبوع له حتى يكون موافقاً له في الإعراب، فيخرج بهذا القيد، لكن فيه نظر؛ لأن التعريف يستلزم الدور بزيادة هذا القيد لأخذ المتبوع فيه، فلا يفيد للمبتدئ كتعريف صاحب اللب: بأنه ما تبع سابقه في الإعراب، وإن كان مفيداً بالنسبة إلى من عرف هذه التبعية يتتبع المواد ومثلاً، واحتاج إلى مجرد معرفة الاصطلاح، فالأولى إسقاط هذا القيد وإحالة إخراج مثل المفعول به المذكور إلى قوله: بواسطة لما أسلفناه من أن المراد بالواسطة في التعريفين الواسطة في العروض، ومن البين أنها منتفية في تأثير الفعل اللازم في المفعول به المذكور هذا.

(3) (**قوله: حرف يفسر به إلى آخره**) فهو عندهم حرف تفسير يذكر قبل المفسر كـ«إِيْ» بكسر الهمزة وسكون الياء، فإنها حرف تذكر قبل القسم، كما تقول: إِيْ والله.

(4) (**قوله: فيكون ما بعده من التوابع إلى آخره**) إما على مذهب الكسائي وإما على مذهب الجمهور، فلأن ما بعده عندهم إما عطف بيان أو بدل مما قبله.

إِعْرَابِ مَتْبُوعِهِ) رفعاً ونصباً وجرّاً لفظيةً كانت أو تقديريةً، نحو: «جاءني زيدٌ وعمرو»، فعمرو تابعٌ لـ«زيد» في الضمة، و«رأيت زيداً أو عمراً»، وهو تابع لـ«زيد» في النصب، و«مررت بزيد وعمرو»، وهو تابع له في الجر، وقس على هذا.

{معمول بالأصالة}

(**الضَّرْبُ الأَوَّلُ**) من المعمولين، وهو معمول بالأصالة (**أَرْبَعَةُ** أَنْوَاعٍ:

1 - (**مَرْفُوعٌ**)

2 - (**وَمَنْصُوبٌ**) وهما يشتملان الاسم والفعل.

3 - (**وَمَجْرُورٌ وَهُوَ مُخْتَصٌّ**) أي مقصور (**بَالاسْمِ**[1])؛ لأن الجارة خاصة له[2].

4 - (**وَمَجْزُومٌ**) بالجوازم (**وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ**) أي بعض الفعل[3]، وهو المضارعُ؛ لأن الجزم خاص بالفعل[4].

---

(1) (**قوله: أي مقصور بالاسم**) إشارة إلى أن الباء هنا داخل على المقصور عليه لما أن المراد أن الجر مقصور على الاسم لا يتجاوز إلى فعل، فلا حاجة إلى تضمين الاختصاص لمعنى الامتياز كما يحتاج إليه في عكسه عند المحقق الشريف قدس سره ومن معه بناء على أن الأصل في اللغة العربية دخولها على المقصور عليه، فيجب التأويل فيما عداه، وإن ذهب العلامة التفتازاني إلى عدم الاحتياج إلى التأويل أيضاً عند دخوله على المقصور في المشهور عنه بناء على أن دخوله عليه أيضاً أصل عنده.

(2) (**قوله: لأن الجار خاصة له**) أي دخول الجارة خاصة للاسم، فمتى كان دخولها خاصة له يلزم أن يختص أثرها الذي هو الجر أيضاً به، فهذا من قبيل الاستدلال بالمؤثر على الأثر.

(3) (**قوله: أي بعض الفعل**) يعني أن اللام في الفعل للعهد الذهني بقرينة أن الجزم لا يعرض نفس حقيقة الفعل وماهيته، حتى يجعل للجنس، ولا يعرض أيضاً على جميع أفراده حتى تجعل للاستغراق، ولا عهد أيضاً حتى تجعل للعهد الخارجي، تأمل.

(4) (**قوله: لأن الجزم خاص بالفعل**) كأنه من قبيل الاستدلال بالأثر على المؤثر، لكن قد عرفت ما فيه.

فإن قيل: الموافق لما ذكره في اختصاص المجرور بالاسم أن يقول هنا؛ لأن الجازم خاصة له، أي دخوله فلم عدل عنه هنا إلى ما ترى؟

قلنا: لعدم صحته في بعض كلمات الجوازم، ولذا جعلوا من خواص الفعل دخول لم ولما ولام الأمر ولاء النهي فقط من بين الجوازم.

وخاصة الشيء: ما يوجد فيه، ولا يوجد في غيره[1].

{المرفوعات}

(**أَمَّا الْمَرْفُوعُ**) أي المعمولُ المرفوع مطلقاً (**فَتِسْعَةٌ**) بالاستقراء ثمانية.

منها: أسماء أربعة أصول، وأربعة ملحقة بها، وواحد منها الفعل المضارع.

{الفاعل}

(**الأَوَّلُ**) من التسعة (**الْفَاعِلُ**).

قدمه على سائر المرفوعات؛ لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور؛ لأنه جزء الجملة الفعلية التي[2] هي أصل الجمل، ولأن عامله أقوى من عامل المبتدأ، فإن عامله أمر معنوي[3].

وقيل: أصل المرفوعات المبتدأ؛ لأنه باقٍ على ما هو الأصلُ في المسند إليه، وهو التقديم بخلاف الفاعل، ولأنه يحكم عليه بكل جامد ومشتق، فكان أقوى بخلاف

---

(1) (**قوله: ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره**) هذا تعريف للخاصة على اصطلاح النحاة، فلا يضر دخول الفصل فيه على اصطلاح المنطقيين، فإنه خاصة عند النحاة بلا شبهة، فيكون من أفراد المعرف، فمن قال تعريف الخاصة غير مانع لدخول الفصل فيه، فيجاب بأن هذا تعريف بالأعم قصد به تمييز الخاصة عن بعض ما عداها كالجنس والعرض العام فقط خبط خبط العميان، وخلط بين اصطلاحي النحو والميزان.

(2) (**قوله: لأنه جزء الجملة الفعلية التي إلى آخره**) أي لأن الفاعل جزء الجملة الفعلية في الأغلب. فلا يرد نحو «زيد قائم أبوه»، فإن «أبوه» فيه فاعل مع أنه ليس بجزء للجملة الفعلية، وإنما كان الجملة الفعلية أصل الجمل لكون امتزاج أحد الجزئين فيها بالآخر أشد وأكثر، فإن النسبة إلى فاعل معين معتبرة في وضع الفعل، فيقتضي الارتباط به من أول الأمر بخلاف المبتدأ.

(3) (**قوله: فإن عامله أمر معنوي**) فهو عدمي معقول، وعامل الفاعل موجود محسوس، ولا شك أن الثاني أقوى من الأول، وقوة المؤثر تقتضي قوة الأثر، فالفاعل في الرفع أقوى من المبتدأ.
واعترض على هذا الوجه بأنه إنما يستلزم أصالة الفاعل بالنسبة إلى المبتدأ، والمدعي أصالته بالنسبة إلى جميع المرفوعات؟
وأجيب: بأنه لا نزاع في أصالة المبتدأ بالنسبة إلى سائر المرفوعات غير النائب، فإذا ثبت أصالة الفاعل بالنسبة إليه تثبت أصالته بالنسبة إليها بلا شبهة.
وأما أصالته بالنسبة إلى النائب فغني عن البيان، ولا يذهب عليك أن الوجه الأول أيضاً لا يستلزم أصالته بالنسبة إلى اسم باب «كان»، لكن الأمر سهل لمن هو أهل.

الفاعل، فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق[1].

وهو أي الفاعل: ما نسب إليه الفعل[2] الاصطلاحي التام المعلوم أو بمعناه، نحو: «ضرب زيد»، و«أقائم الزيدان»، و«هيهات زيد»، و«في الدار رجل».

وهو لا يُحْذَفُ إلا بنائب في غير المصدر، كما مر.

ولا يتقدم على عامله لقوته ولالتباسه بالمبتدأ[3].

---

(1) **(قوله: فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق)** وإنما لم يقل: لا يسند إليه إلا المشتق، لئلا يرد المصدر، فإنه قد يسند إليه أيضاً مع أنه غير مشتق، كما أشار إليه الفاضل العصام.

(2) **(قوله: ما نسب إليه الفعل إلى آخره)** عدل عن قولهم: ما أسند إليه ليشمل فاعل ما نسبته ليست تامة أيضاً مثل «زيد قائم أبوه» شمولاً ظاهراً، فإن المتبادر من الإسناد النسبة التامة التي يصح السكوت عليها.

فبقوله: ما نسب إليه الفعل، أو بمعناه خرج المبتدأ؛ لأن ما أسند إليه ليس بفعل ولا بمعناه.

وبقوله: التام خرج ما أسند إليه الناقص لما قال الشارح المدقق للإظهار من أنه لا يسمى فاعلاً عنده، بل أسماً له، انتهى. يعنى أن مرفوع الناقص لا يسمى فاعلاً عند المصنف بل اسماً، فلا يدخل عنده في تعريف الفاعل بخلاف غيره كابن الحاجب وصاحب المفضل، فإنه عندهما يسمى فاعلاً أيضاً، ولذا أدخلوه في تعريفه، ولم يعدوه من المرفوعات قسماً على حدة، فقول من قال ممن تصدى لتحشية كلام ذلك المدقق بأن تخصيص الشارح هذه التسمية بالمصنف من تأثير البرودة في قفاه، ونزول النوازل على عينيه، ولذا صار مغضوض البصر، ومغشوش البصيرة معكوس عليه ومعدود من بعض أوصافه بشهادة ما اشتهر من أن الكلام صفة المتكلم.

وبقوله: المعلوم خرج النائب.

واعترض عليه بأن ذكر المعلوم يغني عن التام للاستلزام؟

وأجاب عنه الشارح المدقق للإظهار: بأن دلالة الالتزام مهجورة في التعريفات انتهى، يعني أن ذلك المعترض إن أراد من الاستلزام استلزام المعلوم التام بحسب الوجود، فمن البين أنه غير مفيد في التعريف؛ لأن المعتبر في التعريفات كونها مساوية للمعرف بحسب المفهوم، وإن أراد الاستلزام بحسب المفهوم، فهو ليس إلا الدلالة الالتزامية، وهي مهجورة في التعريفات عن درجة الاعتبار، فمن قال معترضاً على ذلك المدقق كيف لا يتعجب مع أن السائل يعترض بالاستلزام، والمجيب يجب بمهجورية الالتزام، فبين الاستلزام والالتزام جبال القدس والشام، فقد ضل عن طريق فهم المآل، وبقي في فلل الجبال.

(3) **(قوله: لقوته ولالتباسه بالمبتدأ)** يعني أنه لو قدم على عامله لفاتت فاعليته والتبس بالمبتدأ وانقلب الغرض؛ لأن غرض المتكلم في تقديم «زيد» على «قام» مثلاً تعيين محل الفائدة، وإيقاع المخاطب في انتظارها وفي تقديم «قام» على «زيد» تعيين الفائدة، وإيقاعه في انتظار محلها، ولا يخفى عليك أن عطف الالتباس على القطع يفوت الفاعلية حين التقدم قبيح، وأن تكرير اللام =

(نَحْــوُ) لفظةُ الجلالة في قولك (رَحِمَ اللّٰهُ) أي غفر الله تعال (التَّائِبَ) أو عفى[1] الله تعالى ذنوب التائب المستغفر.

{نائب الفاعل}

(وَالثَّانِي) من التسعة **(نَائِبُ الْفَاعِلِ).**

عدل عن قولهم: مفعول ما لم يسم فاعله لكونه أخصر وأظهر[2].

قدمه على المبتدأ لئلا يقع الفصل بين النائب والمنوب، ولشدة اتصاله بالفاعل[3] حتى سماه بعضهم فاعلاً.

وهو ما نسب إليه الفعل التام المجهول، أو ما بِمعناه من اسم المفعول، نحو: «ضُرِبَ زَيْدٌ»، و«زَيْدٌ مَضْرُوبٌ غُلاَمُهُ».

وقد يكون جارّاً ومجروراً، نحو: «مُرَّ بِزَيْدٍ».

=

يدل على أنهما علتان مستقلتان مع أن الأمر ليس كذلك إلا أن يكون النسخة الصحيحة لقوته بالنقطين، أي لقوة الفاعل لكونه عمدة، فلا يعمل فيه ما تأخر عنه فاعرف.

(1) **(قوله: أي غفر الله التائب أو عفى إلى آخره)** إشارة إلى أن إسناد «رحم» إلى الله تعالى باعتبار معناه الحقيقي غير متصور لما سبق أول الكتاب من أن الرحمة في اللغة: رقة القلب، وهي لا تتصور في ذاته تعالى، فهو ههنا مجاز مرسل من قبيل ذكر السبب وإرادة المسبب، والمسبب هنا: إما المغفرة أو العفو لما أن الرحمة الواقعة على التائب سبب لهما، والمغفرة بمعنى ستر الذنوب والمعصية، والعفو بمعنى المحو والطمس، وإزالة أثر الشيء بالكلية، يقال: عفت الريح الدار إذا درستها ومحتها، فإذا أريد من الرحمة معنى المغفرة لا يحتاج إلى معونة الحذف؛ إذ مغفرة التائب يكون بمعنى ستر ذنوبه ومعاصيه، وإذا أريد منها معنى العفو، فلا بد في تصحيح المعنى من تقدير مضاف قبل التائب أي ذنوب التائب؛ إذ عفو التائب يكون بمعنى محو وجوده وأثره، وهو معنى فاسد، كما لا يخفى، لا يقال: قد صرح صاحب القاموس بأن عفو الله عز وجل بمعنى ترك عقوبة المستحق، يقال: عفى الله عنه يعفو عفواً، وعفى له ذنبه وعن ذنبه أي صفح، فما الحاجة إلى معونة الحذف في إرادة المعنى الثاني؛ لأنا نقول: المعنى الموضوع له للعفو ليس إلا ما ذكرناه آنفاً، والاحتياج إلى معونة الحذف مبني عليه.

وأما ما صرح به صاحب القاموس فهو معنى متفرع عنه، لا معنى موضوع له هذا.

(2) **(قوله: وأظهر)** لعدم شموله المفعول الثاني لما أسند على مفعوله الأول أصلاً بخلاف قولهم هذا.

(3) **(قوله: لشدة اتصاله بالفاعل)** لاشتراكه معه في الأحكام، فالوجه الأول مبني على قيامه مقام الفاعل، وهذا على ذلك الاشتراك.

فيجب إفرادُ عامله وتذكيره؛ لأنه من حيث هو هو[1] لا يكون مثنى ولا مجموعاً، فلا يكون عامله أيضاً تثنية ولا جمعاً.

ولا يتقدم على عالمه لما مر في الفاعل[2]، وفيه تفصيلٌ لا يليق في هذا الكتاب.

(**نَحْوُ**) التائب في قولك (**رُحِمَ**) بصيغة المفعول (**التَّائِبُ**) نائب الفاعل لـ«رحم».

{المبتدأ}

(**وَالثَّالِثُ**) من التسعة (**الْمُبْتَدَأُ**).

قدمه على الخبر؛ لأن المبتدأ ذاتٌ، والخبر حالٌ من أحوالها، والذات مقدمٌ على أحوالها ولشرفه؛ لأن المراد من المبتدأ أفرادٌ[3]، ومن الخبر مفهومٌ، كما تقرر في محله،

---

(1) (**قوله: لأنه من حيث هو هو إلى آخره**) يعني أن النائب الذي هو مجموع الجار والمجرور من حيث كونه عبارة عن ذلك المجموع لا يكون مثنى ولا مجموعاً ولا مؤنثاً، فلا وجه لتثنية العامل وجمعه وتأنيثه، وإن كان المجرور مضمراً بخلاف الفاعل، والنائب الذي ليس كذلك فيما قررنا ظهر أن الأولى عطف، ففي التأنيث أيضاً في الموضعين حتى يتم التقريب، فإن المدعى عبارة عن أفراد العامل وتذكيره، والذي ذكره في مقام التعليل لا يثبت إلا الأول، وأن الظاهر من كلامه كون النائب مجموع الجار والمجرور لا المجرور وحده، كما ذهب إليه البصريون هو المتبادر أيضاً من كلام المصنف في الإظهار في هذا البحث وبحث حروف الجر، وإن حمله الشارح المدقق للإظهار هناك على المسامحة مع أنه مما ذهب إليه ابن مالك أيضاً في كتبه.

(2) (**قوله: لما مر في الفاعل**) وفيه النائب الذي هو جار ومجرور لا يلتبس بالمبتدأ عند التقديم، ولذا جوز صاحب الكشاف تقدمه عليه في قوله تعالى: ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾ (الإسراء: 36).

(3) (**قوله: لأن المراد من المبتدأ أفراده**) أي في الأكثر أو في الجمل المتعارفة المستعملة في العلوم. فلا يرد أنه قد يراد من جانب المبتدأ المفهوم كما في القضية الطبيعية مثل قولنا: «الإنسان نوع»، وقد يراد من الخبر الأفراد، ونحو «الإنسان كل ناطق»؛ لأن القضية التي لم يرد فيها من جانب الموضوع الأفراد، ومن جانب المحمول المفهوم غير متعارفة، بل منحرفة عن الجدادة سواء أريد بالعكس كما في المثال الثاني، أو أريد من كل من الجانبين الأفراد، نحو «كل إنسان كل ناطق» مع أن القضية الطبيعية مما لا استعمال لها في العلوم. بقي بحث وهو أن هذا الوجه إنما يتم في مبتدأ القضية الشخصية؛ لأن الحكم فيها على الذات والفرد دون المفهوم اتفاقاً، كما أن الحكم في الطبيعية على المفهوم اتفاقاً.
وأما في مبتدأ القضية المحصورة والمهملة: فإنما يتم على مذهب المتأخرين القائلين بأن الحكم فيهما على الأفراد أوّلاً وبالذات، وعلى المفهوم ثانياً وبالعرض كما حققه المحقق الدواني.
وأما على مذهب المتقدمين القائلين بأن الحكم فيهما على المفهوم من حيث يسري الأفراد مجملاً فلا.

=

والأفراد أشرف من المفهوم[1].

وهو على نوعين:

الأول: الاسم أو المؤول[2] به المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه، فلا بد له من خبر[3]، نحو: «زيد قائم»، و﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[4].

والأصلُ فيه التعريفُ والتقديمُ.

وقد يكون نكرة إذا تخصصت بوجهٍ ما[5]، كقوله تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾[6].

وقد يكون مؤخراً وجوباً إذا كان[7] نكرة، نحو: «في الدار رجل»، وجوازاً إذا كان

=

والجواب: أن المراد من المبتدأ الأفراد في الجملة ولو ثانياً وبالعرض، فيتم على كلا المذهبين؛ إذ لا يجوز أن يراد من الخبر الأفراد والذات أصلاً؛ لأنه لو صح إرادة ذاته لكان إما متغاير الذات المبتدأ فيمتنع الحمل، وإما متحداً معه، فينتقي الإفادة، ولذا قالوا: شرط الحمل في الحمل الموطأة إيجاباً الاتحاد الخارجي بين المبتدأ والخبر فيما صدق ليصح الحمل، والتغاير الذهني في المفهوم ليفيد الحمل، وهنا كلام لا يسعه المقام.

(1) **(قوله: والأفراد أشرف من المفهوم)** لأن الأفراد قد تكون من الموجودات الخارجية بخلاف المفهوم، فالوجه الأول يثبت التقدم بالذات، والثاني التقدم بالشرف.

(2) **(قوله: الأول الاسم أو المؤول إلى آخره)** وبيان فائدة قيود هذا التعريف وما له وما عليه أشهر من أن يكتب، وأبعد من أن يطلب مع أنه مما يتكفل به شروح الكافية والإظهار فيما علينا أن لا نشتغل بغير إظهار الأسرار، وكذا تعريف القسم الثاني.

(3) **(قوله: فلا بد له من خبر)** الفاء تفريعية تفرع ما ذكر بعدها على التعريف لما فهم منه أن النوع الأول مسند إليه، فإنه يلزم منه أن يكون له خبر مسند يسند إليه بخلاف النوع الثاني، فإنه ليس بمسند إليه بل مسند، فلا يحتاج إلى المسند إليه، وقد استغنى عنه بفاعله.

(4) البقرة: 184.

(5) **(قوله: إذا تخصصت بوجه ما)** فيه إشارة إلى أن وجوه التخصيص غير منحصرة كما هو الحق مع أن المحققين قد ذهبوا إلى أن مدار صحة الإخبار عن النكرة على الفائدة لا على غيرها من التخصيصات، والتخصيص تقليل الاشتراك، فإذا قل اشتراك النكرة تقرب من لمعرفة، فيفيد الإخبار عنه بخلاف النكرة الصرفة؛ إذ لا يفيد الإخبار عنها أصلاً.

(6) البقرة: 221.

(7) **(قوله: وقد يكون مؤخراً وجوباً إذا كان إلى آخره)** فيه بحث؛ لأنه يشعر بأنه قد يجب تأخيره

=

معرفة، نحو: «لك العلم».

والـــثاني: الصفة الـواقعة بعد حرف النفي[1] أو الاستفهام رافعة للظاهر، نحو: «أقائم زيد»، و«ما قائم الزيدان».

فههنا ثلاث صور[2]:

إحداها: «أقائمـان الزيدان» فيتعين حينئذ أن يكـون[3] «الزيدان» مبتدأً، و«قائمان» خبراً مقدماً عليه.

=

إذا كان نكرة لإفادة كلمة «قد» الداخلة على المضارع معنى التقليل، وهو مع كونه فاسداً ينافي الوجوب إلا أن يقال: بأن الظرف غير متعلق بـ«يكون» المذكور، بل هو خبر لمبتدأ مخذوف، والتقدير: وقد يكون المبتدأ واجباً ثابت إذا كان نكرة، أو بأن كلمة «قد» هنا للتحقيق المجرد عن التقليل، كما في قوله تعالى: ﴿ ۞ قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلۡمُعَوِّقِينَ ﴾ (الأحزاب: 18)، وإنما وجب تأخيره في هذه الصورة؛ لأن الخبر بتقدمه مخصص للمبتدأ النكرة، فلو قدمت يلزم كون النكرة الصرفة مبتدأ، وقد تبين فساده.

(1) **(قوله: الصفة الواقعة بعد حرف النفي إلى آخره)** المراد من الصفة: اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود سواء كان مشتقاً أو غير مشتق كالمنسوب والاسم المستعار، نحو: «أسد أنت»، والأولى إسقاط لفظ حرف، فإن تلك الصفة قد تقع بعد الاسم الدال على النفي أيضاً، نحو «غير قائم الزيدان»، فإن المبتدأ فيه في الحقيقة هو قائم انتقل إعرابه إلى غير كما في باب الاستثناء، وإلا لانتقض تعريف المبتدأ به، كما لا يخفى.

والمراد من الظاهر: ما لا يكون مستكنّاً، فيشمل الضمير المنفصل أيضاً، نحو: ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ ﴾ (مريم: 46).

(2) **(قوله: فههنا ثلاث صور)** أي في الصفة الواقعة بعد النفي أو الاستفهام التي جاءت بعدها اسم ظاهر مسند إليه ثلاث صور، وذلك لأن تلك الصفة:

إما أن تكون مفردة أو لا، وعلى كل من التقديرين: إما أن يكون المسند إليه بعدها أيضاً مفرداً أو لا، لكن القسم الثالث من هذه الأقسام الأربعة العقلية، أعني أن لا تكون الصفة مفردة، ويكون المسند إليه بعدها مفرداً ممتنع لعدم مطابقة الضمير لمرجعه، بقي ثلاثة، ولو بسط وعد كل واحد من التثنية والجمع قسماً على حدة لارتقى الاحتمالات إلى تسعة، وصار الممتنع منها أربعة، كما لا يخفى.

(3) **(قوله: فيتعين حينئذ أن يكون إلى آخره)** أي يتعين حينئذ كون الصفة مطابقة لما بعدها في غير المفردية، فالتمثيل بالتثنية لظهور قياس الجمع عليه. ثم إن في هذا التعيين بحث؛ إذ يحتمل أيضاً أن تكون الصفة مبتدأ، وما بعدها فاعلاً لها سادّاً مسد الخبر على لغة «يتعاقبون فيكم الملائكة» كما صرح به الشيخ الرضي.

وثانـــيها: «أقائم الزيدان» فيتعين حينئذ أن يكون «الزيدان» فاعلاً للصفة «قائماً» مقام الخبر.

وثالـــثها: «أقائم زيدٌ» ويجوز فيه الأمران، أعني كون الصفة مبتدأ، وما بعدها فاعلها سادّاً مسد الخبر، وكونَ ما بعدها مبتدأً، والصفة خبراً مقدماً عليه.

{الخبر}

(**وَالرَّابِعُ**) من التسعة (**الْخَبَرُ**).

قدمه لكونه مناسباً للمبتدأ وأصلاً بخلاف سائرهما[1].

وهو المجرد عن العوامل[2] اللفظية المسند به غير الصفة المذكورة، نحو «قائم» في قولك: «زيد قائم».

ويجوز تعدده لفظاً بلا عاطف من غير تعدد المبتدأ لجواز اجتماع الأعراض الغير المنافية في محل واحد، نحو: «زيدٌ قائمٌ ضاحكٌ آكلٌ».

ويجوز أيضاً بالعطف.

ويكون الخبر جملة اسمية كانت أو فعلية، وإن كان الأصل فيه[3] أن يكون مفرداً،

---

(1) (**قوله: وأصلاً بخلاف سائرهما**) أي بخلاف سائر المبتدأ والخبر من المعمولات المذكورة بعدهما، فإنها فروع لهما، فالمراد بسائرهما غير الفاعل ونائبه بقرينة المقام، وإنما أتى بضمير التثنية مع أن سوق العبارة يقتضي أن يقول بخلاف سائره، أي سائر الخبر من تلك المعمولات إشارة إلى أن كون الخبر أصلاً كما يصلح أن يكون وجهاً مستقلاً لتقديمه على سائره يصلح أيضاً أن يكون وجهاً للوجه الأول، أي كونه مناسباً للمبتدأ فاغتنم هذا.

(2) (**قوله: وهو المجرد عن العوامل إلى آخره**) هذا هو التعريف الذي ذكره ابن الحاجب في الكافية، لكن اعترض عليه بدخول «يقوم» في نحو «يقوم زيد»؟

فأجيب: تارة بتقدير الاسم بجعل ضمير به راجعاً إلى المبتدأ أي المسند إلى المبتدأ على أن يكون الباء بمعنى «إلى»، ويكون العدول عنه إلى الباء لمجرد دفع الالتباس بالمسند إليه، وأنت خبير بأنه لا مجال هنا للجواب الأول لعدم القرينة إلى تقدير الاسم هنا أصلاً بخلاف كلام ابن الحاجب، فإنه في صدد بيان أقسام الاسم، فالمفعول هنا على الجواب الثاني، وإن اتجه عليه بأنه يخرج الصفة المذكورة حينئذ بقوله: المسند به، فيكون قوله: غير الصفة المذكورة مستدركاً؛ إذ يجوز أن يجعل حينئذ تأكيداً من قبيل التصريح بما علم ضمناً.

(3) (**قوله: وإن كان الأصل فيه إلى آخره**) أي الأولى للخبر أن يكون مفرداً ليوافق المركبان، وليكون أسرع قبولاً للربط الذي هو المقصود منه.

نحو: «زيد أبوه قائم» أو «قام»، فلا بد حينئذ من عائد يربطها إلى المبتدأ؛ لأنها من حيث هي هي مستقلةٌ[1] لا تقتضي التعلق بما قبلها، فإذا قصد أن تجعل جزءاً من الكلام لا بد مما يربطها إلى الجزء الأول، والعائد ضمير غالباً.

وقد يكون اسم إشارةٍ، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَآ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ﴾[2].

والعموم المشتمل[3] على المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[4]، أي أجره، فالمحسن عام لمن يتق ويصبر ولام الجنس في مثل «نعم الرجلُ زيدٌ» على رأي[5]، ووضع الظاهر موضع المضمر، نحو: ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢ ﴾[6]، أي ما هي وكون الخبر مفسِّراً للمبتدأ، كقوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ

---

(1) **(قوله: لأنها من حيث هي هي مستقلة إلى آخره)** يعني أن الجملة من حيث هي جملة مستقلة في الإفادة لاشتمالها على الفائدة ومحلها، فلا تقتضي الارتباط بغيرها أصلاً، فلو لم يكن فيها رابط عند قصد جعلها خبراً للمبتدأ لم يكن المبتدأ محلاً للفائدة أصلاً، فلا يكون ذكره لغواً بخلاف ما إذا كان فيها رابط، فإنه وإن لم يكن محلاً لتلك الفائدة، لكنه يصير محلاً للفائدة التي تضمنها الرابطة على ما ذكره المولى اللاري، وقيد الحيثية احتراز عن الجملة التي في تأويل المفرد.

(2) البقرة: 39؛ التغابن: 10.

(3) **(قوله: والعموم المشتمل)** أي وقد يكون العائد في الخبر عموماً مشتملاً على المبتدأ وغيره.

(4) يوسف: 90.

(5) **(قوله: على رأي)** أي على رأي من يجعل اللام في الرجل للجنس؛ إذ قد اختلف فيها.

فجعلها بعضهم للاستغراق بجعل الممدوح بمنزلة جميع أفراد الرجل مبالغة.

وبعضهم للجنس بجعله بمنزلة الجنس مبالغة أيضاً.

وبعضهم للعهد الذهني بجعل الرجل بمعنى رجل مبهم بحسب الوجود، وهو المختار لما أن الإبهام يناسب الكمال والتعظيم.

وأما كون اللام فيه عائداً فقد قيل على الأولين لشموله للمبتدأ الذي هو المخصوص وغيره، وعلى الثالث لمطابقته له، وبهذا التقدير ظهر لك أنه لا وجه لجعله قسيماً للعموم المشتمل على المبتدأ بعد ما جعل اللام فيه للجنس نعم، يمكن أن يجعل قسيماً له إذا جعل اللام للعهد إلا أن يقال: المراد من الجنس الجنس في ضمن الفرد المبهم، فيؤول إلى العهد الذهني، فتنبه.

(6) الحاقة: 1 - 2.

أَحَدُۢ ۝٤ ﴾[1].

ويجوز حذف العائد إذا كان ضميراً عند القرينة، نحو: «البُرُّ الْكُرُّ بستين»، و«السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ» أي الكر منه[2] والسمن منوان منه بقرينة أن بائع البر والسمن لا يُسَعِّرُ غيرهما، فتأمل[3].

(**نَحْوُ: مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ**) بالرفع مبتدأ، يعني نبينا، وسيدنا، ومولانا (**خَاتَمُ الأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ**) خبرُ المبتدأ، يعني أخرهم، فلا يأتي نبي بعده أبداً، ومن ادعى النبوة فهو كاذب ومبتدع[4]، كما قال الله تعالى: ﴿ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾[5].

{اسم كان وأخواته}

ولما فرغ من أصل المرفوعات شرع في ملحقاتها، فقال (**وَ**) والمرفوع (**الْخَامِسُ**) من التسعة (**اسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتُهُ**) أي أخوات «كان»، يعني صار، وما زال، وما

---

(1) الإخلاص: 1.

(2) (**قوله: أي الكر منه**) والجار والمجرور المحذوف هنا صفة إن كان المبتدأ الثاني نكرة كما في المثال الثاني، وكذا إن كان معرفاً بلام العهد الذهني كما في المثال الأول. ويجوز أن يكون حالاً من الضمير الذي في الخبر، وحينئذ ينبغي أن يقدر مؤخراً لئلا يلزم تقدم الحال على العامل المعنوي، والكر اثنى عشر وسقاً، والوسق ستون صاعاً، والصاع أربعة من، والمن رطلان، والرطل اثنا عشر أوقية، والأوقية أربعون درهماً على ما في القاموس.

(3) (**قوله: فتأمل**) إشارة إلى أن ذلك الحذف ليس بشائع كما قام قرينة كما يستفاد من ظاهر ما ذكره؛ لأنه إنما يكون قياساً إذا كان الضمير مجروراً بـ«من» في جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزءاً من المبتدأ الأول؛ لأن جزئيته تشعر بالضمير، فيحذف مع الجار للتخفيف.
وأما في غيرها: ففي الرفع لا يجوز أصلاً، وفي المنصوب والمجرور سماعي بشرط أن يكون نصبه إذا كان منصوباً بفعل لفظاً، أو بصفة محلاً، نحو: «زيدانا ضارب»، ومثال المجرور قوله تعالى: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ۝٤٣ ﴾ (الشورى: 43) أي منه.

(4) (**قوله: فهو كاذب ومبتدع**) البدعة: الحدث في الدين بعد الإكمال، أو ما استحدث بعد النبي عليه السلام من الأهواء والأعمال.
وفي المحيط: أن كل بدعة تخالف دليلاً يوجب العلم والعمل به فهي كفر، وكل بدعة مخالف دليلاً يوجب العمل ظاهراً فهي ضلالة، وليست بكفر.
والمبتدع من أحدثها أو اعتقدها إن كانت من الاعتقاديات، أو عمل بها إن كانت من العمليات، فالمبتدع بادعاء النبوة بعد النبي عليه السلام كافر قطعاً.

(5) الأحزاب: 40.

دام، وليس إلى آخره.

وهو في الأصل مبتدأ[1]؛ لأن الأفعال الناقصة تدخل على المبتدأ والخبر في الأصل[2]، ويسمى مرفوعها اسماً، ومنصوبها خبراً لها، وأمره كأمر الفاعل في أنه لا يكون إلا اسماً أو المؤول به، وفي عدم جواز تقديمه على عامله، وفي عدم جواز حذفه بلا نائب في غير المصدر إلى غير ذلك مما ذكر في بحث الفاعل.

قدمه لكون عامله فعلاً، ولكونه مشابهاً بالفاعل بخلاف باب «إِنَّ» (**نَحْـوُ: كَانَ اللهُ**) بالرفع اسم «كان» (**عَلِيماً حَكِيماً**) دائماً[3].

{خبر باب إنّ}

(وَ) المرفوع (**السَّادِسُ**) من التسعة (**خَبَرُ بَابِ إِنَّ**) بالكسر.

ذكرها للأصالة[4]، يعني إِنَّ كَأَنَّ لَكِنَّ لَيْتَ لَعَلَّ.

وهو المسنَدُ بعد دخول أحد هذه الحروف.

---

(1) (**قوله: وهو في الأصل مبتدأ**) أي اسم باب كان مبتدأ في الأصل، وإنما لم يعرفه مع أنه سيذكر تعريف كل واحد من خبر باب إن، وخبر لا، واسم ما ولا لظهوره مما ذكره؛ لأنه قد علم في بحث المبتدأ كونه مسنداً إليه، فلما ذكر كونه مبتدأ في الأصل علم أنه الاسم المسند إليه الداخل عليه باب كان، كما ذكره الشارح المدقق للإظهار.

(2) (**قوله: تدخل على المبتدأ والخبر في الأصل**) لما أنها وضعت لتعطي الخبر حكم معناه، وذلك لا يحصل إلا بالدخول عليهما.

(3) (**قوله: دائماً**) إشارة إلى أن كان هنا لثبوت خبره لاسمه في الماضي دائماً من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق لا لثبوته له فيه منقطعاً كما في نحو «كان زيد غنيّاً فافتقر»، وهو ظاهر من أن يذكر وجهه، لكن فيه أنه قد صرح المحققون بأن التعبير بالكون الماضي في شأنه تعالى مبني على تجريده عن الزمان، وجعله إخباراً محضاً لتنزهه تعالى عن جريان الزمان عليه، قالوا: ومنه قوله تعالى ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾، فمثل هذا التعبير محمول على إسقاط المعنى الماضوي وإثبات المعنى الإخباري بطريق التجريد، ونظيره قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾ (الروم: 24)، فإنه عبارة من مجرد إثبات الإراءة، ومنه قولهم: «تسمع بالمعيدي خبر من أن تراه»، وقد تراه. وقد نقل عن سيبويه إن كلمة «كان» قد تدل على مجرد الوجود والتحقق.

(4) (**قوله: ذكرها للأصالة**) يعني أنه إنما عبر عن الحروف المشبهه بـ«باب إن»؛ لأن كلمة «إن» المكسورة أصل في هذا الباب، والأصل أولى بأن يضاف إليه الباب، فيعبر به عنه وعن باقيه.

قدمه لكون عامله أصلاً[1]، وعامل ما بعده فرعاً له، كما مر.

وحكمه كحكم خبر المبتدأ في كونه واحداً، ومتعدداً، ومفرداً، وجملة، ومذكوراً، ومحذوفاً، وغير ذلك، لكن لا يجوز تقديمه على اسمه لئلا يلزم مساواةُ الفرع[2] للأصل لكون عامله فرعاً للفعل في العمل، كما مر.

ولو قدم يلزم المساواة بينهما إلا أن يكون ظرفاً[3]، فإنه يجوز حينئذ تقديمه عليه لو معرفةً، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ﴾[4].

ويجب لو نكرة، نحو: «إن في الدار رجلاً».

(**نَحْوُ**) حق في قولك (**إِنَّ الْبَعْثَ**) أي الحياة بعد الموت[5] (**حَقٌّ**) لا ريب فيه[6].

---

(1) (**قوله: لكون عامله أصلاً إلى آخره**) أي لكون عامل خبر «باب إن» أصلاً لعامل ما بعده لا لنفي الجنس في بعض الأحيان، وهو عند كون عامله «إن» المكسورة لما مر أن «لا» لنفي الجنس إنما تعمل لمشابهتها بـ«إن» المكسورة في التأكيد، وملازمة الأسماء. فبهذا ظهر أن المراد بالأصالة هنا الأصالة بالنسبة إلى ما بعده، وفي قوله: ذكرها للأصالة الأصالة بالنسبة إلى سائر الحروف المشبهة، وأن الأصالة الأولى علة لتخصيص «إن» بالذكر من بين الحروف المشبهة، والأصالة الثانية علة لتقديم خبر «باب إن» على خبر «لا». وأن هذا التعليل لا يتم مطلقاً؛ لأن عامل خبر «باب إن» ليس أصلاً لعامل خبر «لا» مطلقاً، بل عند كونه «إن» المكسورة.

(2) (**قوله: لئلا يلزم مساواة الفرع إلى آخره**) يعني أن «باب إن» يعمل لكونه فرعاً للفعل كما سبق، ولذا يعمل عمله الفرع الذي هو تقدم المنصوب على المرفوع، فلو قدم مرفوعه على منصوبه يلزم مساواة الفرع للأصل في العمل.

(3) (**قوله: إلا أن يكون ظرفاً إلى آخره**) أي لا يجوز تقديم خبره على اسمه في وقت من الأوقات إلا وقت كونه ظرفاً، فإنه حينئذ قد يجوز التقديم وقد يجب، فالجواز بمعنى الإمكان الخاص بقرينة المقابلة للوجوب.

(4) الغاشية: 25.

(5) (**قوله: أي الحيوة بعد الموت**) كأنه تفسير باللازم، وإلا فالبعث بمعنى الإحياء لا الحيوة، كما سبق تحقيقه في أول الكتاب.

(6) (**قوله: لا ريب فيه**) هذه الجملة حالاً مؤكدة لمضمون جملة «إن البعث حق»، ولذا صار الرابط فيه ضميراً مع أن الجملة الاسمية إذا وقعت حالاً فالرابط الواو أو الواو مع الضمير، وذلك لأن الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما، ولعل الشارح إنما أتى بهذه الجملة إشارة إلى فائدة التأكيد بـ«إن» المكسورة.

{خبر لا لنفي الجنس}

(وَالسَّابِعُ) من التسعة **(خَبَرُ لاَ)** الكائن **(لِنَفْيِ)** حكم **(الْجِنْسِ**[1]**)**.

وهو ما أسند إلي اسمها.

وحكمه أيضاً كحكم خبر المبتدأ كما ذكرناه آنفاً في خبر باب «إن»؛ لأنها من نواسخهما[2]، لكن لا يتقدم على اسمه ولو كان ظرفاً؛ لأنها أضعف عملاً؛ لأنه عمل بالحمل على «إنَّ» كما مر.

وكثر حذفه لو عامّاً[3].

ويجب في «بني تميم»[4] إن دل عليه قرينة.

قدمه لكون عامله مشابهاً بِمَا قبله.

(نَحْوُ: لاَ عَمَلَ مُرَاءٍ مَقْبُولٌ) عند الله؛ لأن الرياء يُبْطِلُ الأعمال[5]، كقوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَـٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ ﴾[6]

---

(1) **(قوله: لنفي حكم الجنس)** قد عرفت فيما سبق فائدة المضاف، فالتكرار خروج عن طريق الإنصاف.

(2) **(قوله: لأنها من نواسخها)** هكذا في النسخ التي عندنا، والصواب: لأنها من نواسخهما، أي لأن «لا» الكائنة لنفي الجنس من نواسخ المبتدأ والخبر، أو لأن «باب إن ولا» لنفي الجنس من نواسحها، فتأنيث الضمير لكون «باب إن» عبارة عن الحروف الستة، وعلى هذا التقدير يكون التعليل مشتركاً بين هذا الحكم والحكم الذي ذكره في خبر «باب إن» من أن حكمه كحكم خبر المبتدأ، ويكون تأخيره إلى هذا المقام لأجل هذا الاشتراك، فلا يحمل على الإهمال ترك تعليل هذا الحكم هناك، ويكون قوله «أيضاً» ثم قوله كما ذكرنا آنفاً في خبر «باب إن» مطابقاً لمقتضى الحال، كما لا يخفى على أرباب الكمال.

(3) **(قوله: وكثر حذفه لو عامّاً)** أي كثر حذف خبر «لا» إذا كان عامّاً كالموجود. والحاصل: لدلالة النفي عليه كما في «لا إله إلا الله» أي لا إله موجود إلا الله.

(4) **(قوله: ويجب في بني تميم)** أي يجب حذف خبر «لا» في لغة بني تميم.

(5) **(قوله: لأن الرياء يبطل الأعمال)** المراد بإبطال الأعمال إحباط أجرها؛ لأن الأعمال لما وقعت وتقدمت لم يمكن أن يراد بإبطالها نفسها، بل المراد إحباط أجرها وثوابها؛ لأن الأجر لم يحصل بعد، فيصح إبطاله بالرياء.

(6) البقرة: 264.

الآية[1].

{اسم ما ولا المشبهتين بليس}

(**وَالثَّامِنُ**) من التسعة (**اسْمُ مَا وَلاَ الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ**) في معنى النفي، والدخول على المبتدأ والخبر، ولهذا تعملان عملها، كما مر.

وهو المسند إليه بعد دخولهما.

قدمهما لكونهما اسْمَيْنِ[2]، كما قبلهما.

وحكمه كحكم المبتدأ لما مر في بحثه، فتذكر.

(**نَحْـوُ: مَـا التَّكَبُّرُ**) بالرفع اسم «ما» وقوله: (**لاَئِقاً**) خبرُهُ (**لِلْعَالِمِ**[3])؛ لأنه من أخلاق الشياطين[4] حيث قال: ﴿ أَنَا۠ خَيۡرٌ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٍ ﴾[5] مثال لـ«ما».

(وَ) نحو (**لاَ حَسَدٌ**) بالتنوين (**حَلاَلاً**) لَهُ[6]؛ لأن الحسدَ حرامٌ لما مر من

---

(1) (**قوله: لقوله تعالى:** ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم ﴾ (**البقرة: 264**) **الآية**) وجه الاستدلال: أن الله تعالى شبهه إبطال الصدقات بالمن والأذى بإبطال الإنفاق بالرياء. فعلم أن إبطال الأعمال بالرياء أشد من إبطاله بالمن والأذى.

(2) (**قوله: قدمهما لكونهما اسمين إلى آخره**) أي قدم المصنف اسم ما واسم لا على المضارع لمناسبتهما لما قبلها في كون كل منهما اسماً. فظهر أن تثنية الضمير باعتبار كون اسم ما ولا اثنين في الحقيقة، لكن الأولى إفراده، كما لا يخفى.

(3) (**قوله: ما التكبر لائقاً للعالم**) قد عرفت فيما سبق تخصيص العالم بالذكر مع أن التكبر لا يليق بمؤمن أصلاً.

(4) (**قوله: لأنه من أخلاق الشياطين إلى آخره**) أي لأن التكبر الذي هو عبارة عن رؤية النفس أكبر من غيره من طبائع الشيطان وأخلاقه؛ لأنه خلق من النار، والنار من شأنها الاستكبار، وطلب العلو طبعاً كما أشار إلى هذا النكتة بقوله حيث قال: إلى آخره أي حيث قال الشيطان حين أمر بالسجود لآدم عليه السلام: ﴿ أَنَا۠ خَيۡرٌ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٍ ﴾ (الأعراف: 12)، فاستكبر من أن يتخذ آدم وصلة في عبادة ربه، أو يعظمه، أو يتلقاه بالتحية، ورأى نفسه الخبيثة أكبر منه، وامتنع عما أمر به من السجود، وبهذا يعرف أن الأولى أن يقول: لأنه من أخلاق الشيطان بالإفراد.

(5) الأعراف: 12؛ ص: 76.

(6) (**قوله: ولا حسد حلالاً له**) قيد بقوله: له مع أن المصنف أطلق في الحسد إشارة إلى أنه أيضاً مما يكثر وقوعه في العلماء لا سيما علماء هذا الزمان أصلحهم الله المنان.

الحديث.

{الفعل المضارع الخالي عن النواصب والجوازم}

ولما فرغ من الاسم المرفوع شرع في الفعل المرفوع، فقال: (وَ) المرفوع (**التَّاسِعُ**) من التسعة (**الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْخَالِي عَنِ النَّوَاصِبِ وَالْجَوَازِمِ**).

وأما الداخل عليه[1] : فمنصوب أو مجزوم، كما مر.

وإنما خُصَّ به[2] لكونه مشابهاً لاسم الفاعل لفظاً، ومعنى، واستعمالاً.

(**نَحْوُ: يُحِبُّ اللهُ تَعَالَى التَّوَاضُعَ**) وهو ضد التكبر؛ لأن التواضع من أخلاق الأنبياء وأولياء العارفين.

{المنصوبات}

ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات فقال: (**وَأَمَّا الْمَنْصُوبُ**) وهو ما اشتمل على علم المفعولية (**فَثَلَاثَةَ عَشَرَ**) بالاستقراء.

وهو على قسمين: اسم وفعل.

فالاسم: اثني عشر.

والفعل: واحد.

والاسم أصل، وهو: خمسة مفاعيل[3]، وملحق به، وهو سبعة.

قدمها على المجرورات لكثرة استعمالها وبحثها.

---

(1) (**قوله: وأما الداخل عليه إلى آخره**) فاعل اسم الفاعل مستتر تحته راجع إلى النواصب والجوازم بتأويل المذكور، أي وأما المضارع الذي دخل عليه المذكور من النواصب والجوازم فمنصوب أو مجزوم.

(2) (**قوله: وإنما خص به إلى آخره**) أي وإنما خص الرفع بالمضارع من بين الأفعال لكونه مشابهاً إلى آخره، والتفصيل في المطولات.

(3) (**قوله: وهو خمسة مفاعيل**) أي المنصوب الذي هو الأصل خمسة مفاعيل. وإنما جعل النصب في المفاعيل أصلاً، وفي غيرها من السبعة الملحقة بها تبعاً؛ لأن تعلق المفاعيل بالفعل بالذات، وتعلق غيرها بالواسطة، كما أن تعلق الحال به مثلاً بواسطة أنها مبنية لهيئة فاعله أو مفعوله وعلى هذا القياس.

{المفعول المطلق}

(الأَوَّلُ) منها **(الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ)** سمي به لصحة إطلاق صيغة المفعول عليه(1) من غير تقييده بالباء، أو «في»، أو اللام، أو «مع» بخلاف المفاعيل الأربعة الباقية لعدم صحة إطلاق صيغة المفعول عليها بلا تقييد بواحد منها، فيقال: المفعول به، أو فيه، أو له، أو معه.

قدمه لكون عامله بمعناه(2) بخلاف غيره، فإنه من متعلقات الفاعل.

وهو: اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه(3).

وهو ثلاثة أقسام:

---

(1) **(قوله: لصحة إطلاق صيغة المفعول عليه إلى آخره)** أي لصحة إطلاق صيغة المفعول اللغوي على كل فرد من أفراده من غير تقييد إلى آخره. فلا يرد أنه يصح إطلاق المفعول الاصطلاحي الذي هو ما قرن بفعل لفائدة، ولم يسند إليه ذلك الفعل، وتعلق به تعلقاً مخصوصاً على كل واحد من الأربع الباقية أيضاً، وأنه ينتقض هذا بمثل «ضربته تأديباً»، و«كرهت كراهتي»، و«فعلت الضرب»، و«ألمت زيداً في ضربه»، فإنه يصح إطلاق المفعول على هذه الأمور الأربع لغة واصطلاحاً؛ لأن صحة ذلك الإطلاق إنما هو بالنسبة إلى بعض أفرادها، وهو لا يقدح في عدم صحته بالنسبة إلى كل فرد من أفرادها، كما هو المقصود.

(2) **(قوله: لكون عامله بمعناه)** يعني أن المفعول المطلق أشد اتصالاً بالعامل من حيث كون معناه عين معنى عامله، أو جزئه بخلاف غيره من المفاعيل الأربعة، فإنه أي ذلك الغير من متعلقات الفاعل أي فاعل العامل. ولا شك أن ما هو أشد اتصالاً بالعامل أشد استحقاقاً بالتقديم، وإنما كان المفاعيل الأربعة الباقية من متعلقات الفاعل؛ لأن المفعول به مما ينوب منابه، وكذا المفعول فيه والمفعول له قائم به سواء كان تحصيليّاً أو حصوليّاً مع أنه يجوز أن ينوب عن الفاعل أيضاً إن كان مجروراً، والمفعول معه لا يصاحب إلا الفاعل على المذهب الأصح، كما لا يخفى.

(3) **(قوله: اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه)** «مذكور» صفة «فعل»، و«بمعناه» ظرف مستقر صفة ثانية له، أي ملابس بمعنى ذلك الاسم بأن يشتركا في معنى مدلولهما: إما مطابقة فيهما كـ«ضربِي ضرباً»، أو تضمناً كذلك كـ«ضربت ضربة»، أو مختلفاً كـ«ضربت ضرباً» أو «ضربي ضربة»، كما ذكره في الامتحان. وهذا التعريف ما ذكره ابن الحاجب في الكافية، ولكن التعريف الذي ذكره المصنف في الإظهار أظهر وأفيد، وهو اسم ما فعله فاعل عامل مذكور لفظاً أو تقديراً بمعناه، فليت شعري ما وجه اختياره هذا التعريف اللهم إلا أن يكون للاختصار.

1 - **تأكـــيديٌّ**[1] : إن لـم يكـن في مفهومه زيادة على ما يُفْهَمُ من الفعل، نحو: «ضربت ضرباً».

وهو لا يثنى ولا يجمع[2] لعدم دلالته على التعدد الذي يستلزم به التثنية والجمع. فلا يقال: «جلستُ جُلُوسَيْنِ» إلا إذا قُصِدَ التعدد[3] .

2 - **ونوعي**: إن دل على بعض أنواعه[4]، نحو: «جَلَسْتُ جِلْسَةً» بكسر الجيم.

3 - **وعددي**: إن دل على عدده[5]، نحو: «جلست جَلْسَةً» بفتح الجيم.

وهما يثنيان ويجمعان.

وقد يكون المفعولُ المطلقُ مغايراً للفظ عامله:

إما بحسب المادة، نحو: «قعدت جلوساً».

وإما بحسب الباب، نحو: «أنبته الله نباتاً».

---

(1) **(قوله: تأكيدي)** لكونه مؤكداً للعامل باعتبار تمام معناه أو بعضه.

(2) **(قوله: وهو لا يثنى ولا يجمع إلى آخره)** أي المفعول التأكيدي لا يثنى ولا يجمع لكونه دالاً على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد وإلا لكان مفهومه زائداً على مفعول الفعل.
وقوله: الذي يستلزم به التثنية والجمع صفة لتعدد، والمنوي في يستلزم يرجع إلى المفعول المطلق، والضمير المجرور إلى التعدد، والباء سببية، والمراد بالتثنية والجمع المعنى المصدري الذي هو جعل الشيء تثنية وجمعاً لا المصطلح كما لا يخفى، أي لعدم دلالته على التعدد الذي يستلزم المفعول المطلق بسببه جعل المتكلم إياه تثنية أو جمعاً، هذا نهاية ما يتكلف في توجيه هذه العبارة مع أنه يرد عليه بعد أن هذا الدليل إنما ينفي اللزوم لا الجواز، وهو ظاهر، فالأحسن أن يقول: لعدم دلالته على التعدد والتثنية والجمع يستلزمانه، فلا يكون تثنية وجمعاً كما وقع في عبارة المولى الجامي.

(3) **(قوله: إلا إذا قصد التعدد)** سواء كان في النوع أو الفرد.

(4) **(قوله: إن دل على بعض أنواعه)** أو كلها نحو «ضربت جميع أنواع الضرب» سواء كان ذلك البعض نوعاً مبهماً أو معيناً، وسواء كان مفهوماً من الصيغة أو غيرها، فـ«جلسة» في «جلسة جلسة» تدل بصيغته على النوع المبهم، فإنه بمعنى جلوس موصوف بصفة كما في الرضي.
وقيل: تدل على النوع المعين، فإنه بمعنى جلوس، هو معتاد المتكلم.

(5) **(قوله: إن دل على عدده)** وهذا أيضاً أعم من أن تكون دلالته عليه بصيغته كما في المثال المذكور، أو بغيرها كما في قولك: «ضربت ضرباً كثيراً» ومثله.

وقد يحذف عامله:

جوازاً كقولك لمن قدم: «خَيْرَ مَقْدَمٍ»[1].

ووجوباً سماعاً، نحو: «سقياً» و«رعياً».

وقياساً، نحو: «ما أنت إلا أسيراً»[2]، فتأمل.

(نَحْوُ: تُبْتُ تَوْبَةً نَصُوحاً).

{المفعول به}

(وَ) المنصوب **(الثَّانِي)** من ثلاثة عشر **(الْمَفْعُولُ بِهِ).**

قدمه لشدة شبهه بالفاعل لتوقف المتعدي عليه أيضاً بخلاف غيره.

وهو في اللغة: الذي أُلْصِقَ به الفعلُ[3]، وبه نائبُ الفاعل، وضميره[4] عائد إلى

---

(1) **(قوله: كقولك لمن قدم خير مقدم)** أي قدمت قدوماً خير مقدم؛ لأن الخطاب قرينة لتقدير «قدمت».

قال المولى الجامي: فـ«خير» اسم تفضيل، ومصدريته باعتبار الموصوف أو المضاف إليه؛ لأن اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه انتهى. يريد أنه مفعول مطلق مجازي، ومما يجب أن يعلم أن ما من مفعول مطلق مجازي إلا وهو نوعي هذا.

(2) **(قوله: وقياساً نحو ما أنت إلا سيراً إلى آخره)** أي وقد يحذف عامل المفعول المطلق حذفاً واجباً قياساً بأن يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوماً مثل أن يقال في ضابط المثال المذكور: كل مفعول مطلق أريد إثباته بعد نفي داخل على اسم «لا» يكون المفعول المطلق خبراً عنه، أو معنى نفي كذلك يجب حذف عامله، وله ضوابط متعددة مذكورة في الكافية وغيرها، فارجع إليها، ولعل وجه التأمل إشارة إلى تقرير ضابط المثال المذكور على التمسط المزبور، أو إلى ما اعترض به عليه، فارجع إلى المطولات إن ترد العثور.

(3) **(قوله: وهو في اللغة الذي ألصق به الفعل)** يعني أن اللام في المفعول به موصول، والباء للإلصاق.

(4) **(قوله: وبه نائب الفاعل وضميره إلى آخره)** يعني أن الضمير المجرور في «به» راجع إلى الموصول، ومرفوع محلاً على أنه نائب الفاعل للمفعول، وفيه بحث.

أما أوَّلاً: فلأنه بعد ما جعل الباء للإلصاق لا وجه لجعل الضمير المجرور نائب الفاعل، بل يكون نائب الفاعل على هذا التقدير ضميراً مستتراً تحت المفعول راجعاً إلى مصدره على طريقة، وقد جيل بين الغير والنزوان أي الذي أوقع الفعل ملاصقاً به نعم، لو جعل الباء صلة الفعل كما يقال: فعلت به فعلاً يكون نائب الفاعل ذلك الضمير قطعاً كما هو المشهور.

وأما ثانياً: فلأن الضمير المجرور في المفعول به، وكذا المفعول فيه، وله، ومعه لو كان عائداً =

اللام، ذكره في الامتحان.

وفي الاصطلاح: اسم ما وقع عليه فَعْلُ الفاعلِ.

وهو على قسمين:

1 - **عـــام للازم والمتعدي:** وهو المجرورُ بحرف الجر[1] غير «في» واللام وما بمعناهما؛ إذ مدخول الأول مفعول فيه، والثاني مفعول له لا به.

2 - **وخاص بالمتعدي:** وهو مفعول به الصريح على ما مر[2] في بحث القياسي.

ويتقدم على عامله الذي ليس اسم فعل ولا مصدراً ولا مضافاً إليه لشيء؛ إذ المعمول لا يتقدم على الأولين إلا إذا كان ظرفاً[3] كما مر في بحثهما[4]، ولا على الثالث؛ لأن المعمول لا يتقدم[5] على ما لا يتقدم عليه العامل، فلا يقال: «أنا[6] زيداً

=

إلى اللام لما جاز حذف اللام، وتنكير المفعول مع أنه يستعمل مفعول به، وفيه، وله، ومعه بلا ضمة ونكير. فالتحقيق أنه راجع إلى موصوف محذوف، أي شيء مفعول به، واللام ليس موصولاً لعدم قصد الحدوث بالصفة، كما ذكره الفاضل العصام.

(1) **(قوله: وهو المجرور بحرف الحر إلى آخره)** فعد المفعول به مطلقاً من المنصوبات مبني على كون المجرور بحرف الجر أيضاً منصوباً محلاً، كما نبه عليه الفاضل العصام، فلا حاجة لتخصيصه بالمفعول به بلا واسطة حرف الجر.

وقوله: غير «في» واللام وما بمعناهما إلى آخره مبني على ما ذهب إليه ابن الحاجب، وتبعه المصنف، وإلا فالجمهور شرطوا في المفعول فيه تقدير «في»، وفي المفعول له تقدير اللام، كما سيصرح به.

(2) **(قوله: على ما مر إلى آخره)** من أن الفعل اللازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر لعدم الاحتياج إليه بدونه.

(3) **(قوله: إلا إذا كان ظرفاً)** جواز تقدم الظرف على المصدر إنما هو مذهب الرضي والبيضاوي الذي اختاره المصنف، وإلا فمذهب الجمهور عدم جواز تقدمه أيضاً، كما سبق.

(4) **(قوله: كما مر في بحثهما)** أما المرور في بحث المصدر فمسلم.

وأما المرور في بحث اسم الفعل فلا.

(5) **(قوله: لأن المعمول لا يتقدم إلى آخره)** فإذا لم يجب تقدم المضاف إليه على المضاف لا يجوز تقدم معموله عليه أيضاً، لكن ينبغي أن يستثنى منه ما كان المضاف فيه لفظ «غير»؛ إذ يجوز تقدم معمول المضاف إليه عليه، نحو: «أنا زيداً غير ضارب» كما سيجيء.

(6) **(قوله: أنا)** لا وجه لتخصيص «أعبد» بصيغة المتكلم؛ إذ يحتمل الأمر أيضاً، بل هو أولى لكونه أمراً بالمعروف مع ما في الأول من مظنة الوقوع في الرياء.

غلامُ ضاربٍ» كما يقال: «زيداً ضربتُ وبه مررتُ».

ويجوز حذفه بقرينة نحو: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً﴾[1]، أي بعثه، أو بدونها نحو: «فلا يُعْطَى» أي يَفْعَلُ الإعطاء، وحُذِفَ عامله عند قرينةٍ، نحو: زيداً لمن قال من أضرب أي «اضْرِبْ زَيْداً» (نَحْوُ: أَعْبُدُ) أنا (الله) مفعول «أعبد».

{المفعول فيه}

(وَ) المنصوب (الثَّالِثُ) من ثلاثة عشر (الْمَفْعُولُ فِيه).

قدمه موافقاً للكافية لكونه مدلول الفعل في الجملة[2] بخلاف المفعول له.

وهو اسمُ ما فُعِلَ فيه فعلٌ مذكورٌ[3] من زمان أو مكان.

وهو على ضربين:

الأول: ما يظهر فيه «في»، وهو مجرورٌ بِها.

---

(1) الفرقان: 41.

(2) **(قوله: لكونه مدلول الفعل في الجملة)** أي لكون مدلول المفعول فيه في بعض الأحيان، وهو عند كونه طرف زمان مبهماً جزء من مفهوم عامله الذي هو الفعل الدال على الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل معين.

فقوله: في الجملة: إما إشارة إلى أنه ليس بمدلول الفعل مطابقة، بل تضمناً، أو إلى أنه ليس مدلولاً له مطلقاً، بل عند كونه ظرف زمان مبهماً.

ولو قال: لكون مدلول عامله في الجملة لاحتمل قوله في الجملة لوجوده ثلاثة، لا أظن أن يخفى ثالثها على مثلك مع أنه يكون حينئذ فيه إشارة إلى أن كونه مدلولاً للعامل في الجملة إنما يكون وجهاً لتقديمه على المفعول له لكونه مستلزماً لشدة الاتصال بينهما فاعرف.

(3) **(قوله: وهو اسم ما فعل فيه فعل مذكور إلى آخره)** اختار تعريف ابن الحاجب في الكافية لما يرد على تعريف المصنف في الإظهار الذي هو اسم ما فعل فيه مضمون عامله من زمان أو مكان من كون إضافة العامل إلى ضمير ما لأدنى ملابسة، أو محمولاً على التسامح، أو على حذف المضاف كما فيه عليه الشارحح المدقق للإظهار.

وزاد في تعريف ابن الحاجب لفظ اسم لما يرد على تعريفه أيضاً الذي هو ما فعل فيه فعل مذكور من أنه يحتاج فيه إلى حمل رجوع الضمير المجرور بـ«في» إلى ما الذي هو عبارة عن الاسم على التسامح، أو على حذف المضاف أي في مدلوله.

والمراد بقوله: مذكور أعم من أن يذكر لفظاً أو تقديراً، وفي التعريف اكتفاء بالفعل عن ذكر ما يشبهه أو المراد من الفعل لغوي، كما ذكره الفاضل العصام.

وقوله: من زمان أو مكان بيان لـ«ما»، وإشارة إلى قسمي المفعول فيه.

والـــثاني: ما لا يظهر فيه «في»، بل يقدر، وهو منصوب بتقديرها، هذا عند ابن الحاجب ومن تبعه، والمصنفُ رحمه الله تعالى ذهب إلى مذهبه[1] في الإظهار خلافاً للجمهور، فإنه عندهم لا يكون إلا بتقدير «في».

وأما المجرور بها فهو مفعولٌ به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه، وتقدر «في» فيه: إن كان[2] ظرفَ زمانٍ مبهماً كان كالوقت والحين، أو محدوداً كاليوم والشهر.

وإن كان ظرف مكانٍ فإن كان مبهماً: فتقدر[3] كالجهات الست وإلا فلا[4].

ويجوز تقديمه على عامله إن لم يكن نائب الفاعل، فحينئذ لا يجوز.

ويجوز حذفه مطلقاً، وحذفُ عامله لقيام قرينة[5] نحو «يوم الجمعة» لمن قال: «متى سرتَ؟» أي سرتُ، فافهم (**نَحْوُ: صُمْ**) أنت (**شَهْرَ رَمَضَانَ**) أي في شهر رمضان،

---

(1) (**قوله: ذهب إلى مذهبه إلى آخره**) أي المصنف ذهب في الإظهار لما ذهب إليه ابن الحاجب من كون المجرور بـ«في» أيضاً مفعولاً فيه.

وقوله: خلافاً للجمهور منصوب على المصدرية على المشهور، أي يخالف هذا خلافاً للجمهور، فافهم.

(2) (**قوله: وتقدير «في» فيه إن كان إلى آخره**) أي وإنما تقدر كلمة «في» في المفعول فيه إذا كان أو، فهذا شروع في بيان شرط تقديرها فيه.

والمبهم من الزمان: ما لم يعتبر له حد ونهاية كما أن الوقت والحين كذلك.

والمحدود منه: ما اعتبر فيه ذلك كما أن اليوم والشهر كذلك.

(3) (**قوله: فإن كان مبهماً فتقدر**) أي يجوز تقدير «في» إذا كان المفعول فيه ظرف مكان مبهماً سوى ما استثنى منه.

واختلفوا في تفسير المبهم من المكان، واختار الفاضل العصام في تفسيره أنه ما ثبت له اسم بسبب أمر غير داخل في مسماه، وتبعه المصنف في الإظهار، وذكر فيه المستثنيات، فارجع إليه.

(4) (**قوله: وإلا فلا**) أي وإن لم يكن مبهماً، بل كان ظرف مكان محدود الذي هو ما ثبت له اسم بسبب أمر داخل في مسماه، فلا يجوز تقدير «في» فيه إلا أن يكون بعد دخل ونزل وسكن، كما صرح به المصنف في الإظهار. ولعل الشارح إنما لم يلتفت إليه لما ذهب إليه بعض النحاة من أن الواقع بعدها ليس بمفعول فيه، بل مفعول به.

(5) (**قوله: لقيام قرينة إلى آخره**) أورد عليه قولهم حينئذ الآن فإنهما مما حذف عامله بغير قرينة دالة عليه؟

وأجيب: بأنا لا نسلم عدم القرينة وإن لم تكن واضحة جلية، فالتقدير كان حينئذ واسمع الآن، وقيام القرينة أعم من قيام القرينة الواضحة والخفية، ولعل هذا وجه الأمر بالفهم.

والشهر زمان محدودٌ[1] حُذِفَ «في» لوجود شرطه.

{المفعول له}

(وَ) المنصوب (**الرَّابِعُ**) من ثلاثة عشر (**الْمَفْعُولُ لَهُ**).

قدمه لأنه سبب الفعل، ولأنه بحذف اللام يشبه المفعول المطلق، حتى عَدَّهُ بعضُهم منه كما سيجيء.

وهو اسم ما فُعِلَ لأجله[2] مدلولُ عامله، نحو: «ضربتُ زيداً تأديباً»، فإن الضرب فُعِلَ للتأديب[3]، ويُحْذَفُ عاملُهُ، كقولك: «تأديباً» لمن قال: «لِمَ ضَرَبْتَ؟».

ويتقدم على عامله إن لم يكن نائب الفاعل؛ إذ ينوب عنه إن كان مجروراً.

ويجوز حذفه مطلقاً.

ويُسَمِّي ابنُ الحاجب ومن تبعه المفعول له سواءٌ حُذِفَ اللامُ أو لا خلافاً للجمهور، فإنهم لا يسمونه مفعولاً له إذا حُذِفَ اللام، كما مر في المفعول فيه.

وأنكره الزجاجُ[4] فقال: إنه مصدرٌ من غير لفظ فعله، فإن معنى «ضربت زيداً

---

(1) (**قوله: وشهر رمضان محدود**) أي ظرف زمان محدود.

(2) (**قوله: وهو اسم ما فعل لأجله إلى آخره**) وهذا التعريف مأخوذ مما ذكره المصنف في الإظهار، وإنما اختاره لظهوره، فإن تعريف ابن الحاجب يحتاج في الطرد والعكس إلى تكلفات لا تصفو كما بين المولى الجامي قدس سره.
والمراد من قوله: لأجله أعم من أن يقع مدلول العامل لأجل حصوله بأن يكون المفعول له علة حاملة له في الخارج، كـ«قعدت عن الحرب جبناً»، أو يقع لأجل تحصيله بأن يكون المفعول له معلولاً له في الخارج، وإن كان علة باعثة له في الذهن، ويسمى الأول حصوليّاً، والثاني تحصيليّاً.

(3) (**قوله: فإن الضرب فعل للتأديب**) أي فعل الضرب لأدل تحصيله التأديب، فإنه إنما يحصل بالضرب، ويترتب عليه، فالمفعول له في المثال المذكور تحصيل. وأشار بالتمثيل له دون الحصولي إلى كثرته وشهرته.

(4) (**قوله: وأنكره الزجاج**) أي أنكر الزجاج وجود المفعول له، ورد كل ما يرى مفعولاً له إلى المفعول المطلق، فقال: بأنه أي المفعول له حيث ما وقع مصدراً أي مفعول مطلق لعامله إلا أنه ورد من غير لفظ فعله كـ«جلست قعوداً»، وإنما فعل ذلك، فإنه لما كان مضمون عامل المفعول له تفصيلاً وبياناً له أمكن تأويله بالفعل المشتق وتقييده به، فإن معنى «ضربت زيداً تأديباً» مثلاً عنده أي عند الزجاج «أدبته بالضرب تأديباً»، فمعنى «أدبت» مجمل والضرب تفصيل وبيان له، وكذلك معنى «قعدت عن الحرب جبناً» عنده «جبنت في القعود عن الحرب جبناً». ثم إنه =

تأديباً» عنده أدبتُهُ بالضرب تأديباً، وقس عليه غيره.

وشرط انتصاب المفعول له لفظاً تقدير اللام، ويقدر هو إذا اتحد فاعله[1] وفاعلُ مدلول عامله، وكان المفعول له مقارناً لمدلول عامله في الوجود بأن يتحد زمانُ وجودهما[2]، نحو: «ضربتُ زيداً تأديباً»؛ إذ زمانُ الضرب والتأديب واحد أو يكون زمانُ أحدهما بعضاً من زمان وجود الآخر، نحو: «قعدتُ عن الحرب جُبْناً»، فإن زمان القعود بعض[3] من زمان الجبن.

(**نَحْـوُ: اعْمَـلْ**) أنت[4] (**طَلَباً**) مفعول له لـ«اعمل» (**لِمَرْضَاةِ اللهِ تَعَالَى**) متعلق لـ«طلباً».

=

يمكن أن يرد إلى المفعول المطلق بتأويل آخر أيضاً، أشار إليه المولى الجامي بأن يكون المفعول له في كل موضع مفعولاً مطلقاً مجازيّاً لعامله، فيكون معنى «ضربت زيداً تأديباً» «ضربت ضرب تأديب» ومعنى «قعدت عن الحرب جبناً» «قعدت قعود جبن»، والمصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور، وإطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كما في «ضربته سوطاً» أي ضرب سوط.

(1) (**قوله: ويقدر هو إذا اتحد فاعله إلى آخره**) أي إنما يقدر اللام في المفعول له إذا وجد شرطان، أشار إلى الأول بقوله: إذا اتحد فاعله إلى آخره، وإلى الثاني بقوله: وكان المفعول له إلى آخره، وإنما ترك الثالث وهو أن يكون المفعول له حدثاً لا عيناً، نحو: «جئتك للسمن» للاستغناء عنه بالشرط الأول، كما لا يخفى.

(2) (**قوله: بأن يتحد زمان وجودهما إلى آخره**) بيان لطريق المقارنة، وإشارة إلى أنها أهم من أن يتحد زمان وجود المفعول له والعامل، أو يكون زمان وجود أحدهما بعضاً من زمان وجود الآخر بأن يكون آخره أول الحدث، أو بالعكس، أو بغير ذلك.

(3) (**قوله: فإن زمان العقود بعض إلى آخره**) فهو مثال لكون زمان وجود العامل بعضاً من زمان وجود المفعول له، والمثال لعكسه شهدت الحرب إبقاعاً للصلح بين الفريقين، فإن زمان إيقاع الصلح بعض زمان شهود الحرب: إما في الواقع كما إذا وقع الشاهد الصلح بينهما، أو في قصد الفاعل كما إذا لم يوقعه بعد شهوده.

فإن المراد بالمقارنة هنا أعم من المقارنة في الوجود في الواقع أو في قصد الفاعل.

(4) (**قوله: أنت**) لا وجه للتخصيص بصيغة الأمر؛ إذ يحتمل المتكلم أيضاً، فانظر إلى هذا مع ما فعله في شرح مثال المفعول به.

{المفعول معه}

(وَ) المنصوب (**الْخَـامِسُ**) من ثلاثة عشر (**الْمَفْعُـولُ مَعَـهُ**) أي الذي فُعِلَ بِمصاحبته بأن يكون الفعل مصاحباً له في صدور الفعل عنه، أو المفعولُ مصاحباً له في وقوع الفعل عليه.

فقوله: «معه» نائبُ الفاعل للمفعول كمنا في قوله: «فيه» أو «له» أو «به»، والضميرُ المجرورُ راجعٌ إلى اللام، وفيه بحث لا يليق[1] في هذا المقام.

وهو ما يذكر بعد الواو لأجل مصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنى[2] سواء كان ذلك المعمولُ فاعلاً، نحو: «استوى الماء والخشبة»[3]، أو مفعولاً[4]، نحو: «كفاك

---

(1) (**قوله: وفيه بحث لا يليق إلى آخره**) وهو أنه كيف يكون معه نائب الفاعل مع أنه منصوب.
وأما ما اعتذر به عن نصبه من أنه مبني على ما جوزه بعض النحاة من إسناد الفعل إلى لازم النصب، وتركه منصوباً جرياً على ما هو عليه في الأكثر كما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ (الأنعام: 94) على قراءة النصب: فقد رده المصنف في الامتحان بأن القاعدة لا تثبت بالاحتمال، والإسناد إلى المصدر ثابت مقطوع، فوجب الحمل عليه ههنا، وفي الآية الكريمة أي الذي فعل الفعل معه، انتهى.

(2) (**قوله: لفظاً أو معنى**) فإن قلت: إن أريد بالفعل ما يدل على الحدث حتى يندرج فيه شبه الفعل، ومعناه أيضاً، فلا حاجة لقوله: أو معنى، وإن أريد به الفعل الاصطلاحي. وأريد بقوله: أو معنى معنى الفعل بـ«في» شبه الفعل غير مذكور؟
قلت: نختار الثاني، ونقول: اكتفى عن ذكر شبه الفعل بذكر الفعل؛ إذ كثيراً ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل، كما سبق الإشارة إليه، فهو في قوة المذكور.
وأما التعرض لمعنى الفعل صريحاً مع أنه أيضاً مما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل: فلأن بعض معنى الفعل الذي هو ما عدا أسماء الأفعال إعماله سماعي على ما صرح به الفاضل العصام.

(3) (**قوله: استوى الماء والخشبة**) أي تساوى الماء والخشبة في العلو، فلا يرد أنه لا ينطبق على ما ذكره فيما بعد من أن المراد بالمصاحبة مشاركة المفعول معه لمعمول الفعل في ذلك الفعل في زمان واحد كما هو مذهب الجمهور؛ إذ لا استواء في الخشبة في المثال المذكور، والخشبة مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته.

(4) (**قوله: أو مفعولاً**) شرط بعض النحاة كون المعمول فاعلاً، وأيده الفاضل العصام بجمل من الكلام يؤول خلاصته إلى أن اتفاق النحاة على أن ضربت زيداً وعمراً من قبيل العطف لا غير يمنع كون زيد في «كفاك وزيداً» مفعولاً معه، والفرق تحكم، لكن رده المحقق السلكوتي في حواشي اللاري بما لا يسعه هذا المقام.

وزيداً درهمٌ».

فإن قلت: التعريف ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة، نحو: «جاءني زيدُ وعمرو»؟

قلنا: إن المراد بمصاحبة المفعول معه معمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمانٍ واحدٍ، نحو: «سرتُ وزيداً»، أو مكان واحد[1]، نحو: «لو تركت الناقة[2] وفَصِيلَهَا لَرَضَعَهَا»، فلا ينتقض بِمثله، فإنها لا تدل فيه إلا على المشاركة في أصل الفعل دون المصاحبة.

ثم اعلم أن جمهور النحاة[3] ذهبوا إلى أن العامل فيه الفعل أو معناه يتوسط الواو التي بمعنى «مع»، ولكونها أخصر وضعوها موضعَ «مع»، وأصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع، فناسب معنى المعية[4] وإن كان عاملُهُ لفظاً، وجاز العطف[5]، فالعطفُ والنصبُ جائزان، نحو: «جئتُ أنا وزيدٌ» بالعطف «وزيداً» بالنصب على المفعولية، وإن لم يجز العطفُ تعين النصبُ، نحو: «جئت وزيداً»[6]، وإن كان عامله معنويّاً[7]، وجاز

---

(1) **(قوله: أو مكان واحد)** فيه أنه لو لم يعتبر وحدة الزمان أيضاً في المثال المذكور لم يصح؛ لأن تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم أن ترضع الناقة ولدها، فلا يتم أن المقصود فيه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد، كما هو المستفاد من العبارة، فالأولى الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمان واحد، وتجعل الملازمة في المثال مبنية على أن المراد بالترك عدم المحافظة، وتركهما في مكانين من قبيل حفظهما، فلا يدخل في الترك المراد فيها، كذا ذكره الفاضل العصام.

(2) **(قوله: لو تركت الناقة)** على صيغة المجهول.

(3) **(قوله: أن جمهور النحاة إلى آخره)** احترز به عن الشيخ عبد القاهر، فإنه جعل العامل الواو نفسها كما سبق.

وعن الأخفش فإنه جعل معمول الفعل الواو لكونها بمعنى «مع»، وجعل إعراب ما بعدها كإعراب ما بعد إلا الصفة.

(4) **(قوله: فناسب معنى المعية)** فإن في المعية زيادة اجتماع.

(5) **(قوله: وجاز العطف)** أي لم يجب ولم يمتنع، فلا ينتقض بمثل «ضربت زيداً وعمراً» لوجوب العطف فيه.

(6) **(قوله: نحو جئت وزيداً)** فإن العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة بين المعطوف والمعطوف عليه الذي هو الضمير المرفوع المتصل مع أنه شرط في جواز العطف عليه.

(7) **(قوله: معنوياً)** أي أمراً معنويّاً مستنبطاً من اللفظ.

العطف تعين العطف لضعف عامله، نحو: «ما لزيد وعمرو»[1]، وإن لم يجز تعين النصبُ، نحو: «مَا لَكَ وزيداً»[2]، وقس عليه غيره.

(**نَحْــوُ: يَفْنَى**) أي لا يبقى (**الْمَالُ وَتَبْقَى**) أنت (**وَعَمَلَكَ**) أي مع عملك، فاختر العملَ دون المالِ.

{الحال}

ولما فرغ من بيان المفاعيل شرع في الملحقات بها، فقال: (**وَالسَّادِسُ**) من ثلاثة عشر (**الْحَالُ**).

قدمها على التميز لوجهين:

أحدهما: أنه يُشْبِهُ الْخَبَرَ من وجهٍ[3] بخلاف التمييز.

والثاني: أنه يُشْبِهُ الظرف[4]، والظرفُ مقدمٌ على التميز، وهي ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه فيها.

وهي في اللغة: من حَالَ يَحُولُ بمعنى انقلب[5].

وفي عرف النحاة: ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به[6] حقيقة أو حكماً لفظاً أو معنى.

---

(1) (**قوله: ما لزيد وعمرو**) أي ما يصنع زيد وعمرو.

(2) (**قوله: نحو مالك وزيداً**) أي ما تصنع وزيداً، وإنما امتنع العطف فيه؛ لأن العطف على الضمير المجرور لا يجوز بغير إعادة الجار.

(3) (**قوله: أنه يشبه الخبر من وجه**) لما أن ذا الحال محكوم عليه، والحال محكوم به في المعنى، والمشابه للخبر أحق بالتقديم لكونه مشابهاً بالعمدة.

(4) (**قوله: والثاني أن يشبه الظرف إلى آخره**) لما فيه من معنى الظرفية، فإن معنى قولك: «جاءني زيد راكباً» مثلاً جاءني زيد في وقت ركوبه، وفيه نظر ظاهر؛ إذ لو لزم من تقدم الظرف على التمييز تقدم الحال المشابه به أيضاً عليه للزم من تقدم المفعول به على الحال، بل على الظرف تقدم التمييز المشابه به عليه أيضاً، فالوجه الثاني ما لا ينبغي أن يتوجه إليه.

(5) (**قوله: من حال يحول بمعنى انقلب وتغير**) قال الفاضل العصام: سمي هذا القسم به تنبيهاً على أنه لا يكون أمراً خلقياً.

(6) (**قوله: ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به إلى آخره**) زاد في التعريف قوله: حقيقة أو حكماً مع أنه مما لم يذكره المصنف وابن الحاجب إشارة إلى أن المراد من الفاعل والمفعول به في تعريف الحال أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، كما نبه عليه المولى الجامي.

فيدخل المفعول معه[1] والمطلق وغيرهما، فإنها[2] في المعنى: إما فاعل أو مفعول به، فتأمل.

والحال سبعة أقسام:

1 - **حال دائمة:** وهي التي تدوم لصاحبها حقيقة[3]، نحو: «إن الله تعالى موجودٌ قادراً».

---

(1) (**قوله: فيدخل المفعول معه إلى آخره**) يعني أنه إذا أريد من الفاعل والمفعول به أعم من اللفظي والمعنوي والحقيقي والحكمي، فيدخل في تعريف الحال الحال من المفعول معه والمفعول المطلق والحال عن غيرهما من المضاف إليه كما إذا كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً يصح حذفه مع قيام المضاف إليه مقامه، أو كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً، وهو جزء من المضاف إليه والفاعل اللفظي ما كانت فاعليته بالنسبة إلى لفظ الكلام، والمعنوي ما كانت بالنظر إلى معناه، وكذا المفعول به.

(2) (**قوله: فإنها**) أي فإن كل واحد من المفعول معه والمفعول المطلق وغيرهما من ذلك المضاف إليه في المعنى: إما فاعل أو مفعول به حقيقة أو حكماً.

أما الأول: فلأنه في نحو «استوى الماء والخشبة» قائمة في معنى الفاعل، وفي نحو «حسبك وزيداً قائماً درهم» في معنى المفعول به.

وأما الثاني: فلأن «ضربت الضرب شديداً» بمعنى أحدثت الضرب شديداً.

وأما الثالث: فلأن الحال عنه في الصورتين المذكورتين كالحال من المضاف الذي هو إما فاعل أو مفعول به، فهو حال من الفاعل أو المفعول به حكماً، نحو ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ (النحل: 123)، ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾ (الحجر: 66)

بقي بحثان:

الأول: أن المضاف إليه في الصورتين يدخل في الفاعل أو المفعول له معنى؛ إذ الأمر بإتباع ملة إبراهيم أمر باتباع إبراهيم، فهو في معنى اتبع إبراهيم ودابر هؤلاء مقطوع مصبحين مبالغة في قطعهم، فكان في معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية، كما أشار إليه الفاضل العصام، فلا حاجة إلى التعميم من الحقيقي والحكمي.

والثاني: أن قوله ما يبين هيئة الفاعل إلى آخره لو شرح بما يبين به هيئة الفاعل أو المفعول به: إما بجعل تبين ماضي التفعل أو مضارع التبين المجهول مع جعل الجار متعلقاً به لدخل فيه الحال عن المفعولين من غير حاجة إلى تعميم الفاعل والمفعول، ولعل هذا كله وجه التأمل.

(3) (**قوله: وهي التي تدوم لصاحبها حقيقة**) أي بالفعل، ولا تنفك عنه أصلاً كما يظهر من المثال، وفيه نظر ستعرفه.

2 - **وحال منتقلة:** وهي التي يتصف بها الصاحبُ غالباً[1]، نحو: «ضربتُ زيداً قائماً».

3 - **وحـــال مـــؤكدة:** وهي التي لا تنتقل من صاحبها[2] ما دام موجوداً غالباً بخلاف المنتقلة، نحو: «زيد أبوك عطوفاً».

4 - **وحال مقدرة:** وهي التي لا توجد بعد حقيقة، بل يقدر وجودُها، نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾[3].

5 - **وحال موطئة:** وهي التي يكون صاحبُها متحداً في الخارج[4]، وتوصف هي

---

(1) (**قوله: وهي التي يتصف بها الصاحب غالباً**) يعني أن صاحبها يتصف بها في غالب الأوقات، وإن زالت وانتقلت عنه في أثناء أوقات الاتصاف بأن يتصف بها، ثم تنتقل، ثم يتصف، ثم تنتقل وهلم جرّاً.

(2) (**قوله: وهي التي لا تنتقل من صاحبها إلى آخره**) يعني أنه يتصف صاحبها بها ما دام موجوداً في أغلب الأمور، ولا تنتقل منه إلا في بعضها.

فخلاصته: الفرق بين هذه الأحوال الثلاثة على ما ذكره أن الحال الدائمة: تدوم لصاحبها بالفعل، ولا تنفك عنه أصلاً.

والمنتقلة: يتصف بها الصاحب في غالب الأوقات، لكن قد تنفك وتنتقل عنه في أثناء تلك الأوقات.

والمؤكدة: يتصف بها الصاحب ما دام ذلك الصاحب موجوداً في غالب الأمر، ولا تنفك عنه إلا في النادر، نحو: «زيد أبوك عطوفاً»، فإن العطوفية لا تنتقل من الأب في غالب الأمر هذا.

وهنا بحث فإن هذا اصطلاح جديد لم يسمع من أحد؛ لأن الحال المؤكد عند الزمخشري أعم مما يلزم لصاحبها، أو يندر انفكاكها عنه، وأعم من مؤكد الجملة الاسمية كالمثال المذكور، أو الفعلية نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ﴾، فلا حال مسماة بالدائمة عنده أصلاً، وعند ابن الحاجب هي أعم أيضاً مما يلزم لصاحبها، أو يندر انفكاكها عنه إلا أنها خاص عنده بما يقرر مضمون الجملة الاسمية، ولا يسمى غيرها مما يشاركها في عدم كثرة الانفكاك عن صاحبها مؤكدة، كما صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص، وقال: ولستم دائمة، فكلام الشارح هنا لا ينطبق كل من هذين المذهبين، كما ترى.

(3) الزمر: 73.

(4) (**قوله: وهي التي يكون صاحبها متحداً في الخارج إلى آخره**) هكذا في النسخ التي عندي.

والصواب: وهي التي تكون هي وصاحبها متحدين في الخارج إلى آخره.

قال الرضي: من الأحوال الغير المشتقة قياساً الحال الموطئة، وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة، فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة.

بشيء آخر، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [1] .

6 - **وحـــال مترادفة:** وهي التي يكون صاحبُها واحداً[2]، والحالُ متعددةً، نحو: «اذهب راشداً مهدياً»[3] .

7 - **وحال متداخلة:** وهي التي تكون الثانية حالاً من ضمير الأولى، نحو: «جاء زيدٌ راكباً مُنْحَرِفاً»، فإن «منحرفاً» حال من ضمير «راكباً»[4]، فافهم[5] .

---

(1) يوسف: 2.

(2) (**قوله: وهي التي يكون صاحبها واحداً إلى آخره**) لا يخفى ما في هذه العبارة من الركاكة وعدم الارتباط جدّاً.

(3) (**قوله: اذهب راشداً مهدياً**) أراد الراشد بنفسه مهما أمكن، والمهدي إذا لم يكن الرشد بدون الهداية، فلا يرد أن الرشد فرع الهداية، فينبغي تقديم مهدياً.

(4) (**قوله: فإن منحرفاً حال من ضمير راكباً**) لأن المراد بالانحراف الانحراف في الركوب، فلا يمكن أن تكون حالاً من زيد.

(5) (**قوله: فافهم**) لعلم وجهه: أن هذه الأقسام السبعة المذكورة للحال أقسام اعتبارية متخالفة بحسب المفهوم لا أقسام حقيقية متباينة بحسب الوجود كيف، وقد يجتمع منها قسمان أو أكثر في محل واحد كما لا يخفى، فالأولى أن يقال: إن للحال تقسيمات خمسة متداخلة.

فالتقسيم الأول باعتبار انتقالها عن صاحبها، ولزومها له فهي بهذا الاعتبار:

إما منتقلة وهو الغالب.

وإما ملازمة.

والثاني باعتبار قصدها لذاتها وعدمه فهي:

إما مقصودة وهو الغالب.

وإما موطئة كما عرفت.

والثالث باعتبار التبيين والتوكيد فهي:

إما مبنية وهو الغالب، وتسمى المؤسسة.

وإما مؤكدة وهي التي تستفاد معناها بدونها.

والمؤكدة على ثلاثة أضرب:

مؤكدة لعاملها، وهي كل وصف وافق عامله إما معنى دون لفظ كما في لا تعث في الأرض مفسداً ولو معنى ولفظاً، نحو: ﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾ (النساء: 79).

ومؤكدة لصاحبها، نحو: «لا من الأرض كلهم جميعاً».

ومؤكدة لمضمون جملة، نحو: زيد أبوك عطوفاً.

والرابع باعتبار جريانها على من هي له وغيره فهي:

=

وعاملها:

1 - إما فعلٌ.

2 - أو شبهُهُ.

3 - أو معناهُ.

وشرطها: أن يكون نكرةً حقيقة كما مر[1]، أو مأولة، نحو:

فأَرسَلَها العِرَاكَ[2] [ولَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ على نَغصِ الدِّخَالِ]

=

إما حقيقية وهو الغالب.

وإما سببية، نحو: «مررت بالدار قائماً سكانها».

والخامس باعتبار الزمان فهي:

إما مقارنة لعاملها وهو الغالب.

وإما مقدرة وهي المستقبلة، نحو: مررت برجل معه صقر صائداً به غداً أي مقدراً ذلك كما سبق هذا، فإنه مما يليق أن يكتب بمجموعة النفائس.

(1) **(قوله: كما مر)** من الأمثلة.

(2) **(قوله: وأرسلها العراك إلى آخره)** أراد ما قاله لبيد العامري يصف الحمار الوحشي وتمام البيت:

وأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نقض الدخال

والضمير المنصوب في «أرسلها» يرجع إلى الأتن، والمرفوع إلى الحمار العراك أي مجتمعة ومتزاحمة لم يزدها أي لم يمنعها، ولم يشفق من الإشفاق أي لم يخف، وأنغص بفتح النون والغين المعجمة مصدر نغص الرجل بالكسر إذا لم يتم مراده، وكذلك البعير إذا لم تستتم شربه، والدخال من المداخلة، أي أرسل حمار الوحش الأتن مجتمعة، ولم يمنعها من الاجتماع في الشرب مع أن الاجتماع يوجب النغص، أي عدم تمام الشرب بمداخلة بعض الأتن بين أتانين، ودفعهما عن الشرب بالازدحام، وبين وجه عدم الذود بقوله: ولم يشفق أي لم يخف على نغص الدخال:

إما لأن حفظ الصياد أهم من الحفظ على النغص، فوقف هو على موضع عال ينظر إليها خوفاً من صائد يهجم عليها في الماء.

وإما لأنه قادر على ضبطهن بحيث يمنعن عن الدخال خوفاً من تأديبه إياهن، فالبيت وصف له: إما بحفظهن عن الصياد وإما بضبطهن عن المداخلة.

ثم إنهم اختلفوا في تأويل نحو العراك ووحد ونحوه من المصادر؟

فقال سيبويه: بأنها مصادر معرفة موضوعة موضع صفات منكرة أي معتركة ومنفرداً، فهي وإن كانت في صورة المعارف، لكنها في تقدير نكرات.

وقال غيره: هي مفاعيل مطلقة للأحوال المقدرة: إما صفات أو جملاً، أي تعترك العراك أو معترك العراك، وينفرد وحده أو منفرداً وحده، وإن شئت زيادة التحقيق في هذا المقام فارجع =

و«مررت به وحده».

ولا يتقدم على العامل المعنوي[1] فيما عدا مثلَ «زيدٌ قائماً كعمر قاعداً»[2] لضعفه في العمل، ولا على ذي الحال المجرور بحرف الجر أو الإضافة.

وقال بعضهم: إن كان[3] صاحبها مجروراً بالإضافة لا يتقدم بالاتفاق، نحو:

=

إلى شرح الكافية للمولى العصام، فلله دره من فاضل قد زين في ذلك الشرح عرائس الصحف بأنواع الدرر النفيسة وأجناس جواهر التحف، قد ألبسها حلل النوادر من المسائل باباً باباً، فجاءت بعدما جلت برافعها عرباً أتراباً.

بقي فائدة مهمة لم نجد بدّاً من بيانها، وهي أن وحده في مثل «رأيت زيداً وحده» حال من الفاعل عند سيبويه.

وأجاز المبرد أن يكون حالاً من المفعول.

وقال ابن طلحة: يتعين كونه حالاً من المفعول؛ لأنه إذا أريد الفاعل، يقال: «رأيت زيداً وحدي»، ولا يخفى عليك أن صحة «مررت برجل وحده» تدل على أنه حال من الفاعل، وأيضاً فهو المصدر أو نائب المصدر في الغالب، إنما تجيء أحوالاً من الفاعل.

(1) (**قوله: ولا يتقدم على العامل المعنوي**) أي على عاملها الذي هو معنى الفعل الذي أشار إليه فيما سبق بقوله: أو معناه، والمراد منه ما يستنبط منه معنى الفعل، ولا يكون من صيغته، لكن ليس كل ما هو كذلك عاملاً في الحال، بل مقتصر على ما سمع كما بينه الفاضل العصام.

(2) (**قوله: فيما عدا مثل زيد قائماً كعمرو قاعداً**) المراد منه ما دل على حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بأن يتعلق بكل منهما حال، فإنهم التزموا في هذه الصورة أن يلي متعلق كل حدث صاحبه، وإن لزم التقدم على العامل الضعيف، وذلك لأجل دفع الالتباس والحرص على البيان، فالتشبيه في المثال المذكور مثلاً يدل على حدث قائم بالمشبه، وحدث قائم بالمشبه به، وتعلق بما قام بالمشبه القيام، وبما قام بالمشبه به القعود، كذا بينوا.

(3) (**قوله: وقال بعضهم: إن كان إلى آخره**) يعني أن ما سبق من أن الحال لا تتقدم على شيء من صاحبه المجرور بحرف الجار والمجرور بالإضافة اتفاقاً من النحو بين منقول عن بعضهم، وهو ابن الأنباري حيث نقل الإجماع على المنع مطلقاً، وهذا من أن عدم تقدمه على صاحبه المجرور بالإضافة متفق عليه.

وأما على صاحبه المجرور بحرف الجر فمختلف فيه منقول عن بعض أخر، وأنت خبير بأن ما ذهب إليه ابن الأباري وهم كيف، والخلاف في عدم جواز تقدمه على المجرور بحرف الجر مشهور بينهم، بل نقل الخلاف في عدم تقدمه على المجرور بالإضافة أيضاً حيث قال ابن مالك في شرح التسهيل: هذا في غير الإضافة المحضة كما رأيت، وأما غير المحضة نحو هذا شارب السويق ملتوتاً الآن أو غداً فيجوز.

«جاءتني مجرداً عن الثياب ضاربةُ زيدٍ»، وإن كان مجروراً بحرف الجر، ففيه خلاف.

وقال بعضهم: لا تتقدم، وهو الأصح.

والكوفيون وبعض البصرية جوزوا تقديمها على ذي الحال المجرور[1]، كقول الشاعر:

إِذَا الْمَــرْءُ أَعْيَــتْهُ الــسِّيادَةُ نَاشِــئاً] فَمَطْلَــبُها كَهْــلاً عَلَــيْهِ شَــدِيدُ[2]

وصاحبها: معرفة أو نكرة مخصَّصة، نحو: «جاءني زيد راكباً أو رجل عالم ضاحكاً».

فإن كان صاحبُها نكرةً مخصصة وجب تقديمها عليه، نحو: «جاءني راكباً رجلٌ»، فتأمل[3].

---

(1) (قوله: والكوفيون وبعض البصرية جوزوا تقديمها على ذي الحال المجرور) أي بحرف الجر مستدلين بأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى، فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به بخلاف المجرور بالإضافة؛ لأن الحال تابع وفرع لذي الحال، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف، فلا يتقدم تابعه أيضاً، لكن فصل الكوفيون، فقالوا: إن كان المجرور ضميراً، نحو: «مررت ضاحكة بها» أو كانت الحال فعلاً نحو: «تضحك مررت بهند» جاز وإلا امتنع فتفطن.

(2) (قوله: فمطلبها كهلاً عليه شديد) فإن كهلاً حال من الضمير المجرور في «عليه»، وقد قدم عليه، وأول البيت:

إذ المرء أعيته المروءة ناشياً

أعيته من الأعياء، وهو هنا من الإعجاز كما يقال: أعياء الداء إذا أعجزه والمروة الرأفة والنصفة، والناشيء الشاب الذي جاوز حد الصغر كما في الصحاح، وهو هنا حال من الضمير المنصوب في «أعيته»، والمطلب مصدر ميمي بمعنى الطلب، والكهل من في خطه الشيب، ورأيت له بحالة، أو هو من جاوز الثلاثين أو أربعاً وثلاثين إلى إحدى وخمسين كما في القاموس، وعليه متعلق بـ«شديد» المؤخر، وحاصل المعنى ظاهر.

(3) (قوله: فتأمل) إشارة إلى أن وجه وجوب التقديم خفي؛ إذ كل ما ذكروه من الوجوه مطروح ومجروح، ولذا ترك بعضهم التوجيه والتجاء إلى شهادة الاستقراء، وإنه قد ورد صاحب الحال نكرة محضة من غير تقديم في كلامهم، ومن ذلك قولهم: عليه مائة بيضاء، وأجاز سيبويه فيها رجل قائماً، وفي الحديث: وصلى وراءه رجال قياماً، فالأولى أن يترك حديث الوجوب، ويقال: فإن كان صاحبها نكرة محضة قدم الحال عليه في الأكثر. ألا ترى أنه قد جوز صاحب التسهيل وقوع النكرة الصرفة ذا الحال من غير تقدم الحال عليه في ثلاثة مواضع:

1 - عند كون الحال جملة مقرونة بالواو، ونحو: ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ

=

(**نَحْوُ: أَعْبُدُ**) أنا أو أنت (**اللهَ تَعَالَى**) حال كوني أو كونك (**خَائِفاً**[1]) منه (**رَاجِياً**) ثواباً منه، وهو حال مترادفة أو متداخلة.

{التمييز}

(**وَ**) المنصوب (**السَّابِعُ**) من ثلاثة عشر (**التَّمْيِيزُ**).

ويقال له: التبيين والتفسير.

وَالْمُمَيَّزُ بكسر الياء وفتحها[2]: وهو ملحق بالمفعول به من حيث إنه واقع[3] بعد تمام العامل.

قدمه على المستثنى لعدم خروجه من المنصوبات[4] بخلاف المستثنى كما سيجيء.

وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة تامة بأحد الأشياء الخمسة، كما ذكرنا في بحث الاسم المبهم التام، أو عن ذات مقدرة في نسبة في جملةٍ[5]، نحو: «طاب زيد

=

عُرُوشِهَا ﴾ (البقرة: 259)؛ لأن الواو ترفع توهم النعتية.

2 - وعند كون الوصف بها على خلاف الأصل، نحو: «خاتم حديداً».

3 - وعند اشتراك تلك النكرة مع المعرفة فيها، نحو: «رأيت رجلاً وعبد الله المنطلقين».

(1) (**قوله: أعبد الله خائفاً راجياً**) تلميح إلى قوله تعالى: ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ (السجدة: 16).

(2) (**قوله: بكسر الياء وفتحها**) أما الكسر فظاهر.

وأما الفتح: فلأن المتكلم يميزه من بين الأجناس برفع الإبهام.

(3) (**قوله: من حيث إنه واقع إلى آخره**) وقد أشبعنا الكلام على هذا المقام في بحث الاسم المبهم التام.

(4) (**قوله: لعدم خروجه من المنصوبات**) فيه أن تمييز أسماء العدد قد يكون مجروراً.

(5) (**قوله: أو عن ذات مقدرة في نسبة في جملة إلى آخره**) أشار بهذا إلى تقسيم التمييز، وإنما أدرجه في التعريف المقصود به كمال التوضيح إيفاء لحق الإيجار، والجار الأول متعلق بمقدرة، والثاني مع مجروره ظرف مستقر صفة لنسبة، والمراد بالمقدرة أن تكون ملحوظة حين فهم مدلول المركب، ولا تكون معتبرة في نظم الكلام كما أن المراد بالمذكورة أن تكون معتبرة في نظم التركيب سواء كانت ملفوظة أو لا؛ إذ من البين أن «طاب زيد» مثلاً ليس فيه تقدير مبهم في نظم الكلام، وإنما يختلج في نفس المخاطب أن الطيب شيء من أشيائه، ويكون طالباً لمعرفته ليعينه المتكلم بالتمييز.

=

نفساً»، أي طاب شيء زيد[1]، أو فيما ضاهاها[2] من الصفات، نحو: «الحوضُ ممتلئٌ ماءً»، أي ممتلئ شيئه، و«الأرض مفجرةٌ عيوناً»، و«زيدٌ طيبٌ أباً»، و«زيد أفضل من عمرو علماً».

والقسم الثاني من التمييز فاعل في المعنى حقيقة أو حكماً[3].

=

قال الفاضل العصام: ولا يخفى عليك أن هذا البيان غير حسن؛ لأنه يتبادر منه أن المقصود بالتمييز في هذا القسم رفع الإبهام عن النسبة، ويلزم منه رفع الإبهام عن الذات المقدرة.

(1) (**قوله: أي طاب شيء زيد**) بالإضافة كما هو المشهور، لكن الشيخ الرضي قد قدر شيء منوناً، وجعل زيداً بدلاً مستدلاً بعدم مناسبته الأول في مثل «كفى زيد رجلاً»، فإن الرجل عين زيد لا شيء منسوب إليه.

(2) (**قوله: أو فيما ضاهاها إلى آخره**) عطف على قوله: في جملة أي مقدرة في نسبة كائنة فيما شابه الجملة بأن يكون مشتملاً على نسبة غير تامة، فالمصدر داخل في هذا القسم، وإذا لم يحتج إلى أن يقول: أو في إضافة كما قاله ابن الحاجب في الكافة والمصنف في الإظهار. ومن ثمة قال الشيخ الرضي في شرحه على الكافية: إن المصدر داخل في شبه الحملة، فلا حاجة إلى قوله: أو في إضافة، وبهذا تعرف أن قوله: من الصفات مخل كل الإخلال بحيث لا فائدة فيه سوى الإضلال. ومما يجب أن يعلم أن التمييز في كل قسم من هذين القسمين: إما عين أو عرض، والعين: إما خاص بالمنتصب عنه كالنفس، أو بمتعلقه كالماء والعيون أو محتمل لهما كالأب، فإن معنى زيد طيب أباً إما طيب أبو وإما طيب أبوته، والعين أيضاً إما إضافي، وهو الذي يتوقف فهمه على فهم شيء آخر أو غير إضافي الأول كالأب، والثاني كالنفس، والعرض: إما إضافي كالأبوة أو غير إضافي كالعلم. ثم إنه لا يختلجن في قلبك عدم ذكره المثال لبعض هذه الأقسام في القسم الأول أو الثاني؛ لأنه من قبيل الاكتفاء بما ذكر في قسم عن الذكر في الآخر؛ إذ لا فرق في التمييز بين الجملة وما شابهها، ولا تكرار المثال لما هو خاص بمتعلق المنتصب عنه؛ لأنه إما مبني على أن العامل في أحد المثالين اسم الفاعل، وفي الآخر اسم المفعول.
وإما على أن التمييز في أحدهما فاعل للعامل في المعنى إذا جعل العامل متعدياً كما يقال: الحوض مالئ مائه، وفي الآخر إذا جعل لازماً كما يقال الأرض مفجرة عيونها، فتأمل نعم يرد أن اللائق أن يقول بعد قوله: زيد طيب أباً، وأبوة حتى يستوفى هذه الأقسام.

(3) (**قوله: حقيقة أو حكماً**) الأول نحو: طاب زيد نفساً، فإنه في معنى طاب نفس زيد، والثاني نحو: الأرض مفجرة عيوناً إذا قيل: إن العيون فاعل لمفجرة حكماً من غير جعلها لازماً، فإنه نائب الفاعل فهو في حكم الفاعل.

فلا يتقدم على عامله[1] كالفاعل خلافاً للمازني والمبرد، فإنهم[2] يجوزون تقديمه على الفعل أو شبهه[3]؛ إذ المؤول بشيء لا يجب أن يكون في حكمه من كل وجهٍ، وفيه بحث[4].

والتمييز لا يكون إلا نكرةً بدليل الاستقراء خلافاً للكوفيين، كما ذكرنا، فتدبر[5].

(**نَحْـــوُ: طَابَ الْعَالِمُ**) العاملُ بعلمه (**عِبَادَةً**[6]) أي طاب شيء العالم، فإن عبادة تمييز يرفع الإبهام عن ذاتٍ مقدرة في نسبة في جملة.

---

(1) (**قوله: فلا يتقدم على عامله**) أي إذا كان القسم الثاني من التمييز فاعلاً في المعنى، فلا يتقدم على عامله الذي هو الفعل أو شبهه، وإنما لم يذكر عدم تقدم القسم الأول منه أيضاً على عامله الذي هو الاسم المبهم التام اكتفاء بما سبق في بحث الاسم المبهم التام من أن معموله لا يتقدم عليه.

(2) (**قوله: فإنهم**) جمع الضمير بملاحظة من تبعهما.

(3) (**قوله: أو شبهه**) فيه أنه يدخل فيه الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر مع أنه لا خلاف في عدم جواز التقديم عليها اللهم إلا أن يقال: المراد من شبهه هنا اسم الفاعل والمفعول فقط اعتماداً على ما اشتهر من أن شيئاً من معمولات هؤلاء الثلاثة لا يتقدم عليها، تأمل.

(4) (**قوله: وفيه بحث**) وهو أن تقديم التمييز على العامل يقتضي تقديم البيان على المبهم، وهو ينافي في الغرض من ذكر التمييز من الإبهام أوّلاً والتفصيل ثانياً لتمكن الخطاب في النفس فضل تمكن كما ذكره الفاضل العصام.

(5) (**قوله: فتدبر**) لعل وجهه: أن الاستقراء إنما يصلح أن يكون دليلاً لوجوب كون التمييز نكرة لو أثبت أن الوجه ووجهه في نحو: «زيد حسن الوجه أو وجهه» بالنصب شبيه بالمفعول، وليس بتمييز، وأثبت أيضاً أن رأيه ونفسه وبطنه في مثل: «غبن زيد رأيه، وسفه نفسه وألم بطنه» بالنصب ليست بتمييزات، بل المعنى غبن في رأيه وألم شاكياً بطنه وسفه بالتشديد على ضرب من التجوز مع أن دون كل ذلك خرط القتاد كيف مع أن كل واحد منها يرفع الإبهام، وأنه لا فرق في المفهوم بين زيد حسن وجهاً، وزيد حسن الوجه، أو وجهه بالنصب وبين غبن زيد رأياً، وسفه نفساً وألم بطناً، وبين الأمثلة المذكورة، ولذا ترك بعضهم الاستدلال بالاستقراء، واستدل بأن المقصود من التمييز رفع الإبهام، وهو يحصل بالنكرة التي هي أصل، فلو عرف يقع التعريف ضائعاً.

(6) (**قوله: نحو طاب العالم عبادة**) ولله دره حيث أتى بالمثال من القسم الثاني لسبق مثال القسم الأول في بحث الاسم المبهم التام.

{المستثنى}

(وَ) المنصوب (**الثَّامِنُ**) من ثلاثة عشر ما يطلق عليه لفظ (**الْمُسْتَثْنَى**[1]).

قدمه على خبر باب كان؛ لأنه معمول الناقصة خاصة[2] بخلافه، وهو ملحق بالمفعول به، لما مر[3].

وهو نوعان: متصل ومنفصل[4].

فالمتصل: هو الاسمُ الْمُخْرَج عن متعدد بـ«إلا» أو إحدى أخواتها[5]، نحو: «جاءني القوم إلا زيداً».

---

(1) (**قوله: وما يطلق عليه لفظ المستثنى**) إشارة إلى أن المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل؛ لأن ماهيتهما مختلفان، فإن أحدهما مخرج، والآخر غير مخرج، فيشكل عد المستثنى مطلقاً من المنصوبات؛ إذ يلزم إرادة معنيي اللفظ المشترك في إطلاق واحد، وهو غير جائز عندنا كما سبق، فلا بد في دفعه من ارتكاب عموم المشترك الذي هو استعمال اللفظ في معنيين أو أكثر الذي هو ما وضع له بأن يراد من المستثنى هنا ما يطلق عليه لفظ المستثنى. ومما يجب أن يعلم أن التعبير بعموم المجاز كما وقع عن بعضهم في هذا المقام، ومنهم الفاضل اللاري مبني على كون المستثنى مجازاً في المنقطع كما هو مذهب بعضهم، فاعتراض المحقق السلكوتي على اللاري بأن الصواب التعبير بعموم المشترك مبني على الذهول، كما لا يخفى.

(2) (**قوله: لأنه معمول الناقصة خاصة**) أي لا يكون إلا معمول الأفعال الناقصة، وإنما قيد بقوله: خاصة؛ لأن المستثنى أيضاً يكون معمولاً لها في مثل ما كان زيد إلا عالماً.

(3) (**قوله: لما مر**) أي في بحث التمييز من أنه ملحق بالمفعول به من حيث كونه واقعاً بعد تمام العامل؛ لأن المستثنى أيضاً يقع بعد تمامه، فيشبه بالمفعول به كذلك.

(4) (**قوله: ومنفصل**) أي مستثنى منقطع، وإنما عدل عن التعبير بالمنقطع مع أنه المشهور فيما بينهم كما سيعبر به أيضاً رعاية لحسن المقابلة بالمتصل.

(5) (**قوله: هو اسم المخرج عن متعدد بـ«إلا» أو إحدى أخواتها**) أي الذي أخرج عن ذي عدد وكثرة بكلمة «إلا» أو بإحدى أخواتها من الكلمات المحفوظة في باب الاستثناء، وإنما ترك تقييد إلا بكونه غير الصفة للاستثناء عنه؛ لأن الواقع بعد «إلا» التي للصفة ليس داخلاً في المستثنى حتى يحترز عنه.

ثم اعلم أن ههنا بحثاً مشهوراً هو لزوم الناقص الصريح في الاستثناء، لكن لم يمكن لنا أن نذكر نبذة منه ههنا؛ لأن المقام لا يسع لتمام البيان والنقصان مما لا يرضى به أهل الأذعان، فهذا هو السبب الذي حملني على الاستعفاء، فعليك برسالة الاستقصاء في تحقيق الاستثناء للمولى إسماعيل القنوي رحمه الملك الأعلى.

والمنفصل: هو المذكور بعدها غيرَ مُخْرَجٍ عن متعدد، نحو: «جاءني القوم إلا حماراً»، وهو منصوب وجوباً بالاستقراء إذا كان بعد «إلا» غير الصفة في كلام مُثْبَت، أي لا نفي ولا نهي ولا استفهام فيه[1] مذكورٌ فيه المستثنى منه[2]، نحو: «جاءني القوم إلا زيداً»، أو مقدماً على المستثنى منه، نحو: «جاءني إلا زيداً القوم» أو «ما جاءني إلا زيداً أحدٌ» لامتناع تقديم البدل[3] على المبدل منه، أو منقطعاً في لغة أهل الحجاز[4] ومن تبعهم، نحو: «ما في الدار أحد إلا حماراً»، أو كان بعد «خلا وعدا» في الأكثر[5]، نحو: «جاءني القوم عدا زيد أو خلا زيد» لكونه مفعولاً به[6]، وفاعلهما راجع إلى فاعل الفعل المتقدم[7]، أو مصدره، أو إلى بعض

(1) **(قوله: أي لا نفي ولا نهي ولا استفهام فيه)** لأن المثبت والموجب اصطلاحاً ما ذكره، وغير المثبت وغير الموجب ما يقابله.

(2) **(قوله: مذكور فيه المستثنى منه)** صفة جرت على غير من هي له للكلام، والضمير المجرور في «فيه» راجع إليه.

(3) **(قوله: لامتناع تقديم البدل إلى آخره)** يعني أنه إنما وجب النصب على الاستثناء في المستثنى المقدم على المستثنى منه؛ لأنه لو لم ينصب على الاستثناء لكان بدلاً عن المستثنى منه؛ إذ لا ثالث لهما، وكونه بدلاً منه ممتنع لامتناع تقديم البدل على المبدل منه.

(4) **(قوله: في لغة أهل الحجاز)** وأما بنو تميم فقد وافقوهم في وجوب نصب مستثنى من مستثنى منه لا يجوز حذفه نحو: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ (هود: 43) أي من رحمه الله، فإن من رحمه الله هو المرحوم المعصوم، فلا يكون داخلاً في العاصم، فيكون منقطعاً، والمستثنى منه الذي هو عاصم مما لا يجوز حذفه؛ إذ لا يجوز حذف اسم «لا» لنفي الجنس مع حذف خبره، كما سيجيء مع أنه لا قرينة هنا تدل على خصوصية لفظ عاصم لو حذف، لكن قد خالفوهم في جواز الإبدال في غيره المثال المذكور في الشرح.

(5) **(قوله: في الأكثر)** لأنهما يكونان فعلين ماضيين في الأكثر، وقد أجيز بجريهما لكونهما حرف جر في بعض الأحيان، وقد سبق.

(6) **(قوله: لكونه مفعولاً به)** يعني إنما وجب نصب المستثنى بعد خلا وعدا لكونه مفعولاً به لـ«خلا وعدا» فقد علم أن نصب المستثنى بعدهما ليس على الاستثناء، بل على المفعولية لهما: إما في عدا فقط وإما خلا مع كونه لازماً، فلتضمنه معنى جاوز.

وكذا بعد ما خلا وما عدا كما يجيء، وإنما التزموا استتار الضمير تحت هذه الأفعال، والتضمين في خلا وما خلا ليكون م بعدهما في صورة المستثنى بـ«إلا» التي هي أم الباب.

(7) **(قوله: راجع إلى فاعل الفعل المتقدم)** أي إلى اسم الفاعل المأخوذ منه.

مضافٍ أو إلى مطلق[1]، نحو: «جاءني القوم خلا أو عدا زيداً» الجائي منهم، أو مَجيئُهم، أو بعضُهم، أو بعضٌ منهم زيداً، وهما في محل النصب حالان، أو بعد ما خلا أو ما عد لكونه مفعولاً به أيضاً، نحو: «ما جاءني القوم ما خلا أو ما عدا زيداً» وإعرابُهُمَا وفاعلهما كما ذكرنا في خلا وعدا، فافهم[2].

ويجوز فيه النصب، ويختار البدلُ في كلام غير موجب، والمستثنى منه مذكورٌ نحو: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾[3]، أو إلا قليل.

ويعرب على حسب العوامل في كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور[4]، نحو: «ما رأيت إلا زيداً»، والمستثنى مخفوض لكونه مضافاً إليه بعد «غير» و«سوى»

---

(1) **(قوله: أو إلى بعض مضاف أو مطلق)** يعني أن فاعلهما الضمير: إما راجع إلى بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه مع كون الإضافة للاستغراق، أي خلا بعضهم مثلاً، أو إلى بعض مطلق من المستثنى منه منكر للاستغراق كما في علمت نفس أي كل نفس، وإن كان عموم النكرة في الإثبات قليلاً إذا كان فاعلاً؛ ولذا أخر هذا الاحتمال، وإنما قيدنا الإضافة في الأول بكونها للاستغراق والبعض المطلق في الثاني بكونه منكراً للاستغراق؛ إذ لو أريد البعض المعين لفات المطلوب، فإن مجاوزة البعض المعين زيداً في قولنا: «جاءني القوم عدا زيداً» مثلاً لا تستلزم مجيء كل واحد من القوم سوى زيد كما هو المطلوب وهو ظاهر، وإنما لم يجعل راجعاً إلى الكل؛ لأن صيغة الفعل مفرد كما ذكره المولى اللاري.

(2) **(قوله: فافهم)** إشارة إلى أن إعراب ما خلا وما عدا يحتمل وجهاً آخر أيضاً، وهو أن يكونا في محل النصب على الظرفية بتقدير زمان مضاف إلى مصدرهما لكون ما مصدرية تجعلهما في تأويل المصدر بأن يكون التقدير في «جاءني القوم ما خلا وما عدا زيد» مثلاً جاءني القوم وقت خلو الجائي منهم أو مجيئهم أو بعضهم أو بعض منهم أو مجاوزته زيداً. وقد جوز الفاضل العصام تقدير الزمان في عدا وخلا أيضاً، فيكون تقدير خلا زيداً زمان خلا زيداً كما في قد سافر، فيكونان أيضاً في محل النصب على الظرفية، فيستغنى عن التزام حذف قد الذي يحتاج إليه على تقدير جعلهما حالين، وأن الأخفش أجاز الجر بـ«ما خلا وما عدا» على أن ما فيهما زائدة، وهما حرفا جر.

(3) النساء: 66.

(4) **(قوله: في كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكر)** ويختص ذلك باسم المفرغ بمعنى أنه مفرغ له العامل عن المستثنى منه المتروك، وتقييد الكلام بغير الموجب لكون هذا قليلاً في الموجب؛ إذ لا يفيد فيه الكلام إلا نادراً، نحو: «كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ إلا التمساح» بخلاف غير الموجب.

و«سواء» وبعد «حاشا» في الأكثر[1].

ولو لم يكن هذا أوانَ سقوط همتي لأُفَصِّلُ لكم جميعاً[2].

(**نَحْوُ: يَدْخُلُ الْجَنَّةَ**) أي في الجنة[3] (**النَّاسُ**) أي كل إنسان (**إِلاَّ الْكَافِرَ**) لكفره[4] بالنصب وجوباً.

{خبر باب كان}

(**وَ**) المنصوب (**التَّاسِعُ**) من ثلاثة عشر (**خَبَرُ بَابِ كَانَ**) أي الأفعال الناقصة، وهو المسند بعد دخولها.

قدمه على باب «إِنَّ» لكون عامله فعلاً، وإن كان ناقصاً بخلاف الآتي، فإن عامله حرف وأمره كأمر خبر المبتدأ في كونه واحداً ومتعدداً ومفرداً وجملة وغير ذلك مما سبق في بحث المبتدأ والخبر، ولكنه يتقدم على اسْمِها[5] معرفة محضة أو نكرة مخصَّصة لاختلاف الإعراب فيهما بخلاف المبتدأ والخبر[6] لاتفاقهما في الإعراب، فلا

---

(1) (**قوله: وبعد حاشا في الأقل**) هكذا في النسخ التي رأيناها، وهو سهو من قلم الناسخ. والصواب: وبعد حاشا في الأكثر وعدا وخلا في الأقل، كما وقع في الإظهار؛ لأن حاشا حرف جر في أكثر الاستعمالات، وقد يكون فعلاً متعدياً، نحو: «ضرب القوم عمراً حاشا زيداً»، أي برأه الله تعالى عن ضرب عمرو.

(2) (**قوله: لأفصل لكم جميعاً**) الصواب: لفصلت لكم جميعاً؛ لأن كلمة «لو» يلزم فيها أن يكون الشرط والجزاء فعليتين مع كون الفعلية الجزائية: إما مجزومة بـ«لم» أو ماضية مصدرة بلام مفتوحة.

(3) (**قوله: أي في الجنة**) هذا على أحد المذهبين فيما بعد دخل كما سبق، والآخر كونه مفعولاً به، فلا حاجة إلى تقدير كلمة «في» حينئذ.

(4) (**قوله: لكفره**) إذ قد مر غير مرة أن تعليق الحكم بالمشتق يشعر بعلية المأخذ.

(5) (**قوله: ولكنه يتقدم على اسمها إلى آخره**) أي بدون قرينة دالة على كون أحدهما اسماً والآخر خبراً سوى الإعراب.

(6) (**قوله: بخلاف المبتدأ والخبر إلى آخره**) يعني أن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين أو نكرتين متساويتين في أصل التخصيص لا يجوز تقدم الخبر على المبتدأ بدون قرينة رافعة لـ«ليس» دالة على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً؛ لأنهما متفقان في الإعراب، فلا يصلح الإعراب فيهما للقرينة.

وأما عند القرينة فيجوز تقدمه عليه أيضاً كما في قوله:

بَنُونَا بَنُوا أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا ... بَنُوهنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

بد من قرينة رافعة للبس.

وهذا[1] إذا كان الإعراب فيهما أو في أحدهما لفظيّاً.

وأما إذا انتفى الإعراب فيهما[2] : فلا يجوز تقديم الخبر، نحو: «كان الفتى هذا».

ويجوز حذف «كان» لكثرة استعماله دون غيره[3] عند قرينة حالية أو مقالية، مثل «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شرّاً فشرٌّ»، وفي مثل هذه الصورة وهي أن يجيء بعد إن[4] اسمٌ، ثم فاء بعده اسم أربعةُ أوجهٍ[5]، أي إن كان عمله خيراً فجزاؤه خيرٌ، وعكسه، ونصبهما، ورفعهما، فتدبر.

(نَحْوُ: كَانَ الْمَلاَئِكَةُ عِبَادَ اللهِ تَعَالَى) لا بَنَاتَهُ تَعَالَى وفيه رد لقول بعض المفسدين[6].

---

(1) **(قوله: وهذا)** أي جواز تقدم خبر باب كان على اسمها.

(2) **(قوله: وأما إذا انتفى الإعراب فيهما)** أي لفظاً سواء وجد تقديراً أو محلاً، كما أشار إليه في المثال هذا.

(3) **(قوله: دون غيره)** أي لا يجوز حذف غير كان من الأفعال الناقصة لعدم كثرة استعمالها كـ«كان».

(4) **(قوله: وهي أن يجيء بعد إن إلى آخره)** لا بد في هذا التفسير من قيد آخر، وهو أن يصح في الاسم الأول تقدير ظرف مثل فيه أو معه، لئلا ينتقض بمثل أسير كما تسير إن راكباً فراكب، فإنه يتعين فيه نصب الأول.

(5) **(قوله: أربعة أوجه إلى آخره)** أي نصب الأول، ورفع الثاني، كما أشار إليه بقوله: أي إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير.

وعكسه أعني رفع الأول، ونصب الثاني، أي إن كان في عمله خير فجزاؤه خيراً.

ونصبهما أي إن كان عمله خيراً فكان جزاؤه خيراً.

ورفعهما أي إن كان في عمله خير فجزاؤه خير.

وترجيح بعض هذه الوجوه على بعض بقلة الحذف وعذوبة المعنى كما لا يخفى تفصيله على أولي النهي.

وقوله: فتدبر إشارة إلى أنه قد تزيد الوجوه على الأربعة، وذلك إذا رجع ضمير كان المقدر إلى المصدر المتعدي بحرف الجر، نحو: «مررت برجل إن لا صالح فطالح» أي أن لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح.

فالاقتصار على الأربعة اقتصار على ما يعم مثلها، فاستخرج عدد الوجوه بضرب من التأمل، كذا ذكره الفاضل العصام.

(6) **(قوله: وفيه رد لقول بعض المفسدين)** الذين جعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن أناثاً أشهدوا خلقهم سنكتب شهادتهم ويسألون.

{اسم باب إنّ}

(**وَالْعَاشِرُ**) من ثلاثة عشر (**اسْمُ بَابِ إِنَّ**) أي الحروف المشبهة بالفعل، وهو المسند إليه بعد دخولها.

قدمه على اسم «لا» لكونه معمولاً لما هو مشبهٌ بالفعل التام، وهو كالمتبدأ إلا في صحة وقوعه نكرة صرفة، ولو مع تعريف الخبر، ذكره الفاضل العصام، لكن لا يجوز حذفه[1] إلا لضرورةٍ.

(**نَحْوُ: إِنَّ السُّؤَالَ**) في القبر والمحشر (**حَقٌّ**[2]) أي ثابت بالكتاب والسنة، ومن أنكره فقد ضل ضلالاً بعيداً.

---

(1) (**قوله: لكن لا يجوز حذفه إلى آخره**) استدراك عن قوله: وهو كالمبتدأ، فلا يخفى ما في العبارة من الركاكة.

(2) (**قوله: أن السؤال في القبر والمحشر حق**) أي ثابت بالكتاب والسنة. أراد أن اللام في السؤال للعهد الخارجي بإرادة حصة نوعية من مدخوله، أعني السؤال أي السؤال في الآخرة، فإن له فردين:

أحدهما: في القبر، وهو سؤال المنكرين.

والآخر: في الحشر وهو الحساب؛ إذ قد تقرر عندهم أن المعهود الخارجي لا يجب أن يكون مشخصاً معيناً، بل قد يكون نوعاً معيناً أيضاً، وهذه الحصة وإن لم يتقدم ذكرها لا صريحاً ولا ضمناً إلا أنه استغنى عن تقدم ذكرها بعلم المخاطب بها لكونها حصة كاملة من حصص جنسها.

وقوله: بالكتاب ناظر إلى قوله: والمحشر.

وقوله: والسنة ناظر إلى قوله: في القبر؛ لأن السؤال في المحشر الذي هو عبارة عن الحساب ثابت بنصوص الكتاب المجيد المشعرة بالجزاء، والحساب بخلاف سؤال المنكر والنكير في القبر، فإنه إنما ثبت بالسنة لا بالكتاب، كما تقرر في محله، نعم قد ثبت بالكتاب عذاب القبر كما قال الله تعالى: ﴿ ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ﴾ (غافر: 46)، لكنه غير السؤال، كما لا يخفى.

ففي عبارة الشارح لف ونشر غير مرتب، والنكتة رعاية الترتيب في الموضعين، فاعرف وأنت خبير بأن الأولى تخصيص السؤال هنا بالسؤال في القبر؛ لأنه المتبادر، ولكثرة منكريه من أهل البدع والأهواء بخلاف السؤال في المحشر، وقد عرفت فيما سبق أن غرض المصنف في أمثلة هذه الرسالة الإشارة إلى الرد عليهم.

{اسم لا لنفي الجنس}

(**وَالْحَادِي عَشَرَ**) من ثلاثة عشر (**اسْمُ لاَ**) التي (**لِنَفْيِ**) صفة (**الْجِنْسِ**) وحكمه.

قدمه لأن عامله مشابهٌ؛ لأن فبينهما شدة اتصال، ولأن عمل «ما» و«لا» مختص ببعض اللغة بخلاف «لا»، فلها رجحان عليهما، وهو المسند إليه بعد دخولها.

(**نَحْـــوُ: لاَ طَاعَةَ مُغْتَابٍ مَقْبُولَةٌ**) عند الله تعالى؛ لأن الغيبة تزيل ثوابها[1]؛ لأن الغيبة أشد من الزنا[2].

وقد مر شرط العمل في بحث العامل.

وقد يحذف اسمها وقت ذكر الخبر كما يحذف الخبر عند وجود الاسم، وإلا يلزم الإحجافُ[3]، نحو: «لا عليك» أي لا بأسٍ عليك.

{خبر ما ولا المشبهتين}

(**وَالثَّانِي عَشَرَ**) من ثلاثة عشر (**خَبَرُ مَا وَلاَ الْمُشَبَّهَتَيْنِ**) في النفي والدخول على الجملة الاسمية (**بِلَيْسَ**) وهو المسند بعد دخولهما.

ويعملان في الاسم والخبر عند الحجازين.

وأما بنو تميم: فلا يثبتون لهما العمل.

---

(1) (**قوله: لأن الغيبة تنزيل ثوابها**) إشارة إلى أن عدم القبول ليس على حقيقته، بل هو مجاز عن زوال الثواب بضرب من التشبيه، وذلك لأنه يؤخذ من حسنات المغتاب، فتدفع إلى خصمه إيفاء لحقه يوم الحساب.

والغيبة: بالكسر اسم من الاغتياب، وفتح الغين من غلط العوام؛ إذ هو بفتحها مصدر بمعنى الغيبوبة، وهي أن تذكر أخاك بما يكره، فإن كان فيه فقد أغبته، وإن لم يكن فيه فقد بَهتته أي قلت عليه ما لم يفعله، كما وقع بهذا لفظ الحديث.

(2) (**قوله: لأن الغيبة أشد من الزنا**) تعليل لإزالة الغيبة ثواب الطاعة. يعني أن الغيبة أشد ذنباً من الزنا لكونها من حقوق العباد دونه؛ إذ من البين أن ما هو من حقوق العباد تزيل الثواب الموعود يوم التناد، وهذا مأخوذ من لفظ الحديث الذي أورده صاحب كشف الأسرار حيث قال: وفي الحديث الغيبة أشد من الزنا، قالوا: وكيف قال: إن الرجل يزني، ثم يتوب فيتوب الله عليه، وإن صاحب الغيبة لا يغفر له حتى يغفر له صاحبه.

(3) (**قوله: وإلا يلزم الإحجاف**) وهو بكسر الهمزة بمعنى الإذهاب والتنقيص.

قدمه على المضارع؛ لأنه اسمٌ، وهو أصل في المعمولية[1] بخلافه، فإنه ليس بأصلٍ فيها، وهو مثل خبر المبتدأ فيما ذكر في بحث الخبر.

(**نَحْوُ: مَا الْغِيْبَةُ**) أي ليس الغيبة (**حَلالاً**) لما ذكر آنفاً مثال لـ«ما» (**وَلاَ نَمِيمَةٌ**) أي ليس النميمة (**جَائِزَةً**) بالنصب خبر «لا» مثال لـ«لا».

{المضارع الذي دخله النواصب}

(**وَ**) المنصوب (**الـثَّالِثَ عَـشَرَ**) من ثلاثة عشر (**الْمُضَارِعُ**) لما كان المراد منه جميعه وصفه[2] بقوله: (**الَّـذِي دَخَلَهُ**) وقوله: (**إِحْدَى**) فاعل لـ«دخل» (**النَّوَاصِبُ**) أي النواصب الأربعة التي ذكرت في النوع الرابع من السماعي.

(**نَحْوُ: أُحِبُّ أَنْ يَغْفِرَ**) الله تعالى (**ذُنُوبِي**) أي مغفرةَ اللهِ ذُنُوبِي.

{المجرورات}

ولما فرغ من المنصوبات أراد أن يشرع في المجرورات[3]، فقال: (**وَأَمَّـــا**) المعمول (**الْمَجْرُورُ**) من الأقسام الأربعة من المعمول بالأصالة (**فَاثْنَانِ**) بالاستقراء.

{المجرور بحرف الجر}

(**الأَوَّلُ**) منهما (**الْمَجْرُورُ بِحَرْفِ الْجَرِّ**) وقد مر بيانه في بحث حرف الجر.

---

(1) (**قوله: لأنه اسم وهو أصل في المعمولية**) أي لأن خبر ما ولا اسم أو في تأويله، وهو أصل في المعمولية لكون الأصل فيه الإعراب، ولا تتوهمني أن هذا مناف لما أسلفه في أول المنصوبات من أن غير المفاعيل الخمسة ليس بأصل، بل ملحق بها؛ لأن المراد هناك نفي الأصلية في المنصوبية، وهنا إثباتاً في المعمولية، وبينهما بون بعيد.

(2) (**قوله: ولما كان المراد منه جميعه وصفه إلى آخره**) يعني أنه لما أراد بقوله: المضارع جميع أفراد المضارع بجعل اللام للاستغراق لم يصح الكلام لعدم كون جميع أفراده من المنصوبات، فوصفه بقوله: الذي دخله إلى آخره، ووصفاً احترازيّاً ليستقيم معنى الكلام، وأنت خبير بأن الظاهر أن اللام فيه للعهد الذهني، والتوصيف بقوله: الذي للكشف والتوضيح، أي بعض أفراد المضارع الذي دخله إلى آخره.

(3) (**قوله: أراد أن يشرع في المجرورات**) جمع المجرورات: إما للمشاكلة بالمنصوبات.
وإما لاعتبار الأفراد.
وإما لما قيل من كون أقل الجمع اثنين، كا سبق مثله في بحث العامل المعنوي.

قدمه لأنه أصلٌ للمجرور بالإضافة؛ لأن فيه حرف جر حقيقة أو حكماً[1].

(**نَحْوُ: اعْمَلْ**) أنت (**بِإِخْلَاصٍ**) تام، يعني بالنية الخالصة لرضاء الله تعالى.

{المجرور بالإضافة}

(**وَالثَّانِي: الْمَجْرُورُ بِالإِضَافَةِ**) معنوية أو لفظية.

ولا يتقدم المضاف إليه على المضاف، ولا معموله عليه إلا أن يكون المضاف لفظ «غيرُ»، فيجوز تقديمُ معمول المضاف إليه عليه، نحو: «أنا زيداً غير ضارب» لكونه بمعنى «لا ضارب»[2] لتضمنه النفي، ولذا أُكِّدَ بـ«لا»[3] في ﴿ **غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ** ﴾[4]، فيكون الإضافة كلا إضافة.

ولا يُفْصَلُ بينهما بشيء في السعة إلا بما سمع من العرب ويُحْفَظُ.

وقيل: هو في ثلاثة مواضع[5]:

الأول: مفعول المضاف[6] كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ

---

(1) (**قوله: لأن فيه حرف جر حقيقة أو حكماً**) أي لأن في المجرور بالإضافة تقدير حرف الجر قبله: إما حقيقة كما في الإضافة المعنوية، أو حكماً كما في الإضافة اللفظية، وهذا مبني على أحد المذاهب فيه، كما سبق التفصيل في بحث الاسم المضاف.

(2) (**قوله: لكونه بمعنى لا ضارب**) فكأنه لا إضافة ثمة كما لا إضافة ههنا، فكما يجوز أن يقال: أنا زيد إلا ضارب يجوز أنا زيداً غير ضارب.

(3) (**قوله: ولذا أكد بلا إلى آخره**) أي ولتضمن كلمة «غير» معنى النفي أكد بـ«لا» في قوله تعالى: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ (الفاتحة: 7) مع أن كلمة «لا» المسماة بالمزيدة عند البصريين إنما تقع بعد واو العاطفة في سياق النفي للتأكيد، والتصريح بتعلق النفي بكل من المعطوف والمعطوف عليه.

(4) الفاتحة: 7.

(5) (**قوله: وقيل: هو في ثلاثة مواضع**) أي الفصل بينهما في السعة كائن في ثلاثة مواضع، ولو قال: وهو أي ما سمع من العرب ثلاثة لكان أولى، كما لا يخفى، والقائل بهذا نحاة الكوفة.
وأما البصريون: فقد خصصوا الفصل في المواضع المذكورة بأشعر، ولم يجوزوه في السعة بشيء.

(6) (**قوله: الأول مفعول المضاف**) إما بأن يكون المضاف وصفاً، والمضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني كما في الآية.

=

رُسُلَهُۥٓ ﴾[1] بنصب الوعد، وجر رسل على قراءة بعضهم.

والثاني: ظرفه[2]، كقوله: «تركُ يوماً نفسِك» بالجر مضاف إليه لـ«ترك» و«يوماً» ظرفه.

والثالث: واو القسم، نحو: «غلام والله زيدٍ» بالجر.

ولا في الضرورة إلا بالظرف[3] كقوله:

[لَمَّا رَأَتْ ساتيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ] لله دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لامَها[4]

=

وإما بأن يكون مصدراً، والمضاف إليه فاعله، والفاصل مفعوله كقراءة ابن عامر: ﴿ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ (الأنعام: 137) شرائهم بنصب أولادهم، وجر شركائهم.

(1) إبراهيم: 47.

(2) **(قوله: والثاني ظرفه)** إما بأن يكون المضاف وصفاً، والمضاف إليه مفعوله، والفاصل ظرفه كقوله عليه السلام: «هل أنتم تاركو لي صاحبي».

وإما بأن يكون المضاف مصدراً، والمضاف إليه مفعوله، والفاصل ظرفه كقول بعضهم: «ترك يوماً نفسك وهواها سعى في رداها»، أي تركك يوماً نفسك مع هواها سعى في هلاكها.

(3) **(قوله: ولا في الضرورة إلا بالظرف)** عطف على قوله: في السعة، أي ولا يفصل بينهما بشيء في الضرورة الشعرية إلا بالظرف.

(4) **(قوله: لله در اليوم من لامها)** صدره:

لما رأيت ساتيد ما استعبرت

والبيت لعمرو بن قيئة كما في شروح الشاطبية، قدر مضاف إلى من فصل بينهما اليوم، وضمير المؤنث في المواضع الثلاثة يرجع إلى محبوبة الشاعر السابق ذكرها قبل هذا البيت.

وساتيدما: اسم موضع، وإنما امتنع من الصرف باعتبار كونه اسماً للبقعة، فوجد فيه العلمية والتأنيث، واستعبرت بمعنى بكت.

قال الشيخ الرضي: الدر في الأصل ما يدر، أي ما ينزل من الضرع من اللبن، ومن الغيم من المطر، وهو كناية عن الفعل الممدوح الصادر منه.

والمراد به هنا: لوم اللائم لها لعدم استقرارها في ذلك الموضع، وإنما نسب فعله إليه تعالى قصداً للتعجب منه؛ لأن الله تعالى منشيء العجائب، فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه، ينسبونه إليه تعالى، ويضيفون إليه.

فمعنى لله دره: ما أعجب فعله.

وفي القاموس: وقولهم: لله دره أي عمله، ولامها فعل ماض من اللوم، كما أشار إليه بقوله من اللوم.

فافهم[1].

وقد يُحْذَفُ المضاف لقرينة، فيُعْطَى إعرابُه للمضاف إليه[2] لقيامه مقامه، كقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[3]، أي أهل القرية.

وقد يبقى مجروراً على الندور[4]، نحو قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱلْأٓخِرَةَ﴾[5] بجر الآخرة أي ثواب الآخرة.

---

(1) (قوله: فافهم) إشارة إلى ما ذكره المصنف في الامتحان من أن الحق في هذا ما قال ابن هشام في التوضيح: إن الفصل سبعة أقسام: ثلاثة جائزة في السعة، وهي ما سبق.
وأربعة مختصة بالشعر الفصل بمعمول لفظ غير مضاف، وبفاعله وبنعته وبالنداء.
وقد أورد فيه الأمثلة فارجع إليه.
وقد زاد ابن مالك في ألفيته الفصل بإما كقوله:

هُما خُطتَّا إِمَّا إِسارٌ ومِنَّةٌ ... وإِما دَمٌ، والقَتْلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ

فليحفظ.

(2) (قوله: فيعطي إعرابه للمضاف إليه إلى آخره) وقد يكون الأول مضافاً إلى مضاف، فيحذف الأول والثاني، ويقام الثالث مقام الأول في الإعراب، نحو: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴿٨٢﴾﴾ (الواقعة: 82) في وجه، أي وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم.

(3) يوسف: 82.

(4) (قوله: وقد يبقى مجروراً على الندور إلى آخره) إنما قال: على الندور دون الشذوذ؛ لأنه قد يكون قياساً، وهو إذا كان المضاف المحذوف مماثلاً لما عطف عليه سواء اتصل العاصف بالمعطوف، أو انفصل عنه لما كقوله:

أَكُلَّ امرِئٍ تحسبينَ امرءًا ... ونارٍ تُوقَّدُ بالليلِ نارا

وقولهم: ما كل مبضاء شحنة، ولا سوء أي تمرة، وفيما عدا هذا محفوظ لا يقاس عليه كالجر بدون عطف، أو مع العاطف المفصول بغير «لا» كما في الآية المذكورة على تقدير التقدير بـ«يريدون» عرض الآخرة كما ذهب إليه ابن مالك وجماعة من النحويين؛ لأن المضاف المحذوف عرض يكون حينئذ مماثلاً لما عطف عليه، أعني عرض الدنيا، لكن قد فصل بين العاطف وبينه بغير كلمة «لا».

وأما على تقدير التقدير بثواب الآخرة كما اختاره الشارح وبعض من النحاة، أو بعمل الآخرة كما قرره ابن أبي الربيع في شرحه للإيضاح، فلا يكون المضاف مماثلاً لما عطف عليه، وبما قررنا ظهر فساد قول الشارح المدقق للإظهار هنا من أن إبقاءه مجروراً بعد حذف المضاف ليس بقياس.

(5) آل عمران: 152.

(نَحْوُ: **ذَنْبُ الْعَبْدِ**) أي معصية ربه (**يُسَوِّدُ قَلْبَهُ**[1]) كما يسود الغبارُ العمامةَ.

{المجزوم}

ولما فرغ من المجرور الذي يختص بالاسم شرع في المجزوم الذي يختص بالفعل، فقال: (**وَأَمَّــا الْمَجْــزُومُ**) من الأقسام الأربعة للمعمول بالأصالة (**فَوَاحِدٌ**) بالاستقراء (**وَهُــوَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي دَخَلَهُ**) أي الفعل المضارع (**إِحْدَى الْجَوَازِمِ**) المذكورة سابقاً في بحث العامل في المضارع.

فإن كانت الجوازمُ كلم المجازاة، فتدخل على الفعلين، ويسمى الأول شرطاً، والثاني جزاء فإن كانا مضارعين[2]، أو الأول فقط مضارعاً فالجزم واجب في المضارع، نحو: «إن تزرني أزرك»، ونحو: «إن تزرني فقد زرتك».

---

(1) (**قوله: ذنب العبد يسود قلبه**) يعني أن ذنوب العبد تورث حالة في قلبه تكون تلك الحالة حائلة بينه وبين الخوف والارتداع من ارتكاب المحارم والذنوب، فتوجب جسارة على ارتكابها، أو تكون حائلة بين القلب وتوارد أنوار التجلي والفيوض عليه.
والأول: أنسب بما ورد في الآثار.
والثاني: أليق بمذاق أولي الأبصار.
وعلى تقديرين يكون تلميحاً إلى ما ورد من أن المؤمن إذا أذنب وورث في قلبه نكتة سوداء، فهنا استعارة أصلية وتبعية حيث شبه إيراث الحالة المذكورة بالتسويد في مطلق البشاعة والقباحة، أو في كون كل منهما حائلاً بين الشيئين.
أما الحالة المذكورة: فلما عرفت.
وأما التسويد: فلأن تسويد المرآة مثل يحول بينه وبين الصور المنجلية عليه، فلا تنطبع فيه، واستعير التسويد لإيراث الحالة المذكورة استعارة أصلية، وبتبعيتها استعير يسود بعدما اشتق من التسويد لإيراث الحالة المذكورة، فكان استعارة أصلية وتبعية.
ويحتمل المقام للاستعارة التمثيلية والمكنية كما لا يخفى تقريرهما.
وفي التعبير بالعبد دون أن يقول: ذنب المرء، ومثله إشارة إلى شناعة الذنوب؛ إذ لا ينبغي للعبد من حيث هو عبد أن يعصى مولاه الذي رباه، وقد أشار إليه الشارح بقوله: أي معصية ربه مع التنبيه على كون إضافة الذنب إلى العبد من قبيل الإضافة إلى الفاعل، نسأل الله الفياض المتعالي أن يجعل قلوبنا مظاهر لأنوار التجلي.

(2) (**قوله: فإن كانا مضارعين**) أي حال كون الجزاء بلا فاء؛ إذ لا بد من هذا القيد؛ لأن الفاء تمنع عن الجزم، ثم إن إطلاق المضارع عليهما مع كونهما اسمين للجملتين كما سبق باعتبار صدريهما لظهور الجزم فيه.

وإن كان الأول ماضياً والثاني مضارعاً فالوجهان، نحو: «إن أتاني زيد آته أو آتيه»، وإن كان الجزاء ماضياً بغير «قد» لفظاً[1]، نحو: «إن أكرمتني أكرمتك» أو معنى نحو: «إن خرجتَ لم أخرج» لم يجز الفاء، وإن كان مضارعاً مثبتاً[2] أو منفيّاً بلا فالوجهان، وإن كان غيرهما[3] فالفاء واجبٌ، فتذكر.

(**نَحْوُ: إنْ تُخْلَصْ**) أي إن تَصِرْ ذَا[4] خُلُوصٍ (**يُقْبَلُ**) على صيغة المجهول (**عَمَلُكَ**) نائب الفاعل، ويجوز الفاء في الجزاء أي فَيُقْبَلُ.

{المعمول بالتبعية}

ولما فرغ من المعمول بالأصالة شرع في التبعية، فقال: (**وَالضَّرْبُ الثَّانِي**) من النوعين.

هذا أحسن مما في الإظهار حيث قال: والضرب الثاني؛ إذ هو الأخصرُ والأنسبُ

---

(1) (**قوله: وإن كان الجزاء ماضياً بغير «قد» لفظاً إلى آخره**) أي إذا كان الجزاء ماضياً لفظاً بغير «قد» بأن يكون بمعنى المضارع لا بمعنى تفسد، فإنه إذا كان ماضياً بمعناه يلزم فيه كلمة «قد» ظاهرة أو مقدرة أو ماضياً معنى بأن يكون مضارعاً منفيّاً بـ«لم» أو «لما»؛ لأنه بمعنى الماضي، فلا يجوز دخول الفاء على الجزاء في الصورتين لتحقق تأثير أداة الشرط فيه يقلب معناه إلى الاستقبال، فلا حاجة إلى الرابط اللفظي مع وجود التعلق المعنوي، وبما قررنا ظهر أن قوله بغير «قد» قيد للماضي اللفظي؛ إذ لا يتصور دخوله على المضارع المنفي بـ«لم» أو «لما»، فجعله قيداً للماضي المطلق مما لا يخلو من السماجة، وأن المراد منه أن يكون الماضي بمعنى المضارع، وأنت خبير بأنه يلزم أن يقيد الماضي بكونه متصرفاً، فإن الجزاء إذا كان ماضياً غير متصرف يجب دخول الفاء فيه، فتأمل.

(2) (**قوله: وإن كان مضارعاً مثبتاً إلى آخره**) أي بغير سين وسوف.

(3) (**قوله: وإن كان غيرهما إلى آخره**) أي وإن كان الجزاء غير الماضي والمضارع المذكورين بأن يكون جملة اسمية أو ماضياً غير متصرف كما عرفت، أو ماضياً مقترناً بـ«قد» بأن يكون بمعنى نفسه أو مضارعاً مقترناً بالسين أو سوف أو لن أو أما أو فعلية إنشائية، فالفاء واجب الدخول على الجزاء للاحتياج إلى الرابط اللفظي لعدم تأثير الأداة فيه، كما يخفى على المتأمل.

(4) (**قوله: أي إن تصر ذا خلوص**) هذا بظاهره يشعر بأن الهمزة في تخلص للصيرورة كما في «أمشى الرجل» أي صار ذا ماشية، وكأنه حمله على ذلك عدم ذكر المفعول له، لكن لا حاجة إليه؛ إذ هو متعد حذف مفعوله بقرينة ذكره في الجزاء، أي إن تخلص العمل لله يقبل عملك، وقد مر فيما سبق تفسير الإخلاص في يضطرك تركه ههنا إلى البصباص فيه لطافة.

للأول[1]، وقال فيه: وأما المعمول بالتبعية (**خَمْسَةٌ**) بالاستقراء.

اعلم أوَّلاً أن شيئاً منها لا يقدم على متبوعها في السعة.

وأما في الضرورة الشعرية: فيجوز تقديم العطف بالحرف في أثناء الخمسة[2]، كقوله:

[أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ] لَـيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ[3]

عطف على السلام المؤخر، وعاملها عاملُ متبوعها، وهو مذهب سيبويه.

وأما الأخفش: فقال: العامل فيها معنوي دون عامل متبوعها، فتذكر لما مر، وإعرابها كإعراب متبوعها ولو محلاًّ.

{الصفة}

(**الأَوَّلُ**) من تلك الخمسة (**الصِّفَةُ**).

قدمها لكونها أشد متابعة[4]، وأكثر استعمالاً، وأوفر فائدة كالمدح والتخصيص[5].

---

(1) (**قوله: والأنسب للأول**) فيه لطافة.

(2) (**قوله: في أثناء الخمسة**) أي من بين الخمسة؛ لأنهم جوزوا تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم وأو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط أن لا يتقدم المعطوف عليه على العامل.

وأما في البواقي فلم يجوزوه أصلاً، ولا يخفى عليك عدم صحة هذه العبادة.

(3) (**قوله: عليك ورحمة الله السلام**) إذ التقدير: عليك السلام ورحمة الله، فقدم المعطوف للضرورة، وهذا عجز بيت صدره:

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ

كني بالنخلة في امرأة.

فعليك: بكسر الكاف على صيغة التأنيث، وذات عرق موضع في البادية، كذا في الصحاح.

وقال الدماميني: هو ميقات العراقيين الذي وقته لهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبينه وبين مكة اثنان وأربعون ميلاً، وهو جبل صغير، والعرق من الأرض السبخة التي تنبت الطرفاء، ولا أظن أن يخفى عليك في وقت من الأوقات لطف المناسبة بين أهل الميقات والميقات.

(4) (**قوله: لكونها أشد متابعة**) للمتبوعه لما ستعرف من أنه يتبعه في عشرة أمور بخلاف سائر التوابع.

(5) (**قوله: كالمدح والتخصيص**) أي فائدة الصفة: قد تكون مجرد الثناء والمدح، نحو: بسم الله الرحمن الرحيم.

=

وهو تابع يدل على معنى في متبوعه[1].

وتكـون واحـدة ومـنه ومـتعددة، نحـو: «جاءنـي الـرجلُ العـالِمُ الفاضـلُ العاقـلُ»، ومفردة وجملة خبرية إذا كان الموصوف نكرة[2]، نحو: «جاءني رجل أبوه قائم»، ويلزم

=

وقد تكون التخصيص، وهو في النكرة كـ«رجل عالم»، ولها فوائد أخر، لا تخفى على أهل المعاني.

(1) (**قوله: تابع يدل على معنى في متبوعه**) أي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه تحقيقاً كالوصف بحال الموصوف، أو تنزيلاً كالوصف بحال المتعلق لتنزيل حاله منزلة حال المتبوع، أو المراد الدلالة على معنى في متبوعه أعم من دلالة الوصف وحده، أو مع ضميمة المتعلق، ولا خفاء في دلالته مع المتعلق على حال المتبوع، وإنما سمي وصفاً بحال المتعلق لجريان الإعراب على ما يدل على حال المتعلق، وإنما ميز عن الوصف بحال الموصوف مع أن كليهما للدلالة على معنى في المتبوع لاختلاف أحكامهما كما حققه الفاضل العصام، وبما حررنا ظهر أن التعريف بهذا جامع ومانع.

أما جمعه: فكما ظهر.

وأما منعه: فلأن سائر التوابع لا يدل شيء منها بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى فيه.

وأما دلالة البدل والعطف بالحروف في مثل «أعجبني زيد علمه وأعجبني زيد وعلمه» على حصول صفة في زيد، فليست بهيئة تركيبه مع زيد، بل لإضافته إلى ضميره.

وكذا دلالة كلهم على الشمول في القوم في نحو: «جاءني القوم كلهم».

فإذا تم التعريف بهذا القدر جمعاً ومنعاً لم يحتج إلى قيد مطلقاً:

إما بجعله قيداً للظرف كما رجحه الفاضل العصام، أو قيداً للدلالة كما اختاره المولى الجامي، وإن ذكره ابن الحاجب والمصنف في الكافية والإظهار، وتكلف شراحهما في بيان فائدته، فلم يأتو بشيء يشفي العليل، أو يروي القليل، فعليك بمراجعتها إن أردت التفصيل.

(2) (**قوله: وجملة خبرية إذا كان الموصوف نكرة**) أي وتكون الصفة جملة خبرية إذا كان الموصوف بها نكرة، وذلك لكونها في حكم النكرة، ودلالتها على معنى في المتبوع كالمفرد.

اعلم أنهم قد عللوا كون الجملة في حكم النكرة بكونها لإفادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لإفادة فرد مجهول.

واعترض عليه الفاضل العصام بأنها إذا جعلت صفة تجب أن تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفه عند المخاطب بما يعرفه من النسبة.

ثم أجاب بأنه يكتفي في كونها في حكم النكرة بأنها موضوعة لإفادة نسبة مجهولة، واستعمالها في النسبة المعلومة طار على وضعها النهي، وأنت خبير بأن أقوى ما حملهم على الحكم بكون الجملة نكرة وقوعها صفة للنكرة في التراكيب، فمتى لم يجر هذا التعليل في الجملة الواقعة صفة، فكيف يصفى إليه، ويقدم إلى تصحيحه، فالأسلم ما سنح للذهن الفاتر، وسمح به الخاطر

=

فيها الضمير الراجع إلى تلك النكرة للربط.

ويحذف لقرينة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٍ شَيۡـًٔا ﴾[1]، أي فيه.

وهي على قسمين:

1 - قسم يوصف بحال الموصوف.

2 - وقسم[2] يوصف بحال المتعلق.

والأول: يسمى صفة جرت على من هي له.

والثاني: على غير من هي له.

فالأول يتبعه في عشرة أمور يُوجد منها في كل تركيب أربعةٌ في الإعراب، والتعريف، والتنكير، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، نحو: «جاءني رجل عالم وجاءتني امرأة صالحة».

=

الهاتر، وهو أنهم لما رأوا الجمل التي ليست في تأويل المفرد أنها تقع معمولات كالحال والتابع والخبر إلى غير ذلك اضطروا إلى أن يحكموا بكونها في حكم المعرفة، أو النكرة صيانة لقواعدهم المقررة مثل كون الصفة تابعة لموصوفها في التعريف والتنكير إلى غير ذلك، ولما كانت النكرة أصلاً بالنسبة إلى المعرفة كانت أولى بأن يلحق الجمل بها.

(1) البقرة: 48، 123.

(2) **(قوله: قسم يوصف بحال الموصول وقسم إلى آخره)** ليت شعري ما أعجله بنسيان ما تقدم آنفاً من أن الجملة الواقعة صفة يلزم فيها الضمير الراجع إلى تلك النكرة؛ إذ لا مجال لأن يجعل نائب الفاعل في الموضعين ضميراً مستتراً راجعاً إلى الموصوف، أعني قسم، وهو ظاهر من أن يخفى، فهو:

إما مجموع الجار والمجرور في الموضعين.

وإما الضمير المستتر الراجع إلى مصدر الفعل بتضمينه معنى الوقوع كما هو الجادة المشهورة، أي يقع الوصف بحال الموصوف، ويقع الوصف بحال المتعلق، وعلى التقديرين لا ضمير فيه يرجع إلى الموصوف كما ترى، اللهم إلا أن يقال: هو محذوف هنا في الموضعين، أي قسم يوصف فيه بحال الموصوف، وقسم يوصف فيه بحال المتعلق، ولا يخفى بعده.

ثم إن المراد بحال الموصوف حاله على حسب العبارة بأن يجعله المتكلم حالاً له، ولو تجوزاً، وبحال المتعلق عكسه. فلا يرد أنه لو أريد ما هو حاله في نفس الأمر، وحال متعلقه كذلك يلزم أن يكون «جاءني وجاءني رجل صائم نهاره» من الأول «وجاءني رجل حسن الوجه» بنصب الوجه، أو جره من الثاني، وليس كذلك كما لا يخفى.

والثاني يتبعه في الثلاثة الأول، يعني في الإعراب، والتعريف، والتنكير، ويوجد منها في كل تركيب اثنان، نحو: «جاءني رجال راكب غلامُهم».

(**نَحْوُ: أَعْبُدُ**) أنت أو أنا (**اللهَ الْعَظِيمَ**) صفة للجلال، فتدبر[1].

{العطف}

(**وَ**) التابع (**الثَّانِي**) من الخمسة (**الْعَطْفُ**) أي المعطوف (**بِأَحَدِ الْحُرُوفِ الْعَشَرَةِ**).

قدمه مع كونه بالواسطة[2] لاستقلاله لفظاً[3]، وهو ظاهرٌ، ومعنى لكونه مقصوداً بالنسبة[4] كمتبوعه بخلاف السائر، كما سيجيء.

---

(1) (**قوله: فتدبر**) لعله إشارة إلى أن التمثيل بمثل الله العظيم، إنما يصح إذا اعتبر العظيم صفة. وأما إذا اعتبر كونه اسماً من أسمائه تعالى فلا؛ إذ يكون حينئذ بدلاً عن الجلالة لا وصفاً له، أو إشارة إلى اللطافة التي تضمنها قوله صفة للجلالة.

(2) (**قوله: مع كونه بالواسطة**) أي مع كونه معمولاً بواسطة أحد الحروف العشرة.

(3) (**قوله: لاستقلاله لفظاً**) وهذا الوجه ناظر إلى التأكيد اللفظي فقط، والوجه الثاني أعم منه ومن السائر.

(4) (**قوله: لكونه مقصوداً بالنسبة**) لمتبوعه هكذا وقع في نسخ هذا الكتاب. والأصوب: كمتبوعه كما وقع في نتائج الأفكار، وعلى هذه النسخة يكون اللام بمعنى «مع» كما في قولك «كن لي ولا تكن عليّ» أي لكون المعطوف مقصوداً لنسبته إلى شيء، أو نسبة شيء إليه بالنسبة الواقعة في الكلام مع متبوعه. ولذا عرفه ابن الحاجب بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه.
وقال المولى الجامي بعد ما فسر كلامه بما فسرنا به كلام الشارح: فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود انتهى. يعني أنه قد علم بما فسر أن قوله: مقصود صفة جرت على غير من هي له بحسب المفهوم، وإن كان صفة بحال الموصوف بحسب المنطوق، وذلك لأن المقصود بالنسبة الواقعة في الكلام حقيقة نسبة المعطوف لا المعطوف نفسه، ونظيره ما قاله الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ (لقمان: 2) من أنه يجوز أن يكون الأصل الحكيم قائله، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه بانقلابه مرفوعاً بعد الجر، واستكن في الصفة انتهى. فلا بد من أن يقال بتعلق قوله: بالنسبة إلى القصد المفهوم المسند إلى النسبة لا إلى القصد المنطوق المسند إلى التابع الذي هو المعطوف، وإن كان جارياً عليه في الظاهر ليعلم أن المقصود بالنسبة حقيقة هو نسبة التابع لا التابع بنفسه، أعني المعطوف.
فإن قلت: لا شبهة في كون المعطوف أيضاً مقصوداً في الكلام، فالمحذور في كونه مقصوداً بالنسبة الواقعة فيه؟
قلت: قصد الشيء بالشيء منحصر في قصد المدلول بالدال، وقصد الغرض بالفعل لا ثالث
=

وهو: تابع يتوسط[1] بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة.

الأول (**الْوَاوُ**) وهي للجمع مطلقاً[2] (**نَحْوُ: أَطِيعُ اللهَ وَالرَّسُولَ**).

(وَ) الثاني منها (**الْفَـــاءُ**) وهي للجمع مع الترتيب بغير مهلةٍ وتراخٍ، فتكون للتعقيب، (**نَحْـــوُ: يَجِـــبُ**) أي يَفْرُضُ (**تَكْبِيرَةُ الافْتِتَاحِ فَالْقِيَامُ**) أي فيفرض في عقبها القيام بلا مهلة وتراخٍ.

(وَ) الثالث (**ثُمَّ**) وهي للترتيب مع مهلةٍ وتراخ (**نَحْوُ: يَجِبُ الْعِلْمُ ثُمَّ الْعَمَلُ**) به، أي يفرض تعلم العلم الذي[3] هو يحتاج العبد إليه فيما يفرض عليه كالصلاة والزكاة

=

لهما، ذكره الفاضل العصام.

فلو قصد المعطوف نفسه الذي هو من قبيل الألفاظ بالنسبة التي هي من قبيل المعاني يلزم أن يقصد اللفظ بالمعنى، وهو مع أنه ليس بأحد من الأمرين المذكورين خلاف المتعارف بخلاف قصد نسبته المعطوب بالنسبة الواقعة في الكلام؛ إذ هو من قبيل قصد المعنى بالمعني، وهو مما لا شبهة في جوازه لكونه من قبيل القصد المدلول بالدال؛ إذ المعنى قد يكون دالاً على معنى آخر.

قال في المفتاح: وعندك علم أن دلالة معنى على معنى غير ممتنع انتهى. وهذا المقام مما اتخذه طلبة العلوم معركة الأراء وممتحناً يطارح فيه أفكار الأزكياء، فلذلك انبعث مياه ذلك التحقيق من جداول أباطح يفوض التوفيق، وإنما جاوبها سحائب مواهب نعم الرفيق.

(1) (**قوله: وهو تابع يتوسط إلى آخره**) لا حاجة إليه هنا أصلاً؛ إذ قد عرف من قوله لكونه مقصوداً بالنسبة كمتبوعه تعريف جامع ومانع عرفه به ابن الحاجب، وهو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه كما سبق، وكأنه قصد الإشارة إلى أن منهم من عرفه بما ذكرناه كابن الحاجب في الكافية، ومنهم من عرفه بهذا كالمصنف في الإظهار، وكلا التعريفين مما يتكلف في تصحيحهما كما يطلعك المراجعة إلى شروحهما.

(2) (**قوله: وهي للجمع مطلقاً**) المطلق يجيء المعنيين بشرط لا شيء كما في المفعول المطلق، ولا بشرط شيء كما في مطلق المفعول الشامل للمفاعيل الخمسة، فالمراد ههنا الثاني أي ليس بمقيد بشيء من الدلالة على الترتيب والمهملة والمعية والتعقيب وغيرها، وإن لم يخل مدخولها عن أحد هذه المعاني في نفس الأمر، وهذا الجمع: إما في الذات، أو الوصف، أو الثبوت الأول فيما عطف به المسند على المسند، والثاني فيما عطف به المسند إليه على المسند إليه، والثالث فيما عطف به الجملة على الجملة.

(3) (**قوله: أي يفرض تعلم العلم الذي إلى آخره**) إنما يحتاج إلى حذف المضاف إذا أريد بالعلم العلم.

وأما إذا أريد به المعنى المصدري فلا تغفل، والتخصيص بما يحتاج إليه العبد مما يستفاد من

=

ونحوهما، ثم العمل مع الترتيب والمهلة.

(وَ) الرابع (حَتَّـــى) وهي للترتيب مع المهلة إلا أن في «حتى» أقل[1] منها في «ثم»، يعني هي متوسطةٌ بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين «ثم» التي لها مهلةٌ.

والفرق بينهما بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين:

أحدهما: اشتراط كون المعطوف بـ«حتى» جزء من متبوعه[2] بخلاف «ثم».

وثانـــيهما: أن المهلة المعتبرة في «ثم» إنما هي بحسب الخارج، نحو: «جاءني زيد ثم عمرو»، وفي «حتى» بحسب الذهن، كما سيجيء في مثال المتن، والمعطوف بـ«حتى» جزء قويٌّ أو ضعيفٌ من المتبوع ليفيد قوة أو ضعفاً[3] فيه، فافهم.

(**نَحْـــوُ: مَـــاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ**) مثال لجزء قوي من المتبوع، ونحو: «قَدِمَ الحجاج حتى المشاة» مثال لجزء ضعيفٍ من المتبوع.

والمناسب بحسب الذهن[4] أن يتعلق الموت أوّلاً بغير الأنبياء، ويتعلق بعد التعلق بهم بالأنبياء، وإن كان موت الأنبياء بحسب الخارج في أثناء سائر الناس.

وكذلك المناسب في الذهن تقدمُ قدوم ركبان الحاج على رجالتهم[5]، وإن كان

=

الوجوب.

(1) (**قوله: إلا أن في حتى أقل إلى آخره**) وهذا وجه آخر للفرق بينهما يكون وجوه الفرق به ثلاثة.

(2) (**قوله: اشتراط كون المعطوف بـــ«حتى» جزء من متبوعه**) ولا يكفي كونه ملاقياً للجزء الأخير من أجزاء متبوعه، كما كفى ذلك في مجرور «حتى» الجارة كما بينه المولى الجامي وغيره، وستشتبه لوجه ذلك الاشتراط.

(3) (**قوله: ليفيد قوة أو ضعفاً إلى آخره**) وذلك لأن «حتى» يجعل ما بعدها غاية للفعل المتعلق بالكل ليدل انتهاء الفعل إليه على شموله جميع أجزاء الكل مع أن جزء الشيء لا يجوز أن يكون غاية للفعل المتعلق به إلا بأن يدعى أن الجزء غير داخل في الكل، وأن الحكم على الجزء بعد الحكم على الكل، وهو لا يمكن إلا بتمييز ذلك الجزء بالقوة أو الضعف. فبهذا عرف أن الترتيب والمهلة المعتبرين في «حتى» بحسب هذه القوة والضعف لا بحسب الزمان، فلذا كان الترتيب والتراخي المعتبران فيه بحسب الذهن ونظر العقل، لا بسحب الخارج كما سيتضح.

فقوله: فافهم إشارة إلى فهم المآل على هذا المنوال.

(4) (**قوله: والمناسب بحسب الذهن إلى آخره**) شروع في بيان الترتيب والتراخي الواقعين في المثالين بين المتعاطفين بحسب الذهن ونظر العقل.

(5) (**قوله: تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم**) أي تقدم قدوم كل راكب من الحاج على كل

=

في بعض الأوقات على العكس[1].

(وَ) الخامس (أَوْ) وهو لأحد الأمرين أو لأمور مبهماً غير معين عند المتكلم[2].

وقد يجيء للتفصيل[3] ولإبهام المتكلم لغيره[4]، فيكون حينئذ للمعين عنده.

=

راجل منهم لضعف الراجل وقوة الراكب.

والركبان جمع راكب وهو الفارس.

والرجَّالة بفتح الجيم مع التشديد على وزن العلامة جمع راجل، وهو خلاف الفارس، ومن قال بضم الراء فقد أخطأ؛ لأن الراجل وإن جمع أيضاً على رجال بضم الراء مع تشديد الجيم إلا أنه لا يلحقه التاء.

(1) (**قوله: على العكس**) وإذ قد عرفت ما فسرنا به قوله تقدم قدون إلى آخره تعرف أن عكسه في معنى رفع الإيجاب الكلي، أي لا يكون قدوم كل راكب مقدماً على كل راجل، وهو صادق بقدون الركبان كلهم بعد المشاة، ويتقدم قدوم بعض المشاة على بعضهم.

(2) (**قوله: مبهماً غير معين عند المتكلم**) أي حال كون ذلك الأحد مبهماً عند المتكلم، فتكون كلمة «أو» للشك.

(3) (**قوله: وقد يجيء للتفصيل**) كما في التقسيمات؛ إذ تقول مثلاً الممكن: إما عرض أو جوهر مع أن الممكن كلاهما لا أحدهما فقط مبهماً.

(4) (**قوله: ولإبهام المتكلم لغيره**) بأن يكون معلوماً عنده، ويقصد بها الإبهام على السامع لمصلحة كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾ (سبأ: 24)، وبهذا صار ما ذكره من معاني «أو» ثلاثة، وإنما خصها بالذكر لشهرتها، ولكون المعنى الأول مشتركاً بينها وبين «إما» و«أم»، كما سيشير إليه، ولذا اقتصر عليه في الكافية.

والرابع: من معانيها التخيير كمثال المتن.

والخامس: الإباحة، نحو «جالس العلماء أو الزهاد».

والفرق بينهما: امتناع الجمع في التخيير، وجوازه في الإباحة، وهما لا يقعان إلا بعد الطلب.

وأما ما سواهما فبعد الخبر.

والسادس: الإضراب كما حكى عن سيبويه، لكن بشرطين: تقدم النفي أو النهي، وإعادة العامل، نحو: ما قام زيداً وما قام عمرو، ولا يقم زيداً ولا يقم عمرو.

والسابع: الجمع كالواو، ولكن إذا أمن اللبس وهو قليل، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ ﴾ (الصافات: 147).

وفي التسهيل: أن «أو» تعاقب الواو في الإباحة كثيراً، وفي عطف المصاحب والمؤكد قليلاً، فالإباحة كما تقدم.

والمصاحب نحو قوله عليه السلام: «فإنما عليك نبي أو صديق أو شهيد».

=

(نَحْـوُ: صَـلِّ) أمرٌ من التصلية (الضُّحَى) أي صلاة الضحى (أَرْبَعاً أَوْ ثَمَانِياً) ركعة[1].

(وَ) السادسُ (إِمَّا) بكسر الهمزة، وهي كـ«أو» بعينه[2]، لكن إذا عُطِفَ شيءٌ على آخر بـ«إما» يلزم أن يصدر[3] المعطوف عليه أوَّلاً بـ«إما»، ثم يُعْطَفُ عليه المعطوف بـ«إما»، نحو: «جاءني إما زيد وإما عمرو» ليعلم من أول الأمر أن الكلام مبني على الشك.

وأما إذا عُطِفَ بـ«أو»: فيجوز أن يصدر المعطوف عليه بـ«إما»، نحو: «جاءني إما زيدٌ أو عمرو»، ولكن لا يجب، نحو: «جاءني زيدٌ وعمرو».

وقال بعضهم: إن «إما» ليست بعاطفة لوقوعها قبل المعطوف عليه، ولدخول الواو العاطفة عليها، فلو كانت هي أيضاً للعطف يلزم إيرادُ عاطفتَيْنِ معاً، فيكون إحداهما لغواً.

=

والمؤكد نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا﴾ (النساء: 112).

والثامن: أن يكون بمعنى إلا في الاستثناء، وهذه تنصب المضارع بعدهما بإضمار «أن» كقولهم: لأقتلنه أو يسلم.

والتاسع: أن تكون بمعنى إلى، وهذه كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بأن مضمرة نحو: لألزمنك أو تعطيني حقي.

والعاشر: التقريب نحو: ما أدري أسلم أو ودع.

والحادي عشر: الشرطية، نحو: لأضربنه عاش أو مات، أي عاش بعد الضرب وإن مات.

والثاني عشر: التبعيض نحو: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ (البقرة: 135)، والتفصيل يطلب من المغني، لكن يجب أن يعلم أن «أو» موضوعة لأحد الأمرين أو الأمور، وبقية المعاني غير الاضراب والجمع مستفادة من القرائن، واستعمالهما في معنيي الاضراب والجمع بطريق الخروج عن الوضع.

(1) **(قوله: ركعة)** الصواب: ركعات.

(2) **(قوله: وهي كا وبعينه)** أو في كونها للشك، والتفصيل، والإبهام. وتكون أيضاً للتخيير والإباحة، فلا يرد أن معنيي الجمع والاضراب لا يأتيان فيها.

(3) **(قوله: يلزم أن يصدر إلى آخره)** مقتضى كلامه: أنه لا بد من تكرارها، لكنه غالب لا لازم، لقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يغني عنها، نحو: إما أن تكلم بخير وإلا فاسكت. وقد يستغنى عن الأولى بالثانية كما أجاز الفراء، نحو «زيد يقوم وإما يقعد هذا».

وأجيب عن الأول: أن «إما» قبل المعطوف عليه ليست للعطف، بل للتنبيه على الشك[1] في أول الكلام.

وعن الثاني: لا نسلم أن إحداهما لغو؛ إذ الواو الدخلة على «إما» الثانية لعطفها على الأولى[2].

وأما الثانية: لعطف ما بعدها على ما بعد الأولى، فلكل منهما فائدةٌ أخرى، فلا لغو، كذا قاله الفاضلُ[3].

(نَحْوُ: اعْمَلْ إِمَّا وَاجِباً وَإِمَّا مُسْتَحِبّاً).

(وَ) السابع (**أَمْ**) وهي أيضاً لأحد الأمرين مبهماً عند المتكلم.

وهي: إما متصلة وإما منقطعة.

فالمتصلةُ غير مستعملةٍ بدون همزة الاستفهام[4] يذكر بعدها بلا فاصلة أَحَدُ المستويين، والآخرُ يلي الهمزة بعد ثبوت أحدهما عند المتكلم[5] لطلب التعيين عن المخاطب، فلذا لم يجز[6] «أرأيت زيداً أم عمراً» خلافاً

---

(1) (**قوله: بل للتنبيه على الشك**) فيكون الأولى للشك المحض من غير عطف، والثانية لهما جميعاً.

(2) (**قوله: لعطفها على الأولى**) قال المحقق السلكوتي: وفائدته التنبيه على ارتباط ما بعدها لما قبلها، وليس ابتداء كلام.

(3) (**قوله: كذا قاله الفاضل**) أي الفاضل عبد الرحمن الجامي في شرح الكافية، ولا يخفى بعدما أراده من عبارته.

(4) (**قوله: غير مستعملة بدون همزة الاستفهام**) لا يقال: إن المتصلة قد تستعمل مع همزة التسوية التي تدخل على جملة في محل المصدر كقوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾ (البقرة: 6)؛ لأنا نقول: المراد أن تكون للاستفهام في أصل الوضع، وهمزة التسوية مستعارة من همزة الاستفهام.

(5) (**قوله: بعد ثبوت أحدهما عند المتكلم إلى آخره**) أي أحد المستويين يعني أن المتكلم يجب أن يكون عالماً بثبوت أحدهما جاهلاً في التعيين.

وقوله: لطلب التعيين متعلق بـ«يذكر» أي يذكر أحد المستويين بعدها، والآخر بعد الهمزة لقصد المتكلم أن يطلب التعيين من المخاطب، ويسأله عنه.

(6) (**قوله: فلذا لم يجز إلى آخره**) أي لأجل أن «أم» المتصلة يذكر بعدها أحد المستويين بلا فاصلة، والآخر بعد الهمزة كذلك بعد ثبوت أحدهما عند المتكلم لم يجز «أرأيت زيداً أم عمراً»؛ إذ لم يذكر أحد المستويين فيه، أعني زيداً بعد الهمزة.

لسيبويه[1]، وكان جوابها بتعيين أحد الأمرين دون «نعم» أو «لا»؛ لأنهما لا يفيدان التعيين[2].

والمنقطعة كـ«بل» في الإضراب عن الأول، ومثل الهمزة في كونها للشك في الثاني، نحو: «أنها لإبل أم شاء»[3] أي بل «أهي شاء»، فافهم[4].

(**نَحْوُ: أَرِضَاءَ**) بالنصب مفعوله لـ«تطلب» (**اللهِ تَطْلُبُ أَمْ سَخَطَهُ**) أي غضبه.

(**وَ**) الثامن منها (**لاَ**) وهي لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف.

(**نَحْوُ: اعْمَلْ صَالِحاً لاَ سَيِّئاً**) أي لا تعمل سيئاً، فالحكم للمعطوف عليه لا للمعطوف فهي لازمة للإيجاب[5].

(**وَ**) التاسع منها (**بَلْ**) وهي للإضراب مع الإيجاب[6]، وهي بعد الإثبات بصرف

---

(1) (**قوله: خلافاً لسيبويه**) فإنه جوز مثل هذا التركيب، وقال بكونه حسناً فصيحاً، وإن لم يكن أحسن وأفصح.

(2) (**قوله: لأنهما لا يفيدان التعيين**) الذي هو مطلوب المتكلم كما عرفت؛ لأن نعم يفيد ثبوت أصل الفعل، ولا يفيد نفيه، وكلاهما غير مطلوب عند المتكلم.

(3) (**قوله: أنها لإبل أم شاء**) أي بل أهي شاء لما أن أم المنقطعة لا تدخل على المفرد، والضمير في «أنها» راجع للقطعية، أي أن القطعية التي أراها لإبل فلما علمت أنها ليست بإبل أعرضت عن هذا الإخبار، ثم شككت في أنها شاء، أو شيء آخر، فاستفهمت عنها بقولك: أم شاء، أي بل أهي شاء، والشاء جمع شاه، وهو الغنم. يطلق على المذكر والمؤنث، وأصله شاه قلبت الهاء همزة، فوزن المفرد والجمع فيه سواء، ويجمع أيضاً على أوزان أخر تجدها في القاموس.

(4) (**قوله: فافهم**) إشارة إلى ما اعترض به على قولهم: إنها لإبل أم شاء من أنه عطف الإنشاء على الإخبار كما عرفت مع أنه مما أجمعوا على عدم صحته كما سبق أول الكتاب. ودفعوه بأجوبة اخترنا منها ما ذكره الفاضل العصام من أنه يجوز أن يجعل من عطف القصة على القصة، فلا يضر الاختلاف بالإخبارية والإنشائية، وهو مسلك مشهور عندهم في عطف الإنشاء على الإخبار وبالعكس سيما في مقام الإضراب.

(5) (**قوله: فهي لازمة للإيجاب**) أي يلزم أن تكون لا بعد الإثبات، ولا يجوز أن تقع بعد نفي أو نهي. والمراد بالإيجاب: الإثبات أعم من الإثبات اللفظي أو المعنوي؛ إذ تقول: ما زال زيد عالماً لا قائماً.

(6) (**قوله: وهي للإضراب مع الإيجاب إلى آخره**) الإضراب: هو الإعراض عن الشيء بعد الإقبال عليه. وإنما قيد بقوله «مع الإيجاب»؛ لأن كلمة «بل» إذا وقعت في الإيجاب يجعل الحكم للمعطوف، ويبقي المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه كأنه ذكر خطأ عمداً أو سهواً اتفاقاً =

الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف، نحو: «جاءني زيد بل عمرو»، أي بل «جاءني عمرو» وبعد النفي نحو: «ما جاءني زيد بل عمرو»، وفيه خلاف.

قال بعضهم: لصرف حكم النفي من المعطوف عليه إلى المعطوف، أي بل «ما جاءني عمرو»، والأول في حكم المسكوت عنه.

وبعضهم أنه تثبت الحكم المنفي عن الأول[1] للثاني، والأول في حكم المسكوت عنه، فمعنى «ما جاءني زيد بل عمرو»، أي بل «جاءني عمرو» وفتدبر، سَهَّلَ اللهُ عليك.

(**نَحْوُ: اطْلُبْ**) أنت (**حَلَالاً بَلْ طَيِّباً**[2]) أي بل اطلب طيباً.

(**وَ**) العاشر منه (**لَكِنْ**) وهي غير مستعملة بدون النفي.

فهي: إما أن تكون لعطف المفرد على المفرد، فحينئذ تكون لإيجاب ما انتفى[3] عن الأول، نحو: «ما قام زيد لكن عمرو» أي قام عمرو.

=

من النحويين كما ذكره بقوله: وهي بعد الإثبات إلى آخره.

وأما إذا وقعت بعد النفي أو النهي فليست للإضراب إلا على بعض المذاهب، كما ستعرف. ولا يذهب عليك أن قوله «وهي بعد الإثبات» إلى آخره بعد ما قال: وهي للإضراب مع الإيجاب مع كونه تكراراً لا يكاد يصدر ممن له إلى معرفة أساليب الكلام نوع انتساب.

(1) (**قوله: وبعضهم أنها تثبت الحكم المنفي عن الأول إلى آخره**) وهذا مذهب الجمهور، ولذا لم يجز عندهم «ما زيد شيئاً بل شيئاً» بالنصب، ووجب الرفع. وهنا مذهبان آخران:

أحدهما: أنها إذا وقعت بعد نفي أو نهي تكون لتقرير الحكم لما قبلها، أو إثبات ضده لما بعدها، كـ«لكن» تقول: «ما قام زيد بل عمرو» تقرر نفي القيام عن زيد، وتثبته لعمرو.

والآخر: أنها حينئذ تحتمل الأمرين أي أن تثبت الحكم المنفي للمعطوف مع جعل المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه، وأن تثبت له مع تقرير حكم المنفي للمعطوف عليه، وللإشارة إلى هذين المذهبين أمر بالتدبر. ثم دعى بالتسهيل كما لا يخفى على أرباب التحصيل.

(2) (**قوله: أطلب حلالاً بل طيباً**) الحلال: ما أفتاك المفتي أنه حلال، وهو أعم من المباح؛ لأنه يطلق على الفرض أيضاً دون المباح، فإنه ما لا يكون تاركه آثِماً، ولا فاعله مثاباً بخلاف الحلال.

والطيب: ما أفتاك قلبك أن ليس فيه جناح.

وقال الزاهدي: الحلال: ما يفتى به، والطيب: ما لا يعصى الله في كسبه، ولا يتأذى حيوان بفعله.

(3) (**قوله: فحينئذ تكون لإيجاب ما انتفى إلى آخره**) فيجب إذا دخل على المفرد أن يكون بعد النفي أو النهي بخلاف ما إذا دخل على الجملة كما يذكره؛ إذ لا يجب ذلك فيه، بل يجب فيه اختلاف الجملتين في النفي والإثبات.

وإما أن تكون لعطف الجملة على الجملة، فحينئذ تكون بعد النفي لإثبات ما بعدها، وبعد الإثبات لنفي ما بعدها، نحو: «جاءني زيد لكنْ عمرو لم يجيء، وما جاءني زيد لكنْ عمرو قد جاء»، فتذكر[1].

(**نَحْوُ: لاَ يَحِلُّ رِيَاءٌ لَكِنْ إِخْلاَصٌ**) أي يحل إخلاصٌ عطف المفرد على المفرد.

{التأكيد}

(**وَ**) التابع (**الثَّالِثُ**) من الخمسة (**التَّأْكِيدُ**) وهو المشهور والأفصح التوكيد، كذا في مختار الصحاح.

قدمه لأنه قد يؤتى بالعطف في اللفظي[2]، نحو: «بالله فبالله ووالله ثم والله»، وهما في اللغة[3]: التقرير، وهو قسمان:

1 - **لفظي**: لأنه يقرر لفظه كمعناه[4]، وهو تكرير اللفظ الأول[5].

---

(1) (**قوله: فتذكر**) أي تذكر ما ذكر عند الكلام على «لكن» المشددة في بحث الحروف المشبهة من أنه لا يجب أن يكون الكلامان اللذان وقع «لكن» بينهما متخالفين نفياً وإثباتاً لفظاً، بل يكفي تغايرهما معنى.
ومما يجب أن يعلم أن «لكن» المخففة الداخلة على الجملة إنما تكون عاطفة على مذهب الزمخشري ومن تبعه.
وأما على مذهب غيره فيشترط في كونها عاطفة أن تدخل على المفرد، والداخلة على الجملة حرف ابتداء كما أنها تكون حرف ابتداء إن سبقت بإيجاب، أو تلت واواً، نحو ولكن رسول الله، أي ولكن كان رسول الله.

(2) (**قوله: لأنه قد يؤتى بالعاطفة في اللفظي**) أي قد يأتي التأكيد اللفظي بالفاء أو ثم لمجرد التدرج والارتقاء، فلهذا يناسب أن يذكر مطلق التأكيد عقيب المعطوف.

(3) (**قوله: وهما في اللغة: إلى آخره**) أي التأكيد والتوكيد كلاهما بمعنى التقرير، يقال: أكد يؤكد تأكيداً، ووكد يؤكد توكيداً.

(4) (**قوله: لأنه يقرر لفظه كمعناه**) أي إنما سمي هذ القسم من التأكيد لفظيّاً؛ لأنه يقرر لفظ المتبوع المؤكد كما يقرر معناه.

(5) (**قوله: وهو تكرير اللفظ الأول**) لا يصح حمل التكرير على الضمير الراجع إلى التأكيد المعرف عندهم بأنه تابع يقرر أمر المتبوع إلا بجعل التكرير بمعنى المكرر كما اختاره المولى الجامي، أي مكرر اللفظ الأول، ومعاده حقيقة كما في الأسماء الظاهرة أو حكماً كما في الضمير المتصل، أو يرتكب في الضمير استخدام بأن يرجع إلى المعنى المصدري للفظ التأكيد كما قيل، لكنه أمر بعيد، وهنا أبحاث لا تطول الكلام بذكرها، فارجع إلى المطولات.

(**نَحْوُ: اطْلُبْ** أنت (**الإِخْلَاصَ الإِخْلَاصَ**[1]) ويجري في الألفاظ كلها[2]، نحو: «ضرب ضرب زيدٌ، وإن زيداً قائم، وزيد قائم زيد قائم، وضربتَ أنت».

2 - **ومعـــنوي**[3] : لأنه يقرر معناه فقط، وهو يختص بالمعارف من الأسماء عند البصريين.

وأما الكوفيون فقد جوزوا تأكيد النكرة بما عدا النفس والعين إذا كان معلوم المقدار[4]، نحو: «درهم ودينار ويوم وليلة» لا نحو: «عبيد ودنانير».

---

(1) (**قوله: اطلب الإخلاص الإخلاص**) ولو قال: «اطلب أنت الإخلاص الإخلاص» لكان مثالاً لكلا قسمي التأكيد اللفظي كما لا يخفى. وقد أشار الشارح إلى هذه الدقيقة بقوله: أنت.

(2) (**قوله: ويجري في الألفاظ كلها**) أي يجري التكرير مطلقاً في جميع الألفاظ سواء كانت أسماء، أو أفعالاً، أو حروفاً، أو جملاً، أو مركبات، أو غير ذلك لا التكرير الذي هو عبارة عن التأكيد اللفظي الذي هو قسم من مطلق التأكيد المعدود من المعمول بالتبعية؛ لأنه لا يجري في الحروف والفعل الماضي والجمل وهو ظاهر.

قال المولى الجامي: ولا يبعد إرجاع الضمير إلى التأكيد اللفظي الاصطلاحي، وتخصيص الألفاظ بالأسماء، ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بألفاظ محصورة كالتأكيد المعنوي، انتهى. وأنت خبير بأن هذا الاحتمال لا يجري في عبارة الشارح فاعرف.

(3) (**قوله: ومعنوي**) وعرف بأنه التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر، وقد أسلفت أنه على قسمين:

قسم يجاء به لدفع توهم المضاف.

وقسم يجاء به لدفع توهم عدم إرادة الشمول.

وألفاظ الأول: نفسه وعينه.

وألفاظ الثاني: ما عداهما.

(4) (**قوله: إذا كان معلوم المقدار**) الظاهر إذا كانت معلومة المقدار إلا أن يؤول النكرة بالمنكر كتأويل الرحمة بالرحم في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ (الأعراف: 56) على أحد الوجوه أو لا يعتد بتأنيث المصدر، كما ذكره المحقق الشريف قدس سره في شرح المفتاح أو لا يعتد بتأنيث ما لا معنى له بدون التاء كالرسالة والكتابة، فإن لفظ النكرة أيضاً من هذا القبيل هذا، فإنه فائدة لها قدر جليل.

ومحصل ما ذكره: أن البصريين يمنعون توكيد النكرة توكيداً معنوياً مطلقاً، والكوفيون يجوزونه بشرطين:

الأول: أن يكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة، فلا يجوز صمت يوماً نفسه أو عينه.

والثاني: كون تلك النكرة معلومة المقدار والحدود، فلا يجوز صمت زمناً كله، وإنما اشترطوا هذين الأمرين ليقيد التوكيد، كما أشار إليه ابن مالك في الألفية حيث قال:

=

ولا يجري في ألفاظ كلها، بل مخصوص ببعضها، وهو نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع ونفسه وعينه يؤكد بهما الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما وضميرهما[1] وكلاهما وكلتاهما للمثنى، والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها، وغير الضمير في غيره[2] من أجمع وأكتع وأبتع وأبصع، تقول: أجمع جمعاء وأجمعون جمع، وكذا غيره.

ولا يقع كل وأجمع تأكيداً إلا لذي أجزاء يصح افتراقها حسّاً أو حكماً[3].

وإذا أكد الضمير المرفوع المتصل بالأولين[4] أكد أوَّلاً[5] بِمنفصل، نحو: «ضربت أنت نفسك» لدفع اللبس بالفاعل المستكن، وحمل عليه في البارز، ذكره في النتائج.

=

وإن يفد توكيد منكور قبل ... وعن نحاة البصرة المنع شمل

وبهذا ظهر أنه لو قال بعد المقدار والحدود لكان أولى وأنسب بقوله: نحو درهم إلى آخره، فإن الدرهم والدينار مثالان لمعلوم المقدار، واليوم والليلة مثالان للمحدود بلا إنكار.

(1) (**قوله: باختلاف صيغتهما وضميرهما**) أي باختلاف صيغتهما إفراداً وتثنية وجمعاً مع اختلاف ضميرهما الراجع إلى المتبوع المؤكد، فتقول: نفسه في المفرد، ونفسها في المفردة، وأنفسهما في التثنيتين بإيراد صيغة الجمع على الأشهر.

وعن بعض العرب: نفساهما وأنفسهم في جمع المذكر، وأنفسهن في جمع المؤنث، وكذا عينه.

(2) (**قوله: وغير الضمير في غيره**) أي وباختلاف غير الضمير في غير كل مبنى الصيغ.

(3) (**قوله: إلا لذي أجزاء يصح افتراقها حسّاً أو حكماً**) جملة يصح في محل الجر صفة لأجزاء، وحسّاً تمييز عن نسبة الافتراق إلى الضمير، وصحة الافتراق الحسي في نحو قولك: «جاءني القوم كلهم»؛ لأن أجزاء القوم يفترق حسّاً، والحكمي في نحو: «اشتريت العبد كله»؛ لأن العبد وإن لم يصح افتراق أجزائه حسّاً، لكنه يصح أن يفترق أجزاؤه في حكم الاشتراء أن يشتري نصفه، أو ربعه، أو غير ذلك.

(4) (**قوله: بالأولين**) أي بالنفس والعين.

(5) (**قوله: أوَّلاً**) إنما قيد به لئلا توهم الشرطية أن شرط التأكيد بالنفس والعين التأكيد بالمنفصل مطلقاً مع أنه ليس كذلك؛ لأن شرطه التأكيد به أوَّلاً أي قبل التأكيد بهما.

قال الفاضل العصام: هذه العبارة شائعة في كون الجزاء شرطاً لشرطه، قال الله تعالى: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ (المائدة: 6) الآية، فلا حاجة إلى تقييد قوله: أكد بقوله أوَّلاً انتهى.

يعني أن هذه العبارة لما أفادت كون التأكيد بالمنفصل شرطاً للتأكيد بالنفس والعين في الضمير المتصل يفهم منه كون التأكيد بالمنفصل قبل التأكيد بهما؛ لأن الشرط يتقدم على المشروط البتة لما أنه الذي يتوقف وجود الشيء عليه.

(وَنَحْوُ: اتْرُكْ) أنت (الذُّنُوبَ كُلَّهَا) مثال للمعنوي.

{البدل}

(وَالرَّابِعُ) من تلك الخمسة (الْبَدَلُ).

قدمه على البيان لكونه مقصوداً بالنسبة.

وهو في اللغة: الخلف.

وفي العرف: هو المقصود بالنسبة دون متبوعه[1].

وهو على أربعة أقسام:

الأول: بدل الكل من الكل[2]: إِنْ حُمِلاَ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ.

(**نَحْوُ: اعْبُدْ رَبَّكَ**) مبدلٌ منه (**إِلَهَ**) بدلٌ (**الْعَالَمِينَ**).

(وَ) **الثاني**: بدل البعض من الكل: إن كان مدلول البدل جزء مدلول المبدل منه.

(**نَحْوُ: ابْغُضِ**) أنت أو أنا (**النَّاسَ**) مبدل منه (**مَنْ**) بدلٌ (**عَصَى اللهَ تَعَالَى مِنْهُ**).

(وَ) **الثالث**: بدل الاشتمال[3]: إن وجد بينهما تعلقٌ وملابسةٌ بغيرهما[4] بحيث

---

(1) (**قوله: هو المقصود بالنسبة دون متبوعه**) هذا التعريف ما اختاره المصنف في إظهار الأسرار، فعليك في تطبيقه على المعرف المراجعة إلى نتائج الأفكار.

(2) (**قوله: بدل الكل من الكل إلى آخره**) إضافة البدل إلى الكل والبعض بيانية على المشهور، أي بدل هو كل المبدل منه بأن يتحدا ذاتاً كما أشار إليه بقوله: إن حملا على شيء واحد لا أن يتحدا مفهوماً ليكونا مترادفين، ويسمى بدل الكل بدل العين من العين، والبدل المطابق أيضاً، والأخير مما سمى به ابن مالك.

(3) (**قوله: بدل الاشتمال**) أي بدل مسبب عن اشتمال المتبوع: إما على معناه المدلول له، وإما على ما يلازمه الأول كـ«أعجبني زيد علمه»، والثاني كـ«سلب زيد ثوبه» فالإضافة فيه من قبيل إضافة المسبب إلى السبب لأدنى ملابسة، وكذا في بدل الغلط كما سيبينه عليه.

وللفاضل العصام هنا مسلك بديع، وتحقيق منيع تجد في حواشيه المعلقة على القواعد الضيائية.

(4) (**قوله: إن وجد بينهما تعلق وملابسة بغيرهما إلى آخره**) أي إن وجد بين البدل والمبدل منه تعلق وملابسة بغير كلية البدل للمبدل منه وجزئياته له، فيدخل في تعريف بدل الاشتمال ما إذا كان المبدل منه جزءاً منه وكان أبداً له منه بناء على هذه الملابسة، نحو: «نظرت إلى القمر فلكه»؛ إذ يصدق عليه أيضاً بأنه وجد بينهما ملابسة بغير كلية البدل للمبدل منه ولا الجزئية له بل بالعكس.

=

تنتظر نفس السامع بعد ذكر المبدل منه، وتتشوق إلى ذكر البدل.

(**نَحْوُ: احْفَظِ**) كما مر[1] غير مرة (**اللهَ**) مبدلٌ منه (**تَعَالَى حَقَّهُ**) بدل الاشتمال.

فإنه إذا قيل: «احفظ الله» ينتظر السامع، ويتشوق إلى ذكر ما يحفظ منه؛ لأن المراد ليس ذاته تعالى؛ لأنه تعالى حافظ ليس بمحفوظ، فيرفع بقوله: «حقه»[2].

والرابع: بدل الغلط: أي بدل مسبب عنه إن كان ذكر المبدل منه غلطاً[3]، نحو: «رأيت رجلاً حماراً»، ولا يوجد في كلام الفصحاء[4]، بل يوردونه بـ«بل» أي «بل حماراً»، ولذا ترك مثاله.

ويكون البدل والمبدل منه معرفتين[5]، ونكرتين، ومختلفين، نحو: «جاءني زيد

=

وقوله: بحيث ينتظر إلى آخره لإخراج بدل الغلط في مثل «ضربت زيداً حماره»؛ لأنه وإن كان بين زيد حماره ملابسة بغيرهما إلا نسبة الضرب إلى زيد تامة لا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد حتى تنتظر نفس السامع بعد ذكر المبدل منه، وتتشوق إلى ذكر البدل.

(1) (**قوله: كما مر**) غير مرة. يعني أن أحفظ يجوز أن يكون على صيغة الأمر والمتكلم وحده فاعرف.

(2) (**قوله: فيرفع بقوله: حقه**) أي فيرفع انتظار السامع، ويدفع بقوله: حقه بعد قوله: احفظ الله، فإنه يدل على أن المحفوظ هو حقه تعالى لا ذاته، حتى يلزم فساد المعنى.

(3) (**قوله: إن كان ذكر المبدل منه غلطاً**) الظاهر أنه لا يصدق إلا على قسم الأول من الأقسام الثلاثة للبدل الغلط الذي هو أن لا يكون المبدل منه مقصوداً البتة، وإنما سبق اللسان إليه؛ لأن الغلط متعلق باللسان كنما أن النسيان متعلق بالجنان إلا أن يجعل الغلط أعم مما هو متعلق باللسان والجنان بنوع تمحل حتى يشمل القسم الثاني أيضاً الذي هو أن يكون المبدل منه مقصوداً أوّلاً، ثم يتبين بعد ذكره فساد قصده، ويسمى ببدل نسيان، أي بدل شيء ذكر نسياناً، وأعم أيضاً من الغلط الصريح، وإبهامه حتى يشمل القسم الثالث الذي هو أن يقصد كل واحد من المبدل والبدل صحيحاً مع إبهام الغلط في ذكر المبدل منه، ويسمى ببدل الإضراب وبدل البدأ، كقولك: «محبوبي بدر شمس».

(4) (**قوله: ولا يوجد في كلام الفصحاء**) عدم وجود القسمين الأولين مسلم، لكن القسم الثالث مما يقع في كلام البلغاء للمبالغة والتفنن إلا أن يحمل الكلام على التغليب.

(5) (**قوله: ويكون البدل والمبدل منه معرفتين إلى آخره**) بيان لعدم تبعية البدل مطلقاً لمتبوعه في التعريف والتنكير، نعم يلزم لمن يتبعه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث إذا كان بدل الكل من الكل.

وأما السائر: فلا يلزم موافقته للمتبوع فيها أيضاً.

أخوك»، و«رأيت عبداً غلاماً لك» و«رأيت غلام رجل زيداً» وبالعكس[1].

وإذا كان البدل نكرةً، والمبدل منه معرفةً يجب النعت[2]، نحو قوله تعالى بالناصية: ﴿ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾[3].

ويكونان ظاهرين، ومضمرين، ومختلفين.

ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل إلا من الغائب[4]، نحو: «ضربته زيداً»،

---

(1) **(قوله: وبالعكس)** أي «رأيت غلام زيد رجلاً» مع أنه لا صحة له لعدم صحة كون البدل نكرة صرفة مع كون المبدل منه معرفة إلا إن يجعل قوله «بالعكس» متعلقاً بما فهم من قوله: «رأيت غلام رجل زيد» من أن المبدل منه: قد يكون نكرة مع كون البدل معرفة، فعكسه بأن يكون المبدل منه معرفة، والبدل نكرة مخصصة، ولذا عقب قوله «وبالعكس» بقوله: «وإذا كان البدل إلى آخره» فلا تغفل.

(2) **(قوله: يجب النعت)** أي نعت البدل النكرة ليتخصص به، فلا يكون أنقص من المتبوع مع كونه مقصوداً، والمتبوع غير مقصود.

(3) العلق: 16.

(4) **(قوله: ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل إلا من الغائب إلى آخره)** وعللوه بأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف، فإبدال الظاهر عنهما يوجب إبدال الأنقص مع اتحاد مدلولي البدل والمبدل منه، والبدل لكونه مقصوداً بالنسبة لا يجوز أن يكون أنقص مع كونه مقصوداً، والمتبوع غيره مقصود.

(قوله: ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل إلا من الغائب إلى آخره) وعللوه بأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف، فإبدال الظاهر عنهما يوجب إبدال الأنقص مع اتحاد مدلولي البدل والمبدل منه، والبدل لكونه مقصوداً بالنسبة لا يجوز أن يكون أنقص مع عدم إفادته زيادة على ما يفيده المبدل منه بخلاف البدل البعض والاشتمال والغلط؛ لأن مدلول الثاني فيها ليس مدلول الأول، فيفيد ما لا يفيده المبدل منه.

بقي بحثان:

الأول: ما اعترض به الفاضل العصام على هذا التعليل من أن قولهم: المضمر مطلقاً أعرف المعارف يوجب على هذا أن لا يبدل من ضمير الغائب أيضاً انتهى.

أقول: وهو مندفع بما ظهر مما قررنا من أن إبدال الأنقص إذا أفاد فائدة زائدة على ما يفيده المبدل منه جائز؛ لأنه لا يكون أنقص من كل وجه، ولا شك في إفادة الاسم الظاهر المبدل من الغائب فائدة زائدة للاشتباه والإبهام الموجودين في الغائب بخلاف ضمير المتكلم والمخاطب.

والثاني: أن ابن مالك قد جوز في ألفيته: إبدال الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب بدل كل فيه معنى الإحاطة، نحو: ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾ (المائدة: 114).

=

فتدبر.

{عطف البيان}

(وَ) التابع (**الْخَامِسُ**) من الخمسة (**عَطْفُ الْبَيَانِ**).

وهو تابع جيء به لإيضاح متبوعه، ولا يدل على معنى فيه[1].

(**نَحْـــوُ: آمَـــنَّا**) أي صدقنا (**بِنَبِيِّـــنَا مُحَمَّدٍ**) بالجر عطف بيان من «نبينا» (**عَلَيْهِ السَّلاَمُ**).

فمجموع ما ذكر في هذا المختصر من المعمولات على ما ذكرنا ثلاثون.

وأما ما ذكره ابن الحاجب منها فستة وعشرون[2].

زاد[3] في المرفوعات اسم باب «كان» والمضارع الخالي عن النواصب والجوازم، وفي المنصوبات المضارع المنصوب، وذكر بعد المجرور المجزوم.

=

وصرح شراحها بأن هذا متفق عليه بين جميع النحويين، وإنما الاختلاف فيما لم يكن فيه معنى الإحاطة.

فذهب جمهور البصريين إلى المنع.

والأخفش والكوفيون إلى الجواز، فإطلاق هذه المسألة أمر مطعون، وإن وقع في كثير من المتون، ولعل لهذا كله أمر بالتدبر.

(1) (**قوله: ولا يدل على معنى فيه**) أي في المتبوع. واحترز به عن الصفة الكاشفة.

(2) (**قوله: وأما ما ذكره ابن الحاجب فستة وعشرون**) وذلك لأن ابن الحاجب في صدد بيان الأسماء المعلولة بخلاف المصنف، فإنه في صدد بيان المعمول مطلقاً. فالنزاع في غير اسم باب «كان» لفظي كما ترى. وأما اسم باب «كان» فقد عرفت فيما سبق أيضاً: أن النزاع فيه يقرب من النزاع في التسمية، فتذكر.

(3) (**قوله: زاد**) أي المصنف.

الباب الثالث في الإعراب

ولما فرغ من المعمولات أراد أن يشرع في الإعراب، فقال: (**الْبَابُ الثَّالِثُ فِي الإِعْرَابِ**) تذكر ما ذكر في الباب الأول والثاني.

وهو مأخوذ من «أعربه» إذا أوضحه[1]؛ لأنه يوضح[2] المعاني المقتضية للإعراب، أو من «عربت معدته» إذا فسدت، فحينئذ تكون الهمزة للسلب[3]، فيكون معناه «إزالة الفساد»، وسمي به؛ لأنه يزيل فساد التباس بعض المعاني عن بعض[4].

وهو في الاصطلاح: شَيْءٌ جَاءَ مِنَ الْعَامِلِ[5] يَخْتَلِفُ بِهِ آخِرُ الْمُعْرَبِ لَفْظاً أَوْ

---

(1) (**قـــوله: وهو مأخوذ من «أعربه» إذا أوضحه إلى آخره**) لم يقل: وهو في اللغة: بمعنى الإبانة والإيضاح، أو إزالة الفساد لما أنه لا ينحصر في اللغة في هذين المعنيين، بل يقال: أعرب، أي أبان، أو أجال، أو أحسن، أو غَيَّرَ، أو أزال، عرب الشيء وهو فساده، أو تكلم بالعربية، أو ولد له ولد عربي اللون، أو تكلم بالفحش، أو لم يلحن في الكلام، أو صار له خيل عراب، أو تجب إلى غيره، ومنه العروبة للمتجبية إلى زوجها، فالإعراب بالمعنى الاصطلاحي: إما مأخوذ من المعنى الأول، أو من الخامس.

(2) (**قوله: لأنه يوضح إلى آخره**) بيان للمناسبة بين معنييه اللغوي الأول والاصطلاحي.

(3) (**قـــوله: فحينئذ تكون همزته للسلب**) أي فحين ما كان مأخوذاً من هذا المعنى الخامس اللغوي للإعراب تكون همزته للإزالة كما في أشكيته، وليت شعري بأوجه حصر معناه اللغوي المأخوذ منه المعنى الاصطلاحي في هذا المعنى الخامس الذي هو إزالة الفساد في صدر الكتاب مع تجويز جعل المعنى الأول أيضاً مأخذاً له في هذا المقام مع ما في الحصر في إزالة الفساد فساد آخر استغنيت عن ذكره بما قررنا.

(4) (**قـــوله: لأنه يزيل فساد التباس بعض إلى آخره**) وهذا بيان للمناسبة بين معناه اللغوي الخامس ومعناه الاصطلاحي، أي لأن الإعراب يزيل فساد التباس بعض معاني المعرب من الفاعلية والمفعولية والإضافة ببعض؛ إذ أصل الغرض من وضعه الدلالة على تلك المعاني.

(5) (**قـــوله: شيء جاء من العامل إلى آخره**) هذا التعريف قد سبق في صدر الكتاب، فلا حاجة إلى إعادته في ذلك الباب، ثم إنه قد عرفت أنا لا نشتغل بمباحث ذكرت في الكتب المشهورة إلا إذا تضمن إيرادها على فائدة بقية مستورة، فنحن من ترك شرح هذا التعريف هنا في سعة لكونه مفصلاً في شروح الإظهار وغيره بِمَا لَهُ وَمَا عَلَيْهِ، وإن أردت أن تفرع سمعك النكت النوادر فاحفظ ما يلغي إليك من نفائس الجواهر. واعلم أن تعريف الإعراب بهذا إنما ينطبق على أحد المذهبين فيه؛ لأنهم قد اختلفوا في معناه الاصطلاحي، فذهب طائفة إلى أنه لفظي، واختاره ابن =

تَقْدِيراً.

وله تقسيماتٌ أربعة متداخلة بعضها[1] في بعض.

الأول: تقسيمه بحسب الذات والحقيقة، أشار إليه بقوله: (**وَهُوَ**) أي الإعراب:

1 - (**إِمَّــا حَرَكَةٌ**) وهي الأصل فيه لخفتها، وكونها أدلَّ على المقصود[2]، ولذا

=

مالك، ونسبه إلى المحققين، وعرفه في التسهيل بقوله: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف. وذهب طائفة إلى أنه معنوي، والحركات دلائل عليه، واختاره الأعلم وكثيرون، وهو ظاهر مذهب سيبويه، وعرفوه بأنه: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً. فهذا التعريف إنما ينطبق على المذهب الأول، وإنما اختاره؛ لأنه أقرب إلى الصواب؛ لأن المذهب الثاني يقتضي أن لا يكون التغيير الأول إعراباً؛ لأن العوامل لم تختلف بعد، وليس كذلك.

(1) (**قــوله: ولــه تقسيمات أربعة متداخلة بعضها إلى آخره**) أي للإعراب تقسيميات يدخل أقسام بعضها في أقسام الأخر لما أن هذه التقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة، فلا يلزم التباين، والاختلاف بين جميع القسام الخارجة من جميع هذه التقسيمات، بل بين الأقسام الخارجة من كل تقسيم، ومقصود الشارح من هذا الكلام التوطئة لقول المصنف، وهو إما حركة أو حرف إلى آخره بأن للإعراب في نفس الأمر تقسيمات أربعة كما ذكرت في الإظهار بتمامها، لكن المصنف أورد منها في هذا الكتاب ثلاثة، وترك واحداً منها، وهو الذي جعله في الإظهار تقسيماً ثالثاً، فكان التقسيم الذي جعله رابعاً هناك ثالثاً في هذا الكتاب، فأشار إلى التقسيم الأول الذي هو بحسب حقيقة الإعراب وذاته بقوله: إما حركة إلى آخره، وإنما ترك التقسيم الثالث في الإظهار الذي هو تقسيمه بحسب النوع إلى رفع ونصب وجر وجزم لكونه مستفاداً من التقسيم الثاني؛ لأنه لما بين فيه أن رفع هذا المعرب يكون بهذا، ونصبه بذاك، وجره بذلك، وإن جزم هذا المعرب يكون بذلك يفهم منه أن أنواع الإعراب أربعة، وهي ما ذكر مع أن الاختصار أشد طلباً في هذه الرسالة منه في الإظهار، وبما قررنا ظهر أنه لا يلزم من هذا الكلام أن المصنف أورد في هذه الرسالة التقسيمات الأربعة بأسرها حتى يرد عليه أن المصنف لم يذكر التقسيم الثالث منها؛ إذ مقصود الشارح مجرد بيان أن تقسيمات الإعراب في نفس الأمر أربعة لا أن ما أورد المصنف في هذه الرسالة من التقسيمات أربعة؛ إذ بين المقامين بون بعيد، ولا يلزم أيضاً من جعل المصنف التقسيم بحسب الصفة تقسيماً رابعاً في الإظهار أن يكون تقسيماً رابعاً في هذه الرسالة أيضاً حتى يعترض على قول الشارح فيما بعد، وأشار إلى التقسيم الثالث من التقسيمات الأربعة للإعراب إلى تقسيمه بحسب الصفة بقوله: ثم الإعراب إلى آخره، فتكلف بعض الناظرين لدفع هذين الإيرادين بما لا يرتكب إلا عند الشدائد، قد اضمحل بما حققناه والتحقق بالزوائد.

(2) (**قــوله: وكونها أدل على المقصود**) الذي هو المعاني الخفية لكون الغرض من وضعها الدلالة

=

قدمها.

2 - (**أَوْ حَـــرْفٌ**) ولعدم علة الأصالة فيها ليست بأصل[1]، إلا أنه يكون إعراباً لأمر آخر[2]، كما لا يخفى على المتفطن.

3 - (**أَوْ حَذْفٌ**) أي حذف أحدهما للجزم، ولذا أخر عنهما[3].

(**وَالْحَرَكَةُ**) الإعرابية (**ثَلاثَةٌ**):

1 - (**ضَمَّةٌ**) سميت بها لضم الشفتين عند التكلم بها، ويسمى أيضاً الرفع[4].

=

عليها.

(1) (**قوله: ليست بأصل**) فهي فرع الإعراب بالحركة.

فتنوب عن الضمة: الواو، والألف، والنون.

وعن الفتحة: الألف، والياء، والكسرة، وحذف النون.

وعن الكسرة: الياء والفتحة.

(2) (**قوله: إلا أنه يكون إعراباً لأمر آخر إلى آخره**) في النتائج كإغناء الحرف الصالح للإعراب عن إيراد الحركة انتهى. وذلك لأن المثنى والمجموع لما كانا فرعين للواحد، وفي آخرهما حرف يصلح لإعراب، وهي علامة التثنية والجمع ناسب أن يجعل ذلك الحرف إعرابهما ليكون إعرابهما فرعاً لإعرابه كما أنهما فرعان له لما عرفت أن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركة، ولما أعربوا بهما بالحروف أعْربوا بعض المفردات بها أيضاً ليأنس بها الطبع. واختير الأسماء الستة لوجود الحروف الصالحة للإعراب في أواخرها مع كون كل واحد منها مشابهاً للمثنى لفظاً ومعنى.

أما لفظاً: فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة، والمضاف مع المضاف إليه اثنان.

وأما معنى: فلاستلزام كل منها أمراً آخر فالأب يستلزم ابناً، والأخ يستلزم أخاً، وكذا البواقي، هكذا قرروه، والتفصيل في كتبهم، وسيجيء في كلام الشارح الإشارة إليه أيضاً.

(3) (**قوله: ولذا أخر عنهما**) أي ولكون المراد من الحذف حذف الحركة، والحرف أخر عنهما لتوقفه عليهما.

(4) (**قـــوله: ويسمى أيضاً الرفع**) الجار والمجرور في محل الرفع على أنه نائب الفاعل لـ«يسمى»، والرفع منصوب على أنه مفعول ثان له، أي ويسمى الضمة بالرفع ايضاً؛ لأن الشفتين ترتفعان عند أدائه.

وقيل: لاستعلائه في أخويه في كونه علامة العمدة، فظهر بما قررنا أن هذه العبارة توهم خلاف المقصود، الأولى أن يقول: وتسمى بالرفع أيضاً، وكذا الكلام في أخويه.

2 - (**وَفَتْحَةٌ**) سميت بها لفتح الفم عند التكلم بها، ويسمى أيضاً النصب[1].

3 - (**وَكَسْرَةٌ**) سميت بها لتسفل الحنك الأسفل عند التكلم بها، فكأنه يكسر[2]، ويسمى بها أيضاً الجر[3].

ويطلق الضمة، والفتحة، والكسرة أيضاً على الحركة البنائية بخلاف الرفع والنصب والجر، فإنها لا تطلق إلا على الحركة الإعرابية[4]، نحو: «جاءني زيد»، و«رأيت زيداً»، و«مررت بزيد».

(**وَالْحَرْفُ أَرْبَعَةٌ**) بالاستقراء:

1 - (**وَاوٌ**) نحو: «جاءني أبوه».

2 - (**وَيَاءٌ**) نحو: «مررت بأبيه».

3 - (**وَأَلِفٌ**) نحو: «رأيت أباه».

4 - (**وَنُونٌ**) نحو: «تضربون، وتضربين، وتضربان».

(**وَالْحَـذْفُ ثَلاَثَةٌ**) وهو (**مُخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ**) المضارع الذي لم يتصل بآخره نون: الضمير والتأكيد:

1 - (**حَذْفُ الْحَرَكَةِ**) إذا كان الفعل صحيحاً[5]، نحو: «لم يضرب».

2 - (**وَحَذْفُ الآخِرِ**) إن كان ناقصاً، نحو: «لم يغز».

---

(1) (**قوله: ويسمى أيضاً النصب**) لنصب الشفتين بعد الفتح.

(2) (**قوله: فكأنه يكسر**) ويسقط كسقوط الجسم المنكسر.

(3) (**قوله: ويسمى أيضاً الجر**) لانجرار الشفة السفلى إلى أسفل.

(4) (**قوله: فإنها لا تطلق إلا على الحركة الإعرابية**) أي عند البصريين، وإلا فالكوفيون يطلقونها على الحركة البنائية أيضاً.

(5) (**قوله: إذا كان الفعل صحيحاً**) أي وإن لم يتصل بآخره ضمير مرفوع، وكذا قوله: إن كان ناقصاً، وإلا يكون الإعراب بحذف النون، كما سيذكر، وبعد فيه بحث؛ لأنه إن أريد بالصحيح ما تعورف عند الصرفيين الذي هو ما ليس أحد حروفه الأصلية حرف علة، وهو ليس بصحيح؛ لأن جزم لم يعد مثلاً بحذف الحركة أيضاً مع أنه غير صحيحج بهذا المعنى، وإن أريد ما عند النحويين من أنه ما ليس آخره حرف علة، فالمقابلة بالناقص تناقضه؛ إذ الأصوب حينئذ أن يقال بدل قوله: إن كان غير صحيح كما لا يخفى على ذي فكر نجيح، ثم إن في إيراد كلمة «إذا» الدالة على تحقق الوقوع في الفعل الصحيح، وإيراد أن الدالة على الشك في الناقص رعاية لشرف الصحيح، ونقصان ما يقابله فاعرف.

3 - (**وَحَذْفُ النُّونِ**) الإعرابية، نحو: «لم يضربا، ولم يضربوا، ولم تضربي» إذا كان الأمر كذلك[1].

(**فَالْجُمْلَـــةُ**) أي مجموع الأقسام الحاصلة من هذا التقسيم (**عَشَرَةٌ**)؛ لأن القسم الأول: ثلاثة، والثالث أيضاً: ثلاثة، والثاني: أربعة، فالمجموعُ عشرةٌ.

وأشار بقوله: (**وَأَنْــوَاعُ الْمُعْرَبِ**) إلى التقسيم الثاني الذي بحسب المحل من التقسيمات الأربعة للإعراب، أي المحل الذي هو الإعراب[2] (**بِالْقِيَاسِ**) أي بالنظر؛ لأن القياس إذا استعمل بـ«إلى»[3] يكون بمعنى النظر (**إِلَى مَا**) أي الإعراب حركة كان أو غيره (**أُعْطِــيَ**) أي الإعراب على صيغة المفعول (**لَهَا**) أي لأنواع المعرب (**مِنْ هَذِهِ الْعَشَرَةِ**) الحاصلة من التقسيم الأول (**تِسْعَةٌ**) وإن كان القياس عشرة[4].

---

(1) (**قوله: إذا كان الأمر كذلك إلى آخره**) فيه أن الفاء هنا ليست بفصيحة حتى يقدر ما ذكر، بل هي فاء فذلكة التي تدخل على الإجمال بعد التفصيل، والجملة ابتدائية.

(2) (**قـــوله: أي المحل الذي هو الإعراب**) تفسير للمعرب، يعني أن أنواع محل الإعراب تسعة، وفيه بحث؛ لأن هذا التفسير يشعر بأن المعرب اسم مكان مأخوذ من الإعراب العرفي مع أن الإعراب العرفي بكلا المعنيين الذين أشرنا إليهما اسم جامد.
أما على الأول: فظاهر؛ لأنه عبارة عن الحركة والحرف والحذف.
وأما على الثاني: فلأن التغيير وإن كان معنى مصدرياً إلا أنه ليس معنى حدثياً حتى يكون الإعراب مصدراً، فلا يجوز الاشتقاق منه أصلاً إلا باعتبار النسبة إليه باعتبار تحققه فيه كما في قولهم: ليل مقمر، أي ذو قمر وحينئذ يكون القياس كسر الراء لا فتحه كما حققه السالكوتي، فالصحيح: أنه مأخوذ من الإعراب بمعنى الإظهار أو إزالة الفساد؛ لأنه محل إظهار المعاني، وإزالة فساد الالتباس، أو من أعربت الكلمة إذا جعلت الإعراب فيه كما سبق.

(3) (**قوله: لأن القياس إذا استعمل بـــ«إلى»**) يكون بمعنى النظر، وإن كان في الأصل بمعنى التقدير، يقال: قاس المراحة بالميل إذا قدر عمقها، ولذا سمي الميل مقياساً، فتأمل.

(4) (**قوله: وإن كان القياس عشرة**) أي وإن كان ما اقتضاه العقل مع قطع النظر عن السماع أن يكون أنواع المعرب الذي هو محل الإعراب عشرة، كما أن أنواع الإعراب عشرة، حتى يعطي لكل واحد من أنواع المعرب واحد من أنواع الإعراب، لكن الموجود في الخارج من أنواع المعرب تسعة لما أنهم لم يلتزموا أن يعطوا لكل منها واحداً من أنواع الإعراب، بل أعطوا لواحد منها ثلاثة أو اثنين من أنواع الإعراب، وكذلك أعطوا إعراباً واحداً لخمسة من أنواع المعرب أو أربعة أو ثلاثة أو اثنين أو واحداً كما يعرف بالتأمل فيما قررنا عرفت أنه لا منافاة بين قول الشارح، وإن القياس عشرة، وقول المصنف وأنواع المعرب بالقياس؛ لأن مقصود الشارح أن ما اقتضاه =

قوله: «وأنواع المعرب» مبتدأ، وقوله: «تسعة» خبره.

(**لأَنَّ إِعْرَابَهَا**) أي إعراب التسعة[1]:

1 - (**إِمَّا**) ملابس (**بِالْحَرَكَاتِ الْمَحْضَةِ**) لا مع الحذف[2].

2 - (**أَوْ**) ملابس (**بِالْحُرُوفِ الْمَحْضَةِ**) لا معه.

(**وَهُمَا**) أي الحركات والحروف المحضتان (**مُخْتَصَّانِ**) أي مقصوران (**بِالاسْمِ**) المعرب.

3 - (**أَوْ بِالْحَرَكَاتِ مَعَ الْحَذْفِ**)

4 - (**أَوْ بِالْحُرُوفِ مَعَ الْحَذْفِ، وَهُمَا**) أي الحركات والحروف مقارنين بالحذف (**مُخْتَصَّانِ بِالْفِعْلِ**) المضارع، على ما مر.

(**وَالأَوَّلُ**) وهو ما بالحركات المحضة:

1 - (**إِمَّا تَامُّ الإِعْرَابِ**) يعني يكون إعرابه[3] بالحركات الثلاث في الأحوال الثلاث، وإلى هذا أشار بقوله: (**وَهُوَ**) أي تام الإعراب:

(**أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ**) يعني حالة الرفع[4] ملابساً (**بِالضَّمَّةِ**)، نحو: «خَرَجَ زَيْدٌ».

=

العقل بالنسبة إلى أنواع الإعراب أن يكون أنواع المعرب أيضاً عشرة، ومقصود المصنف: أن أنواع المعرب المستعملة في كلامهم بالنظر إلى ما أعطوا لها من أنواع الإعراب في الخارج تسعة وشتان ما بينهما.

(1) (**قوله: أي إعراب التسعة**) ولا يخفى ما في إرجاع الضمير إلى التسعة من المصادرة، والصواب: إرجاعه إلى أنواع المعرب.

(2) (**قوله: لا مع الحذف**) تفسير للمحضة.

(3) (**قوله: يعني يكون إعرابه إلى آخره**) تفسير لتام الإعراب، وسيظهر وجه كونه تامّاً.

(4) (**قـوله: يعني حالة الرفع إلى آخره**) وإنما فسر الرفع به إشارة إلى أن المراد به ههنا ليس الرفع بالمعنى المصدري، بل ما هو اسم للعلامة المخصوصة والحالة المعينة، وذلك لأنه لو أريد به معناه المصدري لما أفاد هذه العبارة كون الضمة رفعاً، وكذا لو أريد بالنصب والجر معنياهما المصدريان لم تفد العبارة كون الفتحة نصباً والكسرة جرّاً مع أن الحركات الثلاث رفع ونصب وجر بخلاف ما إذا أريد منها الحالات المعينات والعلامات المخصوصات؛ إذ تكون الملابسة حينئذ، أعني ملابسة الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة من قبيل ملابسة العام بالخاص، فتفيد كون تلك الحركات الثلاث مما يصدق عليه الرفع والنصب والجر هذا، وقس

=

(وَ) أن يكون (**نَصْبُهُ**) أي حالة النصب ملابساً (**بِالْفَتْحَةِ**)، نحو: «رأيت زيداً».

(**وَجَرُّهُ بِالْكَسْرَةِ**)، نحو: «مررت بزيد».

وهذا القسم هو الأصل أيضاً[1] لعدم الاحتياج إلى العلامة؛ لأن الواحد إذا جعل علامة لشيء لا يحتاج إلى القرينة.

(**وَذَلِكَ**) أي تام الإعراب مما يكون الإعراب فيه بالحركة المحضة:

الاسم (**الْمُفْرَدُ**) دون المثنى والمجموع بقرينة ذكرهما بعده (**الْمُنْصَرِفُ**) وهو ما يقبل الجر والتنوين[2] بخلاف غير المنصرف.

(**وَالْجَمْعُ الْمُكَسَّرِ الْمُنْصَرِفُ**) مذكراً كان أو مؤنثاً، وهو ما تغير صيغته للجمعية[3].

=

عليه نظائره.

(1) (**قوله: وهذا القسم هو الأصل أيضاً إلى آخره**) أي كما أن الأصل في الإعراب بالحركة على ما سبق كذلك الأصل في الإعراب بالحركة الإعراب بالحركات الثلاث كما في هذا القسم لعدم الاحتياج، أي لعدم احتياج المعرب في هذا القسم إلى العلامة غير الإعراب؛ لأن الشيء الواحد إذا جعل علامة لشيء واحد لا يحتاج إلى القرينة غير ذلك الشيء الواحد، وفي هذا القسم لما جعل لكل حالة علامة على حدة لم يحتج فيه إلى قرينة أخرى، فكان هو الأصل.

(2) (**قوله: وهو ما يقبل الجر والتنوين**) أي يقبل دخول الجر بالكسرة والتنوين عليه، وهذا مأخوذ مما ذكره القوم في تعريفه حيث قالوا: هو ما دخله الجر والتنوين بدله الشارح بما ترى احترازاً عن أن يتوهم من تعريفه المشهور دخول الجر والتنوين بالفعل، فلا يدخل فيه مثل الرجل في «ضربت الرجل» مثلاً؛ لأنه لم يدخله في هذا التركيب جر ولا تنوين، لكنه يقبلهما في غير هذا التركيب عند تجرده عن اللام، وأنت خبير بأن هذا التعريف لا يصدق على المعرب بالحروف، ولا على المعرب بالضمة والكسرة، أعني الجمع المؤنث السالم.

وإذا قال الفاضل العصام: أن المعرب لا ينحصر عند القوم في المنصرف وغير المنصرف، فإن المنصرف عندهم ما يدخله الحركات الثلاث والتنوين، وغير المنصرف ما سلب عنه الكسرة والتنوين على ما بينه الزمخشري في المفصل، يعني أن السلب إنما يتصور فيما شأنه الدخول، فالمعرب بالضمة والكسرة والمعرف بالحروف واسطة.

(3) (**قوله: وهو ما تغير صيعته للجمعية**) أي جمع تغير صيغة مفرده من حيث نفسه، والأمور الداخلة فيه لأجل حصول الجمعية، فلا يرد تغير مفرد جمع السلامة أيضاً بلحوق الحروف الخارجية الزائدة فيه، ولا تغير مثل مصطفون أيضاً، فإنه ليس لحصول الجمعية، بل بعد حصولها.

احترز به عن السالم[1] مذكراً كان أو مؤنثاً، فإن إعراب الأول بالحروف، وإعراب الثاني بالحركة، لكنه ناقص، كما سيجيء.

واحترز بقوله: المنصرف عن غير المنصرف؛ لأن إعرابه مفرداً كان أو جمعاً ناقصٌ.

(**نَحْوُ: جَاءَنَا الرَّسُولُ**) بالرفع.

(**وَصَدَّقْنَا الرَّسُولَ**) بالنصب.

(**وَآمَنَّا بِالرَّسُولِ**) بالجر.

ونحو: «جاءني زيدٌ»[2]، و«رأيت زيداً»، و«مررت بزيد»، ونحوهما.

هذا مثال للقسم الأول.

(**وَنَحْوُ: نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ كُتُبٌ**) بالرفع، وهي جمع كتاب.

(**وَصَدَّقْنَا الْكُتُبَ**)

(**وَآمَنَّا بِالْكُتُبِ**).

ونحو: «جاءني رجالٌ»، و«رأيت رجالاً»، و«مررت برجالٍ».

وهذا مثال للقسم الثاني.

(**وَ**) الأول (**إِمَّا نَاقِصُ الإِعْرَابِ**) أي إعرابه بالحركتين في الأحوال الثلاث (**فَهُوَ**) أي ناقص الإعراب (**عَلَى قِسْمَيْنِ**):

الأول: ما يكون المتروك فيه الكسرة، أشار إليه بقوله: (**قِسْمٌ**) من القسمين (**رَفْعُهُ**) أي حالة رفعه ملابس (**بِالضَّمَّةِ وَنَصْبُهُ**) أي حالة نصبه (**وَجَرُّهُ**) أي حالة جره أيضاً ملابس (**بِالْفَتْحَةِ وَذَلِكَ**) أي ناقص الإعراب بالحركتين المذكورتين (**غَيْرُ**

---

(1) (**قوله: احترز به السالم إلى آخره**) أي احترز بتقييد الجمع بالمكسر عن الجمع السالم سواء كان مذكراً أو مؤنثاً؛ لأن إعراب الجمع المذكر السالم بالحروف، وإعراب الجمع المؤنث السالم ناقص، وإن كان بالحركة.

(2) (**قوله: ونحو: «جاءني زيد» إلى آخره**) كرر المثال للاسم المفرد المنصرف ليكون أحدهما من قسم المعرف باللام، واللآخر من غيره. فيظهر دخول التنوين عليه، وكذا تكراره المثال للجمع المكسر المنصرف فيما بعد لقوله: ونحو: جائني رجال إلى آخره لهذا، وليكون أحدهما مثالاً للجمع المكسر الغير العاقل، والآخر للعاقل.

الْمُنْصَرِفِ) وهو ما فيه علتان من تسع[1]، أو واحدة منها تقوم مقامهما:

(نَحْوُ: جَاءَنَا أَحْمَدُ) أي محمد عليه السلام.

(وَصَدَّقْنَا أَحْمَدَ)

(وَآمَـــنَّا بِأَحْمَدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ) بالفتحة دون الكسرة والتنوين؛ لأن غير المنصرف لَمَّا شابه الفعل في تحقق الفرعيتين؛ لأن الفعل فرع الاسم[2] في الاشتقاق والإفادة، وكل علة فرع لشيء مُنِعَ منه ما مُنِعَ من الفعل، أعني الجر والتنوين، وحُمِلَ فيه الجر

---

(1) **(قوله: وما فيه علتان من تسع)** أي اسم معرب فيه علتان مؤثرتان باجتماعهما من علل تسع بينت في الكافية وغيرها، أو واحدة من تلك التسع تقوم مقام العلتين منها في التأثير وحدها.

اعلم أن الشارح قد خلط ههنا بين اصطلاحي القوم وابن الحاجب إذا عرف المنصرف بتعريف القوم كما عرفت، وعرف غير المنصرف بما عرف ابن الحاجب به مع أن اللائق أن يعرفه أيضاً بتعريفهم الذي هو ما لا يدخله الجر والتنوين، حتى يكون التقابل من الحسن في محل مكين، ولعله قصد التنبيه على الاصطلاحين، لكن يرد عليه أمران:

الأول: أن المقصود من تعريفهما معرفة الإفراد ليجري عليه الأحكام، وهو لا يحصل إلا بتعريف القوم؛ لأن تعريف ابن الحاجب لا يفيد إلا بعد معرفة جميع العلل وشرائط تأثيرها، وهي مع كونهاه مما لا تبلغ إليها إلا بشق الأنفس لم تبين في هذا الكتاب، فيحتاج إلى التجسس.

والـــثاني: أن أحد التعريفين المذكورين منتقض قطعاً؛ لأن كثيراً مما يدخل عليه الجر والتنوين يدخل في التعريف الثاني مثل عرفات، فإنه غير منصرف عند ابن الحاجب مع أنه داخل في التعريف الأول أيضاً؛ لأنه منصرف عند القوم، وكذا ما دخله اللام مثل الأحمر، ولعمري أن مفاسد هذا الخلط مما لا يخفى على من تدبر.

(2) **(قوله: لأن الفعل فرع الاسم إلى آخره)** علة لمشابهة غير المنصرف بالفعل في تحقق الفرعيتين؛ لأنهما تتضمن دعوى أن في كل واحد من الفعل، وغير المنصرف فرعيتين فبين تحققهما في الفعل بقوله: لأن الفعل إلى آخره، أي لأن الفعل فرع للاسم في الاشتقاق لكونه مشتقّاً من المصدر، وفرع له أيضاً في الإفادة حيث لا يفيد بدون الفاعل لكونه موضوعاً للحدث والزمان والنسبة إلى فاعل معين، أي معين كان كما سبق تحقيقه، وبين تحققهما في غير المنصرف بقوله: وكل علة فرع شيء أي كل علة من تلك العلل التسع التي توجد في غير المنصرف ثنتان منها أو واحدة تقوم مقامهما فرع لشيء كما بين في المطولات، فإذا وجدت ثنتان منها، أو واحدة تقوم مقامهما في الاسم تتحقق فيه فرعيتان، فثبت المشابهة بينهما، فلأجل تلك المشابهة منع من غير المنصرف دخول الجر والتنوين، كما منع دخولهما على الفعل أيضاً.

فقوله: منع منه ما منع إلى آخره على صيغة الماضي المجهول في الموضعين جواب «لما».

على النصب للمناسبة بينهما في كونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع، فإنه علامة العُمْدة.

والثاني: ما يكون المتروك فيه الفتحة، وأشار إليه بقوله: (**وَقِسْمٌ**) منهما (**رَفْعُهُ**) أي حالة الرفع ملابس (**بِالضَّمَّةِ وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ**) ملابس (**بِالْكَسْرَةِ**) دون الفتحة.

(**وَذَلِكَ**) أي ناقص الإعراب بالحركتين المذكورتين (**جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ**) وهو ما يكون بالألف والتاء[1] دون المذكر والمكسر[2]؛ إذ إعراب الأول بالحروف، والثاني بالحركات الثلاث، كما مر.

وحمل نصبه على الجر ليكون على وتيرة أصله[3]، وهو جمع المذكر السالم، على ما سيجيء.

(**نَحْوُ: جَاءَنَا مُعْجِزَاتٌ**) بالرفع.

(**وَصَدَّقْنَا مُعْجِزَاتٍ**).

(**وَآمَنَّا بِمُعْجِزَاتٍ**) بالكسرة فيهما.

(**وَالثَّانِي**) وهو ما يكون الإعراب فيه بالحروف المحضة:

(**إِمَّا تَامُ الإِعْرَابِ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ**) أي حالة الرفع ملابساً (**بِالْوَاوِ وَنَصْبُهُ**) أي حالة النصب ملابساً (**بِالأَلِفِ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ**) يعني يكون ملابساً بالحروف الثلاث في الأحوال الثلاث على ما هو الأصل، كما في الإعراب بالحركة[4].

---

(1) (**قوله: وهو ما يكون بالألف والتاء**) أي جمع المؤنث السالم جمع يكون ملابساً بالألف والتاء بأن يلحقا آخر مفرده لقيد المجموع، أو الألف والتاء وحدها أن مع مدلول مفرده ما يزيد عليه من جنسه، فيشمل هذا التعريف ما مفرده مذكر أيضاً، نحو قوله تعالى: ﴿أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ (البقرة: 197)؛ إذ التسمية بالجمع المؤنث إنما هي باعتبار الأصالة والغلبة، كما لا يخفى.

(2) (**قوله: دون المذكر والمكسر**) حال عن قول المصنف جمع المؤنث السالم، أي وذلك جمع المؤنث السالم مجاوزاً جمع المذكر السالم أو الجمع المكسر مطلقاً، وإشارة إلى أن تقييد الجمع بالمؤنث احتراز عن جمع المذكر السالم، وبالسالم احتراز عن المكسر.

(3) (**قوله: على وتيرة أصله إلى آخره**) الوتيرة كالطريقة وزناً ومعنى، يقال: ما زال على وتيرة واحدة، أي ليكون جمع المؤنث السالم الذي هو الفرع على طريقة الجمع المذكر السالم الذي هو الأصل له في كون النصب فيه أيضاً تابعاً للجر.

(4) (**قوله: على ما هو الأصل كما في الإعراب بالحركة**) أي كونه ملابساً بالحروف الثلاث في =

(**وَذَلِكَ**) أي تام الإعراب فيما بالحروف المحضة (**الأَسْمَاءُ السِّتَّةُ الْمُعْتَلَّةُ**) وهما صفتان كاشفتان فافهم[1].

(**الْمُضَافَةُ**) احترز بها عن غيرها[2]؛ لأن إعرابه بالحركة.

(**إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ**) إذ المضافة إليها بالحركة تقديراً[3] كسائر الأسماء المضافة إليها نحو: «جائني أخي»، و«رأيت أخي»، و«مررت بأخي» حال كونها (**مُفْرَدَةً**)؛ إذ المثنى والمجموع منها معرب بإعراب التثنية والجمع.

(**مُكَبَّرَةً**) إذا المصغرة معربة[4] بالحركة لا بالحروف، نحو: «جائني أخيك»، و«رأيت أخيك»، و«مررت بأخيك»، وإنما جعل إعرابها بالحروف لوجود حرف صالح للإعراب في أواخرها حين الإعراب[5] سماعاً بخلاف سائر الأسماء المحذوفة

=

الأحوال الثلاث هو الأصل كما في الإعراب بالحروف لما أن الاشتراك في العلامة خلاف الأصل، كما أن الإعراب بالحركات الثلاث في الأحوال الثلاث أصل في الإعراب بالحركة، كما سبق.

(1) (**قوله: فافهم**) لعل وجهه: أن كون الستة والمعتلة صفتين للأسماء مع كون أحدهما مذكراً، والآخر مؤنثاً لا يخلو عن الهجنة مع ما يحتاج إليه من تكلف تأويل الأسماء بالجماعة لتطابقاه في الإفراد، أو أنه خلاف ما اشتهر من كون الأسماء الستة لقباً لهذه الأسماء عند النحاة؛ إذ مقتضاه أن يكون الستة مشغولاً بإعراب الحكاية، وإن كان المعتلة صفة له، وأن الستة من أسماء العدد، وهي موضوعة للوحدات لا لما له الوحدات، فلا يصح جعله وصفاً للأسماء إلا مجازاً؛ لأن استعمال أسماء العدد فيما له الوحدات مجازاً قطعاً، وأنهما على تقدير كونهما صفتين إنما تكونان كاشفتين إذا أريد من اللام في الأسماء العهد، وهو خلاف المتبادر، فتدبر.

(2) (**قوله: عن غيره**) أي غير المضافة من تلك الأسماء، فالصواب: عن غيرها.

(3) (**قوله: إذ المضافة إليها بالحركة تقديراً إلى آخره**) الأولى أن يقول: إذ المضافة إليها كسائر الأسماء المضافة إليها لينطبق على جميع المذاهب فاعرف.

(4) (**قوله: إذ المصغر معربة إلى آخره**) أي ما يصغر من هذه الأسماء معربة بالحركات؛ لأنه يتحرك عينه ولامه وجوباً ليتم وزن فعيل، وحرف العلة المجعول إعراباً يجب سكونه ليشابه الحركة.

(5) (**قوله: حين الإعراب**) أي دون غير حال الإعراب، فشابه الإعراب في الطريان والتغير، فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف أجنبية.

الأعجاز[1] كيد ودم، فتأمل[2].

وقيل: إنما جعل إعرابها[3] بالحروف؛ إذ المعرب ما بالحروف في الفرع، والملحق به ستة[4]:

1 - المثنى.

2 - وكلا.

---

(1) **(قوله: بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز إلى آخره)** الأعجاز جمع عجز، وهو مؤخر الشيء أي المحذوفة أواخرها، فإنه لم يسمع فيها من العرب إعادة الحروف المحذوفة عند الإعراب.

(2) **(قوله: فتأمل)** لعل وجهه: أن تلك الحروف في الأربعة الأُوَل لامات؛ إذ هي أسماء منقوصة واوية، وفي الخامس عين إذ أصله فوه، وفي السادس كذلك إذ أصله ذوو فهي في كل واحد من هذه الأسماء الستة من أصول الكلمة مع أن دليل كون الكلمة معربة لا يكون من أصل الكلمة؛ إذ من البين أن دليل وصف الشيء يكون متأخراً عن ذات الشيء، وأصل الكلمة لا يكون متأخراً عنه.

وأما الواو والياء في التثنية والجمع فهما ليستا من حروف المباني، بل من حروف المعاني ألحقت بالمفرد لتحصيل معنى التثنية والجمع، فيجوز أن تجعلا من دليل الإعراب بخلاف اللام والعين في هذه الأسماء؛ إذ لا يحصل بناء الكلمة بدونهما، فهما متقدمان على الإعراب.

أجاب عنه ابن الحاجب: بأن الواو والألف والياء فيها ليست من أصل الكلمة، بل هي مبدلة من لام الكلمة في الأربعة الأول، ومن عينها في الباقين، فهي بدل ما لم يفده المبدل منه، أعني لام الكلمة وعينها، وهو الإعراب الذي هو كون تلك الأسماء مرفوعة ومنصوبة ومجرورة، والتفصيل يطلب من المفصلات.

(3) **(قوله: وقيل: إنما جعل إعرابها إلى آخره)** القائل هو الفاضل العصام، وفيه بحث؛ لأنه يشعر بأن الفاضل العصام جعل هذا الوجه وجهاً مستقلاً لإعراب هذه الأسماء بالحروف مع أنه ليس كذلك؛ لأن المولى الجامي بعد ما نقل الوجه المشهور الذي أشرنا إليه سابقاً من أنهم إنما جعلوا إعراب هذه الأسماء بالحروف ليكون بين الآحاد والتثنية والجمع ألفة، قال: وإنما اختاروا أسماء ستة؛ لأن إعراب كل من المثنى والمجموع ثلاثة، فجعلوا في مقابلة كل إعراب اسماً انتهى.

فاعترض عليه الفاضل المذكور بأن هذا الوجه في غاية الضعف، والأقرب منه أن يقال: المعرب بالحروف في الفرع، والملحق به ستة إلى آخره.

وبالجملة فكلام الشارح ههنا لا يخلو عن القصور.

(4) **(قوله: في الفرع والملحق به ستة إلى آخره)** المراد من الفرع المثنى والجمع؛ لأنهما فرعا المفرد، ومن الملحق به: كلا واثنان وأولو وعشرون؛ لأن الأولين ملحقان بالمثنى، والآخيرين بالجمع.

3 - واثنان.

4 - والجمع.

5 - وأولو.

6 - وعشرون، وجعلوا[1] في مقابلة كل فرع أصلاً.

(**وَهِيَ**) أي الأسماء الستة المعتلة:

(**أَبُوهُ وَأَخُوهُ وَحَمُوهَا**) بضمير المؤنث؛ لأن الحم قريب المرأة من جانب زوجها، فلا يضاف إلا إليها.

(**وَهَنُوهُ**) والهن: الشيء الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة.

وهذه الأسماء الأربعة منقوصات واوية.

(**وَفُوهُ**) وهو أجوف واوي ولامه هاء؛ إذ أصله فوه؛ لأن جمعه أفواه[2].

(**وَذُو مَالٍ**) وهو لفيف مقرون بالواوين؛ إذ أصله ذوو.

فإن قلت: لم أضيف ذو إلى الظاهر دون الضمير؟

قلت: لأنه لا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس[3]، والضمير لا يكون جنساً.

(**نَحْوُ: جَاءَنَا أَبُو الْقَاسِمِ**) محمد عليه السلام.

(**وَصَدَّقْنَا أَبَا الْقَاسِمِ**) عليه السلام.

(**وَآمَنَّا بِأَبِي الْقَاسِمِ**) عليه السلام.

و«جائني أخوك»، و«رأيت أخاك»، و«مررت بأخيك»، و«جائني ذو مال»، و«رأيت ذا مال»، و«مررت بذي مال»، وقس عليه غيره.

(**وَإِمَّا نَاقِصُ الإِعْرَابِ**) عطف على قوله: إما تام الإعراب، أي والثاني: إما ناقص الإعراب، يعني يكون الإعراب بالحرفين في الأحوال الثلاث.

---

(1) (**قوله: وجعلوا**) الصواب: «فجعلوا» بالفاء كما وقع في نسخ حواشي الفاضل العصام.

(2) (**قوله: لأن جمعه أفواه**) إذ الجمع يرد الأشياء إلى أصولها، ومما يجب أن يعلم أن في الفم عشر لغاة: نقصه، وقصره، وتضعيفه مثلث الفاء فيهن، والعاشرة إتباع، فإنه لميمه، لكن فتح فائه منقوصاً أفصح من سائره. وتحقيق أحوال هذه الكلمة مفوض إلى شرح الرضى للكافية.

(3) (**قوله: لأنه لا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس إلى آخره**) وذلك لأن وضع «ذو» لأن يتوسل إلى جعل اسم الجنس صفة لموصوف قبله، نحو: رجل ذو مال، والضمير لا يوصف به لا بوسيلة ولا بغيرها.

(فَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ):

(قِسْمٌ رَفْعُهُ) أي حالة رفعه ملابس (بِالْوَاوِ) وهي الأصل فيه كالضمة[1]، والألف حمل عليه لكونه فرعاً له فيه للضرورة[2]، ولذا قدم الجمع[3] على المثنى على عكس ما في الكافية واللب.

(وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ، وَذَلِكَ) أي ناقص الإعراب بالحرفين المذكورين.

(جَمْـــعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ) وهو ما لم يتغير بناء واحده للجمعية[4]، فجمع المؤنث والمذكر غير السالم بالحركة.

وقد علم فيما سبق.

---

(1) (قـــوله: وهـــي الأصل فيه كالضمة) أي الواو أصل في الرفع، أي في الكون علامة لحالة الرفع بالنسبة إلى الألف؛ لأنها أخت الضمة، فكما أن الضمة أصل فيه في الإعراب بالحركة، فكذلك الواو أصل فيه في الإعراب بالحروف.

(2) (قوله: والألف حمل عليه لكونه فرعاً له فيه للضرورة) الضمير المجرور الأول راجع إلى الواو، والثاني إلى الألف، والثالث إلى الواو، أيضاً والرابع إلى الرفع. وكلمة فيه متعلقة بحمل، وتذكير الضمائر لجواز تذكير الضمير الراجع إلى الحرف، وتأنيثه بتأويل اللفظ، والكلمة يعني أن الألف حمل في الكون علامة الرفع على الواو لكونه فرعاً للواو في بعض الأحيان؛ لأن الألف إما منقلبة عن الواو، وإما عن الياء.

وقوله: للضرورة تعليل للحمل، أي وإنما حمل الألف على الواو في الكون علامة الرفع للضرورة، وذلك لأنهم لما جعلوا الواو علامة الرفع في الجمع بمناسبة أنه ضمير الرفع للجمع في الفعل نحو «يضربون» كما سيجيء لم يمكن لهم أن يجعلوه علامة الرفع في التثنية أيضاً للزوم الالتباس بينهما، فجعلوا علامة الرفع فيها الألف بمناسبة كونه ضمير الرفع أيضاً للتثنية في الفعل، نحو «يضربان» كما سيذكره الشارح مفصلاً. هذا غاية ما يتكلف في توجيه هذه العبارة؛ إذ لو جعل قوله: فيه متعلقاً بفرعاً، والضمير المجرور فيه راجعاً إلى الرفع للزوم المصادرة قطعاً؛ لأن التعليل الذي هو قوله: لكونه فرعاً عين المعلل الذي هو الحمل، فالأولى أن يقول: والألف فرع له فيه للضرورة.

(3) (قوله: ولذا قدم الجمع إلى آخره) أي ولكون الواو أصلاً في الكون علامة الرفع قدم الجمع؛ لأن العلامة فيه الواو.

(4) (قوله: وهو ما لم يتغير بناء واحده للجمعية) هذا هو التعريف الذي ذكره المصنف في الامتحان، لكنه ينتقض بجمع المؤنث السالم إلا أن يخصص كلمة «ما» بالجمع المذكر، فتذكر.

وما لم يكن واحده مذكراً[1]، لكن جمع بالواو والنون كسنين وأرضين وثبين ونحوها من الشواذ.

والفاضل عمم الجمع، وقال[2]: هو ما يجمع بالواو والنون أو بالياء والنون، فحينئذ أنها ليست من الشواذ، بل هي[3] داخلة في الجمع.

(**وَأُولُو**) جمع «ذو» من غير لفظه.

(**وَعِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهَا**) أي نظائرها[4]، وهي ثلاثون إلى تسعين، وهما ملحقان

---

(1) (**قوله: وما لم يكن واحده مذكراً إلى آخره**) يستفاد مما سيأتي من قوله: والفاضل عمم الجمع إلى آخره أن هذا دفع لمقدر، وهو أن هذا التعريف لا يشمل مثل سنين وأرضين وثبين مع أن كلاً منها قد جمع بالواو والنون كالجمع المذكر السالم، وإعرابه بالواو والياء مثله.
فأجاب بأنه لا يعبأ بخروجها من التعريف؛ لأنها من الشواذ، وذلك لأن شرط الجمع المذكر السالم: أن يكون مفرده إما علماً لمذكر عاقل خالياً عن التاء، أو صفة له خالية عنها أيضاً مع أن مفرد كل من هذه الجموع مؤنث وغير عاقل؛ لأن سنين جمع سنة أصلها سنو، وأرضين جمع أرض، وهي مؤنث معنوي بدليل أريضة وثبين جمع ثبة، وهي بمعنى الجماعة أصلها ثبو.
فقوله: من الشواذ ظرف مستقر خبر المبتدأ الذي هو ما في قوله: وما لم يكن إلى آخره.
ولعل وجه عدم شمول التعريف المذكور لها تخصيص كلمة «ما» فيه بالجمع المذكر كما عرفت، وإلا فقد صرح المصنف في الامتحان بأنها لا تخرج من هذا التعريف؛ لأن التغير فيها بعد تحقق الجمعية لا لأجل الجمعية، وبهذا عرفت أنه لا مجال لتخصيص ما بالجمع المذكر هناك، فيبقى الانتقاض بجمع المؤنث السالم، فتبصر.

(2) (**قوله: والفاضل عمم الجمع وقال: إلى آخره**) أي الفاضل الجامي قدس سره السامي حيث قال في شرح الكافية: المراد من الجمع المذكر السالم ما سمي به اصطلاحاً، وهو الجمع بالواو والنون، فيدخل فيه سنين وأرضين مما لم يكن واحده مذكراً، لكن يجمع بالواو والنون انتهى.
واعترض عليه الفاضل العصام بما محصله: أن معناه الاصطلاحي ليس بأعم من مفهوم المركب الذي هو قولنا: جمع المذكر السالم، فلا يدخل إلا ما مفرده مذكر، وأنت خبير بأن هذا مما يقرر فؤادك على ما ذكرناه في شرح التعريف، فاعرف.

(3) (**قوله: فحينئذ أنها ليست من الشواذ، بل هي إلى آخره**) وفيه أن دخولها في التعريف بالمعنى المذكور لا يخرجه عن الشواذ لعدم الشروط المذكورة فيها، كما عرفت.

(4) (**قوله: أي نظائرها**) إشارة إلى أن الأخوات هنا مستعارة للأشياء والنظائر لما بينها من التقارب والتماثل كما بين الأخوات، كذا ذكره الفاضل اللاري.
وقال الفاضل العصام في شرحه على الكافية عند قول ابن الحاجب خبر إن وأخواتها: التعبير بالأخوات دون الإخوة بملاحظتها بوصف الكلمات انتهى، وأنت خبير بأن هذا القدر لا يكفي في ترجيح التعبير بالأخوات على التعبير بالإخوة؛ إذ غاية ما ذكره تصحح التعبير بالأخوات، ولا =

بالجمع، ولذا[1] أعربتا بإعرابه، وليس عشرون جمع عشرة، وإلا لصح إطلاق عشرين على ثلاثين، وكذلك ثلاثون ليس جمع ثلاثة، وإلا لصح إطلاق ثلاثين على التسعة.

(**نَحْوُ: جَاءَنَا الْمُرْسَلُونَ**) في حالة الرفع.

(**وَصَدَّقْنَا الْمُرْسَلِينَ**) في حالة النصب.

(**وَآمَنَّا بِالْمُرْسَلِينَ**) في حالة الجر.

فإن الياء إذا ذكر بعد الناصب يكون علامة له، وإن ذكر بعد الجار يكون علامة للجر، وجعلوا الواو علامة الرفع[2]؛ لأن الواو الفاعل في جمع الفعل، نحو «ضربوا» و«يضربون»، والياء علامة الجر على الأصل، وحملوا النصب على الجر دون الرفع لمناسبة بينهما في وقوع كل واحد منهما فضلة في الكلام[3] بخلاف الرفع، فإنه عمدة فيه، وإنما ارتكبوا الحمل دون الألف في النصب للالتباس بالتثنية فيه[4].

=

ترجحه على التعبير بالإخوة مع أنه لا بد له من وجه أيضاً.

أقول: ولعله ما يفهم مما ذكره ذلك الفاضل أيضاً في حواشيه على الفوائد الضيائية من أن جعل الأخوات بمعنى الأشباه ليس وضعاً نحوياً، بل هو استعمال لغوي، قال الله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا﴾ (الأعراف: 38) إلى آخره؛ إذ الإخوة لم يسمع استعمالها بمعنى الأشباه والنظائر في اللغة، وإن جاز على طريق التجوز، فاستعمال الأخوات في معنى الأشباه أولى من استعمال الإخوة في معناها.

(1) (**قوله: وهما ملحقان إلى الجمع ولذا إلى آخره**) أي أولو وعشرون مع أخواتها ملحقان بالجمع المذكر السالم، ولأجل كونهما ملحقين له إعراباً بإعرابه، ولما تضمن هذا الكلام أن كلاً منهما ليس جمعاً سالماً أشار إلى إثبات أن عشرون وأخواتها ليست بجموع سالمة بقوله: وليس عشرون إلى آخره. وإنما ترك إثبات أن أولو أيضاً ليس جمعاً سالماً اعتماداً على ما نبه عليه آنفاً من أنه جمع ذو من غير لفظه؛ لأن الجمع السالم يجب أن يكون مفرده من لفظه، وإياك وأن تجعل الضمير راجعاً إلى عشرون وأخوانها دون أولو وعشرون مع أخواتها، كما لا يخفى.

(2) (**قوله: وجعلوا الواو علامة الرفع إلى آخره**) وإنما جعلوا الواو في الجمع المذكر السالم وما ألحق به علامة الرفع؛ لأنه ضمير مرفوع على الفاعلية في جمع الفعل، فله مزيد مناسبة بالجموع. فظهر أن التقييد بقولنا: في جمع المذكر السالم وما ألحق مما لا بد منه وإلا لا يتم التعليل، فتفطن.

(3) (**قوله: في وقوع كل واحد منهما فضلة في الكلام**) أي علامة للفضلة في الكلام.

(4) (**قوله: للالتباس بالتثنية فيه**) أي في النصب يعني أنه لو جعل بالألف لالتبس بالتثنية في حالة

=

(وَقِسْمٌ) منها (رَفْعُهُ بِالأَلِفِ وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ وَذَلِكَ) أي ناقص الإعراب بهذين الحرفين.

(التَّثْنِيَةُ) أي المثنى[1]، وهو ما لحق آخر مفرده ألف أو ياء أو نون مكسورة[2]، وما يلحق به.

(وَ) هو (اثْنَانِ[3]) وكذا اثنتان وثنتان، وإنما ألحقت هذه الألفاظ بها؛ لأنها وإن كانت مفردة، لكن صورتها صورة التثنية، ومعناها معنى التثنية.

(وَكِلاَ) وكذا كلتا، ولم يذكره اكتفاءً بالأصل لكونه تأنيثاً[4].

(مُضَافاً) أي حال كونه «كلا» و«كلتا» مضافاً.

(إِلَى مُضْمَرٍ)؛ إذ لو كانا مضافين إلى مظهر لكانا معربين بالحركات التقديرية، نحو: «جائني كلا الرجلين»، و«رأيت كلا الرجلين»، و«مررت بكلا الرجلين»، وإنما اعتبر هذا القيد[5]؛ لأن «كلا» باعتبار لفظه مفرد، وباعتبار معناه مثنى، فلفظه يقتضي الإعراب بالحركة، ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف، فروعي فيه كلا الطرفين، فإذا

=

النصب.

(1) (قوله: أي المثنى) يعني أنه ليس المراد بالتثنية هنا معناها المصدري، بل معناها الاصطلاحي الذي هو مرادف المثنى.

(2) (قوله: ونون مكسورة) أي في غير الإضافة؛ لأنها تحذف فيها كما قيد به المصنف في الإظهار، فارجع إن أردت شرح هذا التعريف إلى نتائج الأفكار.

(3) (قوله: وما يلحق به وهو اثنان إلى آخره) عطف على قول المصنف: التثنية على طريقة العطف التلقيني، أي وذلك التثنية وما يلحق بها، وهو يرجع إلى ما يلحق به، ولا يخفى ما في هذا المزج من اللطافة أو لا ما في تذكير الضمير في «به» من السخافة، وإن كان باعتبار التأويل بالمثنى.

(4) (قوله: اكتفاء بالأصل لكونه تأنيثاً) يعني أن كلتا لكونه مؤنثاً فرع لـ«كلا» فاكتفا بذكر الأصل، وأنت خبير بأنه لا وجه للتعرض بهذا الوجه في عدم ذكر «كلتا» دون عدم ذكر اثنتان وثنتان.

(5) (قوله: وإنما اعتبر هذا القيد إلى آخره) أي كونه مضافاً إلى مضمر، ولا يذهب عليك أنه لا وجه لهذا الكلام بعد ما بين وجه اعتبار هذا القيد بقوله: إذ لو كانا مضافين على مظهر إلى آخره. فالصواب: جعل هذا الوجه الذي ذكره بقوله: لأن كلاً باعتبار إلى آخره وجهاً لملازمة الوجه المذكور، أي إنما كان «كلا» معرباً بالحركة التقديرية إذا أضيف إلى المظهر؛ لأن «كلا» إلى آخره.

أضيف إلى المظهر[1] روعي جانب اللفظ لكون الأصل بالأصل، وإذا أضيف إلى المضمر روعي جانب المعنى لكون الفرع[2] بالفرع، فلذا قيده بقوله إلى مضمر.

(**نَحْوُ: جَاءَنَا الاثْنَانِ كِلاَهُمَا أَيْ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ**) يعني القرآن والحديث.

وكذا الاثنتان وثنتان وكلتاهما.

(**وَاتَّبَعْنَا الاثْنَيْنِ كِلَيْهِمَا**) أي القرآن والحديث.

(**وَعَمِلْنَا بِالاثْنَيْنِ كِلَيْهِمَا**) وكذا فرعهما[3].

وإنما جعلوا الألف علامة الرفع في التثنية؛ لأنه الضمير المرفوع في مثنى الفعل، نحو: «ضربا» و«يضربان»، والياء علامة الجر على الأصل، وحملوا النصب عليه لما مر.

وفرقوا بينهما[4] بأن يكون ما قبل الياء مفتوحاً في التثنية لخفة الفتحة، وكثرة التثنية ومكسوراً في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع[5].

(**وَالثَّالِثُ**) وهو ما بالحركات مع الحذف.

(**لاَ يَكُونُ إلاَّ تَامُّ الإعْرَابِ وَهُوَ**) أي الثالث (**قِسْمَانِ**) لأن محذوفه: إما حركة أو حرف، أشار إلى الأول بقوله:

(**قِسْمٌ رَفْعُهُ**) أي حالة الرفع كائن (**بِالضَّمَّةِ وَنَصْبُهُ بِالْفَتْحَةِ**) ولو كانا تقديرين كما في الوقف[6]، وليس المراد بهما علم

---

(1) (**قوله: فإذا أضيف إلى المظهر**) الذي هو الأصل روعي جانب اللفظ الذي هو الأصل أيضاً، فأعرب بالحركات التقديرية لكونه آخره ألفاً، وإنما روعي جانب اللفظ حين الإضافة إلى المظهر لكون الأصل الذي هو المظهر ملابساً بالأصل الذي هو اللفظ ومناسباً له ويحتمل العكس.

(2) (**قوله: لكون الفرع**) الذي هو المضمر ملابساً بالفرع الذي هو المعنى ومناسباً له، ويحتمل العكس أيضاً.

(3) (**قوله: وكذا فرعهما**) أي فرع الاثنين وكليهما، أعني اثنتين وثنتين وكلتيهما.

(4) (**قوله: وفرقوا بينهما**) أي بين الجمع والتثنية، ولا يخفى بعد المرجع عن الضمير.

(5) (**قوله: وقلة الجمع**) أي بالنسبة إلى التثنية؛ لأنه يتوقف على ثلاثة بخلاف التثنية.

(6) (**قوله: ولو كانا تقديرين كما في الوقف إلى آخره**) أي الضمة والفتحة أعم من أن تكونا لفظيتين أو تقديريتين، وكونهما تقديريتين كما إذا وقف على المضارع الذي يذكر بعد السكون حيث يكون رفعه حينئذ بالضمة التقديرية، وأنت خبير بأنه لا وجه لتخصيص هذا التعميم بهذا المقام؛ =

الفاعلية[1] والمفعولية.

(**وَجَزْمُهُ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ**) وإن كان تقديريّاً كما إذا التقى الساكن بعده[2].

(**وَهُـــوَ**) أي القسم الأول: وهي ما يكون محذوفه حركة (**الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ**) مرفوع لا المنصوب؛ لأن اتصال المنصوب لا يخرج عن هذا الحكم (**وَهُـــوَ**) أي آخر المضارع المذكور (**حَرْفٌ صَحِيحٌ**) الواو للحال، ويسمى هذا الفعل صحيحاً في اصطلاحهم، وهو ما ليس في آخره حرف علة.

(**نَحْوُ: نُحِبُّ**) نحن يا محمد، مثال للرفع.

(**أَنْ نُشْفَعَ**) أي شفاعتك لأمتك يوم القيامة[3]، مثال للنصب.

(**وَلَمْ نُحْرَمْ**) نحن من شفاعتك الكبرى[4]، مثال للجزم.

وأشار إلى الثاني بقوله: (**وَقِسْمٌ رَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ**) ولو تقديراً لاستثقال الضمة[5] على

=

لأنه جار في المعربات المذكورة سابقاً جميعاً إلا أن يقال: خصه بهذا المقام توطئة لبيان فائدة أشار إليها بقوله كما في الوقف: وهي أن الفعل المضارع المعرب بالحركة إذا وقف عليه تكون الضمة والفتحة فيه تقديريتين مطلقاً بخلاف الاسم المعرب بها، فإنهما إنما تكونان تقديريتين فيه إذا كان ذلك الاسم غير منون بتنوين التمكن، أو كان في آخره تاء التأنيث كما سيذكره الشارح. وأما إذا كان منوناً بلا تاء التأنيث، فلا يكون نصبه حينئذ تقديريّاً كما لا يخفى.

(1) (**قوله: وليس المراد بهما علم الفاعلية إلى آخره**) أي ليس المراد بالرفع والنصب هنا علامة كون الشيء فاعلاً، وعلامة كون الشيء مفعولاً لما عرفت في بحث العامل من أن مقتضى الإعراب في المضارع ليس توارد المعاني المختلفة عليه عند البصريين، بل مشابهة التامة لاسم الفاعل.

(2) (**قوله: كما إذا التقى الساكن بعده**) نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾ (البينة: 1)، فجزم «يكن» بحذف الحركة تقديراً، وإن حرك لالتقاء الساكنين.

(3) (**قوله: أي شفاعتك لأمتك يوم القيامة**) إنما يكون التقدير هكذا، ويحتاج إلى توجيه ذلك الكلام لمحمد عليه الصلاة والسلام بجعله مخاطباً بتقدير يا محمد كما أشار إليه آنفاً لو كان تشفع على صيغة المعلوم المخاطب. وأما إذا كان على صيغة المجهول المتكلم مع الغير كما في النسخ المشهورة فلا.

(4) (**قـــوله: مـــن شفاعتك الكبرى**) أي من شفاعتك التي هي أعظم وأكبر من شفاعة الغير، وليس المراد من شفاعتك التي هي أعظم شفاعتك وهي الشفاعة العظمى التي هي عامة الجميع أهل محشر، كما لا يخفى على ذي سمع وبصر.

(5) (**قـــوله: ولـــو تقديراً لاستثقال الضمة إلى آخره**) نبه بالتعليل وبتغيير التعبير هنا حيث قال فيما

=

حرف العلة.

(**وَنَصْبُهُ بِالْفَتْحَةِ**) ولو تقديراً كما إذا كان الآخر ألفاً.

(**وَجَزْمُهُ بِحَذْفِ الآخِرِ**) واواً كان أو ياءً أو ألفاً؛ لأن الجازم لما لم يجد الحركة أسقط الحرف المناسب لها[1].

(**وَذَلِكَ**) أي القسم الثاني، وهو ما يكون محذوفه حرفاً.

(**الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ**) مرفوع، (**وَهُوَ**) أي آخره (**حَرْفُ عِلَّةٍ**) واواً أو ياءً أو ألفاً (**نَحْوُ: نَدْعُو**) نحن (**اللهَ تَعَالَى أَنْ يَعْفُوَنَا وَلَمْ يَرْمِنَا فِي النَّارِ**).

فالأول للأول[2]، والثاني للثاني، والثالث للثالث.

ونحو: يغزو ويرمي ويخشى[3]، ولم يغزِ ولم يرمِ ولم يخشَ.

(**وَالــرَّابِعُ**) وهو ما يكون بالحروف مع الحذف لا يكون إلا ناقص الإعراب (**وَهُوَ**) أي الرابع (**الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي اتَّصَلَ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ غَيْرُ النُّونِ**) الذي هو الجمع المؤنث؛ لأن المضارع لو اتصل هو به[4] لكان مبنيّاً كما لو اتصل به نون

=

سبق: ولو كانا تقديريين، وهنا ولو تقديراً بحذف «كان» إلى أن رفعه هنا بالضمة التقديرية دائماً بخلاف ما سبق، وبخلاف ما سيأتي من أن النصب يكون بالفتحة التقديرية إذا كان آخر الفعل ألفاً، فالأولى التعبير فيه أيضاً بقوله: ولو كان تقديراً كما لا يخفى على من يتقيد بدقائق الكلام.

(1) (**قــوله: لأن الجــازم لما لم يجد الحركة أسقط الحرف المناسب لها**) لأن الجازم إنما يرد على المضارع الخالي عن النواصب والجوازم، وهو إذا كان آخره حرف علة كما هو المفروض يكون مرفوعاً بالضمة تقديراً، فليس في لفظه حركة، فلما لم يجد الجازم في لفظه الحركة حتى يسقطها أسقط الحرف المناسب لها، وهي حرف العلة؛ لأنها بمنزلة الحركة في قبول التغير خصوصاً إذا وقع في الآخر الذي هو محل التغير.

(2) (**قــوله: فــالأول للأول إلى آخره**) أي الفعل الأول الذي هو «ندعو» مثال لكون رفعه بالضمة، و«أن يعفونا» مثال للنصب بالفتحة، و«لم يرمنا» مثال للجزم بحذف الآخر.

(3) (**قــوله: ونحو: يغزو ويرمي ويخشى إلى آخره**) فالأول مثال لما في آخره واو، والثاني لما في آخره ياء، والثالث لما في آخره ألف. وإنما ترك مثال النصب بأن يقول: ولن يغزو ولن يرمي ولن يخشى؛ لأن رسم الخط في رفع هذه الأفعال ونصبها سواء بخلاف الجزم، كما ترى.

(4) (**قــوله: لأن المــضارع لــو اتصل هو به إلى آخره**) وذلك لتعارض شبه الاسم الذي أعرب المضارع بسببه بما هو من خصائص الأفعال، فرجع إلى أصله الذي هو البناء، وكذا المتصل به نون التأكيد.

التأكيد على رأي[1].

(**فَرَفْعُهُ بِالنُّونِ**) الإعرابية سواء كان للتثنية أو للجمع[2].

(**وَنَصْبُهُ وَجَزْمُهُ بِحَذْفِهَا**) أي بحذف النون.

(**نَحْـــوُ: الأَوْلِيَاءُ**) العارفون (**وَالْعُلَمَاءُ**) العاملون (**يَشْفَعَانِ**) أي الأولياء والعلماء مثال الرفع (**يَوْمَ الْقِيَامَةِ**).

(**فَنَرْجُو أَنْ يَشْفَعَا لَنَا**) مثال النصب، (**وَلَمْ يُعْرِضَا عَنَّا**) مثال الجزم بحذف النون فيهما.

وإنما أعربوا المضارع المذكور بهذا الإعراب رفعاً ونصباً وجزماً؛ لأن الضمير المرفوع لما عد جزءً من الفعل[3] بدليل سكون آخر «ضَرَبْنَا» دون «ضَرَبَتَا» جعلوا الإعراب بعده[4]، ولما لم يتحمل[5] الألف والواو والياء الحركة جعلوا إعرابه بالنون

---

(1) (**قـــوله: علـــى رأي**) ناظر إلى اتصال نون التأكيد كما هو المشهور من أن المتصل به نون جمع المؤنث مبني بلا خلاف.
وأما المتصل به نون التأكيد فمختلف فيه؟
فمنهم من ذهب إلى بنائه.
ومنهم من ذهب إلى أنه معرب بإعراب مقدر لثقل محل الإعراب بالحركة كما في غلامي.
ويحتمل أن يكون ناظراً إلى اتصال النونين كليهما بناء على أن المضارع المتصل به نون جمع المؤنث أيضاً مختلف فيه على التحقيق؛ إذ قد ذهب قوم منهم ابن طلحة والسهيلي إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض له من الشبه بالماضي.

(2) (**قوله: سواء كانت للتثنية أو للجمع**) أي سواء كان ذلك النون الإعرابية للتثنية أو للجمع، وأنت خبير بقصور هذا التعميم؛ لأن ذلك النون قد يكون للمفردة المخاطبة أيضاً نحو «تضربين» فالأولى أن يقول: أو للمفرد أيضاً.

(3) (**قوله: لأن الضمير المرفوع لما عد جزءاً من الفعل إلى آخره**) يعني أن الواضع لما عد الضمير المرفوع جزءً من الفعل لتعارض جهاته من كونه فاعلاً ومتصلاً، وعلى حرف واحد سيما حرف علة ساكن كما يدل عليه سكون آخر «ضربنا» بسكون الباء حيث غير صيغة الفعل بتسكين الآخر عند إلحاق الضمير المرفوع فراراً عن توالي الحركات مع أنه إنما يمنع في الكلمة الواحدة لوقوع «ضربنا» و«ضربك» بدون إسكان البناء كما أشار إليه بقوله: دون «ضربنا» صار الحرف الآخر وسط الكلمة، والوسط ليس محلاً للإعراب أصلاً.

(4) (**قوله: فجعلوا الإعراب بعده**) أي بعد الضمير المرفوع.

(5) (**قوله: ولما لم يتحمل**) ذلك الضمير المرفوع الذي هو الألف والواو والياء الحركة جعلوا إعرابه أي إعراب ذلك الفعل المتصل به الضمير المرفوع بالنون بدل الرفع لمشابهته بالواو في ألفه، =

لعدم إمكان حروف العلة[1]، فحذفوها في الجزم حذف الحركة[2]، وحملوا النصب عليه دون الرفع؛ لأن الجزم بدل الجر، فيناسب أن يحمل بدله كنفسه[3] على النصب في

=

وإنما كسر ذلك النون بعد الألف، وفتح بعد الواو والياء حملاً على تثنية الاسم.

(1) (**قوله: لعدم إمكان حرف العلة**) دفع لمقدر، هو أنه لم لم يجلب حرف العلة لذلك الفعل المتعذر فيه الإعراب بالحركة، حتى يكون إعرابه بالواو والألف والياء كالأسماء المعربة بالحروف، فدفعه بأن زيادة حرف المد هنا غير ممكن للزوم اجتماع الساكنين.

(2) (**قوله: فحذفوها في الجزم حذف الحركة**) أي حذفوا ذلك النون المجتلب لإعراب الرفع في حالة الجزم مثل حذف الحركة؛ لأن الجزم إسقاط الإعراب.

(3) (**قوله: لأن الجزم بدل الجر، فيناسب أن يحمل بدله كنفسه إلى آخره**) اعلم أن الشارح قد أخذ هذا الكلام برمته من الامتحان، وأراد أن يختصر في هذا المقام، فأخرج الألفاظ عن النظام بحيث اشتبه المرام على الخواص والعوام كيف لا، مع أنه يستفاد من هذا التعليل أن الجزم في الأفعال محمول على النصب، وهو خلاف المدعى، وعبارة المصنف هناك هكذا، وحملوا النصب عليه دون الرفع؛ لأن الجزم بدل الجر، فالنصب يناسبه في مخرج أصلهما، وكونهما علامتي الفضلة، فلذا يحمل على الجر دون الرفع في الأسماء، فيناسب بدله، فيحمل عليه في الأفعال أيضاً انتهت، اللهم إلا أن يقال: أراد السلوك إلى طريقة إثبات أحد المتلازمين بالآخر لنكتة لا تأبى عن قبولها من تدبر أو تفكر، وذلك لأن هنا قضيتين متلازمتين إحداهما التي هي المقصودة والمتحققة أن النصب يناسب أن يحمل على الجزم، والأخرى التي هي ليست بمقصودة ولا متحققة، بل مفروضة لازمة للقضية الأولى أن الجزم يناسب أن يحمل على النصب، فأيتهما أُثْبِتَتْ أُثْبِتَت الأخرى، فالشارح أراد إثبات القضية الثانية ليستلزم إثبات القضية الأولى التي هي المقصودة بأن الجزم بدل الجر، والجر يناسب النصب، ولذا حمل عليه في بعض الأسماء، أعني غير المتصرف، وما هو بدل لما يناسب النصب يناسبه أيضاً، فيناسب أن يحمل بدل الجر هو الجزم على النصب في الأفعال، كما هو أصله الذي هو الجر عليه في الأسماء، وهذا يستلزم أن يناسب حمل النصب على بدل الجر أيضاً، أعني الجزم كما حمل على الجر في بعض الأسماء كجمع المذكر السالم والتثنية وجمع المؤنث السالم، فثبت مناسبة كلام الجملتين، لكن لا إعراب للنصب مستقلاً في الأفعال حتى يحمل الجزم عليه بخلاف الجزم، لأنه لما كان عبارة عن إسقاط الإعراب كما عرفت جعلوا حذف النون علامة وإعراباً له، فحمل النصب عليه في إعرابه الذي هو حذف النون، فالنكتة في السلوك إلى هذه الطريقة إثبات المدعي بطريق البرهاني مع التنبيه على عدم إمكان ما اقتضاه القضية الثانية، والإشارة إلى أن حمل النصب على الجر كما وجد في الأسماء وجد فيها حمل الجر على النصب أيضاً، هكذا يجب أن يفهم هذا المقام، ولعل لهذا أمر بفهم المرام.

الأفعال أيضاً، فافهم[1].

فمجموع الإعراب الحاصل من التقسيم بحسب المحل تسعة:

ستة منها: يحصل بانقسام القسم الأول، والثاني إلى تام الإعراب وناقصه المنقسم إلى قسمين.

وإثنان منها يحصل بانقسام الثالث إلى قسمين.

وواحد منها يحصل بالرفع كما لا يخفى تفصيله على المتفطن.

{الإعراب اللفظي والتقديري والمحلي}

وأشار إلى التقسيم الثالث من التقسيمات الأربعة للإعراب إلى تقسيمه بحسب الصفة[2] بقوله: **(ثُمَّ)** هو للتراخي رتبة[3] **(الإِعْرَابُ إِنْ ظَهَرَ)** أي الإعراب حركة كانت

---

(1) **(قوله: فافهم)** إما إشارة إلى ما ذكرنا آنفاً، وإما إشارة إلى ما أورد في هذا المقام من أنه لا فرق بين الفعل المتصل به ضمير المرفوع، والمضاف إلى ياء المتكلم في صيرورة آخر كل منهما كوسط الكلمة التي هو ليس محل الإعراب، فما وجه جعل إعراب أحدهما لفظيّاً بالنون، وجعل إعراب الآخر تقديريّاً؟

وأجيب عنه: بأنه بعد لحوق الضمائر بذلك الفعل صار ما قبلها متحركاً بحركة لازمة، فلا يقبل الإعراب أصلاً بخلاف نحو «يا غلامي»، فإنه ليس لازم الكسرة، فيمكن تقدير الإعراب فيه.

والحاصل: أن التقديري فرع اللفظي، فلا بد من إمكانه في ذلك المحل إما بخصوصه أو بنوعه.

(2) **(قوله: إلى تقسيمه بحسب الصفة إلى آخره)** بدل من قوله: إلى التقسيم الثالث، أو التركيب من قبيل «أكلت من ثمره من تفاحه».

(3) **(قوله: هو للتراخي رتبة)** يعني أن كلمة «ثم» وإن كانت موضوعة للتراخي الزماني الجزئي، لكنها مستعملة ههنا في التراخي الرتبي الجزئي مجازاً على طريق الاستعارة التبعية، وذلك لأن المعنى الحقيقي غير ممكن ههنا، فإن ما بعدها يصح ذكره فيما قبلها ومقارناً له، وتقدير الاستعارة هكذا شبه التراخي الرتبي المطلق بالتراخي الزماني المطلق في التراخي المطلق والتفاوت فاستعير التراخي الزماني المطلق للتراخي الرتبي المطلق أصالة، ثم استعير التراخي الزماني الجزئي للتراخي الرتبي الجزئي تبعاً للتشبيه، أو الاستعارة المذكورين، فذكر كلمة «ثم» الدالة على التراخي الزماني الجزئي، وأريد التراخي الرتبي الجزئي.

وأما كون ما بعدها ههنا مترافياً عما قبلها رتبة: فلأن ما بعدها عبارة عن تقسيم الإعراب بحسب صفته، ولا شك في تأخره رتبة عن التقسيم بحسب ذاته ومحله على أن الحسن الفناري قد ذكر في حواشي المطول أن المحققين من النحاة نصوا على أن دلالة «ثم» على التراخي وجوباً مخصوصة بعطف المفرد على المفرد، والعطف هنا ليس كذلك.

أو حرفاً[1] (**فِي اللَّفْظِ**) أي في لفظ المعرب (**يُسَمَّى لَفْظِيّاً**) لوجوده في اللفظ كما في الأمثلة المذكورة فيما سبق نحو: «جاءنا رسول ومعجزات وكتب[2]»، و«صدقنا الرسول والمعجزات والكتب»، و«آمنا بالرسول والمعجزات والكتب» ونحوها.

(**وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ**) الإعراب في اللفظ (**بَلْ قُدِّرَ فِي آخِرِهِ**) أي آخر المعرب (**يُسَمَّى**) أي الإعراب (**تَقْدِيرِيّاً**) لوجوده في التقدير دون اللفظ والمحل[3] (**نَحْوُ: أَنَا الْعَاصِي**) قدر ضمة الياء في العاصي لثقلها عليها.

فالتقديري: ما لا يظهر في اللفظ، بل يقدر في آخره[4] لمانع فيه غير الإعراب الحقيقي، ولا يكون إلا في المعرب كاللفظي، وهو في سبعة مواضع، وقيل: ثمانية[5].

الأول: معرب مفرد آخره ألف، وإن حذف لالتقاء الساكنين[6]، فإن كان اسماً

---

(1) (**قوله: حركة كانت أو حرفاً**) لا يذهب عليك أن المناسب لما ذكره سابقاً أن يقول ههنا: أو حذفاً أيضاً، لكنه إنما تركه لعدم الإعراب التقديري بالحذف فيما سيذكره من المواضع السبعة، فتأمل.

(2) (**قوله: نحو: جاءنا رسول ومعجزات وكتب إلى آخره**) وأنت خبير بأنه قد أتى بالأمثلة من المعرب بالحركات المحضة، لكن الأولى أن يمثل للمعرب بالحروف أيضاً حتلا يناسب لقوله نفاً، أي الإعراب حركة كانت أو حرفاً أشد تناسب.

(3) (**قوله: دون اللفظ والمحل**) أي دون وجوده في لفظ المعرب أو محله أي نفسه لما سيظهر أن الإعراب التقديري مقدر في آخر المعرب، والمحلي مقدر في نفسه.

(4) (**قوله: بل يقدر في آخره إلى آخره**) أي آخر اللفظ، وبهذا يخرج الإعراب المحلي على المذهب الأصح، فإنه ما لا يظهر في اللفظ، ولا يقدر في آخره، بل في نفسه لمانع عن ظهوره فيها.
وقوله: غير الإعراب الحقيقي صفة لمانع.
واحتراز عما إذا كان المانع الإعراب الحقيقي؛ لأن الإعراب حينئذ يكون محليّاً، كما سيذكره.

(5) (**قوله: وقيل: ثمانية**) أي هي أعني مواضع الإعراب التقديري، والقائل البيضاوي حيث عد للإعراب في اللب ثمانية مواضع، لكن فيه أن سوق كلامه ههنا يشعر بأن البيضاوي زاد موضعاً واحداً على ما يذكره من المواضع السبعة التي ذكرها المصنف في الإظهار مع أن المواضع الثمانية التي ذكرها البيضاوي مندرجة في مواضع خمسة مما ذكره؛ لأن ما جعله البيضاوي رابعاً يندرج في الثاني، وما جعله سابعاً وثامناً يندرج في السادس، والموضع الخامس والسابع مما لم يذكرهما البيضاوي، بل زادهما المصنف في الامتحان والإظهار كما يظهر لمن رجع إلى اللب.

(6) (**قوله: وإن حذف لالتقاء الساكنين**) أي وإن حذف الألف لاجتماع الساكنين الذين أحدهما: الألف، والآخر: التنوين كما في نحو: عصا.

فإعرابه في الأحوال الثلاث تقديري، نحو: العصا وعصا، وإن كان فعلاً فرفعه ونصبه تقديري دون جزمه؛ إذ هو لفظي لوجوده في اللفظ[1]، نحو: يرضي، ولن يرضى، ولم يرض.

والثاني منها: ما أضيف إلى ياء المتكلم دون التثنية[2]، فإن كان جمع المذكر السالم فرفعه تقديري فقط، نحو: مسلمي[3]، وإن كان غيره فإعرابه في الأحوال الثلاث تقديري على الأصح[4]، نحو: غلامي، وأخي، وأحبابي، ومؤمناتي.

والثالث منها: ما في آخره إعراب محكي، أي حركة أو حرف محكية.

إما جملة منقولة[5] إلى العلمية، نحو: تأبط شراً، أو مفرد عند الحجازية[6].

وأما بنو تميم فلا يجوزون الحكاية في المفرد، نحو: من زيداً مقولاً لمن قال: ضربت زيداً.

---

(1) (**قوله: لوجوده في اللفظ**) لما أن جزم ذلك الفعل بحذف الألف الذي في آخره من اللفظ، ولا شك في كونه لفظيّاً.

(2) (**قوله: دون التثنية**) حال من المستكن في أضيف، أي حال كون ذلك المضاف إلى ياء المتكلم مجاوز اللتثنية بأن يكون غيرها، فأنه إذا كان تثنية لا يكون إعرابه تقديريّاً، بل لفظيّاً لوجود في اللفظ.

(3) (**قوله: فرفعه تقديري فقط نحو: مسلمي**) فإن أصله مسلموي، فاجتمع الواو والياء، والسابق ساكن، فانقلبت الواو ياء، وأدغم الياء في الياء، وكسر ما قبل الياء، فلم يبق علامة الرفع، فصار الإعراب في الرفع تقديريّاً بخلاف حالتي النصب والجر، فإن الإدغام لا يخرج الياء عن حقيقتها، فإن الياء المدغمة أيضاً ياء، كذا في الجامي.

(4) (**قوله: على الأصح**) وذهب بعضهم إلى كون إعرابه في حالة الجر لفظيّاً، والجمهور ذهبوا إلى بنائه مطلقاً.

(5) (**قوله: إما جملة منقولة**) لو نصب على الحالية من الضمير المجرور في آخره، فإنه وإن كان مضافاً إليه إلا أن المضاف جزء له، وقد سبق جواز وقوع الحال من مثله، أي حال كون ذلك المعرب الذي في آخره إعراب محكي جملة في الأصل منقولة إلى العملية في الحال.

(6) (**قوله: أو مفرداً عند الحجازية**) أي الطائفة الحجازية.

والمراد من المفرد: ما يقابل الجملة، فيشمل التثنية والجمع، وإنما ترك ما في آخره بناء محكي نحو خمسة عشر علماً مع أنه مما أدرجه المصنف في الموضع الثالث للاختلاف الواقع في إعرابه وبنائه.

والــرابع مــنها: ما كان في آخره ياء مكسورٌ[1] ما قبلها ولو محذوفاً لاجتماع الساكنين، فإن كان اسماً فرفعه وجره تقديري، نحو: العاصي وعاص وقاضي البلد[2]، وإن كان فعلاً فرفعه فقط تقديري[3] إن لم يلحق بآخره ضمير مرفوع، نحو: يرمي وأرمي وترمي.

والخامس منها: فعل آخره واو مضموم ما قبلها، فرفعه فقط تقديري إن لم يلحق بآخره ضمير مذكر[4]، نحو: يغزو وتغزو وأغزو ونغزو.

والــسادس مــنها: ما كان إعرابه بالحروف، ويلاقي بعده كلمة في أولها همزة وصل[5]، فإن كان من الأسماء الستة[6]، فإعرابه في الأحوال الثلاثة تقديري، نحو:

---

(1) (**قــوله: في آخره ياء مكسور**) فيه أن الظرف عين المظروف؛ لأن الياء عين الآخر، فالكلام إما مبني على حذف المضاف، أي في محل آخره أو على التجوز بذكر الحال وإرادة المحل، ولذا غير التعبير فيما يلي هذا الموضع، فقال: آخره واو مضموم ما قبلها، فكأنه أراد ههنا الإشارة إلى صحة هذا التعبير أيضاً، ولو تكلفاً أو تجوزاً.

(2) (**قــوله: وقاضي البلد**) نبه بالتمثيل لما لم يحذف منه الياء لالتقاء الساكنين بمثالين إلى أن ظهور الياء وعدم حذفه مشروط بسقوط التنوين، وهو إنما يسقط باللام كما في العاصي أو بالإضافة، كما في قاضي البلد.

(3) (**قوله: فرفعه تقديري إلى آخره**) لاستثقال الضمة على الياء.
وأما نصبه وجزمه فلفظيان.
أما الأول: فلأن الفتحة لا يستثقل عليها.
وأما الثاني: فلأنه بحذفها، وإنما قيد بقوله: إن لم يلحق بآخره إلى آخره؛ لأنه لو لحق بآخره ضمير مرفوع.
فأما أن يكون ذلك الضمير نون جمع المؤنث: فيكون الفعل مبنياً أو غيره فيكون إعرابه لفظياً في الأحوال الثلاث بالنون وحذفه فعل آخر وأو مضموم ما قبلها، خصه بالفعل لعدم وجود اسم معرب آخره واو مضموم ما قبلها في كلامهم.

(4) (**قوله: ضمير مذكور**) الذي هو الضمير المرفوع، كما عرفت حكمه إذا لحقه ذلك.

(5) (**قوله: ويلاقي بعده كلمة في أولها همزة وصل**) أي يلاقي ذلك المعرب بالحروف كلمة في أولها همزة وصل حال كون تلك الكلمة بعده.
فقوله: بعد ظرف مستقر في محل النصب صفة لـ«كلمة».

(6) (**قــوله: فإن كان من الأسماء الستة إلى آخره**) تفصيل للإجمال المفهوم من قوله: ما كان إعرابه بالحروف، فتقدير الكلام أن إعرابه إذا كان بالحروف: فإما أن يكون من الأسماء الستة.
وإما أن يكون من الجمع المذكر السالم.

=

«جائني أبو الرجل»، و«رأيت أبا الرجل»، و«مررت بأبي الرجل»، وإن كان جمع المذكر السالم، فإن لم يكن ما قبل حرف الإعراب مفتوحاً يحذف الواو والياء، فيكون إعرابه في الأحوال الثلاث تقديريّاً، نحو: «جائني قاتلوا القوم»، و«رأيت قاتلي القوم»، و«مررت بقاتلي القوم»، وإلا فالكل لفظي[1]، وإن كان تثنية فرفعه تقديري فقط، نحو: جائني غلاماً ابنك.

والسابع منها: المعرب الذي وقف عليه بالإسكان، ويكون إعرابه بالحركة[2]، فإن كان غير منون بتنوين التمكن[3]، أو كان في آخره تاء التأنيث[4] فإعرابه في الأحوال

=

وإما أن يكون من التثنية لما سبق من أن المعرب بالحروف منحصر في هذه الثلاثة، فإن كان من الأسماء الستة، فإعرابه في الأحوال الثلاث تقديري؛ لأن همزة الوصل التي بعدها تسقط عند الملاقاة، فيجتمع الساكنان، فيحذف حرف الإعراب من اللفظ، وإن لم يحذف من الكتابة، نحو: «جاءني أبو الرجل» إلى آخره.

(1) (**قوله: وإلا فالكل لفظي**) أي وإن لم يكن كذلك بأن كان ما قبل حرف الإعراب مفتوحاً؛ لأن نفي النفي إثبات، فكل إعرابه أي إعراب ذلك الجمع المذكر السالم لفظي؛ لأن الواو والياء لا يحذفان منه حينئذ، بل يتحرك الواو بالضمة، والياء بالكسرة لاجتماع الساكنين، وذلك لأنهما لو حذفا حينئذ لم يبق علامة دالة عليهما، نحو: مصطفون ومطصفين بخلاف ما إذا لم يكن ما قبلها مفتوحاً، فإن الضمة حينئذ تدل على الواو، والكسرة على الياء، فيحذفان.

بقي شيئان:

الأول: أن الأولى أن يجعل هذا الشق شقّاً أوَّلاً، والأول ثانياً لتسلم العبارة عن التكلف كما فعله المصنف في الإظهار، لكن الشق الأول لما كان أدخل في المقصود جعله الشارح أوَّلاً كما لا يخفى.

والثاني: أنهم اختلفوا في أن اللام كلمة كل، والصحيح جوازه إذا كان بمعنى الجميع في الصحاح كلكة كل وبعض معرفتان، ولم تجيء عن العرب بالألف واللام، وهو أي كونهما معرفتين جائز؛ لأن فيهما معنى الإضافة أضيفت ولم تضف انتهى.

وفي المغني: قد ينكر كل يقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى، فيكون بمعنى جميعاً، وهو نادر انتهى.

(2) (**قوله: ويكون إعرابه بالحركة**) الأولى: وكان إعرابه بالحركة، أي وكان إعراب ذلك المعرب الذي وقف عليه بالإسكان بالحركة؛ إذ لو كان إعرابه بالحروف لكان لفظيّاً كما إذا وقف وعلى نحو مسلمون.

(3) (**قوله: غير منون بتنوين التمكن**) سواء كان غير منون بتنوين أصلاً كـ«أحمد» أو منوناً بغير تنوين التمكن كقاتلات كما سيشير إليه.

(4) (**قوله: أو كان في آخره تاء التأنيث**) سواء كان منوناً أو لا.

الثلاث تقديري، نحو: أحمد وضاربة وقاتلات، وإن كان منوناً بتنوين التمكن، ولا يكون في آخره تاء التأنيث، فرفعه وجره تقديري[1]، نحو: زيد، فتأمل[2].

(**وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ**) أو الإعراب (**وَلَمْ يُقَدَّرْ فِي آخِرِهِ**) أي آخر المعرب، بل يقدر في نفسه لمانع عن ظهوره فيها (**يُسَمَّى**) أي الإعراب (**مَحَلِّيًّا**) لكون المانع في نفسه[3] (**نَحْوُ: تَوَكَّلْنَا عَلَى مَنْ**) أي على الله محله المجرور بـ«على» (**لاَ يَأْتِي الْخَيْرُ إِلاَّ مِنْ**

---

(1) (**قوله: فرفعه وجره تقديري**) لسقوط الضمة والكسرة بالوقف بخلاف نصبه؛ لأن التنوين ينقلب في حالة النصب ألفاً، وهو يقتضي فتح ما قبله الذي هو النصب، فيكون لفظيّاً.

(2) (**قوله: فتأمل**) لعل وجهه: أنه بقي من مواضع التقديري أمران لا يدخلان فيما ذكره من المواضع السبعة، كما ذكره المصنف في الامتحان، ونقله الشارح المدقق للإظهار.

الأول: ما سكن آخره لمجرد التخفيف أو للإدغام فيما بعده نحو: بارئكم بتسكين الهمزة على قراءة أبي عمرو، ونحو الرحيم مالك يوم الدين في قراءته أيضاً.

والثاني: ما يتبع حركته بحركة غيره للناسب، نحو: للملائكة اسجدوا بضم التاء على قراءة أبي جعفر، ومنه تابع المبني على لفظه نحو: يا زيد الظريف، ومنه الجر الجواري أيضاً.

وقد صرح الدماميني في شرح مغني اللبيب بأنه ليس بحركة إعرابية ولا بنائية بل للمناسبة، والإعراب مقدر انتهى ملخصاً.

أقول: ولا يدخل فيما ذكر من المواضع أيضاً مثل: لم يكن الذين، وقل الحق مما حرك آخره بالكسرة لالتقاء الساكنين، وقد صرح فيما سبق بكون إعرابه بحذف الحركة تقديراً.

ثم أقول: يمكن أن يجاب عن جميع ما ذكره المصنف في الامتحان وما ذكرنا يمنع كون الإعراب في هذه المواضع تقديرياً مستنداً بأنه لم لا يجوز أن يكون فيها لفظيّاً حكماً، وقد أشار المحقق السالكوتي على كونه لفظيّاً حكماً في بعض هذه المواضع في حواشي فوائد الضيائية، فعليك بعد أن اغتنمت بهذا أن تتأمل هنا حق التأمل جدّاً.

(3) (**قوله: لكون المانع في نفسه**) فما دام ذلك المانع موجوداً لا يبقى إلا مجرد المحلية والاستحقاق للإعراب، فيسمى محليّاً، وتفصيل ذلك ما ذكره الشارح المدقق للإظهار حيث قال ما ملخصه: إن معنى كون الإعراب محليّاً ومقدراً في النفس أن نفس اللفظ محل للإعراب لتوارد المعاني المختلفة عليه لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة، لكن في نفس اللفظ مانع عن ظهور الإعراب مطلقاً، كما في المبنيات أو مخصوصاً كما إذا اشتغل آخر المعرب بإعراب غير محكي، فلم يوجد فيه ذلك الإعراب أصلاً ما دام المانع باقياً، وبقي مجرد المحلية والاستحقاق له، فسمي محليّاً حتى لو زال ذلك المانع لظهر الإعراب لفظاً أو تقديراً بخلاف مبني الأصل، فإنه ليس بمحل اللاعراب أصلاً لعدم توارد المعاني عليه لعدم دلالته على المعنى المستقل بالمطابقة.

جِهَتِهِ[1]) أي من جهة من.

والإعراب المحلى في موضعين:

الأول: الاسم المعرب المشتغل آخره بإعراب غير محكي، نحو: مررت بخالد، فإن محل «خالد» منصوب على المفعولية.

والثاني منهما: المبني العارض الذي يتوارد عليه[2] المعاني المقتضية نحو: المضمرات، نحو: ضرب وضربت وأضرب ونضرب، والإشارات[3]، والموصولات وغيرها[4]، فافهم[5] .

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وما كنا نقدر عليه لولا أن أعاننا عليه، فالحمد لله رب العالمين.

---

(1) **(قوله: إلا من جهته)** أي من عنده المعنوي.

(2) **(قوله: المبني العارض الذي بتوارد عليه إلى آخره)** الذي هو ما ناسب مبني الأصل، أو وقع غير مركب، فالتقييد بقوله: الذي يتوارد إلى آخره احتراز عما وقع غير مركب، فإنه ليس بموضع للإعراب أصلاً، واحتراز أيضاً عن مثل أسماء الأفعال؛ إذ لا محل لها من الإعراب على الأصح لعدم توارد المعاني المقتضية للإعراب عليها.

ثم أقول: إن هذا التقييد صدر عن الشارح المدقق للإظهار، واكتفى الشارح أثره، لكن لا يخفى على أحد أن إصلاحه ليس بأكثر من إفساده؛ لأنه يخرج المضارع الذي اتصل به نون جمع المؤنث ونون التأكيد على الأصح مع أنه أيضاً مبني عارض كما عده المصنف منه في آخر إظهار الأسرار، وإن كان التعريف الذي أشرنا إليه آنفاً مختصّاً بِمبني الاسم، كما صرح به المولى الجامي، فإعرابه محلي قطعاً، وذلك لأن المضارع لا يتوارد عليه المعاني على المذهب الصحيح، كما مر غير مرة، فانصف.

(3) **(قوله: والإشارات)** أي أسماء الإشارات.

(4) **(قوله: وغيرها)** مما استوى في المصنف بيانه في آخر إظهار الأسرار.

(5) **(قوله: فافهم)** لعله إشارة إلى أن الإعراب المحلي موضعين آخرين أيضاً لم يدخلا فيما ذكر:

أحدهما: الفعل الماضي إذا وقع بعد أن المصدرية، أو وقع بعد الحرف الجازم شرطاً وجزاءً، فإنه يحكم على محله بالنصب في الأول وبالجزم في الثاني كما ذكره المصنف في الإظهار.

وثانيهما: الجملة التي لها محل من الإعراب فتأمل، ولا تكن في شك وارتياب، أو إلى أنه يجب أن يستثنى من الموصولات، أي وأية فإنهما معربان ما لم يحذف صدر صلتهما، كما ينبغي أن يستثنى منها، ومن أسماء الإشارات أيضاً تثنيتهما؛ لأن المختار عند المصنف كونها معربة كما بسط في الامتحان.

شرح العصام

على عوامل البركوي

تأليف

عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه الإسفراييني

المتوفى ٩٤٥هـ

تحقيق وتعليق

إلياس قبلان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

أما بعد حمداً لله على إفضاله.

والصلاة والسلام على خير رسله وآله، فدونك أوراقاً تجر لِمَنْ بَذَلَ الْجُهْدَ في تطلاب ما احتوت عليه فلاحاً كتاباً أضحى لمغلقات مصنفات هذا الفن مفتاحاً جعلته وُصْلَةً لمن رام التوصل به من الإخوان ومرقاتاً لمن أراد الصعود في معارج العلوم من الصبيان، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب.

قال المصنف نَوَّرَ الله ضَرِيحَهُ ورَوَّحَ بنعيم عَفْوِهِ روحَه مُرَشِّحاً عنوان كتابه بالبسملة والحمدلة اقتداءً بكلام الملك العلام، وعملاً بالخبر المروِيِّ عن النبي عليه أزكى الصلاة وأتم السلام، وسلوكاً لنَمَط ما جرى عليه عادات علماء الإسلام.

(**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**) الباء حرف جر:

1 - للاستعانة.

2 - أو للمصاحبة.

3 - أو للملابسة متعلقة لفعل خاص محذوف مؤخر لإفادة الحصر والاهتمام عند الكوفيين، أو هي مع المجرور ظرفٍ مستقر خبر مبتدأ محذوف.

وكذلك عند البصريين أي باستعانة اسم الله، أو بمصاحبته، أو بملابسته أصنف أو تصنيفي.

والاســـم: مشتق من السمُوِّ، هو العلو؛ لأنه يعلو مسماه عند البصريين، أو من الوَسْمِ، وهو العلامة؛ لأنه علامة عليه عند الكوفيين، وإضافته إلى لفظ الجلالة بعده بيانية، أي باسم هو الله، وهو علم للذات الواجب الوجود الْمُسْتَجْمع لجميع الصفات الكمالية.

وهو مشتق من أَلِهَ بكسر اللام إذا تحير لتحير الخلق في إدراك كنهه عند الأكثرين.

وقيل: إنه اسم جامد غير مشتق.

والمحققون على أنه الاسم الأعظم.

والـــرحمن الرحيم: صفتان مشبهتان مأخوذتان من «رَحِمَ» بالكسر بعد نقله إلى «رَحُمَ» بالضم، أو تنزيله منزلته، وذلك مطرد في باب المدح والذم.

والرحمة: رقة القلب، وإطلاقها على الله تعالى باعتبار الغاية، وهي الإحسان، فهما بمعنى المحسن بجلائل النعم.

والثاني: بمعنى المحسن بدقائقها، فلذا قدم الرحمن، أو لأنه لا يطلق على غيره تعالى بخلاف الرحيم.

واشتهر فيهما بحسب الإعراب تسعة أوجه: جرهما على الوصفية، وهو متعين قراءة، ورفعهما على الخبرية، ونصبهما على المفعولية، ورفع الأول مع نصب الثاني، والعكس، وجر الأول مع رفع الثاني أو نصبه، ورفع الأول أو نصبه مع جر الثاني.

وأبى بعضهم الوجهين الأخيرين لما فيهما من الإتباع بعد القطع، وهو لا يجوز لما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، ولأن النعت التابع أشد ارتباطاً بالمنعوت، فلا يؤخر عن المتبوع.

(**الْحَمْدُ**) **لغة**: الوصف بالجميل على سبيل التعظيم والتبجيل.

وعرفاً: فعل ينبئ عن تعظيم الْمُنْعِم بسبب كونه منعماً.

فمورد الحمد اللغوي خاص، وهو اللسان، ومتعلقه عام؛ لأنه يكون في مقابلة إنعام وغيره.

ومورد العرفي عام؛ لأنه يكون باللسان وغيره، ومتعلقه خاص؛ لأنه لا يكون إلا بمقابلة الإنعام.

(**لِلهِ**) اللام للاستحقاق، لا لشبه الملك عند من يُفَرِّق بينهما، ولا للملك اتفاقاً، وهو مع المجرور ظرف مستقر خبر للمبتدأ، أعني الحمد.

وعُدِلَ عن الجملة الفعلية لقصد الدَّوَام والثُّبُوت؛ إذ الأصل: حمدت أو أحمد حمداً لله، فحذف الفعل اكتفاءً بدلالة مصدره عليه.

ثم عدل إلى الرفع لقصد الدوام والثبوت، ثم أدخل عليه «أل» لقصد الاستغراق.

(**رَبِّ الْعَالَمِينَ**) أي موجدهم، ومبلِّغهم إلى صفة الكمال شيئاً فشيئاً.

والعالمين: بفتح اللام اسم جمع لعَالَم لا جمع له عند ابن مالك؛ لأنه أخص منه لاختصاصه بِمَنْ يعلم.

والعالم: يطلق على كل من سوى الله، والجمع لا يكون أخصَّ من مفرده، وجمع له عند غيره باعتبار تغليب من يعقل، لكنه جمع لم يستوف الشروط؛ لأن عالَماً اسم جنس، وليس بعلم ولا صفة.

(**وَالصَّلاَةُ**) آثر الفصل بين جملتي البسملة والحمدلة تنبيهاً على استقلال كل بالمقصودية بالابتداء بخلاف الصلاة؛ لأنه لم يطلب بها الابتداء، وهي من الله تعالى الرحمة، ومن الملائكة الاستغفار، ومن المؤمنين الدعاء.

(**وَالسَّلاَمُ**) هو العصمة من الْمَكَارِهِ.

(**عَلَى مُحَمَّدٍ**) أي واردتان ونازلتان عليه الصلاة والسلام.

(**وَآلِهِ**) المراد بهم هنا مطلق الأتباع؛ لأنه مقام الدعاء يُطلب فيه التعميم، فلا يلزمه إهمال الأصحاب.

وأصل آل: أهل عند سيبويه قلب الهاء همزة، ثم الهمزة ألفاً لسكونها، وانفتاح ما قبلها، وأول كجمل عند الكسائي من آل يَؤُولُ قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

ولا يضاف إلا إلى ذِي شَرَفٍ، فلا يقال: آل الإسكاف، ولا ينتقض بآل فرعون؛ لأن له شرفاً باعتبار الدنيا، وإضافته إلى الضمير جائزة على الأصح، كما استعمله المصنف.

(**أَجْمَعِينَ**) تأكيد معنوي للآل مفيد للإحاطة والشمول.

(**وَبَعْدُ**) أي بعد الفراغ من البسملة والحمدلة والتصلية.

والواو: إما ابتدائية قائمة مقام «أما» المقدرة أو عاطفة بطريق عطف القصة على القصة.

(**فَاعْلَمْ**) بالفاء جواب «أما» المقدرة أو الموهمومة تنزيلاً لها منزلة المحققة لمشاهدة وقوعها في هذا المقام جدّاً، (**أَنَّهُ**) أي الشأن (**لاَ بُدَّ**) أي لا فراق حاصل (**لِكُلِّ طَالِبٍ**) بالجر بإضافة كل آليه، وبلا تنوين لإضافته إلى قوله: (**مَعْرِفَةِ الإِعْرَابِ**) أي لكل من يريد معرفة إجراء الإعراب على الكلمة؛ إذ العارف به غير محتاج إلى ما سيذكر (**مِنْ مَعْرِفَةِ**) ظرف مستقر خبر بعد الخبر لـ«لا»، أو ظرف لغو متعلق بالظرف المستقر قبله، ولا يجوز تعلقه بالمنفي عند الجمهور، وإلا لأعرب ونُوِّنَ لكونه شبه مضاف.

ونقل عن البغداديين جواز تعلقه به مع كونه مبنيّاً حينئذ.

وذهب ابن مالك إلى أنه معرب، لكنه انتزع تنوينه لإجرائه مجرى المضاف كما أجري مجراه في الإعراب.

(**مِائَةِ شَيئٍ**):

1 - (**سِتُّونَ**) مبتدأ (**مِنْهَا**) أي من تلك المائة صفة «ستون» (**تُسَمَّى**) على صيغة المجهول، ونائب فاعله، هي راجع إلى «ستون» (**عَـــامِلاً**) أي مؤثِّراً مفعول ثان لـ«تسمى»، والجملة مرفوعة المحل خبر للمبتدأ.

2 - (**وَثَلاَثُونَ مِنْهَا تُسَمَّى مَعْمُولاً**) أي مؤثَّراً.

3 - (**وَعَشَرَةٌ مِنْهَا تُسَمَّى عَمَلاً وَإِعْرَاباً**) عطف على «عملاً» على وجه التفسير جيئ به دفعاً لتوهم أن المراد من العمل المعنى المصدري لا الحاصل بالمصدر مع أنه المراد.

ولم يقل أوَّلاً إعراباً ليستغنى عن التفسير ليكون على وقف قسيميه في الحروف الأصلية.

وإذا كان المراد كذلك (**فَأُبَيِّنُ**) أي أذكر، وأظهر (**لَكَ**) لأجل نفعك (**بِإِذْنِ اللهِ**) متعلق بـ«أبين» أو حال من فاعله المستكن، أي حال كوني ملتبساً بإذن الله (**تَعَالَى**) أي ارتفع وتنزه عما لا يليق بكبريائه (**هَذِهِ الثَّلاَثَةِ**) العامل، والمعمول، والعمل (**عَلَى طَرِيقِ الإِيجَـــازِ**) متعلق بـ«أبين»، أو مفعول مطلق مجازاً له، أي تبييناً كائناً على طريق إلى آخره، أو حال من هذه، أي حال كون هذه الثلاثة مبينة على طريق الإيجاز أي الاقتصار؛ لأنه الأنسب بحال المبتدئ الذي وضع هذا الكتاب لأجله ليكون أعظم له نفعاً، وأقرب لفهمه وقعاً في (**ثَلاَثَةِ أَبْوَابٍ**) هو أيضاً:

1 - إما متعلق بـ«أبين».

2 - أو مفعول مطلق مجازاً له، أي تبييناً كائناً في ثلاثة أبواب.

3 - أو حال من هذه، أي حال كون هذه الثلاثة مبينة في ثلاثة أبواب؛ لأن كل واحد منها قسيم للآخر، ومباين له، فالمناسب أن يوضع لكل منها باب على حدة.

(**الْبَابُ الأَوَّلُ**) من تلك الأبواب الثلاثة (**فِي**) بيان أحوال (**الْعَامِلِ**)

(**الْبَابُ الثَّانِي فِي**) بيان أحوال (**الْمَعْمُولِ**)

(**الْبَابُ الثَّالِثُ فِي**) بيان أحوال (**الإِعْرَابِ**).

وحدود الكل ستذكر في أبوابها إن شاء الله تعالى.

الباب الأول في العامل

ولما كان العامل لكونه مؤثراً في المعمول أشرف منه استحق التقدم عليه، فقدمه المصنف وقال: (**الباب الأول**) أي الذي جعل جزءًا من الكتاب.

والباب لغة: المدخل.

واصطلاحاً: طائفة من مسائل الكتاب لا تعلق لسابقها بلاحقها، والأول نقيض الآخر.

(**فِي الْعَامِلِ**) هو لغة: صفة بمعنى ذات ثبت له العمل.

واصطلاحاً: ما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.

(**وَهُوَ**) أي العامل باعتبار أفراده على ضربين:

أحدهما: (**لَفْظِيٌّ**) منسوب إلى اللفظ.

(**وَ**) **الآخر**: (**مَعْنَوِيٌّ**) أي منسوب إلى المعنى.

(**فَاللَّفْظِيُّ**) شروع في العامل اللفظي، وهو ما يكون للسان حظ، ولا يكون معنى يعرف بالقلب، قدمه على المعنوي لكونه أشرف منه لتحققه مع معموله في الذكر بخلافه (**عَلَى قِسْمَيْنِ**) أيضاً.

أحدهما: (**سَمَاعِيٌّ**) أي منسوب إلى السماع.

(**وَ**) **الآخر**: (**قِيَاسِيٌّ**) أي منسوب إلى القياس.

(**فَالسَّمَاعِيُّ**) شرع في العامل السماعي، وهو ما يتوقف إعماله على السماع، ولا يمكن أن يذكر في عمله قاعدة كلية.

قدمه على القياسي لسهول ضبط أفراده المقصود معرفتها لقلتها بخلاف القياسي، فإن أفراده أكثر من أن تحصى، فضبطها متعسر (**تِسْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ**) فرداً بالاستقراء.

(**وَأَنْوَاعُهُ خَمْسَةٌ**) بالاستقراء أيضاً.

حروف الجر

(**النَّوْعُ الأَوَّلُ**) منها (**حُرُوفٌ تَجُرُّ اسْماً**) أي لا فعلاً ولا حرفاً (**وَاحِداً**) أي لا اسمين فأكثر بدون توسط حرف عطف لعدم ورود السماع بذلك (**فَقَطْ**) الفاء جزائية.

و«قط»: اسم فعل بمعنى انته مبتدأ فاعله «أنت» مضمر فيه ساد مسد الخبر، والتقدير: إذا جرت الحروفُ الاسم الواحد فانته عن أن تجر بها غيره، أو تنصب بها، أو ترفع.

(**تُسَمَّى**) تلك الحروف (**حُرُوفَ الْجَرِّ**) عند البصريين؛ لأنها تجر، أي توصل معاني الأفعال إلى الأسماء، فلذا عملت الجر ليكون عملها اللفظي مثل عملها المعنوي، وتسمى (**حُرُوفَ الإِضَافَةِ**) عند الكوفيين؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، أي توصلها إليها.

(**وَهِيَ**) أي تلك الحروف (**عِشْرُونَ حَرْفاً**) بالاستقراء على الأصح.

(**الأَوَّلُ: الْبَاءُ**) وهي للإلصاق، أي لإفادة لصوق أمر بمجرورها.

وهو: إما حقيقي: نحو: «به داء».

أو مجازي: نحو: «مررت بزيد» أي التصق مروري بمكان يقرب منه.

(**وَنَحْوُ: آمَنْتُ بِاللهِ**) أي صدقت بوجوده (وَ) للقسم نحو: (**بِهِ لأُبْعَثَنَّ**) أي أقسم بالله لأبعثن إلى الحشر.

(**وَالثَّانِي: مِنْ**) وهي لابتداء الغاية في غير الزمان اتفاقاً مكاناً كان، نحو: «من المسجد الحرام» أو غيره نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَـٰنَ﴾[1]، وفي الزمان أيضاً عند الكوفيين وبعض البصريين، نحو قوله تعالى: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾[2].

(**نَحْوُ: تُبْتُ**) أي رجعت (**مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ إِلَى اللهِ تَعَالَى**).

---

(1) النمل: 30.

(2) التوبة: 108.

قال الرضي[1] : علامة «من» الابتدائية بأن يَحْسُنَ في مقابلتها «إلى» أو المفيد مفادها، نحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»؛ إذ معنى أعوذ بالله: ألتجئ إليه، فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء.

(**وَالثَّالِثُ: إِلَى**) وهي لانتهاء الغاية في المكان، نحو: «خرجت إلى المسجد»، والزمان نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾[2]، وفي غيرهما، نحو: «قلبي إليك» أي منته إليك.

و(**نَحْوُ: تُبْتُ إِلَى اللهِ تَعَالَى**) من كل ما يوجب غضبه.

(**وَالرَّابِعُ: عَنْ**) وهي (**لِلْمُجَاوَزَةِ**) وهي بعد شيء مذكور عما بعدها بسبب حدث قبلها، وهي:

حقيقة في الأجسام: نحو: «رميت السهم عن القوس»، أي جاوز السهم القوس بسبب الرمي.

ومجاز في المعاني: نحو: «أخذت العلم عن عمرو»، ولما علمت ما يعلم جاوزه العلم بسبب الأخذ.

و(**نَحْوُ: كُفِفْتُ عَنِ الْحَرَامِ**) كأنه لما امتنعت منه جاوزته بسبب الكف.

(**وَالْخَامِسُ: عَلَى**) وهي للاستعلاء حقيقة، نحو: «زيد على السطح»، ومجازاً (**نَحْوُ**) «عليه دين»، و(**تَجِبُ التَّوْبَةُ عَلَى كُلِّ مُذْنِبٍ**).

وأما نحو: «توكلت على الله» فهو بمعنى الإضافة والإسناد، أي أضفت توكلي، وأسندته إلى الله؛ إذ لا يعلو على الله شيء لا حقيقة ولا مجازاً، كما قال الفارضي.

(**وَالسَّادِسُ: اللاَّمُ**) وهي للملك إذا دخلت بين ذاتين، ومدخلها يملك، نحو: «المال لزيد»، و(**نَحْوُ: أَنَا عُبَيْدٌ**) أي عبد حقير (**لِلهِ تَعَالَى**) ولشبه الملك إذا وقعت بين

---

(1) وتعرف «من» الابتدائية، بأن يحسن في مقابلتها «إلى» أو ما يفيد فائدتها، نحو قولك: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، لأن معني أعوذ به: أتلجئ إليه، وأَفِرُّ إليه، فالباء ههنا أفادت معنى الانتهاء، وإذا قصدت بـ«من» مجرد كون المجرور بها موضعاً انفصل عنه الشئ وخرج منه، لا كونه مبتدأ لشئ ممتد، جاز أن يقع موقعه «عن» لأنها لمجرد التجاوز، كما يجئ، تقول: «خرجت من المكان وأخرج عنه»، وانفصلت منه وعنه، ونهيت من كذا وعنه، وسقاه من العَيْمَة وعنها، أي بَعَّدَه عنها. شرح الرضي 265/4.

(2) البقرة: 187.

ذاتين، ومدخولها لا يملك، نحو: «الجل للفرس»، ويعبر عنها بلام الاستحقاق.

والاختصاص أيضاً إذا وقعت بين ذات وصفة، نحو: «الحمد لله».

وبعضهم لم يفرق بين الأخيرين.

واعلم أن لام الجر تكسر مع الظاهر إلا المستغاث، وتفتح مع الضمير إلا الياء، وفتحها بعض العرب مع الظاهر مطلقاً، وكسرها خذاعة مع الضمير مطلقاً.

(**وَالسَّابِعُ: فِي**) وهي للظرفية، وهي حقيقة فيما إذا كان للظرف احتواء، وللمظروف تحيز، نحو: «المال في الكيس»، و(**نَحْوُ: الْمُطِيعُ فِي الْجَنَّةِ**) فإن فَقَدَا نحو: «في علمه نفع»، أو الاحتواء، نحو: «زيد في السعة»، أو التحيز، نحو: «في صدر زيد علم» فمجازية.

ومنه الزمانية، نحو: «نحن في شهر كذا».

(**وَالثَّامِنُ: الْكَافُ**) وتختص بالظاهر.

وهي للتشبيه، نحو: «زيد كالأسد»، و(**نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[1]) هذه الآية من باب الكناية للمبالغة في التنزيه، فهي باقية على حقيقتها من نفي مثل مثله، لكن المراد لازم ذلك، وهو نفي مثله، وإنما كان لازماً؛ لأنه لو كان له مثل لكان هو مثلاً لمثله، فلا يصح نفي مثله؛ لأنه محال.

وقيل: الكاف زائدة؛ إذ لو لم تكن زائدة لزم المحال، وهو إثبات المثل، وعزاه في المغني إلى الأكثرين.

وقيل: غير ذلك، والوجه الأول.

(**وَالتَّاسِعُ: حَتَّى**) وهي لانتهاء الغاية مطلقاً زمانية كانت أو مكانية كـ«إلى»، لكن بينهما فرق بثلاثة أمور:

أحدها: أنه يلزم أن يكون مجرور «حتى» آخراً لما قبلها، نحو: «أكلت السمكة حتى رأسها»، أو متصلاً بالآخر، نحو قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝﴾[2].

و(**نَحْوُ: أَعْبُدُ اللهَ**) مدة عمري (**حَتَّى الْمَوْتِ**) فلا يقال: «نِمْتُ البارحة حتى

---

(1) الشورى: 11.

(2) القدر: 5.

نصفها» بخلاف «إلى».

وثانيها: أنه يلزم أن يكون مجرور «حتى» ظاهراً لا ضميراً بخلاف «إلى».

وثالثها: أنه إذا دلت قرينة على دخول ما بعدها في حكم ما قبلها عمل بها، وإلا فالصحيح في «حتى» الدخول، وفي «إلى» عدمه.

(**وَالْعَاشِرُ: رُبَّ**) بضم الراء وفتح الباء المشددة في المشهور.

وفيها لغات أخر لا يسعها المقام.

وهي حرف موضوع للتقليل.

وتستعمل للتكثير غالباً، كما في مقام المدح والذم.

(**نَحْوُ: رُبَّ تَالٍ**) أي قارئ قرآن (**يَلْعَنُهُ الْقُرْآنُ**) لعدم تلوه على ما ينبغي له.

ولها صدر الكلام من بين أحرف الخفض.

ولا يجر بها إلا النكرة لفظاً ومعنًى كالمثال، أو معنى فقط نحو: «ربه رجلاً».

وهي لا تتعلق بشيء، فمجرورها:

1 - في موضع رفع بالابتداء، في نحو: «رب رجل صالح عندي».

2 - وفي موضع نصب على المفعولية، في نحو: «رب رجل صالح لقيت».

3 - وفي موضع رفع أو نصب، في نحو: «رب رجل صالح لقيته» كما في مثل: «زيداً ضربته».

والغالب في الناصب أن يكون فعلاً ماضياً محذوفاً.

ويشترط تقديره بعد المجرور؛ لأن لـ«رب» صدر الكلام.

(**وَالْحَادِي عَشَرَ: وَاوُ الْقَسَمِ**) أي الدالة على القسم، وهو الحلف.

ولها ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون فعل القسم محذوفاً، فلا يقال: أقسم والله، كما يقال: أقسم بالله.

والثاني: أن لا تستعمل في قسم السؤال، فلا يقال: والله أخبرني كما يقال: بالله أخبرني.

والثالث: أن لا تدخل على الضمير، فلا يقال: وك، كما يقال: بك.

(**نَحْوُ: وَاللهِ لاَ أَفْعَلَنَّ الْكَبَائِرَ**) جمع كبيرة، وهي ما لحق صاحبها عليها بخصوصها وعيد شديد بنص كتاب أو سنة كما في الروضة.

(**وَالثَّانِي عَشَرَ: تَاءُ الْقَسَمِ**) وهي لا تجر إلا لفظ الجلالة، و«رب» مضافاً إلى

الكعبة، أو إلى ياء المتكلم.

(**نَحْــوُ: تَــاللهِ لأَفْعَلَنَّ الْفَرَائِضَ**) جمع فريضة، وهي ما أوجبه الله تعالى، ونحو: «ترب الكعبة» و«تربي»، وقولهم: «تالرحمن» و«تحياتك» شاذ.

ويشترط فيها ما يشترط في الواو.

(**وَالــثَّالِثَ عَشَرَ: حَاشَا**) هي لاستثناء ما بعدها عما قبلها، وهي لا تتعلق بشيء، ومجرورها كالمستثنى.

ومثلها خلا وعدا الآتيان، نحو: «هلك الناس حاشا العالم».

وحكى عن بعض العرب النصب بها على المفعول، كقوله: «اللهم أغفر لي ولمن يسمع دعائي حاشا الشيطان وأبا الأصبغ» فحينئذ تكون فعلاً، وفاعلها مضمراً فيها راجع إلى البعض المفهوم من كلية ما قبلها على الأصح إلا أن الجر بها هو الأكثر الراجح.

(**وَالــرَّابِعَ عَشَرَ: مُذْ**) بضم الميم وسكون الذال المعجمة، (**نَحْوُ: تُبْتُ مِنْ كُلِّ ذَنْــبٍ فَعَلْــتُهُ مُذْ يَوْمِ الْبُلُوغِ**) متعلق بـ«فعلته» وأصل «مذ» منذ خففت بحذف النون وسكون الذال.

وقيل: كل منهما أصل.

(**وَالْخَامِسَ عَشَرَ: مُنْذُ**) بضم الميم والذال وسكون النون (**نَحْوُ: تَجِبُ الصَّلاَةُ**) على كل عاقل (**مُنْذُ يَوْمِ الْبُلُوغِ**) متعلق بـ«تجب».

وهذان الحرفان أي «مذ» و«منذ» لا يجر بهما إلا وقت معين ماضياً كان أو حاضراً لا مستقبلاً، فلا يقال: «ما لقيته مذ يوم أو منذ يوم» و«لا مذ غد» أو «منذ غد»، وهما في الماضي لابتداء الغاية، وفي الحاضر للظرفية.

(**وَالسَّادِسَ عَشَرَ: خَلاَ**) وهي للاستثناء كـ«حاشا»، (**نَحْوُ: هَلَكَ الْعَالِمُونَ**) بكسر اللام (**خَلاَ الْعَامِلِ بِعِلْمِهِ**) منهم، وهو الذي يفعل الأوامر، ويتجنب المناهي على حسب ما يعلم.

(**وَالسَّابِعَ عَشَرَ: عَدَا**) وهي أيضاً للاستثناء (**نَحْوُ: هَلَكَ الْعَامِلُونَ**) بعلمهم (**عَدَا الْمُخْلِصِ**) منهم، وهو الذي يخلص فعله لله تعالى.

واعلم أن ورود «خلا» و«عدا» حرفي جر قليل حتى قيل: إن سيبويه أنكره.

والأكثر أنهما فعلان غير متصرفين لوقوعهما موقع «إلا»، وما بعدهما منصوب

على المفعولية لهما، وفاعلهما ضمير مستتر عائد إلى البعض المدلول عليه بكلية السابق على المشهور.

(**وَالثَّامِنَ عَشَرَ: لَوْلاَ**) وهي حرف لامتناع الشيء لوجود غيره، وكونها حرف جر مذهب سيوبيه إذا وليها ضمير متصل، نحو: «لولاي» و«لولاه» و(**نَحْـوُ: لَوْلاَكَ يَا رَحْمَـةَ اللهِ**) أي يا فضله وإحسانه، وهو خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم (**لَهَلَكَ النَّاسُ**) لضلوا عن منهج الحق.

وهي لا تتعلق بشيء، والضمير بعدها في موضع رفع بالابتداء، وخبره محذوف وجوباً، وهو موجود.

وزعم الأخفش أنها لا عمل لها في هذا الضمير، كما لا عمل لها في الظاهر، وإنما هو ضمير جر مستعار للمرفوع.

(**وَالتَّاسِعَ عَشَرَ: كَيْ**) وهي للتعليل.

ولا يجر بها إلا ثلاثة أشياء:

الأول: «ما» المصدرية مع صلتها، كقوله:

إِذَا أَنْـتَ لَـمْ تَـنْفَعْ فَـضُرَّ فَإِنَّمَـا ... يُـرَادُ الْفَتَـى كَـيْمَا يَـضُرُّ ويَـنْفَعُ

أي للضر والنفع قاله الأخفش.

وقيل: «ما» كافة.

الثاني: أن المصدرية وصلتها، نحو: «جئتك كي تكرمني» إذا قدرت أن بعدها كما هو رأي الأخفش، فـ«أَنْ» والفعل في تأويل المصدر مجرور بها.

الثالث: «ما» الاستفهامية المستفهم بها عن علة الشيء.

(**نَحْوُ: كَيْمَهْ عَصَيْتَ**) أي لأي شيء عصيت ربك.

وأصل «كيمه» كيما بالألف، فحذفت لدخول الجار عليها، وجيء بهاء السكت وقفاً حفظاً للفتحة الدالة على الألف المحذوفة، وهكذا يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة على «ما» الاستفهامية.

(**وَالْعِـشْرُونَ: لَعَلَّ**) ثابتة الأول ومحذوفته ومفتوحة الآخر ومكسورته وورودها حرف جر (**فِي لُغَةِ عُقَيْلٍ**) بضم العين المهملة مصغراً أبو حي.

وأما في لغة غيرهم فحرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، وهي لا تتعلق بشيء ومجرورها مبتدأ.

(**نَحْوُ: لَعَلَّ اللهِ تَعَالَى**) بالجر (**يَغْفِرُ ذَنْبِي**) فلفظ الجلالة مرفوع تقديراً بالابتداء، خبره جملة «يغفر ذنبي».

فهذه هي الحروف الجارة.

وقد جرى فيها خلاف كثير غير ذلك لا يسعه المقام، فارجع إلى المطولات، لكن ينبغي أن يعلم أنه لا بد لهذه الحروف من متعلق فعل، أو شبهه، أو معناه مذكور أو مقدر، إلا ما عرفت وإلا الزائد منها، وأنه يمتنع الفصل بين هذه الحروف ومجرورها في الاختيار.

وقد يفصل بينهما في الإضطرار كقوله:

لو كنت في خلقاء من رأس شاهقٍ ... وليس إلى منها النزول سبيل

فمنها فصل بين «إلى» ومجرورها، وهو النزول.

وسمع اشتريته بوالله درهم، ولكنه نادر.

{الحروف المشبهة بالفعل}

(**النَّوْعُ الثَّانِي**) من الأنواع الخمسة للعامل السماعي (**حُرُوفٌ تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ**) أي تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ ويسمى اسماً لها، وترفع الخبر، ويسمى خبراً لها، وهذا مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، ولا عمل لها به؛ لأنه لم يتغير عما كان عليه، والمختار مذهب البصريين.

(**وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ**) بالاستقراء:

(**الأَوَّلُ: إِنَّ**) بكسر الهمزة وفتح النون المشددة (**نَحْوُ: إِنَّ اللهَ**) بالنصب اسم «إن» (**تَعَالَى عَالِمٌ**) بالرفع خبره (**كُلِّ شَيْءٍ**).

(**وَالثَّانِي: أَنَّ**) بفتح الهمزة والنون المشددة (**نَحْوُ: اعْتَقَدْتُ أَنَّ اللهَ**) **بالنصب** اسم «أن» (**تَعَالَى قَادِرٌ**) بالرفع خبره (**عَلَى كُلِّ شَيْءٍ**).

وهما أي «إن» و«أن» حرفان موضوعان للتأكيد، أي لتقوية النسبة وتقريرها في ذهن السامع إيجابية أو سلبية.

ولذا لا يتأتى بهما إلا إذا كان المخاطب شاكاً في النسبة أو منكراً إياها، ويفترقان من حيث إن «إن» المكسورة لا تغير الجملة بدخولها عليها بخلاف «أن» المفتوحة، فإنها تجعلها في تأويل المفرد، ومن ثمه وجب الكسر في مظان الجمل والفتح في

مظان المفردات.

(**وَالـثَّالِثُ: كَـأَنَّ**) بفتح الهمزة وتشديد النون، وهي للتشبيه أي لتشبيه اسمها بخبرها جامداً كان الخبر (**نَحْوُ: كَأَنَّ الْحَرَامَ**) بالنصب اسم «كأن» (**نَارٌ**) بالرفع خبره، أو مشتقّاً، نحو: «كأن زيداً قائم» على الصحيح، لكن مع التأكيد لتركبها من كاف التشبيه، و«أن» المؤكدة؛ إذ أصل «كأن الحرام نار» «إن الحرام كنار» قدمت الكاف على «أن» ليدل الكلام على التشبيه من أول الأمر، وفتحت همزة «أن» للجار.

وقيل: إنها بسيطة؛ لأن الأصل عدم التركيب.

(**وَالـرَّابِعُ: لَكِنَّ**) بكسر الكاف وتشديد النون، وهي للاستدراك، وهو عبارة عن رفع توهم نشأ من كلام سابق، (**نَحْوُ: مَا فَازَ الْجَاهِلُ لَكِنَّ الْعَالِمَ**) بالنصب اسم «لكن» (**فَائِزٌ**) بالرفع خبره فإنه لما قيل: «ما فاز الجاهل» توهم منه أن العالم أيضاً «ما فاز»، فدفعه بقوله: «لكن العالم فائز»، وهي بسيطة على الأصح.

وقال الفراء: أصلها «لَكِنَّ إن» فطرحت الهمزة ونون لكن للساكنين.

وقال الكوفيون: هي مركبة من «لا» و«أن» والكاف الزائدة، حذفت همزة «أن» تخفيفاً بعد نقل حركتها إلى ما قبلها.

(**وَالْخَامِسُ: لَيْتَ**) وهي للتمني، وهو طلب ما لا طمع فيه لاستحالته، نحو:

أَلاَ لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً ... فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

و(**نَحْوُ: لَيْتَ الْعِلْمَ**) بالنصب اسم «ليت» (**مَرْزُوقٌ**) بالرفع خبره (**لِكُلِّ أَحَدٍ**)، فإن عود الشباب ورزق العلم لكل أحد مستحيل عادة، أو طلب ما فيه عسر، نحو: «ليت لي مالاً فأحج به»، فإن حصول المال ممكن، ولكن فيه عسر، لكن الغالب هو الأول.

(**وَالسَّادِسُ: لَعَلَّ**) باللام المشددة، وفيها عشر لغات مشهورة، وهي للترجي، وهو توقع المحبوب المستقرب حصوله (**نَحْوُ: لَعَلَّ اللهَ**) بالنصب اسم «لعل» (**تَعَالَى غَافِرٌ**) بالرفع خبره (**ذَنْبِي**) ولا يكون الترجي إلا في الشيء الممكن بخلاف التمني كما عرفت فافترقا.

وأما قول فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [1]، فجهل منه أو إفك.

(**وَهَـذِهِ السِّتَّةُ**) المذكورة، أعني: «إن» و«أن» و«كأن» و«لكن» و«ليت» و«لعل» فصلها عما بعدها لمغايرتها له في الاسم، وإن اتحدا في النوع (**تُسَمَّى الْحُرُوفَ الْمُشَبَّهَةَ بِالْفِعْلِ**) لشبهها له لفظاً ومعنى.

أما لفظاً:

1 - فلكونها ثلاثية، ورباعية، وخماسية كالفعل.

2 - واتصال الضمائر البارزة بها كما تتصل بالفعل.

3 - وإن أواخرها مفتوحة كأواخر الأفعال الماضية.

وأما معنى: فلوجود معنى الفعل فيها مثل: أكدت، وشبهت، واستدركت، وتمنيت، وترجيت، وعملها ثمرة هذه المشابهة، لكن لما كان للفعل عملان:

1 - **أصلي**: وهو تقديم مرفوعه على منصوبه.

2 - **وفرعي**: وهو عكسه أخذت الثاني حطّاً لمرتبة الفرع عن مرتبة الأصل.

(**وَالسَّابِعُ**) من الأحرف الثمانية (**«إِلاَّ» فِي الاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ**) وهو أن يكون المستثنى غير مخرج عن متعدد لا في المتصل، وهو أن يكون المستثنى مخرجاً عن متعدد؛ لأنه فيه ليس بعامل على الصحيح، بل العامل ما قبل «إلا» من فعل، أو شبهه، أو معناه على الصحيح، كما سيأتي (**نَحْوُ: الْمَعْصِيَةُ مُبَعِّدَةٌ عَنِ الْجَنَّةِ**) متعلق بـ«مبعدة» (**إِلاَّ الطَّاعَةَ**) بالنصب اسم «إلا» (**مُقَرِّبَةٌ**) بالرفع خبره (**مِنْهَا**) أي من الجنة متعلق بـ«مقربة»، وإنما عملت «إلا» هذه هذا العمل لكونها بمعنى «لكن»، فتعمل عملها باتفاق المتأخرين.

(**وَالثَّامِنُ: لاَ لِنَفْيِ الْجِنْسِ**) أي لنفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها، فالإضافة لأدنى ملابسة، وتسمى «لا» التبرئة أيضاً بإضافة الدال إلى المدلول، أي لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر.

(**نَحْوُ: لاَ فَاعِلَ**) بالنصب اسم «لا» (**شَرٍّ فَائِزٌ**) بالرفع خبرها، وإنما عملت هذا العمل لمشابهتها «أن» في التأكيد، فإن «لا» لتأكيد النفي، و«أن» لتأكيد الإثبات،

---

(1) غافر: 36 - 37.

فحملت عليها في العمل.

{ما ولا المشبهتان بليس}

(**النَّوْعُ الثَّالِثُ**) من الأنواع الخمسة للعامل السماعي (**حَرْفَانِ تَرْفَعَانِ الاسْمَ وَتَنْصِبَانِ الْخَبَرَ**) أي تدخلان على المبتدأ والخبر، فترفعان المبتدأ، ويسمى اسماً لهما، وتنصبان الخبر، ويسمى خبراً لهما، وهذا عند الجازيين.

وأما بنو تميم: فلا عمل لهما عندهم، بل الاسمان بعدهما مرفوعان على المبتدأ والخبر كقبل الدخول.

وعلى لغة الحجازيين ورد التنزيل، نحو ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾[1]، فلذا اختير.

(**وَهُمَا**) أي ذانك الحرفان لفظ (**مَا وَ**) لفظ (**لاَ الْمُشَبِّهَتَانِ بِلَيْسَ**) في النفي، وعملهما أثر هذه المشابهة إلا أن شبه «ما» بـ«ليس» أكثر من «لا» لكون «ما» لنفي الحال كـ«ليس» بخلاف «لا»، فإنها للنفي المطلق، ولدخول الباء في خبرها كـ«ليس» بخلاف «لا»، فإنها لا تعمل إلا في النكرات.

فمثال «ما» (**نَحْوُ: مَا اللهُ**) بالرفع اسم «ما» (**تَعَالَى مُتَمَكِّناً**) بالنصب خبره (**بِمَكَانٍ**).

(و) مثال «لا» (**نَحْوُ: لاَ شَيْءٌ**) بالرفع اسم «لا» (**مُشَابِهاً**) بالنصب خبره (**للهِ تَعَالَى**).

واعلم أنه إذا زيدت «إن» مع «ما» نحو «ما إن زيد قائم»، أو انتقض نفيهما بـ«إلا» نحو «ما زيداً إلا عاقل» و«لا عالم إلا صالح»، أو تقدم الخبر على الاسم ولو ظرفاً نحو «ما عندك زيد» و«لا عندك رجل» بطل العمل، والحجج في المطولات.

{نواصب الفعل المضارع}

(**النَّوْعُ الرَّابِعُ**) من الأنواع الخمسة للعامل السماعي (**حُرُوفٌ تَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ**) أي تبدل ضمتُه فتحةً فيما ليس في آخر نون، وتحذف نونه فيما في آخره نون غير الجمع المؤنث، وذلك لأن «أن» التي هي أم هذا النوع تشبه «أنّ» المفتوحة المشددة في المادة سيما لدى التخفيف، وفي كون الجملة بعدها في تأويل المصدر،

(1) يوسف: 31.

فحملت عليها في النصب، فأبدلت الضمة فتحة فيما ذكر كما هو الأصل، وأسقطت النون في التثنية والجمع المذكر حملاً للنصب على الجزم كما حمل على الجر فيهما في الأسماء، وفي الوحدة المخاطبة أيضاً حملاً لها على التثنية والجمع لمشاكلتها لهما.

وأما أخوات «أن» فمحمولة عليها لمشابهتها لها في الاستقبال.

(**وَهِيَ**) أي تلك الحروف (**أَرْبَعَةٌ**) بالاستقراء.

(**الأَوَّلُ: أَنْ**) بفتح الهمزة وسكون النون.

والمراد بها المصدرية لا الزائدة؛ إذ لا عمل لها على الأصح، ولا المخففة من المثقلة.

(**نَحْوُ: أُحِبُّ أَنْ أَطِيعَ**) بالنصب (**اللهَ تَعَالَى**) أي أحب إطاعته.

(**وَالثَّانِي لَنْ**) وهي لنفي المضارع، وتخصيصه بالاستقبال بعد ما كان له وللحال.

ولا تفيد تأبيد النفي، ولا تأكيده خلافاً للزمخشري.

وهي حرف برأسها على الصحيح.

وقال الخليل: أصلها «لا إن» حذفت الهمزة تخفيفاً، ثم الألف لالتقاء الساكنين.

وقال الفراء: أصلها «لا»، فأبدلت الألف نوناً.

(**نَحْوُ: لَنْ يَغْفِرَ**) بالنصب (**اللهَ تَعَالَى لِلْكَافِرِينَ**).

(**وَالثَّالِثُ: كَيْ**) وهي للسببية، أي سببية ما قبلها لما بعدها.

وجرى المصنف في جعلها تارة حرف جر، وأخرى حرف نصب على مذهب أكثر البصريين، وهو الصحيح.

وزعم الأخفش أنها حرف جر دائماً.

والكوفيون أنها حرف نصب دائماً.

(**نَحْوُ: أُحِبُّ طُولَ الْعُمْرِ**) بفتح العين وضمها وسكون الميم أو ضمها الحياة كما في القاموس (**كَيْ أُحَصِّلَ**) بالنصب (**الْعِلْمَ**).

(**وَالرَّابِعُ إِذَنْ**) بكسر الهمزة وفتح الذال المعجمة وسكون النون.

وهي جواب وجزاء.

ولا تعمل إلا بثلاث شرائط:

الأول: أن يكون الفعل مستقبلاً، فيتعين الرفع في نحو: «إذن تصدق لمن قال أنا

أحبك».

الثاني: أن تكون مصدرة، فإن تأخرت، نحو: «أكرمك إذن أهملت».

الثالث: أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم على الصحيح، فيجب الرفع في نحو: «إذن أنا أكرمك».

ويغتفر الفصل بالقسم.

وهي حرف برأسه على الصحيح لا مركب من «إذ وأن» نقلت حركة الهمزة إلى الذال، وحذفت كما قال الخليل، ولا من «إذا وأن» حذفت همزة «أن» تخفيفاً، ثم ألف «إذا» للساكنين، كما قال الزندي.

(**كَقَـوْلِكَ: إِذَنْ تَدْخُلَ**) بالنصب (**الْجَنَّةَ**) جواباً (**لِمَنْ قَالَ: أَطِيعُ اللهَ تَعَالَى**) أي ستجزي بذلك.

{جوازم الفعل المضارع}

(**النَّوْعُ الْخَامِسُ**) من الأنواع الخمسة للعامل السماعي.

(**كَلِمَاتٌ**) لم يقل حروف كما قال في أخواتها؛ إذ ليست كلها حروفاً، بل بعضها حروف وبعضها أسماء، كما سترى، فعبر عنها بِمَا يعمها.

(**تَجْـزِمُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ**) أي تحذف منه شيئاً، وهو حركة الآخر فيما ليس في آخره نون إن كان صحيح الآخر، وإلا فالآخر نفسه، والنون فيما في آخره نون مطلقاً غير الجمع المؤنث، وذلك لأن «إِنْ» أصل للجوازم، وهي لما طال مقتضاها، أعني الشرط والجزاء اقتضى القياس تخفيفه، فعملت فيه الجزم لذلك، ثم حمل عليها «لم» و«لما» لمناسبة بينهما في أن كلاً ينقل معنى المضارع، فإن تنقله إلى الاستقبال، و«لم» و«لما» إلى الماضي.

وأما لام الأمر: فلإنه لما كان أمر المخاطب مبنيّاً على السكون ناسب أن يكون أمر الغائب مثله لفظاً، ثم حملت لا الناهية عليها من حيث إنها ضرة لها.

وأما بقية أدوات الشرط فلتضمنها معنى «إِنْ».

(**وَهِيَ خَمْسَةَ عَشَرَ**) كلمة بالاستقراء.

(**الأُولَى: لَمْ**) بسكون الميم.

وهي لنفي المضارع، وقلب معناه نَحْوَ الماضي.

(**نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ﴾[1] بجزم الفعلين.

(**وَالثَّانِيَةُ: لَمَّا**) بتشديد الميم.

وهي أيضاً لنفي المضارع، وقلب معناه إلى الماضي كـ«لم»، لكن بينهما فرق من حيث إنَّ «لم» يجوز انقطاع نفي منفيها عن الحال بخلاف «لما»، فإنه يجب اتصال نفي منفيها بحال النطق.

(**نَحْوُ: لَمَّا يَنْفَعْ عُمْرِي**) أي لم ينفع إلى الآن لتقضيه في الفضلة، فلذا جاز لم يكن ثم كان»، وامتنع «لما يكن ثم كان».

وإن «لم» قد تدخل عليها «إن» نحو: ﴿ لَئِن لَّمۡ تَنتَهُواْ ﴾[2] بخلاف «لما»، وإن منفي «لما» ينبغي أن يكون قريباً من الحال بخلاف «لم»، تقول: «لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً» بخلاف «لما» وغير ذلك مما بين في المبسوطات.

والجمهور على أن «لما» مؤلفة من «لم» و«ما».

وقيل: إنها بسيطة.

(**وَالثَّالِثَةُ: لاَمُ الأَمْرِ**) وهي التي يطلب بها الفعل، وهي مكسورة، وفتحها بعض العرب.

ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء و«ثم»، بل الأكثر بعد الواو والفاء التسكين، وليس بضعيف بعد «ثم»، ولا قليل، ولا ضرورة خلافاً لزاعمي ذلك.

(**نَحْوُ: لِيَعْمَلْ**) بالجزم (**عَمَلاً صَالِحاً**).

(**وَالرَّابِعَةُ: لاَ**) الكائنة (**فِي النَّهْيِ**) وهي التي يطلب بها ترك الفعل الصحيح.

إنها حرف برأسه.

وزعم بعضها أن أصلها لام الأمر زيدت عليها «ألف».

وبعضهم أنها لا النافية، والجزم بعدها بلام أمر مقدرة.

(**نَحْوُ: لاَ تُذْنِبْ**) بالجزم.

(**وَهَذِهِ الأَرْبَعَةُ**) المذكورة، أعني:

1 - لم.

---

(1) الإخلاص: 3.

(2) يس: 18.

2 - ولما.

3 - ولام الأمر.

4 - ولا الناهية (**تَجْزِمُ فِعْلاً وَاحِداً**) لا غير بدون توسط حرف العطف لعدم ورود السماع بذلك.

(**وَالْخَامِسَةُ: إِنْ**) بكسر الهمزة، وسكون النون، وهي حرف للشرط والجزاء، ولتخصيص الفعل بالمستقبل.

(**نَحْوُ: إِنْ تَتُبْ**) بالجزم فعل الشرط (**تُغْفَرْ ذُنُوبُكَ**) بالجزم، وعلى صيغة المجهول جزاء الشرط.

وهذه الخمسة حروف بالاتفاق.

(**وَالسَّادِسَةُ: مَهْمَا**) وهي بمعنى شيء.

والبصريون على أن أصلها «ما ما» الأولى شرطية، والثانية زائدة، فأبدلت ألف «ما» الأولى هاء للثقل.

وذهب الكوفيون إلى أن أصلها «مه» بمعنى أكفف، زيدت علها «ما»، فحدث بالتركيب معنى الشرط.

وقيل: إنها بسيطة.

قال أبو حيان: وهو المختار؛ لأنه لم يقم على التركيب دليل.

(**نَحْوُ: مَهْمَا تَفْعَلْ**) بالجزم فعل الشرط بمعنى شيئاً ما إن تفعل من خير أو شر (**تُسْئَلْ**) بالجزم، وعلى صيغة المجهول جزاء الشرط (**عَنْهُ**) أي عن ذلك الشيء متعلق بـ«تسئل».

(**وَالسَّابِعَةُ: مَا**) وهي أيضاً بمعنى شيء.

(**نَحْوُ: مَا تَفْعَلْ**) بالجزم فعل الشرط، أي شيئاً ما إن تفعل (**مِنْ خَيْرٍ**) بيان لـ«ما» أي ومن شر أيضاً ففيه اكتفاء (**تَجِدْهُ**) بالجزم جزاء الشرط، أي ذلك الخير (**عِنْدَ اللهِ تَعَالَى**) يوم القيامة.

(**وَالثَّامِنَةُ: مَنْ**) بفتح الميم وسكون النون.

وهي خاصة بذوي العلم.

(**نَحْوُ: مَنْ يَعْمَلْ**) بالجزم فعل الشرط، أي إنسان ما إن يعمل (**عَمَلاً صَالِحاً**) صفة عملاً لا سيئاً (**يَكُنْ**) بالجزم جزاء الشرط (**نَاجِياً**).

(**وَالتَّاسِعَةُ: أَيْنَ**) بفتح الهمزة، وهي للمكان.

(**نَحْــوُ: أَيْنَ تَكُنْ**) بالجزم فعل الشرط، أي مكاناً ما إن تكن (**يُدْرِكْكَ الْمَوْتُ**) بالجزم جزاء الشرط، أي يصل إليك.

(**وَالْعَاشِرَةُ: مَتَى**) بفتح الميم.

وهي للزمان، وهذيل تجعلها حرف جر بمعنى «من» الابتدائية، سُمِعَ منهم أخرجها مَتَى كُمِّه، أي من كمه.

(**نَحْــوُ: مَتَى تَحْسُدْ**) بالجزم فعل الشرط، أي زماناً ما إن تحسد أحداً (**تُهْلَكْ**) بالجزم، وعلى صيغة المجهول جزاء الشرط.

(**وَالْحَادِيَةَ عَشَرَ: أَنَّى**) بفتح الهمزة والنون المشددة.

وهي للمكان مثل أين.

(**نَحْوُ: أَنَّى تُذْنِبْ**) بالجزم فعل الشرط، أي مكاناً ما إن تذنب (**يَعْلَمْكَ اللهُ تَعَالَى**) بالجزم جزاء الشرط.

(**وَالثَّانِيَةَ عَشَرَ: أَيٌّ**) بفتح الهمزة وضم الياء المشددة.

وهي بمعنى شيء كـ«ما»، لكنها بحسب ما تضاف إليه:

فإن أضيفت إلى ظرف زمان فظرف زمان.

وإن أضيفت إلى ظرف مكان فظرف مكان.

وإن أضيفت إلى غيرهما فغير ظرف.

وهي معربة من بين أخواتها للزومها الإضافة المعارضة للبناء.

(**نَحْــوُ: أَيُّ عَــالِمٍ يَتَكَبَّرْ**) بالجزم فعل الشرط (**يُبْغِضْهُ اللهُ تَعَالَى**) بالجزم جزاء الشرط.

(**الثَّالِثَ عَشَرَةَ: حَيْثُمَا**) بضم الثاء.

وهي للمكان و«ما» فيها كافة عن الإضافة.

ولا تجزم بدونها خلافاً للفراء.

(**نَحْوُ: حَيْثُمَا تَفْعَلْ**) بالجزم فعل الشرط، أي مكاناً ما إن تفعل فعلاً خيراً أو شرّاً (**يُكْتَبْ فِعْلُكَ**) بالجزم جزاء الشرط، وعلى صيغة المجهول.

(**وَالرَّابِعَةَ عَشَرَ: إِذْمَا**) بكسر الهمزة وسكون الذال المعجمة.

ذهب ابن مالك وفاقاً لسيبويه إلى أنها حرف جزم بمعنى «إن».

والفارسي أنها ظرف زمان زيدت عليها «ما».

وكذا المبرد في أحد قوليه، واختاره المصنف.

(**نَحْــوُ: إِذْمَــا تَــتُبْ**) بالجزم فعل الشرط، أي زماناً ما إن تتب (**تُقْبَلْ تَوْبَتُكَ**) بالجزم، وعلى صيغة المجهول جزاء الشرط.

(**وَالْخَامِسَةَ عَشَرَ: إِذَامَا**) وهي للزمان.

ولا تجزم إلا مع «ما» في غير الشعر على المشهور.

(**نَحْــوُ: إِذَامَا تَعْمَلْ**) بالجزم، فعمل الشرط أي زماناً ما إن تعمل (**بِعِلْمِكَ تَكُنْ**) بالجزم جزاء الشرط (**خَيْرَ النَّاسِ**) أي أفضلهم.

(**وَهَذِهِ الإِحْدَى عَشَرَةَ**) كلمة (**تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ**) بالاستقراء (**مُسَمَّيَيْنِ شَرْطاً وَجَزَاءً**) صفة لـ«فعلين»، أي يسمى أولهما مع ما يتم به شرطاً؛ لأنه شرط لتحقق الثاني، وثانيهما كذلك جزاء بطريق المجاز لترتبه على الأول ترتب الجزاء على الفعل.

ففي العبارة مسامحة تتمة قد اتضح لك بما تلونا عليك أن الجوازم ضربان:

1 - حروف.

2 - وأسماء.

وإن الحروف الخمسة الأول، والبواقي كلها أسماء على ما اختاره المصنف.

ولا بد لها من إعراب كما هو دأب الأسماء فلينظر: فإن وقعت بعد جار اسم، أو حرف فهي في موضع جر به، ومتعلق حروف الجر فعل الشرط، وإلا فإن وقعت على زمان أو مكان فهي ظرف، وهي في موضع نصب على الظرفية لفعل الشرط، أو حدث فهي مفعول مطلق له أيضاً، وإلا فإن وقع بعدها فعل متعد واقع عليها فمفعول به له أو لازم، ففي موضع رفع بالابتداء، والخبر فعل الشرط على الأصح.

{العوامل القياسية}

ولما فرغ من العامل السماعي الذي هو أحد قسمي اللفظي شرع في العامل القياسي الذي هو القسم الآخر، فقال: (**وَالْقِيَاسِــيُّ**) وهو ما يمكن أن يذكر في عمله قاعدة كلية، ولا يتوقف إعماله على السماع (**تِسْعَةٌ**) أي أنواعه تسعة بالاستقراء.

{الفعل}

(**الأَوَّلُ: الْفِعْــلُ**) وهو ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة في

الفهم، يعمل (**مُطْلَقاً**) أي تامّاً كان أو ناقصاً متعدياً أو غير متعد معلوماً أو مجهولاً أو غير ذلك.

فكل فعل يرفع معمولاً واحداً يسمى فاعلاً أو اسماً؛ لأن النسبة إلى المرفوع مأخوذة في مفهومه وضعاً، فامتنع وروده بدونه، وينصب معمولات كثيرة كالمفاعيل والحال والتمييز وغيرها لتعلق مفهومه بها، لكن اللازم يحتاج في نصبه المفعول به إلى حرف جر لعدم تعلقه عليه بدونه.

(**نَحْوُ: خَلَقَ اللهُ**) بالرفع فاعل «خلق» (**تَعَالَى كُلَّ**) بالنصب مفعول به له (**شَيْءٍ**).

(**وَنَزَلَ الْقُرْآنُ**) بالرفع فاعل «نزل» (**نُزُولاً**) بالنصب مفعول مطلق له.

المثال الأول: للفعل المتعدي.

والثاني: للازم.

(**وَلاَ بُدَّ لِكُلِّ**) فعل من (**مَرْفُوعٍ**) معمول له يأتي بعده فلينظر.

(**فَإِنْ تَمَّ**) الفعل (**بِهِ**) أي بذلك المرفوع متعلق بـ«تم» (**كَلاَماً**) تمييز عن النسبة في «تم به» أي من جهة الكلام بأن صار بحيث يفيد المخاطب فائدة يحسن السكوت عليها (**يُسَمَّى**) ذلك الفعل (**فِعْلاً تَامّاً**) لتمامه بمرفوعه الذي هو كالجزء منه، ويسمى مرفوع هذا الفعل فاعلاً، ومنصوبه الذي يتعدى إليه مفعولاً به.

(**وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ**) ذلك الفعل (**بِهِ**) أي بذلك المرفوع، بل (**احْتَاجَ**) ذلك الفعل في الإفادة (**إِلَى**) ذكر (**خَبَرٍ مَنْصُوبٍ**) يسمى ذلك الفعل المحتاج (**فِعْلاً نَاقِصاً**) لعدم تمامه بمرفوعه، ويسمى مرفوع هذا الفعل اسماً، ومنصوبه خبراً.

والفعل الناقص: كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وظل، وبات، وآض، وعاد، وغدا، وراح، وما زال، وما بَرِح، وما فَتِئَ، وما انفك، وما وَنِيَ، وما دام، وليس.

وأشار المصنف هنا إلى خمسة منها بالمثال، فقال: (**نَحْوُ: كَانَ اللهُ تَعَالَى**) بالرفع اسم «كان» (**عَلِيماً**) بالنصب خبره (**حَكِيماً**) بالنصب أيضاً خبر بعد خبر له، مثال لـ«كان»، وهو لثبوت خبره لاسمه في الماضي مستمرّاً إلى زمان النطق كالمثال المذكور، أو منقطعاً كـ«كان زيد غنيّاً فافتقر».

(**وَنَحْوُ: صَارَ الْعَاصِي**) بالرفع تقديراً اسم «صار» (**مُسْتَحِقّاً**) بالنصب خبره (**لِلْعَذَابِ**) أي لائقاً به، مثال لـ«صار»، وهو للانتقال: إما من صفة إلى صفة كالمثال المذكور، أو من ذات إلى ذات، نحو: «صار الطين خزفاً».

(**وَنَحْـــوُ: مَا زَالَ**) من زال يزال (**الْمُذْنِبُ**) بالرفع اسم «ما زال» (**بَعِيداً**) بالنصب خبره (**مِنَ اللهِ تَعَالَى**) أي من رحمته، مثال لـ«ما زال»، وهو لدوام خبره لاسمه مذ قَبِلَه؛ إذ معنى المثال: دام البعد من الله للمذنب مذ قبله بسبب الذنب، فلا يضر انتفاؤه أوان الصبا.

(**وَنَحْوُ: تُقْبَلُ التَّوْبَةُ مَا دَامَ الرُّوحُ**) بالرفع اسم «ما دام» (**دَاخِلاً**) بالنصب خبره (**فِي الْبَدَنِ**) مثل لـ«ما دام»، وهي لتوقيت أمر بثبوت خبرها لاسمها.

(**وَ**) نحو (**لَـــيْسَ اللهُ**) بالرفع اسم «ليس» (**تَعَالَـــى جِسْماً**) بالنصب خبره، مثال لـ«ليس»، وهو عند الإطلاق لنفي الحال، وعند التقييد بزمن مخصوص بحسبه، نحو: ليس زيد قائماً الآن.

{اسم الفاعل}

(**وَالثَّانِـــي**) من العامل القياسي (**اسْمُ الْفَاعِلِ**) وهو ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث.

(**فَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ الْمَعْلُومِ**) أي يعمل عملاً كعمله لازماً كان أو متعدياً.

(**نَحْـــوُ: كُـــلٌّ**) مبتدأ (**حَـــسُودٍ مُحْرِقٌ**) اسم فاعل خبره (**حَسَدُهُ**) بالرفع فاعل «محرق» (**عَمَلَهُ**) بالنصب مفعول به له.

واعلم أنه يشترط لاسم الفاعل في رفعه الفاعل الظاهر أمور:

1 - أن لا يكون مصغراً نحو: ضويرب.

2 - ولا موصوفاً قبل العمل، نحو: «جائني رجل عالم حاذق» بخلاف وصفه بعد العمل، فإنه لا يقدح في عمله، نحو: «جائني رجل عالم أبوه حاذق».

3 - وأن يعتمد:

إما على المبتدأ كمثال المتن.

أو الموصوف، نحو: «جائني رجل فاضل أبوه».

أو ذي الحال، نحو: «رأيت زيداً عادياً فرسه».

أو الاستفهام، نحو: «أقائم الزيدان؟».

أو النفي، نحو: «ما قائم الزيدان» إلا إذا دخله اللام، فإنه لا يلزم حينئذ غير الأولين.

وفي نصبه المفعول به الأمور المذكورة مع الدلالة على الحال أو الاستقبال،

نحو: «زيد ضارب عمراً الآن أو غداً»، فلو قيل: أمس لم يجز ما لم يدخله اللام، وإلا فاللازم أيضاً الأمران الأولان، فحسب أفاده المصنف في الإظهار.

{اسم المفعول}

(**وَالثَّالِثُ**) من العامل القياسي (**اسْمُ الْمَفْعُولِ**) وهو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه.

(**فَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ الْمَجْهُولِ**) فيرفع نائب الفاعل فقط إن كان مما يتعدى إلى مفعول واحد، وينصب المفعول أيضاً إن كان مما يتعدى إلى أكثر.

(**نَحْوُ: كُلٌّ**) مبتدأ (**تَائِبٍ مَقْبُولٌ**) اسم مفعول خبره (**تَوْبَتُهُ**) بالرفع نائب الفاعل.

ويشترط في عمله الشروط المذكورة في اسم الفاعل.

{الصفة المشبهة}

(**وَالرَّابِعُ**) من العامل القياسي (**الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ**) وهي ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الثبوت، سميت بذلك لشبهها باسم الفاعل من حيث إنها تكون لمن قام به، وتذكر وتؤنث مثله، فهي تعمل عمل فعلها اللازم، وهو فعل يفعل، فترفع الفاعل فقط.

(**نَحْوُ: الْعِبَادَةُ**) مبتدأ (**حَسَنٌ**) صفة مشبهة خبره (**ثَوَابُهَا**) بالرفع فاعل «حسن»، (**وَالْمَعْصِيَةُ**) مبتدأ (**قَبِيحٌ**) صفة مشبهة خبره (**عَذَابُهَا**) بالرفع فاعل «قبيح».

ويشترط لعملها ما يشترط لعمل اسم الفاعل غير معنى الحال والاستقبال.

{اسم التفضيل}

(**وَالْخَامِسُ**) من العامل القياسي (**اسْمُ التَّفْضِيلِ**) وهو ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره والمراد من التفضيل هنا مطلق الزيادة في كمال أو نقص فلا يرد عدم شموله لنحو أبخل وأجهل مما يدل على زيادة النقص مع أنه اسم التفضيل (**فَهُوَ أَيْضاً**) أي كأخواته (**يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ**) المعلوم إلا في المفعول به، فإنه لا يعمل فيه على الصحيح، وإلا في الفاعل الظاهر، فإنه لا يعمل فيه أيضاً إلا إذا كان وصفاً حقيقاً وقائماً بمتعلق ما جرى هو عليه مشتركاً بينه وبين غيره مفضلاً باعتبار تعلقه بالمجرى عليه على نفسه باعتبار الغير، ويكون منفيّاً.

(**نَحْوُ: مَا مِنْ رَجُلٍ أَحْسَنَ فِيهِ**) أي في الرجل المتعلق بـ«أحسن»، ويجوز أن يكون حالاً من قوله: (**الْحِلْمُ**) بالرفع فاعل «أحسن» (**مِنْهُ**) أي من الحلم متعلق

بـ«أحسن» (**فِي الْعَالِمِ**) حال من الحلم.

وحاصل المعنى: ما رجل حسن فيه الحلم كحسنه في العالم، بل حسنه في العالم فوق حسنه في الرجل.

فـ«أحسن» في المثال حرى على رجل لوقوعه نعتاً له مع كونه وصفاً حقيقاً لمتعلق الرجل، أعني الحلم الذي هو مشترك بين الرجل وبين العالم لاعتباره في كل منهما.

وقد فضل ذلك الحلم باعتبار كونه في الرجل على نفسه باعتبار غيره، أعني العالم.

وأما في غير المفعول به والفاعل أياً كان فيعمل مطلقاً.

{المصدر}

(**وَالسَّادِسُ**) من العامل القياسي (**الْمَصْدَرُ**) وهو اسم الحدث الجاري على الفعل.

(**فَهُوَ أَيْضاً**) أي كسابقيه (**يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِه**) لازماً أو متعدياً معلوماً أو مجهولاً.

(**نَحْوُ: يُحِبُّ اللهُ تَعَالَى إِعْطَاءً**) مصدر مفعول به لـ«يحب» (**لَهُ**) أي لرضائه (**عَبْدُهُ**) فاعل «إعطاء» (**فَقِيراً**) بالنصب مفعول به صريح له (**دِرْهَماً**) بالنصب أيضاً مفعول ثان له.

ويشترط لعمله في الفاعل الظاهر والمفعول به الصريح أن لا يكون مصغراً ولا موصوفاً قبل العمل لا بعده، ولا مقترناً بالحال، ولا معرفاً باللام عند الأكثرين، ولا مفعولاً مطلقاً لم يحذف فعله وجوباً.

{الاسم المضاف}

(**وَالسَّابِعُ**) من العامل القياسي (**الاسْمُ الْمُضَافُ**) إلى ما بعده (**فَهُوَ يَعْمَلُ**) في المضاف إليه (**الْجَرَّ**) سواء كان بالكسرة، نحو: «غلام رجل» أو بالفتحة، نحو: «غلام أحمد» أو بالياء، نحو: «غلام رجلين»، لكن بشرط أن يكون اسماً عارياً عن التنوين ونائبه، وهو نون التثنية والجمع لأجل الإضافة، وأن لا يكون مساوياً لِمَا يضاف إليه في العموم والخصوص، ولا أخص منه مطلقاً لئلا تبقى الإضافة بلا طائل.

وإنما يعمل الجر حينئذ؛ لأنه:

إما بتقدير حرف الجر كما في الإضافة المعنوية.

أو محمول على ما بتقديره كما في الإضافة اللفظية، لكونها فرع المعنوية.

(**نَحْوُ: عِبَادَةُ اللهِ**) بالجر مضاف إليه لـ«عبادة» (**تَعَالَى خَيْرٌ**) من كل شيء.

{الاسم المبهم التام}

(**وَالثَّامِنُ مِنَ الْعَامِلِ الْقِيَاسِيِّ: الاسْمُ الْمُبْهَمُ التَّامُّ**) بأحد أشياء أربعة يمتنع معها إضافته التي هي:

1 - التنوين: لفظاً، نحو: «عندي راقود خلاً» أو تقديراً، نحو: «عندي أحد عشر درهماً ومثاقيل ذهباً».

2 - والإضافة: نحو: «عندي ملأه عسلاً».

3 - ونون التثنية: نحو: «عندي منوان سمناً».

4 - ونون شبه الجمع: وهو من عشرين إلى تسعين، وسيأتي مثاله.

(**فَهُوَ يَعْمَلُ النَّصْبَ**) على التمييز في اسم نكرة بعده؛ لأنه لتمامه بأحد الأشياء الأربعة التالية يشبه الفعل الذي يتلوه فاعله حقيقة أو حكماً، فيبقى الاسم النكرة بعده فضلة كالمفعول بعد الفعل، فنصبه كما ينصب الفعل المفعول.

(**نَحْوُ: التَّرَاوِيحُ عِشْرُونَ رَكْعَةً**) بالنصب تمييز من عشرون، وهو شبه الجمع.

{معنى الفعل}

(**وَالتَّاسِعُ**) من العامل القياسي (**مَعْنَى الْفِعْلِ**) أي اللفظ الدال على معنى الفعل من قبيل ذكر المدلول، وإرادة الدال مجازاً، ثم صار حقيقة عرفية، ولما كان فيه نوع خفاء بالنسبة إلى فهم المبتدأ أظهره بالتفسير بقوله: (**أَيْ كُلُّ لَفْظٍ**) ليس بمشتق، ولا بمشتق منه بقرينة جعله قسيماً لهما (**يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى الْفِعْلِ**) الاصطلاحي، أعني الحدث.

فمنه: اسم المفعول: وهو ما كان بمعنى الأمر أو الماضي، ولذا يعمل.

فمثال الثاني: (**نَحْوُ: هَيْهَاتَ**) اسم فعل بمعنى «بعد» (**الْمُذْنِبُ**) بالرفع فاعل «هيهات» (**مِنَ اللهِ تَعَالَى**) متعلق بـ«هيهات».

ومثال الأول: (**نَحْوُ: تَرَاكِ**) بكسر الكاف اسم فعل بمعنى اترك، وفاعله أنت مضمر فيه (**ذَنْباً**) مفعول به له.

ومنه: الظرف المستقر: وهو ما كان متعلقه فعلاً أو اسم فاعل عامّاً متضمناً معناه، ولذا يعمل، وهو لا يعمل في المفعول به الصريح بالاتفاق، ولا في الفاعل الظاهر إلا بشرط الاعتماد المذكور في اسم الفاعل أو الموصول.

(**نَحْـــوُ: مَا فِي الدُّنْيَا رَاحَةٌ**) فـ«ما» نافية ملغات عن العمل، و«في الدنيا» ظرف مستقر معتمد عليها، و«راحة» بالرفع فاعله.

ومنه: المنسوب: وهو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة للنسبة إلى المجرد عن الياء، وهو يعمل كعمل اسم المفعول لكونه مؤولاً به بالشرائط المذكورة فيه.

(**نَحْوُ: يَنْبَغِي**) أي يلزم (**لِلْعَالِمِ أَنْ يَكُونَ**) اسمه مستتر فيه، وهو راجع إلى العالم (**مُحَمَّـــدِيّاً**) بالنصب اسم منسوب خبر يكون أي منسوباً إلى محمد عليه الصلاة والسلام، والجملة في تأويل المصدر فاعل «ينبغي» (**خُلُقُهُ**) أي طبعه بالرفع نائب فاعل «محمدياً».

وأما باقي معنى الفعل، فذكره المصنف في الإظهار من رامه فعليه به.

{العوامل المعنوية}

ولما فرغ من العامل اللفظي بقسميه شرع في العامل المعنوي، فقال: (**وَالْمَعْنَوِيُّ**) وهو ما لا يكون للسان فيه حظ، بل معنى يعرف بالقلب، وهو (**اثْنَانِ**) على الأصح.

{المبتدأ والخبر}

(**الأَوَّلُ**) منهما (**رَافِعُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ**) أي ما يعمل فيهما الرفع، وهو التجرد عن العوامل اللفظية لأجل الإسناد؛ لأنه لدخول الإسناد في مفهومه يقتضي المسند والمسند إليه اللذين يشبهان الفاعل الأول في كونه جزءاً ثانياً، والثاني في الإسناد إليه، ومبنى العمل على الاقتضاء.

(**نَحْوُ: مُحَمَّدٌ**) بالرفع مبتدأ (**رَسُولُ اللهِ**) بالرفع خبره.

{الفعل المضارع}

(**وَالثَّانِـــي**) منهما (**رَافِعُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ**) الخالي عن النواصب والجوازم، وهو وقوعه موقعاً يصح وقوعه الاسم فيه؛ لأنه حينئذ يكون كالاسم، فأعطي له أقوى إعرابه، وهو الرفع.

(**نَحْــوُ: يَرْحَمُ**) بالرفع (**اللهُ التَّائِبَ**) ونحو: «زيد يضرب»، فـ«يرحم» و«يضرب» وقعا موقعاً يصح وقوع الاسم فيه، وهو أول الكلام وبعد المبتدأ.

إن قلت: هذا الوقوع يوجد في الماضي أيضاً فلم لم يرفعه؟

قلت: لأنه مبني الأصل، فلا يكون معمولاً أبداً إلا في موضعين، ذكرهما المصنف في الإظهار.

الباب الثاني في المعمول

ولما انتهى الكلام عن العامل أخذ في الكلام عن المعمول، فقال: (**الْبَابُ الثَّانِي**) الذي جعل جزءاً من الكتاب (**فِـــي الْمَعْمُولِ**) وهو المركب بحيث يتحقق معه عامله، قدَّمه على الإعراب لتقدمه عليه حسّاً.

(**وَهُوَ**) أي المعمول على (**ضَرْبَيْنِ**):

أحدهما: (**مَعْمُولٌ بِالأَصَالَةِ**) وهو ما يكون العامل مؤثراً فيه بدون واسطة.

(**وَ**) ثانيهما: (**مَعْمُـــولٌ بِالتَّبَعِـــيَّةِ**) أي بكونه تبعاً، وهو ما يكون العامل مؤثراً فيه بواسطة آخر موافقاً له في الإعراب، كما قال: (**أَيْ إِعْرَابُهُ يَكُونُ مِثْلَ إِعْرَابِ مَتْبُوعِهِ**) إن رفعاً فرفع، وإن نصباً فنصب، وإن جرّاً فجر.

ولا بد من اعتبار قيد من جهة واحدة بعد قوله مثل إعراب متبوعه، وإلا انتقض بخبر المبتدأ والمفعول الثاني من باب علمت ونحوهما، كما لا يخفى.

{المعمول بالأصالة}

(**الضَّرْبُ الأَوَّلُ**) أي المعمول بالأصالة (**أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ**).

1 - (**مَرْفُوعٌ**).

2 - (**وَمَنْصُوبٌ**) وهما يعمان الاسم والفعل.

3 - (**وَمَجْرُورٌ مُخْتَصٌّ بِالاسْمِ**) أي مقصور عليه، ولا يوجد في الفعل.

4 - (**وَمَجْزُومٌ مُخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ**) أي ببعض أفراده، وهو المضارع، ولا يوجد في غيره.

وإنما اختص الجر بالاسم، والجزم بالفعل؛ لأن الاسم خفيف؛ إذ مدلوله بسيط، والفعل ثقيل؛ إذ مدلوله مركب من الحدث والزمان، والجزم أخف من الجر، فأعطي الخفيف للثقيل، والثقيل للخفيف تعادلاً.

{المرفوع}

(**أَمَّـــا الْمَرْفُوعُ**) شروع في المعمول المرفوع، وهو ما اشتمل على علم الفاعلية (**فَتِسْعَةٌ**) أنواع بالاستقراء: ثمانية منها: أسماء، واحد أصل، والباقي ملحقة به، وواحد

منها الفعل المضارع المرفوع.

{الفاعل}

(**الأَوَّلُ: الْفَاعِلُ**).

هو لغة: من أوجد الفعل.

واصطلاحاً: ما أسند إليه الفعل التام المعلوم، أو ما بمعناه من الصفات، والمصدر، واسم الفعل.

(**نَحْوُ: رَحِمَ اللهُ**) بالرفع فاعل «رحم» تعالى (**التَّائِبَ**) بالنصب مفعول به له.

{نائب الفاعل}

(وَ) المرفوع (**الثَّانِي: نَائِبُ الْفَاعِلِ**) أي القائم مقامه بعد حذفه.

وشرطه: أن تغير صيغة الفعل إلى المجهول.

(**نَحْوُ: رُحِمَ**) بصيغة المجهول (**التَّائِبُ**) بالرفع نائب فاعل «رُحِمَ»، الأصل «رَحِمَ» الله التائب بصيغة المعلوم، فعُدِلَ إلى صيغة المجهول، وحذف الفاعل، وأنيب المفعول منابه، فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، وعمدة بعد أن كان فضلة.

{المبتدأ}

(وَ) المرفوع (**الثَّالِثُ: الْمُبْتَدَأُ**) وهو ضربان:

الأول: الاسم حقيقة أو تأويلاً المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه.

والثاني: الصفة الواقعة بعد النفي أو الاستفهام رافعة لظاهر، نحو: «أقائم الزيدان» و«ما قائم الزيان»، وهذا لا خبر له، بل فاعله سد مسد الخبر.

{الخبر}

(وَ) المرفوع (**الرَّابِعُ: الْخَبَرُ**) وهو المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً به.

مثال المبتدأ والخبر: (**نَحْوُ: مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) بالرفع مبتدأ (**خَاتَمُ**) بالرفع خبره (**الأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ**).

{اسم كان وأخواتها}

(وَ) المرفوع (**الْخَامِسُ: اسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتُهُ**) أي نظائرها في العمل، خص كان بالذكر إشارة إلى أنها أم الباب، وهو المسند إليه بعد دخولها.

(نَحْوُ: **كَانَ اللهُ**) بالرفع اسم «كان» (**عَلِيماً حَكِيماً**) كلاهما بالنصب على الخبرية لـ«كان».

{خبر باب إن}

(وَ) المرفوع (**السَّادِسُ: خَبَرُ بَابِ إِنَّ**) أي الحروف المشبهة بالفعل، خص «إن» بالذكر؛ لأنها أم الباب، وهو المسند به بعد دخولها.

(نَحْوُ: **إِنَّ الْبَعْثَ**) بالنصب اسم «إن» (**حَقٌّ**) بالرفع خبره.

{خبر لا لنفي الجنس}

(وَ) المرفوع (**السَّابِعُ: خَبَرُ لاَ**) الكائنة (**لِنَفْيِ الْجِنْسِ**) وهو المسند به بعد دخولها.

(نَحْوُ: **لاَ عَمَلَ**) بالنصب اسم «لا» (**مُرَاءٍ**) بضم الميم اسم فاعل من رائى يرائي أي فاعل رياء (**مَقْبُولٌ**) بالرفع خبره.

{اسم ما ولا المشبهتين بليس}

(وَ) المرفوع (**الثَّامِنُ: اسْمُ مَا وَلاَ الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ**) وهو المسند إليه بعد دخولهما.

مثال اسم «ما»: (**نَحْوُ: مَا التَّكَبُّرُ**) بالرفع اسم «ما» (**لاَئِقاً**) بالنصب خبره (**لِلْعَالِمِ**) متعلق بـ«لائق».

(وَ) مثال اسم «لا» نحو (**لاَ حَسَدٌ**) بالرفع اسم «لا» (**حَلاَلاً**) بالنصب خبره.

{الفعل المضارع الخالي من النواصب والجوازم}

(وَ) المرفوع (**التَّاسِعُ: الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْخَالِي عَنِ النَّوَاصِبِ وَالْجَوَازِمِ**) قيده بذلك؛ لأن الداخل عليه أحدهما منصوب أو مجزوم.

(نَحْوُ: **يُحِبُّ**) بالرفع (**اللهُ تَعَالَى التَّوَاضُعَ**) هو نقيض التكبر تنبيه.

كان ينبغي للمصنف رحمه الله بناء على ما اختاره من نصب «إلا» في الاستثناء المنقطع الاسم، ورفعها الخبر كما هو مذهب المتأخرين كما عرفت عد خبرها من المرفوعات، واسمها من المنصوبات مع أنه لم يفعل ذلك، وكأنه سلك في هذا جادة المتقدمين من أنه لا عمل لـ«إلاّ» هذه أصلاً رمزاً إلى المذهبين.

{المنصوب}

ولما فرغ من المعمول المرفوع شرع في المنصوب، فقال: (**وَأَمَّا الْمَنْصُوبُ**) وهو ما اشتمل على علم المفعولية (**فَـثَلَاثَةَ عَشَرَ**) نوعاً بالاستقراء: اثنا عشر منهما أسماء، وهي ضربان: أصل وملحق به.

فالأصل هو المفعول مطلقاً، والبواقي ملحقة به، وواحد منها الفعل المضارع المدخول بإحدى النواصب المنصوب.

{المفعول المطلق}

(**الأَوَّلُ: الْمَفْعُـولُ الْمُطْلَقُ**) وهو اسم ما فعله فاعل فعل لفظاً أو تقديراً بمعناه، وهو على ثلاثة أضرب:

1 - تأكيدي: وهو ما لا يزيد مدلوله على مدلول الفعل، نحو: «ضربت ضرباً».

2 - وعددي: وهو ما يدل على المرات، نحو: «جلست جَلْسة» بفتح الجيم و«جلستين وجلسات».

3 - ونوعي: وهو ما يدل على بعض أنواع الفعل، نحو: «جلست جِلسة» بكسر الجيم.

(**وَنَحْـوُ: تُـبْتُ تَـوْبَةً**) بالنصب مفعول مطلق نوعي لـ«تبت» لتوصيفه بقوله: (**نَصُوحاً**) أي ناصحة.

{المفعول به}

(وَ) المنصوب (**الثَّانِـي: الْمَفْعُولُ بِهِ**) وهو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل، وهو قسمان:

1 - عام للازم والمتعدي: وهو المجرور بحرف جر سوى «في» أو اللام أو ما بمعناهما.

2 - وخاص بالمتعدي: وهو العاري عن الحرف، ويسمى الأول غير صريح، والثاني صريحاً.

(**نَحْوُ: أَعْبُدُ**) أنا أو أنت (**الله**) بالنصب مفعول به صريح لـ«أعبد».

{المفعول فيه}

(وَ) المنصوب (**الـثَّالِثُ: الْمَفْعُولُ فِيهِ**) وهو اسم ما فعل فيه مضمون عامله من

زمان أو مكان سواء ظهر فيه «في» أو لا، كما هو مذهب المصنف وابن الحاجب.

والجمهور على اشتراط تقدير «في» له.

(**نَحْـوُ: صُـمْ**) أنت (**شَهْرَ**) ظرف زمان بالنصب مفعول فيه لـ«صم» (**رَمَضَانَ**) مضاف إليه لـ«شهر».

{المفعول له}

(وَ) المنصوب (**الـرَّابِعُ: الْمَفْعُـولُ لَهُ**) وهو اسم ما فعل لأجله مضمون عامله سواء ظهر فيه اللام، أو قدر عند المصنف وابن الحاجب خلافاً للجمهور، فإنهم اشترطوا التقدير أيضاً.

(**نَحْـوُ: اعْمَـلْ**) أنت (**طَلَباً**) بالنصب مفعول له لـ«اعمل» (**لِمَرْضَاةِ اللهِ تَعَالَى**) متعلق بـ«طلباً».

{المفعول معه}

(وَ) المنصوب (**الْخَـامِسُ: الْمَفْعُـولُ مَعَهُ**) وهو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول عامل.

(**نَحْوُ: يَفْنَى الْمَالُ وَتَبْقَى**) أنت (**وَعَمَلَكَ**) بالنصب مفعول معه لـ«تبقى» أي تبقى مع عملك.

{الحال}

(وَ) المنصوب (**الـسَّادِسُ: الْحَالُ**) يذكر ويؤنث، وهي ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى.

فالأول: (**نَحْـوُ: أَعْـبُدُ**) أنا أو أنت (**اللهَ خَائِفاً**) بالنصب حال من فاعل «أعبد» (**رَاجِـياً**) بالنصب حال: إما من فاعل «أعبد» أيضاً فتكون حالاً مترادفة، أو من الضمير المستكن في «خائفاً» فتكون حالاً متداخلة.

والثاني: نحو: «أكرمت القوم جميعاً» فـ«جميعاً» حال من المفعول به، أعني القوم، وعامل الحال عامل صاحبها.

{التمييز}

(وَ) المنصوب (**السَّابِعُ: التَّمْيِيزُ**) وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة أو مقدرة في النسبة.

فالأول: نحو: «عندي راقود خلاًّ»، فـ«خلاًّ» تمييز عن ذات مذكورة، وهي راقود.

والثاني: (نَحْوُ: **طَـابَ الْعَـالِمُ عِبَادَةً**) فـ«عبادة» تمييز عن ذات مقدرة في نسبة «طاب العالم»، وهو شيء؛ إذ التقدير: طاب شيء العالم، وعامل التمييز عامل المميز.

{المستثنى}

(وَ) المنصوب (**الـثَّامِنُ: الْمُسْتَثْنَى**) أراد به ما يكون نصبه على الاستثناء، وهو المستثنى بـ«إلا» المتصل بعد كلام موجب تام ليس بنفي ونهي واستفهام تام.

(**نَحْـوُ: يَـدْخُلُ الْجَنَّةَ النَّاسُ إِلاَّ الْكَافِرَ**) فـ«الكافر» بالنصب مستثنى متصل من «الناس» أو بعد كلام غير موجب تام نحو قوله تعالى: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [1]، وإن كان المختار حينئذ رفعه على البدلية من المستثنى منه، أو مقدماً على المستثنى منه، نحو: «ما جاءني إلا زيداً أحد»، والعامل في نصب المستثنى هذا ما قبل «إلا» من فعل أو شبهه على الأصح.

{خبر باب كان}

(وَ) المنصوب (**التَّاسِعُ: خَبَرُ بَابِ كَانَ**) أي الأفعال الناقصة، وهو المسند به بعد دخولها.

(**نَحْوُ: كَانَ الْمَلاَئِكَةُ**) بالرفع اسم «كان» (**عِبَادَ**) بالنصب خبره (**اللهِ تَعَالَى**) بالجر مضاف إليه لـ«عباد».

{اسم باب إن}

(وَ) المنصوب (**الْعَاشِـرُ: اسْـمُ بَـابِ إِنَّ**) أي الحروف المشبهة بالفعل، وهو المسند إليه بعد دخولها.

(**نَحْوُ: إِنَّ السُّؤَالَ**) بالنصب اسم «إن» أي سؤال القبر (**حَقٌّ**) بالرفع خبره.

{اسم لا لنفي الجنس}

(وَ) المنصوب (**الْحَادِي عَشَرَ: اسْمُ لاَ الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ**) وهو المسند إليه بعد دخولها.

---

(1) النساء: 66.

(نَحْوُ: **لاَ طَاعَةَ**) بالنصب اسم «لا» (**مُغْتَابٍ مَقْبُولَةٌ**) بالرفع خبره.

{خبر ما ولا المشبهتين بليس}

(وَ) المنصوب (**الثَّانِي عَشَرَ: خَبَرُ مَا وَلاَ بِمَعْنَى لَيْسَ**) وهعو المسند به بعد دخولهما.

مثال خبر «ما» (**نَحْوُ: مَا الْغِيْبَةُ**) بالرفع اسم «ما» (**حَلاَلاً**) بالنصب خبره.

(و) مثال خبر «لا» نحو: (**لاَ نَمِيمَةُ**) بالرفع اسم «لا» (**جَائِزَةً**) بالنصب خبره.

{الفعل المضارع الذي دخله النواصب}

(وَ) المنصوب (**الثَّالِثَ عَشَرَ: الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي دَخَلَهُ إِحْدَى النَّوَاصِبِ**) الأربع التي مر ذكرها في النوع الرابع من العامل السماعي.

ونصبه بالفتحة فيما ليس بآخره نون، وبسقوط النون فيما آخره نون غير الجمع المؤنث، كما مر.

(**نَحْوُ: أُحِبُّ أَنْ يَغْفِرَ**) بالنصب أي يغفر (**اللهُ ذُنُوبِي**)، أي أحب مغفرة ذنوبي.

{المجرور}

ولما فرغ من المعمول المنصوب شرع في المجرور، فقال: (**وَأَمَّا الْمَجْرُور**) وهو ما اشتمل على علم المضاف إليه (**فَاثْنَانِ**) بالاستقراء على الأصح.

{المجرور بالحرف}

(**الأَوَّلُ: الْمَجْرُورُ بِحَرْفٍ**) من حروف (**الْجَرِّ**) التي ذكرها في النوع الأول من العامل السماعي.

(**نَحْوُ: اعْمَلْ**) أنت (**بِإِخْلاَصٍ**).

{المجرور بالإضافة}

(**وَالثَّانِي: الْمَجْرُورُ بِالإِضَافَةِ**) أي المضاف بواسطة الإضافة معنوية كانت وهي أن لا يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها، أو لفظية وهي أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها.

فالأول: (**نَحْوُ: ذَنْبُ الْعَبْدِ**) بالجر بإضافة «ذنب» إليه (**يُسَوِّدُ قَلْبَهُ**) أي قلب العبد.

والثاني: نحو: «عمرو ضارب زيد» بجر «زيد» بإضافة «ضارب» إليه.

{المجزوم}

ولما فرغ من المعمول المجرور شرع في المجزوم، فقال: (**وَأَمَّا الْمَجْزُومُ فَوَاحِدٌ**) بالاستقراء.

(**وَهُوَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي دَخَلَهُ إِحْدَى الْجَوَازِمِ**) التي أسلفت في النوع الخامس من العامل السماعي.

وجزمه بحذف الحركة فيما لم يتصل بآخر نون، وهو صحيح الآخر، وإلا فالآخر نفسه، وبحذف النون فيما آخره نون غير نون جمع المؤنث، كما أسلفنا.

(**نَحْوُ: إِنْ تُخْلِصْ**) بالجزم أي في العمل (**يُقْبَلْ**) بالجزم وعلى صيغة المجهول (**عَمَلُكَ**) بالرفع نائب فاعل «يقبل».

{المعمول بالتبعية}

ولما فرغ من المعمول بالأصالة شرع في المعمول بالتبعية، فقال: (**وَالضَّرْبُ الثَّانِي**) من المعمول، وهو المعمول بالتبعية (**خَمْسَةٌ**) أنواع بالاستقراء، يقال لها: التوابع، وهي كل ثان ملتبس بإعراب سابقه من جهة واحدة، وعاملها عامل متبوعها، ولا تتقدم عليه.

{الصفة}

(**الأَوَّلُ**) من الخمسة (**الصِّفَةُ**) ويقال لها: النعت أيضاً، وهي تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً.

(**نَحْوُ: أَعْبُدُ**) أنا أو أنت (**اللهَ**) بالنصب مفعول به لـ«أعبد» (**الْعَظِيمَ**) بالنصب أيضاً صفة لـ«الله».

{العطف}

(**وَالثَّانِي**) من الخمسة (**الْعَطْفُ**) أي المعطوف بأحد الحروف العشرة، وهو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، ويتوسط بينهما أحد الحروف العشرة.

أحدها: (**الْوَاوُ**) وهي للجمع المطلق، كما نقله السيرافي عن النحاة بصريهم وكوفيهم.

وفي الأشموني: ذهب بعض نحاة الكوفة إلى أنها ترتب.
وحكي عن قطرب وثعلب أيضاً.
(**نَحْــوُ: أَطِــيعُ**) أنا (**اللهَ**) بالنصب مفعول به لـ«أطيع» (**وَالرَّسُولَ**) بالنصب أيضاً عطف على «الله».
وثانيها: (**الْفَاءُ**) وهي للجمع والترتيب بلا مهلة وتراخ، فيكون للتعقيب.
(**نَحْوُ: تَجِبُ تَكْبِيرَةُ**) بالرفع فاعل «تجب» (**الافْتِتَاحِ فَالْقِيَامُ**) بالرفع عطف على «تكبيرة»، أي يجب عقبها القيام.
وثالثها: (**ثُمَّ**) وهي للجمع والترتيب مع المهلة والتراخي.
(**نَحْوُ: يَجِبُ الْعِلْمُ**) بالرفع فاعل «يجب» (**ثُمَّ الْعَمَلُ**) بالرفع عطف على العلم، أي يجب بعده العمل به مع المهلة.
(وَ) رابعها: (**حَتَّــى**) وهي للجمع والترتيب مع المهلة أيضاً إلا أنها في «حتى» أقل من «ثم» كما في النتائج.
وقال الأشموني: «حتى» بالنسبة إلى الترتيب كالواو خلافاً لمن زعم أنها للترتيب.
ويشترط فيها ما يشترط في «حتى» الجارة، فافهم.
(**نَحْوُ: مَاتَ النَّاسُ**) بالرفع فاعل مات (**حَتَّى الأَنْبِيَاءُ**) عطف على الناس.
(وَ) خامسها: (**أَوْ**) وهي لأحد الأمرين أو الأمور مبهماً أي غير متعين لدى المتكلم.
(**نَحْــوُ: صَلِّ الضُّحَى أَرْبَعاً**) حال من الضحى (**أَوْ ثَمَانِياً**) بالنصب عطف على ثمانياً.
(وَ) سادسها: (**إِمَّــا**) بكسر الهمزة وتشديد الميم، وهي كـ«أو»، وهي مركبة من «إن» و«ما» عند سيبويه، وبسيطة عند غيره، وهو الحق.
ويلزمها إما أخرى موطئة قبل المعطوف عليه.
(**نَحْــوُ: اعْمَــلْ**) أنت (**إِمَّا وَاجِباً**) بالنصب مفعول به لـ«اعمل» (**وَإِمَّا مُسْتَحِبّاً**) بالنصب أيضاً عطف على «واجباً».
(وَ) سابعها (**أَمْ**) وهي قسمان: متصلة ومنقطعة.
فالمتصلة: هي التي يليها أحد المستويين، ويلي المستوى الآخر الهمزة بعد

ثبوت أحدهما عند المتكلم لطلب التعيين.

(**نَحْــوُ: أَرِضَاءَ اللهِ**) بالنصب مفعول به لقوله: (**تَطْلُبُ**) المؤخر (**أَمْ سَخَطَهُ**) أي غضبه بالنصب عطف على المفعول.

فالمنقطعة: هي الخالية من ذلك، ومعناها الإضراب عن الأول، نحو: أنها لإبل أم شاة بمعنى بل شاة.

(وَ) ثامنها: (**بَلْ**) وهي للإضراب عن الأول، أي المعطوف عليه.

وشرطها: إفراد معطوفها وأن يسبق بإيجاب، أو أمر، أو نفي، أو نهي.

(**نَحْــوُ: اطْلُــبْ**) أنت أو أنا (**حَلاَلاً**) بالنصب مفعول به لـ«اطلب» (**بَلْ طَيِّباً**) بالنصب أيضاً عطف على «حلالاً» أي «بل اطلب طيباً».

(وَ) تاسعها: (**لاَ**) وهي لنفي الحكم عما بعدها وإثباته لما قبلها.

وشرطها: أن تكون بعد أمر أو إيجاب اتفاقاً أو نداء على الراجح.

(**نَحْــوُ: اعْمَــلْ**) أنت أو أنا (**صَــالِحاً**) بالنصب مفعول به لـ«اعمل» (**لاَ سَيِّئاً**) بالنصب أيضاً عطف على «صالحاً».

(وَ) عاشرها: (**لَكِنْ**) بسكون النون، وهي للاستدراك.

وشرطها: أفراد معطوفها ووقوعها بعد نفي أو نهي وعدم اقترانها بالواو.

(**نَحْــوُ: لاَ يَحِــلُ رِيَاءٌ**) بالرفع فاعل «يحل» (**لَكِنْ إِخْلاَصٌ**) بالرفع أيضاً عطف على «رياء».

{التأكيد}

(وَ) الثالث من الخمسة: (**التَّأْكِيدُ**) وهو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة، أو في الشمول.

وهو ضربان:

1 - لفظي: وهو تكرير اللفظ الأول.

(**نَحْوُ: اطْلُبِ**) أنت أو أنا (**الإِخْلاَصَ**) بالنصب مفعول به لـ«اطلب» (**الإِخْلاَصَ**) بالنصب أيضاً تأكيد لفظي للمفعول.

2 - ومعنوي: وهو بألفاظ مخصوصة، وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكله وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع.

(نَحْـــوُ: اتْرُكْ) أنت أو أنا (الذُّنُوبَ) بالنصب مفعول به لـ«اترك» (كُلَّهَا) بالنصب أيضاً تأكيد معنوي للمعفول.

{البدل}

(وَ) الرابع من الخمسة: (الْبَدَلُ) وهو تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه، وهو أربعة أضرب:

الأول: بدل الكل من الكل: وهو أن يكون مدلوله مدلول المبدل منه.

(نَحْوُ: اعْبُدْ رَبَّكَ) بالنصب مفعول به لـ«اعبد» (إِلَهَ) بالنصب أيضاً بدل الكل من ربك (الْعَالَمِينَ) مضاف إليه.

الثاني: بدل البعض: وهو أن يكون مدلوله بعضاً من المبدل منه.

(نَحْـــوُ: ابْغُـــضْ) أنا أو أنت (النَّاسَ) بالنصب مفعول به لـ«ابغض» (مَنْ) اسم موصول بمعنى الذي منصوب محلاً بدل البعض من الناس (عَصَى اللهَ تَعَالَى مِنْهُمْ) أي من الناس حال من فاعل «عصى».

الثالث: بدل الاشتمال: وهو أن يكون بين المبدل والمبدل منه ملابسة بغير الكلية والبعضية، ويكون المبدل منه دالاًّ عليه في الجملة بحيث إذا ذكر انتظر المخاطب وترقب إلى ذكر البدل.

(نَحْـــوُ: احْفَـــظِ) أنا أو أنت (اللهَ) بالنصب مفعول به لـ«احفظ» (تَعَالَى حَقَّهُ) بالنصب بدل الاشتمال من الله.

الرابع: بدل الغلط: وهو أن تقصد إليه بعد أن غلطت لغيره، نحو: «مررت برجل بحمار» أردت أن تقول: «مررت بحمار»، فسبقك لسانك إلى أن قلت: «برجل»، ثم تداركته، وقلت: بحمار على معنى «مررت برجل بل بحمار»، وهو لا يقع في كلام الفصحاء، فلذا لم يمثل المصنف به.

{عطف البيان}

(وَالْخَامِسُ) من الخمسة: (عَطْفُ الْبَيَانِ) وهو تابع جيء به لإيضاح متبوعه، ولا يشترط كونه أوضح منه.

(نَحْـــوُ: آمَنَّا بِنَبِيِّنَا) بالباء (مُحَمَّدٍ) بالجر أيضاً عطف بيان لـ«نبينا» (عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ).

فائدة: إذا اجتمعت التوابع كلها يبدأ أَوَّلاً بالصفة، ثم بعطف البيان، ثم بالتأكيد، ثم بالبدل، ثم بعطف الحروف، فيقال: «جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخو زيد وابنه»، كما في التسهيل.

الباب الثالث في الإعراب

ولما فرغ من الكلام عن المعمول أراد الخوص في بيان الإعراب، فقال: (**الْبَابُ الثَّالِثُ**) الذي جعله جزءاً من الكتاب (**فِي الإِعْرَابِ**).

هو لغة: مصدر بمعنى الإظهار.

واصطلاحاً: شيء جاء من العامل يختلف به آخر المعرب لظفاً أو تقديراً أو محلاً.

(**وَهُوَ إِمَّا حَرَكَةٌ**) وهي الأصل (**أَوْ حَرْفٌ أَوْ حَذْفٌ**)

(**وَالْحَرَكَةُ ثَلاَثَةٌ**)

1 - (**ضَمَّةٌ**) نحو: «زيد قائم»، سميت بها لضم الشفتين عندها.

2 - (**وَفَتْحَةٌ**) نحو: «رأيت زيداً»، سميت بها لفتح الشفتين عنده.

3 - (**وَكَسْرَةٌ**) نحو: «مررت بزيد»، سميت بها لتسفل الفك الأسفل عندها، فكأنه يكسر.

(**وَالْحُرُوفُ أَرْبَعَةُ**)

1 - (**وَاوٌ**) نحو: «جاءني أبوه».

2 - (**وَأَلِفٌ**) نحو: «رأيت أباه».

3 - (**وَيَاءٌ**) نحو: «مررت بأبيه».

4 - (**ونون**) نحو: «يضربون».

(**وَالْحَذْفُ ثَلاَثَةٌ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ**) الذي لم يتصل بآخره نون الجمع المؤنث والتأكيد؛ لأنه بالجزم.

1 - (**وَ**) قد عرفت أنه خاص بالفعل (**حَذْفُ الْحَرَكَةِ**) فيما لم يتصل بآخره نون، وهو حرف صحيح، نحو: «لم ينصر».

2 - (**وَحَذْفُ الآخِرِ**) أي لام الفعل فيما لم يتصل بآخره نون، وهو حرف علة نحو: «لم يغز».

3 - (**وَحَذْفُ النُّونِ**) فيما آخره نون إعرابية، نحو: «لم تضربوا».

(**فَالْجُمْلَــةُ**) أي فجملة الأقسام ومجموعها الناشئة من التقسيم (**عَشَرَةٌ**) وذلك ظاهر.

(**وَأَنْوَاعُ الْمُعْرَبِ بِالْقِيَاسِ**) أي بالنظر (**إِلَى مَا**) عبارة عن الإعراب (**أُعْطِيَ**) على صيغة المجهول، ونائب فاعله، هو راجع إلى «ما» (**لَهَا**) أي لتلك الأنواع (**مِنْ هَذِهِ**) حال من نائب فاعل «أعطي» (**الْعَشَرَةِ تِسْعَةٌ**).

وذلك (**لأَنَّ إِعْرَابَهَا**) أي الأنواع:

1 - (**إِمَّا بِالْحَرَكَاتِ الْمَحْضَةِ**) أي لا مع الحذف.

2 - (**أَوْ بِالْحُرُوفِ الْمَحْضَةِ**) أي لا معه.

(**وَهُمَــا**) أي هذان النوعان من أنواع المعرب (**مُخْتَصَّانِ بِالاسْمِ**) أي مقصوران عليه، لا يوجدان بالفعل.

3 - (**أَوْ بِالْحَرَكَاتِ مَعَ الْحَذْفِ**) أي لا المحضة.

4 - (**أَوْ بِالْحُرُوفِ مَعَ الْحَذْفِ**).

(**وَهُمَــا**) أي هذان النوعان من أنواع المعرب (**مُخْتَــصَّانِ بِالْفِعْلِ**) المضارع ومقصوران عليه.

{المعرب بالحركات}

(**وَالأَوَّلُ**) وهو المعرب بالحركات ثلاثة؛ لأنه (**إِمَّا تَامُ الإِعْرَابِ**) أي يكون إعرابه في الأحوال الثلاث كما قال: (**وَهُــوَ أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ**) أي حالة رفعه (**بِالضَّمَّةِ وَنَصْبُهُ بِالْفَتْحَةِ وَجَرُّهُ بِالْكَسْرَةِ**)، وهذا هو الأصل.

(**وَذَلِكَ**) أي تام الإعراب مما بالحركة المحضة شيئان:

1 - (**الْمُفْرَدُ الْمُنْصَرِفُ**) أي الذي يدخله الجر والتنوين.

2 - (**وَالْجَمْعُ الْمُكَسَّرُ**) أي الذي يتكسر فيه بناء الواحد (**الْمُنْصَرِفُ**).

(**فَالأَوَّلُ: نَحْوُ: جَائَنَا الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ**) بالرفع فاعل «جاء».

(**وَصَدَّقْنَا الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ**) بالنصب مفعول به لـ«صدقنا».

(**وَآمَنَّا بِالرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلاَمُ**) بالجر بالباء.

(**وَالثَّانِي: نَحْوُ: نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ كُتُبٌ**) بالرفع فاعل «نزل»، والمراد بها صحف

الأنبياء عليهم السلام.

(**وَصَدَّقْنَا الْكُتُبَ**) بالنصب مفعول به لـ«صدقنا».

(**وَآمَنَّا بِالْكُتُبِ**) بالجر بالباء.

(**وَإِمَّا نَاقِصُ الإِعْرَابِ**) عطف على قوله: إما تام الإعراب، أي والأول: إما ناقص الإعراب، أي لا يكون إعرابه في الأحوال الثلاث بالحركات الثلاث بل اثنتين فقط.

(**وَهُوَ قِسْمَانِ: قِسْمٌ رَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْفَتْحَةِ**) ناقصاً عنه الكسرة.

(**وَذَلِكَ**) المنقوص (**غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ**) وهو ما منع منه الجر والتنوين بوجود علتين من علل تسع، فيه كل علة منهما فرع لشيء آخر، فيتحقق فيه فرعيتان، فيشبه الفعل الذي فيه فرعيتان للاسم فرعية الاشتقاق وفرعية التأليف، فامتنع عنه ما امتنع عن الفعل، وهو الجر والتنوين.

(**نَحْوُ: جَاءَنَا أَحْمَدُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ**) بالرفع فاعل «جاءنا».

(**وَصَدَّقْنَا أَحْمَدَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ**) بالنصب مفعول به لـ«صدقنا».

(**وَآمَنَّا بِأَحْمَدَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ**) بالفتح لا بالكسرة؛ لأن «أحمد» غير منصرف للعلمية ووزن الفعل.

(**وَقِسْمٌ رَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْكَسْرَةِ**) ناقصاً عنه الفتحة.

(**وَذَلِكَ**) المنقوص (**جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ**) وهو ما جمع بالألف والتاء. وإنما نصب بالكسرة مع إمكان تأتي الفتحة ليجري على سنن أصله، وهو الجمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره.

وحكى عن بعض الكوفيين جواز نصبه بالفتحة.

(**نَحْوُ: جَاءَنَا مُعْجِزَاتٌ**) بالرفع فاعل «جائنا».

(وَصَدَّقْنَا مُعْجِزَاتٍ) بالجر مفعول به لـ«صدقنا».

(**وَآمَنَّا بِمُعْجِزَاتٍ**) بالجر.

{المعرب بالحروف المحضة}

(**وَالثَّانِي**) وهو المعرب بالحروف المحضة ثلاثة أيضاً؛ لأنه:

(**إِمَّا تَامُ الإِعْرَابِ**) أي يكون في الأحوال الثلاث بالحروف الثلاث الواو والألف والياء كما قال.

(**وَهُـــوَ أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ**) أي حالة رفعه (**بِالْوَاوِ وَنَصْبُهُ بِالأَلِفِ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ**) وهذا هو الأصل.

(**وَذَلِكَ**) أي تام الإعراب مما بالحروف المحضة.

(**الأَسْـــمَاءُ الـــسِّتَّةُ الْمُضَافَةُ**)؛ لأنها لو لم تضف كان إعرابها بالحركة المحضة، نحو: «هذا أبٌ»، و«رأيت أباً»، و«مررت بأبٍ».

(**إِلَـــى غَيْـــرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ**)؛ لأنها إذا أضيفت إليها كان إعرابها بالحركة المقدرة كسائر الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم، نحو: «يرجو حسن الخاتمة أبي» و«رحم الله أبي» و«لطف الله بأبي».

(**مُفْـــرَدَةً**)؛ لأنها إذا ثنيت أو جمعت كان إعرابها إعراب المثنى والجمع نحو أَبَوَانِ وَأَبُونَ.

(**مُكَبَّـــرَةً**)؛ لأنها إذا صغرت كان إعرابها بالحركة المحضة، نحو: «هذا أُبَيُّكَ» و«رأيت أُبَيَّكَ» و«مررت بِأُبَيِّكَ».

(**وَهِيَ**) أي الأسماء الستة (**أَبُوهُ وَأَخُوهُ وَحَمُوهَا**) إضافة إلى ضمير المؤنث؛ لأن الحم قريب المرأة من جانب زوجها، فلا يضاف إلا إليها، (**وَهَنُوهُ**) هي كلمة يكنى بها عما يستقبح ذكره.

وقيل: عن الفرج خاصة.

(**وَفُوهُ**) أي فمه (**وَذُو مَالٍ**).

وإنما أعربت هذه الأسماء لدى وجود هذه الشروط بالحروف توطئة لإعراب المثنى والمجموع بالحروف فرقاً بينهما وبين المفردات، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع، فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق الألفة، وإنما أخبر هذه الأسماء لمشابهتها المثنى لفظاً من حيث إنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة، والمضاف مع المضاف إليه اثنان. ومعنى من حيث استلزام كل منها آخر، فالأب يستلزم الابن، والأخ يستلزم الأخ، وكذا البواقي، وإنما اختير هذه الحروف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة.

(**نَحْوُ: جَاءَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عليه السلام**) بالرفع فاعل «جاءنا».

(**وَصَدَّقْنَا أَبَا الْقَاسِمِ عليه السلام**) بالنصب مفعول به لـ«صدقنا».

(**وَآمَنَّا بِأَبِي الْقَاسِمِ عليه السلام**) بالجر بالباء.

(**وَإِمَّا نَاقِصُ الإِعْرَابِ**) عطف على قوله: إما تام الإعراب، أي والثاني: إما ناقص الإعراب أي لا يكون إعرابه في الأحوال الثلاث بالحروف الثلاث، بل بحرفين فقط.

(**وَهُوَ قِسْمَانِ: قِسْمٌ رَفْعُهُ بِالْوَاوِ وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ**) ناقصاً عنه الألف.

(**وَذَلِكَ**) المنقوص (**جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ**) وهو ما لحق آخره واو في حالة الرفع، وياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر، ونون مفتوحة عوضاً عن الحركة والتنوين في المفرد.

(وَ) ألْحق به في الإعراب (**أُولُو**)؛ لأنه اسم جمع لـ«ذو» لا جمع.

وكذا (**عِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهَا**) أي من ثلاثين إلى تسعين، وليست بجموع، وإلا لزم صحة إطلاق ثلاثين مثلاً على تسع وعشرين على ثلاثين، وهو باطل.

(**نَحْوُ: جَاءَنَا الْمُرْسَلُونَ عليهم السلام**) بالرفع فاعل «جاءنا».

(**وَصَدَّقْنَا الْمُرْسَلِينَ عليهم السلام**) بالنصب مفعول به لـ«صدقنا».

(**وَآمَنَّا بِالْمُرْسَلِينَ عليهم السلام**) بالجر بالباء.

(**وَقِسْمٌ رَفْعُهُ بِالأَلِفِ وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ**) ناقصاً عنه الواو.

(**وَذَلِكَ**) المنقوص (**التَّثْنِيَةُ**) أي المثنى. وهو ما لحق آخره ألف حالة الرفع، وياء مفتوح ما قبلها حالتي النصب والجر، ونون مكسور عوضاً عن الحركة والتنوين في المفرد، نحو: «جاءني الزيدان»، و«رأيت الزيدين»، و«مررت بالزيدين»، وألحق به في الإعراب اثنان واثنتان وثنتان بالمثلثة أسماء من التثنية، وليست بمثناه حقيقة لعدم مفردها.

(**وَكِلاَ**) حال كونه (**مُضَافاً إِلَى مُضْمَرٍ**)؛ إذ لو أضيف إلى مظهر لكان معرباً بالحركات التقديرية، نحو: «جاءني كلا الرجلين»، و«رأيت كلا الرجلين»، و«مررت بكلا الرجلين».

(**نَحْوُ: جَاءَنَا الاثْنَانِ**) بالرفع فاعل «جاءنا» (**كِلاَهُمَا**) أي الكتاب والسنة بالرفع أيضاً تأكيد معنوي لـ«اثنان».

(**وَاتَّبَعْنَا الاثْنَيْنِ**) بالنصب مفعول «اتبعنا» (**كِلَيْهِمَا**) بالنصب أيضاً تأكيد كذلك له.

(**وَعَمِلْنَا بِالاثْنَيْنِ**) بالجر بالباء (**كِلَيْهِمَا**) بالجر أيضاً تأكيد له.

وإنما جعل إعراب جمع المذكر السالم والمثنى هكذا؛ لأنهما فرعان عن الآحاد،

والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركة، فجعل الفرع للفرع طلباً للمناسبة، والحروف ثلاثة، والإعراب ستة، ثلاثة للمثنى، وثلاثة للجمع، فلو جعل إعرابهما على حد إعراب الأسماء الستة المذكورة للزم التباس المثنى بالمجموع، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر، بقي الآخر بلا إعراب، فوزعت تلك الحروف عليهما، فأعطي المثنى الألف لكونها مدلولاً بها على التثنية في الفعل، وأعطي المجموع الواو لكونها مدلولاً بها على الجمع في الفعل وجرّاً بالياء على الأصل، وحمل النصب على الجر فيهما لمناسبة بينهما في أن كلاًّ منهما علامة الفضلة دون الرفع لعدم المناسبة؛ لأنه علامة العمدة.

{المعرب بالحركة مع الحذف}

(**وَالثَّالِثُ**) وهو المعرب بالحركة مع الحذف (**لاَ يَكُونُ إلاَّ تَامَّ الإعْرَابِ، وَهُوَ قِسْمَانِ: قِسْمٌ رَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ وَنَصْبُهُ بِالْفَتْحَةِ وَجَزْمُهُ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ**).

(**وَهُوَ**) أي هذا القسم (**الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ**) مرفوع وهو الألف في المثنى، والواو في الجمع المذكر، والياء في الوحدة المخاطبة، والنون في الجمع المؤنث.

(**وَهُوَ**) الواو للحال، أي والحال أن آخر الفعل المضارع المذكور (**حَرْفٌ صَحِيحٌ**) لا حرف علة.

(**نَحْوُ: نُحِبُّ**) بالرفع (**أَنْ نُشَفَّعَ**) من باب التفعيل بالنصب، وعلى صيغة المجهول (**وَلَمْ نُحْرَمْ**) بالجزم وعلى صيغة المجهول. وقد أسلفنا في بحث الجوازم إن لم تقلب معنى المضارع إذا دخلت عليه إلى الماضي، فإذا استقامة هذا المثال معنى غير ظاهرة، كما لا يخفى.

(**وَقِسْمٌ رَفْعُهُ**) بالضمة تقديراً مطلقاً (**وَنَصْبُهُ بِالْفَتْحَةِ**) لفظاً فيما كان آخره واواً أو ياء، وتقديراً فيما كان آخره ألفاً (**وَجَزْمُهُ بِحَذْفِ الآخِرِ**)؛ لأنه لما لم يكن في آخره حركة يحذفها الجازم، ولم يمكن إلغائه حذف الأخير.

(**وَذَلِكَ**) القسم (**الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ**) مرفوع (**وَهُوَ**) الواو للحال، أي والحال أن آخره (**حَرْفُ عِلَّةٍ**) وهو الواو والألف والياء.

(**نَحْوُ: نَدْعُو**) بالرفع تقديراً؛ إذ الأصل ندعو استثقلت الضمة على الواو،

فحذفت (اللهَ تَعَالَى أَنْ يَعْفُوَنَا) بالنصب لفظاً لخفة الفتحة على الواو (وَلَمْ يَرْمِنَا) بحذف الياء بالجزم الأصل «يرمينا» (فِي النَّارِ) وفيه ما في قوله: (وَلَمْ نُحْرَمْ).

{المعرب بالحروف مع الحذف}

(وَالــرَّابِعُ) وهو المعرب بالحروف مع الحذف (لاَ يَكُونُ إلاَّ نَاقِصَ الإِعْرَابِ) وهو قسم واحد.

(وَهُــوَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ) مرفوع (غَيْرُ النُّونِ) في الجمع المؤنث؛ لأنه لو اتصل به لبني.

(فَرَفْعُهُ بِالنُّونِ وَنَصْبُهُ وَجَزْمُهُ بِحَذْفِهَا) أي النون.

(نَحْوُ: الأَوْلِيَاءُ وَالْعُلَمَاءُ يَشْفَعَانِ) مرفوع بالنون، أي يكونان وسيلة للمذنبين إلى الله تعالى ليغفر لهم (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ظرف «يشفعان»، (فَنَرْجُو أَنْ يَشْفَعَا) منصوب بحذف النون (لَنَا) معشر المذنبين (وَلَمْ يُعْرِضَا) أي الأولياء والعلماء مجزوم بحذف النون (عَنَّا) متعلق بـ«يعرضا»، والإعراض الترك.

{الإعراب اللفظي والتقديري والمحلي}

(ثُمَّ) أي بعد ما وعيت ما تلونا عليك شروع في تقسيم آخر للإعراب الإعراب مطلقاً:

(إِنْ ظَهَرَ فِي اللَّفْظِ) أي في لفظ المعرب، وهو الأصل (يُسَمَّى) ذلك الإعراب (لَفْظِيّاً) أي منسوباً إلى اللفظ لوجوده فيه.

(وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ) أي الإعراب (فِي اللَّفْظِ)، بل قدر في آخره أي في آخر المعرب لمانع فيه غير الإعراب الحقيقي (يُــسَمَّى) ذلك الإعراب (تَقْدِيرِيّاً) أي منسوباً إلى التقدير لوجوده فيه دون اللفظ والمحل، ولا يكون الإعراب التقديري إلا في المعرب كاللفظي، وذلك في سبعة مواضع بينها المصنف في الإظهار إيرادها يفضي إلى الطول.

(نَحْــوُ: أَنَــا) مبتدأ (الْعَاصِــي) بالرفع تقديراً خبره؛ إذ الأصل العاصي بالضم استثقلت الضمة على الياء فحذفت.

(وَإِنْ لَــمْ يَظْهَــرْ) أي الإعراب في اللفظ (وَلَــمْ يُقَدَّرْ فِي آخِرِهِ) أي في آخر المعرب، بل يقدر في نفسه لمانع عن ظهوره في نفسه (يُسَمَّى) ذلك الإعراب (مَحَلِّياً) أي منسوباً إلى المحل لكون المانع من الإعراب في نفسه.

وذلك في موضعين:

أحدهما: الاسم المشتغل آخره بإعراب غير محكي، نحو: «مررت بزيد»، فإنه يحكم على محل «زيد» بالنصب على المفعولية.

وثانيهما: مبني العارض الذي تعتوره المعاني المستدعية للإعراب.

(**نَحْوُ: تَوَكَّلْنَا عَلَى مَنْ**) اسم موصول بمعنى الذي مبني بناء عارض على السكون ومجرور محلاً بـ«على» (**لاَ يَأْتِي الْخَيْرُ**) وكذا الشر (**إِلاَّ مِنْ جِهَتِهِ**) وطرفه.

ولا يخفى ما فيه من حسن الاختتام المعدود من المحسنات البديعية.

نسئل الله تعالى أن يجعل خواتم أمورنا كلها خيراً ويقيناً في الدارين من فضله وكرمه وإحسانه ضيراً، وليكن هذا آخر ما أوردنا، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين آمين.

شرح عوامل الجرجاني

تأليف

سعد الله الصغير

تحقيق وتعليق

إلياس قبلان

نموذج من الكتاب



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

بسم الله أي باستعانة اسم الله نبتدئ الكتاب فالجار والمجرور
صلة نبتدئ المقدر مؤخراً ليفيد تقديم الصلة الحصر وليكون
رداً على مذهب من يقول نبتدئ باسم اللات والعزى وغيرهما
من أسماء المعبودات الباطلة. والإهتمام به الرحمن الرحيم
بالجر صفة لفظة الله بطريق المدح ويجوز أن ينصب على المدح والتقدير
أعني الرحمن الرحيم وأن يرفع على المدح والتقدير هو الرحمن الرحيم وبه
أي باستعانة اسمه نطلب العون من ذاته نستعين قدّم عليه لإفادة
الحصر والرد والاهتمام به أيضاً الحمد لله أي كل فرد من أفراد
الحمد أو الحقيقة المعلومة التي يعبّر عنها بلفظ الحمد لذات واجب
الوجود العلم بلفظ الله المستحق لجميع حمد الحامدين بإزاء ذاته
وصفاته وعلى تربية الأعيان والأعراض رب بالجر صفة للفظ الله

نموذج من الكتاب



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

بسم الله أي بإستعانة اسم الله نبتدأ الكتاب فالجار والمجرور

صلة نبتدأ المقدر مؤخراً ليفيد تقديم الصلة الحصر وليكون

رداً على مذهب من يقول نبتدأ باسم اللات والعزى وغير ذلك

من أسماء المعبودات الباطلة والإهتمام به الرحمن الرحيم

بالجر صفة لفظة الله بجر المدح ويجوز ان ينصب على المدح والتقدير

أعني الرحمن الرحيم وان يرفع على المدح والتقدير هو الرحمن الرحيم وبه

اي باستعانة اسمه نطلب العون من ذاته نستعين قدم عليه لافادة

الحصر والرد والاهتمام به ايضا الحمد لله اي كل فرد من افراد

الحمد او الحقيقة المعلومة التي يعبر عنها بلفظ الحمد لذات واجب

الوجود العالم بلفظ الله المستحق لجميع حمد الحامدين بازاء ذاته

وصفاته وبازاء ايجاد الاعيان والاعراض رب بالجر صفة لفظ الله

إسماً في الأغلب أي في موقع جنس الإسم

مسنداً كان أو مسنداً إليه مشتقاً

أو جامداً وهذا مثل بمثالين فإن

الوقوع في المثال الأول في موقع

المسند والمشتق فإن يضرب في زيد

يضرب في موقع ضاربٌ

وفي المثال الثاني في موقع

المسند إليه والجامد

فيضرب في يضرب

زيد واقع موقع

زيدٌ

تمّ

قوله موقع جنس الاسم أي إذا كان خبراً أو صفة أو حالاً لأن الأصل في هذه الثلثة الاسم بحيث وقع المضارع فيها أي في هذه المواضع الثلاثة استحق الرفع الذي هو أول أحوال الاسم وأشرف حالاته والماضي وإن كان يقع في ذلك لكنه مبني الأصل فلم يؤثر فيه العامل كذا قال البصريون واعترض بوقوعه مرفوعاً حيث لا يقع الاسم كهلا تفعل وستفعل وجعلت أفعل ورأيت الذي تفعل لاختصاص حرف التحضيض والتنفيس بالفعل والصلة وخبر أفعال الشروع بالجمل وأجيب بأن المراد وقوعه موقعه في الجملة ه خضري

الحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبده ورسوله ومصطفاه صلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد عدد ذرات الوجود في كل لمحة بعدد كل معلوم لك وسلم تسليماً كثيراً وآخر دعوانا الحمد لله رب العالمين تم

اللهم زدنا علماً وفهماً وتمم لنا بالخير يا الله آمين

قد تم صرير القلم بعون من علم الإنسان ما لم يعلم من كتاب سعد الله الصغير في يوم [illegible] من شهر ايلون في سنة ١٣٢٢ ولا يضيع عليه قلم احد من غيري وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً أبداً بدوام ملك الله عز وجل وآخر دعوانا الحمد لله رب العالمين

أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن سيدنا ونبينا محمد رسول الله

الكاتب أحد المذنبين المرحوم الملا حسين الدار حقي غفر الله لهما آمين

اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد بعدد كل معلوم لك

٩٦

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(**بِسْمِ اللهِ**) أي باستعانة الله[1] نبتدئ الكتاب[2].

فالجار والمجرور صلة «نبتدئ» المقدر مؤخراً[3] ليفيد تقديم

---

(1) (**قوله: أي باستعانة اسم الله**) أشار الشارح رحمه الله إلى أن المختار عنده كون الباء للاستعانة نظراً إلى أن اسم الله بمنزلة الآلة من حيث إن الفعل المبدوء به لا يتم ولا يعتد به شرعاً ما لم يصدر به كما أنه لا يمكن صدور الفعل من الفاعل بدون واسطة الآلة، فلا يرد ما يتوهم من أن جعل الباء للاستعانة يستلزم جعل اسم الله آلة، وذلك من سوء الأدب.

(2) (**قوله: نبتدئ الكتاب**) نبه بهذا على أن المختار الأولى حمل كلام المصنف على تقدير صيغة المتكلم مع الغير لتناسبه مع «نستعين»، ثم الوجه في اختيارها فيهما هضم النفس لإشعارها بأنه ليس في مرتبة المتقدمين على ابتداء الكلام منفرداً، وأنه ليس له الاقتدار على ذلك الأمر الخطير بدون نصير وظهير. وهضم النفس في مقام الإعجاب كتأليف الكتاب مرغوب عند أولي الألباب.

ومن قال فيه نكتة هي الإشارة إلى أنه ليس منفرداً في هذا الابتداء، بل مقتف على أثرهم، فقد قنع في مقام الثروة بما لا يقنع به إلا عديم القدرة.

ثم اعلم أن الابتداء من قبيل الأفعال العامة لا من الأفعال الخاصة المناسبة للمقام، بل المناسب للمصنف ههنا نألف، فما قاله الفاضل السوسي من أنه المناسب للمقام فهو من خرافات الأوهام.

(3) (**قوله مؤخراً**) بالنصب حال من الضمير المستتر في المقدر العائد إلى «نبتدئ». ولما كان تأخير العامل مستلزماً لتقديم الصلة التي حقها التأخير، وتقديم ما حقه التأخير، لا يصار إليه بدون نكتة، أشار إليها بقوله: «ليفيد تقديم الصلة إلى آخره» على عامله، أعني نبتدئ.

الصلة الحصر[1]، وليكون[2] ردّاً[3] على من يقول: نبتدئ باسم اللات والعزى، وغير ذلك من أسماء المعبودات الباطلة، وللاهتمام[4] به.

---

(1) (قـــوله: الحصر) وأسند إفادة الحصر إليه لا إلى تأخير العامل؛ لأن عطف الاهتمام عليه يبطله؛ إذ الاهتمام ليس إلا شأن المقدم مع أن علماء البلاغة يسندون إفادة هذه النكات إلى تقديم المعمول. هذا هو التوجيه الحري بالقبول، كما لا يخفى على ذوي العقول.

(قوله: الحصر) حصر إفراد: ردّاً على من جوز الاستعانة باسم الله تعالى، وباسم آخر آيضاً، وهو الظاهر من قول الشارح ردّاً عن من يقول إلى آخره.

أو حصر قلب: ردّاً على من أخطأ، وزعم عدم جواز الاستعانة باسمه تعالى كما يفهم من سكوت القائل على قوله «نبتدئ باسم اللات والعزى».

أو حصر تعيين: ردّاً على من تردد في وجوب الاستعانة باسمه تعالى، أو باسم آخر.

(2) (قوله: وليكون) أي أمر التقديم.

(3) (قوله: ردّاً إلى آخره) اختار العطف بالواو الدال على الجمع إشارة إلى أنه لا تقابل بين النكتتين، وتنبيهاً على اجتماعهما ههنا، بل الرد من فوائد الحصر ولوازمه، كما أشرنا إليه حتى لو قال الشارح: ليفيد تقديم الصلة الحصر ردّاً على من إلى آخره إشارة إلى ذلك لكان أحسن من عطفه عليه.

(4) (قوله: وللاهتمام) أشار بتقديم الحصر، وعطف الرد، والاهتمام عليه إلى أصالته وتبعيتهما له تبعاً لعلماء البلاغة حيث قالوا: والاختصاص لازم لتقديم ما حقه التأخير غالباً ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝ ﴾ (الفاتحة: 5)، ونحو ﴿ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ (آل عمران: 158)، ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (البقرة: 245)، ويفيد التقديم في جميعها وراء التخصيص، أي بعده الاهتمام بشأن المقدم؛ لأنهم يقدمون الذي شأنه أهم، ولهذا لا بد أن يقدر المحذوف في «بسم الله» مؤخراً ليفيد مع الاختصاص الاهتمام بشأن تقديم اسم الله، والرد على المشركين؛ لأنهم كانوا يبدئون باسم آلهتهم الباطلة، ويقولون: نبتدئ باسم اللات والعزى، فقصد الموحد بتقديم اسم الله الحصر، والاهتمام، والرد عليهم انتهى.

والاعتراض الوارد عليهم بقوله تعالى: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ﴾ (العلق: 1) مجاب عنه بوجوه:

منها: أن الأهم في الآية الأمر بالقراءة.

ومنها: أنه متعلق بـ«اقرأ» الثاني، ومعنى «اقرأ» الأول: أوجد القراءة.

ومنها: أنه متعلق بالثاني، ومتعلق بالأول قوله «بسم الله» بناء على المذهب الصحيح من كون =

(**الـــــــرَّحْمَنِ الـــــــرَّحِيمِ**) بالجـر[1] صـفة لفظـة الله[2] لمجـرد المدح[3].

ويجوز[4] أن ينصب على المدح[5]، والتقدير: أعني الرحمنَ الرحيمَ.

=

التسمية من السورة.

ثم اختلف في أن مجرد الاهتمام يصلح نكتة للتقديم أم لا؟

فقال الشيخ عبد القاهر: لا، بل لا بد للاهتمام من نكتة من الحصر والرد مثلاً.

وقال العلامة المجتهد الثاني المحقق التفتازاني: يجوز أن يكون التقديم لمجرد الاهتمام بدون ملاحظة وجه آخر، وكلام الشارح يميل إلى مذهب الشيخ.

(1) (**قوله: بالجر إلى آخره**) من قبيل الإعجام يرى ولا يقرأ.

(2) (**قوله: صفة لفظة الله**) اعلم أنه إن كان المراد بالاسم الاسم، وبالله المسمى كما هو الظاهر حتى تكون الإضافة لامية يكون كل من الرحمن والرحيم صفة للمسمى، أي الذات المقدسة جارية على من هي له كما هو الأصل في الصفات والأولى بالاعتبار.

وإن كان المراد بالاسم الاسم وبالله لفظه كانت الإضافة بيانية، ويكون كل منهما صفة لفظة الله إجراء لصفة المسمى على الاسم، وذلك خلاف الأصل، لا يصار إليه إلا عند الضرورة، ولا ضرورة هنا، فيما قررنا ظهر أن لا وجه للشارح في اختيار ما هو خلاف الأصل.

فالأولى أن يقول: صفة ذات الله، بل الأخصر الأولى صفة الله إشارة إلى جواز الوجهين فيذهب نفس السامع إلى أي مذهب شاء إلا أن يقال: أراد بقوله صفة لله أن كلاً منهما بالجر صفة نحوية جارية على لفظه في الإعراب بقرينة قوله: يجوز أن ينصب، وأن يرفع إلى آخره.

(3) (**قوله: لمجرد المدح**) أي لا للتوضيح كما هو الأصل من فوائد صفة المعرفة؛ لأن لفظة الله مختص بالـذات المقدســة الجلـيلة، ولا يطلــق علــى غيــره تعالــى حتــى يكــون فــيه إبهــام، فيحتاج إلى التوضيح.

(4) (**قـــــوله: ويجــــوز**) أي ويجوز قطع صفة المدح عن الموصوف في الإعراب بأن ينصب نصباً دالاً على كمال المدح، وأن يرفع رفعاً دالاً على كمال المدح أو دلالة على كمال المدح.

(5) (**قوله: على المدح**) الصواب على كمال المدح لِمَا حُقِّقَ في علم البلاغة من أن قطع نعت المدح عن المنعوت يفيد كمال المدح؛ لأن النعت المادحة في حال إجرائها على المنعوت أيضاً يفيد أصل المدح، فالعدول إلى القطع عنه إنما يكون لإفادة كمال المدح.

=

وأن يرفع على المدح، والتقدير: هو الرحمنُ الرحيمُ.

(**وَبِهِ**) أي باستعانة اسمه[1] نطلب العون[2] من ذاته[3].

(**نَسْتَعِينُ**) الجار والمجرور صلة «نستعين»، قدم عليه لإفادة الحصر والرد والاهتمام به أيضاً.

(**الْحَمْدُ للهِ**) أي كل فرد من أفراد الحمد[4]، أو الحقيقة المعلومة المعبر عنها

=

ويمكن الجواب عنه: بأن الكلام على حذف المضاف، أو أشار بلام العهد في قوله على المدح إلى الكامل من إفراده، ووجه دلالة قطع الصفة على كمال المدح، هو قطع الصفة حين إجرائها على الموصوف تدل على اتصافها بمضمون الصفة، فإذا دلت عليه بعد القطع أيضاً كان ذلك لكمال المدح لرسوخ الموصوف في تلك الصفة، وهو غاية المدح وكماله إن كانت صفة مدح وغاية الذم إن كانت صفة ذم، نحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» بالرفع أو بالنصب وغاية الترحم إن كانت مما يقتضي الترحم نحو: «مررت بزيد المسكين».

(1) (**قوله: أي باستعانة اسم الله**) أشار الشارح إلى أن الباء في «به» للاستعانة، والضمير عائد إلى اسم الله، يعني بعد ما تَمَسكنا أوّلاً بذيل اسمه تعالى، وجعلناه وسيلة حصل لنا الإقدام والجرئة، فنستعين من الذات، وإلا فالعبد لكونه في غاية التدنيس بعيد من ذاته المقدس، فلا يقدم على الاستعانة من الذات.

ومن الشارحين من جعل الباء بمعنى «من»، والضمير عائداً إلى الله المراد منه الذات، فيكون المعنى: ومنه أي من الله نستعين، ويؤيده عدم احتياجه إلى تقدير قوله من الذات، لكنه خال من الإشعار بجعل اسم الله وسيلة للاستعانة من الذات.

ومنهم من جعل الباء سببية، والضمير عائداً إلى الاستعانة المفهومة من باء البسملة المضافة إلى اسم الله بعد تأويلها بالعون. ولا يخفى أنه تكلف، وما قاله الفاضل السوسي في هذا البيان، فمما ينبغي أن يصان عنه اللسان.

(2) (**قوله: نطلب العون**) هذا تفسير «نستعين»، فلا وجه لتقديمه على المفسر.

(3) (**قوله: من ذاته**) مقدر في نظم الكلام، أو مفهوم منه بدون التقدير بقرينة أن العون لا يطلب حقيقة إلا من الذات.

(4) (**قوله: أي كل فرد من أفراد الحمد**) أشار بهذا التفسير إلى أن اللام للاستغراق كما يقتضيه مقام المدح والثناء، وفيه رد على المعتزلة القائلين بأن حمد العباد على جميلهم الاختياري حمد لهم حقيقة لا لله بناء على زعمهم الفاسد من أن العبد خالق لأفعاله الاختيارية، ثم أشار بقوله: أو الحقيقة المعلومة إلى أن المقام، وأن مقتضياً للاستغراق، لكن يجوز أن يحمل اللام على الحقيقة من حيث هي هي لاستلزامها الاستغراق بمعونة لام الاختصاص في «لله».

بلفظ الحمد للذات[1] الواجب الوجود[2] الْمُعْلَم[3] بلفظة الله المستحق لجميع حمد المحامد[4] بإزاء ذاته[5] وصفاته، وبإزاء إيجاد

---

(1) (قوله: للذات) نبه به على أن لفظ الله علم للذات المقدسة لا اسم لمفهوم واجب الوجود، وإن كان منحصراً في فرد، وإلا لم يكن لا إله إلا الله كلمة التوحيد بالاتفاق.

(2) (قوله: الواجب الوجود) صفة للذات، والتقدير: الواجب وجوده، وما وقع في أكثر النسخ من قوله: لذات واجب الوجود، فلعله سهو من قلم الناسخ، والصحيح هو الأول. ثم المراد بالواجب الوجود: الواجب الوجود بالذات لا مطلقاً، وإلا فيشمل الممكنات كلها، وهو ما لا يحتاج في وجوده إلى علة.
وقيل: هو ما يلزم من فرض عدمه محال.

(3) (قوله: المعلم) بالجر صفة الذات، وهو اسم مفعول من أُعْلِمَ فلان بهذا الاسم، أي صار ذا علم به، وللزومه تعدى بالباء، فقال: المعلم بلفظ الله، فهو صلة المعلم، لا زائدة، فالمعنى حينئذ للذات المصار ذا علم بلفظ الله، وما قال الفاضل السوسي: من أنه اسم مفعول من العلامة، والباء زائدة، أي المجعول لفظ الله علامة له تكلف، بل تعسف على أن قوله من العلامة فاسد قطعاً؛ إذ هو من العلم لا من العلامة، والفرق بينهما واضح.

(4) (قوله: المستحق لجميع حمد المحامد) أقول: لفظ الحمد المضاف حشو مفسد؛ لأن المحامد: إما جمع حمد على غير القياس، أو جمع محمدة مصدراً ميمياً على القياس، فحينئذ لا معنى لإضافة حمد إليها كما لا يخفى، فالصواب: أن يقال: لجميع المحامد، ودعوى أن المحامد جمع حامد على غير القياس غير مقبول.
ولو سلم فحق العبارة حينئذ أن يقال: لحمد جميع المحامد؛ إذ الجميع لا يضاف إلا إلى المجموع، أو إلى مفرد ذي أجزاء، والحمد مفرد بسيط هذا.
ثم اعلم أن الله منزه عن جميع سماة النقص، وعلامات الحدوث، ومتصف بجميع الصفات الكمالية المستلزم كل منها استحقاق الحمد له تعالى، فأشار الشارح أوّلاً إلى تنزيهه تعالى بوصفه بوجوب الوجود؛ لأن الواجب الوجود بالذات خارج عن سلسلة الممكنات، والخارج عنها منزه عن صفاتها الدالة على الحدوث والإمكان، وثانياً إلى اتصافه تعالى بجميع الصفات الكمالية بوصفه تعالى باستحقاقه لجميع المحامد. وبما قررنا ظهر وجه تخصيص وصفه تعالى بهاتين الصفتين من بين سائر الصفات.
ثم إنه لم يقل: المستحق لكل فرد من أفراد الحمد كما هو مدلول لام الاستغراق، بل قال: لجميع حمد إلى آخره ادعاء لاستحقاقه تعالى بجميع المحامد من حيث المجموع مبالغة لشأن تعظيمه تعالى كما يقتضيه مقام الحمد والثناء، والمبالغة في المقام الخطابي أمر مرغوب مستحسن عند البلغاء، فلا يرد ما أورده الفاضل السوسي من أن الأولى أن يقال: المستحق لكل حمد؛ لأن لام الاستغراق بمعنى كل الإفرادي لا المجموعي.

(5) (قوله: بإزاء ذاته) متعلق بالمستحق، أي المستحق لجميع المحامد بالنظر إلى ذاته المقدسة مع
=

الأعيان[1] والأعراض[2].

=

قطع النظر عن اتصافه بالصفات الكمالية وإيجاده الأعيان والأعراض على ما قرر في علم الأصول من أن تعليق الحكم بالعلم يدل على علية الذات المسمى به لذلك الحكم بخلاف سائر أسمائه الحسنى، فإن كلاً منها مشتق من وصف من أوصافه، أو فعل من أفعاله المحكمة.
وقد قرر في الأصول: أن تعليق الحكم بالمشتق يدل على علية مأخذ الاشتقاق بخصوصه له، فيتوهم عدم استحقاقه تعالى للحمد بالنظر إلى ما عدا الوصف المذكور، وهو خلاف الواقع، ومن ثمة اختار المصنف رحمه الله على الذات على سائر أسمائه الحسنى.
وأيضاً لما كان ذاته تعالى مستجمعاً لجميع الصفات الكمالية والاستجماع لها مستلزم لاستحقاقه جميع المحامد، وكان ذلك مفهوماً من علم الذات دون غيره من الأسماء علق الحمد به دلالة على ذلك الاستجماع المستلزم لاستحقاقه تعالى جميع المحامد، وإلى هذا أشار الشارح بقوله: وصفاته أي المستحق لجميع المحامد بإزاء كل صفة من صفاته الثبوتية الأزلية التي أصولها سبعة على ما ذهب إليه الشيخ الأشعري قدس سره، وهي وإن كانت غير اختيارية كما قرر في محله.
والحمد لا بد وأن يكون على الجميل الاختياري لكن لما كان كل منها منشأ لآثار اختيارية وأفعال متعينة نزلت منزلة الاختياري، وجعلت محموداً عليها مجازاً.
ثم إنه بناء على مذهب المنصور الماتريدي لما بقي على الشارح التعرض باستحقاق الحمد بإزاء التكوين وإيجاد العالم تعرض له أيضاً تنبيهاً على أنه ممن تبعه.

(1) (**قوله: وبإزاء إيجاده الأعيان**) وهي كل عين من أعيان الممكنات.

(2) (**قوله: والأعراض**) أي وبأداء إيجاده كل عرض من أعراضها بناء على أن الجمع المحلى باللام مفيد للاستغراق.
والأعيان: جمع عين. وهو ممكن لا يحتاج في وجوده إلى محل يقومه جسماً كان أو مجرداً.
والأعراض: جمع عرض. وهو ممكن يحتاج في وجوده إلى محل يقومه حقيقة كالسواد والبياض أو حكماً كصفات المجردات.
والحاصل: أنه الموجد لكل جزء من أجزاء العالم مطلقاً عيناً كان أو عرضاً، وأنه المستحق للحمد بإزاء إيجاده الذي أثره أسبق النعم.
ففي كلام الشارح: رد على الحكماء القائلين بقدم بعض الأعيان من العقول العشرة والأفلاك والعناسر الأربعة وبإسناد إيجاد عالم الجو مطلقاً إلى العقل العاشر المسمى بالعقل الفعال والمبدأ الفياض.
وأيضاً قوله: وبإزاء إيجاده الأعراض رد على المعتزلة القائلين بإسناد إيجاد بعض الأعراض إلى الإنسان بناء على زعمهم الفاسد من أنه خالق لأفعاله الاختيارية.

(رَبِّ) بالجر[1] صفة لفظة الله[2].
ويجوز رفعه[3] ونصبه على المدح[4].
(الْعَالَمِينَ) أي صاحب[5] أنواع العالَم[6]،

---

(1) (قوله: بالجر) خبر مبتدأ محذوف، أي هو بالجر عائد إلى رب مراداً به اللفظ دون المعنى.

(2) (قوله: صفة لفظه الله) المجرور الكائن في لله خبر ثانٍ لذلك المبتدأ المحذوف، ثم إن الشارح أراد أنه صفة نحوية تابعة له في الإعراب، وإلا فالظاهر أن يقول: صفة لذاته، بل الأخصر الأوفى صفة لله.

(3) (قوله: ويجوز رفعه) أي يجوز قطعه عن موصوفه بجعله مرفوعاً خبر مبتدأ محذوف، ونصبه أيضاً. وقد قرئ في سورة الفاتحة بأعني المقدرة بقرينة قوله: على المدح، أو بجعله منادىً محذوف الياء أو بالفعل الذي دل عليه الحمد.

(4) (قوله: على المدح) أي رفعاً ونصباً دالين على كمال المدح، أو دلالة على كمال المدح.

(5) (قوله: أي صاحب إلى آخره) اعلم أن الرب في الأصل مصدر بمعنى التربية، وصف به الله مبالغة في ربوبيته كرجل عدل.
وقيل: هو صفة مشبهة من ربه يربه فهو رب، ثم سمي به المالك مجازاً؛ لأنه يحفظ ما يملكه ويربيه، كذا في تفسير البيضاوي.
ففي تفسيره بالصاحب إشعار إلى اختيار ما هو المرجوح عنده، فالأولى الإشارة إلى الأول، أو إليهما جميعاً، فتأمل.
اعلم أن في وصفه تعالى به دليلاً على أن الممكنات كما هي مفتقرة إلى المحدث حال حدوثها كذلك مفتقرة إلى المربي حال بقائها لا أن بقائها وترقيها إلى درجة الكمال بطبعها واعتدال مزجها خلافاً لما زعم بعض الفلاسفة.

(6) (قوله: أنواع العالم) أي مالك كل نوع من أنواع العالم المختلفة الحقائق، وفيه إشارة إلى أن العالم إنما جمع تنبيهاً على اشتماله على ما تحته من الأنواع المختلفة، وإلا فلا فائدة في جمعه؛ إذ المفرد أعني العالم لكونه عبارة عما يعلم به الصانع يشمل جميع ما سوى الله تعالى من الجواهر والأعراض مطلقاً، فجمعه ضائع إلا باعتبار دلالته على الأنواع المختلفة، فحينئذ لا بد لصحة الجمع بالياء والنون من اعتبار تغليب العقلاء الذكور على غيرهم.
وقيل: العالم اسم لذوي العقول خاصة من الملائكة والثقلين، فحينئذ جمعه بالياء والنون بتغليب المذكر على المؤنث لا تغليب العقلاء على غيرهم، لكن تناوله لغيرهم على سبيل التبعية لا الأصالة.
وقيل: ويجوز أن يراد به الناس فقط، فجمعه حينئذ بناء على أن كل فرد من أفراده، كأنه عالم من حيث اشتماله على نظائر ما في العالم الكبير من الجواهر والأعراض، فيعلم به الصانع كما يعلم بما أبدعه الله فيهم.

ومُرَبِّيهَا[1] وَمُوجِدُهَا[2].

(وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ) عطف[3] على قوله: «والصلاة»[4] على وجه التفسير[5]؛ إذ الصلاة والسلام كلاهما بمعنى الرحمة[6] (عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ) بالجر صفة[7]،

---

(1) (قوله: ومربيها) اسم فاعل من التربية، وهذا أيضاً صريح في أن الرب صفة مشبهة بمعنى المربي، وهو الظاهر من جعله وصفاً له تعالى، وإن كان كونه مصدراً أبلغ، لكن الأولى تقديمه على تفسيره بالصاحب؛ إذ كونه بمعنى المربي حقيقة، واستعماله بمعنى الصاحب مجاز، كما مر.

(2) (قوله: وموجدها) أي موجد أنواع العالم، وهو اسم فاعل من الإيجاد، وهو إخراج الشيء من العدم إلى الوجود، وفيه أن الرب على ما نقلناه من البيضاوي لم يستعمل بمعنى الموجد لا حقيقة ولا مجازاً، فالموافق للغة الاختصار على التفسيرين الأولين. فلو سلم أنه معنى مجازي، لكن لا يجوز إرادة المعنيين معاً في لفظ في إطلاق واحد مع أن واو العطف يشعر بجوازه، فالأولى العطف بـ«أو».

والجواب عنه: هو أنه لما كان في الواقع مربياً وصاحباً وموجداً لأنواع العالم.

والرب حقيقة في الأول، ومجاز في الأخيرين، فسره بها، وعطفها بالواو دون «أو» لئلا يتوهم أنه متصف بأحد المعاني الثلاثة دون جميعها.

(3) (قوله: عطف) خبر مبتدأ محذوف، أي هو أعني السلام عطف، وأراد به التابع المخصوص، كما هو المتبادر؛ لأنه صار علماً له في هذا الفن، فلا حاجة إلى تأويله بالمعطوف.

(4) (قوله: عطف على الصلاة) عطف مفرد على مفرد بناء على اعتبار تقدم عطفه على الخبر بهما، فحينئذ يكون كلاهما معاً مبتدأ، والظرف متعلقاً بنازلتان خبراً عنه، أو عطف جملة على جملة بناء على اعتبار جعل كل منهما وحده مبتدأ قبل العطف، وجعل الظرف المذكور خبراً لأحدهما، والمحذوف للآخر، ثم يجعل الجملة الثانية معطوفة على الأول، وعبارة الشارح يحتملهما، لكن المتبادر هو الأول، وهو الصحيح، وههنا وجه آخر، وهو جعل كل منهما فرداً فرداً عطفاً على الحمد عطف مفرد على مفرد، وجعل الظرف وحده عطفاً على الله، وهو طريق لا يليق السلوك فيه، وكذا أشار الشارح إلى العدول عنه بتصريحه بالمعطوف عليه حيث قال: عطف على الصلاة.

(5) (قوله: على وجه التفسير) لا وجه لجعله تفسيراً لها؛ إذ الصلاة ههنا بمعنى الرحمة والسلام بمعنى جعله سالماً من المكاره.

(6) (قوله: إذ الصلاة والسلام كلاهما بمعنى الرحمة) لم يقل به أحد، ودعوى التلازم بينهما، وكذا دعوى تصادقهما في الخارج لا يصحح جعل أحدهما تفسيراً للآخر، بل دعوى مجرد اتحادهما مفهوماً لا يصححه، بل لا بد مع ذلك كون المفسر أشهر وأوضح، وههنا ليس كذلك.

(7) (قوله: صفة) فيه أنه علم له نسخة، والعلم لا يوصف به لوضعه للذات المعينة لا لمعنى فيه، كما =

أو بدل[1] من «خير خلقه»، أو عطف بيان له[2]. ويجوز رفعه ونصبه على المدح[3].

(**وَآلِهِ**[4] **أَجْمَعِينَ**) تأكيد معنوي لـ«آله»، وآله عطف على «خير خلقه».

ولا يجوز عطفه على محمد، وإلا[5] يلزم أن يكون بياناً، وليس كذلك.

(**أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ الْعَوَامِلَ**[6] **فِي النَّحْوِ**) صفة العوامل[7]، أي العوامل

=

صرح به الشيخ الرضي، واعتبار الوصفية حين بقاء العلمية يستلزم اجتماع المتضادين، وهو محال، نعم يجوز جعله صفة باعتبار وصفيته الأصلية بعد تنكره، وذلك غير مناسب بمقام مدحه وثنائه عليه السلام.

(1) (**قوله: أو بدل إلى آخره**) وهو مختار ابن مالك في أمثال هذا المقام حيث قال: إن نعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل، واعتبرت المعرفة بدلاً، وصار المتبوع تابعاً كقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ﴾ (إبراهيم:1-2).

(2) (**قوله: أو عطف بيان له**) لأنه هو الاسم الأشهر التابع لغير الأشهر علمين أوّلاً، واسم محمد صلى الله تعالى عليه وسلم أشهر من متبوعه، بل هو أشهر أسمائه.

وأما من اشترط علميتهما: فيوجه بأن الأول لاختصاصه به عليه السلام بمنزلة العلم، وهو الذي اختاره البيضاوي في تفسير الآية المذكورة حيث قال: وهو عطف بيان للعزيز الحميد؛ لأنه كالعلم لاختصاصه بالمعبود الحق.

(3) (**قوله: ويجوز رفعه ونصبه على المدح**) أقول: هذا على تقدير كونه صفة. وقد عرفت ما فيه مع أن النصب لا يساعده رسم الخط.

(4) (**قوله: وآله**) أصله أهل بدليل تصغيره على أهيل.

ويستعمل الآل للأشراف، والأهل للعوام يقال: آل الوزير وأهل الفقير، ثم الموافق لأهل السنة وعلى آله؛ لأنهم التزموا إدخال على على الآل ردّاً لأهل البدعة، فإنهم التزموا تركها، وفي تعيين آل الرسول أقوال للفقهاء لا يسع المقام بيانها، لكن الظاهر أن المصنف أراد معنى يشمل الصحابة رضي الله عنهم حتى لا يرد عليه تركهم في الدعاء.

(5) (**قوله: وإلا**) أي وإن لم يكن عطفاً على خير خلقه، بل عطفاً على محمد يلزم أن يكون وآله أيضاً بياناً له، فيلزم منه مساواتهم مع الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم في الوصف المذكور، وليس كذلك في نفس الأمر؛ إذ لا مساواة لهم، بل لسائر الأنبياء معه عليه وعليهم الصلاة والسلام، بل هو أفضل خلق الله على الإطلاق.

(6) (**قوله: فإن العوامل**) هي جمع عامل، وهو في الأصل صفة بمعنى ذات ثبت له العمل، ثم نقل في عرف النحاة إلى معنى اسمي، وهو ما يوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة، ولذا جمع على فواعل؛ لأن فاعلاً الاسم يجمع على فواعل لا فاعل الصفة.

(7) (**قوله: صفة العوامل**) خبر لمحذوف عائد إلى الظرف، أي هو صفة العوامل، فهو في محل

=

الكائنة[1] في النحو[2] (**مِائَـــةُ عَامِلٍ**[3]) أي معدودة بهذا العدد[4] بناء (**عَلَى مَا**[5]) أي

=

النصب، والعامل في نصبه «إن».

(1) (**قوله: العوامل الكائنة**) أشار بتقدير الكائنة إلى أن الظرف، أعني في النحو صفة للعوامل، وقدر عامله اسماً معرفاً باللام لذلك، وإن كان المشهور تقديره فعلاً أو اسماً منكراً، ولقد أصاب في ذلك لرعاية جانب المعنى؛ إذ لا يجوز أن يكون ظرفاً لغواً للعوامل؛ لأن المراد بها المعنى الاسمي كما مر، فلا يتعلق به الظرف، ولا يحسن جعله حالاً عن العوامل، ولو ذهبنا مذهب من جوز الحال على المبتدأ؛ إذ المقصود هنا هو الحكم على العوامل الكائنة في علم النحو، أي المعتبرة عند النحاة بكونها مائة لا الحكم على العوامل حال كونها في النحو، وإن كان المآل واحداً، وقس على هذا أمثاله من التراكيب رعاية لجزالة المعنى، وإن تحوجتك إلى زيادة تقدير في الألفاظ، كذا قرره السيد السند في مثل هذا المقام، والاعتراض على تفسير الشارح بأنه لا دلالة للظرف على تعريف عامله، فتقديره معرفاً تقدير لما لا دليل عليه، فدفعه مستفاد من كلام السند قدس سره؛ إذ قد حقق أن جزالة المعنى تقتضي حمل الظرف على الصفة، ولا شك أن جعله صفة تقتضي تقدير المعرف، فتقديره ليس تقديراً لما لا دليل عليه.

وقد اعترض على تقدير المعرف بأنه يستلزم حذف الموصول مع بعد صلته بناء على ما ذكر في النحو من أن اللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول موصولة لا حرف تعريف؟

أجيب عن ذلك: بأن ما ذكر في النحو إنما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لا ما هو بمعنى الثبوت، بل اللام فيما هو بمعنى الثبوت حرف تعريف اتفاقاً لا اسم موصول، ولا شبهة في أن اسم الفاعل المقدر في أمثال هذا المقام بمعنى الثبوت لا الحدوث، كما حقق في موضعه، فلا يلزم ههنا حذف الموصول مع صلته كما توهم الفاضل السوسي، ولعله لم يطلع على هذا التحقيق.

(2) (**قوله: في النحو**) أي في العلم المسمى به، وهو في اللغة لمعان:

منها: معنى القصد، ومنه نقل وجعل علماً لهذا العلم مبالغة في كونه مقصوداً، ولأن أساسه مأمور بقصده.

(3) (**قـــوله: مائـــة عامل**) فيه تفسير لنظم المتن على ما رأينا من النسخ، ولا وجه له إلا جواز تعلق الظرف بمائة مع أنه لا ضرورة له إليه بعد تأويلها بمعدودة؛ إذ الظرف يكفيه رائحة من معنى الفعل قدم عليه أو تأخر عنه.

(4) (**قوله: معدودة بهذا العدد**) أوله بهذا ليصح تعلق الظرف به؛ إذ لا بد لتعلقه بما في معنى الفعل حقيقة أو تأويلاً.

(5) (**قوله: بناء على ما إلى آخره**) هذا مشعر بأن على بنائية صلة بناءً مصدر الفعل المقدر، فلا بد أن يكون بمعنى مبنيّاً حالاً من المستتر في مائة العائد إلى العوامل، أو من المستتر في النحو العائد إليها أيضاً مع أنه سيصرح بأنها صلة مائة، فبين كلاميه منافاة.

=

الكتاب الذي[1] (**أَلَّفَــهُ الـــشَّيْخُ**) فقوله[2]: «على ما ألفه الشيخ» صلة مائة باعتبار تضمنها[3] هذا المعنى[4].

(**لَفْظِـــيَّةٌ**[5]) وهـو[6] مـا يتلفظ بـه الإنسان، أي يكـون للسان[7] فـيه[8] حـظ[9]

=

ويمكن دفعه بأن «ما» هنا ناظر إلى تقدير عدم تأويل مائة، وما سيأتي ناظر إلى تأويلها بالمشتق، وسيجيء دفعه بوجه آخر.

(1) (**قوله: أي الكتاب الذي إلى آخره**) أشار به إلى أن «ما» موصولة، وجملة «ألفه الشيخ» صلته. ويجوز أن يكون موصوفة، والجملة صفته. والمعنى على كتاب ألفه الشيخ.
ويجوز أيضاً أن يكون مصدرية، لكن الضمير عائد إلى العوامل المراد بها الجنس، فالمعنى على تأليفه إياه.

(2) (**قوله: فقوله إلى آخره**) تفريع على تفسير مائة بما في معنى الفعل أي إذا كانت مؤولة بالمشتق، فيجوز أن يكون قوله: على ما صلة مائة لا أنه حينئذ لا يجوز إلا ذلك، فبهذا التقدير أيضاً اندفع المنافاة المذكورة. ثم إنه لـم يتعرض لجواز كون الظرف مستقرّاً متعلقاً بالكائنة المعرفة المقدرة صفة للعوامل تحرزاً عن تقدير المعرفة، وهرباً عن لزوم الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي على نظم عبارة الشارح.

(3) (**قوله: باعتبار تضمنها**) أي المائة.

(4) (**قوله: هذا المعنى**) المذكور من قوله: معدودة بهذا العدد. والأولى أن يقول باعتبار دلالتها على هذا المعنى، أو باعتبار تأويلها بهذا المعنى دفعاً لتوهم أن يراد التضمن الاصطلاحي كما توهم بعض الناظرين، وبعد عن تحقيق المقام بمراحل.

(5) (**قوله: لفظية**) أي عوامل لفظية، فالتأنيث لمطابقة تأنيث موصوفها المقدر، والنسبة من قبيل نسبة بعض الأفراد إلى أنواعه، كما تقول: فلان إنسى، أو من نسبة المسبب، والمتعلق بالفتح إلى السبب، والمتعلِّق بالكسر فافهم، فلا يلزم اتحاد المنسوب والمنسوب إليه.

(6) (**قـــوله: وهـــو**) عائد إلى ما يشمل العوامل اللفظية اشتمال الجمع على مفرده، فتذكيره وإفراده باعتبار المرجع لا باعتبار خبره، كما زعم الفاضل السوسي.
ولـم يقل «وهي» عائداً إلى اللفظية تنبيهاً على أن التعريف إنما يكون للمفرد الدال على الماهية لا للجمع الدال على الأفراد، كما حقق في موضعه.

(7) (**قوله: أي يكون للسان**) أي لمخارج الحرف.

(8) (**قوله: فيه**) أي في إيجاده.

(9) (**قوله: حظ**) أي دخل بأن يترتب وجوده على اعتماد الصوت على مخارجها.

كـ«ضَرَبَ»[1] في «ضَرَبَ زَيْدٌ» بالرفع بدل من مائة[2]، أو خبر مبتدأ محذوف، أي بعضها لفظية، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي منها: لفظية.

ويجوز نصبه بتقدير الفعل[3]، أي أعني لفظية.

(**وَمَعْنَوِيَّةٌ**[4]) وهو ما لا يكون للسان فيه حظ كعامل المبتدأ والخبر، فإن العامل في «زيد» و«قائم»، هو تجردهما عن العوامل اللفظية لأجل الإسناد[5]، ولا شك أنك إذا قلت: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، فمدخل لسانك في «زَيْدٌ قَائِمٌ»، ولا مدخل له في التجرد؛ إذ هو أمر معقول لا ملفوظ.

(**فَاللَّفْظِيَّةُ مِنْهَا عَلَى ضَرْبَيْنِ: سَمَاعِيَّةٌ**[6]) وهي[7] ما ليس له ضابطة، أي لا يمكن

---

(1) (**قوله: كضرب**) الكائن في تركيب «ضرب زيد» مثلاً احترز به عن ضرب الواقع في نمط التعداد، فإن المثال للعامل الملفوظ، وعمل العامل موقوف على وقوعه في تركيب يمكن له العمل فيه كما مثل منه.

(2) (**قوله: بدل من مائة**) يفهم من ظاهر إطلاقه أنه أجاز كونه مع المعطوف بدل الكل باعتبار تقدم العطف على البدلية، وبدل البعض وحده باعتبار تقدمها على العطف، وليس ذلك بصحيح، بل الصحيح هنا هو الأول؛ إذ المبدل منه خبر المبتدأ وبدل الخبر مائة خبر أيضاً، فلا بد من تقدم العطف، وجعل المجموع بدلاً حتى يصح الحمل بين المبتدأ والخبر.

وأما جعل كل منهما بدل بعض: فلاستلزامه عدم صحة الحمل غير صحيح، والعجب من الفاضل السوسي أنه حمل كلام الشارح على غير الصحيح منهما، أعني بدل البعض، لكن لا وجه لتخصيص التعرض به.

(3) (**قوله: ويجوز نصبها بتقدير الفعل إلى آخره**) أقول: لا بد حينئذ من جعل معنوية عطفاً عليها عطف مفرد. وتقدم اعتباره على اعتبار التفسيرية حتى يصح جعل الجملة المشتملة على المتعاطفين تفسير المائة؛ إذ لا يجوز جعل مجرد، أعني لفظية تفسيراً لها، كما لا يخفى.

(4) (**قوله: ومعنوية**) من قبيل فلان أنسى، ولا يجري في نسبتها الوجه الثاني من وجهي نسبة اللفظية كما لا يخفى، ولكن يجوز فيها من وجوه الإعراب ما يجري في لفظية.

(5) (**قوله: لأجل الإسناد**) احتراز عن التجرد الواقع في الأسماء المعدودة، نحو: «زيد عمرو بكر»، ثم المراد به أعم من أن يكون لأجل كون الاسم مسنداً أو مسنداً إليه.

(6) (**قوله: سماعية**) أي عوامل منسوبة إلى السماع، بمعنى أن عملها معلوم منه، فالنسبة لأدنى مناسبة لا من نسبة الأعم إلى الأخص، كما زعم السوسي. ثم إنه يجوز فيها، وفي معطوفها الرفع والنصب والجر، تأمل.

(7) (**قوله: وهي**) أي العوامل السماعية ما لا ضابطة لها، أي العوامل التي ليست مندرجة تحت قاعدة كلية، أي ما لا يمكن ولا يصح أن يقال في حقه: كل ما كان كذا، فإنه يعمل كذا كأن =

أن يقال فيه: كل ما كان كذا، فإنه يعمل كذا، أي ما لا يمكن أن يندرج تحت تلك القضية؛ إذ لا قضية كلية هنا، بل قصر على ما سمع عليه كقولهم: الباء تجر[1]، فإن جر الباء لا تدخل تحت الضابطة؛ إذ لا ضابطة ههنا، بل هو معلوم بطريق السماع.

(**وَقِيَاسِيَّةٌ**[2]) وهي ما له ضابطة، أي ما يمكن[3] أن يقال فيه: كل ما كان كذا، فإنه يعمل كذا، كرفع ضرب فاعله[4]، فإنه قياس مندرج تحت قولنا: كل ما كان فعلاً، فإنه يرفع فاعله، أي هذا فعل[5]، وكل ما كان فعلاً يرفع فاعله، فهذا يرفع فاعله.

=

يقال: كل ما كان على حرف واحد أو حرفين مثلاً يعمل الحرفان لا يصح لا طرداً ولا عكساً.

(1) (**قوله: كقولهم: الباء تجر**) فإن قيل: لم لا يجوز أن يقال: كل باء يعمل الجر، كما يقال: كل فعل يعمل الرفع؟

قلت: الضابطة ليست إلا لاندراج أفراد مفهوم كلي لا يمكن ضبطها تفصيلاً كأفراد مفهوم الفعل، والباء ليست كذلك، بل هو لفظ واحد يعلم عمله من السماع، وتعددها بسبب وقوعها في التراكيب، أو بحسب تلفظ اللافظين غير معتبر عند أرباب العلوم العربية.

(2) (**قوله: وقياسية**) أي وعوامل منسوبة إلى القياس على معنى اندراجها تحت قياس، وهو أي الضابطة والأصل والقاعدة والقانون بمعنى واحد، واختلاف العبارات لاختلاف الاعتبارات بأنها قضية كلية يستنبط منها أحكام جزئيات موضوعها، وتسمى تلك الجزئيات فروعاً، واستنباطاً تفريعاً، ولطريق استنباطها من القضية تفصيل سيجيء.

(3) (**قوله: أي ما يمكن إلى آخره**) أي ما كان مندرجاً تحت قياس وضابطة، ولا يتوقف عمله على السماع بأن يمكن ويصح أن يقال في حقه: كل ما كان كذا، فإنه يعمل كذا مثلاً تقول: كل فعل يرفع فاعله.

(4) (**قوله: كرفع ضرب فاعله**) مثال لعدم فرد من أفراد موضوع القضية الكلية، كما أشار إليه، فإنه قياسي، وليس مثالاً للقضية الكلية، كما توهم الفاضل السوسي.

فقوله: الظاهر أن يقال: كل فعل يرفع فاعله ناشئ من الغفلة التامة.

(5) (**قوله: أي هذا فعل إلى آخره**) إشارة إلى طريق استنباط الجزئيات تفصيلاً من القضية الكلية، يعني إذا أورد جزئي من جزئيات موضوعها الكلي يجعل موضوعاً، ويحكم عليه بعنوان موضوعها. فيحصل منه قضية شخصية، ونجعل صغرى، ويرتب معها القضية الكلية كبرى، فيتصل من انضمامها قياس منطقي من الشكل الأول منتج بحكمه ذلك الجزئي مثلاً إذا سئل عن عمل «ضرب»، فنقول: هذا أي ضرب فعل، وكل فعل يرفع فاعله فينتج، إن هذا أي ضرب يرفع فاعله، وهكذا حكم علم ودحرج وأكرم وسائر الأفعال، وتفصيل القانون بتمامه، وبيان استنباط الجزئيات منه في علم المنطق لا يليق ذكرها في هذا الفن سيما في هذا الكتاب.

(**فَالسَّمَاعِيَّةُ مِنْهَا**[1] **أَحَدٌ وَتِسْعُونَ**[2] **عَامِلاً.**
وَالْقِيَاسِيَّةُ مِنْهَا سَبْعَةُ عَوَامِلَ.
وَالْمَعْـــنَوِيَّةُ مِنْهَا[3] **عَدَدَانِ**[4]) هو خبر رفعه بالألف؛ إذ هو مثنى، ورفع المثنى بالألف.

(**وَتَتَنَوَّعُ السَّمَاعِيَّةُ مِنْهَا ثَلاثَةَ عَشَرَ نَوْعاً**) أي على ثلاثة عشر نوعاً من قبيل نزع الخافض[5]، أو تنوعاً[6] وانقساماً على الأقسام المعدودة بهذا العدد.

فعلى الأول[7]: صلة «تتنوع» أي مفعول به بالواسطة.

وعلى الثاني: مفعول مطلق مجازاً[8].

ففـــي كلـــيهما[9] نـــوع تكلـــف[10] التـــزم لاقتـــضاء جـــزالة

---

(1) (قـــوله: **فالسماعية منها**) الظرف المستقر متعلق باسم الفاعل المعرفة صفة السماعية، والضمير المجرور عائد إلى اللفظية على ما هو الراجح، والتقدير: فالسماعية الكائنة من اللفظية، وكذا الحال في قوله: والقياسية منها، وإرجاع الضمير إلى المائة بعيد ضعيف.

(2) (**قوله: أحد وتسعون**) خبر لقوله: فالسماعية، فلا بد من اعتبار تقدم العطف حتى يصح الحمل، والمعنى: فالسماعية مجموع هذا العدد.

(3) (**قوله: والمعنوية منها**) أي الكائنة من المائة، ولا يصح إرجاع الضمير إلى اللفظية لفساد المعنى، وأمر التفكيك سهل عند من هو أهل.

(4) (**قوله: عددان**) أي فردان من العوامل. والأولى أن يقول: عاملان لئلا يتوهم أن المراد بالعدد ما هو مصطلح أهل الحساب، فيكون فاسداً.

(5) (**قوله: من قبيل نزع الخافض**) ويؤيده إظهار الخافض في بعض النسخ.

(6) (**قوله: أو تنوعاً**) جعله عديلاً لنزع الخافض، فالموافق أن يقول: أو تنوعاً معدوداً بهذا العدد؛ إذ تصريحه بـ«على» في هذا الوجه يشعر بأنه من قبيل نزع الخافض أيضاً مع أن قوله: وانقساماً على الأقسام حشو لا فائدة فيه إلا التطويل.

(7) (**قوله: فعلى الأول**) أي على تقدير نزع الخافض.

(8) (**قوله: مفعول مطلق مجازاً**) وكان في الأصل صفة للمفعول المطلق الحقيقي بناء على تأويله بما في معنى المشتق، والمعنى تنوعاً معدوداً بهذا العدد، كما أشرنا إليه، ولعل الأولى أن يجعل الكلام أوّلاً من قبيل نزع الخافض موافقة لما في بعض النسخ، ثم يقال: الجار والمجرور: إما صلة تتنوع، أو مفعول مطلق مجازاً، والمعنى تنوعاً كائناً على ثلاثة عشر.

(9) (**قوله: ففي كليهما**) الظاهر: ففي كل منهما.

(10) (**قوله: نوع تكلف**) التكلف في الأول نزع الخافض.

=

المعنى[1] واستقامته إياه[2].

=

وفي الثاني: حذف المفعول المطلق، وإقامة الصفة مقامه، ولا يخفى أن كلاً منهما كثير في كلام الفصحاء، فينبغي أن لا يعد تكلفاً، ولا وصمة فيه حتى يحترز عنه، فلا خلل في كلام المصنف رحمه الله.

(1) (**قوله: لاقتضاء جزالة المعنى**) أي حسن المعنى، ومن فسر الجزالة بالفصاحة، فقد أخطأ؛ إذ لا يوصف المعنى بالفصاحة، بل ما يوصف بها هو الكلمة والكلام والمتكلم، كما قرر في موضعه.

(2) (**قوله: واستقامته إياه**) أي بل لاقتضاء استقامة المعنى إياه، أي التكلف المذكور.

حروف الجر

(**النَّوْعُ الأَوَّلُ**[1]: **حُرُوفٌ**[2] **تَجُرُّ الاسْمَ**[3]) هو فعل، فاعله مستتر فيه، وهو هي راجع إلى الحروف، والجملة الفعلية، أي تجر مع فاعله[4] المستتر فيه صفة الحروف.

(**فَقَطْ**) الفاء جزائية، و«قط» اسم فعل بمعنى «انته» مرفوع المحل[5] مبتدأ، وفاعله مستتر فيه، وهو «أنت» ساد مسد الخبر[6]، والمجموع جملة فعلية[7] جزاء الشرط المقدر، تقديره: إذا جرت الحروف الاسم الواحد فَانْتَهِ عن أن ترفع[8]، أو تنصب[9]، أو تجزم[10]

---

(1) (**قوله: النوع الأول**) قدم حروف الجر على سائر العوامل لكثرة عددها، وكثرة دورها في الكلام.

(2) (**قوله: حروف**) وهي جمع كثرة لحرف، فاستعمالها في هذا النوع على حقيقة، وفي النوع الثاني مستعار عنه لجمع القلة طلباً للمشاكلة. ثم إن الحروف في اللغة: الطرف، فسمي القسم المعهود من الكلمة به لوقوعه طرفاً من الكلام؛ إذ لا يصير ركناً منه.

(3) (**قوله: تجر الاسم**) أي تجعل كل منها مدخوله الاسم على هيئة الجر، وهذا وجه من وجهي تسميتها حروف الجر، والوجه الثاني هو أنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء، وسميت أيضاً حروف الإضافة باعتبار أنها تضيف معاني الأفعال إلى مدخولها.

(4) (**قوله: تجر مع فاعله**) وفي بعض النسخ: أي تجر الاسم مع فاعله.

فالأول: ناظر إلى مذهب الزمخشري من أن الجملة هي الفعل والفاعل فقط. والثاني: إشارة إلى مذهب ابن الحاجب من أنها عبارة عنهما مع سائر المتعلقات.

(5) (**قوله: مرفوع المحل**) هذا مذهب الأكثرين من النحاة، ومنهم من ذهب إلى أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب.

(6) (**قوله: ساد مسد الخبر**) هو اسم فاعل من المجرد، أو ماض من باب المفاعلة. ويؤيد الأول ما سيجيء من قوله: مع ساد مسد الخبر.

(7) (**قوله: جملة فعلية**) أي نظراً إلى المعنى. وأما نظراً إلى اللفظ فاسمية.

(8) (**قوله: فانته عن أن ترفع إلى آخره**) فسر الشارح الشيخاني بقوله: فانته عن أن تجر بها غير الأسماء. ولا يخفى أن ما اختاره الشارح رحمه الله أولى؛ إذ يكون الجر من خواص الاسم لا يتوهم جر غيره من الفعل والحرف بتلك الحروف حتى يحتاج إلى أمر المخاطب بالمنع عنه، بل المحتمل للتوهم إعمالها غير الجر من الرفع والنصب والجزم فيما هو قابل لأحد منها، فقال: فقط منعاً لذلك التوهم.

(9) (**قوله: عن أن ترفع بها أو تنصب إلى آخره**) ما هو قابل لهما من الاسم والفعل.

(10) (**قوله: أو تجزم**) بها ما هو قابل له من الفعل فقط.

بتلك الحروف[1]، وعن أن تجر بها اسمين[2] فصاعداً[3] بدون توسط حرف العطف[4]؛ إذ كل منها[5] لم يسمع من العرب، بل المسموع منهم جر تلك الحروف الاسم الواحد.

(وَهِيَ[6] سَبْعَةَ عَشَرَ حَرْفاً[7])

---

(1) (**قوله: بتلك الحروف**) متنازع فيه للأفعال الثلاثة المذكورة.

(2) (**قوله: وعن أن تجر بها اسمين**) أقول: دلالة لفظة فقط على الأول ظاهرة.

وأما دلالته على الثاني فمخفية؛ إذ الاسم جنس متناول لواحد فأكثر إلا أن يقال: اللام الداخلة عليه للعهد الذهني، والمعنى تجر فرداً ما من أفراد الاسم على سبيل البدلية، فانته عن أن تجر بها أكثر منه.

ويجاب أيضاً: بأن إرادة فرد واحد من الجنس متعين.

وأما إرادة الأكثر منه فليس بمتعين، فاعتبر المصنف بما هو المعين، أي الواحد وأمر المخاطب بمنعه عن إرادة غيره، أعني أكثر من واحد، كذا قرره الشارح الشيخاني.

(3) (**قوله: فصاعداً**) قال الفاضل اللاري في حاشيته على الفوائد الضيائية: وقد يجب حذف عامل الحال قياساً في مواضع:

منها: ما إذا كان بينه وبين الحال زيادة ثمن أو غيره مقرونة بالفاء أو ثم، فتقول في الثمن: بعته بدرهم فصاعداً أو ثم زائداً، فذهب الثمن صاعداً، أو ثم ذهب الثمن زائداً، أي آخذاً في الازدياد، وفي غير الثمن: قرأت كل يوم جزءاً من القرآن فصاعداً أو ثم زائداً، أي فذهب القراءة كل يوم آخذاً في الزيادة والصعود انتهى كلامه. فتقدير الشارح قياساً على ما ذكره فانته عن أن تجر بها اثنين، فذهب المجرور صاعداً، أي آخذاً في الصعود والزيادة.

وقيل: الفاء حرف عطف وصاعداً منصوب عطفاً على اسمين، وما قاله الفاضل السوسي فبعيد عن تحقيق المقام بمراحل، فينبغي أن يصان عنه اللسان.

(4) (**قوله: بدون توسط حرف العطف**) فلا يقال: مررت بزيد عمرو، بل يقال: مررت بزيد وعمرو؛ لأن المعطوف في حكم تكرير العامل.

(5) (**قوله: إذ كل منها**) أي من الأحكام المذكورة من إعمالها الرفع والنصب والجزم، وجر الأكثر من اسم واحد.

(6) (**قوله: وهي**) أي الحروف الجارة.

(7) (**قوله: سبعة عشر حرفاً**) على ما ذهب إليه البصريون خلافاً للكوفية، فإنهم عدوا واو رب من الحروف الجارة أصالة، والبصريون ذهبوا إلى أن رب مقدر بعدها، والجر بـ«لعل» لغة عقيل، فلا اعتداد بها.

{الباء}

(**البَاءُ**[1]) يجوز رفعه على البدلية[2] من محل «سبعة عشر»، أي هي الباء، أو على أن يكون خبر مبتدأ[3] محذوف، أي أحدها الباء، أو على أن يكون مبتدأ[4] محذوف الخبر، أي منها الباء[5].

(**لِلإِلْصَاقِ**[6]) الجار والمجرور مع فاعله المستتر فيه جملة

---

(1) (**قوله: الباء**) وهو اسم مسماه ب في «بزيد» مثلاً، وكذا اللام والألف والتاء والكاف، ولوجود الأسماء لهذه الحروف ذكرها المصنف بأسمائها بخلاف البواقي، فإنه لا أسماء لها مغايراً للمسمى. ثم إنه قدم الباء على سائر الحروف الجارة لكثرة دورها في الكلام ومعانيها، ومنهم من قدم «من»، فوجهه: أن «من» للابتداء، فهي بالابتداء أحرى.

واعلم أن السبعة الأول مع واو القسم وتائه لا تكون إلا حروفاً، فالمناسب نظم الواو والتاء في مسلكها، والخمسة التي تليها تارة تكون حروفاً، وتارة تكون أسماء، والثلاثة الأخيرة تكون حروفاً وأفعالاً.

(2) (**قوله: ويجوز رفعه على البدلية**) بدل الكل على اعتبار تقدم العطف لا بدل البعض، وإلا لم يصح الحمل على قياس ما مر في لفظية ومعنوية على أنه لا بدل البعض من ضمير عائد إلى المبدل منه، ولا ضمير فيه، ومن جعلها بدل البعض، فقد سهى.

(3) (**قوله: خبر مبتدأ إلى آخره**) كون الباء خبراً أو مبتدأ جائز بدون تأويله بهذا اللفظ؛ لأنه من قسم الاسم بقرينة دخول اللام عليه، وكذا الكلام في اللام والواو والتاء والكاف بخلاف ما عداها، فإنه لا يصح الإخبار بها وعنها بدون التأويل.

(4) (**قوله: أو على أن يكون خبر مبتدأ إلى آخره**) ويجوز أيضاً جعل قوله للإلصاق خبراً عنه.

(5) (**قوله: أي منها الباء**) أقول: لا يجب تقديم الخبر على المبتدأ ههنا، كما يفهم من عبارته؛ إذ المبتدأ هنا ليس بنكرة، حتى يتخصص بتقديمه، فلعله قدمه لإفادة الحصر، ويجوز نصبه بتقدير أعني، لكن تركه الشارح؛ لأن أكثر مواضع النصب بتقدير أعني هو مقام المدح أو الذم، حتى أن البعض خصصه بأحد المقامين، ولا مدح ولا ذم هنا.

(6) (**قوله: للإلصاق**) أي لإفادة لصوق أمر بمدخوله لصوقاً حقيقيّاً أو مجازيّاً، أشار المصنف إلى الأولى بقوله: «به داء»، وإلى الثانية بقوله: «ومررت بزيد».

والأولى أن يقول: «بزيد داء ومررت به» احترازاً عن الإضمار قبل الذكر وإبقاء الضمير بلا =

ظرفية[1] خبر مبتدأ محذوف[2]، أي هي للإلصاق، والإلصاق المخامرة والاختلاط[3].

(**نَحْوُ: بِهِ دَاءٌ**) الجار والمجرور مع فاعله المستتر جملة ظرفية خبر مقدم[4] على المبتدأ، والمعنى: خامر والتصق به داء.

(**وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ**[5]).

(**وَلِلتَّعْدِيَةِ**[6]) وهي تضمين الفعل معنى التصيير.

(**نَحْوُ: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ**) أي صيرته ذاهباً.

(**وَلِلاسْتِعَانَةِ**[7]) بشرط أن تدخل على الآلة كالقلم.

=

مرجع.

(1) (**قوله: جملة ظرفية**) على ما ذهب إليه البصريون. ولم يقل: أو مفرد ظرفي إشارة إلى مذهب الكوفية أيضاً رمزاً إلى ضعف مذهبهم.

(2) (**قوله: خبر مبتدأ محذوف**) ويجوز على تقدير كون الباء في المتن مبتدأ، وكون الظرف خبراً عنه، فلا حاجة حينئذ إلى حذف المبتدأ.

(3) (**قوله: والاختلاط**) عطف تفسير للمخامرة. وقد عرفت أن الإلصاق إفادة اللصوق، فلا يصح تفسيره بالاختلاط الذي هو مرادف اللصوق على أن المتبادر منه الاختلاط، واللصوق الحقيقي فلا يشمل اللصوق الجواري، فتأمل.

(4) (**قوله: خبر مقدم**) أي وجوباً إفادة لتخصيص المبتدأ النكرة.

(5) (**قوله: ومررت بزيد**) لم يتعرض الشارح بهذا المثال فيما رأيناه من النسخ، ولا وجه له، بل الاختصار على المثال الأول يوهم اختصاص الباء بإفادة اللصوق الحقيقي.

(6) (**قوله: وللتعدية**) أي جعل الفعل اللازم متعدياً بتضمنه معنى التصيير بإدخال الباء على فاعله، كما هنا، فتفسيره بتضمن الفعل معنى التصيير مسامحة. وعلم أن التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء في بعض المواضع.

وأما التعدية بمعنى إيصال الفعل إلى مدخوله بواسطة حرف الجر، فلا اختصاص لها بحرف دون حرف، بل الحروف الجارة كلها سواء في هذه التعدية.

(7) (**قوله: وللاستعانة**) أي لإفادة طلب الفاعل العون بمدخوله في صدور الفعل عنه سواء كان آلة، نحو: «كتبت بالقلم» أو لا نحو «بسم الله ابتدئ» و«بتوفيقه حججت».

=

(نَحْوُ: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ) أي باستعانة القلم وواسطته.

(وَلِلْمُـــصَاحَبَةِ[1]: نَحْوُ: دَخَلْتُ عَلَيْهِ بِثِيَابِ السَّفَرِ) أي مع ثياب السفر، ولكن يشترط هنا[2] بقاء المصاحبة إلى حين التكلم؛ لأن الباء[3] التي للمصاحبة فيها معنى الاستدامة بخلاف «دخلت عليه مع ثياب السفر»، فإنه لا يشترط[4] هنا بقاء المصاحبة حين التكلم؛ لأن لفظ «مع» لإفادة المصاحبة ابتداء لا بقاء[5].

(وَلِلْمُقَابَلَةِ[6]) أي المعاوضة والمبادلة.

(نَحْوُ: بِعْتُ هَذَا[7] بِهَذَا) أي أخذت هذا الثمن بمقابلة هذا الثمن وببدله.

=

فقوله رحمه الله: بشرط أن يدخل على الآلة ليس على ما ينبغي اللهم إلا أن يقال: أراد بالآلة ما هو آلة حقيقة أو حكماً.

(1) (**قـــوله: وللمـــصاحبة**) أي لإفادة مصاحبة أمر بمدخوله، ويلزمها العكس على ما تقتضيه صيغة المفاعلة. اعلم أن الإلصاق والمصاحبة قد يجتمعان في مادة واحدة، وكل منهما قد تفترق عن الآخر، والأمثلة ظاهرة.

(2) (**قوله: هنا**) أي في الباء الكائن في هذا المثال.

ولو قيل في تفسيره: أي في باء المصاحبة يلزم المصادرة في دليله، فتأمل، فإنه دقيق وقس عليه ما سيأتي من قوله: فإنه لا يشترط هنا إلى آخره.

(3) (**قوله: لأن الباء إلى آخره**) أقول: ما ذكره من وجه الفرق بينهما دعوى لا بد له من إثباته بالنقل من كلام من يوثق به، فإن ثبت ثبت وإلا فلا، بل نقول: صرح عصام الملة والدين بعدم الفرق بينهما، فكفى بكلامه شاهداً على إبطال ما ادعاه الشارح من الفرق المذكور.

(4) (**قـــوله: فإنه يشترط إلى آخره**) الظاهر أن يقول: لكنه يشترط إلى آخره دفعاً لتوهم عدم الفرق بينهما الناشيء من تفسير المتن بقوله: أي مع ثياب السفر؛ إذا المتبادر منه عدم الفرق بينهما.

(5) (**قـــوله: لا بقاء**) أقول: لا تقريب بين دليله ودعواه فتأمل. فالصواب: أن يقول: لأن لفظه «مع» لإفادة المصاحبة مطلقاً باقياً إلى حين التكلم أو لا، حتى يتم التقريب.

(6) (**قـــوله: للمقابلة**) أي لإفادة وقوع أمر بمقابلة مدخوله، ويلزمه العكس على ما تقتضيه المفاعلة، والفصيح في حيز الإبدال إدخاله على المأخوذ، وفي حيز التبديل والتبدل إدخاله على المتروك، وإدخاله في حيزهما على المأخوذ ضعيف، نحو قوله:

وبدل طالعي نحسي بسعدي

هذا لكن الشيء الواحد مأخوذ باعتبار، ومتروك باعتبار، فلا وصمة في إدخال الباء عليه نظراً إلى كل من الاعتبارين.

(7) (**قـــوله: بعـــت هذا إلى آخره**) أي عبدي مثلاً بهذا الثمن من الدراهم مثلاً، فالباء في حيز البيع

=

(**وَلِلزِّيَادَةِ**[1]) وعلامتها[2]: عدم اختلال المعنى بطرحها، أي بطرح الباء.

(**نَحْـــوُ**) خبر مبتدأ محذوف تقديره: مثاله (**قَوْلُهُ تَعَالَى:** ﴿وَلَا تُلْقُواْ﴾[3] مجزوم بـ«لا»، وعلامة جزمه سقوط النون.

﴿بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[4] الباء في «بأيديكم» زائدة إذا أريد بها[5] الأنفس، أي «ولا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة».

وللاستعانة[6] إذا أريد بها الجوارح[7]، والمفعول محذوف، أي «ولا تلقوا أنفسكم بواسطة أيديكم إلى التهلكة».

(﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[8]).

=

داخلة دائماً على المأخوذ كما في حيز الإبدال.

فتفسيره بقوله: أي أخذت هذا الثمن بمقابلة هذا المثمن ليس على ما ينبغي، فالصواب أن يقول: ملكت هذا المثمن بمقابلة هذا الثمن، اللهم إلا أن يريد به بيان حاصل المعنى.

(1) (**قـــوله: وللــزيادة**) أي لكونها زائدة. والأولى أن يقول: وزائدة كما في عبارة الكافية، حتى لا يتوهم كون الزيادة معنى من معاني الباء. ومعنى زيادة الباء ونحوه: عدم اختلال المعنى بحذفه لا عدم إفادة المعنى في الكلام، وإلا لم تقع الحروف الزائدة في كلام الله تعالى، فإنها تفيد فائدة لفظية كتحسين اللفظ، ورعاية السجع، ومعنوية كالتأكيد.

واعلم أن زيادة الباء في خبر المبتدأ بعد الاستفهام بـ«هل» وبعد النفي بـ«ما» أو «ليس»، وفي فاعل «كفى» ومفعول «علمت» و«جهلت» و«سمعت» و«حسبت» قياسي، وفيما عداها ساعي، نحو: «بحسبك درهم» و«درهم بحسبك» و«ألقى بيده» أي نفسه، و«يا رجلاً خذ بيدي» ونحو ذلك.

واعلم أيضاً أن الحروف الزائدة إذا وقعت في كلامه تعالى لا تسمى زائدة، بل تسمى حروف الصلة رعاية للأدب معه، بل الأولى تسميتها بها مطرداً.

(2) (**قوله: وعلامتها**) أي علامة زيادة الباء: عدم اختلال المعنى، أي أصل المعنى كما عرفت.

(3) البقرة:195.

(4) البقرة:195.

(5) (**قوله: إذا أريد بها**) أي بالأيدي «الأنفس» مجازاً مرسلاً بطريق ذكر الجزء وإرادة الكل.

(6) (**قوله: وللاستعانة**) أي السببية عطف على قوله: زائدة أي الباء كائنة للسببية إلى آخره، فحينئذ لا تكون الآية مثالاً لما نحن فيه، وليس ذلك المعنى مراد المصنف.

(7) (**قوله: إذا أريد بها الجوارح**) أي الجوارح المخصوصة.

(8) النساء:79؛ النساء: 166؛ الفتح: 28.

(وَلِلظَّرْفِيَّةِ، نَحْوُ: صَلَّيْتُ بِالْمَسْجِدِ) أي في المسجد.

{مِن}

(وَمِنْ[1] : لابْتِدَاءِ الْغَايَةِ[2] فِي الْمَكَانِ) خبر مبتدأ محذوف[3] أي هي لابتداء ذي الغاية[4] على تقدير حذف المضاف، وقد يكون لمجرد الابتداء[5] بدون ملاحظة الانتهاء، نحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

(نَحْوُ: سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ) فإن السير ذو الغاية[6]، مبدؤه البصرة ومنتهاه الكوفة.

---

(1) **(قوله: ومن)** قدمها على البواقي لكثرة معانيها بالقياس إليها.

(2) **(قوله: لابتداء الغاية)** أقول: الغاية النهاية، فلا معنى لابتداء النهاية، فلا بد من تأويل فيه، فاختار بعضهم تقدير المضاف، والشارح تبعه.

وقال بعضهم: أراد بالغاية المسافة إطلاقاً لاسم الجزء على الكل.

وقال بعضهم: كثيراً ما يطلق الغاية، ويراد بها الغرض والمقصود، فالمراد بها هنا الفعل؛ لأنه غرض الفاعل ومقصوده، ولعل ما اختاره الشارح أولى.

(3) **(قوله: خبر مبتدأ محذوف)** هذا على تقدير أن يكون «من» عطفاً على الباء عطف مفرد أو خبر مبتدأ محذوف، أي الثاني «من». وأما إذا كان من مبتدأ باعتبار هذا اللفظ، فيجوز كون الظرف خبراً عنه.

(4) **(قوله: أي لابتداء ذي الغاية)** والمراد به الفعل كالسير مثلاً. وهذا الابتداء: إما من المكان، نحو: «سرت من البصرة إلى الكوفة»، أو من الزمان، نحو: «صمت من يوم الجمعة»، ومن هذا علم أن ما وقع في بعض النسخ من قوله: في المكان ليس بصحيح، لكن لو مثل من الزمان أيضاً لكان أولى.

ثم إن علامة «من» الابتدائية: صحة إيراد «إلى» أو ما يفيد فائدتها في مقابلته، نحو: «سرت من البصرة إلى الكوفة»، و«أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»؛ لأن معنى أعوذ به: ألتجئ إليه.

(5) **(قوله: وقد يكون لمجرد الابتداء)** وقد عرفت الآن ما يبطله، فلا تغفل.

(6) **(قوله: فإن السير ذو الغاية)** نبه بهذا على أن المراد بذي الغاية الفعل. ومنهم من قال: المراد بذي الغاية الأمر الممتد من المكان أو الزمان. ولا يخفى أن ما اختاره الشارح أظهر؛ إذ ليس من لابتداء المكان أو الزمان، بل لابتداء فعل فيه، لكن ما قاله أيضاً صحيح لحمل الإضافة على الظرفية.

(**وَلِلتَّبْعِيضِ**[1]) بشرط أن يستقيم[2] المعنى بوضع لفظ البعض موضعه.

(**نَحْوُ: أَخَذْتُ مِنَ الْمَالِ**) أي بعض المال، وفيه ثبوت الابتداء[3] أيضاً؛ إذ المال مبدأ الأخذ.

(**وَلِلتَّبْيِينِ**[4]) بشرط أن يتقدم ما يحتاج إلى البيان.

(**نَحْــوُ قَــوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾[5]) أي الرجس الذي هو الوثن، فالرجس مبهم مبين بالأوثان.

وقوله: الرجس، أي من الرجس، فهو منصوب بنزع الخافض.

(**وَلِلزِّيَادَةِ**) بشرط عدم اختلال المعنى بطرحها.

(**نَحْــوُ: مَــا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ**[6]) أي ما جاءني من جنس الأحد[7] من أوله إلى

---

(1) (**قوله: وللتبعيض**) أي لإفادة أن ما يتعلق به الفعل بعض مدخوله.

(2) (**قــوله: بشرط أن يستقيم إلى آخره**) ولا يلزم من هذا كون «من» اسماً كلفظ البعض كما توهم بعض؛ لأن التعبير به ليس بمعنى «من» وحده، بل بعد تمامه بانضمام المال إليه.

(3) (**قــوله: وفيه ثبوت الابتداء**) يعني أنه لا منافاة بين الابتداء والتبعيض، بل قلما يخلو معانيها عن معنى الابتداء، كالإلصاق للباء.

(4) (**قوله: وللتبيين**) أي لإظهار ما يقصد من أمر مبهم.

وعلامته: صحة وضع الموصول موضعه كما في الآية، فإنه لو قيل: فاجتبوا الرجس الذي هو الوثن لاستقام المعنى.

قال الفاضل الهندي رحمه الله: ومن خواصه أن يكون عامله محذوفاً وجوباً، نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ (الحج: 30)، أي الكائن منها.

(5) الحج: 30.

(6) (**قــوله: نحــو: ما جاءني من أحد**) مثل من المنفي تمثيلاً مما هو المتفق عليه،فإنه لا خلاف في زيادة «من» في غير الموجب نفياً كان كالمثال المذكور،أو استفهاماً على سبيل الإنكار،نحو: ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ (فاطر: 3) خلاف زيادتها في الموجب،فإن القائل بذلك هم الكوفيون والأخفش مستدلين بقوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ (الأحقاف: 31). وردهم البصريون بأن «من» في الآية للتبعيض أو للتبيين، والمعنى: يغفر لكم شيئاً من ذنوبكم، أو بعض ذنوبكم.

(7) (**قوله: أي من جنس الأحد إلى آخره**) واعلم أن النكرة الواقعة في سياق النفي مجردة عن «من» ظاهرة في الاستغراق، وتحتمل عدمه احتمالاً مرجوحاً.

وأما النكرة الواقعة مع «من» في سياقه: فهو نص في الاستغراق لا يحتمل غيره أصلاً، حتى لا يجوز «ما جاءني من رجل بل رجلان»، كذا قرر في علم المعاني، فمن هذا علم أن من قال =

انقضائه، ففيها ثبوت الابتداء أيضاً، وزيادتها بالنظر إلى أصل المعنى، فإن أصل المعنى[1] عدم مجيء أحد بدون ملاحظة من أوله إلى انقضائه، وهذا[2] يتم بدون زيادة «من».

{إلى}

(وَإِلَى[3]: لانْتِهَاءِ الْغَايَةِ[4]) أي لانتهاء ذي الغاية **(نَحْوُ: سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ)** صلة «سرت»، فإن السير ذو الغاية[5]،

=

بزيادة «من» بعد النفي أراد أن النكرة المنفية بدون «من» مفيدة بظاهرها للاستغراق، وإن اختل باعتبار تأكيده ولم يرد أن أصل معنى الكلام المنفي هو انتفاء مجيء أحد أو رجل مثلاً مطلقاً بدون الاستغراق، وأنه مستفاد من كلمة «من»، فقول الشارح من أوله إلى آخره مشار به إلى أن معنى الاستغراق مدلول النكرة المنفية بدون اعتبار لفظة «من» لا مدلولها مع أن تفريع قوله: ففيها ثبوت الابتداء منه مشعر بادعاء أنه مدلول لفظة «من»، بل ما يأتي من قوله: فإن أصل المعنى هو عدم إلى آخره صريح في ذلك فيما حققنا علم أن ما ادعاه الشارح مخالف لما ذهب إليه المحققون القائلون تكون «من» زائدة في المثال المذكور وفي نحوه نعم. ذهب السيرافي إلى أن النكرة الواقعة في سياق النفي بدون «من» لا تفيد الاستغراق، وأسند إفادة الاستغراق إلى لفظة «من»، لكن لا يسميها زائدة بل استغراقية، والمصنف تبعه، لكن أشبه عليه الأمر، وقال: بإفادتها الاستغراق مع جعلها زائدة، وهل هذا إلا من قبيل الجمع بين الضب والنون، هذا أرجوك أن لا تصعر خدك من الإطناب.

(1) **(قوله: فإن أصل المعنى)** أي أصل معنى المثال المذكور هو عدم مجيء أحد أو نفيه عنه بدون ملاحظة إلى آخره أي بدون ملاحظة الاستغراق هذا. وقد سمعت آنفاً ما يهدم أساس بنائه.

(2) **(قوله: وهذا)** أي أصل المعنى في عدم مجيء أحد يتم بقولنا: «ما جاءني أحد» بدون زيادة «من» أي بدون ذكره في الكلام، بل ذكره لإفادة الاستغراق، هذا على زعمه. وقد عرفت منا ما يبطله. وللفاضل السوسي ههنا كلام لا يظنه عاقل فضلاً عن عالم كامل، فارجع إليه.

(3) **(قوله: وإلى)** أتى به عقيب «من» للتناسب بين معنييهما مناسبة التقابل.

(4) **(قوله: لانتهاء الغاية)** لابد من التأويل فيه بأحد التأويلات التي ذكرت في قوله: لابتداء الغاية، وإنما اختار من بين التأويلات تقدير المضاف إشارة إلى أنه الأرجح.

(5) **(قوله: فإن السير ذو الغاية)** أشار به إلى أن المراد بذي الغاية الفعل كالسير. ومعنى كلام المصنف هو أن «إلى» لإفادة أن مدخوله منتهى الفعل مكاناً كما في المثال المذكور في المتن، أو زماناً نحو: «سرت إلى وقت الغروب»، فلو مثل المصنف من الزمان أيضاً لكان أوفى بالمقصود. وأما قولهم: «قلبي إليك»، فمعناه شوق قلبي إليك، والشوق من أفعال النفس.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ (البقرة: 210) ونحو ذلك فمؤول إلى ما شاء الله من

=

وهي[1] ههنا الكوفة[2].

(**وَبِمَعْنَى مَعَ**) عطف على قوله: لانتهاء الغاية (**نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾[3] أي مع المرافق.

والدليل على كونها بمعنى «مع»[4] تناول الصدر الغاية، فإن اليد تناول المرفق، بل إلى ما يلي الإبط، فهي حينئذ بمعنى «مع»، ويكون ذكرها لإسقاط ما ورائها، ومتعلقها عن الحكم.

وقال بعضهم[5]: الدليل على كونها بمعنى مع فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنه لما غسل مرفقيه علم أنها للمعية.

{في}

(**وَفِي**[6]: **لِلظَّرْفِيَّةِ**) أي هي للظرفية[7]، وهي حلول

=

الزمان والمكان، أو إلى رحمة الله وقدرته.

(1) (**قوله: وهي**) أي الغاية.

(2) (**قوله: ههنا الكوفة**) والظاهر أن يقول: ومنتهاه الكوفة كما قال في بحث «من» الابتدائية.

(3) المائدة: 6.

(4) (**قوله: والدليل على كونها بمعنى مع إلى آخره**) هذا إشارة إلى ما قرر من أنه إن كان صدر الكلام متناولاً لمدخول «إلى» بحيث لو اقتصر عليه يشمله الحكم كله يكون «إلى» للدلالة على شمول الحكم لمدخوله، وإسقاط ما وراءه عنه كما في الآية المذكورة، فإن صدر الكلام الذي هو الأيدي متناول للمرافق، وما فوقها إلى الإبط، فـ«إلى» تفيد إدخالها في حكم وجوب الغسل، وإسقاط ما وراءها عنه، وإن كان صدر الكلام لا يتناول مدخوله تكون «إلى» لمد الحكم وانتهائه إليه، نحو: «نمت البارحة إلى الصباح».

(5) (**قوله: وقال بعضهم إلى آخره**) أقول: إن دليل وجوب غسل المرافق على الأول هو منطوق الآية فمخالفة أهل البدعة في ذلك، هو مخالفة لمنطوق الآية، فذلك كفر محض منهم، وعلى الثاني أن دليله لا يتم بدون التمسك بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأهل البدعة لا يسلمون مداومة النبي عليه الصلاة والسلام على غسل المرافق، فحينئذ يحملون «إلى» في الآية على معنى انتهاء الغاية فحينئذ لا يلزم من ترك غسل المرافق مخالفة منطوق الآية.

(6) (**قوله: وفي**) المناسب في الترتيب ذكر حتى عقيب «إلى» لتناسبهما في المعنى.

(7) (**قوله: للظرفية**) أي للدلالة على كون مدخولها ظرفاً لشيء حقيقياً كان، وهو الظرف الزمان والمكان لا غير، أو اعتبارياً مجازياً، وهو ما عداهما مطلقاً.

الشيء[1] في الشيء حقيقة (**نَحْوُ**) حلول (**الْمَالُ فِي الْكِيْسِ**) أو حكماً[2] (**نَحْوُ**) حلول (**النَّظَرُ فِي الْكِتَابِ**)، فإن ملابسة النظر والتأمل في الكتاب[3] ليس كملابسة المال في الكيس في الاستقرار، فهو حلول حكمي.

{حتى}

(**وَحَتَّى: لانْتِهَاءِ الْغَايَةِ**[4]) أي لانتهاء ذي الغاية.

والفرق بينها وبين «إلى»: أن «إلى» تدخل على المظهر والمضمر، و«حتى» لا تدخل[5] إلا على المظهر، وأن ما بعد

---

(1) (**قوله: وهي حلول الشيء**) فيه أن الظرفية كون الشيء ظرفاً لا الحلول الذي هو صفة المظروف.

(2) (**قوله: حقيقة أو حكماً**) والضابطة فيهما: هي إن كان المظروف محسوساً بحاسة البصر، وكان الظرف زماناً أو مكاناً، فالحلول حقيقي، نحو: «المال في الكيس» و«الصلاة في النهار»، وفيما عداه اعتباري، وإن كان الظرف زماناً أو مكاناً، فنحو قولهم: «الحلاوة في العسل»، و«صوت زيد في النهار» حلول اعتباري، كذا قالوا. والحق عندي أن يقال: كلما كان الظرف زماناً أو مكاناً، فالحلول حقيقي مطلقاً، وإن لم يكن شيئاً منهما فهو اعتباري.

(3) (**قوله: فإن ملابسة النظر والتأمل في الكتاب**) أشار بعطف التأمل إلى أن النظر في المثال بمعنى التأمل لا بمعنى الإبصار، فحينئذ لا بد أن يراد بالكتاب المعاني والألفاظ الدالة عليها، فعلى هذا كون حلول النظر فيه اعتبارياً ظاهر لا سترة فيه.

وأما إذا كان النظر بمعنى الإبصار، والكتاب كناية عن الأوراق والنقوش، فكذلك حلوله فيه اعتباري بناء على ما قالوا، أو حقيقي على ما قلنا كما مر. وفي بعض النسخ: وبمعنى «على» نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ (طه: 71)، ولعل الشارح رحمه الله تركه بناء على أن استعمال «في» بمعنى الاستعلاء ليس حقيقة، بل هو مجاز. والمقصود ههنا تعدد المعاني الحقيقية للحروف جاء «في» للتعليل، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «إن امرأة دخلت النار في هرة» أي لأجل ربطها.

(4) (**قوله: وحتى: لانتهاء الغاية**) وجاء بمعنى «مع» أيضاً بل استعماله فيه أكثر. فالأولى أن يقول: و«حتى» مرادف لـ«إلى» بكلا معنييه، أو يقول: لانتهاء الغاية قليلاً، وبمعنى «مع» كثيراً.

(5) (**قوله: و«حتى» لا تدخل إلى آخره**) لئلا يقال: حتاه؛ إذ لو دخل على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها بخلاف «إلى»، فإنه لا يقع بعدها إلا المجرور، فلا التباس فيه، هذا ما ذهب الجمهور خلافاً للمبرد، فإنه جوز دخوله على المضمر أيضاً مستدلاً بما وقع في بعض الأشعار:

نحو فتى حتاك يا ابن أبي يزيد

والجمهور حمله على الشذوذ.

«إلى»[1] لا يدخل في حكم ما قبلها بخلاف «حتى»، (**نَحْوُ: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا**) بالجر صلة «أكلت».

وبالنصب عطف على المفعول، أي السمكة.

وبالرفع مبتدأ محذوف الخبر، أي حتى رأسها مأكول، فـ«حتى» في الأول جارة، وفي الثاني عاطفة، وفي الثالث ابتدائية.

{اللام}

(**وَاللاَّمُ: لِلتَّمْلِيكِ**[2] **وَالاخْتِصَاصِ**[3]**، نَحْوُ: الْمَالُ لِزَيْدٍ**[4]**، وَالْجُلُّ لِلْفَرَسِ**) مثال الاختصاص بدون التمليك[5] ؛ لأن الفرس مما لا ملك له.

---

(1) (**قوله: وإن ما بعد «إلى»**) أي إذا كان لانتهاء الغاية لا يدخل فيما قبله، أي لا يستعمل «إلى» بهذا المعنى فيما كان مدخوله جزءًا مِمَّا قبله، فلا يقال: «أكلت السمكة إلى رأسها» بخلاف «حتى»، فإنه أعم استعمالاً، فيقال: «أكلت السمكة حتى رأسها» و«نِمْتُ البارحة حتى الصباح»، كما يقال: «إلى الصباح» وتفصيل وجوه «حتى» وبيان معانيه لا يليق بهذا المختصر.

(2) (**قوله: واللام للتمليك**) أي لإفادة كون ما قبله مملوكاً لمدخوله.

(3) (**قوله: والاختصاص**) أي لإفادة كون ما قبله مختصّاً بمدخوله أعم من أن يكون مملوكاً له أوَّلاً، فلو اكتفى بقوله: للاختصاص لكفى؛ لأنه أعم من التمليك ومنهم من اختصر على التمليك بناء على إرادة تعميمه من الحقيقي والمجازي، والظاهر: أن المراد بالاختصاص ما كان بدون التمليك بقرينة المقابلة والمثال.

ثم اعلم أن الاختصاص الذي هو مفاد اللام بمعنى الحصر، أي إثبات شيء لمدخوله، ونفيه عما عداه على ما عليه الفحول خلافاً لبعض المتأخرين، فإنه ذهب إلى أن اللام لا يفيد إلا إثباته له مستدلاً بأنه لو كان مفيداً للحصر لما جاز أن يقال: «زيد أخ لعمر»، وإذا كان أخاً لبكر أيضاً مع أنه جائز. ورد بأن الاختصاص والحصر المفادين للام أعم من الحقيقي والإضافي، واللام في هذا المثال مفيد للحصر الإضافي، كذا حقق.

(4) (**قوله: المال لزيد**) أي بأن يراد باللام الداخلة على المال والجل وعلى الفرس لام العهد، أي المال المعهود مخصوص لزيد، والجل المعهود مختص بالفرس المعهود.

(5) (**قوله: مثال الاختصاص بدون التمليك**) هذا إشارة إلى ما قلنا من أن المراد بالاختصاص ما كان بدون التمليك بقرينة المقابلة.

(**وَلِلــزِّيَادَةِ**) بشرط عدم اختلال المعنى بطرحها (**نَحْوُ قَوْلِه تَعَالَى:** ﴿ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴾[1])، أي ردفكم[2]، فاللام زائدة في المفعول، وهو «كم»؛ لأن «كم» ضمير متصل في محل الجر باللام، ومنصوب محلي بأنه مفعول به صريح لـ«ردف»، فاللام زائدة[3]، والخبر محذوف على قول سيبويه[4]، أي لا أبا لكم[5] موجود، وعلى قول ابن الحاجب[6] «لكم» خبر، واللام ليست بزائدة.

(**وَلِلْقَسَمِ**[7]) في موضع التعجب (**نَحْوُ: لِلَّهِ لاَ يُؤَخَّرُ الأَجَلُ**)، أي أقسمت بالله.

---

(1) النمل: 72.

(2) (**قوله: أي ردفكم**) بمعنى تبعكم ولحقكم.

(3) (**قوله: فاللام زائدة إلى آخره**) اعلم أن اسم «لا» إذا كان مفرداً يبنى على الفتح، وإذا كان مضافاً ينصب، فأورد على هذه القاعدة قوله: لا أباً لكم ونحوه بأنه مفرد، فلا بد أن يبنى على الفتح مع أنه منصوب كالمضاف.

فذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أن هذا التركيب إضافي، واللام زائدة مقحمة بين المضاف والمضاف إليه لتأكيد اللام المقدرة.

والمصنف تبعهم، ولذا أورده مثالاً للام الزائدة.

(4) (**قوله: على قول سيبويه**) وإنما أسند القول بزيادة اللام إليه خاصة مع أن ذلك مذهب الجمهور إشارة إلى فخامة شأنه، وتنبيهاً على أنه العمدة فيما بينهم في أكثر المسائل النحوية.

(5) (**قوله: ولا أبا لكم**) في بيت جرير خطاباً لبني تميم حين أراد عمر التيمي أن يهجوه، وهو قوله:

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبَا لَكُمُ ... لا يَلْقَيَنَّكُمُ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ

قال الأزهري: قولهم لا أباً لكم شتم لا شتم فوقه، والمعنى: أنك لست بابن رجل رشيد.

وقال الجوهري: أنه مدح لا مدح فوقه، والمعنى: أنك كريم شجاع مستغنى عن الأب، والأول أظهر.

(6) (**قوله: وعلى قول ابن الحاجب إلى آخره**) ويرد عليه أن اسم «لا» حينئذ مفرد، فالقاعدة تقتضي بنائه، فلم نصب كالمضاف، فأجاب عنه بأن هذا التركيب، وإن لم يكن تركيباً إضافيّاً، لكن أجرى مجراه، وأعرب بإعرابه لمشاركتهما في أصل المعنى المستفاد من الإضافة، أعني الاختصاص.

(7) (**قوله: وللقسم**) وهو مثل واو القسم في وجوب حذف فعل القسم، فلا يقال: أقسم لله، وفي دخوله على المظهر، وفي وجوب استعماله في غير قسم السؤال. ويمتاز عن الواو في أنه يستعمل في غير مواضع التعجب أيضاً، واللام لا يستعمل إلا في مواضعه، كما أشار إليه الشارح بقوله: في موضع التعجب إلا في الأمور العظام التي من شأنها أن يتعجب منها، نحو: لله لا يؤخر الأجل، فلا يقال: لله لقد طار الذباب، وأمثال ذلك، وجاء اللام للتعليل أيضاً، نحو: =

{رب}

(وَرُبَّ: لِلتَّقْلِيلِ[1]) أي لتقليل نوع من جنس[2]، أي للتقليل الإضافي[3] لا الحقيقي. (نَحْوُ: رُبَّ رَجُلٍ جَوَادٍ لَقِيْتُهُ[4]) فإن الرجل الجواد[5] نوع من مطلق الرجل.

ورب تدل على أن الملقى من هذا النوع قليل بالنسبة إلى غير الملقى.

ولها أحكام: كونها في صدر الكلام[6]، واختصاصها بالنكرة[7]

=

خرجت لمخالفة العدو، وضربت للتأديب، وبمعنى «عن» إذا كان مع القول، نحو: قلت لزيد أنه ليفعل الشر، أي قلت عنه، وجاء اللام للعاقبة أيضاً نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ (القصص: 8).

(1) (قـــوله: ورب للتقليل) أي للدلالة على قلة أفراد مدخوله نظراً إلى نسبة الفعل إليه، وهذا معنى التقليل الذي سيصرح به الشارح لا للدلالة على قلة أفراده في نفس الأمر، وهذا ظاهر من المثال الإضافي المذكور. ثم إن كونها للتقليل إنما هو بحسب وضعها. وأما بحسب الاستعمال فمعناها التكثير. ويستعمل فيه بدون القرينة حقيقة، وفي التقليل مجازاً مع القرينة، فصارت حقيقته مجازاً، ومجازه حقيقة.

(2) (قوله: لتقليل النوع من الجنس) المراد بالجنس هو المفهوم الكلي مطلقاً، وبالنوع ما كان أخص منه ومندرجاً تحته لا الاصطلاحيان، وذلك ظاهر.

(3) (قـــوله: أي للتقليل الإضافي) أي للتقليل الحاصل لأفراد مدخوله بالإضافة إلى شيء آخر، وقد أشرنا فيما سبق إلى أن إضافيته إنما تحصل بنسبة الفعل إلى مدخول «رب» الذي هو النوع من الجنس.

(4) (قوله: نحو: رب رجل جواد لقيته) مثال لكون الوصف مفرداً، وكون الفعل مذكوراً.

(5) (قـــوله: فن الرجل الجواد إلى آخره) لما أتى الشارح بالمثال بعد تفسير التقليل بتقليل النوع من الجنس، وحمله على الإضافي صار مدعياً لتطبيق المثال على الأمرين جميعاً، وفي ذلك نوع من الخفاء بالنظر إلى ذهن المتعلم المبتدئ، فنبه على تطبيقه للأمر الأول بقوله: فإن الرجل الجواد نوع من مطلق الرجل، وعلى تطبيقه للأمر الثاني بقوله: و«رب» تدل على أن الملقى إلى آخره.

(6) (قـــوله: كونها في صدر الكلام) أي وجوباً واقتضاء. وإنما اقتضى صدر الكلام حملاً على «كم» الخبرية حمل النقيض على النقيض، أو حمل النظير على النظير، فتأمل.

وقيل: حملاً على النفي، فإن القليل في حكم المعدوم.

(7) (قوله: واختصاصها بالنكرة) وجهه: هو أن التقليل إنما يمكن فيما يحتمل الشيوع والكثرة، وليس ذلك إلا النكرة؛ إذ المعرفة إنما وضعت للكثرة فينافيها التقليل أو لواحد معين، فلا يتصور فيها التقليل.

=

الموصوفة[1] الظاهرة أو المضمر[2] المميز[3] بنكرة منصوبة، نحو: «ربه رجلاً».
وكون متعلقها فعلاً ماضياً[4] محذوفاً[5] غالباً.
وفيها ثمانية لغات ذكرها يورث الملال.
(وَ) نحو (**رُبَّ رَجُلٍ أَبُوهُ كَرِيمٌ**[6] **لَقِيْتُهُ، وَرُبَّ رَجُلٍ كَرُمَ أَبُوهُ لَقِيْتُهُ**).

{على}

(**وَعَلَى: لِلاسْتِعْلاَءِ**[7]) أي هي للاستعلاء[8]، وهي الفوقية حقيقة أو حكماً.

=

وقال بعض المحققين: وجهه: هو أن «رب» للدلالة على التقليل، ففيها شائبة اسم العدد الطالب للتميز، ولذلك نزل مجروره منزلة التمييز، وهو لا يكون إلا نكرة، ونحن نقول لاستعمالها في التكثير نزلت منزلة «كم» الخبرية، فنزل مجرورها منزلة تمييزه، وتمييزه نكرة.

(1) (**قوله: الموصوفة**) وجهه: أنه لما كانت لتقليل النوع من الجنس لا بد أن يوصف الجنس حتى يحصل النوع، فيدخله «رب» دلالة لتقليل أفراده.
وقيل: وصفه عوض عن الفعل المحذوف.

(2) (**قوله: المضمر**) يعني يجوز إدخال «رب» على مضمر مبهم يفسر بنكرة منصوبة على التمييز، نحو: «ربه رجلاً». ثم قالوا: لا تجب المطابقة بين المضمر وتمييزه، بل الضمير مفرد مذكر دائماً، وإن كان التمييز مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً خلافاً للكوفيين، فإنهم يوجبون المطابقة بينهما.

(3) (**قوله: أو المميز**) اسم مفعول.

(4) (**قوله: فعلاً ماضياً**) لفظاً كالمثال المذكور في المتن، أو معنى، نحو: «رب رجل جواد لم أفارقه»، وإنما وجب كون الفعل ماضياً؛ لأنها لتقليل المحقق، ولا يتصور ذلك إلا في الماضي.

(5) (**قوله: محذوفاً**) للقرائن الدالة على حذفه.

(6) (**قوله: ورب رجل أبوه كريم**) أشار بهذا المثال إلى جواز كون وصف النكرة جملة وإلى حذف الفعل.
وفي بعض نسخ المتن: ورب رجل كرم أبوه، وهو مثال لوصف النكرة بالجملة الفعلية أيضاً.
واعلم أنه يجوز إلحاق «ما» الكافة بها، فحينئذ تدخل على الجملتين، نحو: «ربما زيد قائم»، ولكن يجب أن يكون الفعلية ماضية رعاية للتناسب لما هو أصل «رب»، ولا يرد على هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ (الحجر: 2) الآية؛ لأن المستقبل في كلامه تعالى بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع.

(7) (**قوله: وعلى للاستعلاء**) والمراد به العلو؛ إذ كثيراً ما جاء باب الاستعلاء بمعنى المجرد. والمعنى أنها لإفادة علو شيء على شيء، وهو مدخوله.

(8) (**قوله: وهي للاستعلاء**) أشار بهذا إلى أن الظرف المستقر خبر لمبتدأ محذوف كما مر في نظائره.
=

(**نَحْــوُ: عَلَيْهِ دَيْنٌ**) مثال الاستعلاء الحكمي، فإن الدين لما تعلق بذمته ووجب عليه الأداء، فكأنه استعلى عليه استعلاء زيد على السطح، كما يقال: «ركبه الدين».

(**وَزَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ**[1]) مثال الاستعلاء الحقيقي.

(**وَقَدْ تَكُونُ فِعْلاً نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾[2]).

{عن}

(**وَعَنْ لِلْبُعْدِ وَالْمُجَاوَزَةِ**[3]) أي مجاوزة ما قبلها عما بعدها.

(**نَحْوُ: رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ**).

{الكاف}

(**وَالْكَــافُ: لِلتَّــشْبِيهِ**[4]، **نَحْــوُ: الَّــذِي كَــزَيْدٍ أَخُــوكَ**) الذي مبتدأ مع

=

أقول: ويجوز أن يكون على مبتدأ بتأويل هذا اللفظ، والظرف خبراً عنه.

(1) (**قــوله: وزيد على السطح**) أقول: لا وجه لتقديم مثال الاستعلاء الحكمي على مثال الاستعلاء الحقيقي مع أن في نظمه إضماراً قبل الذكر، فالصواب: أن يقول: نحو: «زيد على السطح» و«عليه دين».

وقد جاء اسماً بمعنى فوق.

وعلامته: دخول «من» عليه نحو قوله:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ ما تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ

(2) القصص: 4.

(3) (**قوله: وعن للبعد والمجاوزة**) أي للدلالة على مجاوزة شيء عن شيء آخر، وذلك: إما بزواله عن الشيء الثاني، ووصوله إلى الثالث، نحو: «رميت السهم عن القوس إلى الصيد»، أو بالوصول وحده، نحو: «أخذت عنه العلم»، أو بالزوال وحده، نحو: «أديت عنه الدين»، وقد جاء اسماً بمعنهى الجانب.

وعلامته: دخول «من» عليه، نحو قول الشاعر:

ولقــد أرانــي للــرماح دريــةً مــن عــن يمينــي مــرةً وأمامــي

أي من جانب يَمِينِي، وجاء بمعنى «بعد» نحو قوله تعالى: ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ (الانشقاق: 19).

(4) (**قوله: للتشبيه**) أي للدلالة على تشبيه شيء، ومشاركته لمدخوله في بعض الصفات.

واعلم أن الكاف مختص بدخوله على الاسم الظاهر، فلا يقال: «كه» استغناء بمثل ونحو وشبه عنها.

وقد تدخل في السعة على الضمير المرفوع، نحو: «ما أنا كأنت» خلافاً للمبرد، فإنه أجاز دخولها

=

صلتها[1]، أي الذي هو كزيد[2] أخوك، فهو[3] جملة ظرفية؛ إذ الظرف في مثل هذا الموضع[4] مقدر بالفعل[5] اتفاقاً[6].

{مذ منذ}

(**وَمُذْ وَمُنْذُ: لابْتِدَاءِ الْغَايَةِ**) أي هما لابتداء ذي الغاية[7] على تقدير حذف المضاف[8]، أو على تقدير إطلاق[9] الغاية بمعنى المقياس (**فِي**

=

على المضمر مطلقاً تمسكاً بما جاء في بعض أشعارهم كقوله:

خلَى الذناباتِ شِمالاً كَثَباً وأمَ أوعال كَهَا أو أقْرَبا

وقد تكون زائدة، نحو قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾ (الشورى: 11).

وقد تكون اسماً بمعنى «مثل» نحو: تَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِ.

(1) (**قوله: مبتدأ مع صلته**) كون الموصول مع الصلة مبتدأ مثلاً مذهب مرجوح، والمختار أن للموصول وحده محلاً من الإعراب، والصلة لا محل لها من الإعراب.

(2) (**قوله: أي الذي هو كزيد**) الظاهر أن يقول: الذي حصل كزيد لا هو كزيد.

(3) (**قوله: فهو**) أي كزيد.

(4) (**قوله: في مثل هذا الموضع**) أي فيما وقع صلة الموصول.

(5) (**قوله: مقدر بالفعل**) أي مفروض بتقدير الفعل عاملاً للظرف لا اسم الفاعل، حتى يكون الظرف في معنى الجملة؛ إذ الصلة لا تكون إلا جملة لما بين في مباحث الصلة.

(6) (**قوله: اتفاقاً**) أي باتفاق الفريقين من أهل البصرة والكوفة.

(7) (**قوله: أي هما لابتداء ذي الغاية**) أشار بتقديرهما إلى الجار والمجرور ظرف مستقر خبر مبتدأ محذوف على وفق ما صنعه في نظائره. وقد عرفت منا هناك ما يعلم منه جواز كون الظرف خبر لـ«مذ» و«منذ».

(8) (**قوله: على تقدير حذف المضاف**) أقول: لا يجوز هنا إلا هذا التأويل، أو ما يفيد فائدته.

وأما تأويل الغاية بالمسافة: فيأبى عنه قوله: في الزمان، كما لا يخفى.

(9) (**قوله: أو على تقدير إطلاق إلى آخره**) إن أراد بالمقياس المكان كما هو المتبادر، فلا يصح قطعاً لما عرفت آنفاً، وإن أراد به الزمان فكذلك؛ إذ يلزم أن يكون قيد في الزمان لغواً؛ لأن إضافة قوله: لابتداء الغاية حينئذ بمعنى «في»، فيكون المعنى: لابتداء في الغاية، أي في الزمان. فيبقى قوله: «في الزمان» لغواً إلا أن يكون بدلاً عن الغاية، أو تفسيراً، أو تأكيداً. والعجب من الشارح رحمه الله حيث لم يتعرض لهذا التوجيه فيما يصح هو فيه من قوله: لابتداء الغاية. وتعرض له فيما لا يصح ذلك فيه قياساً عليه، ولم يعرف أن قياس هذا على ذلك ليس بصحيح. فالأولى الاقتصار على تقدير المضاف.

الزَّمَانِ[1] **الْمَاضِي)** كما أن من لابتداء الغاية في المكان.

(نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَمُنْذُ يَوْمِ السَّبْتِ) فإن عدم الرؤية ذو الغاية ومبدأ ذي الغاية يوم الجمعة.

{الباء والواو والتاء للقسم}

(وَالْبَاءُ: لِلْقَسَمِ[2] **: نَحْوُ: بِاللهِ لأَفْعَلَنَّ كَذَا)** صلة المقدر، أي أقسمت بالله، و«كذا» محلاً منصوب على أنه مفعول به لـ«أفعلن»، والجملة جواب القسم لا محل لها

---

(1) **(قوله: في الزمان)** لا بد من تقييده بالماضي، فإنهما إنما يكونان للابتداء في الماضي لا في الحال ولا في الاستقبال، والزمان أعم منها مع أن العام لا يدل على الخاص بإحدى الدلالات الثلاثة، ولا عهد هنا، ولا قرينة على حذف المضاف إليه المخصوص، أعني الماضي حتى يقال: اللام للعهد، أو عوض عن المضاف إليه كما زعم الفاضل السوسي على أن الزمان لا يضاف إلى الماضي بل يوصف به وغاية ما يمكن أن يقال في توجيهه أن المراد بالزمان الماضي خاصة، وجعل المثال قرينة على مراده هذا.

ثم إن التحقيق أن «مذ» و«منذ» الجارتين على وجهين:

أحدهما: أنهما يكونان في الزمان الماضي للابتداء، والمعنى: أنه إذا استعملا في الزمان الماضي يدلان على أن مبدأ زمان الفعل المثبت أو المنفي هو ذلك الزمان الذي أريد بهما، تقول في المثبت: «سافرت من البلد مذ يوم الجمعة»، وفي المنفي: «ما رأيت مذ يوم الجمعة»، فالمعنى أن مبدأ مسافرتي أو مبدأ عدم رؤيتي يوم الجمعة، وامتد إلى الآن.

والثاني: أنهما يكونان لمجرد الظرفية في الزمان الحاضر، يعني إذا استعملا في الزمان الحاضر يدلان على أن جميع زمان الفعل هو ذلك الحاضر الذي أريد بهما، نحو: «ما رأيت مذ يومنا» أي جميع زمان عدم الرؤية هذا اليوم الحاضر عندنا.

وقد يكونان اسمين فحينئذ يكونان من الظروف الزمانية، وما بعدهما مرفوع على الابتداء، أو على الخبر، وتفصيلهما لا يليق بهذا المختصر.

(2) **(قوله: والباء للقسم)** أي لإفادة أن مدخوله مقسم به، وإنما لم يذكر معنى القسم مع سائر معانيها المذكورة في أول هذا النوع طلباً لنظم حرف القسم في سلك واحد.

واعلم أن الأصل في حروف القسم: هو الباء بقرينة كونها أعم في الاستعمال، فإنها تستعمل في القسم للسؤال غيره، تقول: بالله أخبرني، وبالله لأفعلن كذا.

ويستعمل أيضاً مع ذكر فعل القسم وحذفه، نحو: أقسم بالله وبالله لأفعلن كذا.

وأيضاً يدخل على المضمر والمظهر، وعند دخوله على المظهر لم يختص باسم الله تعالى، فيقال: به تعالى وبالله وبالرحمن لأفعلن كذا بخلاف الواو والتاء، فإن كلاً منهما يختص ببعض هذه الأمور، كما سنبين.

من الإعراب.

(**وَالْوَاوُ لِلْقَسَمِ**[1] **: نَحْوُ: وَاللهِ لأَفْعَلَنَّ كَذَا**) محلاً منصوب مفعول به.

(**وَالتَّاءُ لِلْقَسَمِ**[2] **: نَحْوُ: تَاللهِ لأَفْعَلَنَّ كَذَا**) الجملة جواب القسم لا محل لها.

{حاشا}

(**وَحَاشَا**[3] **: لِلتَّنْزِيه**[4]) أي لتطهير ما بعدها عما قبلها.

(**نَحْوُ: سَاءَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ**) فإن «حاشا» نزه زيداً[5]، وطهره عن إِسَاءَةِ القوم، ودل على أن «زيداً» ما ساء.

{عدا وخلا}

(**وَعَدَا وَخَلاَ**[6] **: لِلاسْتِثْنَاءِ**) أي لإخراج ما

---

(1) (**قوله: والواو للقسم**) وهو مختص بغير قسم السؤال، فلا يقال: والله أخبرني، بل يقال: والله لأفعلن كذا، وأيضاً مختص بحذف الفعل، فلا يقال: أقسم والله، وأيضاً مختص بالدخول على الاسم المظهر سواء كان اسم الله أو لا، فلا يقال: وك لأفعلن كذا، بل يقال: والله ورب الكعبة لأفعلن كذا.

(2) (**قوله: والتاء للقسم**) وهو مختص بما هو الأصل في باب القسم، وهو لفظة الله، فلا يقال: تالرحمن مثلاً، بل يقال: تالله لأفعلن، وما روي عن بعض العرب: ترب الكعبة شاذ.

(3) (**قوله: وحاشا**) ذهب الجمهور إلى أنه حرف أبداً خلافاً للمبرد، فإنه جوز كونه فعلاً ناصباً لما بعده أيضاً متمسكاً بما سمع عن بعض العرب: اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان وابن الأصبغ بالنصب.

(4) (**قوله: للتنزيه**) أي لإفادة تنزيه مدخوله عما نسب إلى ما قبله.

قيل عليه: إن التنزيه والاستثناء مثلاً زمان، فلا وجه لإفراده بالذكر، بل كان عليه أن يقول: وحاشا وعدا وخلا للاستثناء كما في عبارة الكافية؟

أقول: وجه إفراده بالذكر هو أنه قلما جاء فعلاً كما أشرنا إليه آنفاً بخلاف «عدا» و«خلا»، فإن استعمالهما فعلاً أكثر من كونهما حرفا جر على أنه يمكن أن يقال: إن «حاشا» مختص بما كان من قبيل العيب والذم، ولذا قال فيه: للتنزيه وإن كان مستلزماً للاستثناء بخلاف «عدا» و«خلا»، فإنهما للإخراج عن حكم ما قبلهما أياً كان، ولذا قال فيهما: للاستثناء.

(5) (**قوله: فإن «حاشا» نزه زيداً إلى آخره**) أراد أنه يدل على تنزيه زيد، كما أشار إليه بقوله: ودل على أن زيداً ما ساء؛ لأن «حاشا» لا ينزهه، وهو ظاهر.

(6) (**قوله: وعدا وخلا**) اعلم أن الجر بهما قليل، بل الكثير نصب ما بعدهما على المفعولية لهما على أن يكونا فعلين. ومن ثمة أخرهما المصنف عن سائر حروف الجر.

=

بعدهما[1] عن حكم ما قبلهما؛ لأن الاستثناء إخراج شيء عن حكم دخل فيه غيره.

(**نَحْوُ: جَائَنِي الْقَوْمُ عَدَا زَيْدٍ**[2] **وَخَلاَ زَيْدٍ**) فإن «عدا» و«خلا» أخرجا «زيداً» عن مجيء القوم، ودلا على أن «زيداً» لم يجيء[3].

الحروف المشبهة بالفعل

(**النَّوْعُ الثَّانِي**[4] **: حُرُوفٌ**[5] **تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ**[6] **: وَهِيَ سِتَّةٌ**

=

وقال السيرافي: لم يقل بإعمال الجر بـ«عدا» سوى الأخفش، فهو في عمل الجر أقل وأضعف من «خلا»، فعلى هذا كان الأولى في الترتيب أن يقول: وخلا وعدا تأخيراً للأضعف وتقديماً للأقوى. ثم اعلم أنه إذا استعملتا مصدرين بـ«ما» فيقال: «ما خلا زيداً وما عدا زيداً»، فذهب الجمهور إلى أنهما لا يكونان إلا فعلين بناء على أن «ما» المصدرية مختصة بالأفعال. وأجاز الأخفش الجر بهما أيضاً بناءً على أن «ما» مزيدة عنده، ولعل المصنف رحمه الله لم يعتد بقوله: ولذا لم يعدهما من الحروف الجارة.

(1) (**قوله: أي لإخراج ما بعدهما إلى آخره**) الأولى أن يقول: أي للدلالة على إخراج إلى آخره.

(2) (**قوله: نحو جائني القوم عدا زيد**) بالجر. وقد مر أن النصب فيهما هو الكثير في الاستعمال، فإعراب المثال على تقدير النصب: «عدا» فعل ماض بمعنى جاوز، فاعله مستتر فيه راجع إلى مصدر الفعل المذكور، و«زيداً» بالنصب مفعوله، والمعنى: جائني القوم عدا زيداً، أي جاوز مجيئهم زيداً، يعني أنه ما جاء، وقس عليه خلا زيداً.

(3) (**قوله: ودلا على أن زيداً لم يجيء**) أشار بهذا العطف التفسيري على أن المراد بنسبة الإخراج إليهما باعتبار دلالتهما على الإخراج لا على حقيقتهما حتى يرد عليه أنهما لا يخرجان زيداً، بل علامتان لخروجه عن المجيء.

(4) (**قوله: النوع الثاني**) الأنسب تقديم هذه الأحرف على الحروف الجارة على قياس تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور في كتب النحو، إلا أنه راعى أصالة حروف الجر في عملها، وفرعية هذه الأحرف الستة، فإن ما هو الأصل في العمل أولى بالتقديم في نظم العوامل وترتيبها، مع أن حروف الجر أكثر عدداً وورداً في كلام العرب.

(5) (**قوله: حروف**) المناسب تعبيرها بالأحرف جمع قلة لكونها ستة، لكن لما عبر عن الحروف الجارة بها لم يستحسن تغيير السلوب رعاية للمجانسة مع السابق مع أن استعمال كل من جمع القلة والكثرة في الآخر شائع، لا وصمة فيه على أنها لو اعتبرت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها مع لغات «لعل» ترتقي إلى درجة جمع الكثرة.

(6) (**قوله: تنصب الاسم وترفع الخبر**) أي تدخل كل منها على لفظين:

أولهما: اسم البتة، ولذا يسمى اسماً، ويجعله منصوباً.

وثانيهما: اسم وجملة فعلية واسمية، ويسمى خبراً لكونه خبراً عن الأول كخبر المبتدأ، فإنه في

=

أَحْرُفٍ[1] : **إِنَّ**) مرفوع المحل[2] على البدلية من ستة[3] أحرف، أو خبر مبتدأ محذوف، أي أحدها: «إن»، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي منها: «إن»[4]، أو منصوب المحل بتقدير الفعل الناصب، أي أعني «إن».

=

المعنى مبتدأ، ولذا قالوا: إنها من نواسخ المبتدأ والخبر.

(1) (**قوله: وهي ستة أحرف**) بشهادة الاستقراء، وتسمى الحروف المشبهة بالفعل لمشابهتها بالفعل لفظاً ومعنى.

أما لفظاً: فلانقسامها كالفعل إلى الثلاثي والرباعي والخماسي، ولبنائها على الفتح كالفعل الماضي.

وأما معنى: فلأن معانيها معاني الأفعال، مثل: حققت وشبهت وتمنيت وترجيت، وعملها النصب والرفع أثر هذه المشابهة، لكن كان للفعل عملان أصلي، وهو تقديم مرفوعه على منصوبه، وعمل فرعي وهو تقديم المنصوب على المروفع، فأعطي هذه الحروف العمل الفرعي حطّاً لمرتبة الفرع عن مرتبة الأصل، ولئلا يلتبس بالفعل في «أن» المفتوحة.

اعلم أن لهذه الحروف صدر الكلام سوى «أن» المفتوحة ليعلم من أول الأمر أنه من أي قسم من أقسام الكلام؛ إذ كل منها يدل على قسم منه من المتحقق، والمشتمل على التشبيه، والاستدراك، والتمني، والترجي.

وأما «أن» المفتوحة: فهي بعكس باقيها بأن يقتضي عدم الصدارة؛ لأنها مع معمولها في تأويل المفرد، فلا بد من ربطه بشيء آخر، حتى يصر كلاماً مع أنها لو وقعت في الصدر أشبهت بـ«إن» المكسورة في صورة الكتابة، فيلزم الالتباس.

(2) (**قوله: مرفوع المحل**) خبر لمحذوف عائد إلى «أن» أي هو مرفوع المحل. ثم إن أجزاء إعراب المحلي عليه لا يتصور بدون التأويل لكونه حرفاً، فلا بد يراد أنه مرفوع المحل بتأويل هذا اللفظ.

(3) (**قوله: بدل من ستة**) أي بدل مع معطوفاته بدل الكل على اعتبار تقديم العطف على البدلية، وهو الصحيح، أو بدل وحده منها بدل البعض باعتبار تقديم البدلية، وهو ضعيف، بل غير صحيح هنا لما مر.

(4) (**قوله: أي منها: إن**) أقول: لا يجب تقديم الخبر هنا؛ إذ لكون المبتدأ في تأويل هذا الفظ يكون معرفة، فلا ضرورة إلى تقديمه، كما يشعر به عبارته.

(وَ«أَنَّ»: **هُمَا لِلتَّحْقِيقِ**[1]) أي هما لتحقيق مضمون الجملة[2] التي دخلت عليها.

(**نَحْوُ: إِنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ**) المعنى: ثبوت القيام لزيد مؤكد ومحقق[3].

ولا يلقى مثل هذا إلا[4] عند كون المخاطب منكراً له، أو متردداً فيه، أو منزلاً منزلة أحدهما.

(**وَبَلَغَنِي أَنَّ زَيْداً ذَاهِبٌ**) المعنى: ثبوت الذهاب لزيد على وجه التحقيق[5].

---

(1) (**قـــوله: للتحقيق**) والمشهور: هو «إن» بالكسر للتأكيد، وبالفتح للتحقيق، لكن لما كانا متقاربي المفهوم، ومتلازمين في الوجود، عبر المصنف عن مدلولهما بالتحقيق. ويجوز أن يعبر عنهما بالتأكيد.

(2) (**قـــوله: مـــضمون الجملة**) أي للدلالة على أن مضمون الجملة التي دخلت كل منهما عليها أمر محقق ثابت ومؤكد لا ينبغي لأحد إنكاره.

واعلم أن «إن» المكسورة لا تغير معنى الجملة، ولا يخرجها عن كونها جملة، بل تفيد تأكيد مضمونها، و«أن» المفتوحة تجعل ما بعدها في حكم المفرد، ومن ثمه وجب الكسر في كل موضع يقتضي وقوع الجملة، فكسرت في ابتداء الكلام كما أشار إليه المصنف بمثاله، وقال: نحو: «إن زيداً قائم».

وبعد القول ومتصرفاته: نحو: «قال إني عبد الله».

وبعد الموصول: نحو: «جاءني الذي إن أباه كريم».

وبعد حيث: نحو: «أجلس حيث إن زيد جالس».

وفتحت عند وقوعها مع ما بعدها فاعلاً كما أشار إليه المصنف بالمثال حيث قال: «بلغني أن زيداً ذاهب»، أو مفعولاً لغير القول، نحو: «تمنيت أنك آت»، أو مضافاً إليه لما عدا حيث، أو مدخولاً لحرف الجر، نحو: «أعجبني اشتهار أنك قائم»، و«عجبت من أنك فاضل»، أو مبتدأ، نحو: «عندي أنك قائم».

(3) (**قـــوله: مؤكد ومحقق**) أشار إلى أن الكلام المصدر بـ«إن» المسكورة مضمونه أمر محقق ومؤكد أيضاً، وذلك حق، لكن كان عليه أن يقول: محقق ومؤكد؛ إذ التأكيد بعد التحقيق.

(4) (**قـــوله: ولا يلقـــى مثل هذا إلا إلى آخره**) أقول: بيان هذه الخواص والنكات من وظائف علم المعاني، فلا يناسب للنحوي التعرض بها، ولعل الشارح إنما تعرض ببيانها تنبيهاً على أنه من العلماء الماهرين في علم المعاني إظهاراً لفضله.

(5) (**قـــوله: علـــى وجـــه التحقيق**) اقتصر عليه، ولم يقل على وجه التحقيق والتأكيد كما في «إن» المكسورة تنبيهاً على أن «أن» المفتوحة لا تفيد إلا التحقيق، ولـذا اشتهر فيما بينهم «أن» للتحقيق.

واعلم أنه قد تلحقها «ما» الكافة، فتلغى عن العمل على الأفصح، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ (النساء: 171)، وقوله تعالى: ﴿ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ (الكهف: 110)، وإعمالهما =

ولا يلقى مثله أيضاً إلا عند كون المخاطب منكراً له، أو متردداً فيه، أو منزلاً منزلة أحدهما.

(**أَوْ كَأَنَّ**[1] : **لِلتَّشْبِيهِ**) أي تدل على أن اسمها مشبه بخبرها في بعض

=

ضعيف، وإنما أجازوا على الضعف قياساً على إعمال «ليتما» في بيت النابغة كما سيأتي؛ إذ لا قائل بالفصل بين هذه الحروف فإعمال «ليتما» خاصة ترجيح بلا مرجح، وبعد دخول «ما» الكافة تدخلان على الأفعال أيضاً؛ لأن «ما» الكافة أخرجتهما عن العمل، فلا يلزم حينئذ أن يكون مدخولها صالحاً للعمل.

واعلم أيضاً أنه قد تخففان، فيسمى كل منهما مخففة من المثقلة، ثم المفتوحة تعمل في ضمير شأن مقدر، فتدخل على الجملة الصالحة؛ لأن تكون تفسيراً له فعلية أو اسمية، نحو قوله تعالى: ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (يونس: 10)، أي أنه وشذ إعمالها في المضمر البارز غير ضمير الشأن، نحو قول الشاعر:

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي ... فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقٌ

ولم يسمع إعمالها في المظهر قط، والفعل الواقع بعدها تفسير لضمير الشأن المقدر، فإن كان من الأفعال الغير المتصرفة فذاك، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ (النجم: 39)، ﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ (الأعراف: 185)، وإن كان من المتصرفة، فلا بد من «قد» في الماضي، والسين، أو سوف، أو حرف النفي في المضارع عوضاً عن النون المحذوفة، وفرقاً بينهما وبين «أن» المصدرية الناصبة، نحو: ﴿ لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ ﴾ (الجن: 28)، ونحو: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ (المزمل: 20)، وقول الشاعر:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ ... أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

ونحو: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾ (طه: 89)، ودلائل هذه الأحكام مذكورة في المطولات.

وأما المكسورة المخففة: فيجوز إعمالها وإلغائها، وهو الأكثر، وعلى كلا الوجهين دخول اللام الفارقة على خبرها لازم، نحو: «إن زيد لقائم» و«إن زيداً لقائم».

أما في صورة الإلغاء: فللفرق بينها وبين «إن» النافية، وفي صورة الإعمال طرداً للباب.

ويجوز دخولها على فعل من نواسخ المبتدأ والخبر لا غير رعاية للأصل بقدر الإمكان.

وأجاز الكوفيون دخولها على غيرها أيضاً متمسكين بقول الشاعر:

بالله ربك إن قتلت لمسلماً ... وجبت عليك عقوبة المتعمد

ولقد أطنبنا الكلام في هذا المقام إعلاماً وإفهاماً لذهن المبتدئ على هذه الأحكام الشديدة الحاجة للخواص والعوام.

(1) (**قوله: وكأن**) وهي حرف برأسها على الصحيح حملاً على أخواتها، ولأن الأصل في الحروف =

الأحوال[1] بشرط أن يكون الخبر جامداً.

(**نَحْوُ: كَأَنَّ زَيْداً الأَسَدُ**) بخلاف ما إذا كان مشتقّاً، نحو: «كان زيداً قائم»، فإنها حينئذ لا تكون إلا بمعنى «لعل»[2]، ولا تكون للتشبيه، وإلا يلزم اتحاد[3] المشبه والمشبه به لاتحاد[4] ما صدق عليه زيد وقائم.

وبعضهم يقبل التشبيه هنا أيضاً، ويتكلف بتقدير الموصوف، أي «كأن زيداً شخص قائم».

ومن له طبع سليم لا يرضاه.

والوجه هو الأول.

(**وَلَكِنَّ: لِلاسْتِدْرَاكِ**) أي لدفع الوهم الناشئ[5] من الكلام السابق من المخاطب

=

عدم التركيب.

وعند الأخفش: أنها مركبة من «كاف» التشبيه و«إن» المكسورة، وأصل «كأن زيداً الأسد» «إن زيداً كالأسد»، فقدم الكاف إعلاماً بالتشبيه من أول الأمر، وفتحت الهمزة صورة؛ إذ الكاف في الأصل لا تدخل إلا على المفرد، وإن كانت في المعنى على الكسر، وقد تخفف، فتلغى حينئذ على الأفصح لخروجها عن مشابهة الفعل، كقول الشاعر:

ونحر مشرق اللون ... كأن ثدياه حقان

وإعمالها ضعيف قليل، نحو قول الشاعر:

ويَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ... كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَم

على رواية النصب.

(1) (**قوله: في بعض الأحوال**) أي الصفات لا في الذات.

(2) (**قوله: بمعنى لعل**) فيفيد الرجاء والظن، فمعنى: «كأن زيداً قائم» أن قيام زيد مظنون ومرجو.

(3) (**قوله: وإلا يلزم اتحاد إلى آخره**) أي ذاتاً، واللازم باطل، فالملزوم مثله في البطلان.

(4) (**قوله: لاتحاد إلى آخره**) علة للزوم اتحادهما.

ووجه اتحاد ما صدق عليه «زيد قائم»، هو أن هذه الحروف من دواخل المبتدأ والخبر، وهما وإن كانا متغايرين مفهوماً، لكن وجب اتحادهما على ما صدق عليه، فيلزم من تشبيه أحدهما بالآخر اتحاد المشبه والمشبه به، وذلك باطل كما مر.

(5) (**قوله: أي لدفع الوهم الناشيء إلى آخره**) ولذا وجب أن يقع بين كلامين متغايرين نفياً أو إثباتاً لفظاً، كما أشار إليه المصنف بالمثال حيث قال: نحو: «جاءني زيد لكن عمراً لم يجيء» ونحو: «ما جاءني زيد لكن عمراً جاء» أو معنى نحو: «زيد حاضر لكن عمراً غائب».

وقد تخفف، فتلغى عن العمل لضعف المشابهة خلافاً للأخفش ويونس، فإنهما أجازا إعمال

=

بواسطة «لكن».

(نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْراً لَمْ يَجِيْء).

(وَلَيْتَ[1] **: لِلتَّمَنِّي)** وهو طلب حصول الشيء على سبيل المحبة سواء كان محالاً كقول الشاعر:

أَلاَ لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً ... فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

أو ممكناً لكن لا طماعية[2] في وقوعه كقوله:

لَيْتَكَ تَرْضَى وَالأَنَامُ غَضْبَانُ، فإن رضى المخاطب وإن كان ممكناً، لكن لا يتوقع القائل حصوله، ولا ينتظره، بل يحبه ويتمناه.

(نَحْوُ: لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً ... فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ)

أي بما فعله المشيب بتقدير العائد[3] على أن يكون «ما» موصولة أو بفعل المشيب[4] على أن يكون «ما» مصدرية.

=

المخففة قياساً على أخواتها.

قال الشيخ الرضي: لا أعرف له شاهداً.

ويجوز دخول الواو عليها مشددة أو مخففة: إما لعطف الجملة على الجملة، وإما اعتراضية.

(1) **(قوله: وليت)** وتلحقها «ما» الكافة، فتلغي عن العمل على الأفصح.

وقد أجازوا إعمالها تمسكاً بقول النابغة:

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

بنصب «الحمام».

وأيضاً أجازوا إعمال أخواتها عند لحوق «ما» الكافة قياساً على إعمال «ليتما» في هذا البيت.

(2) **(قوله: أو ممكناً لا طماعية إلى آخره)** والمراد أنه لا يستعمل إلا في الأمور المحالة حقيقة كعود الشباب، أو في اعتقاد المتكلم كما في «ليتك ترضى».

(3) **(قوله: بتقدير العائد)** المنصوب إلى «ما» الموصولة، وتقديره شائع لا نزاع في جوازه.

(4) **(قوله: أو بفعل المشيب)** من إضافة المصدر إلى الفاعل، والمفعول محذوف، أي بفعل المشيب إياي.

واعلم أنه قد أجازوا نصب الجزئين بعد «ليت» نحو: «ليت زيداً قائماً»، ثم اختلفوا؟

فقال الفراء: نصبهما على المفعولية لمعنى التمني؛ إذ المعنى: أتمنى زيداً كائناً على صفة القيام.

والكسائي على أن نصب الثاني بتقدير «كان».

والمحققون على أن نصبه على الحالية عن الضمير المستتر في الخبر المحذوف، والتقدير: ليت زيداً كائن حال كونه قائماً.

(**وَلَعَلَّ**[1] : **لِلتَّرَجِّي**[2]) وهو طلب حصول الشيء الممكن على سبيل التوقع.

(**نَحْوُ: لَعَلَّ زَيْداً عَائِدٌ**[3]).

وقد يتمنى المحال بـ«لعل»[4] إظهاراً لكمال الحسرة، نحو: «لعل ابني حي أبداً».

{ما ولا المشبهتان بليس}

(**الــنَّوْعُ الــثَّالِثُ**[5] : **حَــرْفَانِ تَرْفَعَانِ الاسْمَ وَتَنْصِبَانِ الْخَبَرَ**[6]، **وَهُمَا مَا وَلاَ**

---

(1) (**قوله: ولعل**) ومن لغاتها «عَلَّ»، وهي الأصل عند البصريين زيدت عليها لام التأكيد، ولَعَنَّ ولأَنَّ وأَنَّ فمتى وجدت «أن» المفتوحة في صدر الكلام فاحكم بأنها من لغات «لعل».

(2) (**قــوله: للترجــي**) وما وقع في القرآن، فإن كان من الحكاية فذاك واضح، وإن كان من كلام الله تعالى غير حكاية عن أحد فهو للرجاء والطمع بالنسبة إلى العباد، نحو قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ (الشورى: 17)، أي رجاء وتوقعاً لكم قرب الساعة، أو يقال: أن لعل في القرآن كلها للتحقيق أو التعليل.

(3) (**قوله: نحو لعل زيداً عائد**) وجاء الجر بها في لغة عقيل، قال شاعرهم:

ادْعُ أُخْــرَى وارْفَــعِ الــصَّوْتَ ثانــيا ... لَعَــلِّ أَبِــي الْمِغْــوَارِ مِــنْكَ قَــرِيبُ

ويمكن أن يقال: كان ذلك الرجل قد اشتهر بأبي المغوار بالياء، فوجب أن يحكى في الأحوال الثلاث بالياء، ولذا قال الشاعر: لعل أبي المغوار لا على أن عقيل يجرون بها.

(4) (**قوله: وقد يتمنى بــ«لعل»**) والأولى أن يقال: ويستعل في أمر محال تنزيلاً له منزلة أمر ممكن إظهاراً لكمال محبته له ورغبته فيه.

والحاصل: أن «لعل» لرجاء أمر ممكن حقيقة أو حكماً.

(5) (**قــوله: النوع الثالث**) أقول: الأنسب بالنظر إلى أن «ما» في هذا النوع أقل عدداً وأضعف عملاً تأخر «ما» فيه من جميع العوامل السماعية إلا أنه ذكره عقيب الحروف المشبهة بالفعل لمناسبة «ما» في هذا النوع معها عملاً، فإن عمل «ما» و«لا» عكس عملها، والعكس مناسبة معتبرة.

(6) (**قــوله: ترفع الاسم وتنصب الخبر**) أقول: لغة إعمالهما لغة أهل الحجاز، وهي الأفصح وكفاهم شاهداً ورود كلام الله تعالى على طبق لغتهم، قال الله تعالى: ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾ (يوسف: 31) بنصب «بشراً»، وبنو تميم لا يعملونهما مستدلين بأن شرط الإعمال الاختصاص بدخول إحدى القبيلتين، و«ما» و«لا» يدخلانهما، فكما لا يعملان في الفعل لا يعملان في الاسم. ورد بأن =

الْمُشَبَّهَتَانِ بِلَيْسَ) أي في النفي[1]، والدخول على المبتدأ والخبر، إلا أن ما أدخل[2] في التشبيه بها من لا، ولذا كانت عاملة في المعارف والنكرات[3]، وذلك لأن **(مَا لِنَفْيِ الْحَالِ، نَحْوُ: مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقاً[4] وَلاَ لِنَفْيِ الاسْتِقْبَالِ[5]، نَحْوُ: لاَ رَجُلٌ[6] مُنْطَلِقاً[7])**.

=

اللغة لا يثبت بالعقل، بل إثباتها إنما يكون بالنقل، وهم يقرؤون الآية ما هذا بشرُ بالرفع، وإجماع القراء على قراءة النصب دليل قاطع على خطئهم، وكذا كتابة عثمان رضي الله عنه في مصحفه شاهد صدق على خطئهم.

(1) **(قوله: في النفي)** لا في اللفظ، ولعدم مشابهتهما بـ«ليس» لفظاً لم يجعل عملهما مخالفاً لعمل المشبه به؛ لأمن الالتباس بخلاف الحروف المشبهة بالفعل، فإن بينهما مشابهة لفظاً، فلو كان عملها على وفق عمل الفعل لزم الالتباس.

(2) **(قوله: أدخل)** أي أقوى في التشبيه من ذلك؛ لأن «ما» لنفي الحال كـ«ليس» بخلاف «لا»، فإنها لنفي الاستقبال، كما سيصرح به المصنف.

(3) **(قوله: يعمل في المعارف والنكرات)** إظهاراً لقوة المشابهة.

(قوله: إلا في النكرات) إظهاراً لضعف المشابهة. فإن قيل: ضعفها أيضاً يظهر بعملها في المعرفة فقط، فما وجه اختصاصها بعمل النكرات؟

أجيب: بأنها من نواسخ المبتدأ والخبر، ووقوع النكرة مبتدأ في غاية الضعف بحيث يكفي لنسخ مبتدئيتها عامل ضعيف، فبدخول «لا» نسخت بخلاف المعرفة، فإنها لتقويتها في ذلك لا تنسخ، ولا تنفك عن كونها مبتدأ إلا بعامل قوي.

(4) **(قوله: نحو: ما زيد منطلقاً)** مثل من المعرفة فقط إشارة إلى أن إعمالها في المعرفة يعلم إعمالها في النكرة بطريق الأولى.

واعلم أنه إذا زيدت بعدها «إن» نحو: «ما إن زيد قائم»، أو انتقض النفي بـ«إلا» نحو: «ما زيد إلا شاعراً»، وقدم خبرها نحو: «ما كاتب زيد» بطل العمل.

(5) **(قوله: ولا لنفي الاستقبال)** وقال بعضهم: إنها للنفي المطلق لا الاستقبال خاصة.

(6) **(قوله: لا رجل)** بالتنوين.

(7) **(قوله: منطلقاً)** والمشهور: أن عملها مقصور على موارد السماع من الأشعار، لكن المحققين على أنها تعمل في النكرات مطلقاً شعراً كان أو لا، والمصنف منهم، ولذا مثل من غير الأشعار.

ثم أقول: ليت شعري لم لم يعد المصنف «لا» التي لنفي الجنس من العوامل بلا خلاف، وهو بصدد استعداد جميع العوامل، فلا وجه لتركها أصلاً.

{حروف تنصب الاسم}

(**النَّوْعُ الرَّابِعُ**[1] : **حُرُوفٌ**[2] **تَنْصِبُ الاسْمَ**[3] **فَقَطْ**) أي إذا نصبت بتلك الحروف الاسم الواحد فانته عن أن ترفع بهذه الحروف، أو تنصب بها الاسمين فصاعداً بدون توسط حرف العطف، أو تجر، أو تجزم.

وقد علمت كيفية إعرابها في النوع الأول.

(**وَهِيَ سَبْعَةُ أَحْرُفٍ**) بحكم الاستقراء:

1 - (**الْــوَاوُ**) مرفوع على البدلية[4]، أو على أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي أحدها: الواو، أو مبتدأ[5] محذوف الخبر[6]، أي منها: الواو[7].

ويجوز نصبها بتقدير الفعل[8]، أي أعني الواو، (**بِمَعْنَى مَعَ**) أي هي بمعنى «مع» أو الواو الكائنة بمعنى «مع».

فعلى الأول: خبر مبتدأ محذوف[9].

---

(1) (**قــوله: الــنوع الرابع**) لما كانت الحروف المذكورة في هذا النوع قريبة من الحروف المشبهة بالفعل عدداً، وموافقة لها في عمل النصب كان الأحسن ذكر ما في هذا النوع عقيبها، لكن لما كان «ما» و«لا» أشد مناسبة معها في العمل ذكرهما بجنبها، فذكر النواصب بعدهما بلا فصل مع أن لها مناسبة مع «ما» و«لا» في نصبهما الخبر، فكأن الفصل بهما ليس فصلاً بالأجنبي.

(2) (**قوله: حروف**) جمع كثرة مستعار من جمع القلة، والقرينة قوله: وهي سبعة أحرف.

(3) (**قوله: تنصب الاسم**) اللام للعهد الذهني أي تنصب فرداً ما من أفراد هذا النوع أيّاً كان. ثم كون هذه الحروف ناصباً للاسم ليس مذهب الجمهور، بل مذهب بعض كما سيأتي، فلا يليق بشأن الشيخ الجرجاني العدول عن مذهب الجمهور مائلاً إلى المذهب المرجوح.

(4) (**قوله: على البدلية**) أي بدل الكل بتقديم العطف كما مر غير مرة.

(5) (**قــوله: أو مبتدأ**) بدون احتياج إلى التأويل بهذا اللفظ؛ لأن الواو اسم بقرينة دخول اللام عليها، كما مر في قول المصنف الباء للإلصاق.

(6) (**قــوله: محــذوف الخبر**) أقول: قد أصاب في حكمه بحذف الخبر هنا؛ إذ لا يجوز جعل قوله: بمعنى «مع» خبراً عنه، لما سيأتي.

(7) (**قــوله: منها الواو**) لا يجب تقديم الخبر هنا على المبتدأ كما يشعر به عبارته، بل التأخير لكونه أصلاً أولى إلا أن يراد به إفادة الحصر.

(8) (**قوله: ويجوز نصبه بتقدير الفعل**) ودعوى اختصاصه بمقام المدح والذم غير مسلم، غاية ما في الباب أن يكون أغلب فيهما.

(9) (**قــوله: فعلى الأول: خبر مبتدأ محذوف**) أقول: لو جاز جعله خبراً لمحذوف لجاز أيضاً جعله =

وعلى الثاني: صفة الواو[1].

(**نَحْوُ: اسْتَوَى الْمَاءَ وَالْخَشَبَةَ**[2]) مفعول معه لـ«استوى» منصوب بالواو[3].

2 - (وَ«إِلاَّ»[4] **لِلاسْتِثْنَاءِ**[5] **نَحْوُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْداً)** فإن «إلا» أخرجت «زيداً»[6] عن حكم القوم، وهو المجيء، وهو فرد من أفراد القوم، فلولا الإخراج لوجب الدخول[7].

=

خبراً للواو على تقدير كونه مبتدأ، لكن لا يجوز جعله خبراً أصلاً، بل لا بد من جعله صفة للواو؛ إذ ما هو من نواصب الاسم ليس الواو مطلقاً، بل الواو الملابسة بمعنى «مع»، والقياس على نحو الباء للإلصاق غير صحيح؛ إذ الباء مطلقاً من الحروف سواء كانت للإلصاق أو لا، فقد أصاب في قوله: محذوف الخبر، وأخطأ في قوله: خبر مبتدأ محذوف.

(1) (**قوله: صفة الواو**) وقد عرفت أنه ينبغي أن يتعين هذا الثاني.

(2) (**قوله: استوى الماء والخشبة**) ويسمى ما بعد هذا الواو مفعولاً معه، وهو في هذا المثال في المعنى مصاحبة الفاعل؛ إذ المعنى تساوي الماء والخشبة في العلو، وليست الخشبة أرفع منه، والخشبة هنا مقياس لأهل مصر يعرف بها قدر ارتفاع الماء وقت ازدياد ماء النيل.

(3) (**قوله: منصوب بالواو**) أي على مذهب المصنف، والجمهور على أن العامل فيه الفعل الصريح، أو معناه بواسطة الواو.

وذهب الأخفش إلى أن الواو اسم لكونه بمعنى «مع»، وجعلها منصوباً نصب الظرف، لكن لما كان في صورة الحروف أجري نصبه على ما بعده قياساً على إجراء إعراب «إلا» بمعنى «غير» على ما بعده.

(4) (**قوله: وإلا**) أقول: عده من النواصب مذهب بعض قليل من النحاة، وتبعهم الجرجاني والجمهور على «أن» الناصب للاسم هو الفعل بواسطة «إلا».

(5) (**قوله: للاستثناء**) أي الكائنة للاستثناء، أي تدل على إخراج المستثنى عن حكم المستثنى منه بمعنى أن المتكلم حين الحكم، وسابقاً عن ذكر «إلا» اعتبر خروجه عنه، وجعل إلا قرينة عليه؛ إذ بدون ذكره يظن ظناً راجحاً دخوله فيه، وشمول الحكم إياه كما إذا كان المستثنى من أفراد ما قبله، أو يتوهم دخوله فيه، ولو وهماً ضعيفاً فيما إذا كان من ملازمه لا من أفراده.

فالأول: يسمى مستثنى متصلاً.

والثاني: منقطعاً، فأشار المصنف إلى المتصل بالمثال الأول، وإلى المنقطع بالمثال الثاني.

(6) (**قوله: أخرجت زيداً**) فيه مسامحة، والأولى دلت على خروج «زيداً» وأفادت خروجه.

(7) (**قوله: فلولا الإخراج لوجب الدخول**) والأظهر أن يقول: فلولا علامة الخروج عن حكم المجيء لكان الظاهر الدخول فيه لكونه من أفرادهم.

فإن قيل: إذا دخل[1] لم يخرج[2]، وإذا خرج[3] فكيف يخرج[4] الجواب أنه داخل قبل الحكم[5] وخارج بالحكم[6]، وإلا قرينة الخروج بالحكم، فلا يلزم التناقض، ولا إخراج الخارج.

(**وَمَا جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلاَّ حِمَاراً**) فإن «إلا» أخرجت الحمار[7] عن حكم القوم، وهو ليس من أفراد القوم، فلولا الإخراج[8] لتوهم الدخول[9].

3 - (وَيَا).

4 - (وَأَيَا[10]).

5 - (وَهَيَا لِنَدَاءِ الْبَعِيدِ[11]) حقيقة كنداء بعيد المسافة، أو حكماً كنداء الأصم

---

(1) (**قوله: إذا دخل**) يعني إن كان زيد في الواقع داخلاً في الحكم المذكور.

(2) (**قوله: لم يخرج**) أي لم يجز اعتبار الخروج، وجعل «إلا» قرينة عليه؛ إذ الإخبار بخروج الداخل كذب.

(3) (**قوله: وإذا خرج**) أي إن كان في الواقع خارجاً.

(4) (**قوله: فكيف يخرج**) أي فكيف يمكن الحكم بخروجه، فإن إخراج الخارج تحصيل الحاصل، وقد مر في تفسير الاستثناء ما يغني عن هذا السؤال والجواب.

(5) (**قوله: داخل قبل الحكم**) الأولى أن يقول: الظاهر دخول زيد في الحكم وشموله له.

(6) (**قوله: وخارج بالحكم**) الأولى أن يقول: وخارجاً في اعتبار المتكلم حين الحكم. وقيل: إلا كما مر.

(7) (**قوله: أخرجت الحمار**) أي دلت، وأفادت خروجه.

(8) (**قوله: فلولا الإخراج**) أي فلولا قرينة الإخراج وعلامته أي «إلا».

(9) (**قوله: لتوهم الدخول**) للملازمة بين الحمار والقوم غالباً في وقت المجيء، ولقد أحسن حيث قال في المستثنى المتصل: لوجب الدخول، وفي المنقطع: لتوهم الدخول.

(10) (**قوله: ويا وأيا إلى آخره**) أقول: كون حروف النداء من النواصب مذهب المبرد، والجرجاني تبعه حيث قال: إنها نائبة عن الفعل المقدر الذي هو «أدعو» معنى وعملاً، وسيبويه وجمهور البصريين على انتصاب المنادي بالفعل المقدر على المفعولية له، وحروف النداء نائبة عنه معنى لا عملاً لخفتها، وكثرة استعمال المنادي ولحصول مد الصوت ورفعه بها.
وقال أبو علي: إنها أسماء الأفعال، وهو ضعيف مردود، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، لكن المقصود هنا هو المذهب الأول.

(11) (**قوله: لنداء البعيد**) قال ابن الحاجب: «يا» أعمها، أي استعمالاً؛ لأنه تستعمل لنداء القريب والبعيد، وتستعمل مذكورة ومحذوفة، ولا يحذف من حروف النداء سواها، ولا ينادي اسم الله =

والنائم والأبله.

(نَحْوُ: يَا عَبْدَ اللهِ[1]) مثال للمضاف.

(وَيَا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ) مثال لشبه المضاف.

(وَيَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي) مفعول «خذ»، والباء زائدة في المفعول.

(وَأَيَا عَبْدَ اللهِ وَهَيَا عَبْدَ اللهِ)

6 – (وأَيْ[2]).

7 – (وَالْهَمْزَةُ[3] لِنَدَاءِ الْقَرِيبِ[4]) حقيقة كنداء قريب المسافة، أو حكماً كنداء بعيد المسافة المفهم المستيقظ الذي يسمع النداء كقريب المسافة، وكنداء من يحضر بالبال دائماً كقول الشاعر:

أَسُكَّانَ نَعْمَانِ الأَرَاكِ[5] تَيَقَّنُوا ... بِأَنَّكُمْ فِي رَبْعِ قَلْبِيَ[6] سُكَّانُ[7]

فإن القائل نزل هؤلاء السكان لكثرة حضورهم بالبال منزلةَ قريبَ المسافةِ،

=

والاسم المستغاث، وأيها وأيتها إلا بها، ولا يقال: يرد على من جعل «يا» لنداء البعيد خاصة قولنا: يا الله، فإنه تعالى أقرب من حبل الوريد؛ لأنا نقول: جنابه تعالى، وإن كان في غاية القرب منا لكنا لغاية تدنسنا بعيد عنه تعالى لغاية تقدسه، ولإظهار هذا التواضع، وهو هضم النفس نقول: يا الله.

(1) (**قوله: نحو يا عبد الله**) مثل بثلاث أمثلة من المضاف، ومشابهه، والنكرة لظهور عمل النصب فيها بخلاف المنادي المفرد المعرفة، نحو: «يا زيد»، فإنه يبنى على الضم، فلا يظهر النصب في لفظه، وإن كان منصوباً محلاً بحرف النداء عند الجرجاني، فعدم ظهور النصب في المفرد المعرفة لم يمثل منه.

(2) (**قوله: أي**) بفتح الهمزة وسكون الياء.

(3) (**قوله: والهمزة**) المفتوحة.

(4) (**قوله: لنداء القريب**) لعله أراد بالقريب مقابل البعيد، فيشمل المتوسط أيضاً، فإن من القريب ما يتصف بأصل القرب من غير كمال، وهو المتوسط، و«أَيْ» مختصة به، ومنه ما يتصف بالقرب الكامل، وهو الأقرب، والهمزة موضوعة له، كذا حقق في بعض شروح الكافية.

(5) (**قوله: نَعْمَان الأراك**) بفتح النون وسكون العين اسم موضع معين في ناحية الطائف.

(6) (**قوله: ربع قلبي**) أي وسطه، ولا بد من فتح ياء المتكلم هنا لضرورة الشعر، كما لا يخفى على من له طبع سليم.

(7) نعمان الأراك: موضع في بلاد العرب، والربع: المنزل.

ومسافتهم عنه بمراحل، وناداهم بالهمزة كنداء القريب.

(نَحْوُ: أَيْ عَبْدَ اللهِ وَا عَبْدَ اللهِ لَكِنَّ الْهَمْزَةَ لِنَدَاءِ الأَقْرَبِ).

{النواصب}

(النَّوْعُ الْخَامِسُ[1]: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ).

1 - (أَنْ[2]) مرفوع المحل على البدلية، أو مبتدأ[3] محذوف الخبر، أي منها: «أَنْ»، أو خبر مبتدأ محذوف، أي أحدها: «أَنْ»، أو منصوب المحل بتقدير الفعل الناصب، أي أعني «أَنْ» (لِلاسْتِقْبَالِ[4]) أي لتخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال.

(نَحْوُ: أُرِيدُ أَنْ أَخْرُجَ).

2 - (وَلَنْ[5]: لِتَأْكِيدِ[6] نَفْيِ الاسْتِقْبَالِ) أي هي لتأكيد[7] نفي الاستقبال، أو لن

(1) (قوله: النوع الخامس) ولقد أحسن في هذا الترتيب حيث عقب نواصب الاسم بنواصب المضارع.

(2) (قوله: أن) وهو الأصل من نواصب المضارع وأقواها، ولقوته تعمل النصب مضمراً أيضاً دون باقيها تقول: أسلم حتى تدخل الجنة، ولذا قدمها على البواقي.

(3) (قوله: مبتدأ) أي بتأويل هذا اللفظ، وكذا لا بد منه في البدلية وكونه خبراً، وفي جعله منصوباً بـ«أعني»، كما لا يخفى.

(4) (قوله: للاستقبال) الأولى بل الواجب جعله صفة لـ«أن» أي «أن» الكائنة للاستقبال احترازاً عن «أن» التفسيرية، فإنها ليست ناصبة، وجعله خبر المبتدأ محذوف، أو لـ«أن» غير صحيح؛ إذ يفيد الكلام حينئذ كون «أن» مطلقاً ناصبة، وليس كذلك.

(5) (قوله: ولن) قال سيبويه: إنه حرف برأسه، وهو الصحيح؛ إذ الأصل في الحروف عدم التصرف.
وقال الخليل: أصله «لا أن»، فخفف كأيش في أي شيء.
وقال الفراء: أصله لا، فأبدل الألف نوناً.

(6) (قوله: للتأكيد) أي لنفي الفعل في الزمان المستقبل على وجه التأكيد والمبالغة، وزعم أنها لتأبيد النفي باطل يدل على بطلانه مثال المتن، وهو قوله تعالى حكاية عن ولد يعقوب صلى الله عليه وسلم: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ (يوسف: 80)؛ إذ تعليق نفي البراح والزوال عن الأرض بإذن الأب ينافي تأبيده، كما لا يخفى.

(7) (قوله: أي هي لتأكيد إلى آخره) إشارة إلى أنه يجوز جعل الظرف خبر المبتدأ محذوف، وذلك حق هنا؛ إذ ليس ما عدا «لن» التأكيدية أخرى غير ناصبة حتى يجب جعله صفة لها احترازاً عنها بخلاف قوله: للاستقبال، فإنه لا بد أن يكون صفة، كما مر.

الكائنة[1] لتأكيد نفي الاستقبال.

(**نَحْوُ:** ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ ﴾ [2]).

3 - (**وَكَيْ: لِلتَّعْلِيلِ**) أي هي للتعليل، أي يدل على علية ما بعدها لما قبلها، وإن كان الأمر بالعكس بالنظر إلى الخارج.

(**نَحْوُ: جِئْتُكَ كَيْ تُعْطِيَنِي حَقِّي**) منصوب بـ«كي»، وفاعله مستتر فيه، وهو أنت، وياء المتكلم مفعوله الأول، و«حقي» مفعوله الثاني، فإن تصور إعطاء الحق علة الإقدام على المجيء كما أن وجود المجئ علة الإعطاء في الخارج.

4 - (**وَ«إِذَنْ» جَوَابٌ لِقَوْلِ الْقَائِمِ وَجَزَاءٌ لِفِعْلِ الْفَاعِلِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: إِذَنْ أُكْرِمَكَ لِمَنْ قَالَ: أَنَا آتِيكَ**).

{حروف الجوازم}

(**النَّوْعُ السَّادِسُ: حُرُوفٌ**[3] **تَجْزِمُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ، وَهِيَ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ**[4]).

1 - (**إن**[5]) مبتدأ، أو خبر، أو بدل، أو مفعول (**لِلشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ**[6]) أي هي

---

(1) (**قوله: أو «لن» الكائنة إلى آخره**) وعلى هذا التقدير يكون صفة موضحة لها الاحترازية لعدم وجود «لن» سوى هذه.

(2) يوسف: 80.

(3) (**قوله: النوع السادس حروف إلى آخره**) الأولى تقديم الجوازم على النواصب، كما في كتب الصرف؛ إذ النواصب ملحقة بها في إسقاط النونات، لكن لما ذكر المصنف نواصب الاسم أوّلاً في النوع الرابع كان المناسب ذكر نواصب المضارع عقيبها بلا فاصل، فلرعاية هذه المناسبة أَخَّر الجوازم عن النواصب.

(4) (**قوله: خمسة أحرف**) بشهادة التتبع والاستقراء.

(5) (**قوله: إن**) قدمها على سائر الجوازم تنبيهاً على أنها الأصل في عمل الجزم وأقواها فيه، وكفى شاهداً على قوتها عملها في فعل الشرط والجزاء دفعة واحدة، وجزم المضارع بها مقدرة، تقول: تدخل الجنة.

(6) (**قوله: للشرط والجزاء**) أي تدخل على فعلين مثلاً دلالة على اعتبار المتكلم.

الأول: سبباً وملزوماً.

والثاني: مسبباً ولازماً.

ويسمى الأول في اصطلاحهم شرطاً في اعتباره لتحقق الثاني.

ويسمى الثاني جزاء لترتبه في اعتقاده على الأول ترتب الجزاء أي العوض عن الفعل.

=

للشرط والجزاء، أي تدخل على جملتين[1] لتدل على أن الأولى: شرط أي علامة[2]، ومتعلقة للثانية، والثانية: جزاء أي مُرَتَّبَة[3] على الأولى، ومتعلقة بها.

(**نَحْوُ: إِنْ تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ**[4]).

2 - (**وَلَـــمْ: لِنَفْـــي الْمَاضِـــي بَعْـــدَ نَقْلِـــهِ**[5] **مِـــنَ**

=

وقولنا: على اعتبار المتكلم تنبيه على أنه لا يلزم أن يكون الأول سبباً حقيقيّاً للثاني لا خارجاً، ولا ذهناً، بل يكفي اعتبار المتكلم بينهما علاقة بها يصح عنده أن يوردهما في صورة السبب والمسبب، بل الملزوم واللازم، وإن كان بينهما نوع تخالف مثلاً يجوز أن يقال: إن تشتمني أكرمك فبما حققنا استغنيت عن بيان الشارح معنى الشرط والجزاء.

(1) (**قوله: أي تدخل على الجملتين**) ويجب أن تكون الأولى فعلية دون الثانية.
وأما قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ (التوبة: 6) فمن باب الإضمار إلى آخره، ولـذا قالوا: يلزمها الفعل لفظاً أو تقديراً خلافاً للكوفيين، فإنهم جوزوا كون الأولى اسمية كالثانية، ويحملون الآية على ظاهرها.

(2) (**قـــوله: أي علامة**) نعم ما قاله حيث أشار به إلى أنه لا يجب أن يكون شرطاً حقيقيّاً، بل علامة اعتبرها المتكلم شرطاً وسبباً للثانية، كما مر.

(3) (**قوله: أي مرتبة**) ترتب الجزاء، أي العوض على الفعل.

(4) (**قـــوله: إن تـــأتني أكرمك**) اعلم أن «إن» لها صدر الكلام لدلالتها على نوع من أنواع الكلام، فتجعل في أوله دلالة من أول الكلام عليه.
وأيضاً تختص بالاستقبال حتى لو دخل على الماضي تجعله مستقبلاً، ثم إن كان الشرط والجزاء مضارعين كالمثال المذكور أو الشرط وحده، نحو: إن تأتني فقد أكرمتك، فالجزم واجب في المضارع لاتصال الجازم، وصلاحية المضارع الجزم، وعدم المانع عنه، وإن كان الأول ماضياً، والثاني مضارعاً، ففيه الوجهان للجزم لوجود الجازم، والرفع لضعفه بسبب تغيير المعمول، تقول: «إن جاءني زيد فأكرمه» بالجزم والرفع، وللشرط والجزاء وجوه أخر لا يليق بيانها بهذا المختصر.

(5) (**قوله: لنفي الماضي بعد نقله إلى آخره**) في هذه العبارة تعقيد توجب صعوبة فهم المراد؛ لأنه إن أراد بالماضي الزمان المخصوص على ما مشى عليه الشارح في تفسيره، فإرجاع الضمير في نقله إليه فاسد ضرورة، وإن أراد به الفعل المسمى بالماضي فكذلك لا معنى لنقله من المستقبل.
فعلى التقديرين: لا بد من إرجاع الضمير إلى المضارع المعلوم من السياق، فالمعنى على التقدير الأول: لنفي الحدث الواقع في الزمان الماضي بعد نقل المضارع من الدلالة على المستقبل إليه، أو إلى الدلالة عليه.
وعلى الثاني: لنفي الفعل الماضي بعد نقل المضارع من المستقبل إليه، أي إلى معناه.

=

الْمُسْتَقْبَلِ[1]) أي هي لنفي الفعل[2] الواقع في الزمان الماضي بعد نقل[3] ذلك الفعل من المستقبل إلى الماضي سواء استمر ذلك النفي[4] إلى حين المتكلم، أو لم يستمر[5].

(**نَحْوُ: لَمْ يَخْرُجِ الأَمِيرُ**).

3 - (**وَلَمَّــا: لِنَفْيِ الْمَاضِي**) أي لنفي الفعل الواقع في الماضي (**أَيْضاً**) مفعول مطلق لفعل محذوف، أي أي آضت[6] أيضاً، أي صارت «لَمَّا» في الحكم كـ«لَمْ» صيرورة.

(**وَفِــيهِ تَوَقُّــعٌ**[7] **وَانْتِظَارٌ**) كأنه قيل: ما الفرق بينهما؟ فأجاب بقوله: وفيه توقع

=

والعبارة الصحيحة الواضحة في إفادة المعنى المراد ما قاله ابن الحاجب في الكافية حيث قال: و«لَمْ» لقلب المضارع ماضياً.

(1) (**قوله: من المستقبل**) أقول: تخصيصه بالذكر يشعر بأن المختار عنده هو كون المضارع حقيقة في المستقبل مجازاً في الحال، وذلك خلاف ما عليه المحققون.

(2) (**قوله: لنفي الفعل**) أي الحدث.

(3) (**قــوله: الواقــع في الزمان الماضي بعد نقله**) أي نقل ذلك الحدث، هذا هو التقدير الأول من التقديرين اللذين ذكرناهما سابقاً، لكن الظاهر من كلامه: أنه جعل الضمير المجرور عائداً إلى الفعل المحذوف المراد به الحدث، وجواز إعادة الضمير إلى ما حذف من الكلام غير مسلم.
ولو سلم ذلك، لكنه ردئ لا يخرج الكلام عن التعقيد، فالأولى إرجاع الضمير إلى المضارع كما حققنا تأمل، والمتتبع الحق.

(4) (**قوله: سواء استمر ذلك النفي**) أي نفي الخروج في الماضي.

(5) (**قــوله: إلى حين التكلم أو لم يستمر**) إليه هذا إشارة إلى وجه من وجوه الفرق بين «لَمْ» و«لَمَّا» غير ما ذكره المصنف، وسيأتي الحقيقة.

(6) (**قوله: آضت**) تأنيث الضمير باعتبار كون المرجع حرفاً، والحرف من المؤنث السماعي.

(7) (**قوله: وفيه توقع**) لرفع توهم عدم الفرق الناشيء من قوله: أيضاً فالأولى، لكن فيه توقع، وجعله جواباً بالسؤال مقدر غير موجه، وهذا وجه آخر من وجوه الفرق بينهما، ومن وجوهه ما أشار إليه الشارح سابقاً، وههنا أيضاً بقوله: واستمر عدم خروجه إلى حين التكلم.
وحاصله: أن «لَمَّا» يفيد نفي الفعل على وجه الاستغراق، أي استغراق أزمنة الماضي من وقت الانتفاء إلى حين التكلم بخلاف «لَمْ»، فإنه لا يفيده، تقول: «ندم زيد ولم ينفعه الندم»، أي عقيب الندم من غير دلالة على استمرار عدم النفع إلى زمان التكلم، وتقول: «ندم زيد ولما ينفعه الندم» مستمرّاً إلى أن التكلم كذا سمع من الفصحاء، وقد يقال: إن «لَمَّا» مركب من «لَمْ» و«ما» النافية فحينئذ لا يبعد أن يكون الاستغراق مستفاداً من تأكيد «لَمْ» بـ«ما» النافية، كذا قرره

=

وانتظار، أي الفعل المنفي بِها وجوده مترقب إلى حين التكلم.

(**نَحْــوُ: لَمَّا يَخْرُجِ الأَمِيرُ**) أي ما خرج، واستمر عدم خروجه إلى حين التكلم وخروجه متوقع ومنتظر بعد بخلاف «لَمْ يخرج الأمير»، فإن معناه: ما خرج في الماضي، ومن الجائز أن يكون خارجاً حين التكلم، تدبر.

4 - (**وَلاَ لِلنَّهْــيِ**[1]) أي لنهي الفاعل المخاطب[2]، أو المتكلم، أو الغائب، والمفعول كذلك من الفعل وقبوله.

(**نَحْوُ: لاَ تَفْعَلْ**).

=

عصام الملة والدين.

ثم إن ما ذكر من الوجهين فرق بينهما بحسب المعنى.

ومن الفرق اللفظي بينهما جواز دخول أدوات الشرط على «لَمْ» دون «لَمَّا» نحو: إن لم تضرب ومن لم يضرب دون إن لما تضرب.

ومنه جواز حذف الفعل بعد «لَمَّا» اختياراً وضرورة، وبعد لم ضرورة فقط، تقول: «ندم زيد ولما»، ولا يقال ذلك في «لَمْ» إلا في الشعر نحو قوله:

احْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا ... يَوْمَ الأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمِ

أي إن لم تصل، ووجهوا ذلك بأن «ما» الزائدة في «لَمَّا» كالعوض عن الفعل المحذوف.

واعلم أن «لَمَّا» جاء بمعنى «إلا» الاستثنائية، نحو قوله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ (الطارق: 4)، وجاء سببية دالة على وجود الأول لوجود الثاني، وهي مختصة بالدخول على الماضي، وتسمى وجودية وسببية، والأوضح أنها حينئذ ظرف زمان نحو: «لما جاء زيد أكرمته».

(1) (**قوله: للنهي**) الأولى جعله صفة «لا» تقديره «لا» الكائنة للنهي احترازاً عن «لا» النافية، وجعله خبر «لا»، أو خبر محذوف ضعيف. وقد سبق منا نظير هذا، فتذكره.

والنهي: طلب الكف، أي منع الفاعل عن الفعل، ومنع المفعول عن قبوله، وقد فسر بطلب الترك.

(2) (**قوله: المخاطب إلى آخره**) يريد أنه ليس مختصاً بالمخاطب كالأمر بالصيغة، ولا مختصاً بالغائب كـ«لام» الأمر، بل يدخل على جميع أنواع المضارع معلومة كانت أو مجهولة، أشار إليها بقوله: «ولنهي المفعول كذلك» أي مخاطباً ومتكلماً وغائباً، وقوله: «نهي الفعل» ناظر إلى نهي الفاعل وقوله: «وقبوله» ناظر إلى نهي المفعول، أي الفاعل عن الفعل، والمفعول عن قبوله.

5 - (وَالـــلَّامُ لِلأَمْرِ[1] : نَحْوُ: لِيَفْعَلْ زَيْدٌ[2]) اللام للأمر، و«يفعل» مجزوم به، و«زيد» فاعله.

{أسـماء الـجوازم}

(الـــنَّوْعُ السَّابِعُ: أَسْمَاءٌ[3] تَجْزِمُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ عَلَى مَعْنَى «إِنْ») أي كائنة[4] على معنى «إن» الشرطية[5]، فالجملة الظرفية حال من فاعل «تجزم».

(وَهِيَ تِسْعَةُ أَسْمَاءَ[6]) بحكم الاستقراء والتتبع.

---

(1) (**قوله: واللام للأمر**) أي الكائنة للأمر، وهو اللام المطلوبة بها الفعل من الفاعل الغير المخاطب، ومن المفعول مطلقاً قبوله، فيدخل على المضارع المجهول غائباً أو مخاطباً أو متكلماً، وعلى المعلوم ما عدا جميع المخاطب مذكراً كان أو مؤنثاً؛ لأن لها صيغة مخصوصة تسمى الأمر بالصيغة، وهي مكسورة وضعاً، وفتحتها لغة، وقد تسكن بعد الواو والفاء و«ثم» نحو قوله تعالى: ﴿ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ ﴾ (النساء: 102)، ونحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ ﴾ (الحج: 29).

(2) (**قـــوله: ليـــضرب زيد**) مثل من الغائب المبني للفاعل إشارة إلى كونه أكثر من سائر مدخولاته، وجاء في قوله عليه الصلاة والسلام: «ولتأخذوا مصافكم» أمراً لمخاطبين ولغائبين دلالة للام على الغائبين، والتاء على المخاطبين.

(3) (**قـــوله: النوع السابع أسماء إلى آخره**) لا يخفى حسن هذا الترتيب، فإنها في عمل الجزم فروع لـ«إن» الشرطية، فاللائق بحال الفرع التأخير عن الأصل.

(4) (**قوله: كائنة**) الأولى مشتملة كما فسرنا.

(5) (**قـــوله: على معنى «إن» الشرطية**) حال عن المستتر العائد إلى الأسماء، أي تعمل الجزم حال كونها مشتملة على معنى «إن»، والمقصود بها تقييد عملها بحال الاشتمال المذكور احترازاً عن حال عدم الاشتمال على معناها، فإنها غير عاملة حين عدم الاشتمال، فإن بعضاً منها جاءت موصولة واستفهامية أيضاً كـ«ما» و«من»، وبعضها جاءت استفهامية كـ«متى» و«أين»، وليست بعاملة لعدم اشتمالها حينئذ على معنى «إن» الجازمة، ثم إنه إن اعترض عليه بـإن إذا أيضاً متضمنة لمعنى «إن» الشرطية مع أنها غير جازمة؟

أجيب: بأنها لكونها غير راسخة في تضمن معنى «إن» الشرطية لا عراقة لها فيه يدل على ذلك مجيء الجملة الاسمية في جوابها بغير فاء بخلاف هذه الأسماء، فإنها قوية راسخة في معنى الشرط، وتضمنها معنى «إن» الشرطية، فإنها لقوتها فيه تعمل الجزم، وإذا لضعفها فيه لا تعمل؛ إذ عملها ثمرة تضمنها لمعنى «إن» الشرطة.

(6) (**قوله: وهي تسعة أسماء**) بحكم الاستقراء والتتبع. وإعمال كيفما وإذا الجزم شاذ، فلا يردان على الحصر؛ إذ المقصود حصر الأسماء الجازمة سماعاً على الدوام.

1 - (**مَنْ**[1]) مبتدأ، أو خبر، أو بدل، أو مفعول.

(**نَحْوُ: مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِب**) أَيْ أَيَّ إنسان[2] تضرب أضرب أنا.

فـ«من»: اسم شرط منصوب المحل بـ«تضرب»[3].

و«تضرب»: فعل الشرط.

و«أضرب»: جزاء الشرط[4]، وكلاهما مجزوم به.

وإنما استعمل في موضع «إن» الشرطية؛ لأنه قُصِدَ العموم مع الإيجاز في متعلق الضرب، ولا عموم في «إن»؛ لأن عد الجزئيات غير ممكن، فتركوا، ووضعوا في موضعها لفظاً من الأسماء العامة، فحصل العموم مع الإيجاز.

(**وَمَنْ يُكْرِمْنِي**[5] **أُكْرِمْهُ**) فـ«من»: اسم الشرط مرفوع المحل مبتدأ.

و«يكرم» فعل الشرط.

و«أكرم» جزاء الشرط، والمجموع خبر المبتدأ[6].

---

(1) (**قوله: من**) أي من الشرطية؛ إذ هي الجازمة للمضارع، وهو وإن كان اسماً إذا أريد به معناه، لكن يراد به ههنا اللفظ دون المعنى، فيكون في معنى هذا اللفظ أيضاً، وهو معرفة، ولذا صح جعله مبتدأ.

(2) (**قوله: أي أي إنسان إلى آخره**) فسره به إشارة إلى أن «من» مختصة بذوي العلم، وكفى شاهداً على صدق هذا ما قاله الشيخ الرضي: إن «من» في جميع وجوهها لذوي العلم، ولا يقع على ما لا يعلم إلا تغليباً، نحو قوله تعالى: ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾ (النور: 45).

(3) (**قوله: منصوب المحل بـ«تضرب»**) أي بأنه مفعول به لفعل الشرط، قدم لاقتضاء أدوات الشرط صدارة الكلام، وكونه معمولاً لفعل الشرط دون فعل الجزاء مع أنه أيضاً طالب للمفعول مذهب الأكثرين، وأجاز بعض كونَهُ معمولاً لفعل الجزاء، وحذف معمول الشرط، لكن الصحيح هو الأول، كذا في الرضي.

(4) (**قوله: وأضرب جزاء الشرط**) ومفعوله ضمير محذوف عائد إلى «من» والتقدير: «أضربه».

(5) (**قوله: ومن يكرمني إلى آخره**) واعلم أن «من» جاءت:

1 - شرطية كما في هذين المثالين.

2 - وموصولة نحو «أكرمت من جاءني».

3 - واستفهامية، نحو: «من أبوك؟ ومن ضربت؟».

4 - وموصوفة بجملة غالباً، نحو: «من زارني قد أكرمته»، والموصوفة بالمفرد قليل.

(6) (**قوله: والمجموع خبر المبتدأ**) هذا مذهب البعض من النحاة، وفيه ثلاث مذاهب أخر حيث قالوا: =

2 - (وَأَيٌّ[1] : نَحْوُ: أَيّاً تَضْرِبْ أَضْرِبْ) أَيْ أَيَّ شيء[2] تضرب أضرب، فالتنوين عوض عن المضاف إليه[3].

و«أيّاً»: مفعول «تضرب»[4] مقدم عليه لاقتضائه[5] صدر الكلام.

و«تضرب» فعل الشرط.

و«أضرب» جزاء الشرط.

=

إذا كان اسم الشرط مبتدأ، فعلى أربعة مذاهب خبره: إما الشرط والجزاء معاً، أو الجزاء فقط، أو الشرط وحده، أو هو مبتدأ لا خبر له.

(1) **(قوله: وأي)** للمذكر، وكذا أية للمؤنث، وكل منهما كما جاءت شرطية جاءت:

1 - موصولة: نحو: «اضرب أيهم أو أيتهن لقيته».

2 - واستفهامية: نحو: «أيهم أخوك؟ أو أيتهن أختك؟».

3 - ومعرفة موصوفة في النداء خاصة: نحو: «يا أيها الرجل، ويا أيتها المرأة».

وأجاز الأخفش كونها نكرة موصوفة أيضاً، نحو: «مررت بأي معجب لك».

4 - وجاءت صفة: نحو: «مررت برجل أي رجل» بمعنى كامل في الرجولية، لكن الجازمة للمضارع، هي الشرطية مطلقاً أي بدون «ما» نحو: «أياً تضرب أضرب» أو معها نحو: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ (الإسراء: 110).

(2) **(قوله: أي أي شيء)** فسره إشارة إلى أنه غير مختصة بذوي العلم، بل يستعمل فيهم وفي غيرهم، وليس كـ«من» في اختصاصه بذوي العلم، وأيضاً ليس كـ«ما» في اختصاصه بغير ذوي العلم غالباً، بل أعم استعمالاً منهما، كذا حقق في المطولات.

(3) **(قـــوله: فالتنوين عوض عن المضاف إليه المحذوف)** لأن «أياً» مما التزم فيه الإضافة إلى المفرد التي هي من أقوى خواص الاسم المعرب، ومن ثمه صار معرباً من بين سائر أسماء الشرط.

قال الشيخ الرضي: التزم في «أي» الإضافة؛ لأن وضعها ليفيد بعضاً من كل، فإذا حذف المضاف إليه، فإن لم يكن مقدراً لم يعرب كما في النداء، وإن كان مقدراً بقي على إعرابه، انتهى، وههنا المضاف إليه مقدر بقرينة تعويض التنوين عنه، فلا بد أن يكون أي في المثال معرباً لا مبنيّاً.

(4) **(قـــوله: وأياً مفعول تضرب)** أي لفعل الشرط لا الجزاء على ما هو مذهب الأكثرين كما عرفت في «من تضرب أضرب»، وهو منصوب لفظاً لما مر من أنه معرب.

(5) **(قوله: قدم عليه لاقتضائه إلى آخره)** وكذا جميع أسماء الشرط لدلالتها على نوع مخصوص من أنواع الكلام، فالتزم تقديمها دلالة من أول الأمر على ذلك، ولكن الشارح فات هذا البيان في موضعه، فإنه كان عليه أن يتعرض له في بحث «من»، ويسكت في البواقي إحالة على السابق كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام.

و«أي»: مرفوع المحل مبتدأ[1]، وكلاهما مجزوم به، والمجموع خبر المبتدأ.

(**وَأَيُّهُمْ**[2] **يَأْتِنِي أُكْرِمْهُ**) فـ«أيهم»: اسم الشرط مرفوع المحل مبتدأ.

و«يأتني»: فعل الشرط.

و«أكرمه»: جزاء الشرط، وكلاهما مجزوم به، والمجموع خبر المبتدأ.

3 - (**وَمَـــا**[3] **: نَحْـــوُ: مَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ**[4]) فـ«ما»: اسم الشرط منصوب المحل

---

(1) (**قـــوله: أو مرفوع المحل مبتدأ**) هذا خطأ فاحش لا ينبغي أن يصدر من المتعلم المبتدئ فكيف بالعالم الفاضل، فإن «أياً» في المثال الأول لا يصح أن يكون مبتدأ بحال، بل يكون مفعولاً منصوباً لا محالة، كما ستحقق على أنه قد مر أنه معرب، فعلى فرض تسليم كونه مبتدأ يكون مرفوعاً لفظاً لا محلاً كما في المثال الثاني، وكذا «من» في المثال الأول لا يصلح للابتدائية، والشارح قد أصاب هناك حيث ترك التعريض بجعل «من» مبتدأ في المثال الأول نعم كل منهما في المثال الثاني مبتدأ، وفي الأول مفعول لفعل الشرط، ولذا مثل لكل منهما بمثالين الأول: للمفعولية، والثاني: للابتدائية.

(2) (**قوله: وأيهم إلى آخره**) وإنما اضاف إلى ضمير الجمع تنبيهاً على أن المضاف إليه لـ«أي» لا بد أن يكون متعدداً لما نقلنا لك من كلام الرضي إن وضعها ليفيد بعضاً من كل، ومن هنا يعلم أنه لم يرد المصنف بضمير الجمع خصوص الجمع كما يفهم في بادئ الرأي، بل أراد به مطلق التعدد، ولو كان اثنين تقول في الإضافة إلى المظهر، أي هذه الرجال وأي القوم وأي الرجلين يكرمني أكرمه، نعم أجازوا إضافته إلى المفرد النكرة أيضاً، نحو: «أي رجل»؛ لأن النكرة لاشتراكه بين كثير من الأفراد في حكم المتعدد، فجاز إضافته إلى المتعدد.

(3) (**قـــوله: ومـــا**) أي «ما» الاسمية الشرطية؛ إذ هي الجازمة، فإنها جاءت حرفية كالنافية والكافة والزائدة والاسمية كما جاءت شرطية كما في مثال المتن.

جاءت موصولة: نحو: «عرفت ما صنعت».

واستفهامية: نحو: «ما عندك؟ وما فعلت؟».

وموصوفة: إما بمفرد: نحو: «مررت بما معجب لك» أي بشيء معجب لك، أو بجملة: نحو:

رُبَّمَـــا تَكْـــرَهُ الـــنُّفُوسُ مِـــنَ الأَمْـــرِ لَـــــهُ فَـــــرْجَةٌ كَحَــــلِّ العِقَـــــال

وتامة غير محتاجة إلى صلة أو صفة بمعنى شيء منكراً عند أبي علي الفارسي وبمعنى الشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ (البقرة: 271) أي نعم شيئاً أو نعم الشيء هي وصفة نحو «أضربه ضرباً ما أي ضرب كان».

ثم اعلم أن «ما» في جميع وجوهها يستعمل في غير ذوي العلم غالباً، وفيهم قليلاً.

(4) (**قـــوله: نحو «ما تصنع أصنع»**) هذا مثال لكون ما مفعولاً به، والأولى أن يمثل أيضاً مما يصلح أن يكون مبتدأ كما في من وأي نحو: «ما تفعله أفعله»، لكن تركه اكتفاء بما ذكر فيهما اختصاراً، ولا يصلح أن يكون ما في هذا المثال مبتدأ أو قول الشارح فيما بعد.

مفعول «تصنع» مقدم عليه لاقتضائه صدر الكلام.

و«تصنع»: فعل الشرط.

و«أصنع»: جزاء الشرط، وكلاهما مجزوم به، أو مرفوع المحل[1] مبتدأ.

وتصنع وأصنع جملة شرطية خبر المبتدأ.

4 - **(وَمَتَى[2]: نَحْوُ: مَتَى تَأْتِنِي أُكْرِمْهُ)** «متى»: اسم الشرط منصوب المحل، ظرف «تأتني[3]» قدم عليه لاقتضائه صدر الكلام.

5 - **(وَمَهْمَا[4]: نَحْوُ: مَهْمَا تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ).**

---

(1) **(قوله: أو مبتدأ مرفوع المحل إلى آخره)** خطأ يحض كما إن جعل أي في المثال الأول مبتدأ خطأ، وذلك لأن الضابطة في الأسماء الثلاثة المذكورة هي أنه إن كان فعل الشرط والجزاء كلاهما مقتضيين أو أحدهما مقتضياً للمفعول به كانت الأسماء المذكورة مفعولاً لفعل الشرط في الأول، ويقتضي المفعول في الثاني، وإن لم يكن شيء منهما مقتضياً لذلك أو لم تكن الأسماء الثلاثة مدخولة لحروف الجر ولا للمضاف تكون مبتدأ، ومجموع الشرط والجزاء أو الجزاء خبر عنها كما في قول المصنف «من يكرمني أكرمه» و«أيهم يكرمني أكرمه» وإن كانت مدخولة لحروف الجر تكون مجرورة بها، والجار والمجرور صلة الشرط، ويقدر للجزاء صلة على نحوه نحو «بمن تمرر أمرر به»، وإن كانت في حيز المضاف نحو: «غلام من تضرب أضرب» و«غلام من يكرمني أكرمه» كان حكم المضاف إلى الأسماء المذكورة حكمها في كونها مفعولاً أو مبتدأ أو مجروراً بحرف الجر، فعلم من الضابطة المذكورة أن ما قاله الشارح في الموضعين السابقين خطأ بلا ريب. هذا إذا كانت شرطية.

وأما إذا كانت استفهامية فإن وقع بعدها اسم أو فعل مشتغل عنه بضميره فمبتدأ ما بعده خبره، نحو: «من ربك؟» و«ما دينك؟» و«من ضربته؟» و«ما فعلته؟» وإن وقع بعدها الفعل الغير المشتغل عنه بضميره، نحو: «من ضربت؟» و«ما صنعت؟» فمفعول به لذلك الفعل، قدم عليه لاقتضائه الصدارة.

(2) **(قوله: ومتى)** أي متى الشرطية. وقد تلحق بآخرها «ما» تقول: «متى ما»، وعلى كلا الوجهين هي لعموم الزمان مع الإيجاز. وجاءت «متى» استفهامية أيضاً، فيستفهم بها عن زمان الفعل، نحو: «متى القتال؟» و«متى ضربت زيداً؟».

(3) **(قوله: ظرف تأتني)** أي مفعول فيه لفعل الشرط والجزاء كما هو مذهب الأكثرين.

قال الرضي: والعامل في الظروف المتضمنة لمعنى الشرط سوى إذا هو الشرط عند الأكثرين، وفي إذا الجزاء عندهم انتهى، وقس عليه الظروف الباقية.

(4) **(قوله: ومهما)** وهي لم تستعمل إلا شرطية، لكن استعمل استعمال «ما» الشرطية، أي لعموم ما لا يعقل، وهو الأكثر، وحكمها حينئذ في الإعراب حكمها. ومن ههنا يعلم أنه لو ذكرت بجنب ما بلا فاصل لكان النظم أحسن.

=

6 - (**وَأَيْنَ**[1] : **نَحْوُ: أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ**).

فـ«مهما»: اسم الشرط منصوب المحل ظرف «تكن» قدم عليه لاقتضائه صدر الكلام.

7 - (**وَحَيْثُمَا**[2] : **نَحْوُ: حَيْثُمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ**).

8 - (**وَإِذْمَا: نَحْوُ: إِذْمَا تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ**).

9 - (**وَأَنَّي**[3] : **نَحْوُ: أَنَّي تَفْعَلْ أَفْعَلْ**[4]).

=

وقد تستعمل بمعنى متى وحينئذ إعرابها كإعراب الظروف، وسيأتي بيان إعرابها ثم الصحيح أن مهما كلمة أصلية؛ إذ الأصل في الحروف والأسماء الغير المتمكنة عدم التركيب.

وقيل: أصلها «ما» زيدت عليها «ما» أخرى، فصار «ما ما» قلبت الألف المتوسطة هاء، فصار «مهما»، ويؤيده كثرة استعمالها بمعنى «ما».

(1) (**قـــوله: أيـــن**) وقد تلحق بآخرها «ما»، وعلى كلا الوجهين جازمة إذا كانت متضمنة لمعنى إن ومفيدة لعموم المكان، نحو: «أين أو أينما تكن أكن» أي في أي مكان تكن أنت أكن فيه، وجاءت مجردة عن «ما» للاستفهام عن مكان الفعل، نحو: «أين زيد؟» و«أين صليت؟».

(2) (**قوله: وحيثما إلى آخره**) اعلم أن «حيثما» و«أنى» بمنزلة «أين» في عموم المكان و«إذ ما» بمنزلة «متى» في عموم الزمان، فالأنسب ذكر الظروف الزمانية مرتبة أيضاً.

واعلم أيضاً أنهما إذا كانا مجردين عن ما ليستا من الأسماء الجازمة لعدم تضمنها لمعنى الشرط، بل هما حينئذ مما التزم فيه الإضافة المنافية للتضمين المذكور وبعد لحوق «ما» الكافة عن الإضافة بهما صلحت لذلك.

(3) (**قـــوله: وأنى**) أي أنى الشرطية؛ إذ هي الجازمة للمضارع، وهي بمنزلة أين شرطاً واستفهاماً، وما جاءت بمعنى كيف، نحو قوله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡ﴾ (البقرة: 223) أي كيف شئتم بشرط أن يكون المأتى به جانب القبل.

واعلم أن الأسماء الثلاثة الأول لا تكون ظروفاً قط، وقد ذكرنا ضابطة إعرابها.

وأما الظروف فضابطة إعرابها هي إن كانت شرطية كما في أمثلة المتن تكون منصوبة بتقدير «في» مفعولاً فيه لفعل الشرط، ويقدر للجزاء لفظة فيه عند الأكثرين وبالعكس عند بعض.

وإن كانت استفهامية فإن وقع بعدها الفعل نحو «متى جئت؟» و«أين جلست؟» فكذلك المفعول فيه لذلك الفعل منصوب به بتقدير «في»، وإن كان بعدها اسم تكون الظروف خبراً مقدماً عليه لاقتضائه الصدارة.

(4) (**قوله: أنى تفعل أفعل**) إن كان بمعنى ما فهو مفعول به لفعل الشرط، وإن كان بمعنى متى فمفعول فيه.

{أسماء النكرات}

(**النَّوْعُ الثَّامِنُ: أَسْمَاءُ**[1] **تَنْصِبُ أَسْمَاءَ نَكِرَاتٍ**) صفة «أسماء» نصبه بالكسر؛ لأنه جمع سالم مؤنث (**عَلَى التَّمْيِيزِ**[2]) أي نصباً كائناً على التمييز[3]، فهو مفعول مطلق مجازي[4].

(**وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَسْمَاءَ**).

(**الأَوَّلُ: عَشَرَةٌ**[5]: **إِذَا رُكِّبَتْ**[6] **مَعَ أَحَدٍ**[7]) أي تنصب «عشرة» أسماء نكرات

---

(1) (**قوله: النوع الثامن أسماء إلى آخره**) الأحسن في ترتيب ذكر هذا النوع عدها عقيب الحروف الناصبة للاسم لمناسبتهما في نصب الأسماء.

(2) (**قوله: على التمييز**) وهو في اصطلاحهم: ما يرفع الإبهام عن مفرد كما في تمييز أسماء العدد أو عن نسبة في الجملة، نحو: «طاب زيد نفساً»، وهو نكرة دائماً، وما جاء في الأشعار معرفة فشاذ من ضرورة الشعر.

(3) (**قوله: أي نصباً على التمييز**) الأولى نصباً كائناً على التمييز، فافهم.

(4) (**قوله: فهو مفعول مطلق مجاز**) صفة للمفعول المطلق الحقيقي المحذوف.

(5) (**قوله: الأول عشرة إلى آخره**) اعلم أن أصول أسماء العدد اثنى عشر لفظاً الواحدة إلى العشرة ومائة وألف والبواقي مفرعة عنها: إما بالتثنية والجمع حقيقة أو حكماً، نحو مائتين وألفين ومآت وألوف وعشرين وأخواته أو بالتركيب التضمني كأحد عشر إلى تسعة عشر أو بالعطف، نحو أحد وعشرون إلى تسعة وتسعين. ثم إن في كل منها إبهاماً باعتبار المعدود يقتضي تمييزاً برفعه إلا الواحد والاثنين استغناء عنه بما يدل بمادته على جنس المعدود وبهيئته على العدد نحو عندي رجل أو رجلان مثلاً، فتمييز الثلاثة إلى العشرة مجموع، ومجرور بإضافتها إليه ومميز مائة وما فوقها إلى غير النهاية مفرد مجرور بالإضافة أيضاً وتمييز ما بين العشرة والمائة مفرد منصوب لتعذر الإضافة، والعامل في نصبه هي الأعداد المذكورة. وأما كون بعضها من العوامل السماعية وبعضها من القياسية فغير مفهوم من كلامهم بل مما انفرد به المصنف، وذلك تفرقة من غير فارق.

(6) (**قوله: إذا ركبت**) العشرة.

(7) (**قوله: مع أحد إلى آخره**) أي تركيباً تضمنياً بتقديم الواحدة على العشرة. ولا يخفى أن هذا صريح في أنه زعم أن ناصب التميز هو لفظ عشرة وحدها، لكن وقت تركيبها مع واحد من الوحدات لا المجموع المركب، وليس كذلك، بل العامل الناصب له هو المجموع. فالصواب: أن يقول: الأول نوع المركب التعدادي التضمني، هذا وقد يقال على تقدير تسليم ما زعمه الصواب الأول عشرة إذا ركبت مع أحد أو اثنين إلى تسع، أو يقول الأول عشر إذا ركب مع أحد إلى تسعة.

=

على التمييز إذا ركبت «عشرة» مع «أحد»، فـ«إذا» منصوب المحل على الظرفية لتنصب المقدر بقرينة المقام، يقال في المذكر:

أحد[1] عشر رجلاً.

واثنا عشر رجلاً.

وثلاثة عشر رجلاً.

وأربعة عشر رجلاً إلى تسعة عشر رجلاً.

ويقال في المؤنث: إحدى عشرة امرأة.

=

أقول: يمكن أن يجاب عنه بأنه لم يلاحظ خصوص التذكير والتأنيث، بل أراد لفظ العشرة مطلقاً، تأمل.

(1) (**قوله: يقال في المذكر: أحد إلى آخره**) اعلم أن الأصل في كل شيء كون المؤنث منه بعلامة التأنيث والمذكر منه بدونها، فواحد واثنان من أسماء العدد باقيان على هذا الأصل. وأما باقي الوحدات من الثلاثة إلى العشرة: فعلى عكس سائر الأشياء هذا في حالة إفرادها.

وأما في حالة تركيب العشرة مع ما دونها فيقال في المذكر: أحد عشر رجلاً، واثنا عشر رجلاً تنبيهاً بتذكير الجزأين معاً على ما هو الأصل في غير أسماء العدد وفيما فوقهما يقال: ثلاثة عشر رجلاً إلى تسعة عشر رجلاً بتأنيث الجزء الأول بقاء له على حالة الإفراد وتذكير الثاني كراهة اجتماع علامتي التأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة، ويقال في المؤنث: إحدى عشرة واثنتا عشرة امرأة بتأنيث الجزئين معاً كما هو الأصل فيما عدا الأعداد، ويقال فيما فوقهما ثلاث عشرة امرأة إلى تسع عشرة بتذكير الأول بقاء له بحاله قبل التركيب، وتأنيث الثاني لحصول الفرق بينهما بالجزء الأول، فعاد الثاني إلى ما هو الأصل في سائر الأشياء.

وههنا فوائد لا بد من التنبيه عليها:

أحدها: أن تميماً يكسرون الشين من عشرة في جميع تراكيب المؤنث تحرزاً من توال أربع فتحات أو خمس مع ثقل التركيب والحجازيون يسكنونها لذلك، وهي اللغة الفصيحة؛ إذ السكون أخف وجاء فتحها قليلاً.

وثانيها: أن كلا جزئي المركبات التضمنية مبنيان على الفتح إلا اثنا عشر واثنتي عشرة، فإن الجزء الأول منهما معرب لمشابهته بالمضاف في سقوط النون عند التركيب.

وثالثها: أن الأصل في ثماني عشر فتح الياء على طبق نظائره في فتح الأول وجاز إسكانها للتخفيف تشبيهاً بمعد يكرب، وشذ حذفها مع بقاء النون على الكسر وجعلها مفتوحاً لكن الثاني أولى.

ورابعها: أن لفظ أحد مرادف واحد ومخففة بحذف الألف، وتبديل كسرة الحاء فتحة وقلب الواو همزة وأحدى مؤنثة وهما الواقعان جزء المركب لا واحد وواحدة لخفتهما ونقل التركيب.

واثنتا عشرة امرأة.

وثلاث عشرة امرأة.

وأربع عشرة امرأة إلى تسع عشرة امرأة.

وإنما قال: إذا ركبت مع «أحد»؛ لأنها إذا لم تركب تضاف إلى تمييزه، وتجره نحو: عشرة رجال.

(أَوِ اثْنَيْنِ إِلَى تِسْعَةَ[1]، نَحْوُ: عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً).

(وَالثَّانِي: كَمْ[2] لِلاسْتِفْهَامِ[3]، نَحْوُ: كَمْ رَجُلاً عِنْدَكَ[4]).

---

(1) (**قوله: أو اثنين إلى تسعة**) وقد وجدت في بعض نسخ المتن بعد هذا الكلام وعشرون إلى تسعين، فأثبت هذا القول من المصنف لا بد أن يراد وعشرون وأخواته إذا ركبت كل منها مع الوحدات بالعطف عليها لا مطلقاً أعم من أن يكون منفردة أو مركبة معها؛ لأن المصنف عد العقود المنفردة من العوامل القياسية، فكيف يصح عدها من السماعية أيضاً وبعد يرد على ما في هذه النسخة أنه لا يجوز اعتبار عشرة وعشرون كليهما عاملاً واحداً والتعبير عنهما بالأول بل ينبغي أن يقول في الإجمال: وهي خمسة أسماء الأول عشرة والثاني عشرون وأن يمثل منه أيضاً مع أن في عد العقود في حالة التركيب من العوامل السماعية وفي حالة الإنفراد من القياسية مما لا يظهر له وجه وجيه، فالنسخة الصحيحة هي التي كان متروكاً فيها ذلك القول إشعاراً ورمزاً إلى أنه اعتبر عشرين وأخوانه منفردة ومركبة مع الآحاد من العوامل القياسية.

(2) (**قوله: والثاني: كم**) بفتح وسكون.

(3) (**قوله: للاستفهام**) أي للسؤال عن العدد المسؤول عنه، والظرف المستقر صفة كم أي كم الكائن للاستفهام احترازاً عن كم الخبرية، كما سيشير إليه الشارح.

(4) (**قوله: كم رجلاً عندك**) كم اسم استفهام مبتدأ بدون تأويله بالمعرفة بناء على ما ذهب إليه سيبويه من جواز وقوع أسماء الاستفهام مبتدأ مع نكارتها.

وقيل: معرفة؛ لأنه في تأويل المعرفة أي هذا العدد أو ذلك العدد من الرجال عندك.

وقيل: إنه مخصوص بالتمييز رجلاً منصوب تمييز له عندك ظرف مستقر خبره والناصب للتمييز هو كم؛ لأنه تام بالتنوين المقدر، وإنما اقتضى التمييز؛ لأنه سؤال عن عدد الشيء، فلا بد من ذكره بعده تميزاً وبياناً لجنس المعدود على قياس أسماء العدد، ولا يكون تمييز كم الاستفهامية إلا مفرداً منصوباً؛ لأنه لما كان للعد حمل على العدد الوسطى منه في أفراد التمييز ونصبه إذ خير الأمور أوسطها ووجه أيضاً بأنه لما كانت الخبرية مقدمة جعل تمييزها كالطرفين؛ إذ الطرف مقدم على الوسط، فجعل تمييز الاستفهامية مثل تمييز الوسط فرقاً بينهما.

وإنما قال: للاستفهام؛ لأن «كم» الخبرية[1] تضاف إلى تمييزه، وتجره[2]، نحو: كم رجلٍ عندي[3]، أي كثير من

(1) (**قوله: لأن كم الخبرية إلى آخره**) سميت بها؛ لأن الجملة المصدرية بها خبرية.
فإن قيل: تصريحهم بأن كم الخبرية لإنشاء التكثير ينافي كون تلك الجملة خبرية؟
أجيب: بأن كونها لإنشاء التكثير لا يخرج الكلام المصدر بها عن الخبرية ولا ينافيها؛ لأن إنشاء التكثير راجع إلى استكثار متعلق الحكم الخبري.

(2) (**قوله: تضاف إلى تمييزه وتجره**) فلا يكون تمييزه إلا مجروراً بالإضافة، ولكن يكون مفرداً تارة ومجموعاً أخرى تقول: كم رجل عندي. وكم رجال عندي. كما تقول: مائة ثوب وثلاثة أثواب حملاً له على مرتبتي العدد القليل والكثير دفعاً للتحكم، أو يقال لما كانت كناية عن العدد الكثير حمل عليه وجعل تمييزه مفرداً مثل تمييزه، وإنما خالفه في مجيء تمييزه جمعاً؛ لأن العدد الكثير دال على الكثرة صراحة، وكم كناية عنها، فجعل جمعية تمييزه كالنائب عن التصريح بها هذا، وتزاد من البيانية على تمييز كم الخبرية كثيراً، وعلى تمييز الاستفهامية قليلاً نحو قوله تعالى: ﴿ ۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ ﴾ (النجم: 26)، ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ ﴾ (الأعراف: 4).
ويجوز الفصل بين كم الاستفهامية وتمييزها نحو كم لك غلاماً، وبين الخبرية وتمييزها أيضاً لكن حين وقوع الفصل بينما يصير تمييزها منصوباً بالتعذر الإضافة بسبب الفصل، ومن ثمه لو كان الفصل بينهما بفعل متعد وجب الإتيان بمن الزائدة دفعاً للالتباس بمفعوله نحو قوله تعالى: ﴿ كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝٢٥ ﴾ (الدخان: 25).
ومن جوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقاً مع بقائه مجروراً بجره بعد الفصل أيضاً قال الشاعر:
كم في بني سعيد بكر سيد
بجر سيد على أنه مضاف إليه لكم مع وجود الفصل.

(3) (**قوله: نحو كم رجل عندي**) وقد عرفت ضابطة إعراب تمييز كم الاستفهامية والخبرية.
وأما ضابطة إعراب كم هي أنه كل ما كان بعده فعل عامل في ضميره ولا في المضاف إلى ضميره كان معمولاً منصوباً به إما مصدراً له أو مفعولاً به أو فيه أو له على طبق ما هو مدلول التمييز تقول كم ضربة ضربت؟ وكم رجلاً أكرمت؟ وكم يوماً أو فرسخاً سرت؟ وكم تأديباً ضربت زيداً؟ بنصب التمييز وتاء الخطاب في الاستفهامية ويجر التمييز وتاء المتكلم في الخبرية، وكل ما كان قبله حرف جر، أو مضاف كان مجروراً بأحدهما، نحو بكم درهماً اشتريت؟ و«علام كم رجلاً ضربت؟» و«بكم رجال مررت» و«عبد رجل اشتريت» وإن لم يكن مدخولاً لحرف الجر ولا للمضاف، ولم يكن بعده فعل أصلاً، أو كان بعده فعل عامل في ضميره، أو فيما يضاف إليه كان مرفوعاً مبتدأ فيما سوى الظرف عند سيبويه وما بعده خبره، نحو: «كم رجلاً صحبك؟» و«كم رجل صحبي، أو عندي وكم رجلاً ضربت، أو ضربته، أو ضربت غلامه وكم رجلاً شتمته، أو شتمت غلامه، وخبراً إن كان ظرفاً نحو كم يوماً أو يوم =

الرجال عندي[1].

(وَالثَّالِثُ: كَأَيٍّ[2]، نَحْوُ: كَأَيٍّ رَجُلاً عِنْدِي[3]).

(وَالرَّابِعُ: كَذَا[4]، وَهِيَ كِنَايَةٌ عَنِ الْعَدَدِ[5]، نَحْوُ: عِنْدِي كَذَا دِرْهَماً[6]).

=

سفرك أو سفري، فكم ههنا منصوب المحل أوّلاً داخل تحت قاعدة النصب باعتبار إعمال كائن المقدر فيه، وداخل تحت قاعدة الرفع ثانياً لقيام فاعله مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ.

(1) (**قوله: أي كثير من الرجال عندي**) أشار بهذا التفسير إلى أنه كناية عن العدد الكثير، ولذا قال بعضهم: إن كم الخبري نقيض رب، فحمل عليه في خبرية ما بعده.

(2) (**قوله: والثالث كأين**) وهو مركب من كاف التشبيه، وأي وهو في الأصل معرب، لكن مُحِيَ عن الجزأين معناهما الإفرادي، وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية، فصار تنوينه نوناً، وصار المجموع كاسم مفرد مبنياً على السكون.

(3) (**قوله: نحو كأين رجلاً عندي**) جعل المصنف كأين ناصباً لتمييزه، وهو مخالف لما هو في الرضي حيث قال: ولم أعثر على منصوب بعد كأين.

وقال بعضهم: يجب دخول من على مميزه، وذلك لأنه لو لم يؤت بمن وجب نصبه لمجيئه بعد ما تم بالنون فكأن تمييزه كتمييز كم الاستفهامية مع أنه بمعنى كم الخبرية هذا، ونقل عن سيبويه أنه كأين بمعنى رب لا بمعنى كم؛ لأنه يصح أن يقال: كم لنا؟ بحذف التمييز، ولا يصح كأين لنا بحذفه كما لا يصح رب لنا بحذف مجروره.

قال الرضي: وذلك ليس بدليل واضح؛ لأن كم لكثرة استعمالها جاز حذف تمييزها، وليس كأين مثله في كثرة الاستعمال ورب حرف جر لا يحذف مجروره.

(4) (**قوله: وكذا**) مبني على السكون؛ لأن ذا في الأصل اسم الإشارة، فتدخل عليه كاف التشبيه، فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة، وبقي ذا على أصل بنائها.

(5) (**قوله: كناية عن العدد**) وجاء كناية عن غير العدد نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة أو غيره.

(6) (**قوله: عندي كذا درهماً**) قال الرضي: والتمييز بعد كذا وكأين في الأصل تمييز عن الكاف لا عن ذا وأي كما في مثلك رجلاً؛ لأنك تبين في كذا رجلاً وكأين رجلاً مثل العدد المبهم من أي جنس هو ولم يتبين العدد المبهم المشار إليه بذا وأي حتى يكون تمييزاً عنهما انتهى.

وقوله: في الأصل إشارة إلى أنه بعد ما صار المجموع كلمة واحدة لا يراد ذلك بل يراد تمييزهما بيان جنس المعدود الذي عبر عن عدده بكذا وكأين تعبيراً على وجه الكناية.

وههنا فائدة لا بد من التنبيه عليها وهي أن النحاة اتفقوا على أن الاسم التام بالتنوين أو بنون التثنية أو بنون شبه الجمع أو بالإضافة بشبه الفعل التام بفاعله، فكما أن الفعل التام به ينصب المفعول كذلك الاسم التام بواحد منها ينصب ما بعده على التمييز. ثم لما وجدوا بالتتبع أن ما بعد مثل أحد عشر وكم وكأين وكذا كان منصوباً تمييزاً لها حكموا بتقدير التنوين فيها خوفاً من

=

{أسماء الأفعال}

(النَّوْعُ التَّاسِعُ: كَلِمَاتٌ[1] تُسَمَّى أَسْمَاءَ الأَفْعَالِ[2]).

=

خرم قاعدتهم مستدلين في ذلك بأن كل تنوين لم يسقط بالإضافة كلام التعريف ينبغي أن تكون مقدرة، هذا ما عليه الجمهور، ومنهم من ذهب إلى أن المتمم فيما عدا كم هو التركيب النازل منزلة الإضافة، والمتمم له هو التنوين المقدر، ومنهم من ذهب إلى أن المتمم لكأين النون الملفوظة فيه النازل منزلة نون عشرين إن كان نوناً أو التنوين الملفوظ إن كان تنويناً على خلاف في ذلك، وإذا أوعيت ما تلونا عليك فاستمع لما نقول: وهو إنما ذهب إليه المصنف ونسبه إلى الشيخ الجرجاني من جعل ما هو التام بالتنوين المقدر من العوامل السماعية والتام بالملفوظ من القياسية ليس معلوماً من صرائحهم، ولا من إطلاقاتهم، بل مما تفرد به الشيخ مع أن ذلك تفرقة من غير فارق كذا قيل.

أقول: يمكن أن يجاب عنه بأن الشيخ رحمه الله قائل بأن كل ما علم وظهر تماميته بأحد الأشياء الأربعة، فهو ناصب للتمييز قياساً مطرداً، وما لم يعلم ولم يظهر تماميته بأحدها فمقصور على ما سمع وتقدير التنوين فيها غير مسلم عنده لم لا يجوز أن يكون عملها لغير ذلك، بل لم لا يجوز أن يكون الاسم الغير التام عاملاً.

وقيل في الجواب: إن الشيخ أيضاً حاكم بتقدير التنوين في النواصب الأربعة، لكنه يفرق بين الملفوظة والمقدرة، فإن التام بالملفوظة أقوى مشابهة بالفعل، فيقول في ضابطة القياسيات: كل ما شابه الفعل مشابهة كاملة بأن كان متممه ملفوظاً فهو ناصب للتمييز قياساً مستمرّاً، وما سواها مقصور عملها على السماع، ثم لما تتبع لم يطلع على ما كان خارجاً عن القياس المذكور إلا على هذه الكلمات الأربع ومن ثمة جعله منحصراً فيها حصراً استقرائيّاً.

(1) (**قـــوله: الــنوع التاسع كلمات**) أقول: ذكر أسماء الأفعال بعد الأسماء الناصبة للتمييز لمناسبة بعضها الناصب معها في عمل النصب، ثم ذكر البعض الرافع اندراجاً لجميعها في سلك واحد.

(2) (**قـــوله: تسمى أسماء الأفعال**) أي أسماء معانيها معان الأفعال والذي حملهم على أن قالوا: إنها ليست بأفعال مع تأديتها معان الأفعال مخالفة للأفعال صيغة وقبولاً لما لا تقبله الأفعال كالتنوين ولام التعريف، وليس المعنى أنها موضوعة لصيغ الأفعال على أن يكون «رويد» مثلاً موضوعة لصيغة «أمهل» كما زعم بعضهم؛ إذ العربي الفصيح كثيراً ما يقول: «صه»، ولم يخطر بباله لفظ اسكت، بل لم يسمعه كذا قال الرضي، وهو المرضي عند المحققين، لكن بقي أنه على هذا ينتقض تعريف الاسم جميعاً وتعريف الفعل منعاً.

وأجيب: بأن المراد باقتران المعنى بأحد الأزمنة في تعريف الفعل وبعدمه في تعريف الاسم الاقتران وعدمه بحسب أصل الوضع، ولا شك أن معاني أسماء الأفعال ليست مقترنة بحسب أصل الوضع؛ إذ منها ما هو مصدر في الأصل كـ«رويد»، ومنها ما هو ظرف أو جار ومجرور إلى غير ذلك.

تسمى فعل ما لم يسم فاعله[1]، والقائم مقام الفاعل[2] مستكن فيه، و«أسماء» مفعوله الثاني، والجملة صفة «كلمات».

(**بَعْضُهَا تَنْصِبُ**) لتضمنها معنى المتعدي.

(**وَبَعْضُهَا تَرْفَعُ**[3]) لتضمنها معنى اللازم.

(**وَهِيَ**[4] **تِسْعُ كَلِمَاتٍ**[5]) بحكم الاستقراء.

(**النَّاصِبَاتُ مِنْهَا سِتُّ كَلِمَاتٍ**):

1 - (رُوَيْدَ[6]**: نَحْوُ: رُوَيْدَ زَيْداً، أَيْ أَمْهِلْهُ).**

«رويد»: اسم فعل مرفوع المحل مبتدأ[7]، وفاعله مستكن فيه، وهو «أنت» ساد

---

(1) (**قــوله: فعل ما لم يسم فاعله**) خبر لـ«هو» العائد إلى تسمى، والمعنى هو فعل مفعول لم يذكر فاعله، وإضافة الفاعل إليه لأدنى ملابسة.

(2) (**قــوله: والقــائم مقام الفاعل**) من وضع الظاهر موضع الضمير لبيان أن مفعول الفعل الذي لم يذكر فاعله يقوم مقامه، ويسند إليه الفعل.

(3) (**قــوله: بعــضها يرفع**) ثابت الفعل المسند إلى ضمير البعض مع تذكره باعتبار أن ذلك البعض جماعة من العوامل، أو باعتبار اكتساب التأنيث من العوامل.

(4) (**قوله: وهي**) أي أسماء الأفعال مطلقاً.

(5) (**قوله: تسع كلمات**) أقول: دعوى حصره فيها باطل، بل لا حصر لعددها، وأيضاً حصر النواصب في ست والرافعة في ثلاث باطل، فإن «صه» بمعنى اسكت، و«مه» بمعنى أكفف منها مع أنهما لم يذكرا في هذا الكتاب لكن يمكن حصرها باعتبار المعنى في نوعين بأن يقال: إنها إما بمعنى الأمر أو الماضي، كما قاله ابن الحاجب في الكافية.

(6) (**قــوله: رويد**) بضم الأول وفتح الثاني وسكون الباء أصله إرواداً مصدر أرود بمعنى أمهل خفف بحذف الزائد، ثم صغر وجعل مرادفاً للأمر من ذلك الباب، فمعنى رويد زيداً أمهل.
وقد يستعمل بالمعنى المصدري مضاف إلى المفعول، فيعرف حينئذ على حسب العوامل، نحو: أعجبني رويد زيد مثلاً، وقد يجعل وصفاً للمصدر نحو سرت سيراً رويداً أي قليلاً، وقد يحذف المصدر الموصوف به وأقيم هو مقامه نحو قوله تعالى: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴾ (الطارق: 17) أي إمهالاً يسيراً قليلاً.

(7) (**قــوله: مــرفوع المحل مبتدأ**) كون أسماء الأفعال مبتدأ وفاعلها ساد مسد الخبر مذهب كثير من النحاة، ومنهم من ذهب إلى أنها مبتدأ لا خبر لها، ومنهم من قال: إنها لا محل من الإعراب، ومنهم من مال إلى أنها منصوبة المحل على أنها مفعولات مطلقة لفعل مقدر مناسب لمعنى ذلك الاسم مثلاً، ففي رويد يقدر إرواد أو أمهل، وفي بله يقدر دع، وفي دونك يقدر خذ، وفي عليك الزم، وهكذا ورد مذهبه بأنه يلزم على هذا أن يكون أسماء الأفعال أسماء المصادر، فيلزم
=

مسد الخبر.

و«زيداً»: مفعول به، والمبتدأ مع الساد مسد الخبر جملة فعلية.

2 - (وَبَلْهُ: نَحْوُ: بَلْهُ زَيْداً أَيْ دَعْهُ[1]).

3 - (وَدُونَكَ[2] : نَحْوُ: دُونَكَ زَيْداً، أَيْ خُذْهُ).

4 - (وَحَيَّهَلَ[3] : نَحْوُ: حَيَّهَلَ الثَّرِيدَ، أَيْ ايتِهَا).

5 - (وَعَلَيْكَ: نَحْوُ: عَلَيْكَ زَيْداً، أَيْ الْزَمْهُ).

6 - (وَهَا: نَحْوُ: هَا زَيْداً، أَيْ خُذْهُ).

اعلم أن هذه الستة سوى هاء[4] يستوي فيها المذكر،

=

من ذلك أن لا يضمر الفاعل فيها كما لا يضمر في المصادر، وبأنه يلزم أن يكون العامل في المرفوع والمنصوب بعدها الفعل المقدر أصالة، وإنما تعمل الأسماء نيابة عنها، فعند ذكر الفعل يعود إلى عمله، وذلك خلاف الظاهر.

(1) (**قوله: وبله نحو بله زيد أي دعه**) وإعرابه كإعراب رويد زيداً، وهو أيضاً مصدر في الأصل يدل على ذلك استعماله مصدراً، نحو: «أعجبني بله زيد» مثلاً.

(2) (**قوله: ودونك**) وهو في الأصل ظرف بمعنى عند ركبت مع الكاف، وجعل المجموع أسم فعل بمناسبة أن الظرف كثيراً ما يقوم مقام الفعل، وكذلك عليك في الأصل جار ومجرور جعل اسم فعل بمناسبة أن الجار والمجرور أيضاً ينوب مناب الفعل.

(3) (**قوله: وحيهل**) وقد يتعدى بـ«على» و«إلى» والباء نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعمر» بالتنوين، وفي رواية إلى عمر، وفي أخرى على عمر، أي أسرع إليه.
ويستعمل أيضاً بالألف وبدونه وحيهل بفتح الهاء وسكون اللام لغة فيه وبفتح اللام وسكون الهاء لغة أخرى فيه، وجاء كل من حي وهل بمعنى الأمل كقول المؤذن: «حي على الصلاة»، وكقول النابغة:

ألا أبلغا لعلي وقولا لها هلا

لكن ليس بمعنى أيت وأقبل بل بمعنى انزجر على ما قرر في شواهد العيني.
وقيل: أصل حي على الصلاة حيهل الصلاة أبدل الهاء عيناً؛ لأن «حي» مستعمل بـ«على» الجارة كما اشتهر، ولعله لم يبعد من الصواب.

(4) (**قوله: سوى هاء**) فإنه يتصرف فيه تصرف الأمر تقول هاء هائماً هائم هائي هائماً هائن، قال الله تعالى: ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ (الحاقة: 19) فاعله عبارة عن جمع المذكر وكتابيه مفعول لأحدهما على سبيل التنازع، وهاك لغة فيه، وهو أيضاً متصرف تقول: هاك هاكما هاكم هاكي هاكما هاكن وهات أيضاً لغة فيه، تقول: هات هاتياً هاتوا هاتي هاتيا هاتين، قال الله تعالى: ﴿ قُلۡ

=

والمؤنث[1]، والتثنية، والجمع، يقال: يا زيد، يا زيدان، يا زيدون، يا هند، يا هندان، يا هندات.

رويد عمراً.

والمستتر في الأول «أنت»، وفي التثنية مطلقاً «أنتما»، وفي الجمع المذكر «أنتم»، وفي الجمع المؤنث «أنتن»، وكذا البواقي.

(وَالرَّافِعَاتُ مِنْهَا ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ)

1 - (هَيْهَاتَ[2]: نَحْوُ: هَيْهَاتَ زَيْدٌ، أَيْ بَعُدَ).

«هيهات»: اسم فعل مرفوع المحل مبتدأ.

و«زيد»: فاعله ساد مسد الخبر، والمبتدأ مع الساد مسد الخبر جملة فعلية[3].

2 - (وَسَرْعَانَ[4]: نَحْوُ: سَرَعَانَ ذَا إِهَالَةً أَيْ سَرُعَ).

«سرعان»: مرفوع المحل مبتدأ، وفاعله «ذا» أي تلك الشاة[5].

=

هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ﴾ (البقرة: 111).

(1) (**قوله: يستوي فيه المذكر والمؤنث إلى آخره**) لأن بعضاً منها كان في الأصل مصادر، وفيها تستوي الأمور الأربعة، فبعد نقلها عن معانيها المصدرية بقيت على ما كانت عليه، وحمل البواقي عليها في ذلك.

(2) (**قوله: هيهات**) بفتح التاء بلا تنوين، وهو الأفصح الأشهر. ويجوز كسرها وضمها كذلك وبالحركات الثلاث منوناً وبسكون التاء وحذفها وإبدال الهاء الثانية همزة وإبدا التاء كافاً أو نوناً مكسورة، هذا ثم أن أصله هيهية على وزن فعللة قلبت الياء الثانية ألفاً، وهي وإن لم تكن في الأصل مصدراً، لكن كانت على زنة المصدر الذي هو قوقاة مصدر قوقي يقوقي قوقاتاً وقيقاء. فحكمها حكم ما كان منقولاً من المصادر في استواء التذكير والتأنيث وغير ذلك.

(3) (**قوله: جملة فعلية**) هذا بالنظر إلى المعنى. وأما بالنظر إلى اللفظ فجملة اسمية.

(4) (**قوله: وسرعان**) بحركات السين، لكن الفتح أفصح، وهو في الأصل مصدر سرع يسرع سرعة. ولكنه دال على مبالغة السرعة، فإن صيغة فعلان قلما يخلو عن مبالغة، وبعد نقله وجعله اسم فعل بقي على مبالغته الأصلية.

(5) (**قوله: فاعله ذا أي تلك الشاة**) أقول: لا بد لصحة هذا المثال أن يكون الشاة المشار إليه بذا مذكراً، وإلا لم يصح استعمال ذا الموضوعة للمشار إليه المذكور فيها.

إن قيل: هل يجوز تأنيث اسم الإشارة حين إرادة فرد مذكر منها باعتبار تأنيث لفظة الشاة المشتملة على علامة التأنيث أم لا؟

قلت: لا يجوز إذ قرر في محله أن اسم الجنس الذي هو بالتاء نحو شاة وحمامة ونملة إذا أريد

=

و«إهالة»: تمييز من جملة «سرعان» أي سرع مع المبالغة[1]؛ لأن في «سرعان» مبالغة ليست في «سرع».

اعلم أن هذا مثل[2] يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته، وأصله: أن ابن أعرابي اشترى شاتاً عجفاء، وأخذها[3] ليسمنها، فرآى رعافها يسيل من أنفها، فظنه ودكاً[4]، فأخبر أمه بذلك، فقالت على وجه الاستهزاء: سرعان ذا إهالة، أي سرع[5] تلك الشاة جدّاً[6] من جهة السمن، فأرسل مثلاً.

3 – (وَشَتَّانَ: نَحْوُ: شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو[7]، أَيْ افْتَرَقَا).

=

به فرد مذكر من ذلك الجنس وجب تذكير الفعل المسند إليه لا يؤثر تأنيثه اللفظي حينئذ إلا في منع الصرف والجمع بالألف والتاء فحينئذ قول الشارح أي تلك الشاة بتأنيث اسم الإشارة ليس على ما ينبغي.

(1) (**قوله: أي سرع مع المبالغة**) وجه المبالغة فيه ما قررناه لك آنفاً.

وقال بعضهم: إن أسماء الأفعال كلها لا يخلو عن المبالغة سيما هذه الثلاثة الأخيرة، وقال: بل الغرض من وضعها المبالغة مع الاختصار في بعض، لكن لم يلتفت الشارح إلى مذهبه حيث قال في تفسير هيهات: أي بعد ولم يقل: مع المبالغة.

(2) (**قوله: هذا مثل**) بفتحتين. «يضرب» أي يستعمل. «لمن يخبر بكسونة الشيء» وحصوله. «قبل وقته» أقول: المثل في اللغة هو التشبيه، وفي العرف: هو القول السائر المشبه مضربة بمورده، أعنى يشبه حال المضرب بحال المورد، ثم يستعمل القول الوارد في المورد أوّلاً في المضرب مجازاً بطريق استعمال المشبه به في المشبه، وفيما نحن فيه كذلك؛ إذ شبه حال من يخبر بوجود الشيء قبل وقته بحال إعرابي اخبر عن سمن الشاة قبل أداته،، ثم استعمل اللفظ الوارد في حقه استهزاء في المشبه حاله بحال الإعرابي في ذلك الإخبار.

(3) (**قوله: وأخذها**) أي الشاة.

(4) (**قوله: ودَكّاً**) بفتحتين أي شحماً.

(5) (**قوله: أي سرع**) أشار إلي أنه بمعنى الماضي الذي هو سرع.

(6) (**قوله: جدّاً**) أي حال كونه مع الرغبة، والمبالغة في السرعة بخلاف سرع، فإنه لا دلالة له على المبالغة.

(7) (**قوله: شتان زيد وعمرو**) نسبة إلى فاعلين؛ لأنه بمعنى الافتراق، وهو لا يحصل بين أقل من شيئين كالتباعد والتخاصم، وقد جاء شتان ما هما بزيادة «ما» وشتا ما بينهما بزيادة ما وبين.

واعلم أن في شتان مبالغة ليست في افترقا، فالأولى أن يقول في تفسيره: أي افترقا جدّاً أو مع المبالغة، كما قال في تفسير سرعان.

{الأفعال الناقصة}

(النَّوْعُ الْعَاشِرُ[1]: الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ[2] تَرْفَعُ الاسْمَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ[3]، وَهِيَ ثَلاَثَةَ عَشَرَ فِعْلاً[4]).

---

(1) **(قوله: النوع العاشر)** لما كان الأصل في العوامل السماعية الحروف، قدمها على سائر السماعيات إلا الأفعال، ولذا أخرها عن سائر السماعيات، وذكرها قبيل القياسيات لمناسبتها مع بعض منها، أعني الأفعال التامة بل عد هذه الأفعال من السماعيات مذهب الشيخ الجرجاني بناء على ما نسب إليه المصنف، ولم يشتهر من غيره القول بسماعيتها، ثم قدم منها الأفعال الناقصة لكثرة عددها، وكثرة دورها في الكلام.

(2) **(قوله: الأفعال الناقصة)** سميت ناقصة؛ لأنها لا تتم بمرفوعها كالأفعال التامة.

وقيل: لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل فيها.

وقيل: لنقصان عددها بالنسبة إليها.

اعلم أن الأفعال الناقصة بحسب أصل الوضع دالة على حدث ونسبة إلى فاعل ما، وزمان تلك النسبة، ثم انسلخ عنها الحدث، والتزم دخولها على الجملة الاسمية الدالة على النسبة أيضاً لإفادة تقرير تلك النسبة المدلولة بالجملة وتأكيدها وزمان تلك النسبة، وهذا هو مراد من قال: إنها لتقرير الفاعل على صفة غير صفة مصدرها؛ إذ المراد أنها موضوعات لإفادة تقرير الفاعل على صفة وتأكيد اتصافه بها ونسبتها إليه بناء على ما سبق آنفاً من أنها دالة على النسبة، فبدخولها على الجملة الاسمية يتأكد النسبة المدلولة بالجملة التي هي عبارة عن اتصاف فاعلها بالصفة التي هي مضمون خبرها، هذا هو التحقيق الحقيق بالقبول، واختيار من هو صدر الفحول، وفي تحقيق معاني الأفعال الناقصة مذاهب أخر، كل منها اختاره بعض من النحاة، وكل حزب بما لديهم فرحون.

(3) **(قوله: ترفع الاسم وتنصب الخبر)** يعني أنها من دواخل المبتدأ والخبر ونواسخهما، فتعمل في المبتدأ الرفع على أن يكون اسماً لها تشبيهاً له بالفاعل في كونه مسنداً إليه على ما ذهب إليه المصنف وعلى أن يكون فاعلاً لها على ما اختاره ابن الحاجب، وتعمل النصب في الخبر تشبيهاً له بالمفعول في توقف معنى الفعل عليه.

(4) **(قوله: وهي ثلاثة عشر فعلاً)** فيه أن السكوت في معرض البيان يدل على دعوى انحصار الأفعال الناقصة في العدد المذكور مع أنها ليست منحصرة فيه، فإن الشيخ ابن الحاجب قد عد منها سوى هذه المذكورات آض وعاد وغدا وراح، بل ليس لها عدد معلوم كما يفهم من كلام سيبويه حيث ذكر منها أربعة كان وصار وما دام وليس، ثم قال: وما كان مثلهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر، والظاهر: أنه أراد أنها غير محصورة في عدد معين.

1 - (كَانَ[1] : نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِماً[2]).

(**وَتَكُونُ**[3]) اسمه مستتر فيه راجع إلى «كان» (**تَامَّةً**[4]) أي غير مفتقرة إلى الخبر[5] .

(**نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ، أَيْ وُجِدَ**).

(**وَزَائِدَةً**[6]) أي لا يختل المعنى بطرحها[7] .

(**نَحْوُ: إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْداً**)، أي إن من أفضلهم زيداً، فكان زائدة لمجرد التأكيد.

(**وَمُضْمَراً**[8] **فِيهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ**) إضافة الضمير إلى

---

(1) (**قوله: كان**) قدمه على أخواته؛ لأنه الأصل في هذا الباب؛ لأنه أكثر استعمالاً ووجوهه أكثر، ولذا يجوز حذفه دون أخواته نحو قولهم: «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شرّاً فشر» بنصب الأول ورفع الثاني أي إن كان عملهم خيراً فجزائهم خير وإن كان عملهم شرّاً فجزائهم شر.
اعلم أن «كان» يتصرف كالأفعال التامة ويبنى منه جميع أمثلة الاشتقاق إلا أنهم قالوا: ليس لكان الناقصة مصدراً، فإن الكون مصدر كان التامة لا الناقصة.

(2) (**قوله: نحو: كان زيد قائماً**) هذا مثال لكان الناقصة الدالة على تأكيد ثبوت مضمون الخبر للاسم في الزمان الماضي على وجه الإنقطاع؛ إذ القيام من الأمور المنقطعة، وجاءت فيما لا يشعر بالابتداء، ولا بالانقطاع نحو: كان زيد عاقلاً، وجاءت دائمة، نحو: كان الله عليماً حكيماً.

(3) (**قوله: وتكون**) أي كلمة كان.

(4) (**قوله: تامة**) أقول: هذه الجملة معطوفة على جملة مفهومة من عد كان من الأفعال الناقصة؛ إذ يفهم منه تكون ناقصة، فعطف على هذه الجملة المفهومة جملة، وتكون تامة.

(5) (**قوله: أي غير مفتقرة إلى الخبر**) الأولى في وجه التسمية أن يقال: لأنها تتم بمرفوعها كما لا يخفى ومعنى عدم افتقارها إليه هو أن لا يتوقف معناها عليه.

(6) (**قوله: وزائدة**) بالنصب عطف على تامة.

(7) (**قوله: أي لا يختل المعنى بطرحها**) أراد أنه لا يختل أصل المعنى بحذفها كالحروف الزائدة.

(8) (**قوله: ومضمراً إلى آخره**) بالنصب أيضاً عطف على تامة، أو زائدة أي وتكون كان مضمراً فيها إلى آخره.
قيل: إنما جعلها عديلة لكان الناقصة مع أنها على هذا الوجه أيضاً ناقصة لاختصاص اسمها وخبرها بكيفية ليست موجودة في سائر أفراد كان الناقصة، فكان في هذا الوجه قسماً مستقلاً من كان مطلقاً كالتامة والزائدة.
وقال بعض المحققين وهو عصام الملة والدين: إنما أفردها بالذكر لاختلافهم في كونها تامة أو =

الشأن[1] من قبيل إضافة الدال إلى المدلول.

(**نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ**) فـ«كان»: فعل اسمه مستتر فيه[2]، راجع إلى الشأن.

و«زيد»: مبتدأ، و«قائم»: خبره، والجملة خبر «كان»، ومفسرة لضمير الشأن.

2 - (**وَصَارَ**[3] **لِلانْتِقَالِ**[4]) من ذات إلى ذات[5] : (**نَحْوُ: صَارَ الْمَاءُ هَوَاءً**[6]).

أو من صفة إلى صفة: (**نَحْـوُ: صَارَ زَيْدٌ غَنِيّاً**[7]) أي انتقل من صفة الفقر إلى صفة الغناء.

(**وَتَكُونُ تَامَّةً**) أي غير مفتقرة إلى الخبر (**بِمَعْنَى ذَهَبَ**[8]، **نَحْوُ: صَارَ زَيْدٌ**[9] **إِلَى عَمْرٍو**[10]، **أَيْ ذَهَبَ إِلَيْهِ**) فحينئذ تكون للانتقال من مكان إلى مكان.

=

ناقصة فكأنه قال: وتكون تارة ناقصة اتفاقاً وتارة تامة كذلك وتارة مختلفاً فيها. ثم إن من قال: إنها تامة قائل بأن ضمير الشأن فاعله، والجملة بعده تفسير له، ومن قال: إنها ناقصة يقول إن ضمير الشأن اسمها والجملة ا لمذكورة خبرها، وهو مذهب الأكثرين.

(1) (**قوله: والضمير راجع إلى الشأن**) الأولى أن يقول: وهو ضمير الشأن بإرجاع المرفوع إلى اسمه.

(2) (**قوله: اسمه مستتر فيه**) إشارة إلى اختيال مذهبهم من كونها ناقصة كما مر آنفاً.

(3) (**قوله: وصار**) وهو أيضاً متصرف يبني منه جميع أمثلة الاشتقاق.

(4) (**قوله: للانتقال**) أي يدل على انتقال اسمها إلى خبرها مع الدلالة على تقير نسبة الخبر إلى الاسم في الزمان الماضي، فإن كلا من هذه الأفعال مشتركة في الدلالة على التقرير المذكور مع أن بعضاً منها ممتاز عن بعض آخر لإفادته معنى لا يفيده الآخر كالانتقال، والدوام في ما دام، والنفي في ليس إلى غير ذلك.

(5) (**قـــوله: مـــن ذات إلى ذات**) أو من حقيقة إلى حقيقة أخرى بناء على إمكان انقلاب بعض الماهيات ببعض كما ذهب إليه الحكماء من أن الماء ينقلب هواء وبالعكس، وأن النار أيضاً يصير هواء وبالعكس.

(6) (**قوله: صار الماء هواء**) أي انتقل حقيقة الماء وانقلب إلى حقيقة الهواء، فالمنتقل منه هو مدلول الاسم، والمنتقل إليه هو مدلول الخبر.

(7) (**قوله: صار زيد غنياً**) أي انتقل ذات زيد من صفة الفقر إلى صفة الغنى، وإذا كان صار للانتقال من صفة إلى صفة يكون المنتقل ذات زيد، والمنتقل منه صفة منافية للصفة المفهومة من الخبر التي هي المنتقل إليها كالفقر المنافي للغنى.

(8) (**قوله: بمعنى ذهب**) فحينئذ يتعدى بالجار، كما أشار إليه بالمثال.

(9) (**قوله: صار زيد**) أي من المكان.

(10) (**قـــوله: إلى عمـــرو**) أي إلى مكانه، وبهذا التقرير يصح تفريع قوله: فحينئذ يكون للانتقال من

=

3 - (**وَأَصْبَحَ**[1]) وهي لاقتران مضمون الجملة بالصباح.

(**نَحْوُ: أَصْبَحَ زَيْدٌ فَقِيراً**)، أي اتصف بالفقارة وقت الصباح.

(**وَتَكُونُ تَامَّةً**) اسمه مستتر فيه، وهو هي راجع إلى «أصبح[2] ».

(**نَحْـــوُ: أَصْبَحَ زَيْدٌ، أَيْ دَخَلَ فِي وَقْتِ الصَّبَاحِ**) وتفسيره بالدخول بناء على أن الهمزة للدخول.

(**وَبِمَعْنَـــى صَـــارَ**[3]، **نَحْوُ: أَصْبَحَ زَيْدٌ فَقِيراً**) أي انتقل من صفة الغنى إلى صفة الفقر.

4 - (**وَأَمْسَى مِثْلُ أَصْبَحَ**) في إفادة اقتران مضمون الجملة بالوقت الخاص الذي هو المساء.

=

مكان إلى مكان وإلا فليس زيد وعمرو من مقولة المكان وهو الظاهر، والمثال الواضح فيه كقولك: صار زيد إلى التعبد مثلاً.

اعلم أنه يلحق بصار الناقصة آل ورجع واستحال وتحول وارتد، قال الله تعالى: ﴿ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا ﴾ (يوسف: 96)، وقال الشاعر:

إِنَّ الْعَـــدَاوَةَ تَـــسْتَحِيلُ مَـــوَدَّةً ... بِـــتَدَارُكِ الْهَفَـــوَاتِ بِالْحَـــسَنَاتِ

أي بتبدل السيئات بالحسنات.

وقال:

وَبُـــدِّلَتْ قَـــرْحاً دَامِـــياً بَعْـــدَ صِـــحَّةٍ ... فَـــيَا لَـــكِ مِـــنْ نُعْمَـــى تَحَـــوَّلَنَ أَبْؤُسَـــا

وآل ورجع زيد فقيراً، أي صار فقيراً.

واعلم أيضاً أن آض وعاد وغدا وراح من الأفعال الناقصة إذا كانت بمعنى صار، وبهذا الاعتبار ذكرها ابن الحاجب في الكافية، وجاءت هذه الأربعة تامة أيضاً نحو آض أو عاد زيد من سفره أي رجع وتقول: غدا زيد أي مشى في وقت الغداة وراح أي مشى في وقت الرواح وهو من وقت زوال الشمس إلى الغروب.

(1) (**قوله: وأصبح**) إلى آخره، الأخصر الأوضح في العبارة أن يقول: وأصبح وأمسى وأضحى وبات كلها لإفادة اقتران مضمون الجملة بوقت مخصوص مدلول عليه بمادتها لا بصورتها.

(2) (**قوله: وهو هي راجع إلى أصبح**) والتأنيث باعتبار الكلمة.

اعلم أن الأولى في هذه الألفاظ سوى الحروف تذكير الضمائر الراجعة إليها، ويجوز تأنيثها أيضاً باعتبار كونها كلمة، وفي الحروف التأنيث أولى؛ لأنها من المؤنثات السماعية.

(3) (**قـــوله: وبمعنى صار**) أي لمجرد الانتقال من غير قصد إلى كونه في الزمان المخصوص، وكذا الحال في ظل وبات إذا كان بمعنى صار.

(نَحْوُ: أَمْسَى زَيْدٌ أَمِيراً) أي اتصف بالإمارة وقت المساء.

5 - (وَأَضْحَى مِثْلُ أَصْبَحَ أَيْضاً) أي في إفادة ذلك الاقتران.

(نَحْوُ: أَضْحَى زَيْدٌ أَمِيراً) أي اتصف بالإمارة وقت الضحى.

6 - (وَظَلَّ[1] : نَحْوُ: ظَلَّ زَيْدٌ قَائِماً) وهو لاقتران مضمون الجملة بالوقت الخاص الذي هو النهار، أي اتصف بالقيام في النهار.

(وَتَكُونُ[2] بِمَعْنَى صَارَ[3]) أي للانتقال (نَحْوُ: ظَلَّ زَيْداً فَقِيراً).

7 - (وَبَاتَ) وهي لاقتران مضمون الجملة بالوقت الخاص الذي هو الليل.

(نَحْوُ: بَاتَ زَيْدٌ قَائِماً) أي اتصف بالقيام في الليل.

(وَتَكُونُ تَامَّةً) اسمه مستتر فيه عائداً إلى «بات».

(نَحْوُ: بَاتَ زَيْدٌ، أَيْ دَخَلَ فِي وَقْتِ الْبَيْتُوتَةِ).

(وَبِمَعْنَى صَارَ) أي للانتقال (نَحْوُ: بَاتَ زَيْدٌ فَقِيراً) أي صار فقيراً.

8 - (وَمَا زَالَ[4] : نَحْوُ: مَا زَالَ زَيْدٌ كَرِيماً) أي استمر الكرامة فيه من زمان قَبِلَ فيه الكرَامَةَ إلى هذا الحين.

9 - (وَمَا بَرِحَ[5]).

---

(1) (قوله: وظل إلى آخره) لم يصرح المصنف بكون ظل وبات تأمين إشعاراً بأنهما قلما استعملا تأمين، والقليل في حكم المعدوم.

(2) (قوله: وتكون) أي كلمة ظل.

(3) (قوله: بمعنى صار) أي لمجرد الانتقال من حال إلى حال ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ (النحل: 58) أي انتقل وجهه عند التبشير بولادة الأنثى من لونه الأصلي إلى لون السواد الدال على الحزن والغيظ.

(4) (قوله: وما زال) هو من زال يزيل لا من زال يزول، فإنه تام، وهو لاستمرار ثبوت خبره لاسمه من وقت يمكن أن يقبله، ويتصف به عادة إلى حين التكلم كما أشار إليه الشارح في تفسير المثال بقوله: أي استمر الكرامة من زمان قبل إلى آخره إما دلالته على الاستمرار فلأن زال في معنى النفي، فعند دخول حرف النفي عليه يكون معناه نفي النفي، وهو استمرار الثبوت. وأما اعتبار القابلية فمعلوم عقلاً كذا قالوا.

(5) (قوله: وما برح) من البراح وهو الزوال ومنه البارحة لليلة الماضية.

10 - (**وَمَا فَتِئَ**[1]).

11 - (**وَمَا انْفَكَّ**[2] **بِمَعْنَى مَا زَالَ**) في إفادة ذلك الاستمرار.

12 - (**وَمَا دَامَ**[3]) لتوقيت فعل[4] بمدة ثبوت خبرها لاسمها.

---

(1) (**قوله: وما فتئ**) بكسر العين من الفتأ وهو التفرقة.

(2) (**قوله: وما انفك**) بتشديد الكاف أي انفصل والتفريق والانفصال مستلزمان لمعنى الزوال، وبهذا الاعتبار قال: ما زال باعتبار أنهما متحد المفهوم مع ما زال بل المتحد معه في المفهوم هو ما برح فقط.

اعلم أن ما في الأربعة نافية، ويلزمها النفي بدخول الأدوات عليها لفظاً كما في الأمثلة المذكورة أو تقديراً كقوله تعالى: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ (يوسف: 85)، أي لا تفتي.

أما لزوم النفي: فلأن كونها ناقصة مشروط بمصاحبة النفي، ولأن معناها الذي هو الاستمرار لا يكون إلا بالنفي.

وأما جواز حذف أداة النفي معها لعدم الالتباس بالمثبت لما مر من أن نقصانها مشروط بمصاحبة النفي، هذا لكن حذف أداة النفي فيها مختص بالمضارع الواقع في جواب القسم كما في الآية السابقة على ما علم من التتبع.

وقد جاء استعمال بعض هذه الأفعال مع النفي تامة نحو: ما برح زيد عن موضعه، ومنه قوله تعالى حكاية عن إخوة يوسف: ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ ﴾ (يوسف: 80)، كذا حقيقة الرضى في هذا المقام.

(3) (**قوله: وما دام**) اعلم أن ما في ما دام مصدرية، وفي الأربعة السابقة نافية، ولم يستعمل ناقصة إلا بصيغة الماضي المصدر بما المصدرية وجاءت تامة نحو قوله تعالى: ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ (هود: 107)، أي بقيت وسكنت وجاء ما وحده بمعنى ما دام نحو: «اللهم صلِّ على محمد ما طلعت الشمس وما صليت الخمس»، أي مدة دوام طلوع الشمس والظاهر أن دوام مقدر.

(4) (**قوله: لتوقيت فعل**) أي حدث بمدة ثبوت خبرها لاسمها بأن جعلت تلك المدة ظرف زمان وذلك؛ لأن ما هذه مصدرية فهي مع ما بعدها في تأويل المصدر، ويقدر زمان مضاف إليه؛ إذ تقدير الزمان قبل المضاف كثير فحينئذ يكون ظرفاً، والظرف فضلة غير مستقل بالإفادة، ومن ثمه يقتضي أن يكون قبلها كلام مستقل بالإفادة لتعلق الظرف به، وإلى هذا الاقتضاء أشار المصنف بالمثال حيث قال: «اجلس ما دام زيد جالساً»، والمعنى: اجلس مدة أو زمان جلوس زيد، فلو لم ينضم ما دام مع اجلس لم يحصل منه مع ما بعده كلام يفيد فائدة تامة بخلاف الأفعال المصدرة بحرف النفي، فإنها مع ما بعدها كلام مستقل بالإفادة، فلا حاجة إلى كلام قبلها كذا قالوا.

وقال بعض المحققين: لا حاجة لتقدير الزمان هنا بعد التأويل بالمصدر بل لفظه ما في مادام =

(نَحْوُ: اجْلِسْ مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِساً).

فـ«ما دام»: فعل من الأفعال الناقصة.

و«زيد»: اسمه.

و«جالساً»: خبره.

و«ما دام»: مع اسمها وخبرها في تأويل المصدر منصوب المحل بأنه ظرف لـ«اجلس»[1].

وجاز أن يكون مضارعاً للمتكلم بفتح الهمزة، والمعنى: أجلس أنا مدة دوام جلوس زيد.

13 - (**وَلَيْسَ**[2] : **لِنَفْيِ الْحَالِ**[3]) أي لدلالته على انتفاء مضمون الجملة في =

صار علماً لتقدير الزمان معها، وباقي المصادر ليست بهذه المثابة، ولذا قال لها: مصدرية زمانية.

(1) (**قوله: منصوب المحل ظرف لاجلس**) فيه مسامحة، والمراد أن الزمان المضاف إلى المصدر ظرف له، لكن قال ذلك مبالغة في لزوم تقدير الزمان معه، فكأنه بنفسه ظرف زمان لما قبله.

(2) (**قوله: وليس**) بفتح الأول وسكون الثاني أصله لَيِسَ بكسر الياء خفف بحذف حركة الياء كما يقال: في كتف كتف، وهو من قبيل غير المتصرف؛ إذ لم يستعمل منه إلا الماضي بأمثلته، وحكمها حكم الصحيح إلى جمع المؤنث الغائبة، ومنه إلى آخر الأمثلة حكمها حكم الأجوف اليائي في حذف العين لكن فاء فعله مفتوح أبداً.

(3) (**قوله: لنفي الحال**) فيه مسامحة، والمراد ما ذكر الشارح، والعبارة الواضحة بأن يقال: لنفي مضمون الجملة في الحال، ثم أن كونه مختصّاً بنفيه في الحال هو مذهب جمهور النحاة.

وقال سيبويه: لنفي مضمون الجملة مطلقاً، ولذلك مقيد تارة بالحال، وتارة بالماضي، وتارة بالاستقبال تقول: ليس زيد قائماً الآن، أو أمس، أو غداً؛ إذ التقييد بالقرائن علامة الاشتراك.

وقال الأندلسي: والحق هو إن كان الكلام مجرداً عن القرائن حملت على الحال، وإلا فيحمل على ما دلت عليه القرائن.

اعلم أن خبر باب كان حكمه كحكم خبر المبتدأ في جميع الوجوه والأحوال، فيجوز تقديم أخبارها على أسمائها إلا عند اللبس؛ إذ ليس إلا تقديم المنصوب على المرفوع، ولا محذور في ذلك فيما كان العامل قويّاً.

أما الحكم في تقديم أخبار هذه الأفعال عليها هو أنها ثلاثة أقسام فكل ما لم يصدر بما سوى ليس فيجوز تقديم أخبارها عليها اتفاقاً لقوة العامل وعدم المانع عنه، وكل ما صدر بما نافية أو مصدرية، فلا يجوز ذلك أما إذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز أداة النفي عليها لاقتضائها الصدارة.

وأما إذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر عليه وأجاز ابن كيسان التقديم في ما =

الزمان الحال.

(**نَحْوُ: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً**) أي صفة القيام منفية عن «زيد» في زمان الحال.

{أفعال المقاربة}

(**السنَّوْعُ الْحَادِي عَشَرَ: أَفْعَالٌ**[1] **تُسَمَّى أَفْعَالَ الْمُقَارَبَةِ**) لتضمنها معنى القرب (**تَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ**) كالأفعال الناقصة إلا أن خبرها فعل مضارع تقرب معناه للاسم.

(**وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَفْعَالٍ**[2]).

=

صدر بحرف النفي أيضاً متعللاً بأن أداة النفي إذا دخلت على الفعل الذي في معنى النفي أفادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى عليه.

وفي ليس خلاف:

فسيبويه وجمهور البصريين على أنه يجوز تقديم خبره عليه بناء على أنه فعل، ولا محذور في جواز تقديم معمول الفعل عليه.

والكوفيون وابن السراج والجرجاني على أنه لا يجوز ذلك مراعاتاً للنفي إذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه.

واعلم أيضاً أنه لا يجوز توسط الخبر بين ما والأفعال المصدرة بها فلا يقال ما قائماً زال زيد؛ لأن ما لازمة لهذه الأفعال حتى صارت كجزئها بخلاف ما قائماً كان زيد وما قائماً صار زيد، فإنه يجوز لعدم لزوم ما النافية لها كذا في الرضي.

وههنا بحث: وهو أنه لا وجه لجعل الأفعال الناقصة من العوامل السماعية، بل ينافيه ما سيأتي في بحث العوامل القياسية من قوله: الفعل على الإطلاق، لكن وجهه الشارح الشيخاني ضعيف غير مقبول عند أولى العقل، إن أردت الإطلاع عليه فارجع إليه.

(1) (**قوله: النوع الحادي عشر أفعال إلى آخره**) وهي من الأفعال الناقصة أيضاً؛ إذ لا يتم بمرفوعها لكن إفرادها بالذكر لامتيازها عن باب كان ببعض الخواص مثل كون خبرها فعلاً مضارعاً مصدراً بأن في بعضها وغير مصدر بها في بعض، ثم أنهم عرفوها بأنها ما وضع لدنو الخبر رجاء أو إشفاقاً أو حصولاً أو شروعاً فيه فقولهم رجاءًا أو اشفاقاً ناظراً إلى عسى وقولهم: وحصولاً إشارة إلى كاد وقولهم: أو شروعاً فيه إلى كرب كما سيعلم وكلمة أو في التعريف لتقسيم المحدود لا للشك حتى ينافي التحديد.

(2) (**قوله: وهي أربعة أفعال**) فيه أن دعوى الحصر المستفاد من السكوت في معرض البيان باطل؛ إذ من أفعال المقاربة أحد وجعل وطفق، والجواب: بأنه لم يرد الحصر يرده حصر العوامل مطلقاً في عنوان الكتاب في مائة عامل، كما لا يخفى.

وأجيب: بأنه أراد حصر ما هو الغالب في الاستعمال، وهو أيضاً مردود بأن أخذ وجعل وطفق

=

1 - (**عَسَى**[1] : **نَحْوُ: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ**[2]) أي قارب زيد الخروج، أي قرب خروجه مرجو ومطموع لا أنه ثابت بالفعل.

(**وَعَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ**[3]) أن مع ما بعده في تأويل المصدر مرفوع المحل على

=

غالبة في الاستعمال ووقعت في القرآن، قال الله تعالى: ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ﴾ (الأعراف: 22).

(1) (**قـــوله: عسى**) على وزن رمى، ولـم يبين منه إلا الماضي بأمثلته، وهي في التعريف كأمثلة رمى وهو موضوع لقرب الخبر رجاءً أو إشفاقاً.

قال سيبويه: عسى طمع أو اشفاق، فالطمع في المحبوب، نحو عسيت أن أكون أميراً والإشفاق في المكروه، نحو: عسيت أن أموت، وما وقع في القرآن فهو رجاء أو اشفاق بالنظر إلى العباد لا بالنظر إلى الله تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً.

(2) (**قـــوله: عسى زيد أن يخرج**) أشار بالمثال الأول إلى أن الأصل في استعمال عسى الناقصة أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مصدراً بأن الاستقبالية تقوية وتأكيداً لمعنى الرجاء الذي هو توقع الفعل في الاستقبال، فعسى في المثال المذكور فعل مقاربة ناقصة وضع لقرب الخبر رجاءً وطمعاً، وزيد اسم عسى، وأن يخرج في تأويل المصدر منصوب خبره، كما أشار إليه الشارح بقوله: «أي قارب زيد الخروج» لكن وجب تقدير مضاف: إما في جانب الاسم أي عسى حال زيد الخروج، أو في جانب الخبر أي عسى زيد ذا الخروج، أو تأويل المصدر باسم الفاعل، أي عسى زيد خارجاً ويرجحه ما جاء في كلام الفصحاء في عسيت صائماً، وإنما وجب ذلك لوجوب صدق خبر هذا الباب على اسمه؛ لأنهما في المعنى مبتدأ أو خبر، وعلى هذا يكون عسى ناقصاً.

وقيل: المضارع مع أن في تأويل المصدر منصوب المحل مفعول عسى؛ لأنه بمنزلة المتعدي وليس خبراً لوجوب صدقه على الاسم مع أن ههنا ليس بصادق عليه والتأويل تكلف.

وقال الكوفيون: إن يخرج في محل الرفع بدل مما قبله بدل الاشتمال؛ إذ فيه تفصيل بعد الإجمال، وهو أوقع في النفوس.

وقال الرضي: إن هذا وجه قريب من الصواب، وفيه أن يبعده ما جاء في كلام الفصحاء من نحو عسيت صائماً، ثم أنه قد ذكرنا أن الأصل في استعمال عسى الناقصة أن يكون خبره مضارعاً مصدراً بـ«أن»، ولكن قد يعدل عنه، ويحذف من خبره أن ويقال: عسى زيد يخرج تشبيهاً له بـ«كاد»، فإن خبره مجرد عن أن كما سيأتي، فالأولى أن يمثل منه أيضاً.

(3) (**قـــوله: وعـــسى أن يخـــرج زيد**) وهذا استعمال آخر لـ«عسى»، ولا يجوز حذف أن في هذا الاستعمال أصلاً، وفي الحقيقة مذاهب فعند الأكثرين أن عسى في هذا الاستعمال تام، والفعل المصدر بـ«أن» في تأويل المصدر مرفوع المحل فاعل عسد وتبعهم الشارح حيث قال: «إن مع ما بعده في تأويل المصدر» إلى آخره.

=

أنه فاعل «عسى».

2 - (**وَكَادَ**[1]) لحصول قرب الخبر[2] للاسم.

(**نَحْوُ: كَادَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ**) أي حصل قرب خروجه بالفعل.

3 - (**وَكَرَبَ**[3]) لقرب حصول الخبر للاسم مع تحقق الشروع بالفعل.

(**نَحْوُ: كَرَبَ زَيْدٌ يَخْرُجُ**).

=

وقال بعضهم: إن عسى في هذا الاستعمال ناقص، وأقيم الفعل مع فاعله مقام الاسم والخبر لاشتماله على المسند والمسند إليه كما قالوا في: علمت أن زيداً قائم أن مع اسمه وخبره نائب مناب مفعولي علمت، ومنهم من ذهب إلى أن زيد اسم عسى، وأن يخرج خبره قدم عليه وفيه ضمير عائد إلى زيد لتقدمه رتبة.

وذهب بعضهم إلى أن المثال المذكور من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد، فإن أعمل الأول يكون زيد اسم عسى، وأن يخرج خبراً له مقدماً عليه، وإن أعمل الثاني يكون اسم عسى ضميراً مسكناً فيه عائداً إلى زيد، وأن يخرج خبره وعلى الاحتمالين الأخيرين عسى ناقصة أيضاً.

(1) (**قوله: وكاد**) أجوف واوي يقال: كاد يكاد مثل خاف يخاف، ولم يجيء منه إلا الماضي والمضارع، وهو موضوع.

(2) (**قوله: لحصول قرب الخبر**) والأصل في خبر كاد: أن يكون مجرداً عن أن كما نبه عليه المصنف بالمثال وهو قوله: «نحو: كاد زيد يخرج».

أما كونه مضارعاً: فلدلالته على حصول قرب الخبر من زمان الحال باشتراكه بينه وبين الاستقبال.

وأما تجرده عن «أن»: فلدلالته على الاستقبال المنافي للحال وجاء دخولها على خبر كاد أيضاً تشبيهاً لها بـ«عسى» في أصل المقاربة نحو قول الشاعر:

قَدْ كادَ مِن طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا

كما يجرد خبر عسى عن أن حملاً على كاد.

واعلم أنه جاء كاد بمعنى أراد نحو قوله تعالى: ﴿ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ ﴾ (طه: 15) أي أريد إخفاء الساعة كما جاء أراد بمعنى كاد نحو قوله تعالى: ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ ﴾ (الكهف: 77) أي يكاد أن ينهدم.

(3) (**قوله: كرب**) بفتح الراء على وزن فعل ولم يشتهر من أمثلته إلا الماضي ومعناه ما ذكره الشارح، ولا يدخل على خبره أن لدلالته على الاستقبال المنافي للشروع الذي هو معنا كرب، فأشار المصنف إلى ذلك بالمثال من قوله: «كرب زيد يخرج» ومن أفعال المقاربة طفق على وزن علم بمعنى شرع في الفعل وجعل وأخذ بذلك المعنى أيضاً وهي في الاستعمال مماثلة لـ«كرب»، قال الله تعالى: ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ﴾ (الأعراف: 22)، وجعل أو أخذ زيد يجيء مثلاً.

4 - (**وَأَوْشَكَ**[1]: **نَحْوُ: أَوْشَكَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ**) أن مع مدخوله في تأويل المصدر منصوب المحل خبر «أوشك».

(**وَأَوْشَكَ أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ، وَأَوْشَكَ زَيْدٌ يَخْرُجُ**) فيه وجهان[2]:

أحدهما: ناقصة.

والآخر: تامة.

{أفعال المدح والذم}

(**النَّوْعُ الثَّانِي عَشَرَ: أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ**[3]: **تَرْفَعُ**[4] **اسْمَ الْجِنسِ**[5] **الْمُعَرَّفَ بِالأَلِفِ وَاللاَّمِ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَفْعَالٍ**) بحكم الاستقراء والتتبع.

---

(1) (**قوله: وأوشك**) على وزن أفعل ويبنى منه الماضي والمضارع كثيراً وفي الحديث: «من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه»، وبناء اسم الفاعل منه قليل نادر جدّاً، ثم يستعمل استعمال عسى بكلا وجهيه، فأشار المصنف إلى الوجه الأول منهما بقوله: «نحو: أوشك زيد أن يخرج»، ففي هذا الاستعمال ناقصة كما نبه عليه الشارح بقوله: «إن مع مدخوله إلى آخره»، وأشار إلى الوجه الثاني بقوله: «وأوشك أن يخرج زيد».

ويحتمل فيه أن تكون تامة وناقصة كما مر في عسى، وأيضاً يستعمل استعمال كاد، وأشار إليه المصنف بقوله: «وأوشك زيد يخرج».

(2) (**قوله: وفيه وجهان**) أي في أوشك، أو في المثال الثاني وجهان.

(3) (**قوله: النوع الثاني عشر أفعال المدح والذم**) أي أفعال بعضها للمدح، وبعضها للذم، وعرفوها: بأنها ما وضع لإنشاء مدح أو ذم، ولما كان لقبها مشعراً بتعريفها ترك المصنف تعريفها ميلاً إلى الاختصار.

(4) (**قوله: ترفع**) أي كل منها.

(5) (**قوله: اسم الجنس إلى آخره**) هذا ظاهر فيما سوى حبذا.

وأما فيه فغير ظاهر بل غير واقع إلا على مذهب من جعل حبذا بمجموعه كلمة واحدة وعاملة في الرجل بالفاعلية، والظاهر أن المصنف تبعهم، ولذا قال ما قال، ثم أنها كما ترفع الاسم المذكور كذلك ترفع المضاف إلى ذلك بلا واسطة، نحو نعم غلام الرجل زيد، أو بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل زيد وهلم جرّاً، وعبارة المصنف لا تشمله إلا أن يقال: أراد أنها ترفع الاسم المذكور، أو ما في حكمه فحينئذ يشمله؛ إذ المضاف إلى شيء في حكم ذلك الشيء.

وأيضاً لا شمل نعم رجلاً زيد.

والجواب عنه: أن المصنف لم يرد حصر عملها في رفع الاسم المعرف، بل أراد ذكر ما هو الغالب في عملها، وبهذا يدفع الاعتراض الأول أيضاً.

(**نِعْمَ**[1] **: نَحْوُ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ**[2]).

فـ«زيد»: إما مبتدأ[3]، والجملة خبر مقدم عليه[4]، أو خبر مبتدأ محذوف، أي هو زيد.

وإما بدل[5] عن اسم الفاعل، أو عطف بيان له.

(**فَالرَّجُلُ فَاعِلُ «نِعْمَ»، وَزَيْدٌ مَخْصُوصٌ بِالْمَدْحِ**[6]).

---

(1) (**قوله: نعم**) وهو الأصل في فعلى المدح وفي فعلي الذم الأصل هو بئس، وهما في الأصل فعلان على وزن فَعِلَ بكسر العين، وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل إذا كان عينه حلقياً أربع لغات، والأكثر الأشهر في هذين الفعلين عند إرادة المدح والذم كسر الفاء مع سكون العين.
وقال سيبويه: وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم، كذا في بعض شروح الكافية.

(2) (**قوله: نعم الرجل زيد**) أشار بذكر زيد بالرفع بعد المعرف باللام إلى أنه يجب أن يؤتى بعده باسم مطابق له دال على من قصد بالمدح. ثم إن ما ذكره من المثال هو الاستعمال الغالب في نعم، وقد جاء رافعاً لضمير مستتر فيه مبهم مفسر بنكرة منصوبة على التمييز نحو نعم رجلاً زيد.
وأما قوله تعالى: ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾ (البقرة: 271)، فهو في محل النصب تمييز للضمير، وهي مخصوص بالمدح، والتقدير: نعم شيئاً هي أي الصدقات على طريقة قولهم: نعم رجلاً زيد.
وقال سيبويه والكسائي: إن ما معرفة تامة بمعنى الشيء المعرف، أي نعم الشيء هو فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام، فيكون المثال على استعمال نعم الرجل زيد.
وقال الفراء وأبو علي: ما موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم والصلة بتمامها محذوفة، والتقدير نعم الذي فعله هي، وهذا الوجه في غاية البعد.

(3) (**قوله: أما مبتدأ**) يؤيده جواز تقديم المخصوص على الجملة.

(4) (**قوله: خبر مقدم عليه**) ولا يحتاج إلى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف مقامه، لكن لكون الجملة إنشائية لا بد من التأويل لها، أي زيد مقول في حقه نعم الرجل.

(5) (**قوله: وأما بدل إلى آخره**) وفيه وجه ثالث تركه الشارح، وهو أن يكون خبر المبتدأ محذوف جواباً لسؤال مقدر، فإنه لما قيل: نعم الرجل، فكأنه سئل من هو، فقيل: زيد أي هو زيد وعلى هذا يكون الكلام جملتين وعلى الأولين جملة واحدة.

(6) (**قوله: ويزد مخصوص بالمدح**) وشرط صحة وقوع الاسم مخصوصاً: أن يكون مطابقاً للفاعل في الجنس، فلا يقال: نعم الرجل درهم مثلاً، وفي الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، لكن يجوز أن يقال: نعم المرأة هند، وبئس المرأة دعد بدون الحاق تاء التأنيث حملاً لهما على الحروف لمشابهتهما لها في عدم التصرف. وقد يحذف المخصوص لقيام قرينة نحو قوله تعالى: ﴿ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾ (ص: 30)، أي أيوب بقرينة أن سوق الآية في مدحه.

اعلم أنه اختلف في لام الفاعل:

قيل: للاستغراق[1]، والمعنى: نعم كل فرد من أفراد الرجال زيد.

وقيل: للعهد الذهني[2]، والمعنى: نعم فرد ما من أفراد الرجال زيد.

وفي الوجه الأول: نظر من وجهين:

الأول: أن الاستغراق يفيد المدح لجميع الأفراد، وأن المخصوص كـ«زيد» مثلاً يجب أن يكون عبارة عن الفاعل، والمخصوص كـ«زيد» مثلاً لا يكون عبارة عن جميع الأفراد.

والثاني: أن قولهم: نعم زيد في معنى نعم الرجل زيد بالاتفاق مع أنه لا استغراق في المضمر.

والجواب عن الأول: أن المعنى ما لكل فرد من الأفراد من الخصال والمناقب قائم بزيد، لا أن المعنى جميع الأفراد زيد.

وعن الثاني: منع أن المضمر لا يكون فيه الاستغراق ولم لا يجوز فيه ذلك، تأمل[3].

وكذا (**بِئْسَ: نَحْوُ: بِئْسَ الرَّجُلُ زَيْدٌ**) حاله في الإعراب واللام كحال «نعم» بلا فرق.

(**وَحَبَّذَا**[4] **: نَحْوُ: حَبَّذَا الرَّجُلُ زَيْدٌ**).

---

(1) (**قوله: قيل: للاستغراق**) وهذا وإن كان تكلفاً، لكن المعنى أبلغ في المدح.

(2) (**قوله: للعهد الذهني**) وهي إشارة إلى واحد غير معين، ثم يصير معيناً بذكر المخصوص، فيكون في الكلام تفصيل بعد الإجمال، وهو واقع في النفس.

(3) (**قوله: تأمل**) لعله إشارة إلى أن الضمير عائد إلى الشيء ما تقرر في العقول، وهو شامل لكل شيء على سبيل البدلية، ولا معنى للاستغراق إلا الشمول على سبيل البدلية، فالضمير مفيد للاستغراق كاللام.

ويمكن أن يكون إشارة إلى أن كون اللام للاستغراق لا يصح بدون التكلف المذكور بخلاف العهد الذهني، فإنه لا تكلف فيه، فالحمل عليه أولى.

(4) (**قوله: وحبذا**) هو مركب من حب الشيء بفتح الحاء إذا صار محبوباً، ومن ذا اسم إشارة، وضم الحاء لغة فيه، لكن المركب مع ذا هو مفتوح الحاء لخفة الفتح وثقل التركيب.

واعلم أن ذا في حبذا وإن كان من أسماء الإشارة الموضوعة لواحد معين في الخارج، لكن لا يقصد به المشار إليه المعين في الخارج، بل إنما أريد به المشار إليه الحاضر في الذهن على وجه التعظيم والحضور في القلوب كما قيل في الرجل: في نعم الرجل، وإنما خص اسم =

فيه وجوه:

أحدها: أن «ذا» فاعل[1]، و«الرجل» صفة[2] «ذا»، و«زيد» مخصوص[3] بالمدح: إما بدل[4] من الفاعل، أو عطف بيان له، أو مبتدأ، والجملة المتقدمة خبر له، أو خبر مبتدأ محذوف[5]، والتقدير: هو زيد.

=

الإشارة للتركيب؛ لأنه من الأسماء المبهمة التي هي مناسبة لمقام المدح؛ إذ ذكر الشيء، أو لا مبهماً، وثانياً معيناً أبلغ في المدح، وأوقع في النفس، وإنما اختص من أسماء من الإشارة ذا دون واحد من أخواته؛ لأنه الأصل لإفراده وتذكيره.

(1) (**قوله: أحدها: أن ذا فاعل**) أي لحب ولا يتغير ذا عما هو عليه، أي لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بتثنية المخصوص وجمعه وتأنيثه لجرى كلمة حبذا مجرى الأمثال التي لا تتغير، فيقال: حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند.

واعلم أن المذهب الصحيح هو الوجه الأول، لكنه ليس مذهب المصنف على ما يدل عيه ظاهر قوله: ترفع اسم الجنس المعرف بالألف واللام.

(2) (**قوله: والرجل صفة ذا**) وإنما لم يلتزموا التمييز في حبذا، والتزموا في نعم إذا كان الفاعل مضمراً مع أن الفاعل فيهما عبارة عن أمر ذهني؛ لأن المنوي لكونه غير ملفوظ إبهامه أشد وأحوج إلى البيان، والتمييز من ذا التي هي من مقولة اللفظ، ولأنه لو لم يذكر التمييز في نعم رجلاً مثلاً لالتبس المخصوص بالفاعل إذا كان معرفاً باللام، نحو قولك: نعم رجلاً السلطان، فلو حذف.

وقيل: نعم السلطان لالتبس به، كما في بعض شروح الكافية.

(3) (**قوله: وزيد مخصوص**) ويجوز أن يقع قبل المخصوص أو بعده تمييزاً وحال على وفق المخصوص في الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث، نحو: حبذا رجلاً زيد وحبذا زيد رجلاً وحبذا راكباً زيد وحبذا زيد راكباً إلى غير ذلك، والعامل في التمييز أو الحال هو الفعل، أعني حب وذو الحال هو ذا لا زيد؛ لأنه مخصوص، وهو لا يجيء إلا بعد تمام المدح والركوب مثلاً من تمامه فراكباً حال عن الفاعل لا عن المخصوص، كذا في بعض شروح الكافية.

وقال بعض المحققين: الظاهر: أن العامل فيما هو تمييز عن ذات مذكورة هو اللفظ المبهم الدال عليها كما في رطل زيتاً، فالقياس عليه يقتضي أن يكون العامل في هنا هو ذا لا الفعل، وفي نعم رجلاً هو الضمير المستتر المبهم المفسر بالتميز.

(4) (**قوله: أما بدل إلى آخره**) الأخصر أن يقول: وإعراب مخصوصة كإعراب مخصوص نعم.

(5) (**قوله: أو خبر مبتدأ محذوف**) قد ترك الشارح هذا الوجه في بيان وجوه إعراب مخصوص نعم، ولا وجه له في التعرض له هنا، بل الأولى عكس ذلك.

والثاني: أن «حبذا» بمجموعه[1] بمنزلة «نعم»، و«الرجل» فاعله، وإعراب المخصوص على حاله.

والثالث: أن «حبذا» بمجموعه مبتدأ[2]، و«الرجل» صفة «ذا»، و«زيد» خبره في قوة الممدوح.

الأول: مذهب من لا يغلب[3] الفعلية على الاسمية ولا الاسمية على الفعلية.

والثاني: مذهب من يغلب الفعلية[4] على الاسمية.

والثالث: مذهب من يغلب الاسمية[5] على الفعلية.

(**وَسَاءَ: نَحْوُ: سَاءَ الرَّجُلُ زَيْدٌ**) حاله في الإعراب[6] واللام كحال «بئس الرجل» بلا فرق.

{أفعال الشك واليقين}

(**النَّوْعُ الثَّالِثَ عَشَرَ: أَفْعَالُ[7] الشَّكِّ وَالْيَقِينِ**) أي أفعال بعضها للشك، وبعضها

---

(1) (**قوله: إن حبذا بمجموعة إلى آخره**) أقول: ظاهر عبارة المصنف من قوله: ترفع اسم الجنس المعرف إلى آخره يميل إلى هذا الوجه.

(2) (**قوله: إن حبذا مبتدأ**) بتغليب الاسم على الفعل، والمعنى: هذا الرجل زيد.

(3) (**قوله: مذهب من لا يغلب إلى آخره**) وهو الأرجح؛ إذ الأصل عدم التغليب.

(4) (**قوله: مذهب من يغلب الفعلية**) نظراً إلى أن الجزء الأول أولى بالتغليب.

(5) (**قوله: مذهب من يغلب الاسمية**) مستنداً بأن الاسم هو الأصل بالتشبيه إلى الفعل، فهو الأنسب بالتغليب.

وفي القاموس: حب اسم بمعنى الحبيب، وذا فاعله أي حبيب ذا للرجل.

وقيل: ذا زائدة، والرجل هو الفاعل.

(6) (**قوله: وحاله في الإعراب إلى آخره**) والأولى أن يقول: حاله كحال بئس في إفادة الذم والشرائط والأحوال.

(7) (**قوله: النوع الثالث عشر أفعال إلى آخره**) اعلم أن اليقين عند أرباب العقول: هو الاعتقاد بوقوع النسبة الخبرية أو لا وقوعها اعتقاداً جازماً ثابتاً مطابقاً للواقع.

والشك عندهم: هو الاعتقاد بوقوعها أو لا وقوعها بدون ترجيح أحدهما على الآخر، أي يكونان متساويين عند المتكلم.

والظن: هو الاعتقاد بوقوع النسبة اعتقاداً راجحاً مع احتمال عدم وقوعها احتمالاً مرجوحاً أو بالعكس، ولا شيء من هذه الأفعال مستعملاً فيما يساوي كلا جانبي وقوعه ولا وقوعه، فلا بد =

لليقين.

وهذه الإضافة من قبيل إضافة الدال إلى المدلول.

(**تَـدْخُلُ**) أي هذه الأفعال (**عَلَى اسْمَيْنِ**[1]) أراد بهما المبتدأ والخبر (**ثَانِيهِمَا عِبَارَةٌ عَنِ الأَوَّلِ وَتَنْصِبُهُمَا**[2] **جَمِيعاً عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَهِيَ سَبْعَةُ أَفْعَالٍ**[3]).

1 - (**ظَنَنْتُ: نَحْوُ: ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً**) المعنى ثبوت القيام لزيد مشكوك ومظنون[4].

(**وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى اتَّهَمْتُ**[5] **لَمْ يَقْتَضِ الْمَفْعُولَ الثَّانِي**)؛ لأن التهمة لا يتوقف تعلقه إلا على متعلق واحد.

(**نَحْوُ: ظَنَنْتُ زَيْداً أَيْ اتَّهَمْتُهُ**[6]).

2 - (**وَحَسِبْتُ: نَحْوُ: حَسِبْتُ أَخَاكَ كَرِيماً**).

3 - (**وَخِلْتُ: نَحْوُ: خِلْتُ زَيْداً عَاقِلاً**).

4 - (**وَعَلِمْتُ: نَحْوُ: عَلِمْتُ زَيْداً**[7] **فَاضِلاً**)، المعنى ثبوت القيام لزيد معلوم ومتيقن.

(**وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى عَرَفْتُ لَمْ يَقْتَضِ الْمَفْعُولَ الثَّانِي**) أي بمعنى عرفت الذات

=

أن يراد بالشك خلاف اليقين بقرينة المقابلة، فيشمل الظن.

وقال بعض المحققين: لا حاجة في ذلك إلى قرينة المقابلة في العلوم العربية، فإن الشك في اللغة خلاف اليقين على ما في القاموس.

(1) (**قوله: تدخل على اسمين**) الأولى على الجملة الاسمية.

(2) (**قوله: تنصبهما**) أي على المفعولية في الاستعمال الغالب لا مطلقاً، فإن علمت بمعنى عرفت مثلاً لا ينصب، ولا يقتضي إلا مفعولاً واحداً، كما سيأتي.

(3) (**قوله: سبعة أفعال**) فالثلاثة الأول للظن، والثلاثة التي تليها لليقين، والأخير منها مشترك بينهما.

(4) (**قوله: من الظنة**) بالكسر.

(5) (**قوله: بمعنى التهمة**) يعني إن ظننت إذا كان بمعنى اتهمت يكون مشتقاً من الظنة لا من الظن.

(6) (**قوله: ظننت زيداً بمعنى اتهمته**) أي أخذته مكان الوهم، والوهم نوع من الإدراك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ (التكوير: 24)، أي بمتهم.

(7) (**قوله: نحو علمت زيداً**) أي عرفت شخصه؛ إذ المعرفة هي العلم بذات شيء من غير حكم عليه.

بدون الصفة.

(**نَحْوُ: عَلِمْتُ زَيْداً، أَيْ عَرَفْتُهُ**).

5 – (**وَرَأَيْتُ: نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْداً قَائِماً**) المعنى ثبوت القيام لزيد معلوم ومتيقن.

(**وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى أَبْصَرْتُ**) اسمه مستتر فيه عائد إلى «رأيت».

(**لَمْ يَقْتَضِ الْمَفْعُولَ الثَّانِي**)؛ لأن الإبصار لا يتوقف تعلقه إلا على متعلق واحد.

(**نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْداً، أَيْ أَبْصَرْتُهُ**).

6 – (**وَوَجَدْتُ**[1] : **نَحْوُ: وَجَدْتُ زَيْداً**).

(**وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى أَصَبْتُ**[2] **لَمْ يَقْتَضِ الْمَفْعُولَ الثَّانِيَ**) يعني إذا كان بمعنى الإصابة لم يكن المراد منه معرفة الذات مع الصفة.

(**نَحْوُ: وَجَدْتُ الضَّالَّةَ، أَيْ أَصَبْتُهَا**).

---

(1) (**قوله: ووجدت**) مشتق من الوجدان بمعنى الإدراك والعلم.

(2) (**قوله: وإذا كان بمعنى أصبت**) أي لاقيت من الإصابة، وهي الملاقاة.

اعلم أن لأفعال القلوب خصائص لم توجد في غيرها من الأفعال:

فمنها: أنه لا يجوز حذف أحد مفعوليها، وإن كانا في الأصل مبتدأ أو خبراً وحذف كل منهما جائز، بل إذا حذف لا بد أن يحذفا معاً نحو: «من يسمع يخل»، أي يخل مسموعه صادقاً بخلاف باب أعطيت، فإن حذف أحد مفعوليه جائز، وذلك لأن مفعول هذه الأفعال في الحقيقة مضمون المفعولين، فحذف أجزاء الكلمة هذا هو الاستعمال الفصيح الشائع، ومع ذلك جاء حذف أحدهم على قلة.

ومنها: أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد، نحو علمتني وعلمتك، ولا يجوز: أن يقال ضربتني وشتمتك، بل ضربت نفسي وشتمت نفسك ووجهة مذكور في المطولات تركناه خوفاً للإطالة.

ومنها: جواز الإلغاء أي إبطال عملها لفظاً، ومعنى إذا توسطت الأفعال بين مفعوليها أو تأخرت عنهما، نحو: زيد ظننت مقيم وزيد قائم ظننت لصلاحية مفعولها كلاماً مستقلاً بالإفادة مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر.

وأما إلغائها عن التقدم نحو ظننت زيد قائم: فالجمهور على أنه لا يجوز حينئذ.

ومنها: التعليق أي وجوب إبطال عملها لفظاً لا معنى بسبب وقوعها قبل الاستفهام أو قبل النفي أو قبل لام الابتداء نحو علمت أزيد عندك أم عمرو وعلمت ما زيد قائم وعلمت لزيد منطلق ودليل ذلك أيضاً في المبسوطات إن أردت الإطلاع عليه فارجع إليها.

ولما فرغ المصنف من بيان السماعيات وتفصيلها شرع في بيان العوامل القياسية.

7 - (**وَزَعَمْتُ**) يستعمل تارة بمعنى «علمت»، وأخرى بمعنى «ظننت».

(**نَحْوُ: زَعَمْتُ زَيْداً ظَرِيفاً**) المعنى ثبوت الظرافة لـ«زيد» مظنون ومشكوك، أو معلوم ومتيقن.

(**وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى قُلْتُ لَمْ يَقْتَضِ الْمَفْعُولَ الثَّانِيَ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْ ﴾)[1].

{العوامل القياسية}

(**وَالْقِيَاسِيَّةُ مِنْهَا**[2] **سَبْعَةُ عَوَامِلَ**[3]) أي سبعة أصناف من العوامل لا سبعة أشخاص.

و«عوامل» مفتوح في موضع الجر[4]؛ لأنه مضاف إليه لسبعة.

1 - (**الْفِعْلُ**) مرفوع اللفظ بأنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: أحدها: الفعل (**عَلَى الإِطْلَاقِ**[5]) أي ماضياً كان أو مضارعاً أمراً كان أو نهياً متعدياً كان أو لازماً معلوماً كان

---

(1) التغابن: 7.

(2) (**قوله: والقياسية منها**) أي الكائنة من اللفظية.

(3) (**قوله: سبعة عوامل**) أقول: إنما أعاد هذه العبارة مع أنها مذكورة في الإجمال أول الكتاب لطول الفصل، وإلا فالمقام مقام الضمير بأن يقول: وهي الفعل والمصدر إلى آخر ما قاله بإرجاع الضمير إلى القياسية المذكورة في عنوان الكتاب هذا، لكن لو قال: والقياسية هي الفعل والمصدر إلى آخره لكان موجهاً وأخصر.

(4) (**قوله: مفتوح في موضع الجر**) لعدم انصرافه لكونه جمعاً على صيغة منتهى الجموع، وهو قائم مقام السببين في منع الصرف.

(5) (**قوله: على الإطلاق**) الظرف: إما لغو متعلق بـ«يعمل» المفهول من عد الفعل من العوامل القياسية. أو حال من فاعله العائد إلى الفعل أي يعمل الفاعل على الإطلاق.

ثم إن كان المراد به تعميم الفعل من جهة العمل كما هو المتبادر وصرح به الشارح بقوله: «سواء كان ماضياً أو مضارعاً إلى آخره»، فينافيه عد الأفعال السابقة من السماعيات؛ إذ لا مخرج لها من هذا التعميم، وإن أراد به تقييد الفعل في عمله القياسي بكونه مطلقاً، أي غير مشروط في عمله بشرط دون شرط، فكلامه موجه، فلا منافاة في عد ما سبق من السماعيات؛ إذ كل منها في عمله مشروط ببعض الشرائط لكون أفعال المدح والذم مشروطة بالأعمال في المعرف باللام، ونحو ذلك من البواقي وحينئذ يكون قيداً احترازياً لا إشارة إلى تعميم الفعل، ولعل هذا هو الصواب.

أو مجهولاً مجرداً كان أو مزيداً فيه غير ما عد من السماعية[1] كباب كان وكاد ونعم وكباب علمت، فإن هؤلاء من السماعية، كما عرفت.

(نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً[2]).

2 – (وَالْمَصْدَرُ[3] : نَحْوُ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ[4]).

---

(1) (**قوله: غير ما عد من السماعيات إلى آخره**) أقول: لا مخرج لها من الفعل المطلق على ما فسره الشارح، فمن أين يفهم هذا الاستثناء إلا أن يقال: عدها سابقاً من السماعيات قرينة على استثنائها من الفعل المطلق في كونها عاملاً قياسيّاً.

(2) (**قوله: نحو: ضرب زيد عمراً**) مثل من المتعدى لاندراج عمل الفعل اللازم في عمل، فلا حاجة إلى مثال منه استقلالاً، وخص المثال أيضاً بالماضي الثلاثي المجرد؛ لأنه الأصل بالنظر إلى سائر الأفعال.

(3) (**قوله: والمصدر**) أخره عن الفعل، وإن كان أصلاً في الاشتقاق؛ لأن المقصود ههنا بيان العمل، والمصدر تابع للفعل في عمله.

ثم إنهم عرفوه: بأنه اسم الحدث الجاري على الفعل، والمراد بجريانه عليه بعد اشتقاقه منه كونه مفعولاً مطلقاً له.

وأوزان المصادر الثلاثي المجرد ترتقي إلى اثنين وثلاثين كما بين في بعض كتب الصرف، وأوزان مصادر ما سواه قياسية.

ويعمل عمل فعله المشتق هو منه لازماً كان أو متعدياً بشرط:

1 - أن لا يكون مفعولاً مطلقاً حقيقيّاً.

2 - وأن لا يكون مصغراً.

أما إذا كان مفعولاً مطلقاً فإن لم يكن نائباً مناب الفعل بأن كان الفعل مذكوراً، نحو: «ضربت ضرباً زيداً» ومحذوفاً حذفاً غير واجب نحو: «ضرباً زيداً» في جواب من قال: «من ضربت؟»، فالعمل للفعل اتفاقاً لا للمصدر؛ إذ لا يجوز إعمال الضعيف مع وجود العامل القوي، وإن كان نائباً عن الفعل بأن كان من المصادر التي وجب حذف فعلها سماعاً أو قياساً، نحو: «حمداً له وشكراً له» ففيه وجهان: عمل الفعل لأصالته، وعمل المصدر لنيابته عن الفعل.

ذهب إلى الأول سيبويه ومن تبعه.

وذهب إلى الثاني السيرافي ومن تبعه.

وقيل: العامل هو المصدر لمصدريته لا لنيابته عن الفعل.

(4) (**قوله: أعجبني ضرب زيد عمراً**) فزيد: مرفوع بأنه فاعل المصدر، وعمراً: منصوب بأنه مفعول به له.

ولا يتقدم على المصدر معموله لكونه في تقدير الفعل مع أن وشيء مما في حيز أن لا يتقدم عليه فلا يقال: أعجبني عمراً ضرب زيد خلافاً للرضي في الظروف، فإنه جوز تقديمها عليه =

3 – (وَاسْمُ الْفَاعِلِ[1] : نَحْوُ: زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامُهُ عَمْراً).

=

لتوسعهم فيها ما لا يتوسع في غيرها.

واعلم أنه لا يشترط في إعمال المصدر أن يكون بمعنى الحال والاستقبال كما اشترط في اسم الفاعل والمفعول؛ لأن إعمال المصدر بمناسبة اشتقاق الفعل منه لا باعتبار المشابهة؛ إذ لا مشابهة له مع الفعل لا لفظاً، ولا في وقوعه موقع الفعل بخلاف اسم الفاعل واسم المفعول، وأنه لا يستتر في المصدر فاعله؛ إذ قد يجوز حذف فاعله فلو أضمر فيه أيضاً لالتبس بالمفعول، وأنه لا يجب ذكر فاعله بل يجوز حذفه ايضاً؛ إذ النسبة إلى الفاعل غير مأخوذ في مفهومه، فلا يتوقف تصور مفهومه على الفاعل، وأنه يجوز إضافته إلى الفاعل، وهو الأكثر، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ (البقرة: 251).

وقد يضاف إلى المفعول به، نحو: أعجبني ضرب اللص الجلاد، وإلى الظرف، وإلى المفعول له، نحو: أعجبني ضرب يوم الجمعة وضرب التأديب، وأن إعمال المصدر المعرف باللام قليل جدّاً حتى قيل: لم يأت في القرآن عاملاً بدون واسطة حرف الجر، وذلك لأنه عند عمله مقدر بأن مع الفعل، فكما لا يدخل لام التعريف على الفعل ينبغي أن لا يدخل لام التعريف على المصدر المقدر به.

(1) (قــوله: واسم الفاعل) وصيغته في الثلاثي المجرد على وزن فاعل، وبه يسمى لكثرة مجيئه من الثلاثي المجرد، والمعنى: اسم له مزيد اختصاص بهذه الهيئة، ومن غيره على صيغة المضارع المعلوم ملابساً بميم مضمومة موضع حرف المضارعة مع كسر ما قبل الآخر، وإن كان في المضارع مفتوحاً نحو مكرم ومجتمع ومستخرج ومتدحرج هذا.

ثم اعلم أنه يعمل عمل فعله لازماً كان أو متعدياً إلى واحد أو إلى أكثر بشرط الاعتماد على صاحبه أو على آداة الاستفهام أو النفي وبشرط أن لا يكون مصغراً ولا موصوفاً، وبشرط أن يكون بمعنى الحال والاستقبال؛ إذ عمله بمشابهة المضارع، فوجب أن لا يخالفه في الزمان، وإلى جميع هذه الشرائط أشار المصنف بالمثال من قوله: زيد ضارب غلامه عمراً بناء على أن المتبادر من اسم الفاعل عند الإطلاق زمان الحال، وإن كان بمعنى الماضي، فلا يعمل بل وجبت الإضافة إلى المفعول إضافة معنوية، نحو: زيد ضارب عمرو أمس خلافاً للكسائي، فإنه جوز أعماله ماضياً أيضاً متمسكاً بقوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ (الكهف: 18)، وقال: إذا أضيف تكون إضافته لفظية، ورد بأن الآية حكاية الحال الماضية.

واعلم أنه إذا دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل يعمل مطلقاً أي ولو كان ماضياً، نحو: مررت بالضارب أبوه زيداً أمس، وذلك لأنه في المعنى فعل عدل عن هيئته إلى هيئة الاسم كراهة إدخال اللام عليه.

واعلم أيضاً أن حكم تثنية اسم الفاعل وجمعه مصححاً كان أو مكسراً حكم مفرده في العمل والشرائط.

=

4 - (وَاسْمُ الْمَفْعُولِ[1] : نَحْوُ: زَيْدٌ مُعْطَى غُلَامَهُ دِرْهَماً[2]).

=

وأما المثنى وجمع السلامة: فلبقاء صيغة الواحد فيهما التي بها كان اسم الفاعل مشابهاً بالفعل المضارع لفظاً.

وأما جمع المكسر: فلكونه فرع الواحد ورعاية لإطراد الباب.

ثم إن حذف نون التثنية والجمع المصحح حالة الإضافة واجب نحو الزيدان ضاربا عمرو وضاربوه.

وأما حذفها حالة العمل: فجائز فصيح إن وقع صلة اللام تخفيفاً واختصار الطول الصلة نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ (الحج: 35) بنصبها على المفعولية، وضعيف إن لم يقع صلة نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ ﴾ (الصافات: 38) بالنصب على ما قرئ في بعض القراءات الشاذة.

(1) (**قــوله: واسم المفعول**) أي اسم له زيادة اختصاص بهذه الهيئة نظير ما مر في اسم الفاعل، فإن صيغته من الثلاث المجرد على وزن مفعول، ومن غيره على صيغة المجهول بميم مضمومة موضع حرف المضارعة، نحو: مكرم ومجتمع ومستخرج بفتح ما قبل الآخر.

وحكمه في عمل النصب والشرائط حكم اسم الفاعل، وفي أنه إذا كان صلة اللام يعمل، ولو كان بمعنى الماضي.

ثم إنه إن كان متعدياً إلى واحد يقوم هو مقام الفاعل، ويعمل الرفع وإن كان متعدياً إلى أكثر يكون الأول قائماً مقامه، ويبقى ما عداه منصوباً، ولما كان أثر عمل النصب لا يظهر إلا في هذا اختاره المصنف للتمثيل وقال: «نحو: زيد معطي غلامه» بالرفع.

(2) (**قــوله: درهماً**) بالنصب، وأشار إلى اشتراط الاعتماد، وكونه غير مصغر، وغير موصوف بالمثال، واكتفى بتبادر الحال منه، واستغنى به عن التصريح بقرينة زمان الحال أو الاستقبال، كما في مثال اسم الفاعل.

وههنا فائدة لا بد من التنبيه عليها: وهي أن أوزان صيغ المبالغة خمسة، نحو: ضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر.

أما الثلاثة الأول: فتعمل باتفاق البصريين.

وأما إعمال الأخيرين: فهو مذهب سيبويه لا غير، ثم إن الأكثرين على أنه يشترط في عملها ما يشترط في عمل اسم الفاعل.

ومنهم من قال: لا يشترط في عملها زمان الحال والاستقبال، بل هي كالصفة المشبهة في عدم الاشتراط بأحد الزمانين.

وأما كون صيغ المبالغة اسم الفاعل أو الصفة المشبهة أو لا هذا، ولا ذاك بل قسم برأسه من المشتقات، ففيه خلاف ذهب إلى كل منها نحوي، ولكل وجهة هو موليها.

5 - (وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ[1] : نَحْوُ: جَاءَنِي رَجُلٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ[2]).

سميت صفة مشبهة؛ لأنها تشبه باسم الفاعل في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث مع اشتراكهما في قيام الفعل بالفاعل.

6 - (وَكُلُّ اسْمٍ[3] أُضِيفَ إِلَى اسْمٍ آخَرَ[4] : نَحْوُ: غُلَامُ

---

(1) **(قوله: والصفة المشبهة)** أي باسم الفاعل من حيث أنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث، وصيغها مخالفة لصيغ اسم الفاعل غالباً، وهي كثيرة مقصورة على ما سمع وبين في علم الصرف وبيانها ليس من وظيفة هذا الفن، فلا نتعرض لها.
وأما البحث عن عملها: فمن وظيفته، فنقول: إن الصفة المشبهة تعمل عمل فعله أي اللازم؛ إذ هي مشتقة منه من غر اشتراط زمان الحال أو الاستقبال لما قالوا: من أنها بمعنى الثبوت والدوام، فلا معنى لاشتراط الزمان فيها.
وأما في اشتراط ما سوى الزمان من الاعتماد وغيره: فمع اسم الفاعل سواء إلا أن الاعتماد على اللام الموصولة لا يمكن فيها؛ إذ اللام الداخلة عليها ليست موصولة، بل لام تعريف اتفاقاً.
اعلم أن لها وجوهاً كثيرة لا يليق بيانها بهذا المختصر.

(2) **(قوله: نحو: جاءني رجل حسن وجهه)** بتنوين الصفة، ورفع وجهه بالفاعلية لها.
ويجوز نصبه أيضاً على التشبيه بالمفعول، ولعل مراد المصنف بالمثال هو الوجه الأول.
وأما جره بإضافة حسن إليه فقبيح غير جائز في السعة عند البصريين.
ثم إن المصنف أشار بالمثال إلى اشتراط الاعتماد في عمل الصفة المشبهة أيضاً؛ إذ هي معلوم من المثال.
واعلم أنه كان على المصنف أن يذكر أفعل التفضيل من العوامل؛ لأنه بصدد استيفاء جميع العوامل النحوية في هذا الكتاب وادعى انحصارها في مائة، فلا وجه لترك عامل من العوامل في مقام تعدادها، وإن كان ضعيفاً اللهم إلا أن يقال: إن أفعل التفضيل لما لم يعمل في غير الفاعل المستتر فيه إلا نادراً، وكان أثر العمل في المستتر غير ظاهر لم يعتبره من العوامل أصلاً، بل تركه رأساً رمزاً إلى عدم الاعتداد بما لم يكن أثره عمله ظاهراً هذا وفيه ما فيه.

(3) **(قوله: وكل اسم إلى آخره)** أي من العوامل القياسية كل اسم أضيف بواسطة حرف الجر المقدر، كما في الإضافة المعنوية، أو بدونها كما في الإضافة اللفظية.

(4) **(قوله: إلى اسم آخر)** سواء كان اسماً حقيقياً كما في مثال المتن أو مؤولاً به، نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (المائدة: 119)، أي يوم نفع الصادقين.
ثم إن كون المضاف عاملاً في المضاف إليه مذهب الجمهور وتبعهم الشيخ الجرجاني.
وقال ابن الحاجب: العامل هو حرف الجر المقدر، والحق هو الأول؛ لأن إعمال الحرف المقدر ضعيف مع أن تقديره لا يطرد في باب الإضافة مطلقاً؛ إذ لا تقدير في الإضافة اللفظية.
وأما المضاف: فلانتسابه إلى المضاف إليه واقتضائه إياه يعمل فيه بدون واسطة.

=

زَيْدٍ[1]) إضافة لامية.

ومدار هذه الإضافة عدم صحة حمل المضاف إليه على المضاف، وعدم ظرفية المضاف إليه للمضاف.

(**وَخَاتَمُ فِضَّةٍ**) إضافة بيانية.

ومدار هذه الإضافة صحة حمل المضاف إليه على المضاف[2]، وبالعكس.

7 - (**وَكُلُّ اسْمٍ اسْتَغْنَى**[3] **عَنِ الإِضَافَةِ**) إلى التمييز، أي كل اسم لا يضاف إلى

=

وقيل: العامل فيه هو المضاف والحرف المقدر معاً، وهو فاسد؛ إذ يلزم توارد العاملين على معمول واحد، وهو بمنزلة اجتماع المؤثرين على أثر واحد، وذلك باطل بالاتفاق.

(1) (**قوله: نحو: غلام زيد**) اعلم أن بعض النحاة قسموا الإضافة المعنوية إلى ثلاثة أقسام:

1 - بمعنى اللام.

2 - وبمعنى من.

3 - وبمعنى في.

لكن أكثرهم ردوا الإضافة بمعنى «في» إلى اللامية مستدلين بأن الظرفية ملابسة يمكن استعمال اللام فيها، فمعنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة وقوعه فيه، والظاهر: أن المصنف تبعهم في ذلك حيث ترك مثال ما هو بمعنى «في»، واختصر على مثال الإضافة اللامية، والبيانية إشارة إلى رد الإضافة بمعنى «في» إلى اللامية.

فعلى هذا قول الشارح وعدم ظرفية المضاف إليه للمضاف ليس على ما ينبغي، بل الأوفق بكلام المصنف الاختصار على قوله: «ومدار هذه الإضافة عدم صحة حمل المضاف إليه على المضاف».

ثم بقي شيء: وهو أنه كان على المصنف أن يتعرض بمثال من الإضافة اللفظية أيضاً إشارة إلى أن المضاف فيها أيضاً عامل في المضاف إليه، ولئلا يتوهم من الاختصار على مثال المعنوية اختصاص العمل بالمضاف إضافة معنوية.

(2) (**قوله: ومدار هذه الإضافة صحة حمل المضاف إليه على المضاف**) أقول: أو بالعكس إذا كما يصح أن يقال: هذا الخاتم فضة يجوز أن يقال: هذه الفضة خاتم فحينئذ كان الأخصر الأولى أن يقول: ومدار صحة هذه الإضافة صحة تصادقهما.

(3) (**قوله: وكل اسم استغني إلى آخره**) فيه أن الاستغناء عنها يدل على أنه يجوز إضافة ذلك الاسم، لكن لا حاجة إليها مع أن إضافة الاسم التام بأحد الأشياء الأربعة حين ملابسته بأحدهما مستحيل، فالأولى أن يقول: وكل اسم مستحيل الإضافة، أو كل اسم تام.

وأجيب: بأن الاسم التام مستلزم لاستغنائها، فوصف الاسم بالاستغناء، وأراد التمامية بطريق ذكر اللازم، وإرادة الملزوم.

=

التمييز لتمامه[1] بأحد الأشياء الأربعة[2].

(**نَحْوُ: عِنْدِي رَاقُودٌ خِلاًّ**) مثال التام بالتنوين[3].

=

ويمكن أن يجاب أيضاً: بأن المراد باستغنائه عن الإضافة عدم جوازها، وإلى هذا الوجه أشار الشارح بقوله: «أي كل اسم لا يضاف إلى آخره» أي بمعنى لا يجوز إضافته، فلو قال: لا يجوز أي لا يمكن أن يضاف لكان أظهر في إفادة مقصوده.

(1) (**قوله: لتمامه**) ومعنى تمام الاسم: أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم حالة تلبسه «بأحد الأشياء الأربعة» مستحيل الإضافة، كما لا يخفى.

(2) (**قوله: بأحد الأشياء الأربعة**) التي هي:

1 - التنوين.

2 - ونون التثنية.

3 - ونون شبه الجمع.

4 - والإضافة.

وأشار المصنف رحمه الله إلى كل منها بمثال على هذا الترتيب، وإنما يعمل الاسم النصب بعد ما صارتا ما بأحدها؛ لأنه إذا تم به شابه الفعل التام بفاعله، فيشابه التمييز بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن حق المفعول أن يؤتي به بعد الفعل والفاعل، فينصبه ذلك الاسم التام كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول.

وهذه الأشياء الأربعة إنما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل بخلاف لام التعريف، فإنه وإن كان متمّاً للاسم لكن لدخوله على أول الاسم خلا عن مشابهة الفاعل، ولذا لا ينصب التمييز عنه، فلا يقال: عندي الراقود خلاًّ، ويقال: عندي راقود خلاًّ.

في القاموس: الراقود الدن الكبير الطويل الأسفل الذي يسبغ داخله بالقار.

وفي الأساس: هو مكيال معروف لأهل مصر يأخذ أربعة وعشرين صاعاً.

(3) (**قــوله: مثال التام بالتنوين**) قالوا: التنوين أعم من أن يكون ملفوظاً كما في المثال المذكور أو مقدراً كما في خمسة عشر رجلاً، وكم رجلاً عندك، فإنهما ناصبان للتمييز لكونهما تامين بالتنوين المقدر، ولم يصرحوا بكون التام بالتنوين المقدر عاملاً سماعيّاً والتام بالملفوظ قياساً، فما مشى عليه المصنف من جعل كم الاستفهامية والمركبات المزجية من العوامل السماعية عدول عن جادة الصواب. وقد سبق منا وجهه في النوع الثامن، فتذكره، ومما ينبغي أن ينبه عليه في هذا المقام ما قاله الشيخ الرضي من أن الاسم قد يتم بنفسه ينصب عنه التمييز، وذلك في شيئين:

أحدهما: الضمير المبهم، وهو الأكثر نحو ربه رجلاً ونعم رجلاً.

وثانيهما: اسم الإشارة نحو: حبذا رجلاً زيد، ونحو قوله تعالى: ﴿ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلاً ﴾

=

(**وَمَنَوَانِ سَمْناً**[1]) مثال التام بنون التثنية.

(**وَعِشْرُونَ دِرْهَماً**[2]) مثال التام بنون شبه الجمع[3].

(**وَمِلْؤُهُ عَسَلاً**[4]) مثال التام بالإضافة[5].

=

(البقرة: 26)؛ إذ الناصب في الصورتين هو نفس الضمير واسم الإشارة.

(1) (**قوله: ومنوان سمناً**) هو تثنية منى بالقصر، وهو أفصح من المن بالقصر وتثنيته منان، وقد علم من أفراد التمييز مع تثنية المميز أنه لا يجب مطابقته أفراداً وتثنيته منان، وقد علم من أفراد التمييز مع تثنية المميز أنه لا يجب مطابقته أفراداً وتثنية وجمعاً، بل يجب أفراد التمييز إن كان جنساً أي يقع على القليل والكثير كالسمن والخل والماء ونحوها إلا عند إردة بيان أنواعه فحينئذ يثنى ويجمع إشعاراً لتلك الإرادة نحو عندي منوان سمنين أو أسماناً أو عندي منوان زيتين أو زيوتاً على حسب غرضه.

اعلم أنه يجوز في هذين القسمين الإضافة إلى التمييز إضافة بيانية بإسقاط التنوين ونون التثنية وجوازاً شائعاً لحصول المقصود بحذفهما، نحو: عندي رطل زيت ومنوا سمن، ثم إن كان المميز مفرداً غير مقدار، فالإضافة فيه أولى من نصب التمييز، نحو: وخاتم فضة بالجر على الأشهر.

(2) (**قوله: وعشرون درهماً**) أراد عشرون وأخواتها من ثلاثين إلى تسعين.

ثم اعلم أن هذا بظاهره مناف لما مر في النوع الثامن من اعتبارها من العوامل السماعية على ما وقع هناك في بعض النسخ من قوله: وعشرون إلى تسعين بعد قوله الأول عشرة، وقد شرحت كلامه هناك بما يدفعه حاصله: أراد بعشرون وأخواتها هناك ما هو المركب مع الآحاد، وأراد بها هنا ما كان منفرداً نعم يرد عليه أن اعتبارها منفردة من القياسيات ومركبة من السماعيات ليس على ما ينبغي.

(3) (**قوله: مثال التام بنون شبه الجمع**) وأما التام بنون الجمع: نحو عندي رجال حسنون صوتاً، فليس مما نحن فيه؛ إذ التمييز هناك يرفع الإبهام الكائن في نسبة الصفة والعامل والاسم المشتق من حيث إنه في معنى الفعل لا من حيث كونه تامّاً بالنون، والمقصود هنا بيان ما هو عامل لأجل تماميته به، ولهذا خص بالتام بنون شبه الجمع، ولم يتعرض بمثال من الجمع الحقيقي، وإن كان قد يقع بعده التمييز المنصوب كالمثال السابق، هكذا ينبغي أن يفهم المقام.

(4) (**قوله: وملؤه عسلاً**) الملؤ بكسر الأول وسكون الثاني على وزن صفر صفة مشبهة بمعنى المالئ، ومعنى المثال عندي جنس مالئي لهذا الإناء، فإنه مبهم يقتضي رفع إبهامه فرفعه قوله: عسلاً.

(5) (**قوله: مثال التام بالإضافة**) وجه تمامية الاسم بالإضافة: هو أن المضاف حالة الإضافة لا يضاف ثانياً كما لا يضاف الاسم مع وجود التنوين.

اعلم أنه لا يجوز إضافة هذا القسم إلى التمييز أصلاً: إما مع وجود المضاف إليه كما مر آنفاً.

وإما مع حذفه بأن يقال: عندي ملؤ عسل فللزوم فساد المعنى كما لا يخفى.

=

{العوامل المعنوية}

(وَالْمَعْنَوِيَّةُ مِنْهَ: عَدَدَانِ[1]):

1 - (الْعَامِـــلُ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَهُوَ كَوْنُهُ مُبْتَدَأً وَخَبَراً[2]) أي كون المبتدأ مبتدأ، وكون الخبر خبراً[3]، وهذا المعنى يعرف بالقلب، ولاحظ للسان فيه.

=

وإما إضافة عشرين وأخواته إلى التمييز فلم يجيء في كلامهم إلا نادراً، ووجهه النحاة بأن باب عشرين قد يضاف إلى غير التمييز، نحو: عشريك وعشري سنة لشدة الحاجة، فلو أضيف إلى التمييز الظاهر لزم الالتباس في بعض الصور؛ إذ لو قيل مثلاً: مضى عشرون سنة بالإضافة لم يعلم أنه تمييز، وأراد أنه مضى عشرون سنة كاملة أو غير تمييز، وأراد أنه مضى عشرون يوماً من سنة، وكذا عشرو أشهر، فلا يضاف في صورة الالتباس حذراً عنه، وفي غيرها أيضاً حملاً عليها لاطراد الباب.

(1) (**قـــوله: عـــددان**) أي فردان، الأولى عاملان لما مر، وتكراره هنا لطول عهد ذكره فيما سبق في عنوان الكتاب.

(2) (**قوله: وهو كونه مبتدأ وخبراً**) أي كون الاسم مبتدأ أو خبراً.

اعلم أن القول بأن عاملهما معنوي هو قول جمهور البصريين، وقالوا: العامل هو الابتداء، وفسروه بتجرد الاسم عن العوامل للإسناد على ما هو المشهور، لكن اعترض بعض النحاة بأن التجرد أمر عدمي، والأمر العدمي لا يؤثر، فعدل عن المشهور إلى أنه هو وقوع الاسم في صدر الاكلام تحقيقاً أو تقديراً. والظاهر: أن المصنف أيضاً مشعر بالاعتراض، فعدل أيضاً عن التفسير لوروده على ذلك، لكن كان عليه أن يفسر العامل المعنوي المذكور بالابتداء، فيفسره بكونه أي بكون الاسم مبتدأ وخبراً إلا أنه ظاهر في العبارة، وأتى بما هو المراد منه عنده دوماً إلى الاقتصار.

(3) (**قوله: أي كون المبتدأ مبتدأ وكون الخبر خبراً**) فيه أنه يلزم على هذا أن لا يكون عامل المبتدأ أو الخبر أمراً واحداً بل أمران، وعامل المضارع معنوي عنده، فيلزم أن يكون المجموع ثلاثة، وهو خلاف ما صرح به المصنف من قوله: والمعنوية منها عددان، فالصواب: أن يفسر بكون الاسم مبتدأ وخبراً كما فسرنا به بإعادة الضمير إلى الاسم بقرينة المقام، أي كون الاسم أحد هذين الأمرين، وهو شيء واحد.

واعلم أن في عامل المبتدأ والخبر مذهبين:

فذهب أكثر البصريين إلى أن العامل فيهما هو الابتداء، أي تجرد الاسم عن العوامل اللفظية لأجل إسناد شيء إليه أو إسناده إلى شيء لاقتضاء الربط بينهما إياهما على السواء.

واختاره الزمخشري والشيخ عبد القاهر وابن الحاجب ونظير ذلك معنى التشبيه في كأن فإنه لما اقتضى مشبهاً ومشبهاً به صارت عاملة فيهما، ورد بأن أقوى العوامل هو الفعل، وهو لا يعمل

=

(نَحْوُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ).

2 – (وَالْعَامِلُ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ) أي في رفع الفعل المضارع[1].

وقيل: عامله عامل لفظي[2]، وهو حرف المضارعة[3].

(وَهُوَ وُقُوعُهُ[4]) أي وقوع المضارع بدون ناصب

=

رفعين بدون التبعية، فكيف يعمل العامل الضعيف رفعين.

وأجيب: بأن الفعل لا يقتضي مرفوعين، ولذا لا يعمل رفعين، وهذا العامل يقتضي المبتدأ والخبر سواء، ولذا عمل رفعين.

وذهب سيبويه إلى أن العامل في المبتدأ هو الابتداء، والعامل في الخبر هو المبتدأ؛ لأنه اقتضى الخبر، وهو الطالب له، والعمل إنما هو للطالب، فيعمل فيه وإن كان جامداً مع أن الأصل أن يكون العامل ملفوظاً، فمهما يمكن لا يعدل عنه إلى المعنوي، وهذا اختيار ابن مالك.

وقال الكوفيون ترافعا واختاره الرضي، وله نظائر في كلام العرب من جملتها ما تعمل الأسماء الشرطية فيه، ويعمل فيها.

وقال المبرد: العامل في المبتدأ هو الابتداء مع المبتدأ، وسنده في ذلك هو أن الابتداء عامل ضعيف، فقوي بمصاحبة المبتدأ، وهذا المذهب ضعيف؛ إذ لا نظير له في كلام العرب.

وقيل: له نظير هو أن بعضاً من النحاة قالوا: إن العامل في الجزاء هو أداة الشرط مع فعله تقوية لها بالفعل، ولقد أطنبنا الكلام في هذا المقام لتحقيق المرام، فلا تتخذوني هدف الملام.

(1) (**قوله: أي في رفع الفعل المضارع**) يعني أن الكلام على حذف المضاف.

(2) (**قوله: وقيل: عامل لفظي**) أي عامل رفعه عامل لفظي.

(3) (**وهو حرف المضارعة**) القائل بذلك هو الكسائي من الكوفيين، ويرده لزوم جعل جزء اللفظ عاملاً فيه، ولا نظير له في كلام العرب.

(4) (**قوله: وهو وقوعه**) أي صحة وقوعه موقع الاسم أي موقعاً يصح وقوع الاسم فيه، فلا يرد عليه أن هذا الكلام يدل على أن الأصل في الجملة الاسمية التي خبرها اسم عدل منها إلى الجملة الفعلية، أو إلى الجملة الاسمية التي خبرها فعل، وذلك غير من الاسم، والفعل هذا.

ثم اعلم أن كون الوقوع عاملاً في المضارع مذهب البصريين، وقالوا: إنما يرتفع المضارع به؛ لأنه يحصل به مناسبة مع الاسم، فأعطي أسبق إعراب الاسم وأقواها الذي هو الرفع.

والاعتراض الوارد على المذاهب بأنه قد يرتفع المضارع في مواضع لا يصح وقوع الاسم فيها كما في الصلة وخبر كاد والمضارع المصدر بالسين أو سوف.

يجاب عنه: في المطولات.

وقال الكوفيون: عامل رفع المضارع هو التجرد عن النواصب والجوازم، ودليلهم في الكتب المبسوطة.

واختاره ابن مالك وابن الحاجب على ما يشعر به عبارتهما في الألفية والكافية.

وجازم[1] (**مَوْقِـــعَ الاسْمِ، نَحْوُ: زَيْدٌ يَضْرِبُ وَيَضْرِبُ زَيْدٌ فِي مَوْقِعِ زَيْدٌ ضَارِبٌ**)؛ لأن الخبر يكون اسماً في الأغلب، أي في موقع جنس الاسم مسنداً كان أو مسنداً إليه مشتقّاً كان أو جامداً، ولهذا مثل بمثالين.

فإن الوقوع في المثال الأول في موقع المسند والمشتق، فإن «يضرب» في زيد يضرب في موقع ضارب.

وفي المثال الثاني في موقع المسند إليه والجامد، فيضرب في يضرب زيد واقع موقع زيد في زيد ضارب.

والله أعلم بالصواب

تم

(1) (**قـــوله: أي وقوع المضارع بدون ناصب وجازم**) إنما قيده به؛ لأنه إذا وجد الناصب والجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه؛ إذ لا يدخل عليه ناصب ولا جازم، ففي لم يضرب مثلاً لم يصح أن يقال: لم ضارب، ولذا لم يقع في موقع ضارب في زيد ضارب، يعني أن المتكلم في ابتداء التكلم يصح له أن يبدأ بالاسم أو الفعل، فإذا بدأ بالفعل، وقال: يضرب زيد كان ذلك الفعل واقعاً موقعاً يصلح للاسم.

وكذا إذا أراد بعد ذكر زيد أن يتكلم بخبر يصح له جعل خبره فعلاً أو اسماً، فلما تكلم بالفعل، وقال: زيد يضرب كان واقعاً في موقع يصلح للاسم بل به أنسب؛ إذ الأصل في الخبر الإفراد، كذا قرره الزمخشري في المفصل، وتبعه الهندي في شرحه، وما قرره الشارح في توجيه وقوعه موقع الاسم مقبول أيضاً عند أولى العقول.

تسريح العوامل في شرح العوامل

للجرجاني

تأليف

أحمد بن محمد بن زيد بن مصطفى الفطامي
المتوفى بعد سنة ١٣٠٠هـ

تحقيق وتعليق

إلياس قبلان

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك[1] يا رافع الدرجات حمد من أخلص لك صالح الأعمال.

وأصلي وأسلم على المنتصب[2] لشرح رموز الرشد بالتفصيل والإجمال المخاطب[3] بقولك: ﴿ وَٱخۡفِضۡ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾[4]، وعلى آله وصحبه الذين جزموا بأنهم[5] في إرشادهم على الحق المبين.

---

(1) (**قوله: أحمدك إلى آخره**) أي أثنى على أفعالك الجميلة على سبيل التعظيم لك يا رافع درجات من شاء رفع درجاته من عباده حمداً، أي ثناءً مثل ثناء من أخلص لك في الأعمال الصالحة، فيكون حمداً خالصاً أيضاً.

(2) (**قوله: المتنصب**) أي القائم.
والشرح: الكشف والإظهار.
والرموز: جمع رمز بمعنى المرموز إليه، أي المشار إليه.
والمراد بالرشد: الدين الحق، أي على سيدنا محمد النبي القائم بإظهار ما خفي من أحكام الدين المشبهة بالأشياء المرموز إليها في الخفاء.
وقوله: بالتفصيل متعلق بـ«شرح».
والإجمال: ذكر الشيء بدون تفصيل، نحو: ﴿ وَأَنۡ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ (2) .
والتفصيل: نحو قولك: «الصلاة أفعال مشتملة على التكبير مع النية، والقيام، والقراءة، والركوع إلى آخره.

(3) (**قوله: المخاطَب**) بفتح الطاء نعت المنتصب بقولك: يا الله في آخر سورة الشعراء: ﴿ وَٱخۡفِضۡ جَنَاحَكَ ﴾ (الشعراء: 215) إلى آخره، أي: ألن جانبك لهم، وهو كناية عن التواضع، واللطف بالمؤمنين.

(4) الشعراء: 215.

(5) (**قوله: جزموا بأنهم إلى آخره**) أي قطعوا به، واعتقدوا اعتقاداً لا عودة فيه، فـ«أن» وما دخلت عليه مفعول «جزموا».
«في إرشادهم» متعلق بالحق.
والحق: ضد الباطل.

=

أما[1] بعد: فيقول المرتجي من ربه تعالى نيل الأماني أحمد بن محمد زين بن مصطفى الفطاني غفر الله له ولأحبابه الجناح، وسهل له، ولهم طريق النجاح لما[2] كان متن العوامل في علم النحو للشيخ عبد القاهر الجرجاني رحمه الله تعالى من أنفع المتون، ومن أجل ما يتوصل به إلى المطولات المبتدؤون خصوصاً[3] مبتدئي أبناء

=

والمبين: الواضح الظاهر، أي جزموا أنهم جارون على الأمر المطابق للواقع الواضح في إرشادهم الخلق إلى الصراط المستقيم.

(1) **(قوله: أما إلى آخره)** هي حرف شرط غير جازم نائبة عن «مهما».

«بعد» ظرف في محل نصب متعلق بمحذوف معمول لفعل الشرط المحذوف، تقديره: مهما يكن من شيء موجوداً بعد البسملة، أو متعلق بجواب الشرط، وهو قوله: فيقول، أي مهما يكن من شيء، فيقول بعد البسملة: «المرتجي» أي المؤمل، «نيل» مفعول «المرتجي»، وهو مصدر «نال الشيء» أي أصابه.

«والأماني» جمع أُمنيَّة بضم الهمزة وتشديد الياء أي الحاجة.

و«الفطاني» نسبة إلى فطاني، وأصل طائها تاء بلدة من بلاد ملايو ظهر من أبنائها فضلاء نبلاء نجباء، وكانت قديماً تحت دولة من دولهم العظيمة.

وقوله: «الْجُنَاح» بضم الجيم الإثم أي الذنب.

و«النجاح»: الظفر بالمقصود.

(2) **(قوله: لما)** أي آخر الخطبة بحكاية اللفظ في محل نصب مقول القول.

و«لما» هنا حينية، فهي ظرف، بمعنى حين متضمنة معنى الشرط مضافة لفعل شرطها في محل نصب بجوابها، وهو قوله الآتي: «جمعت».

وقوله: «من أنفع» متعلق بمحذوف خبر «كان».

و«المتون» جمع متن.

وقوله: «ومن أجل» أي أعظم ما يتوصل به، أي يتلطف في الوصول، أي البلوغ به إلى الكتب المطولات المبتدؤون فاعل «يتوصل»؛ لأن مبتدئي الأتراك والهنود يعتنون بهذا المتن، كما أن أهل اليمن يعتنون بمتن الملحة للحريري، وأهل مكة ومصر بالآجرومية، وأما أهل بلادنا فبهذا المتن، ثم بالآجرومية، فلذا قلت: خصوصاً.

(3) **(قوله: خصوصاً إلى آخره)** أي أخص خصوصاً مبتدئي مفعول «أخص» المحذوف، وهو جمع مذكر سالم مضاف لـ«أبناء» المضاف إلى جنسنا، وفيه ثلاث إضافات، وهو لا يخل بالفصاحة مثل قوله تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ (مريم: 2).

وقوله «معاشر» جمع معشر منصوب على الاختصاص، أي أخص معاشر، أي جماعات الأقوام الملايوية نسبة إلى ملايو بكسر الميم أو فتحها، وضم الياء هم جيل، أي صنف عظيم من الناس بلادهم من أخصب بلاد الدنيا، وهي بين بلاد الهند والصين، وفي أكثر جزائر واق الواق، وأهل

=

جنسنا معاشر الملايوية، فإنهم[1] يشتغلون بتعلمه، وحفظه دائماً قبل الآجرومية، فهو[2] عندهم خبر رفيق، وللآجرومية شقيق، وهو[3] مع قلة حجمه، سهل المأخذ بحسن نظمه، وما رأيت له[4] شرحاً يسر الفؤاد، ويقر به إنسان السواد

=

علم الجغرافية يعتبرون بعض بلادهم من بلاد الهند الصينية، وأهل الحجاز يسمونهم وغيرهم من الأجيال التي في تلك الناحية باسم جاوه، وهي جبل في جزيرة عظيمة هناك، وليسوا منها ولغتهم أخف لغات أهل تلك النواحي، فلهذا استعملها أهل الحجاز في المعاملة مع الأجيال المذكورة المختلفة اللغات، واستعملتها أيضاً النصارى المستلطة عليهم لشهرتها، وكثرة المعرفة بها عند هؤلاء، وفي الحجاز منهم خلق كثير، والعجب من أكثر أهل الحجاز يعاملونهم بسوء المعاملة من الغش والإهانة والعنف والسخرية مع أن أكثر معيشتهم من المعاملة معهم، وإذا قدم بعضهم إلى بلادهم عاملوه بغاية الإكرام والتأدب، وهم قوم خالصوا لطوية إطفاء الطباع أعفاء النفوس، فمن خصائصهم أنه لا يرى في بلادهم وغيرها أحد منهم شحاذاً، ولو مع شدة الفقر لهم حسن تأن في الأمور، ويد في تهذيب الحرف، وقابلية في إبداع الصنائع، وتلقي المعارف والعلوم، وتوقد فهم فيها، وكانت فيهم دول عظام، فاحتالت فيهم أيدي دول الكفار خصوصاً دول أوروبا حمى الله تعالى بلاد المسلمين منهم، آمين.

(1) **(قوله: فإنهم إلى آخره)** تعليل لقوله: خصوصاً.

وقوله: دائماً أي اشتغالاً دائماً، أي أنهم لا بد أن يشتغلوا به في أول دخولهم في علم النحو، فيبتدؤون به تدريباً وتوطئة للآجرومية.

(2) **(قوله: فهو إلى آخره)** أي هذا المتن، وهو تفريع على قوله: يشتغلون إلى آخره.

وعندهم: حال من المبتدأ على مذهب سيبويه، أو من خبره المؤخر.

والرفيق: صاحبك الذي تلازمه.

وقوله: للآجرومية عطف على عندهم.

وشقيق: عطف على رفيق، وهو الأخ من الأبوين، أي مثل أخ لها في أنه ملازم لها، أي مستعمل قبلها دائماً.

(3) **(قوله: وهو)** مبتدأ خبره سهل.

ومع قلة: حال من المبتدأ، أو من الضمير المستتر في الخبر.

وَالْحَجْمُ بفتح الحاء وسكون الجيم مقدار الجسم.

وسهل المأخذ: صفة مشبهة متحملة لضمير المبتدأ مضافة إلى الشبيه بالمفعول به.

والمأخذ: المنهج والمسلك، أو مصدر ميمي بمعنى الأخذ، أي سهل أخذ المقاصد منه بسبب حسن ترتيبه.

(4) **(قوله: وما رأيت له إلى آخره)** هذه الجملة حال من الضمير في «نظمه» الراجع إلى المتن، أو من المرتجى الذي هو فاعل يقول.

=

مع أن[1] اللائق بهم أن يكون له شرح بذلل الصعاب، ويسهل لهم تناول الأمثلة مع بيان الإعراب، جمعت له[2] بعون الله تعالى هذا الشرح خالصاً[3] لوجهه الكريم، لا ناظراً لزهرة المدح، فجاء[4] شرحاً مسرحاً بالمراد، مصرحاً للصغار، مسهلاً للفوائد، مكملاً

=

ويَسُرَ: بفتح الياء وضم السين، وفيه ضمير عائد إلى الشرح.
والفؤاد: أي القلب مفعول «يسر» أي يعجب ويفرح القلب بحسنه وسهولته على المبتدئ.
ويَقَرُّ بفتح الياء والقاف أو كسرها به، أي بالشرح.
والمراد بالسواد: سواد العين، وإنسانه هو المثال الذي يرى على صورة الإنسان في وسطه، يعني تبرد بهذا الشرح العين، وهو كناية عن السرور برؤية ما تشوقت إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿ تَقَرَّ عَيْنُهَا ﴾ (طه: 40) أي عين أم سيدنا موسى عليه السلام.

(1) **(قوله: مع أن إلى آخره)** متعلق بـ«ما رأيت»، واللائق بهم، أي المناسب للمبتدئين أن يكون له، أي لهذا المتن شرح يذلل، أي ييسر لهم المسائل الصعاب جمع صعبة ضد سهلة.
وقوله: ويسهّل بتشديد الهاء، وتناول مفعوله الأمثلة مضاف إليه جمع مثال مع بيان الإعراب متعلق بـ«يسهل»، أي أعاريب تلك الأمثلة، والمراد بالإعراب هنا تحليل تركيب الكلام، وبيان أجزائه من المعرب والمبني واسميته أو فعليته أو حرفيته، كقولك في «قد قام زيد»، قد حرف تحقيق، قام فعل ماض إلى آخره.

(2) **(قوله: جمعت له إلى آخره)** أي لهذا المتن بمحض إعانة من الله تعالى هذا الشرح مفعول «جمعت» يعني جمعت من كلام النحويين ما تيسر لي جمعه مما رأيته لائقاً بالمبتدئين القاصرين أمثالي، وزدت على ذلك مما فتح الله تعالى على خاطري الفاتر أشياء تتعلق بحل المتن وغيره، وجعلت ذلك شرحاً على هذا المتن، فألتمس ممن اطلع على شيء مني من الهفوات أن يرحموني بالعذر وإقالة العثرات.

(3) **(قوله: خالصاً)** حال من فاعل «جمع».
لوجهه: أي لذاته الكريم.
لا ناظراً: عطف على خالصاً.
وقوله: لزَهْرة المدح بفتح الزاي وسكون الهاء أو بفتحتين، وهي نور النبات، أي المدح الشبيه بالزهرة، أي ما جمعته طامعاً في أن تمدحني الناس.

(4) **(قوله: فجاء)** عطف على «جمعت».
وشرحاً: حال من ضمير فاعل «جاء» العائد إلى الشرح.
ومسرِحاً: اسم فاعل من سرح الشعر، أي خلص بعضه من بعض، أي مخلصاً للتراكيب الصعبة بعضها من بعض.
وقوله: بالمراد متعلق بـ«مصرحاً».
وللصغار: متعلق بـ«مسهلاً»، والصغار جمع صغير، والمراد به: المبتدؤون.

=

يقنعهم[1] بالماء الزلال عن طلب السراب، ويعينهم[2] على التمرين على صلاة الإعراب، وسميته «**تسريح الغوامل**[3] **في شرح العوامل**»، وأرجو الله تعالى أن يُتَلَقَّى[4] بالقبول، فإنه[5] خير مرجو، وأكرم مأمول، وها[6] أنا أشرع في المقصود قائلاً، وبالله التوفيق والهداية لأقوم طريق، افتتح المصنف رحمه الله تعالى بقوله: (**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**) اقتداء بالقرآن المجيد، وعملاً بحديث: «كل أمر ذي بال، لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر»، وفي رواية: «فهو أقطع»، وفي رواية: «فهو أجذم»، والمعنى على كل: أنه ناقص، وقليل البركة.

والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره: أؤلف أو تأليفي أو نحوهما، وهذا

=

والفوائد: جمع فائدة متعلق بـ«مكملاً».

(1) (**قوله: يقنعهم**) من باب التفعيل أو الأفعال، أي يرضيهم بالماء الزلال أي السريع المرور في الحلق البارد العذب الصافي.

وعن طلب: متعلق بـ«يقنع».

والسراب: ما يرى في وسط النهار عند اشتداد الحر على الأرض، كأنه ماء، وكلما يطلبه العطشان الجاهل به يبعد عنه، هذا كناية عن كون هذا الشرح بما فيه مما يليق بهم من سهولة العبارات، وحسن حل كلام المتن، والتعرض للأمثلة مع بيان الأعاريب، وكثرة الفوائد، وعدم الإطناب الممل يرضيهم إن شاء الله تعالى عن أن يقدموا غيره في ابتداء التعلم من الكتب الغير اللائقة بهم.

(2) (**قوله: يعينهم**) من أعان، والتمرين التليين والتدريب والتعويد وصلابة الإعراب شدته وجموده، وهو كناية عن عدم معرفتهم به، وصعوبته عليهم، وثقله على لسانهم لعدم تدربهم وتمرنهم عليه.

(3) (**قوله: تسريح الغوامل**) جمع غاملة، أي متراكبة، أي حل العبارات المتراكبات، وتخليص المسائل المتصعبات بعضها من بعض.

(4) (**قوله: أن يُتَلَقَّى**) بالبناء للمفعول، ونائب الفاعل على عائد للشرح، أي أن يتلقاه المبتدؤون بالقبول، أي أرجو الله تعالى أن يجعله مقبولاً عندهم.

(5) (**قوله: فإنه إلى آخره**) تعليل لقوله: أرجو إلى آخره.

(6) (**قوله: وها**) هي للتنبيه.

وقوله قائلاً حال من فاعل «أشرع».

وقوله: بالله إلى آخره جملة معترضة بين القول ومقوله، وهو قوله: افتتح المصنف، والله تعالى أعلم.

على ما هو الصحيح من أن الباء حرف جر أصلي.

وقيل: زائدة لا تتعلق بشيء.

وعلى الأول: فاسم مجرور بالباء، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره.

وعلى الثاني: فاسم مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة عل آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة التي اجتلبتها الباء الزائدة، والخبر محذوف تقديره: مبدوء به، واسم مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالمضاف.

والرحمن الرحيم يجوز فيهما الجر، وهذا الوجه يجوز عربية، ويتعين قراءة:

1 - والرفع.

2 - والنصب.

3 - ورفع الأول مع نصب الثاني.

4 - ونصب الأول مع رفع الثاني.

5 - وجر الأول مع رفع الثاني.

6 - أو نصبه.

وهذه ستة أوجه تجوز عربية لا قراءة.

فالمجرور منها: نعت لله.

والمرفوع منها: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو الرحمن أو الرحيم.

والمنصوب منها: منصوب على التعظيم، تقديره: أعني أو نحوه.

وبقي وجهان آخران، وهما: رفع الأول ونصبه مع جر الثاني.

فقيل: يمتنعان لما فيهما من الإتباع بعد القطع، لكن الصحيح جوازهما، فجملة ما يتحصل في الرحمن والرحيم تسعة أوجه.

(**الْعَــوَامِلُ**) الكائنة (**فِي النَّحْوِ مِائَةٌ**) هذا بحسب ما أراد المصنف ذكره في هذا المختصر، أو بحسب ما لا يستغني عن معرفته الداخلون في هذا العلم، كما صرح به في الآخر، وإلا فهي أكثر من المائة؛ لأنه ترك من العوامل اللفظية السماعية أشياء كـ«لا» التي لنفي الجنس العاملة عمل «إن» وكـ«أيان» من العوامل الجازمة، وكـ«درى وجعل وصير» من بقية العوامل الناصبة للمفعولين.

والعوامل: جمع عامل، وهو: ما يتقوم به المعنى المقتضي للإعراب، كـ«جاء» في «جاء زيد»، و«رأى» في «رأيت زيداً»، أو الباء في «مررت بزيد»، والابتداء في «زيد

قائم».

والنحو: عِلْمٌ بِأُصُولٍ يُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ إِعْرَاباً وَبِنَاءً.

وهذه العوامل المائة قسمان:

1 - عوامل (**لَفْظِــيَّةٌ**) أي منسوبة إلى اللفظ، وهي: ما يكون للسان فيه حظ، كـ«جاء» و«رأى» والباء.

2 - (وَ) عوامل (**مَعْنَوِيَّةٌ**) أي منسوبة إلى المعنى، وهي: ما لا يكون له حظ فيه بأن يكون معنى يتصور في القلب كالابتداء.

وقَسَّمَ الأولى إلى قسمين بقوله: (**فَاللَّفْظِــيَّةُ**) أي إذا أردت معرفة عدد كل من اللفظية والمعنوية، فأقول لك: اللفظية (**مِــنْهَا**) أي من العوامل المائة (**عَدَدَانِ**) أي قسمان:

أحــدهما: عوامل لفظية (**سَــمَاعِيَّةٌ**) أي منسوبة إلى السماع مصدر من مصادر «سَمِعَ»، وهي ما يتوقف إعماله على السماع من كلام العرب كحروف الجر، فإنها تعمل فيما بعدها الجر سماعاً، ولا يقاس عليها غيرها من بقية الحروف في هذا العمل.

(وَ **ثانــيها**: عوامل لفظية (**قِيَاسِيَّةٌ**) أي منسوبة إلى القياس، وهي ما لا يتوقف إعماله على السماع، بل يكون إعماله بالقياس من قاعدة كلية كقاعدة: أن الأفعال ترفع الفاعل، أن المتعدية منها تنصب بعده المفعول، فمتى وجدت فعلاً، وعرفت أنه من الأفعال اللازمة رفعت له فاعلاً فقط، تقول مثلاً: «جاء زيد»، ولو أنك لم تسمع هذا التركيب من العرب، أو من الأفعال المتعدية رفعت له فاعلاً، ونصبت له مفعولاً، نحو: «ضرب زيد عمراً» من غير توقف على السماع، واحتياج إليه.

وذكر عدد كل منهما بقوله: (**فَالسَّمَاعِيَّةُ مِنْهَا**) أي من العوامل اللفظية (**أَحَدٌ وَتِسْعُونَ عَامِلاً**).

وفي كثير من النسخ «إحدى» بالتأنيث، ولعله من النساخ؛ لأن المعدود هنا مذكر، وهو قوله: عاملاً.

(**وَالْقِيَاسِيَّةُ مِنْهَا سَبْعَةٌ**).

وقَسَّمَ الثانية بقوله: (**وَالْمَعْنَوِيَّةُ مِنْهَا**) أي من تلك العوامل المائة (**عَدَدَانِ**).

ثم لما ذكر كلاً من العوامل اللفظية والمعنوية، وقسمه على سبيل الإجمال شرع في تفصيله على اللف والنشر المرتب، فبدأ بذكر أنواع القسم الأول من قسمي العوامل

اللفظية.

وقال: (**وَتَتَنَوَّعُ**) العوامل اللفظية (**السَّمَاعِيَّةُ**) التي هي أحد وتسعون عاملاً (**عَلَى ثَلاَثَةَ عَشَرَ نَوْعاً**).

منها: ما هو أسماء.

ومنها: ما هو أفعال.

ومنها: ما هو حروف؛ لأنها كلمات.

وهي لا تخلو عن كونها واحدة من هذه الثلاثة؛ لأن الكلمة: إن دلت على معنى في نفسها، ولم تقترن بزمن فهي اسم، نحو «زيد» في قولك: «قام زيد في الدار»، فإنه دل على الذات المشخص بنفسه من غير اقتران بزمن من الأزمان، أو دلت على معنى في نفسها، واقترنت بزمن ففعل، نحو «قام» من المثال المذكور، فإنه دل بنفسه على وقوع القيام في الزمن الماضي، أو دلت على معنى في غيرها فحرف، نحو «في» من المثال المتقدم، فإنها دلت على الظرفية، ولكن لا يفهم منها هذا المعنى إلا بسبب غيرها، وهو «قام» الذي تعلقت به.

حروف الجر

(**فَالنَّوْعُ الأَوَّلُ مِنْهَا**) أي من الثلاثة عشر نوعاً.

(**حُرُوفٌ تَجُرُّ الاسْمَ فَقَطْ**) أي لا غير.

(**وَهِيَ تِسْعَةَ عَشَرَ حَرْفاً**) تسعة بتقديم المثناة الفوقية على السين.

قدم هذا النوع على غيره؛ لأنه أكثر دوراناً في الكلام، وأكثر عدداً من غيره.

وتسمى هذه الحروف التسعة عشر حروف الخفض وحروف الجر، وهي من علامات الاسم التي يتميز بها عن قسيميه الفعل والحرف؛ لأنها لا تدخل إلا عليه.

{الباء}

أولها: (**الْبَاءُ**) ولها معان:

منها: الإلصاق: حقيقة: نحو: «أمسكت بزيد»، أو مجازاً، نحو: «مررت به».

ومنها: السببية: نحو قوله تعالى: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾[1].

وإعرابه: الفاء بحسب ما قبلها.

بِظُلْمٍ: الباء حرف جر، ظلم مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بـ«حرمنا» المؤخر.

مِنَ: حرف جر.

الَّذِينَ: اسم موصول مبني على الفتح في محل جر بـ«من»، والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره: واقع نعت لـ«ظلم».

هَادُوا: فعل ماض مبني على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والواو ضمير بارز متصل مبني على السكون في محل رفع فاعله، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

حَرَّمْنَا: حرم فعل ماض مبني على فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة

---

(1) النساء: 160.

الواحدة، نا: ضمير بارز متصل مبني على السكون في محل رفع فاعله.

عَلَيْهِمْ: على حرف جر، الهاء ضمير بارز متصل مبني على الكسر في محل جر بـ«على»، والميم علامة الجمع، والجار والمجرور متعلق بـ«حرمنا».

طَيِّبَاتٍ: مفعول به، منصوب، وعلامة نصبه كسرة ظاهرة في آخره، نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع المؤنث السالم.

أُحِلَّتْ: فعل ماض مبني للمجهول، مبني على فتح ظاهر في آخره، والفاعل ضمير مستتر جوازاً، تقديره: هي مبني على الفتح في محل رفع، نائب فاعله، والتاء علامة التأنيث، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل نصب صفة لـ«طيبات».

لَهُمْ: جار ومجرور متعلق بـ«أحلت».

ونحو قوله تعالى: ﴿ فَكُلاًّ أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ﴾ [1]، أي أخذنا كلاً بسبب ذنبه.

ومنها: التبعيض: نحو قوله تعالى: ﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ [2]، أي منها.

ومنها: التعدية: وهي تصيير الفاعل مفعولاً، نحو قولك في «ذهب زيد» «ذهبت بزيد»، بمعنى أذهبته، أي صيرته ذاهباً، ونحو قوله تعالى: ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [3]، أي أذهب نورهم.

ومـــنها: الظرفية: نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾ [4]، أي فيه، واللام موطئة لقسم محذوف، أي والله لقد نصركم الله، وقوله تعالى: ﴿ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾ [5].

{مِنْ}

(وَ) ثانيها: **(مِنْ).**

ولها معان:

منها: التبعيض، وتأتي زائدة.

وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا وَمَا لَهُۥ

(1) العنكبوت: 40.
(2) الإنسان: 6.
(3) البقرة: 17.
(4) آل عمران: 123.
(5) القمر: 34.

فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنۡ خَلَٰقٖ﴾ [1].

وإعرابه: الفاء بحسب ما قبلها.

مِنَ النَّاسِ: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.

مَنْ: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر.

يَقُولُ: فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، وفيه ضمير مستتر جوازاً، تقديره: هو يعود إلى «من» مبني على الفتح في محل رفع فاعله، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا: اسم بحكاية اللفظ في محل نصب مقول القول.

رَبَّ: منادي، حذفت منه ياء النداء، تقديره: يا رب، يا حرف نداء تنصب الاسم المنادى، رب منادي منصوب بياء النداء، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، رب مضاف.

نَا: ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

آتِ: فعل أمر مبني على حذف الياء، والكسرة قبلها تدل عليها لا محل له من الإعراب، وفيه ضمير مستتر وجوباً، تقديره: أنت «أن» من «أنت» ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع فاعله، والتاء حرف خطاب، «نا» ضمير مبني على السكون في محل نصب مفعول به في حرف جر.

الدُّنْيَا: مجرور بـ«في»، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر؛ لأن الألف لا تقبل الحركات على ذاتها، والجار والمجرور متعلق بـ«آت».

وَمَا: الواو للاستئناف، «ما» نافية.

لَهُ: اللام حرف جر، والهاء ضمير بارز متصل مبني على الضم في محل جر باللام الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.

فِي الآخِرَةِ: متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور قبله.

مِنْ: حرف جر زائد.

خَلاَقٍ: مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة التي اجتلبها حرف الجر الزائد.

---

(1) البقرة: 200.

ومنها: بيان الجنس: نحو قوله: ﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ (1) .

وإعرابه: اجْتَنِبُوا: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعله.

الرِّجْسَ: مفعول به.

مِنَ الأَوْثَانِ: متعلق بمحذوف حال من الرجس.

ومـــنها: ابتداء الغاية في المكان: نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ﴾ (2)، وقوله تعالى: ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ (3) .

وإعرابه: سُبْحَانَ: مفعول مطلق لفعل محذوف، تقديره: أسبح سبحان منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، سبحان مضاف.

الَّذِي: اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

أَسْرَى: فعل ماض مبني على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، والفاعل مستتر تقديره: هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الذي بعيد متعلق بـ«أسرى».

عَبْدِهِ: مضاف، والهاء في محل جر مضاف إليه.

لَيْلاً: ظرف زمان منصوب على الظرفية، متعلق بـ«أسرى» أيضاً.

مِنَ الْمَسْجِدِ: متعلق بـ«أسرى» أيضاً.

الْحَرَامِ: صفة للمسجد.

وفي الزمان: نحو قوله تعالى: ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ ﴾ (4) : فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر يعود إلى المسجد، والجملة نعت لـ«مسجد» على التقوى متعلق بـ«أسس».

مِنْ أَوَّلِ: متعلق بـ«أسس» أيضاً أول مضاف.

يَوْمٍ: مضاف إليه.

أَحَقُّ: خبر المبتدأ مرفوع، أحق مضاف.

---

(1) الحج: 30.

(2) المؤمنون: 18.

(3) الإسراء: 1.

(4) التوبة: 108.

أَنْ: حرف مصدر ونصب.

تَقُومَ: فعل مضارع منصوب بـ«أن»، وفاعله مستتر وجوباً تقديره: أنت، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر، مضاف إليه، تقديره: أحق قيامك.

فِيهِ: متعلق بـ«تقوم».

{إلى}

(وَ) ثالثها (إِلَى).

ولها معان:

منها: انتهاء الغاية في المكان: نحو: ﴿ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾[1].

وفي الزمان: نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾[2].

ومنها: المصاحبة: نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾[3]، أي مع أموالكم.

ومنها: الظرفية: نحو قوله تعالى: ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[4]، أي فيه.

وإعرابه: اللام: موطئة للقسم.

يَجْمَعَنَّ: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل رفع لتجرده عن الناصب والجازم، وفيه ضمير مستتر جوازاً، تقديره: هو يعود إلى الله تعالى مبني على الفتح في محل رفع فاعله، والنون المشددة للتوكيد، والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم علامة الجمع.

إِلَى يَوْمِ: متعلق بـ«يجمعن» يوم مضاف.

الْقِيَامَةِ: مضاف إليه.

{في}

(وَ) رابعها (فِي).

ولها معان:

---

(1) الإسراء: 1.

(2) البقرة: 187.

(3) النساء: 2.

(4) النساء: 87؛ الأنعام: 12.

مـــنها: الظرفية حقيقة: نحو: «الماء في الكوز»، وقوله تعالى: ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ﴾ (1).

وإعرابه: الواو: بحسب ما قبلها.

فِيهَا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.

مَا: اسم موسول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر.

تَشْتَهِي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل.

الأَنْفُسُ: فاعله مرفوع، والمفعول محذوف، تقديره: تشتهيه، فالهاء ضمير بارز متصل مبني على الكسر في محل نصب مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ما».

أو مجازاً: نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ (2)، وقوله تعالى: ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ (3).

وفي إعرابه: وجهان:

الأول: أن تقول الهمزة للاستفهام الإنكاري.

فِي اللَّهِ: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.

شَكٌّ: مبتدأ ومؤخر مرفوع.

والثاني: أن تقول الجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره: حاصل أو نحوه، وهو مبتدأ استغني بالفاعل عن الخبر.

شَكٌّ: فاعله سد مسد الخبر مرفوع إلى آخره.

ومـــنها: الـــسببية: نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «دخلت امرأة النار في هرة حبستها» أي بسببها.

ومنها: المصاحبة: نحو قوله تعالى: ﴿ ٱدْخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ ﴾ (4)، أي معهم.

---

(1) الزخرف: 71.

(2) البقرة: 179.

(3) إبراهيم: 10.

(4) الأعراف: 38.

ومنها: الاستعلاء: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ (1)، أي عليها.

وإعراب لأُصَلِّبَنَّكُمْ كإعراب لَيَجْمَعَنَّكُمْ.

{عن}

(وَ) خامسها (**عَنْ**).

ولها معان:

منها: المجاوزة: نحو: «رميت السهم عن القوس»، ونحو: ﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ (2)، ﴿وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ (3)، أي جاوزتهم المؤاخذة بسبب رضاه، وجاوزته المخالفة بسبب رضاهم.

وإعرابه: رَضُوا: فعل ماض مبني على فتحة مقدرة على آخره، وهو الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين بعد نقل حركتها إلى ما قبلها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والواو ضمير بارز متصل مبني على السكون في محل رفع فاعله.

ومنها: البعدية: نحو قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ (4)، أي حالاً بعد حال.

وإعرابه: اللام موطئة للقسم.

تَرْكَبُنَّ: فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير بارز متصل مبني على السكون في محل رفع فاعله، والنون المشددة للتوكيد.

طَبَقاً: مفعول به.

عَنْ طَبَقٍ: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ«طبقاً».

---

(1) طه: 71.
(2) الفتح: 18.
(3) المائدة: 119.
(4) الانشقاق: 19.

ومـــنها: **التعلـــيل**: نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾[1]، أي لأجلها.

وإعرابه:

الواو: بحسب ما قبلها.

مَا: نافية.

كَانَ: فعل ماض ناقص، ترفع الاسم وتنصب الخبر.

اسْتِغْفَارُ: اسمها مرفوع بها استغفار مضاف.

إِبْرَاهِيمَ: مضاف إليه مجرور بالمضاف، وعلامة جره فتحة ظاهرة في آخره نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان:

الأولى: ترجع إلى اللفظ، وهي العجمة.

والثانية: ترجع إلى المعنى، وهي العلمية.

لأَبِيهِ: اللام حرف جر، أبي مجرور باللام، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه من الأسماء الخمسة، أبي مضاف، والهاء في محل جر مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق باستغفار.

إِلاَّ: أداة استثناء ملغاة لا عمل لها.

عَنْ مَوْعِدَةٍ: متعلق بمحذوف خبر كان.

وَعَدَ: فعل ماض، والفاعل مستتر فيه، يعود إلى إبراهيم، هاء ضمير في محل نصب مفعوله الأول.

إِيَّا: ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعوله الثاني، والهاء علامة الغيبة، والجملة في محل جر صفة لـ«موعدة».

{واو القسم}

(وَ) سادسها (**وَاوُ الْقَسَمِ**) أي الواو الدالة على القسم، وهو اليمين والحلف.

نحـو: «والله لأفعلـن كـذا»، وقـوله تعالـى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾[2].

---

(1) التوبة: 114.

(2) العصر: 1 - 2.

وإعرابه: الواو: حرف قسم وجر.

الْعَصْرِ: مقسم به مجرور بواو القسم، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره، والجار والمجرور متعلق بمحذوف وجوباً، تقديره: أقسم.

إِنَّ: حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر.

الإِنْسَانَ: اسمها منصوب.

لَفِي: اللام اللام المزحلقة في حرف جر.

خُسْرٍ: مجرور بـ«في»، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «إن»، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب القسم.

تنبيهات

الأول: يجب أن لا يذكر معها فعل القسم، فلا يقال: أقسمت والله.

والثاني: أنها لا تستعمل في السؤال، فلا يقال: والله أخبرني عن كذا.

والثالث: إذا تكررت في تركيب، نحو: ﴿ وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۝١ وَطُورِ سِينِينَ ۝٢ وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ۝٣ ﴾[1] ينبغي أن تجعل الواو الأولى وحدها للقسم، وما بعدها للعطف، وإلا لاحتاج كل إلى جواب.

{باء القسم}

(وَ) سابعها (**بَاءُ الْقَسَمِ**).

وهي يجوز أن يذكر معها فعل القسم، نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر.

وإعرابه: أقسم: فعل ماض.

بالله: الباء حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بـ«أقسم» أو فاعله مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة.

أبو: مضاف.

حفص: مضاف إليه.

عمر: عطف بيان على أبو، وعطف المرفوع مرفوع إلى آخره.

(1) التين: 1 - 3.

ويجوز حذفه نحو: بالله أخبرني.

وتستعمل في غير السؤال كما في المثال الأول، وفيه كما في الثاني.

{تاء القسم}

(وَ) ثامنها (**تَاءُ الْقَسَمِ**).

وهي لا تدخل إلا على لفظة الجلالة، ولفظة رب مضافة إلى الكعبة، أو إلى ياء المتكلم، نحو قوله تعالى: ﴿ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَـٰمَكُم﴾[2]، ونحو قول العرب: ترب الكعبة، وتربى لأفعلن كذا.

وإعرابه: التاء: حرف قسم وجر.

رب: مقسم به مجرور تاء القسم، ربِ مضاف، وياء المتكلم في محل جر مضاف إليه.

لأفعلن: اللام موطئة للقسم، أفعلن فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل رفع لتجرده عن الناصب والجازم، والفاعل مستتر، تقديره: أنا، والنون المشددة للتوكيد.

كذا: اسم كناية مبني على السكون في محل نصب مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم، ولا يجوز ذكر فعل القسم معها، فلا يقال: أقسمت تالله.

{اللام}

(وَ) تاسعها (**اللاَّمُ**).

ولها معان:

منها: الملك: نحو: ﴿ لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[3] .

ومنها: شبه الملك: ويعبر أيضاً بالاختصاص، نحو: «الباب للدار» و«الجل للفرس».

ومنها: التمليك: نحو: «وهبت لزيد مالاً».

---

(1) يوسف: 91.

(2) الأنبياء: 57.

(3) النساء: 170.

ومنها: شبه التمليك: وقوله تعالى: ﴿ فَهَبۡ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴾ [1].

وإعرابه: الفاء: بحسب ما قبلها.

هَبْ: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والفاعل مستتر وجوباً، تقديره: أنت.

لِي: متعلق بـ«هب».

مِنْ: حرف جر.

لَدُنْ: مبني على السكون في محل جر بـ«من»، لدن مضاف، والكاف في محل جر مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال مقدم «من وليّاً» المؤخر، «ولياً» مفعول به.

ومنها: التعليل: نحو قوله:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هَزَّةٌ [كَمَا انتفضَ العُصْفُورُ بلَّلَه القَطْرُ]

وإعرابه: إن: حرف توكيد، والياء ضمير بارز متصل مبني على السكون في محل نصب اسمها.

لتعروني: اللام لام الابتداء، تعرو: فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو، منع من ظهورها الثقل، والنون للوقاية، والياء في محل نصب مفعول به.

هزة: فاعله مرفوع، والجملة في محل رفع خبر «إن».

{رب}

(وَ) عاشرها (**رُبَّ**).

ومعناه: التقليل كثيراً، والتكثير قليلاً على الخلاف في ذلك، وهي حرف جر شبيه بالزائد لا تحتاج إلى متعلق تتعلق به، وتجر ما بعدها لفظاً، ويعرف على حسب العوامل تقديراً، والكثير أنها تجر اسماً ظاهراً نكرة موصوفة، نحو: «رب رجل زاهد لقيت»، وهي في هذا المثال للتقليل، أو صفة لموصوف محذوف، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، أي يا رب امرأة كاسية، وهي في هذا الحديث للتكثير.

---

(1) مريم: 5.

وإعرابه: يَا: حرف تنبيه أو حرف نداء، والمنادى محذوف، أي يا قوم.

رُبَّ: حرف تكثير وجر شبيه بالزائد.

كَاسِيَةٍ: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اجتلبها حرف الجر الشبيه بالزائد.

فِي الدُّنْيَا: متعلق بكاسية.

عَارِيَةٌ: خبر المبتدأ مرفوع به، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

يَوْمَ: ظرف زمان منصوب، يوم مضاف.

الْقِيَامَةِ: مضاف إليه، والظرف متعلق بـ«عارية».

وقل جرها للضمير، وهذا الضمير ضمير غيبة مفرد مذكر مراد به المذكر أو غيره.

ويجب تفسيره بنكرة بعده مطابقة للمعنى المراد منصوبة على التمييز، نحو: «ربه رجلاً لقيت، وربه رجلين، وربه رجالاً، وربه امرأة، وربه امرأتين، وربه نساء لقيت».

ويحتمل أن مجرورها في هذه الأمثلة في محل نصب مفعول «لقيت».

ويحتمل أنه في محل رفع مبتدأ أو جملة «لقيت» خبره، والعائد محذوف أي لقيته.

{واو رب}

(وَ) حادي عشر (وَاوُهُ)، أي واو رب.

وإنما أضيفت الواو إليه؛ لأنه يحذف بعدها، وكونها من حروف الجر، هو مذهب المصنف والكوفيين.

والصحيح عند البصريين: أن الجر بـ«رب» المحذوف بعدها لا بها، ويحذف أيضاً بعد الفاء، وبعد «بل» قليلاً.

فمثاله بعد الواو قوله:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَه ... [عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي]

وإعرابه: الواو واو رب.

لَيْلٍ: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، وهو رب المحذوف بعد الواو.

كَمَوْجِ: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليل، موج مضاف، البحر

مضاف إليه.

سُدُولَ: فعل ماض، والفاعل مستتر فيه، يعود إلى الليل.

سدول: مفعول به، سدول مضاف، والهاء في محل جر مضاف إليه، والجملة خبر المبتدأ.

ومثاله بعد الفاء قوله:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ [فَأَلْهَيْتُها عن ذي تَمائمَ مُحْوِلِ]

الفاء: فاء رب.

مِثْلِ: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، وهو رب المحذوف بعد الفاء، ومثل مفعول مقدم لـ«طرقت» منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره إلى آخره، مثل مضاف، والكاف في محل جر مضاف إليه.

حُبْلَى: بدل من مثل، وبدل المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها التعذر، أو وبدل المنصوب منصوب، وعلامة نصبه فتحة إلى آخره، أو بدل المجرور بحسب اللفظ مجرور، وعلامة جره فتحة مقدرة على الألف، منع من ظهورها لتعذر نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف علة واحدة، وهي ألف التأنيث المقصورة، تقوم مقام العلتين:

أحدهما: ترجع إلى اللفظ، وهي التأنيث.

والثانية: ترجع إلى المعنى، وهي لزوم الألف علامة للتأنيث.

قَدْ: حرف تحقيق.

طَرَقْتُ: فعل، وفاعل، والمفعول على أن مثل مبتدأ محذوف، أي طرقتها، والجملة خبر المبتدأ.

وَمُرْضِعٍ: معطوف على حبلى، وقوله: طرقت أي أتيت ليلاً.

ومثاله بعد «بل» قوله:

بَلْ بَلَدٌ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ لاَ يُشْتَرَي كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

وإعرابه: بل: حرف عطف، وإضراب.

بَلَدٌ: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اجتلبها حرف الجر الشبيه بالزائد، وهو رب المحذوف بعد بل.

مِلْءُ: خبر مقدم، ملء مضاف.

وَالْفِجَاجِ: مضاف إليه.

قَتَمُ: مبتدأ مؤخر، والهاء ضمير بارز متصل مبني على ضمة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوزن في محل جر مضاف إليه، وكذا تقول في الهاء في جهرمه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع صفة لـ«بلد».

لاَ: نافية.

يُشْتَرَي: فعل مضارع مبني للمجهول.

كَتَّانُ: نائب الفاعل، والهاء مضاف إليه، والجملة خبر المبتدأ، والواو حرف عطف جهرم معطوفة على كتانه، والهاء مضاف إليه، والفجاج بكسر الفاء جمع فج، وهو الطريق، والقتم الغبار، والكتان نوع من النبات ينسج منه الثوب، والجهرم نوع من البسط.

{على}

(وَ) ثانيها (**عَلَى**).

ولها معان:

منها: الاستعلاء حقيقة: كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾[1]

.

أو **مجازاً**: كما في قولك: «عَلَى زَيْدٍ دَيْنٌ».

ومنها: التعليل: كما في قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾[2].

وإعرابه: بالواو بحسب ما قبلها، اللام لام الأمر تجزم الفعل المضارع.

تُكَبِّرُوا: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو فاعل، ولفظ الجلالة منصوب على التعظيم بـ«تكبروا» على حرف جر.

مَا: مصدرية.

هدى: فعل ماض، والفاعل مستتر يعود إلى الله، والكاف في محل نصب مفعول

---

(1) المؤمنون: 22.

(2) البقرة: 185.

به، والميم علامة الجمع، و«ما» مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مجرور بـ«على»، تقديره: لهدايته إياكم، والجار والمجرور متعلق بـ«تكبروا».

ومنها: معنى في: كما في قوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ ﴾ [1]، أي في حين غفلة.

ومنه: المصاحبة: كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ﴾ [2]، أي مع ظلمهم، فالجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الناس.

{الكاف}

(وَ) ثالث عشرها (**الْكَافُ**).

ولها معان:

منها: التشبيه: كقولك: «زيد كالأسد».

ومنها: التعليل: كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [3].

وإعرابه: الواو بحسب ما قبلها.

اذْكُرُوهُ: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجمع، لا محل له من الإعراب، والواو ضمير بارز متصل مبني على السكون في محل رفع فاعله، والهاء في محل نصب مفعول به، وإعراب كما هداكم كإعراب على ما هداكم.

ومنها: معنى على: كقول بعض العرب جواباً لمن قال له: كيف أصبحت؟ كحزن أي على حزن.

وتأتي زائدة للتأكيد: كما في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [4].

وإعرابه: لَيْسَ: فعل ماض ناقص، ترفع الاسم وتنصب الخبر.

كَمِثْلِهِ: الكاف حرف جر زائدة للتوكيد، مثل خبر «ليس» مقدماً منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة التي اجتلبها حرف الجر الزائد، مثل مضاف، والهاء مضاف إليه.

---

(1) القصص: 15.

(2) الرعد: 6.

(3) البقرة: 198.

(4) الشورى: 11.

شَيْءٌ: اسمها مؤخر مرفوع.

{مذ ومنذ}

(وَ) رابع عشرها (**مُذْ**).

(وَ) خامس عشرها (**مُنْذُ**).

ولا تجران إلا الزمان، وهما بمعنى «من» إن كان المجرور بهما ماضياً، نحو: ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة، أي من يوم الجمعة.

وبمعنى «في»: إن كان حاضراً، نحو: ما رأيته مذ أو منذ يومنا، أي في يومنا.

وإعرابه: ما: نافية.

رأيته: فعل، وفاعل، ومفعول.

مذ أو منذ: حرف جر بمعنى «في».

يوم: مجرور بـ«مذ» أو «منذ»، يوم مضاف، نا ضمير في محل جر مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بـ«رأيت».

وتستعملان اسمين: إن وقع بعدهما فعل أو اسم مرفوع.

ومثال الأول: جئت مذ أو منذ جاء زيد، فمذ أو منذ في محل نصب على الظرفية، والعامل فيه «جئت».

ومثال الثاني: ما رأيته مذ أو منذ يومُ الجمعة، برفع «يوم»، فمذ أو منذ اسم مبتدأ خبره ما بعده، أي أول مدة عدم رؤيته يوم الجمعة.

{حتى}

(وَ) سادس عشرها (**حَتَّى**).

ومعناها: انتهاء الغاية.

وهي لا تجر إلا ما كان آخراً، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها.

وإعرابه: أكلت: فعل، وفاعل.

السمكة: مفعول به.

حتى: حرف جر، وغاية رأس مجرور بـ«حتى».

رأس: مضاف، وها ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

ولك أن تجعل «حتى» حرف عطف، ورأس معطوف على السمكة منصوب، أو تجعلها حرف ابتداء، ورأس مبتدأ مرفوع، والخبر محذوف، أي مأكول.

أو ما كان متصلاً بالآخر، نحو قوله تعالى: ﴿ سَلَمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝ ﴾[1].

وإعرابه: سَلاَمٌ: خبر مقدم هي ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ مؤخر.

حَتَّى: حرف جر، وغاية مطلع، مجرور بـ«حَتَّى».

مَطْلَعِ: مضاف.

وَالْفَجْرِ: مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بـ«سلام».

{حاشا وعدا وخلا}

(وَ) سابع عشرها (**حَاشَا**)

(وَ) ثامن عشرها (**عَدَا**)

(وَ) تاسع عشرها (**خَلاَ**).

ومعنى هذه الكلمات: الاستثناء، نحو: قام القوم حاشا زيد، وخرج الناس حاشاه.

إعرابه: قام: فعل ماض.

القوم: فاعله.

حاشا: حرف جر شبيه بالزائد.

زيد: مجرور بـ«حاشا»، والهاء في «حاشاه» ضمير بارز متصل مبني على الضم في محل جر بـ«حاشا».

ونحو: هلك الناس حاشا العالم، وهلك العالمون عدا العامل، وهلك العاملون خلا المخلص.

وتأتي هذه الثلاثة أفعالاً: فتنصب ما بعدها على المفعولية، وفاعلها مستتر فيها وجوباً يعود إلى اسم الفاعل المفهوم مما قبله، أو إلى البعض المفهوم من كله السابق، نحو: قام القوم حاشا زيداً، أي حاشا القائم زيداً، أو حاشا بعض القوم زيداً، وكذا تقول: في عدا وخلا.

---

(1) القدر: 5.

وتأتي حاشا للتنزيه، ويقال فيها أيضاً حاش وحشى، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾[1]، وهي إما اسم فعل ماض بمعنى برئ الله، فاللام زائدة في الفاعل، كما في ﴿ ۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[2]، أو اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من فعله، ومعناها التنزيه أي تنزيهاً لله، والعامل فيه فعل من معناه، والتقدير هنا والله أعلم: ننزه.

تنبيهات

الأول: هذه الحروف تنقسم إلى قسيمن ما يجر الظاهر والمضمر، وهو ما سوى الثمانية الآتية، وما يجر الزاهر فقط، وهو هذه الثمانية: واو القسم، وتاؤه، ومذ، ومنذ، وحتى، والكاف، ورب، وواوه على القول بأنها الجارة.

الثاني: تنقسم أيضاً إلى ثلاثة أقسام

1 - ما هو حرف جر أصلي: وهو ما كان له معنى، وافتقر في فهمه إلى متعلق يتعلق به كـ«من» و«إلى»، في قولك: سرت من البصرة إلى الكوفة، فإن معنى «من» الابتداء، ومعنى «إلى» الانتهاء، ويفهم ذلك من متعلقهما، وهو «سرت».

2 - وما هو حرف جر زائد: وهو ما لم يكن له معنى، ولم يفتقر إلى متعلق يتعلق به، كالباء في قوله:

زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ   [إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا]

أي ولست شيخاً.

3 - وما هو حرف جر شبيه بالزائد: وهو ما كان له معنى، ولكن لم يفتقر إلى المتعلق، وهو رب، وواوه، وخلا، وعدا، وحاشا.

الثالث: لا بد لكل من الظرف وحرف الجر غير الزائد وشبهه من متعلق يتعلق به، وهو:

1 - إما فعل ولو بالإشارة كما في قوله تعالى: ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ

---

(1) يوسف: 31.

(2) المؤمنون: 36.

﴿ ﴾[1]، فـ«بنعمة» متعلق بـ«انتفى» الذي أشارت إليه «ما» النافية.

2 - أو ما يشبهه من مصدر أو اسم فعل أو وصف ولو تأويلاً، كما في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[2]، فالجار والمجرور متعلق بلفظ الجلالة لتأويله بالمعبود، أو بالمسمى بالله.

{الحروف المشبهة بالفعل}

(**وَالنَّوْعُ الثَّانِي مِنْهَا**) أي من الثلاثة عشر نوعاً (**حُرُوفٌ تَنْصِبُ الاسْمَ**) الذي هو في الأصل مبتدأ، أي تنصب المبتدأ، فيسمى اسماً لها (**وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ**) الذي هو في الأصل خبر المبتدأ، أي ترفع خبر المبتدأ بأن تحدث رفعاً غير الرفع الذي كان فيه، فيسمى خبراً لها، فهي من العوامل الناسخة لحكم المبتدأ والخبر التي هي ثلاثة أقسام:

1 - إن وأخواتها.

2 - وكان وأخواتها.

3 - وظننت وأخواتها.

وتسمى هذه الحروف الحروف المشبهة؛ لأنها أشبهت الماضي لفظاً في البناء على الفتح، وفي كونها ثلاثية فأكثر، ومعنى لكونها بمعنى أكدت، وشبهت، واستدركت، وتمنيت، وترجيت.

(**وَهِيَ سِتَّةُ أَحْرُفٍ**) وعدها بعضهم سبعة بزيادة «عسى» في لغة، فهي حينئذ حرف كـ«لعل»، ولا يكون اسمها إلا ضميراً، تقول: عساه زيد، وأسقطها المصنف لشدة شذوذه.

وعدها بعضهم خمسة بإسقاط «أن» المفتوحة الهمزة؛ لأنها فرع المكسورة الهمزة.

{إن وأن}

أولها: (**إِنَّ**) بكسر الهمزة.

(**وَ**) ثانيها: (**أَنَّ**) بفتحها.

---

(1) القلم: 2.

(2) الأنعام: 3.

وفتح النون مشددة فيهما.

وهما للتوكيد، أي لتقوية الحكم عند المخاطب.

وتمتاز الأولى عن الثانية بأن الأولى لا تؤول بمصدر، وأنها تقع في ابتداء الكلام حقيقة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّى لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ﴾[3].

وإعرابه: إِنَّ: حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر.

أَوْلَى: اسمها منصوب بها، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر، أولى مضاف.

النَّاسِ: مضاف إليه بـ«إبراهيم» متعلق بـ«أولى».

لَلَّذِينَ: اللام المزحلقة، الذين اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع خبرها.

اتَّبَعُوهُ: فعل ماض، وفاعله، ومفعوله، والجملة صلة «الذين»، أو حكماً، نحو قال: «إني عبد الله»، ونحو: «علمت إن زيداً لقائم»، فإنها وإن وقعت بعد «قال» و«علمت» واقعة في ابتداء الجملة، ولا تؤول بمصدر بخلاف الثانية، فإنها تؤول هي وما بعدها به، ويكون معمولاً لعامل يطلبه قبله، فلا تقع في ابتداء الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾[5].

وإعرابه: الهمزة للاستفهام.

والواو: حرف عطف، والمعطوف عليه محذوف، تقديره: والله أعلم، أقصر محمد.

وَلَمْ يَكْفِهِمْ إلى آخره: لم: حرف نفي وجزم وقلب، يكف: فعل مضارع مجزوم بـ«لم»، وعلامة جزمه حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها نيابة عن السكون؛ لأنه

---

(1) البقرة: 173.

(2) يوسف: 100.

(3) آل عمران: 68.

(4) البقرة: 196.

(5) العنكبوت: 51.

معتل الآخر، والهاء في محل نصب مفعول به مقدم، والميم علامة الجمع.

أن: حرف توكيد ومصدر، تنصب الاسم وترفع الخبر.

نا: ضمير بارز متصل مبني على السكون في محل نصب اسمها.

أَنْزَلْنَا: فعل، وفاعل، والجملة في محل رفع خبرها، وإن مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر، فاعل «يكف»، تقديره: أو لم يكفهم إنزالنا إليك متعلق ب«أنزل».

الْكِتَابَ: مفعول به منصوب.

ونحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ ﴾ [1].

وإعرابه: قُلْ: فعل أمر، والفاعل مستتر فيه، تقديره: أنت.

أُوحِيَ: فعل ماض مبني للمجهول إلى حرف جر، والياء ضمير المتكلم مبني على الفتح في محل جر بـ«إلى»، والجار والمجرور متعلق بـ«أوحى».

أن: حرف توكيد، والهاء ضمير الشأن في محل نصب اسمها.

اسْتَمَعَ: فعل ماض.

نَفَرٌ: فاعله، والجملة في محل رفع خبر «أن»، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر، نائب فاعل «أوحي»، تقديره: أوحي إلى استماع نفر من الجن متعلق بمحذوف صفة لـ«نفر»، والجملة من أوحي ونائب فاعله في محل نصب مقول القول.

وقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾ [2]، فـ«أن» مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر، مجرور بالباء، تقديره: بكون الله هو الحق، أو بحقية الله.

وقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً ﴾ [3]، فالجار والمجرور خبر مقدم، و«أن» مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مبتدأ مؤخر، تقديره: رؤيتك الأرض خاشعة.

وقد ذكروا لكسر همزة «إن» وفتحها مسائل ترجع كلها إلى ما ذكرناه، فاطلبه في المطولات.

وتدخل لام الابتداء على خبر «إن» المسكورة الهمزة، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبِّى

---

(1) الجن: 1.

(2) الحج: 6.

(3) فصلت: 39.

لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[2]، وعلى اسمها بشرط أن يتأخر عن الخبر، نحو: ﴿ وَإِنَّ لَكَ لأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ﴿٣﴾ ﴾[3]، وعلى ضمير الفصل بينهما، نحو: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾[4]، ويقال لهذه اللام: المزحلقة؛ لأن حقها أن تدخل على «إن»، فزحلقت إلى ما بعدها كراهة اجتماع حرفين بمعنى واحد؛ لأن «إن» واللام معناهما التوكيد.

وتخفف «إن» المكسورة: فيكثر إهمالها، وإذا أهملت تلزم الخبر اللام فارقة بينها وبين «إن» النافية، نحو: «إن زيد لقائم».

ويقل إعمالها، نحو: «إن زيداً قائم».

وتخفف «أن» المفتوحة، ويبقى عملها، ولكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً، نحو: «علمت أن زيد قائم»، فـ«أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، والتقدير: «علمت أنه زيد قائم»، ونحو قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴿٣﴾ ﴾[5].

{كأن}

(وَ ثالثها) (**كَأَنَّ**) بفتح الهمزة والنون المشددة، وهي للتشبيه، وهو مشاركة أمر لأمر في أمر، نحو قولك: «كأن زيد أسد».

فالأمر الأول: هو زيد.

والثاني: هو الأسد.

والثالث: هو الشجاعة.

ونحو قوله تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾[6]، أي فارغة.

وإعرابه: كأن: حرف تشبيه تنصب الاسم وترفع الخبر، والهاء ضمير راجع إلى

---

(1) إبراهيم: 39.
(2) النحل: 124.
(3) القلم: 3.
(4) آل عمران: 62.
(5) القيامة: 3.
(6) الحاقة: 7.

قوم هود في محل نصب اسمها.

أَعْجَازُ: خبرها مرفوع أعجاز مضاف.

نَخْلٍ: مضاف إليه.

خَاوِيَةٍ: صفة لـ«نخل» مجرور.

وتأتي كأن مخففة، ويكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً، ويخبر عنها بجملة اسمية، نحو: «كأن زيد قائم»، أو جملة فعلية مفصولة بـ«لم» نحو قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [1]، أو بـ«قد» نحو: «كأن قد قام زيد»، واسم «كأن» في هذه الأمثلة محذوف، أي كأنه.

{لكن}

(وَ) رابعها (لَكِنَّ) بتشديد النون، وهي للاستدراك، وهو رفع ما يتوهم من الكلام السابق رفعاً شبيهاً بالاستثناء، نحو قولك: «قام القوم لكن زيداً جالس»، و«عمرو جاهل لكنه كريم».

ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٧٣﴾﴾ [2].

وإعرابه: إِنَّ: حرف توكيد.

رب: اسمها منصوب، رب مضاف، والكاف في محل جر مضاف إليه.

لَذُو: اللام لازم الابتداء، ذو خبرها مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة، ذو مضاف، فضل مضاف إليه.

عَلَى النَّاسِ: متعلق بـ«فضل»، والواو للاستئناف.

لَكِنَّ: حرف استدراك تنصب الاسم وترفع الخبر.

أَكْثَرَ: اسمها منصوب «أكثر» مضاف، والهاء في محل جر مضاف إليه، والميم علامة الجمع، «لا» نافية.

يَشْكُرُونَ: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو فاعله، والمفعول محذوف، أي لا يشكرونه، والجملة في محل رفع

---

(1) يونس: 24.

(2) النمل: 73.

خبر «لكن».

{ليت}

(وَ) خامسها (لَيْتَ) وهي للتمني وهو طلب مالا طمع فيه نحو ليت الشباب عائد لي وقول الشاعر:

فَيَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

وإعرابه: الفاء: بحسب ما قبلها.

يا: حرف تنبيه، أو حرف نداء، والمنادي محذوف، أي يا قوم.

ليت: حرف تمن تنصب الاسم وترفع الخبر الشباب، اسمها منصوب.

يَعُودُ: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر يعود إلى الشباب، والجملة في محل رفع خبر «ليت».

يَوْماً: ظرف زمان منصوب متعلق بـ«يعود».

فَأُخْبِرَهُ: الفاء فاء السببية، أخبر: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد الفاء، والفاعل مستتر وجوباً، تقديره: أنا، والهاء مفعول به، و«أن» المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر معطوف على مصدر مقدر مما قبله، تقديره: ليت لي عود الشباب فإخباري له.

بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ: الباء حرف جر، ما: مصدرية، فعل: فعل ماض، المشيب: فاعله، وما مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مجرور بالباء، تقديره: بفعل المشيب أو «ما» اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالباء، وجملة فعل المشيب صلته، والعائد محذوف، أي بما فعله المشيب، والجار والمجرور متعلق بـ«أخبر».

أو طلب ما فيه عسر، نحو: «ليت لي مالاً كثيراً»، وقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِيَ قَٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٧٩﴾﴾[1]، ونحو:

[قَالَتْ] أَلاَ لَيْتَمَا هَـٰذَا الْحَمَامَ لَنَا [إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ]

وإعرابه: ألا: أداة استفتاح.

ليت: حرف تمن إلى آخره.

ما: زائدة.

(1) القصص: 79.

ها: حرف تنبيه.

ذا: اسم إشارة في محل نصب اسمها الحمام بدل من «ذا» منصوب، لنا متعلق بمحذوف خبرها.

{لعل}

(وَ) سادسها (لَعَلَّ) وهي للترجي.

وهو طلب الأمر المحبوب، نحو: «لعل الله يرحمنا»، وللإشفاق في المكروه: أي الخوف منه، نحو: «لعل زيداً هالك»، وقوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفۡسَكَ ﴾ [1].

وإعرابه: الفاء: بحسب ما قبلها.

لعل: حرف إشفاق تنصب الاسم وترفع الخبر.

والكاف: مبني على الفتح في محل نصب اسمها.

باخع: خبرها مرفوع بها، وهو اسم فاعل يعمل عمل فعله، يرفع الفاعل، وينصب المفعول، والفاعل مستتر فيه، تقديره: أنت.

ونفس: مفعول به منصوب، نفس مضاف، والكاف في محل جر مضاف إليه.

ومعنى باخع: قاتل، أي أشفق على نفسك أن تقتلها حسرة على ما فاتك من إسلام قومك.

تنبيه

من أحكام هذه الحروف: أنه لا يجوز تقديم أخبارها عليها مطلقاً، فلا تقول: «قائم أن زيد» أو لا «في الدار أن عمراً»، ولا على أسمائها إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جارّاً ومجروراً، فإنه يجوز أن يتقدم على الاسم، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَدَيۡنَآ أَنكَالٗا ﴾ [2].

وإعرابه: لدى: ظرف مكان بمعنى عند مبني على السكون في محل نصب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر «إن» مقدماً، لدى مضاف، نا مضاف إليه.

أنكالاً: اسمها مؤخراً منصوب.

---

(1) الكهف: 6.

(2) المزمل: 12.

ونحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ ۝ ﴾[1].

وإعرابه: ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بـ«في»، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «إن» مقدماً.

لَعِبْرَةً: اللام اللام المزحلقة، عبرة خبرها منصوب.

لِمَنْ: اللام حرف جر، من اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام.

يَخْشَى: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر، والفاعل مستتر يعود إلى من، والجملة صلته، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لعبرة.

ومن أحكامها أيضاً: أنه يشترط في إعمالها العمل المذكور أن لا توصل بها «ما» الحرفية الزائدة، فإن وصلت بها بطل عملها، وصح دخولها على الجملة الاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ ﴾[3]، ويستثنى منها ليت، فإنها باقية على اختصاصها بالجملة الاسمية، فلا يقال: «ليتما قام زيد»، فلذلك أبقوا عملها، وجوزوا فيها الإهمال، تقول: «ليتما زيداً قائم» بنصب «زيداً» على الإعمال، وبرفعه على الإهمال.

{ما ولا المشبهتان بليس}

(**وَالنَّوْعُ الثَّالِثَ مِنْهَا حَرْفَانِ**) أي كلمتان (**تَرْفَعَانِ الاسْمَ**) الذي هو في الأصل مبتدأ، أي ترفعان المبتدأ، فيسمى اسماً لهما (**وَتَنْصِبَانِ**) بتأنيث الفعلين، كذا في جميع النسخ التي رأيتها (**الْخَبَرَ**) الذي هو في الأصل خبر المبتدأ، أي تنصبان خبر المبتدأ، فيسمى خبراً لهما، فهما من العوامل الناسخة لحكم المبتدأ والخبر.

(**وَهُمَا مَا وَلاَ**) النافيتان.

فأما «ما» فإعمالها العمل المذكور لغة أهل الحجاز التي جاء بها التنزيل، نحو قوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[4].

---

(1) النازعات: 26.

(2) الأنبياء: 108.

(3) الأنفال: 6.

(4) يوسف: 31.

وإعرابه: ما: نافية حجازية، تعمل عمل «ليس» ترفع الاسم وتنصب الخبر.

ها: حرف تنبيه.

ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع اسمها.

بشراً: خبرها منصوب بها.

وقوله تعالى: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ ﴾[1].

وإعرابه: ما: نافية حجازية إلى آخره.

والهاء: في «هن» ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع اسمها.

والنون المشددة علامة جمع النسوة الغائبات.

أمهات: خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه كسرة ظاهرة في آخره نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع المؤنث السالم.

أمهات: مضاف، والهاء في محل جر مضاف إليه، والميم علامة جمع المذكور.

ولإعمالها عندهم ثلاثة شروط:

1 - أن لا تقترن بـ«إن» الزائدة.

2 - وأن لا يقترن خبرها بـ«إلا».

3 - وأن لا يتقدم الخبر على الاسم.

فإن فقد شرط من هذه الشروط أهملت، نحو: «ما إن زيد قائم»، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾[2]، ونحو: «ما قائم زيد».

وبنو تميم يهملونه.

ولو استوفيت الشروط، فيقولون: «ما زيد قائم».

وأما «لا» فلإعمالها العمل المذكور ثلاثة شروط أيضاً:

1 - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

2 - وعدم اقتران الخبر بـ«إلا».

3 - وعدم تقدمه، نحو: «لا أحد أفضل منك».

وإعرابه: لا: نافية للوحدة، تعمل عمل «ليس» ترفع الاسم وتنصب الخبر.

أحداً: اسمها مرفوع.

---

(1) المجادلة: 2.

(2) آل عمران: 144.

أفضل: خبرها منصوب.

منك: متعلق بـ«أفضل».

فلا يجوز إعمالها العمل المذكور في نحو: «لا زيد قائم ولا عمرو»، ولا في نحو: «لا أحد إلا أفضل منك»، ولا في نحو: «لا أفضل منك أحد».

تنبيه

بقي من هذا النوع حرفان آخران:

أحدهما: **لاتَ**: وهي بمعنى «لا»، ولا تعمل إلا في لفظ الحين، ويجب أن يحذف أحد جزأيها، والغالب أن المحذوف هو الاسم، نحو قوله تعالى: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1]، أي وليس الحين حين فرار.

وقد يحذف خبرها، ويبقى الاسم كقراءة بعضهم، ولات حين مناص برفع حين.

وثانيهما: «إن» النافية، ومذهب أكثر البصريين عدم إعمالها.

ومثال إعمالها عند غيرهم: «إِنْ زيد قائماً» و«إن رجل قادماً».

{نواصب الاسم}

(**وَالنَّوْعُ الرَّابِعُ**) من الثلاثة عشر نوعاً (**حُرُوفٌ تَنْصِبُ الاسْمَ**) الذي بعدها (**فَقَطْ**) أي ولم تنصب أو ترفع غيره (**وَهِيَ سَبْعَةُ أَحْرُفٍ**) منقسمة على ثلاثة أقسام.

القسم الأول: (**الوَاوُ**) التي بمعنى «مع»، وهي تنصب الاسم على أنه المفعول معه.

وهو الاسم الواقع بعد واو المعية المسبوقة بفعل أو شبهه، نحو: «سرت والنيل»، وقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[2].

وإعرابه: الفاء: بحسب ما قبلها.

أَجْمِعُوا: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجمع، والواو فاعله.

أَمْرَكُمْ: مفعول به منصوب، أمر مضاف، والكاف في محل جر مضاف إليه. والميم علامة الجمع.

---

(1) ص: 3.

(2) يونس: 71.

والواو: واو المعية.

شُرَكَاءَكُمْ: مفعول معه منصوب، شركاء مضاف، والكاف مضاف إليه، والميم علامة الجمع.

ونحو: «أنا ذاهب والطريق» ولنصبه على أنه مفعول معه ثلاث حالات:

إحداها: أن يكون واجباً، وذلك إذا امتنع عطفه، كقولك: «استوى الماء والخشبة»، فلا يصح رفعه عطفاً على الماء؛ لأن المعنى يقتضي حينئذ أن الاستواء الذي هو الارتفاع وقع من الماء والخشبة مع أنه لم يقع إلا من الماء فقط.

والثانية: أن يكون النصب راجحاً، والعطف ضعيفاً، نحو: «سرت وزيداً» بالنصب والرفع، والنصب هو الراجح لضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فاصل.

والثالثة: أن يكون العطف راجحاً والنصب ضعيفاً، نحو: «قام زيد وعمرو» برفع عمرو ونصبه، والرفع هو الراجح؛ لأنه الأصل.

تنبيه

كون الواو هي الناصبة للمفعول معه هو مذهب قوم منهم المصنف، والصحيح أن الناصب له هو ما سبقها من فعل أو شبهه، قال ابن مالك رحمه الله تعالى:

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ذَا النَّصْبَ لاَ بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأَحَقّ

أي هذا النصب حاصل بالعامل الذي سبق من الفعل أو شبهه لا بالواو.

(وَ **القسم الثاني:** (إِلاَّ) وهي من أدوات الاستثناء، فتنصب الاسم الذي بعدها، وهو المستثنى بها إذا كان الكلام السابق تامّاً، وهو الذي ذكر فيه المستثنى منه موجباً، وهو الذي لم يتقدمه نفي أو شبهه سواء كان الاستثناء متصلاً، وهو ما كان المستثنى فيه من جنس المستثنى منه، نحو: «قام القوم إلا زيداً»، قال تعالى: ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِّنْهُمْ ﴾ [1].

وإعرابه: الفاء: بحسب ما قبلها.

شَرِبُوا: فعل ماض مبني على فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال

(1) البقرة: 249.

المحل بحركة المناسبة، والواو: فاعله.

منه: متعلق بـ«شربوا».

إلا: أداة استثناء تنصب الاسم المستثنى بها.

قليلاً: مستثنى منصوب بـ«إلا» على الاستثناء.

منهم: متعلق بمحذوف صفة لـ«قليلاً».

أو منقطعاً: وهو ما كان المستثنى فيه غير المستثنى منه، نحو: «قام الناس إلا حماراً»، فإن لم يكن موجباً بأن تقدمه نفي أو شبه.

فإن كان متصلاً جاز في المستثنى وجهان:

أحدهما: أن يجعل بدلاً من المستثنى منه.

وثانيهما: أن ينصب بها على الاستثناء، نحو قوله تعالى: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾[1]، قرئ قليل بالرفع على أنه بدل من الواو من «فعلوه»، وبالنصب على الاستثناء.

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾[2]، وقرئ «امرأتك» بالرفع على الإبدال من «أحد»، فتقول في إعرابه: لا: ناهية تجزم الفعل المضارع.

يلتفت: فعل مضارع مجزوم بـ«لا» الناهية.

منكم: متعلق بمحذوف حال من «أحد» المؤخر.

أحد: فاعل «يلتفت» مرفوع إلا حرف استثناء ملغاة لا عمل لها.

امرأة: بدل من أحد، وبدل المرفوع مرفوع، امرأة مضاف، والكاف في محل جر مضاف إليه.

وقرئ بالنصب على الاستثناء، فتقول في إعرابه: إلا أداة استثناء تنصب الاسم المستثنى «امرأة» منصوب بها على الاستثناء.

وإن كان منقطعاً فأهل الحجاز يوجبون النصب، فيقولون: «ما في الدار أحد إلا حماراً»، وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال، هذا كله إذا كان المستثنى متأخراً عن المستثنى منه.

وأما إذا تقدم عليه وجب نصبه سواء كان متصلاً، نحو: «ما قام إلا زيداً أحد»، أو

---

(1) النساء: 66.

(2) هود: 81.

منقطعاً، نحو: «ما في الدار إلا حماراً أحد».

وإن كان الكلام السابق على «إلا» غير تام كان المستثنى على حسب العوامل، نحو: «ما قام إلا زيد»، و«ما رأيت إلا زيداً»، و«ما مررت إلا بزيد».

تنبيه

أدوات الاستثناء ثمانية:

1 - إلا.

2 - وغير.

3 - وسوى.

4 - وخلا.

5 - وعدا.

6 - وخاشا.

7 - وليس.

8 - ولا يكون.

وقد عرفت أحكام المستثنى بـ«إلا».

فأما المستثنى بـ«غير» و«سوى»: فمجرور أبداً.

وحكمهما كحكم المستثنى بـ«إلا» من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب، نحو: «قام القوم غير زيد»، و«قام الناس غير حمار» بنصب «غير» فيهما.

ومن جواز الإبدال من المستثنى منه، والنصب على الاستثناء بعد التام الغير الموجب في الاستثناء المتصل، نحو: «ما قاموا غير زيد» بنصب «غير»، أو رفعه.

ومن وجوب النصب عند الحجازيين وجواز الوجهين السابقين عند التميميين في المنقطع، نحو: «ما في الدار أحد غير حمار» بالنصب عند الحجازيين، وبالرفع والنصب عند التميميين.

ومن الإجراء على حسب العوامل في نحو: «ما قام غير زيد»، و«ما رأيت غيره»، و«ما مررت بغيره»، وقس على ذلك أمثلة «سوى»، والإعراب فيه مقدر على الألف للتعذر.

وأما المستثنى بـ«خلا» و«عدا» و«حاشا»: فيجوز نصبه على المفعولية، فهي حينئذ أفعال ماضية وجره فهي حينئذ حروف جر، كما تقدم في النوع الأول.

وأما المستثنى بـ«ليس» و«لا يكون» فمنصوب أبداً؛ لأنه خبرهما، والاسم مستتر يعود إلى اسم الفاعل مما قبله، نحو: «قام القوم ليس زيداً»، و«جاء الناس لا يكون عمراً»، أي ليس القائم زيداً، ولا يكون الجائي عمراً.

(وَ) **القسم الثالث**: حروف النداء: وهو طلب الإقبال بـ«ياء» أو إحدى أخواتها.

وذكر المصنف منه خمسة، وهي: **(يَا وَأَيَا وَهَيَا وَأَيْ)** بفتح الهمزة مقصورة، وقد تمد مع سكون الياء.

وهذه الأربعة لا ينادى بها إلا البعيد، أو ما في معناه كالنائم والساهي، نحو: يا عبد الله، يا حسن الوجه، وأيا جمّاً ذنبه، وهيا ناسياً نعمة الله، وأي تائباً إلى ربه.

(وَالْهَمْزَةُ) أي مسماها، وهو بالفتح مقصورة، وينادي بها المنادى القريب، نحو: «أزيد انظر إلي»، أو ممدودة، وينادى بها البعيد، نحو: «آماشياً في الطريق أقبل إِلَيَّ».

ومن حروف النداء: واو هي للندبة، أي نداء المتفجع عليه، أو المتوجع منه، نحو: «وا زيداه، ووا حزناه».

وإعرابه: وا: حرف نداء وندبة.

زيدا: منادي مندوب مبني على ضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بفتحه المناسبة للألف في محل نصب بواو الألف للندبة، والهاء للسكت، وهي تحذف في الوصل، نحو: «وا زيدا لا تبعد».

وإنما نصبت هذه الحروف المنادى بها؛ لأنها بمعنى «أدعو»، فإذا قلت: «يا عبد الله» مثلاً، كأنك قلت: أدعو عبد الله.

والمنادي بها خمسة أقسام:

قسمان مبنيان على ما يرفعان به، لو كانا معربين، ومحلهما النصب بها.

الأول: المفرد العلم.

والمراد بالمفرد هنا: ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً به، فيبنى على الضم، في نحو: «يا زيد».

قال تعالى: ﴿يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا﴾ (1)، وقال تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ (2)،

---

(1) هود: 32.

(2) يوسف: 29.

وحرف النداء هنا محذوف، ونحو: يا موسى، ويا سيبويه.

وإعرابه: يا: حرف نداء تنصب الاسم المنادى.

موسى: منادي مبني على ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها لتعذر؛ لأن الألف لا تقبل الحركات على ذاتها في محل نصب بـ«يا».

والواو: حرف عطف.

يا: حرف نداء.

سيبويه: منادى مبني على ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة بناء الأصل في محل نصب بـ«يا»، وعلى الألف في نحو: يا زيدان، وعلى الواو في نحو: يا زيدون، فتقول في إعرابه: زيدون منادى مبني على الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع المذكر السالم في محل نصب بـ«يا»، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد لو كان معرباً.

والثاني: النكرة المقصودة نحو: يا رجل، ويا رجلان، ويا رجال إذا قصدت بذلك معيناً، أو معينين، أو معينين، قال تعالى: ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ ﴾ [1].

وإعرابه: يا: حرف نداء.

جبال: منادى مبني على الضم في محل نصب بـ«يا».

أَوِّبِي: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بـ«ياء» ضمير المؤنث، والياء ضمير بارز متصل مبني على السكون في محل رفع فاعله مع ظرف مكان مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية.

مع: مضاف، والهاء في محل جر مضاف إليه، والظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل «أَوِّبِي».

تنبيه

من النكرة المقصودة أي، في نحو قولك: «يا أيها الرجل».

وهي لا تستعمل في النداء إلا موصوفة باسم جنس محلى بـ«أل» كما في المثال، أو باسم إشارة، نحو: يا أي هذا، وتكون بلفظ واحد.

وإن ثَنَّيْتَ صفتها أو جَمَعْتَ، نحو: يا أيها الرجلان، ويا أيها الرجال.

---

(1) سبأ: 10.

ويختار تأنيثها لتأنيث صفتها، ولا يجب نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ٢٧ ﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ﴾ [2].

وإعرابه: يا: حرف نداء.

أي: منادى مبني على الضم في محل نصب بـ«يا».

ها: حرف تنبيه.

الناس: صفة لـ«أي»، وصفة المرفوع مرفوع.

ويجوز في غير القرآن نصب الصفة مراعاة لمحل، أي فتقول: يا أيها الرجل بالنصب.

وثلاثة منها منصوبة.

الأول: المضاف، نحو: يا رسول الله، ونحو: يا مسلمي.

وإعرابه: مسلمي: منادي منصوب بـ«ياء» النداء، وعلامة نصبه الياء المدغمة في ياء المتكلم نيابة عن الفتح؛ لأنه جمع المذكر السالم، وحذفت النون للإضافة، مسلمي مضاف، وياء المتكلم ضمير بارز متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

والثاني: المشبه بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه مرفوعاً كان، نحو: «يا محمود افعله»، أو منصوباً، نحو: «يا ناصراً مظلوماً»، أو مخفوضاً، نحو: «يا رفيقاً بالعباد».

والثالث: النكرة غير المقصودة كقول الأعمى: «يا رجلاً خذ بيدي»، وقول الواعظ: «يا غافلاً اذكر الموت».

تنبيه

إذا كان المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم جاز فيه ست لغات:

إحداها: حذف الياء، وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، وهي الأفصح والأكثر، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ [3].

(1) الفجر: 27.
(2) النساء: 1.
(3) يس: 20.

والثانية: إثباتها ساكنة، نحو قوله تعالى: ﴿ يَـٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ﴾ [1].

والثالثة: إثباتها مفتوحة، نحو قوله تعالى: ﴿ ۞ قُلۡ يَـٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ ﴾ [2].

والرابعة: قلب الياء ألفاً، نحو قوله تعالى: ﴿ يَـٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ [3].

وإعرابه: حسرتا منادي منصوب بـ«يا»، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المقلوبة ألفاً، منع من ظهورها كسرة المناسبة المقدرة منع من ظهورها فتحة المناسبة للألف، حسرة مضاف، والياء المقلوبة ألفاً في محل جر مضاف إليه، وما مصدرية، أي على تفريطي في جنب الله، أي جانبه يعني حقه، وهو طاعته تعالى، وقوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ [4].

والخامسة: حذف الألف، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، نحو: «يا غلامَ» بفتح الميم.

والسادسة: حذف الياء، وضم الحرف الذي كان مكسوراً، وهي لغة ضعيفة، حكوا من كلامهم «يا أمُّ لا تفعلي» بضم الميم.

وإذا كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم لفظ «أب» أو «أم» جاز أيضاً إبدال الياء تاء، والأفصح كسرها تقول: «يا أبت» و«يا أمت»، قال تعالى قال: ﴿ قَالَ يَـٰٓأَبَتِ ٱفۡعَلۡ مَا تُؤۡمَرُ ﴾ [5].

وإعرابه: أب: منادى منصوب بـ«يا»، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المبدلة تاء منع من ظهورها كسرة المناسبة المقدرة، منع من ظهورها الفتحة التي اقتضتها التاء، والتاء بدل من الياء، مبنية على الكسر، لا محل لها من الإعراب.

أب: مضاف، والياء المبدلة تاء مضاف إليه.

---

(1) الزخرف: 68.

(2) الزمر: 53.

(3) الزمر: 56.

(4) يوسف: 84.

(5) الصافات: 102.

{نواصب المضارع}

(وَالنَّوْعُ الْخَامِسُ مِنْهَا: **حُرُوفٌ تَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ**) لفظاً إن كان معرباً، أو محلاً إن كان مبنيّاً كأن اتصلت به نون النسوة.

ومنها: ما ينصب الماضي محلاً، كما سيأتي.

(**وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ**) عند الجمهور.

{أن}

الأول: (**أَنْ**) بفتح الهمزة، وسكون النون المصدرية، وسميت مصدرية؛ لأنها تؤول مع منصوبها بمصدر، فهي من الموصولات الحرفية التي تؤول هي وما بعدها بمصدر الستة المنظومة في قولي:

لِتَأْوِيلِ الْمَصَادِرِ سِتَّةٌ مِنْ حُرُوفِ: أَنْ وَأَنَّ مُشَدَّداً مَا
وَكَيْ لَوْ وَالَّذِي فِي قَوْلِ بَعْضٍ وَمَوْصُولاَتِ حَرْفٍ ذِي تُسَمَّى

فمثال «ما» المصدرية: «عجبت من ما ضربت زيداً»، أي من ضربك، و«لا أصحبك ما دام زيد متردداً إليك»، أي مدة دوام تردد زيد إليك.

ومثال «كي»: «قمت لكي أكرمك»، أي لإكرامك.

ومثال «لو»: رددت لو تزورني، أي زيارتك إياي.

ومثال «الذي» المصدرية عند بعضهم: قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوٓاْ﴾ [1]، أي كخوضهم.

وقولي: وموصولات إلى آخره، أي وهذه الحروف تسمى موصولات حرف، وهي أي أن تنصب المضارع ظاهرة، نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي﴾ [2].

وإعرابه: الواو حرف عطف.

الَّذي: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب معطوف على موصول قبله.

---

(1) التوبة: 69.

(2) الشعراء: 82.

أَطْمَعُ: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر وجوباً، تقديره: أنا، والجملة صلة الموصول.

أَنْ: حرف مصدر ونصب، تنصب الفعل المضارع.

يَغْفِرَ: فعل مضارع منصوب بـ«أن»، والفاعل مستتر يعود إلى «الذي»، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مجرور بـ«في» محذوفة، تقديره: أطمع في غفرانه.

لِي: جار ومجرور متعلق بـ«يغفر».

خَطِيئَةِ: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، خطيئة مضاف، وياء المتكلم مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

ونحو قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾[1]، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مفعول «يريد»، تقديره: يريد الله التخفيف عنكم.

ومضمرة وإضمارها على قسمين: جائز وواجب.

فالجائز في مسألتين:

أحـــدهما: أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من تقديره بالفعل، نحو قول الشاعر:

وَلُـــبْسُ عَـــبَاءَةٍ وَتَقِـــرَّ عَيْنِـــي أَحَـــبُّ إِلَـــيَّ مِـــن لُـــبْسِ الـــشُّفُوفِ

بنصب «تقر» عطفاً على «لبس» بإضمار «أن»، أي وأن تقر عيني.

وإعرابه: الواو: وحرف عطف.

لبس: مبتدأ، لبس مضاف، عباءة مضاف إليه.

وتقر: الواو حرف عطف، تقر: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة جوازاً بعد الواو العاطفة على الاسم الخالص، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

عيني: فاعله مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، عين مضاف، والياء ضمير المتكلم مضاف إليه، وأن المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر معطوف على لبس، تقديره: وقرة عيني.

---

(1) النساء: 28.

أحب: خبر المبتدأ مرفوع إلى متعلق بـ«أحب»، من لبس متعلق بـ«أحب»، أيضاً أحب مضاف، الشفوف مضاف إليه، وهو بضم الشين جمع شِف بكسرها، وهو الثوب الرقيق.

ثانيتهما: أن تقع بعد لام الجر غير لام الجحود بشرط أن لا يفصل بين اللام والفعل بـ«لا»، كقوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾[1].

وإعرابه: الواو: بحسب ما قبلها.

أنزلنا: فعل، وفاعل.

إليك: متعلق بـ«أنزل».

والذكر: مفعول به.

لتبين: اللام حرف جر وتعليل.

تبين: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة جوازاً بعد لام التعليل، والفاعل مستتر وجوباً، تقديره: أنت.

للناس: متعلق بـ«تبين»، و«أن» المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مجرور باللام، تقديره: لتبيينك.

ونحو قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ ﴾[2]، أي لإذهاب الرجس عنكم.

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ ﴾[3]، أي لغفران الله لك.

وقوله تعالى: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾[4]، أي لكونه عدوّاً وحزناً لهم.

وتسمى مثل هذه اللام لام العاقبة، ولام الصيرورة، ولام المآل، فإن التقاطهم له إنما ليصيروه قرة عين لهم، فآل بهم الأمر إلى أن صار في العاقبة عدوّاً وحزناً لهم.

---

(1) النحل: 44.
(2) الأحزاب: 33.
(3) الفتح: 1 - 2.
(4) القصص: 8.

فالأفعال في هذه الأمثلة منصوبة بـ«أن» مضمرة، ولو أظهرتها في غير القرآن لجاز، فإن فصل بينهما بلا وجب إظهار «أن» بعد اللام، نحو قوله تعالى: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌ ﴾[1]، أي لعدم كون حجة للناس على الله.

والواجب في مسائل:

إحداها: أن تقع بعد لام الجحود، وهي المسبوقة بـ«ما كان» أو «لم يكن»، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾[2].

وإعرابه: ما: نافية.

كان: فعل ماض ناقص، ولفظ الجلالة اسم «كان».

ليعذب: اللام لام الجحود، يعذب: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد لام الجحود، والفاعل مستتر يعود إلى الله، والهاء ضمير في محل نصب مفعول به، والميم علامة الجمع، وأن المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مجرور بلام الجحود، تقديره: لتعذيبه إياهم، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «كان».

وأنت: الواو واو الحال، أن: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، والتاء حرف خطاب.

فيهم: متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة في محل نصب حال من الهاء في «ليعذبهم».

ونحو قوله تعالى: ﴿ لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾[3].

ثانيتها: أن تقع بعد «كي» الجارة، وتسمى كي التعليلية، وهي التي لم يتقدم عليها اللام لا لفظاً ولا تقديراً.

نحو: ﴿ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا ﴾[4].

وإعرابه: كي: حرف تعليل وجر.

تقر: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد كي الجارة.

---

(1) النساء: 165.

(2) الأنفال: 33.

(3) النساء: 137.

(4) طه: 40.

عين: فاعله، عين مضاف، ها في محل جر مضاف إليه، وأن المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مجرور بـ«كي»، تقديره: كي قرة عينها. هذا إذا لم تقدر قبلها اللام.

وأما إذا قدرت قبلها فـ«كي» نفسها تنصب الفعل، فلا إضمار حينئذ.

ثالثها: أن تقع بعد «حتى» الجارة، نحو: ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾[1].

وإعرابه: لن: حرف نفي واستقبال، تنصب الفعل المضارع.

نبرح: فعل مضارع ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر منصوب بـ«لن»، والاسم مستتر وجوباً، تقديره: نحن.

عليه: متعلق بـ«عاكفين» المؤخر، «عاكفين» خبر «نبرح» منصوب بالياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع المذكر السالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

حتى: حرف جر وغاية.

يرجع: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد «حتى».

إلينا: متعلق بـ«يرجع».

موسى: فاعل يرجع، مرفوع بضمة مقدرة على الألف، وأن المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مجرور بـ«حتى»، تقديره: حتى رجوع موسى، والجار والمجرور متعلق بـ«عاكفين».

والرابعة: أن تقع بعد «أو» التي بمعنى «إلى»، وهي التي ينقضي ما قبلها شيئاً فشيئاً، نحو:

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى [فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ]

وإعرابه: اللام: موطئة للقسم، أي والله لأستسهلن.

استسهلن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والفاعل مستتر، تقديره: أنا.

الصعب: مفعول به.

أو: حرف عطف بمعنى «إلى».

---

(1) طه: 91.

أدرك: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد «أو»، والفاعل مستتر، تقديره: أنا.

والمنى: مفعول به، وأن المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر معطوف على مصدر «متصيد» مما قبله، تقديره: ليكونن منى استسهال للصعب، أو إدراك مني للمنى.

أو بعد «أو» التي بمعنى «إلا» وهي التي ينقضي ما قبلها دفعة واحدة، نحو: «لأقتلن الكافر أو يسلم».

وإعرابه: أو: حرف عطف بمعنى «إلا».

يسلم: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد «أو»، والفاعل مستتر جوازاً، تقديره: هو، وأن المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر معطوف على مصدر مقدر مما قبله، تقديره: ليكونن مني قتل للكافر أو إسلام منه.

والخامسة: أن تقع بعد فاء السببية.

والسادسة: أن تقع بعد واو المعية إذا وقعتا بعد الأمر، نحو: «أقبل فأحسن أو وأحسن إليك».

وإعرابه: أقبل: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفيه ضمير مستتر وجوباً، تقديره: أنت في محل رفع فاعله.

فأحسن: الفاء: فاء السببية، وهي حرف عطف أو.

وأحسن: الواو واو المعية، وهي حرف عطف.

أحسن: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد واو المعية، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، وفيه ضمير مستتر وجوباً، تقديره: أنا في محل رفع فاعله.

إليك: متعلق بـ«أحسن»، وأن المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر معطوف على مصدر مفهوم مما قبله، تقديره: ليكن منك إقبال فإحسان مني، أو وإحسان مني إليك.

أو بعد النهي: نحو: «لا تخاصم زيداً فيغضب أو ويغضب» أي لا يكن منك مخاصمة لزيد، فغضب منه، أو وغضب منه.

ونحو قوله تعالى: ﴿ لَا تَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم ﴾ (1).

وإعرابه: لا: ناهية.

تجزم: الفعل المضارع.

تفتروا: فعل مضارع مجزوم بـ«لا» الناهية، وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو فاعله.

على الله: متعلق بـ«تفتروا».

كذباً: مفعول به.

الفاء: فاء السببية.

يسحت: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، والفاعل مستتر يعود إلى الله، والكاف مفعول به، والميم علامة الجمع، وأن المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر معطوف على مصدر مأخوذ مما قبله، تقديره: لا يكن منكم افتراء على الله كذباً، فسحت منه.

ونحو قوله:

لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُق وَتَأْتِيَ مِثْلُهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

أي لا يكن منك نهى عن خلق، وإتيان منك مثله.

أو بعد الدعاء: نحو: «رب وفقني فأعمل أو وأعمل صالحاً»، أي رب ليكن منك توفيق لي فعمل مني أو وعمل مني عملاً صالحاً.

ونحو قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُواْ ﴾ (2).

وإعرابه: رب: منادى، حذفت منه ياء النداء، أي يا رب.

رب: مضاف.

نا: في محل جر مضاف إليه.

اطْمِسْ: فعل أمر، والفاعل مستتر، تقديره: أنت.

عَلَى أَمْوَالِ: متعلق بـ«اطمس»، والهاء في محل جر مضاف إليه، والميم علامة الجمع.

والواو: حرف عطف.

(1) طه: 61.

(2) يونس: 88.

اشْدُدْ: فعل أمر، والفاعل مستتر وجوباً.

عَلَى قُلُوبِهِمْ: متعلق بـ«اشدد».

فلا: الفاء فاء السببية، «لا» نافية.

يُؤْمِنُوا: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، والواو فاعل، وتقدير: المصدر ربنا ليكن منك طمس على أموالهم وشد على قلوبهم، فعدم إيمان منهم.

أو بعد الاستفهام: نحو: هل زيد في الدار فأمضى أو وأمضى إليه، أي هل يكون وجود زيد في الدار، فمضى مني أو ومضى مني إليه.

ونحو قوله تعالى حكاية عن أهل النار: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾[1]، الفاء بحسب ما قبلها.

هل: حرف استفهام.

لنا: متعلق بمحذوف خبر مقدم.

من: حرف جر زائد.

شفعاء: مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بفتحة ظاهرة في آخره، اجتلبتها من الزائدة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف علة واحدة، وهي ألف التأنيث الممدودة تقوم مقام العلتين:

الأولى: ترجع إلى اللفظ، وهي التأنيث.

والثانية: ترجع إلى المعنى، وهي لزوم الألف علامة للتأنيث.

والفاء: فاء السببية.

يشفعوا: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد الفاء، والواو فاعل.

لنا: متعلق بـ«يشفعوا»، وتقديره: المصدر هل يكون لنا حصول شفعاء، فشفاعة منهم لنا.

أو بعد العرض: وهو الطلب بحلم ورفق، نحو: «ألا تنزل عندنا فتصيب أو وتصيب علماً»، أي ألا يكون منك نزول عندنا، فإصابتك أو وأصابتك علماً.

أو بعد التحضيض: وهو الطلب بحث وإزعاج، أي الطلب المتأكد، نحو: «هلا

(1) الأعراف: 53.

أكرمت زيداً فيشكر أو ويشكر»، أي هلا يكون منك إكرام لزيد، فشكر منه أو وشكر منه.

ونحو قوله تعالى: ﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ﴾[1].

وإعرابه: لولا: أداة تحضيض.

أُنْزِلَ: فعل ماض مبني للمجهول.

إِلَيْهِ: متعلق بـ«أنزل».

مَلَكٌ: نائب الفاعل.

يَكُونَ: فعل مضارع ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير يعود إلى الملك.

مع: ظرف مكان مبني على الفتح متعلق بمحذوف حال من «نذيراً» المؤخر.

نذيراً: خبر يكون، أي لولا يكون إنزال ملك إليه، فكونه نذيراً معه.

ونحو قوله تعالى: ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[2]، أي لولا يكون منك تأخير لي إلى أجل قريب، فتصدق مني، وكوني من الصالحين.

أو بعد التمني: نحو: «ليت لي مالاً فأتصدق وأتصدق منه»، أي ليت لي حصول مال فتصدقاً مني أو وتصدقاً مني منه.

ونحو قوله تعالى: ﴿ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[3].

وإعرابه: يا: حرف تنبيه.

ليت: حرف تمن، تنصب الاسم وترفع الخبر، والنون للوقاية، والياء في محل نصب اسمها.

كنت: كان واسمها.

معهم: ظرف مكان، ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبرها، وجملة كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر «ليت».

فوزاً: مفعول مطلق لا فوز منصوب.

(1) الفرقان: 7.

(2) المنافقون: 10.

(3) النساء: 73.

عظيماً: صفة لـ«فوزاً»، أي ليت لي كوناً معهم ففوزاً لي فوزاً عظيماً.

ونحو قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[1] بنصبهما، أي يا ليت لنا رد أو عدم تكذيب منا بآيات ربنا وكوننا من المؤمنين.

أو بعد الترجي: نحو: «لعلي أراجع الشيخ فيفهمي أو يفهمني»، أي لعلي يكون مني مراجعة الشيخ، فتفهيمه أو وتفهيمه إياي.

ونحو قوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗاۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِۚ وَمَا كَيۡدُ فِرۡعَوۡنَ إِلَّا فِي تَبَابٖ ۝٣٧﴾[2].

وإعرابه: لعل: حرف ترج، تنصب الاسم وترفع الخبر، والياء اسمها.

أَبْلُغُ الأَسْبَابَ: فعل، وفاعل، ومفعول.

أَسْبَابَ: بدل من أسباب الأول.

السَّمَاوَاتِ: مضاف إليه.

أَطَّلِعَ: فعل مضارع منصوب بـ«أن» المضمرة، والفاعل مستتر.

إِلَى إِلَهِ: متعلق بـ«أطلع».

موسى: مضاف إليه مجرور بالمضاف، وعلامة جره فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها لتعذر نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان:

الأولى: ترجع إلى اللفظ، وهي العجمة.

والثانية: ترجع إلى المعنى، وهي العلمية، أي لعلي يكون لي بلوغ للأسباب أساب السموات فإطلاع مني إلى إله موسى.

أو بعد النفي: نحو: «لا يقضي على زيد فيموت أو يموت»، أي يكون قضاء على زيد فموت منه أو وموت منه.

قال تعالى: ﴿لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ

---

(1) الأنعام: 27.

(2) غافر: 36 - 37.

(3) فاطر: 36.

جَـٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴾ [1].

وإعرابه: الواو بحسب ما قبلها.

لما: حرف نفي وقلب وجزم.

يعلم: فعل مضارع مجزوم بـ«لما»، وحرك بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين، ولفظ الجلالة فاعله.

الَّذِينَ: اسم موصول في محل نصب مفعول به.

جَاهَدُوا: فعل وفاعله.

مِنْكُمْ: متعلق بمحذوف حال من الفاعل، والجملة صلة الموصول.

وَيَعْلَمَ: فيه ضمير يعود إلى الله.

الصَّابِرِينَ: مفعول به، أي لم يكن لله علم بالذين جاهدوا منكم وعلم منه بالصابرين والله سبحانه وتعالى أعلم.

ثم إن «أن» تنصب أيضاً الماضي محلاً، نحو: «عجبت من أن قام زيد» بخلاف بقية الحروف، فإنها لا تدخل إلا على المضارع.

{لن}

(وَ) الثاني من الحروف الأربعة (**لَنْ**).

وهي حرف يفيد نفي المضارع، ويصيره للاستقبال محضاً، نحو: «لن يقوم زيد»، أي انتفى قيامه في الزمن المستقبل.

ونحو قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴿٣﴾ ﴾ [2].

وإعرابه: الهمزة استفهامية.

يَحْسَبُ: فعل مضارع مرفوع.

الإِنْسَانُ: فاعله، أن مخففة من الثقيلة تنصب الاسم وترفع الخبر، واسمها ضمير شأن محذوف، تقديره: أنه لن حرف نفي واستقبال تنصب الفعل المضارع.

نَجْمَعَ: فعل مضارع منصوب بـ«لن» والفاعل مستتر وجوباً، تقديره: نحن عظامه مفعول به، ومضاف إليه، وأن المخففة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر سد مسد

---

(1) آل عمران: 142.

(2) القيامة: 3.

مفعولي بـ«حسب»، أي أيحسب الإنسان جمعنا لعظامه منتفياً.

{كي}

(وَ) الثالث (كَيْ) المصدرية.

وهي الداخلة عليها اللام لفظاً، نحو قوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [1]، أو لعدم أساكم.

وقوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [2].

وإعرابه: اللام: حرف تعليل وجر.

كي: حرف مصدر تنصب الفعل المضارع.

لا: نافية.

يكون: فعل مضارع ناقص منصوب بـ«كي».

على المؤمنين: متعلق بمحذوف خبر يكون مقدماً.

حرج: اسمها مؤخراً، وكي مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مجرور باللام، تقديره: لعدم كون حرج على المؤمنين.

أو تقديراً: نحو: «جئتك كي تكرمني» إذا قدر أن الأصل «لكي»، فحذفت اللام استغناء بنيتها.

وأما إذا لم تقدر اللام: فـ«كي» حرف جر، وإضمار «أن» بعدها واجب كما تقدم.

{إذن}

(وَ) الرابع (إِذَنْ).

وهي حرف جواب وجزاء، نحو: «إذن أكرمك» جواباً لمن قال: «أريد أن أزورك».

وقد تجئ للجواب فقط كان يقال لك: أحبك، فتقول: إذن أظنك صادقاً؛ إذ لا مجازاة هنا.

ولنصبها ثلاثة شروط:

(1) الحديد: 23.

(2) الأحزاب: 37.

الأول: أن تكون في أول الكلام.

والثاني: أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً.

والثالث: أن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل، ويغتفر الفصل بالقسم، نحو قوله:

إِذَنْ وَاللَّهِ نَـــــرْمِيهُمْ بِحَـــــرْبٍ   يَـشِيبُ الطِّفْـلُ مِـنْ قَـبْلِ الْمَـشِيبِ

إعرابه: إِذَنْ: حرف جزاء تنصب الفعل المضارع.

الواو حرف قسم وجر.

ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بواو القسم والجار والمجرور متعلق بمحذوف أي أقسم.

نَرْمِي: فعل مضارع منصوب بـ«إذن»، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: نحن، والهاء مفعول به، والميم علامة الجمع.

بِحَرْبٍ: متعلق بـ«نرمي».

يَشِيبُ: فعل مضارع والفاعل مستتر يعود إلى الحرب.

الطِّفْلُ: مفعول به من قبل متعلق بـ«يشيب».

قَبْلِ: مضاف.

الْمَشِيبِ: مضاف إليه.

{جوازم المضارع}

(**وَالنَّوْعُ السَّادِسُ: حُرُوفٌ تَجْزِمُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ**) لفظاً أو محلاً، كما تقدم في نصب «أن»، ومنها ما يجزم الماضي أيضاً محلاً، وهو «إن» كما سنمثل.

(**وَهِيَ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ**).

{إنْ}

الأول: (إِنْ) بكسر الهمزة، وسكون النون الشرطية، وسميت شرطية؛ لأنه وضعت للدلالة على تعليق الجواب على الشرط.

وهي حرف يجزم فعلين: الأول: يسمى فعل الشرط، والثاني: يسمى جوابه وجزاءه، ويقلب الماضي للاستقبال.

والفعلان المجزومان بها:

1 - إما مضارعان: نحو قوله تعالى: ﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾ (1)، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ ﴾ (2)، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾ (3).

وإعرابه: إن: حرف شرط، جازم يجزم الفعلين: الأول: فعل الشرط، والثاني: جوابه وجزاؤه.

تُبْدُوا: فعل مضارع مجزوم بـ«إن» فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعله.

مَا: اسم موصول مفعول به.

فِي أَنْفُسِ: متعلق بمحذوف، لا محل له من الإعراب صلة «ما»، والكاف مضاف إليه.

أو: حرف عطف.

تُخْفُوا: فعل مضارع معطوف على «تبدوا»، والمعطوف على المجزوم مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعله، والهاء مفعول به.

يُحَاسِبْ: فعل مضارع مجزوم بـ«إن» جواب الشرط وجزاؤه، والكاف مفعول به مقدم.

والله: فاعله.

وقوله تعالى: ﴿ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴾ (4).

وإعرابه: إن: حرف شرط جازم يجزم الفعلين: الأول: فعل الشرط، والثاني: جوابه.

لا: نافية.

تَغْفِرْ: فعل مضارع مجزوم بـ«إن» فعل الشرط، والفاعل مستتر وجوباً، تقديره: أنت.

---

(1) النساء: 133.

(2) الأنفال: 19.

(3) البقرة: 284.

(4) هود: 47.

لي: متعلق بـ«تغفر»، والواو حرف عطف.

تَرْحَمْ: فعل مضارع معطوف على «تغفر»، والمعطوف على المجزوم مجزوم، الفاعل مستتر، والنون للوقاية، والياء مفعول به.

أَكُنْ: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ«إن» جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر وجوباً، تقديره: أنا.

مِنَ الْخَاسِرِينَ: متعلق بمحذوف خبر «أكن».

2 - أو ماضيان: نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾[1].

وإعرابه: عُدْتُمْ: فعل ماض مبني على فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة تقديراً في محل جزم بـ«إن» على أنه فعل الشرط، والتاء فاعله، والميم علامة الجمع، وكذا إعراب عدنا؛ لأنه جواب الشرط وجزاؤه، ونا: فاعله.

3 - أو الأول مضارع والثاني ماض: نحو: «إن يقم زيد قمت» أو عكسه، نحو: «إن عملت خيراً يجزك الله خيراً».

{لَمْ}

(وَ) الثاني: (لَمْ) وهي حرف يجزم الفعل المضارع، وينفي معناه، ويقلبه إلى المضي بعكس «إن»، نحو: «لم يقم زيد»، أي لم يحصل له قيام في الزمن الماضي. ونحو قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤ ﴾[2].

وإعرابه: لم: حرف نفي، وقلب، وجزم تجزم الفعل المضارع.

يَلِدْ: فعل مضارع مجزوم بـ«لم»، والفاعل مستتر يعود إلى الله.

والواو: حرف عطف، «لم» حرف نفي إلى آخره.

يولد: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ«لم»، ونائب الفاعل مستتر يعود إلى الله، والجملة معطوفة على جملة «لم يلد».

وَلَمْ يَكُنْ: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ«لم».

له: متعلق بـ«كفواً» المؤخر.

---

(1) الإسراء: 8.

(2) الإخلاص: 3 - 4.

كفواً: خبر «يكن» مقدماً.
أحد: اسمها مؤخراً.
وتدخل عليها همزة الاستفهام التقريري، نحو: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝ ﴾[1].

{لَمَّا}

(وَ) الثالث: (**لَمَّا**) المرادفة لـ«لم» فيما ذكر.
فهي حرف يجزم المضارع، وينفي معناه، ويقلبه ماضياً إلا أن المنفي بـ«لم»:
1 - قد يكون انتفاؤه مستمرّاً كما في ﴿ لَمْ يَلِدْ ﴾ الآية.
2 - وقد يكون منقطعاً، كقولك: «لم يقم زيد ثم قام» بخلاف المنفي بـ«لما»، فإنه لا يكون إلا مستمرّاً لانتفاء إلى زمن الحال، نحو قوله تعالى: ﴿ لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴾[2]، أي ما ذاقوه إلى الآن وسيذوقونه.

وإعرابه: لما: حرف نفي، وقلب، وجزم يجزم الفعل المضارع.
يَذُوقُوا: فعل مضارع مجزوم بـ«لما»، وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعل.
عَذَابِ: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، عذاب مضاف، وياء المتكلم المحذوفة ضمير في محل جر مضاف إليه.

{لام الأمر}

(وَ) الرابع: (**لاَمُ الأَمْرِ**) أي مسمى اللام الدالة على الأمر، وهو «لِ» بالكسر، ويجوز تسكينها بعد الواو، والفاء، وثم.
والمراد بالأمر: طلب الفعل سواء كان أمراً، نحو: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾[3].

وإعرابه: اللام: لام الأمر يجزم الفعل المضارع.
يُنْفِقْ: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر.

---

(1) الشرح: 1.
(2) ص: 8.
(3) الطلاق: 7.

ذُو: فاعله مرفوع بالواو، ذو مضاف.

سَعَةٍ: مضاف إليه.

مِنْ: حرف جر، سعة مجرور بـ«من»، سعة مضاف، والهاء مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بـ«ينفق».

ونحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ۝١٧﴾[2]، وقوله: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ﴾[3].

أو دعاء، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[4].

وإعرابه: اللام لام الدعاء، تجزم الفعل المضارع.

يَقْضِ: فعل مضارع مجزوم باللام، وعلامة جزمه حذف الياء.

عَلَيْنَا: متعلق بـ«يقض».

رَبُّكَ: فاعل، ومضاف إليه.

أو التماساً: كقولك لمساويك: «لتضرب زيداً».

وقد تدل على التهديد، كقوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[5].

وإعرابه: من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ.

شاء: فعل ماض في محل جزم بـ«من» فعل الشرط، والفاعل مستتر، تقديره: هو عائد إلى من، والجملة خبر المبتدأ.

فَلْيُؤْمِنْ: الفاء واقعة في جواب الشرط، واللام لام التهديد، تجزم الفعل المضارع، يؤمن فعل مضارع مجزوم باللام، والفاعل مستتر، والجملة في محل جزم جواب الشرط، ومثله إعراب: ﴿وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾.

{لا في النهي}

(وَ) الخامس: (لَا) المستعملة (فِي النَّهْيِ).

---

(1) الحج: 29.
(2) العلق: 17.
(3) الحج: 29.
(4) الزخرف: 77.
(5) الكهف: 29.

والمراد بالنهي: طلب الترك سواء كان نهياً حقيقة، نحو قوله تعالى: ﴿ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ ﴾[3] إلى آخره. ويأتل أي يحلف.

أو دعاء: نحو: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ ﴾[4].

أو التماساً: كقولك لنظيرك: «لا تفعل كذا».

وقد تدل على التهديد، كقولك لولدك: «لا تطعني».

{جوازم المضارعين}

(**وَالنَّوْعُ السَّابِعُ: أَسْمَاءُ**)، على الأصح في مهما، ومقابله في إذما؛ إذ الأصح أن «إذما» حرف.

قال ابن مالك:

[وَحَيْثُمَا أَنَّى] وَحَرْفٌ إِذْمَا كَانَ وَبَاقِي الأَدَوَاتِ اسْمَا[5]

(**تَجْزِمُ الْفِعْلَيْنِ الْمُضَارِعَيْنِ**) الأول منهما: فعل الشرط، والثاني: جوابه وجزاؤه.

وهذا إنما هو بحسب الغالب، وإلا فقد يكون الجواب والجزاء جملة.

وتجزم هذه الأسماء حالة كونها واردة (**عَلَى مَعْنَى إِنْ**) الشرطية، وهو الشرط، أي ربط فعل بفعل، فمعنى قولك: «إن قام زيد قمت»، أن قيامي مشروط أي مربوط بقيام زيد، وأن قيامه شرط لقيامي.

وأما إذا لم تكن بمعنى «إن» الشرطية بأن كانت من بمعنى الاستفهام أو بمعنى الذي مثلاً، فإنها لا تجزم.

(**وَهِيَ تِسْعَةُ أَسْمَاءَ**).

---

(1) لقمان: 13.

(2) التوبة: 40.

(3) النور: 22.

(4) البقرة: 286.

(5) الأدوات الجازمة للمضارع على قسمين:

أحدهما: ما يجزم فعلاً واحداً.

والثاني: ما يجزم فعلين.

{من}

الأول: (مَنْ) بفتح فسكون، وهي موضوعة لمن يعقل، ثم ضمنت معنى الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾[1].

وإعرابه: مَنْ: اسم شرط جازم يجزم الفعلين: الأول: فعل الشرط، والثاني: جوابه وجزاؤه، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

يَعْمَلْ: فعل مضارع مجزوم بـ«من» فعل الشرط، والثاني: جوابه وجزاؤه مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، يعمل فعل مضارع مجزوم بـ«من» فعل الشرط، والفاعل مستتر يعود إلى من، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

سُوءاً: مفعول به.

يُجْزَ: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ«من» جواب الشرط وجزاؤه، وعلامة جزمه حذف الألف نيابة عن السكون؛ لأنه معتل الآخر، ونائب الفاعل، مستتر يعود إلى من.

بِهِ: متعلق بـ«يجز».

ونحوه قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ﴾[2]، ونحو قوله صلى الله عليه وسلم: «من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه».

{ما}

(وَ) الثاني: (مَا) وهي موضوعة لما لا يعقل، ثم ضمنت معنى الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾[3].

وإعرابه: ما: اسم شرط جازم تجزم الفعلين مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم لـ«تفعلوا».

تَفْعَلُوا: فعل مضارع مجزوم بـ«ما» فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعل.

يَعْلَمْ: فعل مضارع مجزوم بـ«ما» جواب الشرط وجزاؤه، والهاء مفعول مقدم.

---

(1) النساء: 123.
(2) الشورى: 20.
(3) البقرة: 197.

والله: فاعله مؤخراً.

ونحو قوله تعالى: ﴿ ۞ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٍ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآ ﴾ [1].

{أي}

(وَ) الثالث (أَيٌّ) وهي بحسب ما بعدها:

فإن أضيفت للزمان أو للمكان كانت ظرفاً، نحو: «أي وقت جئت جئت»، و«أي محل قعدت قعدت» وإلا كان غيره، نحو قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾ [2].

وإعرابه: أياً: اسم شرط جازم يجزم الفعلين مفعول مقدم لـ«تدعوا» منصوب.

ما: صلة أي زائدة.

تَدْعُوا: فعل مضارع مجزوم بـ«أيا» فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعله.

والفاء: واقعة في جواب الشرط.

له: متعلق بمحذوف خبر مقدم.

الأَسْمَاءُ: مبتدأ مؤخر.

الْحُسْنَى: صفة لـ«الأسماء» مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المتعذر، والجملة في محل جزم جواب الشرط وجزاؤه.

{متى}

(وَ) الرابع: (مَتَى) هي موضوعة للدلالة على الزمان، ثم ضمن معنى الشرط، نحو قول الشاعر:

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوْقِدِ

وإعرابه: متى: اسم شرط جازم للفعلين مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بـ«تأت».

تأت: فعل مضارع مجزوم بـ«متى» فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف الياء،

(1) البقرة: 106.

(2) الإسراء: 110.

والفاعل مستتر، تقديره: أنت، والهاء مفعول به.

تعشو: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر، تقديره: أنت، والجملة حال من فاعل «تأت»، أي تسير في العشاء، أي الظلام.

إلى ضوء: متعلق بـ«تعشو»، ضوء مضاف.

نار: مضاف إليه، نار مضاف، والهاء مضاف إليه.

تَجِدْ: فعل مضارع مجزوم بـ«متى» جواب الشرط وجزاؤه، والفاعل مستتر وجوباً، تقديره: أنت.

خَيْرَ: مفعول به منصوب، خير مضاف، نار مضاف إليه.

عِنْدَ: ظرف مكان منصوب على الظرفية، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، عند: مضاف، والهاء في محل جر مضاف إليه، والظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم.

خَيْرُ: مبتدأ مؤخر مرفوع، خير مضاف، موقد مضاف إليه مجرور.

تنبيه

ترك المصنف من هذا النوع «أيان»، وهي مثل «متى» فيما تقدم، نحو قول الشاعر:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا ... لَمْ تُدْرِكَ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

فأيان: اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بـ«نؤمن».

وقوله: تأمن غيرنا: أي لم تخف من غيرنا.

وقوله: وإذا: الواو حرف عطف، إذا ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط، خافض لشرطه، مبني على السكون في محل نصب بجوابه.

وتدرك: مجزوم بـ«لم»، وحرك بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين، والفاعل أنت.

الأَمْنَ: مفعول به، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها.

مِنَّا: متعلق بمحذوف، تقديره: صادراً حال من الأمن.

تَزَلْ: مضارع من زال الناقصة، واسمها مستتر، تقديره: أنت.

حَذِرَا: بكسر الذال، أي خائفاً خبرها، وجملة «لم تزل حذرا» لا محل لها من الإعراب جواب «إذا».

{مهما}

(وَ) الخامس: (مَهْمَا) وهي موضوعة لما لا يعقل غير الزمان، ثم ضمنت معنى الشرط، كما في قوله تعالى: ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[1].

وإعرابه: مَهْمَا: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

تَأْتِ: فعل مضارع مجزوم بـ«مهما» فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها نيابة عن السكون؛ لأنه معتل الآخر، والفاعل مستتر وجوباً، تقديره: أنت.

نَا: مفعول به متعلق بـ«تأت»، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

مِنْ آيَةٍ: متعلق بمحذوف حال من الهاء في «بِهِ».

لِتَسْحَرَنَا: اللام حرف تعليل، وجر، تسحر: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة جوازاً بعد لام التعليل، والفاعل مستتر، تقديره: أنت، «نَا»: مفعول به، وأن المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مجرور باللام، تقديره: اسحرك إيانا.

بِهَا: متعلق بـ«تحسر».

فَمَا: الفاء: واقعة في جواب الشرط، «ما»: نافية حجازية تعمل عمل «ليس»، ترفع الاسم وتنصب الخبر.

نَحْنُ: ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع اسمها.

لَكَ: متعلق بـ«مؤمنين» المؤخر.

بِمُؤْمِنِينَ: الباء حرف جر زائد، «مؤمنين» خبرها منصوب، وعلامة نصبه ياء مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالياء التي اجتلبها حرف الجر الزائد نيابة عن الفتح؛ لأنه جمع المذكر السالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وجملة ما واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط، أو «ما» نافية تميمية ملغاة لا عمل لها، نَحْنُ: ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ، مؤمنين خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه واو مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالياء التي اجتلبها حرف الجر الزائد نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع المذكر السالم،

---

(1) الأعراف: 132.

والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

(وَ) السادس: (أَيْــنَ) وهي موضوعة للمكان، ثم ضمن معنى الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[1].

وإعرابه: أين: اسم شرط مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بـ«تكونوا»، ما: صلة.

تَكُونُوا: فعل مضارع من كان التامة مجزوم بـ«أين» فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعله.

يُدْرِكْ: فعل مضارع مجزوم بـ«أين» جواب الشرط، والكاف ضمير مبني على الضم في محل نصب مفعول به مقدم، والميم علامة الجمع.

الْمَوْتُ: فاعله مؤخراً.

{أنى}

(وَ) السابع: (أَنَّى) بفتح الهمزة وتشديد النون، وهي مثل أين نحو قول الشاعر:

خَلِيْلَــيَّ أَنَّــى تَأْتِيَانِــي تَأْتِــيَا ... أَخــاً غَيْـرَ مَـا يُرْضِـيْكُمَا لاَ يُحَـاوِلُ

وإعرابه: خَلِيْلَيَّ: منادى بياء محذوفة منصوب، وعلامة نصبه الياء المدغمة في ياء المتكم نيابة عن الفتحة؛ لأنه مثنى، والنون المحذوفة للإضافة عوض عن التنوين في الاسم المفرد، خليلي مضاف، وياء المتكلم في محل جر مضاف إليه.

أَنَّى: اسم شرط جازم يجزم الفعلين مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بـ«تأتيا».

تَأْتِيَا: فعل مضارع مجزوم بـ«أَنَّى» فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والألف فاعله، والنون للوقاية، والياء مفعول به.

تَأْتِيَا: فعل مضارع مجزوم بـ«أَنَّى» جواب الشرط وجزاؤه، والألف فاعل.

أَخاً: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

غَيْرَ: مفعول مقدم لـ«يحاول»، غير مضاف.

مَا: اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

يُرْضِي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل،

---

(1) النساء: 78.

والفاعل مستتر يعود إلى «ما»، والكاف مفعول به، والميم حرف عماد، والألف حرف دال على التثنية، والجملة صلة الموصول.

يُحَاوِلُ: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر يعود إلى الأخ، والجملة في محل نصب صفة لـ«أخاً»، ومعنى يحاول يريد.

{حيثما}

(وَ) الثامن: (حَيْثُمَا) وهي «حيث» ظرف مكان اتصلت بها «ما» الكافة، فضمن معنى الشرط، نحو قول الشاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ـهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

وإعرابه: حَيْثُمَا: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بـ«تستقم».

ويُقَدِّرْ: فعل مضارع مجزوم بـ«حيثما» جواب الشرط.

لَكَ: متعلق بـ«يقدر».

الله: فاعله مرفوع.

نَجَاحاً: مفعول به.

فِي: حرف جر.

غَابِرِ: مجرور بـ«في»، غابر مضاف.

الأَزْمَانِ: مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بـ«يقدر».

وقوله: نَجَاحاً، أي ظفراً بالمراد.

وقوله: في غابر الأزمان: أي الأزمان الغابرة أي المستقبلة.

{إذما}

(وَ) التاسع: (إِذْمَا) تقدم أن الأصح أنه حرف، وهي موضوعة للدلالة على تعليق الجواب على الشرط، مثل «إن» نحو قول الشاعر:

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهِ تَأْمُرُ آتِيَا

وإعرابه: الواو: بحسب ما قبلها.

إن: حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، والكاف في محل نصب اسمها.

إذما: حرف شرط جازم للفعلين.

تَأْتِ: فعل مضارع مجزوم بـ«إذما» فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف الياء،

والفاعل مستتر، تقديره: أنت.

ما: اسم موصول في محل نصب مفعول به.

أنت: أن: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، والتاء حرف خطاب.

آمِرٌ: خبر المبتدأ به متعلق بـ«آمر»، والجملة صلة «ما».

تُلْفِ: فعل مضارع مجزوم بـ«إذما» جواب الشرط، وعلامة جزمه حذف الياء، والفاعل مستتر، تقديره: أنت.

مَنْ: اسم موصول في محل نصب مفعوله الأول.

إِيَّا: ضمير منفصل مفعول مقدم لـ«تأمر»، والهاء حرف دال على الغيبة.

تَأْمُرُ: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر، تقديره: أنت، والجملة لا محل لها صلة «من».

آتِيَا: مفعول «تُلْفِ» الثاني.

{الأسماء الناصبة للنكرات على التمييز}

(**وَالنَّوْعُ الثَّامِنُ: أَسْمَاءُ تَنْصِبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَسْمَاءَ نَكِرَاتٍ**)؛ لأن التمييز عند البصريين لا يكون إلا نكرة.

(**وَهِيَ**) أي الأسماء الناصبة للنكرات على التمييز (**أَرْبَعَةُ أَسْمَاءَ**):

(**أَحَدُهَا**) العدد مركباً كان أو مفرداً، فالمركب هو: (**عَشَرَةٌ إِذَا رُكِّبَتْ مَعَ**) عدد دونها كأن تركب مع (**أَحَدٍ أو**) مع (**اثْنَيْنِ**) للمذكر أو مع إحدى أو اثنتين للمؤنث، أو مع ثلاثة أو أربعة، وهكذا إلى تسعة بالتاء للمذكر، وبحذفها للمؤنث كما هو القاعدة قبل التركيب أيضاً.

وأما لفظة «عشرة» بعد التركيب مع ما ذكر: فتسقط التاء منها لمذكر، وتثبت للمؤنث على عكس ثلاثة فما بعدها، فتقول في المذكر: أحد عشر، واثنا عشر، وثلاثة عشر، وأربعة عشر إلى تسعة عشر.

وتنصب بهذا المركب التمييز، نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾[1].

---

(1) يوسف: 4.

وإعرابه: يا: حرف نداء.

أب: منادى منصوب بـ«ياء» النداء، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المعوض عنها التاء، منع من ظهورها اشتغال المحل بكسرة المناسبة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء الداعية بفتح ما قبلها.

والتاء: حرف مبني على الكسر عوض عن ياء المتكلم.

إن: حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، والياء: اسمها.

رَأَيْتُ: فعل، وفاعل، والجملة في محل رفع خبر «إن».

أَحَدَ عَشَرَ: اسم عدد مركب متضمن معنى العطف، مبني على الفتح في محل نصب، مفعول به.

كَوْكَباً: تمييزه منصوب.

ونحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [1].

وإعرابه: إن: حرف توكيد.

عِدَّةَ: اسمها منصوب، عدة مضاف، الشهور مضاف إليه.

عِنْدَ: ظرف مكان مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية، عند مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه، والظرف متعلق بمحذوف حال من الشهور.

وتقول في المؤنث: إحدى عشرة، واثنتا عشرة، وثلاث عشرة، وأربع عشرة إلى تسع عشرة، نحو قولك: «لي إحدى عشرة أمة»، وقوله تعالى: ﴿ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [2].

والمفرد: هو عشرون وما بعده من العقود إلى تسعين من غير ذكر النيف معه، نحو قوله تعالى: ﴿ ۞ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [3]، أو مع ذكر النيف، وعطف ذلك العدد عليه، فتقول في المذكر: أحد وعشرون واثنان وعشرون، وثلاثة وعشرون، وهكذا (**إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ**) نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «إن لله تسعة وتسعين اسماً».

---

(1) التوبة: 36.

(2) البقرة: 60.

(3) الأعراف: 142.

وإعرابه: إن: حرف توكيد إلى آخره.

لله: متعلق بمحذوف خبر مقدم.

تسعة: اسم «إن» مؤخراً منصوب، والواو حرف عطف.

تسعين: معطوف على تسعة، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

اسماً: تمييزه منصوب.

وتقول في المؤنث: إحدى وعشرون، واثنتان وعشرون، وثلاث وعشرون إلى تسع وتسعين، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[1].

وإعرابه: إن: حرف توكيد.

أَخِي: اسمها منصوب، وعلامة نصبه فتحة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، أخ: مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه..

لَهُ: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.

تِسْعٌ: مبتدأ مؤخر مرفوع.

وَتِسْعُونَ: الواو حرف عطف، تسعون معطوف على تسع، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

نعجة: تمييزه منصوب.

(وَ) ثانيها: (كَـــمْ) وهي كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار، فلا بد لها من التمييز، وهي على قسمين:

الأول: أن تكون استفهامية بمعنى أي عدد، واستعمالها يكون في السؤال عن كمية الشيء، ويجب أن يكون تمييزها منصوباً إذا لم يدخل عليها حرف جر، وأن يكون مفرداً، نحو: «كم عبداً ملكت؟» و«كم داراً بنيت؟».

وإعرابه: كم: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم.

داراً: تمييز منصوب به.

بنيت: فعل وفاعل.

(1) ص: 23.

ويجوز جر هذا التمييز إذا دخل على «كم» حرف جر، نحو: «بكم درهمٍ اشتريت؟».

والثاني: أن تكون خبرية، بمعنى عدد كثير، واستعمالها يكون في الإخبار بالكثرة وفي الافتخار، وتمييزها مخفوض بالإضافة دائماً مفرداً وجمعاً، نحو: «كم عبدٍ أو عبيدٍ ملكت؟» إلا إذا فصل بينها وبينه فاصل، فيجب نصبه، نحو: «كم لي عبداً؟».

وهي بقسميها يجب أن يكون لها الصدر، فلا يقال: «ملكت كم عبداً؟»، و«رأيت كم رجال؟».

(وَ) ثالثها: (**كَأَيِّنْ**) ومن لغاتها كائن بألف فهمزة مكسورة، وهي كناية عن تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار، فهي بمعنى «كم» الخبرية، ولهذا تفتقر إلى التمييز، وينصب بها، ويجب أن يكون مفرداً، نحو: «كأين عبداً ملكت»، ونحو قول الشاعر:

اطْرُدِ الْيَأْسَ بِالْرَّجَاءِ فَكَائِنْ ... آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

وإعرابه: اطرد: فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين، والفاعل مستتر وجوباً، تقديره: أنت.

الْيَأْسَ: مفعول به.

بِالْرَّجَاءِ: متعلق بـ«اطرد».

والفاء: للتعليل.

كَائِنْ: اسم بمعنى «كم» الخبرية مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

آلِماً: تمييزه منصوب.

حُمَّ: فعل ماض مبني للمجهول.

يُسْرُ: نائب الفاعل مرفوع، يسر مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من الفعل ونائبه في محل رفع خبر المبتدأ.

بَعْدَ: ظرف زمان مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية، بعد مضاف، عسر مضاف إليه، والظرف متعلق بـ«حم»، أي قدر.

ويجوز جر تمييزها بـ«من»، وهو الكثير، نحو: «وكأين من درهم تصدقت»، وقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [1].

(1) آل عمران: 146.

وهي أيضاً يجب أن يكون لها الصدر، فلا يقال: «ملكت كأين درهماً».

(وَ) رابعها: (كَذَا) وهي كناية عن عدد مبهم الجنس والمقدار قليلاً كان أو كثيراً، ولذلك تحتاج إلى التمييز، وتنصبه وجوباً، ولا تستعمل غالباً إلا مكررة بعطف، ولا تلزم التصدير، نحو: «كذا وكذا درهماً ملكت».

وإعرابه: كذا: اسم كناية، مبني على السكون في محل نصب، مفعول مقدم.

والواو: حرف عطف.

كذا: الثاني اسم كناية مبني على السكون في محل نصب معطوف على كذا الأول.

درهماً: تمييزه منصوب.

ملكت: فعل، وفاعل.

ونحو: «ملكت كذا وكذا عبداً».

{أسماء الأفعال}

(وَالـنَّوْعُ التَّاسِعُ كَلِمَاتٌ تُسَمَّى أَسْمَاءَ الأَفْعَالِ) سميت بذلك؛ لأنها نابت عن الأفعال معنى، واستعمالاً. فـ«دونك» مثلاً بمعنى «خذ»، و«هيهات» بمعنى «بعد»، وكل منها يعمل فيما بعده كالأفعال.

فـ(بَعْضُهَا تَرْفَعُ) ما بعدها على الفاعلية.

(وَبَعْضُهَا تَنْصِبُ) ما بعدها على المفعولية بعد أن ترفع ضميراً مستتراً فيها على الفاعلية.

(وَهِيَ) أي تلك الكلمات المسماة أسماء الأفعال (تِسْعُ كَلِمَاتٍ).

ثم بين المصنف التي ترفع، والتي تنصب على اللف والنشر المشوش بقوله: (النَّاصِبَةُ مِنْهَا) أي من التسع.

قدمها على الرافعة؛ لأنها أكثر منها (سِتُّ كَلِمَاتٍ) كلها أسماء أفعال الأمر.

الكلمة الأولى: (رُوَيْدُ) بمعنى أمهل، نحو: «يا عمرو رويد زيداً».

وإعرابه: رويد: اسم فعل أمر، بمعنى أمهل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفيه ضمير مستتر وجوباً، تقديره: أنت، أن: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع فاعله، والتاء حرف خطاب.

زيداً: مفعول به.

(وَ) الثانية (بَلْهَ) بمعنى اترك، نحو: «يا زيد بله عمراً» أي اتركه.

ويستوي فيهما خطاب الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وإنما يختلف ذلك في التقدير، تقول: «يا رجلان رويد زيداً»، أي أمهلاه، و«يا رجال رويد عمراً» أي أمهلوه، و«يا أمرأة رويد بكراً»، أي أمهليه، و«يا نساء رويد خالداً»، أي أمهلنه، وكذا تقول في بله، ومثلهما حيهل الآتية.

(وَ) الثالثة (دُونَكَ) بمعنى خذ، نحو: «دونك درهماً».

(وَ) الرابعة: (عَلَيْكَ) بمعنى الزم، نحو: «عليك زيداً» أي الزمه.

واعلم أن نحو هاتين الكلمتين كـ«مكانك» بمعنى اثبت، و«إليك» بمعنى تأخر منقول من الظرف والجار والمجرور. ولا يستعمل غالباً إلا متصلاً بضمير المخاطب بجميع تصاريفه، نحو: «دونكما درهماً» و«دونكم درهماً» و«دونكن درهماً»، وكذا تقول في: عليك.

قال تعالى: ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ (1) أي الزموا شأن أنفسكم.

وإعرابه: عليكم: اسم فعل مبني على الضم لا محل له من الإعراب، والميم علامة جمع الذكور، وفيه ضمير مستتر وجوباً، تقديره: أنتم في محل رفع فاعله.

أنفس: مفعول به منصوب، والكاف في محل جر مضاف إليه، والميم علامة الجمع.

(وَ) الخامسة: (هَاءَ) بمعنى خذ، نحو: «ها درهماً»، ويجوز قصرها.

وتستعملان بكاف الخطاب، فيقال: «هاءك درهماً» و«هاك درهماً» بجميع تصاريفها.

ويجوز في الممدودة الاستغناء عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف، فيقال: هاء للمذكر، وهاءِ بكسر الهمزة للمؤنث، وهاؤما وهاؤم.

ومنه قوله تعالى: ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَـٰبِيَهْ ﴾ (2).

وإعرابه: هاؤ: اسم فعل أمر، بمعنى خذوا، مبني على الضم لا محل له من الإعراب، والميم علامة الجمع، والفاعل مستتر وجوباً، تقديره: أنتم، ومفعوله

(1) المائدة: 105.
(2) الحاقة: 19.

محذوف، تقديره: هاؤموه.

اقرأوا: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعل.

كتاب: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، كتاب مضاف، والياء مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، والهاء للسكت.

(وَ) السادسة: **(حَيَّهَلَ)** بالبناء على الفتح في الكثير، وعلى السكون أيضاً، وهي مركبة من «حي» بمعنى أقبل، و«هل» للحث والعجلة، فجعلتا كلمة واحدة.

وتكون بمعنى أحضر: فتتعدى بنفسه، نحو: «حيهل الثريد».

وحكي عن بعض العرب: أنه يقول: حيهل الصلاة.

قال صاحب شرح المتن المشهور: بأنه أولى.

ويجوز قلب الهاء عيناً، قال كما في قول المؤذن: حيعل الصلاة قلت، وما رأيت ذلك لغيره، وتكون بمعنى أقبل، أو عجل، فتعدى بحروف الجر.

وقد تفرد حي من هل، وتكون بمعنى أقبل، فتعدى بـ«علي»، نحو: حي على الصلاة، وبمعنى ائت، فتتعدى بنفسه.

(وَالــرَّافِعَةُ) لما بعدها على الفاعلية **(مِنْهَا)** أي من السبع **(ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ)** كلها أسماء أفعال ماضية.

الأولى: **(هَيْهَاتَ)** بمعنى «بعد»، نحو: «هيهات العقيق».

وقد تقع اللام زائدة في فاعلها، نحو قوله تعالى: ﴿ ۞ هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾[1].

وإعرابه: هَيْهَاتَ: اسم فعل ماض مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب، وهيهات الثاني تأكيد لـ«هيهات» الأول، واللام صلة «ما» اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعله.

تُوعَدُونَ: فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو نائب الفاعل، والجملة صلة «ما»، والعائد محذوف، تقديره: توعدونه.

---

(1) المؤمنون: 36.

(وَ) الثانية: (**شَتَّانَ**) بمعنى افترق، نحو: «شتان زيد وعمرو».

وقد تزاد بينها وبين فاعلها «ما»، نحو: «شتان ما زيد وعمرو».

وتزاد أيضاً هي مع بين، نحو: «شتان ما بين الزيدين»، فالزيدين فاعل مرفوع تقديراً.

وإعرابه: شتان: اسم فعل ماض بمعنى افترق..

ما وبين: زائدتان.

الزيدين: فاعل «شتان» مرفوع، وعلامة رفعه الألف المقدرة نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنى، منع من ظهورها اشتغال المحل بالياء التي اجتلبها إضافة بين الزائدة إليه نيابة عن الكسرة؛ لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

ويجوز أن تكون «ما» موصولة واقعة على المسافة، وهي فاعل شتان، وبين ظرف متعلق بمحذوف صلتها، وشتان حينئذ بمعنى بعد، أي بعدت المسافة التي بينهما.

(وَ) الثالثة: (**سَرْعَانَ**) مثلثة السين، بمعنى سرع في نحو: «سرعان زيد خروجاً»، أي سرع خروجه.

فخروجاً: تمييز محول من الفاعل، وبمعنى أسرع في نحو: «سرعان القوم في الرحيل» أي أسرعوا.

{الأفعال الناقصة}

(**وَالنَّوْعُ الْعَاشِرُ: أَفْعَالٌ نَاقِصَةٌ**)، ومعنى نقصانها أنها لا تكتفي بمرفوعها، ولا يتم الكلام إلا بذكر المنصوب معه؛ لأنك إذا قلت: «كان زيد»، ولم تقل: «قائماً» مثلاً، كان الكلام ناقصاً لم تحصل به إفادة السامع.

فهي (**تَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ**) أي تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ، ويسمى اسمها، وتنصب خبره، ويسمى خبرها، فهي وما بعدها من أفعال المقاربة، القسم الثاني من أقسام العوامل الناسخة للمبتدأ والخبر الثلاثة، كما تقدم.

(**وَهِيَ ثَلاثَةَ عَشَرَ فِعْلاً**) منقسمة إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما يعمل هذا العمل بلا شرط، وهو ثمانية:

الأول: (**كَانَ**) وهي لاتصاف المخبر عنه، وهو الاسم بالخبر في الزمن الماضي،

نحو: «كان الشيخ شاباً»، نحو قوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ [1]، ولاتصافه به في الماضي مع الدوام والاستمرار في جانب الله تعالى، نحو: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [2]، فمعناها هنا: الدوام والاستمرار؛ لأنه تعالى لم يزل غفوراً رحيماً على الدوام في الماضي والحال والاستقبال.

وتأتي بمعنى صار، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ۝ ﴾ [3].

وإعرابه: كان من كُنْتُمْ: فعل ماض ناقص، ترفع الاسم وتنصب الخبر، مبني على فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض كراهة توالي أربع متحركات تقديراً فيما هو كالكلمة الواحدة، لا محل لها من الإعراب، والتاء ضمير في محل رفع اسمها، والميم علامة جمع الذكور.

أَزْوَاجاً: خبرها منصوب.

ثَلاَثَةً: صفة لـ«أزواجاً» يجوز حذف كان مع اسمها بشرط أن يتقدمها «إن» أو «لو» الشرطيتان.

فالأول: كقوله صلى الله عليه وسلم: «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شرّاً فشر»، أي إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شرّاً فجزاؤهم شر.

والثاني: كقوله صلى الله عليه وسلم: «التمس ولو خاتماً من حديد»، أي ولو كان الشيء الملتمس خاتماً من حديد.

(وَ) الثاني: (**صَـــارَ**) وهي للتحول والانتقال من حالة إلى أخرى، نحو: «صار الطين إبريقاً».

(وَ) الثالث: (**أَصْبَحَ**) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في وقت الصباح، نحو: «أصبح البرد شديداً».

وتأتي بمعنى صار، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾ [4].

---

(1) الأحزاب: 40.

(2) النساء: 96.

(3) الواقعة: 7.

(4) آل عمران: 103.

وإعرابه: الفاء: بحسب ما قبلها.

أصبح: فعل ماض ناقص، والتاء اسمها.

بِنِعْمَتِهِ: جار ومجرور، ومضاف إليه متعلق بـ«إخواناً» المؤخر، إخواناً خبرها.

(وَ) الرابع: (**أَمْسَى**) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في المساء، نحو: «أمسى زيد مصلياً».

وتجئ بمعنى صار، نحو: «أمسى الجاهل عالماً».

(وَ) الخامس: (**أَضْحَى**) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الضحى، نحو: «أضحى الفقيه مدرساً».

وتجي بمعنى صار، نحو: «أضحى الفاسق صالحاً».

(وَ) السادس: (**ظَلَّ**) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً، نحو: «ظل زيد صائماً».

وتجئ بمعنى صار، نحو قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [1]، والواو واو الحال، والجملة في محل نصب حال من الهاء في «وَجْهُهُ».

وقوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ﴾ [2].

وإعرابه: الفاء بحسب ما قبلها.

ظل: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث.

أعناق: اسمها مرفوع لها متعلق بـ«خاضعين» المؤخر.

خَاضِعِينَ: خبرها منصوب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة؛ لأنه جمع المذكر السالم.

(وَ) السابع: (**بَاتَ**) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر ليلاً، نحو: «بات محمد معتكفاً»، وسيأتي الثامن، وهو ليس.

والثاني: ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم النفي أو شبهه عليه، وهو أربعة، وقد أتى بها المصنف مصحوبة بـ«ما» النافية لذلك حيث قال:

1 - (**وَمَا زَالَ**) ماضي يزال.

---

(1) الزخرف: 17؛ النحل: 58.

(2) الشعراء: 4.

2 - **(وَمَا بَرِحَ)**.

3 - **(وَمَا فَتِئَ)** بتثليث التاء.

4 - **(وَمَا انْفَكَّ)** ومعنى هذه الأربعة ملازمة الخبر للمخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال.

نحو: «ما زال الله محسناً».

و«ما برح الجهل مضرّاً».

و«ما فتئ زيد ضاحكاً».

و«ما انفك عمرو عالماً».

فملازمة الخبر للمخبر عنه في المثالين الأولين دائمة، وفي الثالث منقطعة، وفي الرابع من حين تأهله للعلم والفهم.

والثالث: ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم «ما» المصدرية الظرفية عليه، وهو دام.

وقد أتى به مصحوباً في قوله: **(وَمَا دَامَ)** وهي لاستمرار الخبر، نحو: «لا أصحبك ما دام الفاسق متردداً إليك».

وقوله تعالى: ﴿ وَأَوْصَنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [1].

وإعرابه: أوصى: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره، منع من ظهوره التعذر، والفاعل مستتر يعود إلى الله، والنون للوقاية، والباء في محل نصب مفعول به.

بِالصَّلاةِ: متعلق بـ«أوصى»، والواو حرف عطف.

الزَّكَاةِ: معطوف على الصلاة.

ما: مصدرية ظرفية.

دام: من دمت فعل ماض ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر مبني على فتح مقدر في آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض كراهة توالي أربع متحركات تقديراً، فيما هو كالكلمة الواحدة، والتاء ضمير في محل رفع اسم «دام».

حَيّاً: خبرها منصوب، وما مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر منصوب على الظرفية الزمانية، تقديره: مدة دوامي حيّاً.

وقوله: **(وَلَيْسَ)** هي لنفي الحال عند الإطلاق، أي عند عدم تقييد النفي بزمن

---

(1) مريم: 31.

مخصوص، نحو: «ليس زيد قائماً»، أي الآن.

ونحو قوله تعالى: ﴿ ۞ لَيۡسُواْ سَوَآءٗ ﴾[1].

وإعرابه: ليس: فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر مبني على فتح مقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بضمة المناسبة، والواو اسمها.

سواء: خبرها منصوب.

ونحو قوله تعالى: ﴿ وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ٣٩ ﴾[2].

وإعرابه: الواو بحسب ما قبلها.

أن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، تقديره: أنه.

ليس: فعل ماض ناقص.

لِلإِنْسَانِ: متعلق بمحذوف خبر «ليس» مقدماً.

إِلاَّ: ملغاة لا عمل لها.

ما: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع اسمها مؤخراً.

سَعَى: فعل ماض، والفاعل مستتر، تقديره: هو يعود إلى الإنسان، والعائد إلى ما محذوف، تقديره: إليه، والجملة من الفعل والفاعل صلتها، ولا فرق في هذه العوامل التي ترفع الاسم وتنصب الخبر بين أن تكون أفعالاً ماضية، كما مر، وبين أن تكون مضارعة وغيرها مما ينصرف منهن.

وقد أشار المصنف لذلك بقوله: (**وَمَا يَتَصَرَّفُ مِنْهُنَّ**) أي من هذه الثلاثة عشر أفعالاً من المضارع، والأمر، واسم الفاعل، والمصدر، وهن في التصرف وعدمه قسمان:

1 - قسم: لا يتصرف بحال، وهو: ليس، ودام.

2 - وقسم: يتصرف تصرفاً ناقصاً، وهو: زال وأخواتها، فإنه لا يستعمل منها الأمر، ولا المصدر، وكذا الباقي، فإنه لا يستعمل منه اسم المفعول.

فالمضارع من كان، نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗا ﴾[3]، الواو

---

(1) آل عمران: 113.

(2) النجم: 39.

(3) البقرة: 143.

حرف عطف، «يَكُونَ» بالنصب عطف على «لتكونوا» قبله، و«الرَّسُولُ» اسمه.

عَلَيْكُمْ: متعلق بـ«شهيداً» المؤخر.

شَهِيداً: خبره منصوب.

وقوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [1]، ويجوز حذف نون مضارعه المجزوم تخفيفاً مع كثرة الاستعمال بشرط أن لا يقع بعدها ساكن، ولا ضمير متصل.

نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾ [2].

وقوله تعالى: ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ [3].

وإعرابه: لم: نفي وقلب وجزم، تجزم الفعل المضارع.

أَكُ: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ«لم»، وعلامة جزمه سكون ظاهر في آخره المحذوف للتخفيف، وفيه ضمير مستتر، تقديره: أنا في محل رفع اسمه.

بغياً: خبره.

فإن وقع بعدها ساكن كما في ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [4]، أو ضمير متصل كما في قوله صلى الله عليه وسلم: «إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله»، فلا يجوز حذفها.

والأمر: نحو قوله تعالى: ﴿ ۞ قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ۝ ﴾ [5]، أو قوله تعالى: ﴿ يَـٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَـٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [6].

وإعرابه: يا: حرف نداء.

نار: منادى مبني على الضم في محل نصب بـ«ياء» النداء.

كُونِي: فعل أمر ناقص، مبني على حذف النون لاتصاله بـ«ياء» المفردة المخاطبة،

(1) البينة: 1.
(2) النحل: 127.
(3) مريم: 20.
(4) البينة: 1.
(5) الإسراء: 50.
(6) الأنبياء: 69.

والياء في محل رفع اسمه.

برداً: خبره منصوب.

وسلاماً: معطوف على «برداً».

على: حرف جر.

إبراهيم: مجرور بـ«على»، وعلامة جره فتحة ظاهرة في آخره نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان:

الأولى: ترجع إلى اللفظ، وهي العجمة.

والثانية: ترجع إلى المعنى، وهي العلمية، والجار والمجرور متعلق بـ«سلام».

واسم الفاعل: نحو: «زيد كائن أخاك».

والمصدر: نحو: «يعجبني كونك عالماً»، فكون فاعل «يعجب» مرفوع إلى آخره، وهو مصدر لـ«كان» الناقصة، مضاف من إضافة المصدر إلى اسمه، والكاف ضمير في محل جر مضاف إليه، «عالماً» خبره منصوب إلى آخره.ز

ومن بات: نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَـٰمًا ﴿٦٤﴾﴾[1].

وإعرابه: الواو: حرف عطف.

الذين: اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع معطوف على الذين قبله.

يَبِيتُونَ: فعل مضارع من بات الناقصة يرفع الاسم وينصب الخبر مرفوع بثبوت النون، والواو اسمه.

لرب: متعلق بـ«سجداً» المؤخر، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع.

«سُجَّداً» خبره منصوب.

وقِيَاماً: معطوف على «سجداً»، والجملة من الفعل والاسم والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الذين.

ونحو: «بت مسروراً عندي»، ونحو: «زيد بات مصلياً»، ونحو: «يغمني بياتك ساهراً».

ومن زال: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[2].

وقوله:

---

(1) الفرقان: 64.

(2) هود: 118.

صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذاكِرَ الْمَوْ ... تِ [فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِينُ]

وإعراب: صَاحِ: أن تقول: صاح منادى مرخم منصوب بحرف نداء محذوف، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخرة المحذوف للترخيم مع ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بكسرة المناسبة، صاح مضاف، وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه.

شَمِّرْ: فعل أمر، أي اجتهد واستعد.

ونحو:

قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلاً ... أُحِبُّكِ [حَتَى يُغْمِضَ الْجَفْنَ مُغْمِضُ]

وإعرابه: قَضَى: فعل ماض.

واللَّهُ: فاعله.

يَا: حرف نداء.

أَسْمَاءُ: منادى مبني على الضم في محل نصب.

أَنْ: مخففة من الثقيلة تنصب الاسم وترفع الخبر، واسمها ضمير شأن محذوف، تقديره: أنه.

لَسْتُ: ليس واسمها.

زَائِلاً: خبرها منصوب إلى آخره، وهو اسم فاعل من «زال» الناقصة يرفع الاسم وينصب الخبر، وفيه ضمير مستتر وجوباً، تقديره: أنا مبني على السكون في محل رفع اسمه.

أُحِبُّ: فعل مضارع، والفاعل مستتر، تقديره: أنا، والكاف مفعول به، والجملة خبره، وأن المخففة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مفعول «قضى»، تقديره: قضى الله كوني لست إلى آخره.

ومن برح: نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ (1).

ومن فتئ: نحو: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ (2)، والنفي هنا مقدر، أي لا تفتؤ، وقس على ذلك بقية الأمثلة.

---

(1) طه: 91.

(2) يوسف: 85.

تنبيهان

الأول: يجوز في خبر هذه الأفعال أن يتوسط بينها وبين اسمها، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ (1)، وقول الشاعر:

[سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ] فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

ويجوز أيضاً أن يتقدم أخبارها عليها، نحو: «عالماً كان زيد» إلا خبر «ليس» و«دام» فلا يجوز أن يتقدم عليهما.

الثاني: تنقسم هذه الأفعال إلى قسمين:

أحدهما: ما لا يستعمل إلا ناقصاً دائماً، وهو إثنان: الأول: زال الذي مضارعه يزال.

أما الذي مضارعه يزول، فإنه تام، نحو: «زالت الشمس».

والثاني: فتئ.

وثانيهما: ما يستعمل ناقصاً وتامّاً.

والمراد بالتام: ما يكتفى بالمرفوع، ولا يحتاج معه إلى المنصوب، وهو ما سوى هذين الاثنين، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ (2)، أي وجد.

وقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ (3)، أي ترجع، وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ۝١٧﴾ (4)، أي تدخلون في المساء والصباح.

{أفعال المقاربة}

(**وَالنَّوْعُ الْحَادِي عَشَرَ: أَفْعَالٌ تُسَمَّى أَفْعَالَ الْمُقَارَبَةِ**) أي أفعالاً دالة على المقاربة، أي القرب سميت بذلك؛ لأنها وضعت للدلالة على قرب معنى خبرها لمسمى اسمها.

(**تَرْفَعُ الاسْمَ**) الذي هو في الأصل مبتدأ، أي تدخل على المبتدأ، وترفعه،

---

(1) الروم: 47.
(2) البقرة: 280.
(3) الشورى: 53.
(4) الروم: 17.

فيسمى اسمها.

(**وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ**) الذي في الأصل خبر المبتدأ، ويسمى خبرها، لكن الكثير أن خبرها يكون جملة مضارعية.

(**وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَفْعَالٍ**) عد هذه الأربعة جميعها أفعال المقاربة، فيه تغليب، وإلا فـ«عسى» من أفعال المقاربة، بل هي من أفعال الرجاء.

الأول: (**عَسَى**) وهي للرجاء في المحبوب، وللإشفاق في المكروه، أي الخوف منه.

ولا تستعمل إلا بصيغة الماضي، والغالب أن خبرها يكون فعلاً مضارعاً مقروناً بـ«أن» المصدرية، نحو: «عسى الله أن يرحمنا»، وقوله تعالى: ﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ ﴾[1]، و«عسى زيد أن يهلك».

ويجوز في نحو: «زيد عسى أن يقوم» الإضمار والتجرد.

فتقول على الإضمار: «الزيدان عسيا أن يقوما» و«الزيدون عسوا أن يقوموا».

وتقول على التجرد «الزيدان عسى أن يقوما»، و«الزيدون عسى أن يقوموا»، وهي حينئذ تامة.

ويقل أن يأتي خبرها مجرداً من «أن» نحو قول الشاعر:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيْهِ ... يَكُوْنُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

وإعرابه: عَسَى: فعل ماض من أفعال الرجاء، ترفع الاسم وتنصب الخبر، مبني على فتح مقدر على آخره، منع من ظهوره التعذر.

الْكَرْبُ: اسمها مرفوع بها.

الَّذِي: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع صفة لـ«لكرب».

أَمْسَى: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه.

فِيهِ: متعلق بمحذوف خبره، والجملة من «أمسى» والاسم والخبر صلة الذي.

يَكُونُ: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر يعود إلى الكرب.

وراء: ظرف زمان منصوب على الظرفية، وراء مضاف، والهاء في محل جر مضاف إليه، والظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم.

---

(1) المائدة: 52.

فَرَجٌ: مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر «يكون»، وجملة «يكون» واسمها وخبرها في محل نصب خبر «عسى».

قَرِيْبُ: صفة لـ«فرج» مرفوع.

(وَ) الثاني: (**كَادَ**) وهي وما بعدها للمقاربة كما علمت.

ولا يتسعمل منها إلا الماضي والمضارع، والغالب أن خبرها يكون مضارعاً غير مقترن بـ«أن» عكس «عسى»، نحو: «كاد زيد يقوم»، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾[1].

وإعرابه: الواو بحسب ما قبلها.

ما: نافية.

كادوا: فعل ماض من أفعال المقاربة، يرفع الاسم وينصب الخبر، مبني على فتح مقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بضمة المناسبة، والواو في محل رفع اسمه.

يفعلون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو فاعل، والجملة في محل نصب خبر «كاد».

ونحو قوله تعالى: ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَـٰرَهُمْ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ ﴾[3].

(وَ) الثالث: (**أَوْشَكَ**) واستعمال المضارع منها أكثر من الماضي، واستعمال اسم الفاعل أقل، والغالب أن خبرها مقرون بـ«أن»، نحو: «أوشك زيد أن يقوم»، ونحو قوله: «ومن يرتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه».

وإعرابه: الواو: بحسب ما قبلها.

من: اسم شرط جازم للفعلين: الأول: فعل الشرط، والثاني: جوابه وجزاؤه في محل رفع مبتدأ.

يرتع: فعل مضارع مجزوم بـ«من» فعل الشرط، والفاعل مستتر يعود إلى «من»،

---

(1) البقرة: 71.
(2) البقرة: 20.
(3) النور: 35.

والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

حول: ظرف مكان منصوب، حول مضاف، الحمى مضاف إليه مجرور، والظرف متعلق بـ«يرتع».

يوشك: فعل مضارع من أفعال المقاربة، يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر جوازاً، تقديره: هو يعود إلى «من» مبنى على الفتح في محل رفع.

أن: حرف مصدر ونصب.

يقع: فعل مضارع منصوب بـ«أن»، والفاعل مستتر يعود إلى «من».

فيه: متعلق بـ«يقع»، وأن مع ما دخلت عليه في المصدر خبر «يوشك»، تقديره: وقوعه.

(وَ) الرابع: (**كَرَبَ**) بفتح الراء ونقل كسرها.

ولا تستعمل إلا بصيغة الماضي، والغالب تجرد خبرها من «أن» نحو قول الشاعر:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ   حِيْنَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ

وإعرابه: كَرَبَ: فعل ماض من أفعال المقاربة.

الْقَلْبُ: اسمها.

من: حرف جر.

جَوَى: مجرور بـ«من»، جوى مضاف، والهاء مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بـ«يذوب» المؤخر.

يَذُوبُ: فعل مضارع، والفاعل مستتر يعود إلى القلب، والجملة في محل نصب خبر «كرب».

حِينَ: ظرف زمان متعلق بـ«يذوب»، حين مضاف.

قَالَ: فعل ماض.

الْوُشَاةُ: فاعله، والجملة في محل جر، بإضافة حين إليها.

هِنْدٌ: مبتدأ.

غَضُوبُ: خبره مرفوع، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول.

وقوله: من جواه، أي من شدة حزنه، والوُشاة بضم الواو جمع واش، وهم الساعون بالفساد بين المتحابين.

تنبيه

إنما جاز الإخبار بالفعل المقرون بـ«أن» مع أنه في تأويل المصدر، وهو معنى، ولا يخبر به عن الذات؛ لأنه على تقدير مضاف، وتقديره: في «عسى زيد أن يقوم» مثلاً «عسى حال زيد أن يقوم»، أو «عسى زيد ذا أن يقوم»، أو على سبيل المبالغة نظير قولك: «زيد عدل».

{أفعال المدح والذم}

(**وَالنَّوْعُ الثَّانِي عَشَرَ: أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ**) أي أفعال تدل على إنشاء المدح أو الذم.

(**تَرْفَعُ اسْمَ الْجِنْسِ الْمُعَرَّفِ بِالأَلِفِ وَاللاَّمِ**) الجنسية، أو المضاف إلى المعرف بها على أنه فاعل لها.

(**وَ**) ترفع (**الْمَخْصُوصَ بِالْمَدْحِ**) بعد «نعم» و«حبذا» (**أَوِ الذَّمِّ**) بعد «بئس» و«ساء»، وسمي مخصوصاً؛ لأنه ذكر جنسه، ثم خص شخصه، فإذا قلت مثلاً: «نعم الرجل زيد»: فالرجل: جنس، وزيد: هو المخصوص، وصريح كلام المصنف: أن هذه الأفعال هي الرافعة للمخصوص، كما أنها هي الرافعة للفاعل، وما رأيت هذا القول لأحد غيره، ولا خطر ببالي أن لذلك نظيراً مما يكون له مرفوعان، والذي ذكروا أن في إعرابه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون مبتدأ مؤخراً، وجملة الفعل والفاعل قبله خبره.

والثاني: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير في المثال المذكور: الممدوح زيد، وهذا معنى قول ابن مالك:

وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَا   أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

والثالث: أنه بدل من الفاعل، وقد يحذف المخصوص إذا تقدم عليه دليل، نحو: «زيد نعم الرجل»، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾[1]، أي هو.

(**وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَفْعَالٍ**):

الأول: (**نِعْمَ**) وهي لإنشاء المدح، نحو: «نعم الرجل محمد»، و«نعمت المرأة

(1) ص: 44.

فاطمة».

وإعرابه: نعم: فعل ماض من أفعال المدح يرفع الاسم المعروف بالألف واللام على الفاعلية، والتاء علامة التأنيث.

المرأة: اسم جنس معرف بالألف واللام فاعل «نعم» مرفوع، والجملة في محل رفع خبر مقدم.

فاطمة: مخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر مرفوع.

ولا يخفى عليك إعراب الوجهين الآخرين.

ونحو قوله تعالى: ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾[1].

وإعرابه: اللام لام الابتداء.

نعم: فعل ماض من أفعال المدح يرفع الاسم المضاف إلى المعرف بالألف واللام على الفاعلية.

دار: فاعله مرفوع، دار مضاف.

المتقين: مضاف إليه مجرور، والجملة في محل رفع خبر مقدم لمبتدأ محذوف، تقديره: هي، وهو المخصوص بالمدح.

(وَ) الثاني: (بِئْسَ) وهي لإنشاء الذم، نحو: «بئس الرجل أبو لهب» و«بئست المرأة حمالة الحطب»، وقوله تعالى: ﴿ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾[2].

وإعراب هذه الأمثلة على وزان ما قبلها.

وتأتي نعم وبئس رافعتين على الفاعلية ضميراً مبهماً، لا يبرز في تثنية، ولا في جمع يفسره التمييز بعدهما، نحو: «نعم رجلاً زيد»، و«نعم رجلين الزيدان»، و«نعم قوماً معشره».

وكذا تقول في أمثلة بئس.

وإذا فسر بمؤنث لحق الفعل تاء التأنيث، نحو: «نعمت امرأة هند» و«بئست امرأة دعد».

وقد تحلقهما «ما» نحو: «نعم ما يقول زيد»، وقوله تعالى: ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ

---

(1) النحل: 30.

(2) النحل: 29.

أَنفُسَهُمْ ﴾[1].

فقيل: هي في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمر.

وقيل: هي الفاعل، وعلى كل، فالمخصوص محذوف.

وقد تدغم ميم «نعم» في «ما»، وتكسر العين لالتقاء الساكنين، نحو قوله تعالى: ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾[2].

وإذا ولي «ما» اسم، نحو: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[3]، فما: نكرة تامة في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمر، والمرفوع بعدها هو المخصوص.

(وَ) الثالث: (**سَاءَ**) وهي مثل بئس معنى وحكماً، نحو: «ساء الرجل أبو جهل»، و«ساء حطب النار أبو لهب»، وفي التنزيل: ﴿ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾[4]، أي مكاناً، وضمير الفاعل للنار، و﴿ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾[5].

(وَ) الرابع: (**حَبَّذَا**) حب: فعل يقصد به المحبة والمدح، وذا: فاعله، وهو يدل على حضور معنى الممدوح في القلب، ويلزم الإفراد والتذكير دائماً، فلا يتغير بتغير المخصوص بالتثنية والجمع والتأنيث، نحو: «حبذا زيد»، و«حبذا الزيدان»، و«حبذا الزيدون»، و«حبذا هند»، و«حبذا الهندان»، و«حبذا الهندات».

{أفعال الشك واليقين}

(**وَالنَّوْعُ الثَّالِثَ عَشَرَ**) المتمم للثلاثة عشر نوعاً للعوامل السماعية (**أَفْعَالُ الشَّكِّ**) أي أفعال تدل على الشك في وقوع المفعول الثاني (وَ) أفعال (**الْيَقِينِ**) أي أفعال تدل على تحقيق وقوع المفعول الثاني.

والشك واليقين من المعاني القلبية، فلذا سميت أيضاً أفعال القلوب.

وهي، وكذا متصرفاتها (**تَدْخُلُ**) بعد استيفاء فاعلها (**عَلَى اسْمَيْنِ ثَانِيهِمَا عِبَارَةٌ عَنِ الأَوَّلِ**) يعني أن الاسم الثاني عين الأول في المعنى، وذلك لأنهما في الأصل مبتدأ

(1) البقرة: 90.
(2) النساء: 58.
(3) البقرة: 271.
(4) الكهف: 29.
(5) الأنعام: 136.

أو خبر، والخبر عين المبتدأ.

(**وَتَنْصِبُهُمَا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ**) أي على أنهما مفعولان لها، فتنصب المبتدأ على أنه مفعولها الأول، والخبر على أنه مفعولها الثاني، فهي القسم الثالث من العوامل الناسخة للمبتدأ والخبر (**جَمِيعاً**) حال من الهاء في «تنصيبهما» (**وَهِيَ سَبْعَةُ أَفْعَالٍ**).

أربعة منها: تدل على الشك، وهي الثلاثة الأول، وزعمت.

وثلاثة منها: تدل على اليقين، وهي البواقي.

الأول من السبعة: (**حَسِبْتُ**) أي الفعل من «حَسِبْتُ»، وهو حسب بمعنى ظن، وكذا يقال فيما بعد.

وأما التاء فهو فاعل أتى به ليعلم أن الفعل إنما ينصب بعد استيفاء الفاعل، نحو: «حسبت زيداً قائماً»، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [1].

وإعرابه: تحسب: فعل مضارع من أفعال القلوب، تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها مرفوع، والفاعل مستتر، تقديره: أنت، والهاء في محل نصب مفعولها الأول، والميم علامة الجمع.

أَيْقَاظاً: مفعول ثان منصوب.

والواو: واو الحال، هم: الهاء ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ، والميم علامة الجمع.

رُقُودٌ: خبر المبتدأ مرفوع.

وتأتي بمعنى اليقين، وهو قليل نحو: «حسبت التقي والجود خير تجارة».

(وَ) الثاني: (**خِلْتُ**) وهي قبل دخول التاء خال بمعنى ظن.

وأصل خلت: خيلت استثقلت الياء بالكسرة، فنقلت إلى ما قبلها بعد سلب حركته، فصار خيلت، فالتقى ساكنان الياء واللام، فحذفت الياء، فصار خلت، وهي بمعنى ظننت، نحو: خلت الهلال لائحاً.

(وَ) الثالث: (**ظَنَنْتُ**) بمعنى الرجحان، نحو: «ظننت زيداً قائماً»، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴾ [2]، أي هالكاً.

---

(1) الكهف: 18.

(2) الإسراء: 102.

وإعرابه: الواو: بحسب ما قبلها.

إن: حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، والياء: ضمير المتكلم مبني على السكون في محل نصب اسمها.

لأظنك: اللام: اللام المزحلقة، أظن: فعل مضارع من أفعال القلوب تنصب المبتدأ أو الخبر على أنهما مفعولان لها مرفوع إلى آخره، وفيه ضمير مستتر وجوباً، تقديره: أنا مبني على السكون في محل رفع فاعله، والكاف ضمير في محل نصب مفعوله الأول.

يا: حرف نداء.

فرعون: منادى مبني على الضم في محل نصب بـ«يا».

مثبوراً: مفعول ثان منصوب.

(وَ) الرابع: (رَأَيْتُ) بمعنى علمت، نحو:

رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ   مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَكُمْ جُنُوداً

وإعرابه: رأي: فعل ماض من أفعال اليقين، تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها، مبني على فتحة مقدرة على آخره إلى آخره، والتاء فاعلها، ولفظ الجلالة مفعولها الأول.

أكبر: مفعولها الثاني، أكبر مضاف، كل مضاف إليه، كل مضاف، شيء مضاف إليه.

محاولة: أي قدرة تمييز منصوب، والواو حرف عطف.

أكثر: معطوف على أكبر، أكثر مضاف، والكاف في محل جر مضاف إليه، والميم علامة الجمع.

جنوداً: تمييز.

وتأتي بمعنى ظن، وهو قليل، وقد اجتمعت في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝٧ ﴾[1]، أي يظنون البعث ممتنعاً، ونعلمه واقعاً.

(وَ) الخامس: (عَلِمْتُ) بمعنى تيقنت، نحو: «علمت الخير محبوباً».

وتأتي بمعنى ظننت، وهو قليل، نحو: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ

(1) المعارج: 6 - 7.

إِلَى ٱلۡكُفَّارِ﴾[1].

وإعرابه: إن: حرف شرط جازم.

عَلِمْتُ: فعل من أفعال اليقين، ماض مبني على فتحة مقدرة في آخره، منع من ظهورها اشتغل المحل بالسكون العارض كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة في محل جزم بـ«إن» فعل الشرط، والتاء فاعله، والميم حرف عماد، والواو للإشباع، والهاء في محل نصب مفعول «علم» الأول، والنون علامة جمع الإناث.

مُؤْمِنَاتٍ: مفعولها الثاني.

والفاء: رابطة لجواب الشرط.

لا: ناهية تجزم الفاعل المضارع.

ترجعوا: فعل مضارع مجزوم بـ«لا» بحذف النون، والواو فاعله، والهاء مفعول به، والجملة في محل جزم بـ«إن» جواب الشرط.

إِلَى الْكُفَّارِ: متعلق بـ«ترجعوا».

(وَ) السادس: (**وَجَــدْتُ**) بمعنى علمت، نحو: «وجدت العلم نافعاً والصدق منجياً»، ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدۡنَآ أَكۡثَرَهُمۡ لَفَٰسِقِينَ﴾الأعراف: 102).

وإعرابه: إن: مخففة من الثقيلة ملغاة لا عمل لها.

وَجَدْنَا: إعرابه كإعراب علمت قبله، وتفاعله أكثر، مفعوله الأول أكثر مضاف، والهاء في محل جر مضاف إليه، والميم علامة جمع الذكور.

واللام: اللام الفارقة.

فَاسِقِينَ: مفعوله الثاني منصوب، وعلامة نصبه الياء.

(وَ) السابع: (**زَعَمْتُ**) بمعنى الرجحان، نحو: «زعمت زيداً عالماً».

وقال بعضهم: إنه يستعمل في القول من غير صحة، ويقوي هذا قولهم: زعم مطية الكذب: أي هذه اللفظة مركب الكذب، أي دالة عليه. وقوله:

زَعَمَتْنِــي شَــيْخاً وَلَــسْتُ بِــشَيْخٍ إِنَّمَــا الــشَّيْخُ مَــنْ يَــدِبُّ دَبِيــبَا

وإعرابه: زعم: فعل ماض من أفعال الشك، ينصب المبتدأ أو الخبر على أنهما مفعولان له، مبني على فتح ظاهر في آخره، والفاعل مستتر جوازاً، تقديره: هي، والتاء

(1) الممتحنة: 10.

علامة التأنيث، والنون للوقاية، والياء مفعوله الأول.

شيخاً: مفعوله الثاني.

والواو: واو الحال.

ليس: من «لست» فعل ماض ناقص، والتاء اسمها.

بشيخ: الباء حرف جر زائد، شيخ خبر «ليس» منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة التي اجتلبها حرف الجر الزائد، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل نصب حال من «الياء» في «زعمتني».

إن: حرف توكيد ملغاة، لا عمل لها.

ما: كافة، أو تقول: إنما أداة حصر.

الشيخ: مبتدأ من اسم موصول خبره.

يدب: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر، والجملة صلة من دبيباً مفعول مطلق منصوب.

وقوله: يدب: بكسر الدال أي يمشي متمهلاً.

تنبيهان

الأول: أن هذه الأفعال تختص بأن يسد مسد مفعوليها أن المفتوحة مشددة أو مخففة، نحو: «علمت أن زيداً قائم»، أي علمت قيام زيد واقعاً، ونحو قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣﴾ (1).

والثاني: أنها تختص أيضاً بالإلغاء والتعليق.

فأما الإلغاء: فهو إبطال عملها لفظاً ومحلاً، وهو جائز إذا توسط الفعل بين المفعولين، أو تأخر عنهما.

مثال التوسط: «زيداً ظننت قائماً» بالإعمال، فيجوز فيه أن تقول: «زيد ظننت قائم» بالإلغاء.

ومثال التأخير: «زيداً عالماً ظننت» بالإعمال، فيجوز فيه أن تقول: «زيد عالم ظننت» بالإلغاء، وهو الأرجح.

---

(1) القيامة: 3.

وأما التعليق: فهو إبطال عملها لفظاً لا محلاً، وهو واجب:

1 - إذا وقع بعد الفعل ما له صدر الكلام، وهو لام الابتداء، نحو: «ظننت لزيد قائم».

2 - و«ما» النافية، نحو: «علمت ما زيد قائم».

3 - و«لا» النافية، نحو: «علمت لا زيد قائم ولا عمرو».

4 - و«إن» النافية، نحو: «علمت إن زيد قائم».

5 - والاستفهام، نحو: «ما علمت أزيد قائم أم عمرو»، ونحو: «ما علمت أيهم أبوك».

{العوامل القياسية}

ولما فرغ من بيان أنواع العوامل اللفظية التي هي إحدى وتسعون عاملاً شرع يبين عدد العوامل اللفظية القياسية وتفصيلها فقال (**الْعَوَامِلُ**) اللفظية (**الْقِيَاسِيَّةُ مِنْهَا**) أي من العوامل المائة (**سَبْعَةٌ**):

(**أَحَـــدُهَا: الْفِعْـــلُ عَلَى الإِطْلَاقِ**) أي ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً، وهو ثلاثة أقسام:

1 - متعد: وهو ما تعدى فعل فاعله إلى غيره، وعمله رفع الفاعل، ونصب المفعول ظاهراً أو مضمراً، نحو: «ضرب زيد عمراً»، و«ضربته»، و«يضرب بكر خالداً»، و«أضربه»، و«أضرب زيداً»، و«أضربه».

ومنه: ما ينصب مفعولين، وهو ظننت وأخواتها. وقد تقدم بيانها قريباً.

ومنه: ما ينصب ثلاثة مفاعيل، نحو: «أعلمت زيداً عمراً قائماً»، و«أريته بكراً أخاك».

ورفع نائب الفاعل إذا حذف الفاعل؛ لأنه يحذف في بعض الأوقات فاعل الماضي والمضارع، ويقام المفعول به مقامه، فيرتفع ارتفاعه، ويضم أول الفعل مطلقاً، ويكسر ما قبل آخر الماضي، ويفتح ما قبل آخر المضارع، ويرفع المفعول، ويسمى حينئذ نائب الفاعل. وهو أيضاً ظاهر ومضمر، نحو: «ضرب زيد»، و«ضربت»، و«يضرب عمرو»، و«اضرب» أي أنا.

وإذا كان الفعل متعدياً لمفعولين أو ثلاثة يرفع الأول على النيابة، وينصب الباقي على المفعولية، نحو: «أعطي المال زيداً»، و«أعلم عمرو زيداً قائماً».

2 - ولازم: وهو ما لا يتعدى فعل فاعله إلى غيره، وعمله رفع الفاعل فقط ظاهراً أو مضمراً، نحو: «قام زيد وخرج» أي هو، و«تخرج هند وتذهب»، أي هي.

وفعل الأمر لا يكون فاعله إلا مضموماً كأنت المستتر في اذهب في قوله تعالى: ﴿ ٱذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِـَٔايَـٰتِى ﴾[1].

وأما البارز بعده: فهو تأكيد للمستتر الذي هو الفاعل، وكالألف في قوله تعالى: ﴿ ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ ﴾[2]، وكالواو في قوله تعالى: ﴿ ٱذْهَبُواْ بِقَمِيصِى هَـٰذَا ﴾[3] إلى غير ذلك، وواسطة، وهي كان وأخواتها، وتقدم بيان إعمالها وأمثلتها.

(وَ) الثاني من السبعة: (**اسْـــمُ الْفَاعِــلِ**) وهو الصفة الدالة على فاعل الحدث الجارية مجرى الفعل في إفادة الحدوث.

فقولنا: الدالة على الحدث: يخرج اسم المفعول.

وقولنا: الجارية إلى آخره: يخرج الصفة المشبهة بجميع أوزانها، فإنها للاستمرار الدوامي، وأفعل التفضيل، فإنه للمشاركة والزيادة.

يعمل اسم الفاعل عمل فعله المبني للفاعل لازماً ومعتدياً.

ويشترط لعلمه إذا كان غير مقرون بـ«أل» شرطان:

الأول: أن يعتمد على استفهام، نحو: «أضارب زيد عمراً»، أو نفي نحو: «ما ضارب زيد عمراً»، أو كونه صفة:

إما لمذكور: نحو: «مررت برجل قائد بعيراً»، ومنه الحال: نحو: «جاء زيد راكباً فرساً».

أو لمحذوف: نحو: ﴿ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾[4]، أي صنف مختلف ألوانه، ومنه: «يا طالعاً جبلاً»، أي يا رجلاً طالعاً جبلاً، أو كونه خبر المبتدأ، نحو: «زيد مكرم عمراً» أو لما أصله مبتدأ، نحو: «إن زيداً مكرم عمراً»، وقوله: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾[5].

---

(1) طه: 42.
(2) طه: 43.
(3) يوسف: 93.
(4) النحل: 69.
(5) الزمر: 36.

وأن يكون الثاني بمعنى الحال أو الاستقبال، فلا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، فلا يقال: «زيد ضارب عمراً أمس» بل يجب إضافته لمعموله إلا إذا أريد به حكاية الحال الماضية بأن يفرض ما وقع واقعاً الآن، فيجوز إعماله كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾[1].

وإعرابه: كلب: مبتدأ، كلب مضاف، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع.

باسط: خبر المبتدأ مرفوع، وهو يعمل عمل فعله، يرفع الفاعل، وينصب المفعول، وفاعله مستتر، تقديره: هو يعود إلى المبتدأ.

ذراعيه: مفعول به، منصوب، وعلامة نصبه الباء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها تقديراً، نيابة عن الفتحة؛ لأنه مثنى، والنون المحذوفة للإضافة عوض عن التنوين في الاسم المفرد، ذراعي مضاف، والهاء في محل جر مضاف إليه.

ثم إن وجود هذين الشرطين لا يوجب عمله، بل تجوز إضافته إلى المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ ﴾[3].

فإن بقي مفعول آخر وجب نصبه، نحو: «زيد معطي عمرو درهماً».

وأما إذا كان مقروناً بـ«أل»: فلا يشترط لعمله شيء مما ذكر، فيجوز «الضارب أمس عمراً زيد».

(وَ) الثالث: (**اسْمُ الْمَفْعُولِ**) وهو ما دل على الحدث ومفعوله.

ويعمل عمل فعله المبني للمفعول: فإن كان متعد بالمفعول واحد رفعه، أو لاثنين، أو لثلاثة رفع الأول، ويبقى ما سواه على النصب.

ويسمى المرفوع نائب الفاعل، نحو: «زيد مضروب أبوه»، و«مالي معطى عمراً»، و«زيد معلم أبوه عمراً قائماً».

ويجري فيه الأحكام التي ذكرت في اسم الفاعل: فيشترط الاعتماد، وأن يكون للحال أو للاستقبال، أو أن يقرن بـ«أل» نحو: «أمضروب الزيدان؟»، و«ما مضروب

---

(1) الكهف: 18.

(2) الطلاق: 3.

(3) الزمر: 38.

العمران؟»، وقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ يَوۡمٌ مَّجۡمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ ﴾[1].

وإعرابه: ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب.

يوم: خبر المبتدأ.

مجموع: صفة لـ«يوم»، وصفة المرفوع مرفوع إلى آخره، وهو اسم مفعول يعمل عمل فعله المبني للمجهول يرفع نائب الفاعل.

له: متعلق بـ«مجموع الناس» نائب الفاعل مرفوع إلى آخره.

و«مررت بزيد مضروباً أبوه» إلى غير ذلك.

ويجوز إضافته إلى مرفوعه معنى إذا حول الإسناد إلى ضمير موصوفه، نحو: «الورع محمود المقاصد»، والأصل: مجمود مقاصده.

وأما إذا كان مقروناً بـ«أل»: فلا يشترط لعمله شيء مما ذكر، فيجوز أن تقول: «المضروب أبوه أمس زيد».

(وَ) الرابع: (**الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ**) باسم الفاعل المتعدي لواحد في أنها تؤنث وتثنى وتجمع.

وتعمل فيما بعدها، وهي الصفة المصوغة لغيره تفضيل لإفادة ثبوت الحدث لموصوفها دون إفادة حدوثه وتجدده

وصيغتها على وزن أفعل قياساً إن كانت من الألوان، نحو: «أحمر»، والعيوب نحو: «أعور»، وعلى حسب السماع إن كان من غيرها كـ«حسن» و«جميل» و«طاهر» و«صعب».

وتعمل عمل فعلها بشرط أن تعتمد على واحد مما ذكر في اسم الفاعل، ولمعمولها ثلاثة أوجه:

أحدها: الرفع: إما على الفاعلية، أو على الإبدال من ضمير الفاعل المستتر فيها نحو: «مررت برجل حسن وجهه».

وإعرابه: على الأول: أن تقول: حسن: صفة لـ«رجل»، وصفة المجرور مجرور إلى آخره، وهو صفة مشبهة تعمل عمل فعلها اللازم، ترفع الفاعل وجه فاعلها مرفوع

---

(1) هود: 103.

إلى آخره، وجه مضاف، والهاء مضاف إليه.

وعلى الثاني: أن تقول: وهو صفة مشبهة تعمل عمل فعلها اللازم ترفع الفاعل، وفيه ضمير مستتر وجوباً، تقديره: هو يعود إلى رجل، مبني على الفتح في محل رفع فاعلها، وجه بدل من ضمير الفاعل، وبدل المرفوع مرفوع إلى آخره.

والثاني: النصب: إما على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول به، هذا إذا كان نكرة، نحو: «جاء رجل جميل صورة».

وإعرابه: جميل صفة لـ«رجل»، وصفة المرفوع مرفوع إلى آخره، وهو صفة مشبهة تعمل عمل فعلها اللازم، ترفع الفاعل، وفيه ضمير مستتر إلى آخره، صورة منصوب على التمييز، وعلامة نصبه إلى آخره، أو منصوب على التشبيه بالمفعول به، وعلامة نصبه إلى آخره.

وأما إذا كان معرفة: نحو: «زيد طاهر بدنه» فنصبه يتعين أن يكون على الشبيه بالمفعول، ولا يجوز على التمييز؛ لأنه لا يكون إلا نكرة.

والثالث: الجر بالإضافة، أي إضافة الصفة إلى التشبيه بالمفعول، نحو: «زيد حسن الوجه».

وعلى هذه الأوجه الأواخر، أعني الإبدال، والنصب، والجر، يكون فيها ضمير مستتر في محل رفع على الفاعلية.

(وَ) الخامس: (**الْمَصْدَرُ**) وهو اسم الحدث المستوفى لحروف الفعل، كـ«ضرب» مصدر لـ«ضرب» و«إكرام» لـ«أكرم».

ويعمل عمل الفعل بشرط أن لا يصغر: فلا يجوز «أعجبني ضريبك زيداً».

وأن لا يحد بالتاء: فلا يجوز «أعجبتني ضربتك عمراً».

وأن لا يتبع قبل العمل: فلا يجوز «أعجبني ضربك الشديد بكراً».

وأن يحل محله فعل مع «أن» المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾[1].

وإعرابه: لولا: حرف امتناع للوجود.

دفع: مبتدأ مرفوع إلى آخره، وهو مصدر مضاف لفاعله.

(1) البقرة: 251.

ولفظ الجلالة: مضاف إليه.

الناس: مفعول لدفع منصوب.

بعض: بدل من الناس بدل بعض من كل، وبدل المنصوب منصوب إلى آخره، بعض مضاف، والهاء مضاف إليه.

ببعض: متعلق بـ«دفع»، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً بعد «لولا»، تقديره: موجود.

واللام: واقعة في جواب «لولا».

فسد: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث.

والأرض: فاعله، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب «لولا».

أو فعل مع «ما» المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[1]، أي كما تخافون أنفسكم.

وعمله يكون في ثلاثة أحوال:

1 - أن يكون مضافاً إلى الفاعل، كما في الآيتين، أو إلى المفعول، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً».

إعرابه: الواو: حرف عطف.

حج: معطوف على ما قبله، وهو مضاف المستتر صلته.

سبيلاً: مفعول به.

2 - أو مجرداً عن الإضافة وعن «أل»، وهو المنون، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝﴾[2]، فإطعام مصدر معطوف على فك رقبة قبله.

وقوله: مسغبة أي مجاعة.

وقوله: يتيماً مفعول إطعام.

3 - أو مقروناً بـ«أل»، نحو: «عجبت من الضرب زيداً».

(وَ) السادس من العوامل اللفظية القياسية: (**كُلُّ اسْمٍ أُضِيفَ إِلَى اسْمٍ آخَرَ**) ويسمى الأول مضافاً، والثاني مضافاً إليه.

---

(1) الروم: 28.

(2) البلد: 14.

ويعمل المضاف في المضاف إليه الجر.

ويشترط لعمله: أن يجرد عن التنوين، وعن نوني التثنية والجمع، وعن الألف واللام، نحو: «هذا غلام زيد»، و«هذان عبدا عمر»، و«هؤلاء بنوه».

ويستثنى من مسألة الألف واللام أن يكون المضاف صفة، والمضاف إليه معمولها، أي فاعلها أو مفعولها معنى.

وقد وجد في التركيب واحد من خمسة أمور: فيجوز حينئذ أن تكون فيه الألف واللام:

أحدها: أن تدخل على المضاف إليه، نحو: «زيد الضارب الرجل».

والثاني: أن تدخل على ما أضيف إليه المضاف إليه، نحو: «هو الضارب رأس الرجل».

والثالث: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير عائد على ما فيه الألف واللام، نحو: «مررت بالرجل الضارب غلامه».

والرابع: أن يكون المضاف مثنى، نحو: «الضاربا زيد».

والخامس: أن يكون جمع مذكر سالماً، نحو: «الضاربو زيد».

الإضافة على قسمين: الإخبارية عنه، ولا يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف، نحو: «غلام زيد» و«يد عمرو».

أو ما كانت بمعنى «من»، وذلك إذا كان المضاف إليه كلاً للمضاف، ويصح الإخبارية، نحو: «ثوب خز» و«خاتم حديد».

أو ما كانت بمعنى «في»، وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف، نحو: «مكر الليل»، وكما في قوله: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآبِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [1].

وتسمى هذه الإضافة إضافة معنوية؛ لأنها تفيد أمراً معنوياً، وهو التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة، نحو: «غلام زيد»، أو التخصيص إذا كان نكرة، نحو: «غلام امرأة».

واللفظية أن يكون المضاف صفة، والمضاف إليه معمولاً لها قبل الإضافة، ولها ثلاث صور:

---

(1) البقرة: 226.

1 - إضافة اسم الفاعل: نحو: «هذا ضارب زيد».

2 - وإضافة اسم المفعول: نحو: «هذا معمور الدار».

3 - وإضافة الصفة المشبهة: نحو: «هذا حسن الوجه».

وتسمى إضافة لفظية؛ لأنها لا تفيد إلا أمراً لفظيّاً، وهو تخفيف اللفظ؛ لأن قولك: «ضارب زيد» مثلاً أخف من قولك: «ضارب زيداً»، وهي التي يغتفر فيها دخول الألف واللام بالشرط المتقدم.

(وَ) السابع المتمم للسبعة من العوامل اللفظية القياسية: **(كُلُّ اسْمٍ تَمَّ وَاسْتَغْنَى)** بتمامه **(عَنِ الإِضَافَةِ)** وهو الاسم المبهم، ولإبهامه يحتاج إلى تمييز يُميزه، وهو يعمل فيه النصب.

ومعنى تمامه: كونه بحالة يمتنع فيها إضافته إلى شيء آخر، وذلك بخمسة أمور:

1 - بنفسه كما في الضمير المبهم: نحو: «ربه رجلاً لقيته».

2 - وفي اسم الإشارة: نحو قوله: ﴿ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا ﴾[1].

وإعرابه: ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

ذا: اسم موصول بمعنى الذي، مبني على السكون في محل رفع خبره.

أراد: فعل ماض.

والله: فاعله، والمفعول محذوف، وهو العائد، تقديره: أراده الله.

والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، أو ماذا بمنزلة كلمة واحدة اسم استفهام، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وجملة أراد الله خبره، بهذا متعلق.

و«أنا أكرم منك أباً» و«رأيت أحد عشر كوكباً».

3 - بنون التثنية: نحو: «منوان سمناً».

4 - وبنون الجمع وشبهه: نحو: «الأكرمون أفعالاً وعشرون رجلاً».

5 - وبالإضافة: نحو: «زيد مثل عمرة فضلاً»، و«محمد خير الخلق نسباً»، و«هذا ملء الزير عسلاً».

ويشترط في التمييز أن يكون نكرة: فلا يقال: «زيداً أكثر الناس علمه»، وأن لا

---

(1) البقرة: 26.

يتقدم على عامله، فلا يقال: «عندي ماء ملء الكوز».

{العوامل المعنوية}

ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من بيان العوامل اللفظية السماعية والعوامل اللفظية القياسية شرع يبين العوامل المعنوية، فقال: (وَ) العوامل (**الْمَعْنَوِيَّةُ**) التي هي قسيمة للعوامل اللفظية، وتقدم أن العامل المعنوي: هو ما لا يتلفظ باللسان، بل معنى يدرك بالجنان.

(**مِنْهَا**) أي من المائة (**عَدَدَانِ**) يعني اثنان.

{العامل في المبتدأ والخبر}

أحدهما: (**الْعَامِلُ فِي الْمُبْتَدَأِ**) وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، نحو زيد في قولك: «زيد قائم»، وقائم في قولك: «أقائم الزيدان»، فإن فيهما إسناد القيام لـ«زيد» أو لـ«لزيدين».

(وَ) في (**الْخَبَرِ**) وهو المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة، نحو قائم في المثال الأول، وكل من المبتدأ أو الخبر مرفوع.

(وَ) العامل فيهما الرفع (**هُــوَ الابْـتِدَاءُ**) وهو التجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة.

واحترزنا بغير الزائدة عن الباء، نحو: «بحسبك درهم»، فإنها زائدة، هذا وكون العامل فيهما معنوياً، وهو الابتداء هو ما ذهب إليه قوم منهم المصنف رحمه الله تعالى.

والأصح ما ذهب إليه سيبويه، وهو أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، وجرى على هذا ابن مالك في الألفية حيث قال:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدَا ... كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا[1]

---

(1) مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ.
فالعامل في المبتدأ معنوي، وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة، وما أشبهها.
واحترز بغير الزائدة من مثل «بحسبك درهم». فـ«بحسبك»: مبتدأ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يتجرد عن الزائدة، فإن الباء الداخلة عليه زائدة، واحترز «بشبهها» من مثل: «رب رجل قائم» فـ«رجل»: مبتدأ، و«قائم»: خبره، ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه، نحو: «رب رجل قائم وامرأة».
والعامل في الخبر لفظي، وهو المبتدأ، وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله.
=

ثم إن المبتدأ يكون اسماً صريحاً كما مثلنا، ويكون مؤولاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[1]، فـ«أن» مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مبتدأ، أي صومكم خير لكم، ونحو: «تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِيِّ[2] خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ».

وإعرابه: تَسْمَعُ: فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم إلى آخره، وفيه ضمير مستتر وجوباً، تقديره: أنت في محل رفع فاعله، وهو في تأويل المصدر بدون آلة سماعاً مبتدأ، تقديره: سماعك بالمعيدي متعلق بـ«تسمع».

خَيْرٌ: خبر المبتدأ مرفوع.

مِنْ: حرف جر.

أَنْ: حرف مصدر ونصب.

تَرَى: فعل مضارع منصوب بـ«أن»، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر، والفاعل مستتر، تقديره: أنت، والهاء مفعول به، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مجرور بـ«من»، تقديره: خير من رؤيتك إياه، والجار والمجرور متعلق بـ«خير»، ويكون له خبر، وهو الغالب كما مثلنا.

وقد لا يكون له خبر بشرط أن يكون المبتدأ وصفاً وأن يكون معتمداً على استفهام، أو نفي، وأن يكون له مرفوع سد مسد الخبر في الإفادة، نحو: «أقائم الزيدان»، فـ«قائم» مبتدأ، و«الزيدان» فاعله سد مسد الخبر، و«ما مضروب العمران».

وإعرابه: ما: نافية.

مضروب: مبتدأ مرفوع إلى آخره، وهو اسم مفعول يعمل عمل فعله المبني للمفعول، يرفع نائب الفاعل.

والعمران: نائب فاعله سد مسد الخبر، مرفوع، وعلامة رفعه الألف نيابة عن

=

وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنوي.

وقيل: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدإ.

وقيل: ترافعا، ومعناه أن الخبر رَفَعَ المبتدأ، وأن المبتدأ رَفَعَ الخبر.

وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه، وهو الأول، وهذا الخلاف مما لا طائل فيه.

(1) البقرة: 184.

(2) **(قوله: بالمعيدي)** تصغير معدي منسوب إلى مَعدّ بفتح الميم وتشديد الدال ابن عدنان، وخففت في المعيدي استثقالاً مع ياء التصغير انتهى، منه.

الضمة؛ لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

ولا يجوز أن يكون كل من قائم ومضروب خبراً مقدماً، وكل من الزيدان والعمران مبتدأ مؤخراً لفقد المطابقة بين المبتدأ والخبر بخلاف، نحو: «أقائم زيد»، وقوله تعالى: ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾[1]، فيجوز أن يكون الوصف فيه خبراً مقدماً، وما بعده مبتدأ مؤخراً، وقد كنت نظمت هذه الشروط، بقولي:

المبتدأ قد لم يكن له خبر ... لكن ذاك بشروط تعتبر

وهي اعتماده على استفهام أو ... نفي ووصفيته كما رووا

وأن يكون بعده مرفوع ... عن خبر أغنى كذا المسموع

واعلم أن الأصل في المبتدأ: أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة، لكن بشرط أن يكون عامّاً أو خاصّاً.

فالأول: كقولك: «ما رجل في الدار»، وقوله: ﴿ أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾[2]، فالمبتدأ عام لوقوعه في سياق النفي والاستفهام.

والثاني: كقوله تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾[3]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة»، فالمبتدأ فيهما خاص لكونه موصوفاً في الآية، ومضافاً في الحديث.

وقد ذكر والتسويغ الابتداء بالنكرة أموراً فاطلبها في المطولات[4].

---

(1) مريم: 46.

(2) النمل: 60.

(3) البقرة: 221.

(4) الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة. وقد يكون نكرة، لكن بشرط أن تفيد، وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة:

أحدها: أن يتقدم الخبر عليها، وهو ظرف أو جار ومجرور، نحو: «في الدار رجل»، و«عند زيد نمرة»، فإن تقدم وهو غير ظرف، ولا جار ومجرور لم يجز، نحو: «قائم رجل».

الثاني: أن يتقدم على النكرة استفهام، نحو: «هل فتى فيكم».

الثالث: أن يتقدم عليها نفي، نحو: «ما خل لنا».

الرابع: أن توصف، نحو: «رجل من الكرام عندنا».

الخامس: أن تكون عاملة، نحو: «رغبة في الخير خير».

=

ثم إن الخبر: إما مذكور، ويكون مفرداً كقائم في قولك: «زيد قائم»، ويكون جملة، فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ من روابط ثلاثة:

أحــدها: الضمير لفظاً، كما في قولك: زيد أبوه قائم، أو تقديراً، نحو: زيد نعم الرجل، أي نعم الرجل هو.

والثاني: الإشارة، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[1].

=

السادس: أن تكون مضافة، نحو: «عمل بر يزين».

السابع: أن تكون شرطاً، نحو: «من يقم أقم معه».

الثامن: أن تكون جواباً، نحو أن يقال: من عندك؟ فتقول: «رجل»، التقدير: «رجل عندي».

التاسع: أن تكون عامة، نحو: «كل يموت».

العاشر: أن يقصد بها التنويع.

الحادي عشر: أن تكون دعاء، نحو: «سلام على آل ياسين».

الثاني عشر: أن يكون فيها معنى التعجب.

الثالث عشر: أن تكون خلفاً من موصوف.

الرابع عشر: أن تكون مصغرة.

الخامس عشر: أن تكون في معنى المحصور.

السادس عشر: أن يقع قبلها واو الحال.

السابع عشر: أن تكون معطوفة على معرفة.

الثامن عشر: أن تكون معطوفة على وصف.

التاسع عشر: أن يعطف عليها موصوف.

العشرون: أن تكون مبهمة.

الحادي والعشرون: أن تقع بعد «لولا».

الثاني والعشرون: أن تقع بعد فاء الجزاء.

الثالث والعشرون: أن تدخل على النكرة لام الابتداء.

الرابع والعشرون: أن تكون بعد «كم» الخبرية.

وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيف وثلاثين موضعاً، وما لم أنذكره منها أسقطناه، لرجوعه إلى ما ذكرناه، أو لأنه ليس بصحيح.

(1) الأعراف: 26.

والثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، نحو: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝﴾ [1].

هذا كله إذا لم تكن الجملة عين المبتدأ في المعنى، وإلا فلا يحتاج إلى رابط، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝﴾ [2].

وإما محذوف تعلق به الظرف، نحو: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [3]، أو الجار والمجرور، نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [4]، ويصح تقديره بمفرد، نحو كائن ومستقر، أو بجملة نحو: كان واستقر.

{العامل في الفعل المضارع}

(وَ) ثانيهما (**الْعَامِلُ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ**) الخالي عن الناصب والجازم، فإنه يكون مرفوعاً.

(وَ) العامل فيه الرفع (**هُوَ وُقُوعُهُ مَوْقِعَ الاسْمِ**) ومعنى وقوعه موقعه: أنك لو أتيت بالاسم بدله صح.

والمراد بالاسم الوصف إذا كان المضارع مستأنفاً، نحو قولك: «يضرب زيد»، فإنه في موضع قولك: «الضارب زيد».

أو كان خبراً (**نَحْوُ**) قولك: (**زَيْدٌ يَضْرِبُ**) فإنه (**فِي مَوْضِعِ**) قولك: (**زَيْدٌ ضَارِبٌ**).

أو كان صفة، نحو: «رأيت رجلاً يضرب»، فإنه في موضع «رأيت رجلاً ضارباً».

أو حالاً، نحو: «مررت بزيد يضرب»، فإنه في موضع «مررت بزيد ضارباً».

أو المراد به المصدر إذا كان مبتدأ، نحو: «تَسْمَعُ بالمَعِيدِيّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»، فإنه في موضع قولك: سماعك به خير من أن تراه؛ لأن الأصل في هذه الأماكن الاسم، فحيث وقع المضارع فيها، أعطي أول إعراب الاسم وأقواه، وهو الرفع، هذا ما ذهب إليه قوم منهم المصنف.

والأصح ما ذهب إليه الفراء وأصحابه من أن رافعه هو نفس تجرده عن الناصب

---

(1) القارعة: 1 - 2.

(2) الإخلاص: 1.

(3) الأنفال: 42.

(4) الفاتحة: 2.

والجازم، وهو الذي جرت عليه ألسنة المعربين، يقولون في إعراب قوله تعالى مثلاً: ﴿ وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾[1].

الواو: بحسب ما قبلها، ولفظ الجلالة مبتدأ مرفوع.

يقبض: فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، وفيه ضمير مستتر جوازاً، تقديره: هو يعود إلى الله مبني على الفتح في محل رفع فاعله، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

والواو: حرف عطف.

يبسط: فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم إلى آخره، وفاعله مستتر، تقديره: هو في محل رفع، والجملة في محل رفع معطوفة على جملة يقبض.

وإليه: متعلق بـ«ترجعون» المؤخر.

ترجعون: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير بارز متصل مبني على السكون في محل رفع نائب الفاعل، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل رفع معطوفة على الجملة الأولى.

(**فَهَـٰذِهِ**) أي هذه العوامل المذكورة في هذه الرسالة (**مِائَةُ عَامِلٍ لاَ يَسْتَغْنِي مِنْهَا الصَّغِيرُ**) في فن النحو، وهو المبتدي (**وَالْكَبِيرُ**) فيه، وهو المتوسط والمنتهى.

وقوله: (**وَالرَّفِيعُ وَالْوَضِيعُ**) عطف مرادف على ما قبله على اللف والنشر المشوش (**عَنْ مَعْرِفَتِهَا**) مع أحكامها (**وَ**) عن (**اسْتِعْمَالِهَا فِي مَعْمُولاَتِهَا**) موافقاً لتلك الأحكام.

وهذا تفسير لقوله: منها فالجار والمجرور، أعني قوله: عن معرفتها بدل من الجار والمجرور قبله، وهو منها، والمراد أنه يحتاج كل من تناول من هذا العلم إلى ذلك.

(**وَ**) قد (**أَوْرَدْنَا**) أي أحضرنا (**بَيَانَهَا**) أي كشفها وتوضيحها بأن نوعناها أنواعاً، وذكرنا لكل نوع منها حكمه، وعدد أفراده، فلذلك قال إيراداً جارياً: (**عَلَى طَرِيقِ الْحِسَابِ**) والإضافة للبيان (**وَالْعَدَدِ**) بمعنى العد بالتشديد المرادف للحساب، وهو

---

(1) البقرة: 245.

إحصاء الشيء على سبيل التفصيل، ويصح أن تكون على بمعنى الباء متعلقة بالبيان، أي بيانها بطريق هو الحساب، والعد لأنواعها وأفرادها مع ذكر أحكامها.

(وَبِــالله) أي بسبب إعانته سبحانه وتعالى وحده لا بغيره **(التَّوْفِيقُ)** أي حصوله، وهو جعل فعل العبد موافقاً لما يحبه هو تعالى ويرضاه رب أوزعنا أن نشكره نعمتك التي أنعمت علينا وعلى والدينا، وأن نعمل صالحاً ترضاه، وأدخلنا برحمتك في عبادك الصالحين، وافتح علينا، واختم بالصالحات أعمالنا يا إله العالمين.

هذا آخر ما تيسر بعون الله تعالى جمعه على هذا المختصر الذي جم نفعه، والمرجو من سيد اطلع فيه على شيء من الخلل أن يعذرني، فإني معترف بقصر الباع وكثرة الزلل، والذي أطمعني فيه حديث «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به» إلى آخره.

وقد فرغت من تبييضه وكتابته بمكة المشرفة وقت أذان الظهر يوم الاثنين ثاني عشر ربيع الأول الذي في مثله، ولد نبينا صلى الله عليه وسلم في سنة 1300 التي هي آخر القرن الثالث عشر، فأرجو الله تعالى بذلك أن يتقبله، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، وينفع به القاصرين من أمثالي النفع العميم، إنه لا يخيب أمل آمل، ولا يضيع عمل عامل.

والحمد لله أولاً وآخراً وباطناً وظاهراً.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المحتويات

FOUR EXPLANATIONS OF AL-JURJANI'S AND AL-BARKAWI'S

« THE INSTRUMENTAL FACTORS IN ARABIC LANGUAGE »

(AL- 'AWAMEL)

by

Muṣṭafā ben Ibrāhīm al-Galībūli

and

ᶜIṣāmuddīn Ibn ᶜArabšāh

and

Saᶜdullah al-Ṣağīr

and

Aḥmad al-Faṭāmi

Edited by

Ilyās Qablān

دار الكتب العلمية

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

DKI

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان

Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon

Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban